الرواية المفقودة

الرواية المفقودة

فاروق الشرع

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الشرع، فاروق

الرواية المفقودة/ فاروق الشرع.

495 ص. ؛ 24 سم. ـ (مذكرات وشهادات)

يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-614-445-016-1

1. الشرع، فاروق ـ مذكرات. 2. سوريا ـ تاريخ. 3. سوريا ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. 4. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ سوريا. 5. سوريا ـ العلاقات الخارجية ـ معاهدات. 6. النزاع العربي الإسرائيلي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

956.91

العنوان بالإنكليزية

The Missing Account

by Farouk al-Sharaa

الناشـر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 ـ منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: 10277 ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: 44199777 ـ 00974 فاكس: 44831651 ـ 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 ـ 11 ـ رياض الصلح ـ بيروت 2180 1107 ـ لبنان
هاتف: 8 ـ 1991837 ـ 00961 فاكس: 1991839 ـ 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2015

المحتويات

هذا الكتاب

كاتب هذه المذكرات فاروق الشرع، وهو أحد أهم وزراء الخارجية العرب في النصف الثاني من القرن العشرين، إن لم يكن أهمهم على الإطلاق. ويُعتبر كتاب مذكراته هذا الذي يتوقف عند وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، شهادة تاريخية فائقة الأهمية على الأحداث التي عاشتها سورية ولبنان وفلسطين والمشرق العربي عمومًا، والتي عاشها العالم من منظور هذه المنطقة.

إنها شهادة كتبها سياسي مثقف قادر على الاجتهاد في فرز الغثّ عن السمين، والشائعة عن الواقعة، والرأي عن الحقائق، ما يُكسبها أهميةً مضاعفةً.

كنا في طور تأسيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بداية عام 2010 حين ألحّ مؤسسه ومديره العام على نائب الرئيس السوري الأستاذ فاروق الشرع أن يكتب مذكراته كوزير خارجية، ويبدو أنّ آخرين فعلوا ذلك بمن فيهم أفراد عائلته. ولم يكن من الواضح أننا سوف نصدره بأنفسنا. وبعد حين قرر الدكتور عزمي بشارة أن يكلف المؤرخ محمد جمال باروت، أحد باحثي المركز، بالمساعدة في تحضير الوثائق ومراجعة المحاضر الرسمية التي أتيحت له في حينه، وذلك لإنعاش ذاكرة الكاتب الخصبة.

كان الأمر الأهم بالنسبة إلينا هو أن ينفتح هذا الأرشيف الحي الماثل أمامنا؛ وذلك لمصلحة الأجيال العربية القادمة، وخدمة للدبلوماسية العربية المستقبلية والسورية بشكل خاص، وخدمة للباحثين والمؤرخين أيضًا. وكان همّنا مُنصبًا على تجربة التفاوض السورية - الإسرائيلية؛ فقد كتب دبلوماسيون وعسكريون إسرائيليون مثل أوري ساغي وإيتمار رابينوفيتش الرواية الإسرائيلية، وكتب دنيس روس ومادلين أولبرايت والرئيس السابق بيل

كلينتون وغيرهم الرواية الأميركية. وظلّ الطرف السوري صامتًا كاتمًا روايته، يتكلم الجميع عنه ويلتزم هو الصمت. ومن هنا اقترحنا على الأستاذ فاروق الشرع أن تسمى هذه المذكرات الرواية «الرواية المفقودة». ولم نحتج إلى إقناعه بأنّ العالم يجب أن يعرف الرواية السورية لما جرى في المفاوضات، وأنّ الدبلوماسية السورية سوف تحتاج إليها في المستقبل للتراكم المعرفي. ولعل نائب الرئيس الشرع تريث ربما ليدرس الأمر مع القيادة في سورية. ولكنه في النهاية وافق على الكتابة فانطلق المشروع.

كان لدينا تقدير عالٍ لكفاءة فاروق الشرع وقدراته، ولكنه مع ذلك فاجأنا بأسلوب الكتابة الجميل والسلس، والتعليقات الذكية، والقدرة على الملاحظة الحادة وتقييم الشخصيات. كما أنّ الكتاب تضمّن من المعلومات الجديدة والمهمة والتقييمات لها ما فاق تقديرنا. فمن يقرأ هذا الكتاب سوف يخرج أكثر معرفة بما جرى في المنطقة العربية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، مع إلمام بتفاصيل الدبلوماسية وصنع القرار في سورية في الشأن الخارجي، وسوف يخرج أكثر ثقة بعدالة قضية العرب في صراعهم مع إسرائيل التي كانت تفوّت فرص السلام.

وقبل ذلك، عاد الكاتب إلى الطفولة والصبا فكتب خلفية تاريخية للكتاب متواشجة مع سيرته الشخصية. وأطلعنا من خلالها ليس على جاذبية العروبة ومعناها بالنسبة إلى مثقف شاب في سورية منتصف القرن الماضي فحسب، وإنما أيضًا على الانقلابات العسكرية، والصراعات على السلطة في سورية وداخل حزب البعث.

كما أنّ الفصول التي يتضمنها الكتاب حول علاقة الرئيس حافظ الأسد بأخيه رفعت، والعلاقة مع العراق وصدام حسين، وبعض تفاصيل العلاقة مع ياسر عرفات والتدخل في لبنان وغيرها، لا تقل في أهميتها عن الفصول البالغة الأهمية عن المفاوضات السورية – الإسرائيلية منذ مدريد وحتى فشل لقاء جنيف بين بيل كلينتون والأسد الذي يورد هذا الكتاب الرواية السورية لتفاصيله لأول مرة. وعلى أي حال، فإنّ الأمور التي تروى هنا لأول مرة أكثر من أن تحصر في هذه المقدمة.

قد يعلّق قارئ بعد الانتهاء من الكتاب أنه مفيد فعلًا، ولكن الكثير من الأمور في حياة سورية الداخلية لم يتم التطرق إليها، ولا سيما ما يتعلق منها بطبيعة النظام وعلاقته بشعبه، كما أنّ هناك أمورًا أخرى كثيرة رويت من زاوية نظر محددة. وعلى هذا نجيب: إنّ الراوي يكتب من زاوية عمل وزير خارجية، وإنّ أهم ما يرويه لنا يتعلق بالسياسة الخارجية لبلده، ثم إنّ قيمة العمل تكمن في زاوية نظره؛ فزاوية النظر هذه هي التي تحمل الأسرار والتفاصيل، وهي أيضًا التي تقيمها، ليس من منظور الباحث والمؤرخ، بل من منظور الشاهد المثقف الأمين على شهادته، والذي لا يزوّر رؤيته للأمور. فهو يكتب كما رأى الأمور في حينه، ولكنه لا يبخل على القارئ بتعليقات ذكية حينًا، وتقييمات تتضمن بعض المراجعة حينًا آخر، ومنها مراجعات ذات طابع وجداني.

خذ مثلًا هذه المراجعة التقييمية الشاملة التي وردت في الفصل الأخير من الكتاب: «في الطائرة في طريق العودة من جنيف إلى دمشق يوم 27 آذار/ مارس، قيّمنا ما حدث بعد فترة صمت ليست قصيرة. كانت الطائرة قد أخذت في ارتفاعها الطبيعي بعد الإقلاع، وأصبحت محركات الطائرة أقل ضجة وجناحاها أكثر استقرارًا. كان جوهر التقييم في مفهوم «الرواية القصيرة» أنّ «اللعبة الكبرى» التي بدأها الإسرائيليون كـ «دعاة سلام» والأميركيون كـ «وسطاء نزيهين» قد انتهت وانكشفت. كان لسورية ما يبرر لها اتخاذ السلام خيارًا إستراتيجيًا؛ فالاتحاد السوفياتي انهار منذ مطلع التسعينيات، ولا ظهيرَ مصريًا أو عربيًا منذ معاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية، ولا عمقَ إستراتيجيًا مع العراق منذ انهيار الميثاق القومي وما أعقبه من حروب عبثية مع إيران والكويت، ولا أثر يذكر لإعلان دمشق بعد أن ألغي الشق الأمني منه بطلب ملكي. هذا تاريخ حقيقي لا يجوز التلاعب به. وعلى الرغم من كل ذلك، فالمستوطنون الإسرائيليون الذين سرقوا أرض السوريين لن يشعروا بالأمان أبدًا، وهذه أيضًا حقيقة لا يجوز إخفاؤها».

كان هذا الكتاب كاملًا في أيدينا في نيسان/ أبريل 2011. ولكننا قررنا التريث وعدم نشره بسبب الأوضاع في سورية. غير أن المدة طالت. ومؤخرًا

شعرنا أنه لا يمكن التأجيل أكثر من ذلك في عملية إصدار الكتاب. فنحن لا ندري ما تخبئ لنا الأيام، ولا يجوز انتظار معرفة ذلك. هذا الكتاب هو كتاب فاروق الشرع، ومن واجبنا ومسؤوليتنا إطلاع الكاتب عليه. ولذلك قررنا نشره بعد استئذان الكاتب.

وها نحن نضع هذا الكتاب الثمين، وهذه الأمانة بين يدي القارئ.

الناشر

مقدمة

ألح علي أصدقاء وسياسيون وأكاديميون منذ سنوات أن أكتب مذكراتي كي أنقل الأحداث التي مرت على سورية وكيفية تعاملها معها خلال أكثر من ثلاثين عامًا. وكنت أؤجل الموضوع لأنني لا أملك رفاهية الوقت الفائض بسبب زحمة العمل اليومي على الرغم من أنني كنت ألحظ غياب أحداث مهمة وضعفًا في صدقية أحداث أخرى في بعض مذكرات مسؤولين آخرين عربًا وأجانب. وقد وجدت نفسي مضطرًا لكتابة هذه المذكرات بعد أن نشر كثير من الأكاديميين والصحافيين والساسة المهتمين بالشرق الأوسط رواياتهم عن هذه الفترة، ولم تبق إلا الرواية السورية؛ الرواية المفقودة. فأنا لا أستطيع التهرب من المسؤولية أكثر مما هو جائز أو معقول نظرًا إلى أنني معني بشكل مباشر كوزير خارجية لأكثر من عقدين من الزمن.

ولكن من الخطأ اعتماد هذه المذكرات كسرد تاريخي أو تسجيل وثائقي للأحداث السياسية بالمعنى الحرفي للكلمة، فأنا لست مؤرخًا وإن كنت مهتمًا بالتاريخ القديم والحديث، ولا كاتب عدلٍ وإن كنت أعتبر الدقة والموضوعية في ما أكتب جزءًا من كيان الإنسان وحياته اليومية. وأنا أدرك أنّ كلًا منا يقرأ التاريخ من زوايا مختلفة ويرى أحداثه بألوان وظلال متعددة، لأنه في اعتقادي لا وجود لتاريخ موحد أو وصف متطابق لحادثة معينة بما فيها تلك التي تحصل أمام ناظرينا، فكيف بالنسبة إلى ما يرويه الآخرون وبخاصة الحادثة ذاتها نقلًا عن قائل أو أكثر. فحتى النصوص الدينية التي لم يتبدل فيها حرف أو كلمة طوال أجيال بل دهور، ظلت لها تفسيراتها المختلفة وتأويلاتها المثيرة للجدل عبر العصور والأزمان.

لكنني من جهة ثانية، لا ألجأ في مذكراتي هذه إلى الحديث عن أمور أجهلها وسرد وقائع لم أعايشها، أو أصف أحداثًا لست متأكدًا من صحة مراجعها وصدقيتها. فنحن لا يجب أن نعيش في عالم افتراضي مفصولين فيه عن الواقع، خصوصًا في عالم السياسة الذي يكمن في مساره وفي التعامل معه حياة الناس بشقائها ونعيمها. فحياتي السياسية مهما وُصفت بعدم فاعليتها السلطوية، كانت طويلة ومتحركة إلى درجة كافية لم تضطرني لاختلاق أحداث لم تقع أو تسجيل ادعاءات لم تحدث، ولا سيما أنني أعتبر أنّ اللجوء إلى مثل هذه الأمور المصطنعة والمفبركة لا يشكل أبدًا قيمة مضافة بل يشكل نقيصة لا أتمنى أن أقرأها أو ألمسها في كتاب محترم.

إنني بطبعي، وربما كان ذلك من الخبرات التي اكتسبتها، تعلمت أن أبتعد عن الاستطراد أو الدخول في تفاصيل قد تكون مملة، لذا ابتعدت عن نشر نصوص مقررات المؤتمرات أو الخطابات وما أكثرها، عربية كانت أو إقليمية أو دولية، أو اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات مادام من السهل أن يعود إليها القارئ الراغب في التمعن فيها من مصادرها متى شاء، ولا سيما أننا نعيش في حمأة إيقاع سريع للأحداث وللحياة لا يجوز فيها للإنسان أن يهدر وقت الآخرين أو يشتّت أفكارهم في الغث منها. قد يلومني في هذا السياق سياسيون وأكاديميون على أنني بسبب الابتعاد عن الاستطراد قد تجاهلت سرد أحداث مهمة قطعت عشرات الآلاف من الأميال للمشاركة في اجتماعات خاصة بها، ودخلت في مناقشات طويلة من أجل صدور بيانات أو الخروج بصيغ معقولة وخصوصًا تلك المتعلقة بمجالس جامعة الدول العربية والقمم العربية أو الإسلامية وحركة عدم الانحياز أو الاجتماعات الخاصة بإعلان دمشق بين مصر وسورية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لقد عايشت حالات تمنيت خلالها أن يأخذ بعض القادة العرب مواقف حيادية على الأقل إزاء قضايانا المصيرية بدلًا من احتفاظهم في السر بمواقف معاكسة. كما كنت آمل في اللحظات المفصلية أن يتناسى القادة العرب ضغائنهم وشخصنتهم للعلاقات بين بلدانهم، مسهلين بذلك التدخل الأجنبي في حل مشاكلهم.

ومع أنّ هذا المنهج الذي اعتمدته قد يكون على حساب التلوين في

وصف الوقائع، وربما يؤدي إلى حجب بعض الأضواء عن تطورات ما، أو إلى التعتيم على حياة بعض الشخصيات التي نحب ونحترم، وكلها أمور قد تكون موضع اهتمام الآخرين، لكنني في كل الأحوال حاولت أن أكون صادقًا في ما أقول وأكتب. وإذا لم أستطع الوفاء بهذه الصدقية التي هي أساس منهج عملي فذلك لأنني أفضل عدم الوقوع في خطأ التقدير أو الانسياق وراء إغراء ثرثرة قد يزعج وجودها بعض الناس. ربما يعتبر البعض أن هذه السمة هي إحدى نقاط الضعف في ما أكتب؛ لأنّ الكتابة يجب أن تكون مشوقة ومثيرة ولو ظهرت عليها صناعة التجميل، وخصوصًا عندما أعرض لبعض الشخصيات العامة التي قابلتها أكثر من مرة من ملوك ورؤساء ووزراء وسياسيين من مختلف الدول، فأنا ما زلت أنتمي إلى جيل يأنف من ملاحقة الناس إلى داخل الحمام، كما يحدث هذه الأيام في بعض الأفلام السينمائية. إن احترام خصوصية النفس البشرية أفضل كثيرًا من الشهرة العارية التي لا يجني الإنسان منها إلا الربح الخسيس.

لا شك في أنّ شغفي المبكر بالأدب، وإلمامي المتواضع بأنواع الفن وأشكاله عبر مراحل مختلفة، وترحالي إلى العديد من بلدان العالم، وتأثري بالرواية والمسرح ومعايشة شخوصهما والتعرف إلى المعاناة والبيئة الإنسانية أو «اللاإنسانية» قد أضفت بعضًا من المشاعر والظلال على مفرداتي وصيغ عباراتي. لقد حاولت استثمار ذلك بعفوية لا تخلو من الوعي السياسي والاجتماعي في بناء الخيال السياسي الذي من دونه لا يمكن إيجاد حلول ناجحة لأي مشكلة سياسية صعبة ومعقدة. والخيال السياسي هنا لا يعني أبدًا التخيل الوهمي الذي نراه عن بعد كالسراب في صحراء عطشى نعدو إليه ظنًا منا أنه ماء. إنّ الخيال السياسي هو نقيض الخيال الوهمي لأنه مبني على علوم الرياضيات والفيزياء ومصادر القوة والتراكم المعرفي وكيمياء العلاقات ونسيجها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي. يشبه تجاهل هذا الخيال السياسي إلى حدٍ بعيد الاستهتار بأهمية الخطوط التي يسطرها المهندسون المتمرسون على الورق سواء كانوا مهندسي عمارة أو مهندسي تكنولوجيا نووية قبل بدء أي مشروع جاد.

كان هاجسي الدائم ألا يترك القارئ مذكراتي على الرف في المكتبة بعد أن يتصفح عناوينها فقط لأنه شعر بثقل أسلوبها أو بضحالة معانيها – فأنا نفسي أفعل شيئًا شبيهًا بذلك – وخصوصًا عندما أدرك فقدان الكاتب للبوصلة أو حتى للصندوق الأسود في ما يكتب. هذا هو طموحي، أن استخدم البوصلة في عملي، ولكن لا ضمانة لتحقيق هذا الطموح. وإذا ما اقتربت من تحقيق ذلك، فإنني أدرك في أعماقي أنه مازالت مسافة غير قابلة للجسر ما بين الواقع والطموح وإن كانت في لحظة ما قد تصبح قابلة للاجتياز ولو بصعوبة بالغة.

وإذا لم يجد القارئ صورًا ملتقطةً لي في لقاءاتي ومقابلاتي خلال عقود عدة، فما ذلك إلا لأني حين حاولت أن أجمعها شعرت بأني أحتاج إلى صالة عرض، فكيف لي أن أجمعها بين دفتي هذا الكتاب الذي أردته أن يكون مختزلًا خفيف الظل ولا أريد لكم الغرق في حماقة مصورة بالألوان.

فاروق الشرع

الفصل الأول

بين النكبتين
1948 و 1967

المخاض العسير

كانت درعا التي عشت فيها معظم سنوات طفولتي تتألف من ثلاث قرى متلاصقة حتى اليوم، الأقدم فيها والأصل هو درعا–البلد التي يعود تاريخها القديم إلى الحقبة الرومانية. ويعتبر بعض المؤرخين أنّ اسم درعا مشتق من «الدرع» الذي يعني الموقع الحصين في اللغتين العربية والآرامية.

أما القرية الأحدث فقد أطلق عليها اسم «درعا المحطة». ومن الواضح أنّ هذا الاسم ارتبط بمحطة القطار التي بنيت في مطلع القرن العشرين، وقبل نهاية الحكم العثماني، لتخدم الخط الحديدي الحجازي الممتد من دمشق إلى المدينة المنورة مرورًا بدرعا، والخط المتفرع عنه، والذي يربط درعا بالقدس وصولًا إلى حيفا في فلسطين.

أما اسم «الكرك» فقد أطلق على القرية الوسطى التي تقع على تلة تتوسط «درعا البلد» و«درعا المحطة». وكان هذا الموقع المرتفع يؤهلها في العهد العثماني لاحتضان مخافر الدرك والخيالة والسجن القديم. وتطل الكرك كقلعة رمادية اللون على وادي الزيدي الذي لم نكن نسمع هدير المياه فيه إلا كل بضع سنوات، بعد رعد صاخب ومطر متواصل يجرف الثلوج من فوق ذرى جبل العرب المطل بإباء على سهل حوران الممتد حتى غوطة دمشق وضفاف بحيرة طبريا.

لم أعرف درعا عن قرب مع أنها مسقط رأس الوالدين إلا بعد أن بلغت التاسعة من عمري، إذ كان أبي موظفًا بسيطًا، كثير التنقل بين المحافظات والبلدات. وقد ولدت في محردة، القرية الوادعة في ريف حماة شتاء عام 1938. لا أتذكر شيئًا منها إلا ما روته لي أمي من انطباعاتها عن كروم العنب وقسوة الشتاء فيها وخصوصًا عندما أقنعتها القابلة باحتساء بعض النبيذ أثناء

المخاض العسير كي لا تموت من شدة البرد. كما روت والابتسامة تغالبها، أنها تزوجت وهي طفلة لا تفهم شيئًا من أمور الدنيا وكيف تدخّل جدي ليفصل ابنه الشاب عنها بعد أن سمع أصوات شجار وقع بين العروسين فقسم الفراش مناصفة بينهما وحذر ابنه من عدم تجاوز الحد إلا برضاها.

انتقلنا بعد أربع سنوات إلى عربين ودوما المحاطتين بأشجار الزيتون والمشمش، وحفظت هناك أجزاء من القرآن الكريم على يد «خجاية» لا تكترث أبدًا إن فهمتُ معنى «ألهاكم التكاثر» على أنها تعني – بالنسبة إلى طفل في الحضانة – فاكهة الكمثرى، وعلى الرغم من أنني ختمت جزء «عمّ يتساءلون» الذي لا يعتد بحفظه من دون توزيع الحلوى على الجيران، فإنّ التساؤل عن معاني العديد من الآيات لازمني طوال حياتي.

بعدها بسنتين انتقلنا إلى النبك، البلدة الجافة إلا من نبع ماء عذب يتوسط ساحتها، يؤمه المسافرون العطشى خلال توقفهم في الطريق بين دمشق وحمص. لم أستطع أنا، ولا أهلي بطبيعة الحال استطاعوا أن يكوِّنوا صداقات أو أن يحفظوا أسماء الجيران قبل أن يستقر بنا الحال في درعا. أصبحت أمي تردد أمام إخوتها وجاراتها بعد عودتها النهائية إلى بيتنا أن لا أحد شاهد الدنيا مثلها، ولا امرأة تجيد أصناف متنوعة من الطبخ أكثر منها.

عندما عدنا إلى درعا في منتصف أربعينيات القرن الماضي كانت تبدو خالية من السيارات ووسائط النقل الداخلية، باستثناء سيارتي أجرة، تستخدمان عادة في حالات الإسعاف الطارئ والزفاف الميمون، وسيارة ثالثة يملكها أحد الإقطاعيين الذي لم يكن على أي حال ثريًا كنظرائه في دمشق وحلب وحماة. أما وسائل المواصلات بين دمشق ودرعا فكانت القطار والباص. وكان الباص متوافرًا مرتين في اليوم، مرة في الصبح ومرة بعد الظهر، لكنه كان كثير التوقف عند العديد من القرى لانتشال الركاب الذين انقطعت بهم السبل. أما القطار بين درعا ودمشق، فبعد أن فقد وظيفته الإستراتيجية بين دمشق والمدينة المنورة، وبين درعا والقدس، فإنّ أحدًا لم يعد قادرًا على ضبط ساعة وصوله ومغادرته، وهو حال لم يشجع العديد من سكان درعا على الانتظار لساعات طويلة لا تعوضها المقاعد الوثيرة لهذا القطار المنتظر.

مدرسة المتنبي

من حسن حظي أن بيتنا القديم في درعا لم يكن يبعد كثيرًا عن «مدرسة المتنبي» الابتدائية. كنت أقطع المسافة بينهما سيرًا على الأقدام على طريق ترابية، موحلة لشهرين لا أكثر، ورخوة أو جافة طوال شهور السنة. كنت ورفاقي في المدرسة نشعر بالمتعة الحقيقية عندما نصل إلى باحة المدرسة ذات الأسوار العالية التي تمكنّا ببعض الشغب والحيلة من تثبيت دائرة سلكية عليها لتصبح أشبه بملعب كرة السلة. وانطلاقًا من تلك الفكرة، اقترح رفاقنا الأكبر في المدرسة أن نجعل الأرض الترابية الخالية بين بيتنا والمدرسة ملعبًا لكرة القدم رسمنا حدوده وخطوطه بماء الكلس. وعلى الرغم من ادعاء بعض الطلاب أن مقاييس هذا الملعب كانت أولمبية، فقد كنا نواجه شجارات لا حصر لها في تقدير صحة بعض الأهداف؛ لأنّ المرمى بقي من دون شباك تعطينا الطمأنينة عند الوصول إلى العارضتين.

العودة إلى الصف والجلوس بهدوء في مقاعد الدرس ليسا بالأمر السهل بعد كل هذا الضجيج والصخب اللذين كانا يحدثان في باحة المدرسة. لكن المزاج والانتباه يتغيران بوجود معلم أو موجه دمث ومتفهم لسلوكنا المتقلب. يعاقبنا أحيانًا بكلمات صارمة إذا أخطأنا، ومرات أخرى بنظرات حادة إذا سهونا أو تأخرنا عليه. لا يستخدم العصا، ولا يلجأ إلى ركلة من قدمه اعتادها بعض زملائه من دون تفكير يذكر.

كنا نعجب دائمًا، عندما وصلنا إلى المرحلة الإعدادية، بمعلم متمكّن من المادة التي يدرسها، فيشد اهتمامنا إلى ما يقول، حتى لو خرج عن الزمن المقرر، الأمر الذي يمنحنا مزيدًا من المعرفة، ويطلعنا أحيانًا على خفايا السياسة والإشاعات التي ترافقها. كان فضولنا في الإصغاء والتجمهر حول الأستاذ بعد انتهاء الدرس، ينسينا التدافع للخروج إلى باحة المدرسة التي ننتظرها عادة بفارغ الصبر.

عندما يحلّ الصيف وتغلق المدرسة أبوابها، نهجر درعا ومن فيها، ولا نبالي بتعليمات الوالدين اللذين يجب أن نخفض لهما جناح الذل. نستخدم أي

وسيلة نقل كي نصل إلى فضاء أكثر خضرة وعذوبة. في البدء كنا نزور بحيرة المزيريب التي لا ينضب ماؤها، ولا يتغير عدد أشجار التين التي تحيط بها كالسوار. وعلى مسافة قريبة من بحيرة المزيريب، تقع شلالات تل شهاب التي كنا نسمع أصوات هديرها عن بعد، ونلامس رذاذها الرطب قبل أن نصل إليها، وعندما نقترب أكثر فأكثر، ندرك لا محالة أن وجوهنا وثيابنا قد اغتسلت، وأن كل الأتربة والأشواك التي سكنت في جلدنا قد زالت والسعادة التي تغمرنا لا تبرحنا حتى نعود.

وادي اليرموك، قصة أخرى رمزيتها التاريخية لا تمحى، والنزول إلى قاع الوادي العميق لترى ليله الدامس في عز النهار، تجربة فريدة، إذ لا نستطيع أن نرى من مياه النهر المتموج إلا بريقًا لآلاف العيون الساحرة تتحرك بسكون يصم الآذان. عندما كنا نمشي في أحراج وادي اليرموك نتوخى الحذر الشديد، فالأشواك الوحشية لها لسعات حادة والأعشاب الندية يستحيل معرفة كل أسمائها: الشومر والزعتر والريحان وزهر الرمان وكل روائح العطور الجميلة التي يمكن تخيلها في عالم الأطفال والكبار.

كانت الأراضي في حوران مشاعًا حتى مطلع ستينيات القرن الماضي مغطاة بأحجار البازلت المتناثرة في غير مكان، من جبل العرب واللجاة شرقًا، وحتى وادي اليرموك وسفوح بحيرة طبريا غربًا. والمشاع كان يعني أنّ أرض الفلاح غير محددة بالمكان، فلها قوانينها وأعرافها العشائرية وبما تجود عليها مياه السماء والينابيع. ومن الواضح أنّ المشاع الطويل الذي ساد مناطق واسعة من حوران ساهم في عدم وجود إقطاع كبير كما كان عليه الحال في وسط البلاد وشمالها، لكنه من جهة أخرى أدى بصورة تلقائية إلى بقاء الأحجار البركانية السوداء جاثمة فوق التربة الخصبة لأجيال من دون إنتاج وفير.

لقد كانت هذه القطع المركونة من الجغرافيا تنعم لمئات السنين بمخزون وافر من المياه والينابيع، وبتربة معطاء قل نظيرها في بلاد الشام. لقد اعتبرت هذه السهول أهراء روما قبل ألفي عام إبان عهد الإمبراطور الروماني فيليب العربي، كما شيّد في بصرى الشام أكبر مسرح كامل الأوصاف في عهد الإمبراطورية الرومانية.

النكبة الأولى 1948

تعلمت المشاركة مبكرًا في المظاهرات المدرسية من أجل فلسطين ونكبتها التي فاجأتنا وربما فاجأت الجميع كما عرفنا لاحقًا. كنت في الصف الثالث الابتدائي عندما سمعت بالموجة الأولى من اللاجئين الفلسطينيين تدخل درعا قادمة من سمخ وصفد ومناطق الجليل الأعلى. لم أفهم ولم أستطع أن أستوعب ما حصل في فلسطين في الأشهر المتفجرة من عام 1948. سمعت أهلي وبعض المعلمين يتحدثون عن حرب تجري بين العرب واليهود تشارك فيها جيوش بعض الدول العربية من مصر إلى سورية ولبنان وشرق الأردن إضافة إلى فرقة لا يستهان بها من الجيش العراقي وبضع مئات من المتطوعين السوريين في جيش الإنقاذ.

كان زملائي في الصف من اللاجئين الفلسطينيين يعتقدون أن إقامتهم في درعا لن تطول. وظل أحدهم يكرر حتى الصفوف الإعدادية أن والده قال له حين استقر في الشاحنة التي نقلتهم من مسقط رأسهم في فلسطين، وهي تمتلئ بالأطفال والنسوة والبطانيات، أنهم سيعودون إلى قريتهم بعد بضعة أيام لا أكثر. وكان زميلي في المدرسة «محمود عرب» اللاجئ الفلسطيني يصف لي آخر ليلة مليئة بالرعب والانفجارات أمضاها هناك مؤكدًا في كل مرة أنهم عائدون حتمًا إلى فلسطين. كان شغلي الشاغل في ما بعد أن أدقق وأتفحص ما جرى وأن أقرأ وأتساءل: لم حصل كل ذلك؟ وكيف حصل؟

سمعنا الكثير بعد ذلك عن أسلحة فاسدة وذخائر صدئة في مستودعات الجيش المصري أيام الحكم الملكي، وشائعات عن الجيش العراقي المقدام الذي طلبت حكومة نوري السعيد منه التوقف عن متابعة المعركة في فلسطين: «ماكو أوامر»؛ وهي العبارة التي شاعت بين الناس منذ ذلك الوقت، فيما الجيش الأردني المدرب جيدًا على يد الإنكليز مفوض بالقتال باسم الجيوش العربية بقيادة غلوب باشا، والذي اكتشف العاهل الأردني متأخرًا أنّ ولاءه الأول كان للتاج البريطاني وليس للتاج الهاشمي، فقام بعزله ولكن بعد أن سبق السيف العذل وحلت النكبة.

كانت المواجهة، في واقع الأمر، بين قادة جيوش تستمد معظم سلطتها من بريطانيا العظمى المنتدبة بقرار من عصبة الأمم، على فلسطين ساحة المعركة، وبين أقطار عربية رسمت خرائطها في لندن وباريس بموجب اتفاقية سايكس – بيكو السرية عام 1916 ووعد بلفور العلني عام 1917، ومؤتمر سان ريمو عام 1920 التي مهدت الأرضية لقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1947 بموافقة من الدول الكبرى المنتصرة على النازية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

لقد أكدت المراجع البريطانية ذاتها أنّ إنكلترا الدولة المنتدبة من عصبة الأمم على فلسطين بين عامي 1920 و1947 سلمت عند انتهاء انتدابها مفاتيح هذا البلد إلى قادة المنظمات اليهودية بمؤازرة قوية من الولايات المتحدة الأميركية، فأصبحت المطارات والطائرات والموانئ والثكنات العسكرية في فلسطين تحت تصرفها، وتركت لعرب فلسطين، من تشرد منهم ومن بقي على أرضها، الاستقواء فقط بقرارات الأمم المتحدة التي جرى التفاهم الضمني بين أعضائها الكبار على ألا يستخدم الفصل السابع من ميثاقها من أجل استعادة أي حق سليب من حقوق الفلسطينيين منذ عام النكبة وحتى الآن.

الانقلابات العسكرية

كان الراديو في نهاية الأربعينيات المصدر الوحيد للأخبار في درعا؛ فالصحف والنشرات لا تصلنا إلا في اليوم التالي إن وصلت. أما الراديو فلم يكن متاحًا لكل أبناء درعا. كنا نتجمهر ونطل برؤوسنا لنحظى برؤية هذا الجهاز المدهش الذي يتصدر البيت بمهابة لا يحظى بها إلا شيوخ العشائر. كنا نراقب حركة إبرة الراديو الرشيقة التي تنقلك من موجة إلى أخرى، وعينه الخضراء الساحرة تتموج بعصبية قبل أن تستقر على إذاعة دمشق. كانت فلسطين لها الموقع الأول في نشرات الأخبار من دون توقف. ثم جاء انقلاب حسني الزعيم الذي ملأ الدنيا والإذاعات صخبًا، وربطناه من حيث ندري أو لا ندري بفلسطين عند سماع البلاغ رقم (1) الذي بدا كأنه الضوء الساطع للخروج السريع من نفق النكبة.

لم يكن صباح 31 آذار/ مارس 1949 - يوم انقلاب الزعيم - كأي يوم مضى. بدا ذلك اليوم بالنسبة إلى السوريين كأنه يوم الثأر لفلسطين. وقد أطلق صديقي الفلسطيني «محمود عرب» كل الصفات والمواهب الخارقة على الزعيم حسني الزعيم، وزايد على موقفي، معتبرًا أنّ كلمة الزعيم الأولى في الاسم ليست رتبة عسكرية وإنما هبة إلهية؛ فهو المحرر والمخلص، المحرر طبعًا لفلسطين، والمخلص الذي سيعيد الفلسطينيين بأسرع ما يمكن إلى ديارهم آمنين سالمين.

كنا في بيتنا القديم أسرة كبيرة مؤلفة من تسعة أخوة وأخوات. كان عبد المنعم الأكبر مني بعشر سنوات بعثيًا عروبيًا، بينما أخي علي الذي يكبرني بست سنوات كان قوميًا سوريًا معجبًا بأنطون سعادة. كانا يتشاجران ويتجادلان ليل نهار، ولكل منهما حجته القوية إذا سمح لي أن أسمع المناقشات وأرى المشاحنات. لكنهما - كما أذكر - التقيا بوجهات النظر خلال شهور قصيرة من حكم حسني الزعيم. كان كلاهما ساخطًا إزاء ما حل بفلسطين ومتطلعًا إلى تغيير الطبقة الحاكمة التي أضاعتها. ومن أجل ذلك، رأيا في البلاغ الأول للانقلاب بارقة أمل في ظلام حالك، ورياحًا مواتية في بحر هائج.

لكن الرياح هبت بما لا تشتهي سفن التغيير؛ فحسني الزعيم المرصع بالنياشين المذهبة، قام خلال حياته السياسية القصيرة بما يعجز عن فعله الحكام العرب في سنوات. فالحماقة، وجنون العظمة، والغرور هي الصفات التي قادته إلى اتخاذ قرارات متسرعة ومتهورة خلال بضعة أشهر من تسلمه السلطة المطلقة. فلا مؤسسات يستشيرها الزعيم الذي ألغى فورًا كل المؤسسات الموجودة، ولم يحاول بسبب قصر مدة حكمه إنشاء مجالس وهيئات يحتكم إليها. كان من بين الاتهامات التي وجهت إليه أنه وافق على اتفاقية الهدنة مع إسرائيل. ووقع على اتفاقية «التابلاين» مع شركة آرامكو بعد أن أعفاها من الجمارك والرسوم مقابل مبلغ مقطوع. وسلم أنطون سعادة، الذي وثق به إلى السلطات اللبنانية المطلوب لديها، من دون تقديره لعواقب هذا السلوك الذي رأى فيه أخي علي ورفاقه قمة في النذالة لا سيما أنّ التسليم تم بأوامر مباشرة من الزعيم.

انتهى حكم حسني الزعيم بعد أربعة أشهر ونصف بلا ضجة تذكر خلافًا لأيام الابتهاج الصاخبة والشائعات والتظاهرات التي رافقت صعود مسيرته القصيرة. انتهى الانقلاب الأول بانقلاب ثانٍ قاده بهدوء الزعيم سامي الحناوي في آب/ أغسطس 1949 الذي سارع على الفور إلى تسليم السلطة باحتفال رسمي للرئيس المخضرم هاشم الأتاسي.

على الرغم من عودة الحياة المدنية إلى البلاد، وإبعاد الجيش ظاهريًا عن التدخل في السياسة، فإنّ الانقلابين الأول والثاني أيقظا المؤسسة العسكرية وعززا مكانتها في الحياة السياسية السورية. وهذا واقع جديد شجع العقيد أديب الشيشكلي كي يأخذ دوره في الحياة السياسية بعد محاولة تلافي رعونة حسني الزعيم وعقلانية سامي الحناوي فقام بانقلاب أتبعه بانقلاب وتشكيل حزب جديد مع تغييرات في بعض الوجوه المدنية والعسكرية.

وأصبحت أسماء عديدة من الضباط في الخمسينيات يتردد ذكرها في طول البلاد وعرضها مثل عبد الحميد السراج، ومحمد ناصر، وإبراهيم الحسيني، وغسان جديد، وعدنان المالكي، ومحمد معروف، وأمين أبو عساف، وآخرين، بعضهم تعرض للاغتيال أو الإبعاد، وبعضهم انتهى متهمًا بالاشتراك في مؤامرة سياسية أو تم قتله كانتقام شخصي، وسلم منهم القليل القليل. كان التنافس بين البعثيين والقوميين السوريين على أشده في مطلع الخمسينيات، وقد تجسّد ذلك في محاولة كل من الحزبين كسب الشباب والطلاب إلى صفوفهما. فالبعثيون كانوا يهتمون بالتاريخ العربي ورموزه إضافة إلى اهتمامهم بالثقافة العامة؛ فتأسست في درعا المكتبة الغسانية. فيما ركز القوميون السوريون على شخصية الزعيم المتجسدة في أنطون سعادة من دون أن يهملوا التدريب العسكري كميدان لكسب الشباب والشابات أيضًا.

لقد كان مفهوم الانقلاب في ذلك الوقت بمنزلة «الثورة» التي داعبت أحلام الكثيرين من الضباط والسياسيين الصاعدين. ولا غرابة أن ترد في النص الرسمي لدستور حزب البعث أنّ البعث حركة انقلابية شعبية ولم تسمَّ ثورة إلا تجاوزًا في آذار/ مارس 1963.

لقد شعر الكثيرون – باستثناء بعض التيارات السياسية التقليدية – أنّ المؤسسة العسكرية في سورية وفي كثير من بلدان العالم الثالث، هي المؤسسة الأكثر تنظيمًا وتماسكًا مقارنة بالمؤسسات المدنية، وأنّ عناصرها الشابة القادمة لخدمة العلم من مختلف أرياف الوطن هم الأوفر حظًا والأقدر على التعامل مع التقنيات المتطورة والعتاد العسكري الحديث، فضلًا عن تمتع المؤسسة العسكرية بميزانية مرتفعة، وغير قابلة للنقاش، لأنّ لا أحد من المسؤولين أو الصحافيين – حتى بوجود قانون للصحافة يحمي حرية التعبير – بإمكانه أن يضع أمن الوطن موضع نقاش أو مساومة سياسية بوجود كيان صهيوني غاصب تستعد الجيوش العربية لمواجهته في أية لحظة.

معادلة صعبة جدًا، بل شبه مستحيلة، خاصة في سورية لأنها لا يمكن أن تخلو من الصراعات السياسية وتلاوينها، ولا من المنافسات الشخصية وإغراءاتها. لم يدرك العقيد أديب الشيشكلي أنّ التفرد في حكم سورية سيقود حتمًا إلى تنافس كبير في المؤسسة العسكرية نفسها، وسخط سياسي مدني في الشارع السوري. لقد حاول أديب الشيشكلي أن يعالج هذا الانقسام بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم «حركة التحرير العربي». وطلب بحكم موقعه أن ينضم إليه كبار السياسيين في سورية، وانضم إليه بالفعل بعض البعثيين والاشتراكيين والعلمانيين بسبب اسم الحركة والشعارات التي ترفعها. لكن حكمه ظل قاصرًا عن مشاركة الجميع فبعض الشخصيات البعثية انخرطت في حزبه، لكن الأغلبية ظلت خارج الحكم في حالة اعتراض معلن وتذمر دائم.

وعلى الرغم من أنّ هذه الفترة – أي فترة حكم الشيشكلي – منحت سورية نوعًا من الاستقرار، فإنه قد شابها بعض القيود وكبت الحريات، والفشل في إنهاء تمرد شعبي في جبل العرب، ومعالجته المتهورة عن طريق الجيش وبالقصف الذي ذهب ضحيته عشرات المواطنين الأبرياء.

انتهى حكم الشيشكلي في شباط/ فبراير 1954 بالتفاهم الضمني بين المؤسستين العسكرية والمدنية، وإلا فإنّ الانقسام الذي حصل بين شمالٍ متمرد يقوده العقيد مصطفى حمدون البعثي ورفاقه ووسطٍ يقوده أديب الشيشكلي بظهر مكشوف في الجنوب، سينتهي حتمًا بالصدام الدامي. شعر أديب الشيشكلي

بحجم الكارثة فآثر الخروج الآمن من البلاد تجنبًا لسفك الدماء. لكن الأخذ بالثأر لم يوفر له الأمن الشخصي الذي توخاه في البرازيل (آخر الدنيا كما بدت له آنذاك) بعد عشرين سنة من تخليه عن الحكم في سورية.

الانخراط المبكر في السياسة والعمل

كنا تلامذة لكننا نتحدث مثل الكبار. ولم يكن هذا السلوك مقتصرًا علينا فحسب، بل انخرط فيه معظم الشباب في سورية في ذلك الوقت. لقد تكونت يومئذ دورة حياة سياسية وطنية في سورية والمشرق العربي، ولا سيما في أوساط الطلاب وبعض المعلمين والمدرسين. كان كل شيء يغلي ويموج. ويجب ألا تغيب عن ذاكرتنا أنّ ثلاثة انقلابات عسكرية حدثت في سورية في عام واحد بعد نكبة فلسطين. كان الطلاب هنا في درعا وخارجها موزعي الاتجاهات الفكرية والميول السياسية بين قوميين ويساريين وإسلاميين، وربما مازالوا حتى يومنا هذا بتيارات مختلفة وأسماء متعددة وعلى نطاق أوسع يشمل كل البلاد ملتزمين أو ميالين لأحد فروع هذه التيارات الرئيسة، سواء تمكنوا من الإفصاح عن ذلك أو لا.

كانت بيئتي العائلية كبقية السوريين بيئة وطنية. وكان موفق الشرع من واضعي المداميك الأولى في الحركة البعثية في محافظة درعا. واتخذ من المكتبة الغسانية ومن ثم المعهد القومي العربي الذي أسسه ورعاه، الإطار الأساسي لنشر قيم الحداثة والتحرر. كانت شقيقاته، على سبيل المثال، منخرطات في الحركة النسوية الوليدة في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وكنّ يحظين في الوقت ذاته بسمعة محترمة حتى ضمن عشائر حوران التقليدية. ولا شك أنّ لوالدهنّ محمد الشرع الذي كان محكومًا بالإعدام من قبل الفرنسيين، الفضل الأساسي في هذه المكانة.

كنا في المدرسة الثانوية مولعين بالمناقشات السياسية، ومشحونين بروح التحدي. كنا ندخل أحيانًا في جدل ساخن حول قضايا الساعة، وما أكثرها من قضايا، ثورة 1952 في مصر والضباط الأحرار وجمال عبد الناصر، وثورة محمد مصدق في إيران وتأميمه النفط عام 1953، وحلف بغداد في عهد نوري

السعيد في العراق، والحملة الواسعة ضد القوميين السوريين الذين اتهموا جميعًا باغتيال العقيد عدنان المالكي عام 1955، وتأميم قناة السويس والغزو الثلاثي لمصر عام 1956، وثورة «تموز 1958» في العراق التي على الرغم من العنف الذي رافقها وجدت صداها الإيجابي المدوي في أرجاء المنطقة.

استنكرنا أيضًا محاولة اغتيال عبد الناصر عام 1954 من قبل بعض الإخوان المسلمين، ولكننا في الوقت ذاته لم نؤيد إعدامهم في ما بعد وسررنا عندما علمنا أن بعض قياديي البعث في دمشق دانت محاولة الاغتيال من دون أن تكون راضية عن اللجوء لفكرة الإعدام التي أقدم عليها عبد الناصر.

ولعل ما استحوذ على اهتمامنا ومناقشاتنا وساهم في نضوج وعينا السياسي المبكر أيضًا هو أنّ قراءتنا للأحداث آنذاك لم تتغير كثيرًا بتغير الزمن لأنها قراءة لم تكن مبنية في الأساس على الشعارات فقط ولا على الانفعال، وإنما على رؤية بعيدة المدى وبوصلة يصونها العقل أولًا. كنت كطالب ثانوي في الخمسينيات مؤمنًا بعمق أن الشجاعة لا تأخذ قيمتها العليا إلا إذا ترافقت مع الحكمة.

كانت السجالات السياسية في الداخل والخارج تنعكس علينا كزملاء على شكل مناقشات ساخنة بيننا ومماحكات تشغلنا أحيانًا عن الدراسة أو الإصغاء جيدًا للمدرس، وتجعلنا في بعض الأحيان نجهل تفاصيل ما تواجهه أسرنا من إشكالات ومصاعب مادية أو صحية. ظل والدي مريضًا أكثر من عام، وأنا لا أتابع حالته الصحية عن قربٍ. كان أخي علي يتنقل به من طبيب في درعا إلى آخر مختصٍ في دمشق، ثم أُجريت للوالد عملية غير ناجحة ألقته في الفراش شهورًا وأسابيع بقي خلالها يعاني شدة الألم. لا يقبل تناول المسكنات وأنا أسمع أنينه المتواصل من دون توقف حتى ساعة متأخرة من الليل.

توفي والدي عند غروب الشمس قبل أسبوع واحد من امتحانات الثانوية العامة. تجمع الأهل وغرقت أمي وأخواتي في الدموع والحزن حتى الفجر، والناس تحيط بباب الدار. كانت تربطني بوالدي صداقة حميمة وعاطفة خاصة تجاهي. فلقد كنا نلعب معًا طاولة النرد أيام العطل الرسمية أو نراجع بعض

النصوص المدرسية خلال سنوات الإعدادية. لم أصدق أنّ أمرًا جللًا قد حدث في بيتنا، ولم أجهش بالبكاء إلا عندما رأيتهم في المقبرة يهيلون التراب عليه ويقرؤون الفاتحة. ظللت عدة شهور أراه في نومي، يأتي صوبي كالملاك مجللًا بالبياض، ثم يضيع خلف السور تحت التراب.

كنت مولعًا بالعلوم وخاصة الفيزياء والكيمياء، ولكن بعد وفاة الوالد لم يكن هناك مناص من الجمع بين العمل والدراسة فدخلت كلية الآداب. استغرقت معاملة تقاعد الوالد أكثر من سنة، واحتاجت لإتمامها أكثر من ثلاثين توقيعًا في كل من درعا ودمشق. بعدها بأشهر نجحت في مسابقة البنك العربي في ساحة الحريقة بدمشق، واستأجرت غرفة قريبة من مكان العمل لم تكن بعيدة عن الجامعة. لم أكن سعيدًا جدًا ولم أكن تعيسًا على أي حال، فلقد كنت أعيش في التاسعة عشرة من عمري مرحلة استكشاف ممتعة للمكان والزمان الجديدين.

لم يمر عام حتى وضعت إدارة البنك العربي الموظفين الطلاب أمام خيارين لا ثالث لهما: العمل أو الجامعة. قلت لمديري ولزملائي في البنك إن كلية الآداب لا تتطلب دوامًا كاملًا مثل الكليات العلمية. مع ذلك ألح المدير علي الاختيار بين الأمرين. استشرت الزملاء في العمل ممن هم في مثل وضعي وكتبت عريضة احتجاج بموافقتهم أشرح فيها إشكالية الوضع، لكنّ الإدارة أقدمت على فصلي من دون ذكر الأسباب.

كان الصيف على الأبواب فلا عمل يشغلني ولا دوام في الجامعة ينتظرني. عدت إلى درعا، وشطبت من ذاكرتي زملائي الجدد الذين لم يتضامنوا معي علنًا على الرغم من تعاطفهم مع قراري. في أسلوب حياتي، اقتنعت بالقليل المتوافر، والمطالعة لا تحتاج إلى مال كثير. نجحت في الحصول بعد فترة على عمل في شركة الكرنك، والتي لها فرع في مطار المزة الدولي عام 1961. كنت أرى العديد من الناس يتوقفون في هذا المطار قادمين من عواصم شتى. كان دوامي ليليًا – وهذا من حسن حظي – لأنني أستطيع أن أداوم في الجامعة نهارًا حتى لو غلبني النعاس أثناء المحاضرات.

منذ تلك الأيام أدركت أنّ الجمع بين العمل والدراسة فيه الكثير من المتعة وإن كان فيه القليل من ساعات النوم.

كانت فترة الخمسينيات والستينيات مليئة بالأحداث والانقلابات العسكرية في سورية وفي مصر وفي العراق وحتى في الأردن. ولم يكن الغرب بعيدًا عما يحدث، إذ لم يكن هناك فكر سياسي واحد في هذه المنطقة، حيث موطن البترول واستيطان إسرائيل، إلا يعتقد خطأً أو صوابًا أنّ الولايات المتحدة تقف وراء كل تطور مهم أو مؤامرة أو انقلاب عسكري في أي بلد عربي. وبموجب ذلك المزاج، لا يحتاج هذا الاعتقاد إلى دليل من أي نوع كان، بل إنّ من يخضعه للنقاش يصبح موضع شك بقدراته السياسية. ساعدت في ذلك الولايات المتحدة المتهمة نفسها والتي ليس لها مصلحة في التنكر لهذا الاتهام الذي يخدم سياستها الدولية ومصالحها، والاتحاد السوفياتي الذي لم يجد سلاحًا أمضى من إلقاء مسؤولية الأخطاء على الغرب وأميركا بالذات لأنّ ذلك يخدم عقيدته ومصالحه أيضًا.

لقد أصدر أحد رجال المخابرات الأميركية واسمه مايلز كوبلند، كتابًا ذاع صيته في أواخر الخمسينيات يرى فيه أنّ هناك «لعبة أمم» تديرها الولايات المتحدة في دول العالم الثالث، يخلط فيه عمدًا السياسي الوطني والسياسي الخائن لأن الجميع – من وجهة نظر كوبلند – يمر من بين أصابع المخابرات المركزية. والغريب أن لا أحد من الأحزاب السياسية ولا من المفكرين العرب عمل على عقلنة وتشريح هذه الرؤية التي فرضت عجزًا نوعيًا وتخليًا سهلًا عن قضايا الأمة لا تزال آثاره وتداعياته سارية المفعول حتى يومنا هذا. إذا كان كل شيء وراءه أميركا، ولا أحد من جهة ثانية يستطيع أن يهزم أميركا، فما هو دورنا عندئذ أفرادًا وشعوبًا؟

الوحدة مع مصر

بعد أن غادر الشيشكلي سورية، حدث شيء جديد شغل المواطنين عن مصيره. وكان اسم ذلك النيزك الجديد جمال عبد الناصر. لقد مر الشعب قبل ظهور عبد الناصر مرور الكرام على من يحكم سورية خلف الأحداث من

كبار الضباط كالعقيد عبد الحميد السراج، أو كبار الدهاة السياسيين كأكرم الحوراني. خطف عبد الناصر الأضواء عن الجميع في سورية ومصر وفي معظم أنحاء العالم العربي. كان سحره الكاريزمي، وخطابه السياسي طاغيين في كلام الناس السياسي والاجتماعي وحتى لدى بعض شيوخ الخليج العربي، ومعظم ربات البيوت السوريات اللواتي لا يتطرقن أبدًا إلى السياسة.

في 22 شباط/ فبراير 1958، كنت في درعا من بين المتحمسين لإعلان الوحدة بين سورية ومصر. كان حماسي جزءًا من الاندفاع الجماهيري الذي رافق الاستفتاء. وكان لي في الوقت ذاته زملاء يساريون يحاجّون بأنّ هذه الوحدة ليست إلا عملية أميركية لقطع الطريق على تطور الحركة اليسارية في سورية. لقد توافق معهم في هذا الرأي «الإخوان المسلمون» ولكن لهدف مغاير سجلوه منذ حادثة منصة خطاب عبد الناصر في عام 1954 وما أعقبها من منصة الإعدامات لكبار قادتهم، لقد كان القاسم المشترك بين الرأيين هو أن لا شيء يحدث من دون تخطيط أميركي.

تحقّقت، مع ذلك، أول وحدة بين قطرين عربيين في تاريخ العرب الحديث، وهناك عشرات الأسباب الجوهرية التي دفعت لتحقيقها. وكان الانفصال – من جانب آخر – عملية تشبه الاغتيال بمسدس كاتم الصوت، وهناك عشرات الأسباب التي يمكن تسجيلها لتسويغ هذا العمل.

كان موقف البعثيين مضطربًا في السر والعلن. يشبه إلى حد كبير موقف «هاملت» في مسرحية شكسبير. وقد عبر عن هذا الموقف المتردد بكثير من الوضوح صلاح البيطار الذي وقع وثيقة الانفصال ثم تراجع عنها في اليوم التالي. وقيل إنه تراجع والدموع تملأ عينيه.

تساءلت عندما استذكرت سنوات الوحدة السورية – المصرية خلال فترة الانفصال القصيرة كيف يمكن الفصل بين مبدأ الوحدة ومبدأ الحرية، وهما المبدآن الأساسيان من المبادئ الثلاثة التي نشأ عليها البعث. ألا يعني هذا أنّ الانفصال حتمي– طال الزمن أو قصر– إذا لم تتحصن الوحدة بالحرية؟! حرية الوطن وحرية المواطن معًا: تحرر الوطن من التبعية للأجنبي وتحرر المواطن

من الرضوخ للظلم. لقد ثبت بالدليل القاطع أنّ الإخفاقات والهزائم والاتفاقات المذلة منذ النكبة الأولى عام 1948 ما كانت لتحصل لولا الفصل بين حرية الوطن وحرية المواطن أو الادعاء غير المبرهن عليه بأنّ حرية المواطن لا يمكن تحقيقها من دون ضبط حركات المواطن وكبت أنفاسه فبقيت الحرية ماركة مسجلة لأميركا وللغرب حصرًا.

ربما لا أحد في سورية يجادل من حيث المبدأ بقيمة الوحدة العربية ومدى رمزيتها التاريخية والحاجة إليها على الأقل منذ قيام إسرائيل وتشريد الفلسطينيين. غير أنّ الجدل يمكن أن يدور فقط حول الثغرات والأخطاء التي أظهرتها هشاشة البنية السياسية والاقتصادية للوحدة السورية – المصرية، والانفصال السهل الذي حطم هذه الأيقونة الفريدة في تاريخ العرب الحديث.

كلما أسترجع هذا الجدل الذي كان يحتدم عند كل منعطف وطني صعب، أسترجع معه صورة أهل درعا يوم الانفصال وهم يخرجون إلى الشوارع بالآلاف، ساخطين على الانفصال، والرصاص ينهمر عليهم من قبل الأجهزة ذاتها التي كانت تتعقبهم وتطاردهم أيام الوحدة. كنت أتساءل كلما عاودني هذا المشهد متى ستصحح الأمور ويصبح الشعب كله في موقع واحد مع الجيش العقائدي في مواجهة العدو الإسرائيلي.

امتد الانفصال لسنة ونصف تقريبًا كمرحلة انتقالية لا لون لها ولا طعم، كأنما تم وضع سورية في غرفة إنعاش خلت من الأطباء وخدمات التمريض وأجهزة المراقبة. كان البعثيون والناصريون هم الأقوى في الجيش والقوات المسلحة، لكنهم كانوا بمعظمهم للأسف أكثر تسرعًا وحرصًا على استعادة الاعتبار لأشخاصهم من حرصهم على إعادة بناء تنظيماتهم الحزبية المفككة وتفعيل المؤسسات السياسية والاقتصادية التي سيحتاجونها للبلد الذي سيصبحون مسؤولين فيه.

كان من بين أهم المبادئ المشتركة والمعلنة على نطاق واسع بين البعثيين والناصريين، مدنيين وعسكريين، الرابط الموضوعي بين الوحدة والحرية؛ إذ لا وحدة راسخة وقابلة للحياة من دون حرية متاحة وإلا ما حصل الانفصال،

ولم نقبل إلا على مضض وضع مبدأي الوحدة والحرية في حالة تعارض بحجة أنّ النضال ضد الاستعمار يتطلب تقييد حرية الأفراد والمجتمع بالضرورة حتى يتمكن الجيش من التفرغ للمعركة التي «لا صوت يعلو عليها».

التعرف على حافظ الأسد

في هذا الجو الانفصالي تعرفت على الطيار المسرح حافظ الأسد المعين بوظيفة مدنية في مديرية النقل البحري. عرفني إليه ضابط زميل له اسمه إبراهيم الرفاعي وهو فضولي بامتياز لدرجة أنه أثار فضولي أيضًا، فذهبنا معًا لزيارة حافظ الأسد في مكتبه في مؤسسة النقل البحري لنفهم منه أجواء القاهرة. تحدثنا عن الوحدة والانفصال السهل الذي حدث ومسؤولية حزب البعث الذي حل نفسه ومسؤولية عبد الناصر الذي طالب بحله وكان هذا سببًا كافيًا أنّ الوحدة لم تعمر طويلًا. أذكر أنّ حافظ الأسد كان قليل الكلام لكنه لا يتوقف عن التدخين، والرفاعي لا يتوقف عن الكلام لدرجة أنّ تفاصيل هذا اللقاء كادت أن تضيع من الذاكرة لولا استعادة الأسد لمقعده في سرب الطائرات المقاتلة بعد عدة أيام من ثورة «الثامن من آذار 1963». ويومها علق في ذاكرتي أنّ حافظ الأسد كان عضوًا في اللجنة العسكرية التي تشكلت من نخبة من الضباط البعثيين في القاهرة خلال سنوات الوحدة بين سورية ومصر. كان من بينها أيضًا صلاح جديد ومحمد عمران وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وضباط آخرون وردت أسماؤهم لاحقًا.

كنت أعمل عن رغبة ساعات طويلة في شركة الطيران السورية، التي كانت تتبع إلى آمرية الطيران التي يقودها حافظ الأسد، إضافة إلى دوامي المتقطع في قسم اللغة الإنكليزية الذي كان يضم أساتذة من جنسيات مختلفة أوروبية وهندية وأميركية تعرفت من خلالهم على ملامح من بلدانهم قبل أن أقوم بزيارتها بعد عدة سنوات.

وعلى الرغم من ضيق الوقت إلا أنني أقمت صداقات شخصية مع عدد محدود من الأساتذة، فازدادت رغبتي في اكتشاف آفاق جديدة نحو المعرفة ووجدت نفسي مشدودًا إلى الروايات والقصص القصيرة العربية التي تبنتها

مجلة **الآداب** اللبنانية ومجلة **شعر**، ثم انتقلت إلى عالم الأدب المقارن وعمالقته من أمثال دوستويفسكي وتشيخوف في الأدب الروسي، إلى شكسبير وديكنز في الأدب الإنكليزي مرورًا لا غنى عنه بجحيم دانتي الفلورنسي، وانتهاءً بالإلياذة والأوديسة من بلاد الإغريق. لم أكن أتخيل حينها أنّ هذا الجانب من اكتساب المعرفة سيصبح يومًا - في حقل السياسة الخارجية - ضروريًا بأهمية دراسة القوانين لدى محاورة الآخرين من جنسيات مختلفة وإقناعهم بالحجة والمنطق.

ومما لا شك فيه أنّ عملي كأحد المديرين في شركة الطيران العربية السورية آنذاك ساعدني بحكم تبعية هذه الشركة لوزارة الدفاع على التواصل مع الوزير حافظ الأسد الذي لم تنقطع اتصالاتي به حتى عندما أصبحت مديرًا إقليميًا لشركة الطيران السورية في لندن في أعقاب حرب حزيران/ يونيو 1967 ومشاعر الإحباط تطغى علي بحكم الانقسامات الحزبية المؤلمة وما واكبها من انتقادات وإشاعات كانت تصل بصورة رسمية أولًا بأول إلى منظمتنا الحزبية في لندن؛ إذ كنت عضوًا فيها مستفيدًا من حرية التعبير التي كانت طبيعية لمن يعيش في بريطانيا. فالبريطانيون يؤمنون بحرية التعبير في جزرهم لكنهم قد يتصرفون بشكل مختلف عندما يكونون في موقع السادة خارجها.

الصراعات المبكرة في الحزب

بين آذار/ مارس 1963 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1970 يحتاج المرء إلى كتابة عشرات المجلدات والعودة إلى مئات المذكرات والمراجع وآلاف الوثائق، كي يدوّن هذه المرحلة التي كانت مضطربة من حياة سورية الحزبية واتسمت بالتشظي في مفاصل البعث. لقد شهدت هذه المرحلة التي لم يتجاوز عمرها سبع سنوات شتى أنواع الانقلابات الفاشلة والأزمات المستعرة - على غلٍ - بين شخصياتها المؤثرة في الساحة السورية. ترافقت بعض هذه الأزمات معٍ أشكال غريبة من الانشقاقات والاعتقالات والإعدامات من دون محاكمة، بعضها بدوافع شخصية طامحة لبلاغ رقم (1)، وبعضها ظل نظريًا منفصلًا عن الواقع، وبعضها الآخر لم يتوافر له السند الواضح أو القوة الفاعلة على الأرض.

كان من أبرز الأمثلة على ما أسلفناه ما حدث من انهيار سريع لمحادثات الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والعراق في نيسان/ أبريل 1963، فتحول الابتهاج الواسع الذي رافق بدء محادثات الوفدين السوري والعراقي – اللذان كان يحكمهما حزب واحد – مع جمال عبد الناصر في القاهرة إلى إحباط شديد قبل أن نتمكن من الاطلاع على محاضر المحادثات الثلاثية وخفاياها. ثم ما أعقب ذلك في 18 تموز/ يوليو من العام نفسه – ربما ثأرًا لما جرى في نيسان/ أبريل – إذ قام عدد من الضباط الناصريين السوريين بقيادة جاسم علوان ومحمد نبهان بحركة مسلحة بهلوانية لإعادة الوحدة مع مصر فوجهوا بنادقهم الى مبنى الأركان العامة في وضح النهار، مذكرين أهل دمشق والسوريين بحسني الزعيم وليس بجمال عبد الناصر. وعندما وزعت البنادق على الرفاق البعثيين لمواجهة الناصريين كسياسة ممنهجة، وكنت مازلت في الجامعة، تركت بندقيتي في الشقة التي كنت أسكنها مع عبد الله الفالح والذي فعل الشيء ذاته، لأن معركتنا كما كنا نراها كانت بزيادة التفاهم والحوار مع الناصريين مهما كانت أخطاؤهم وليس بتبادل إطلاق النار معهم. خسر بعض الضباط الناصريين حياتهم وخسرنا – نحن البعثيين – بعض ماء الوجه الوحدوي الذي حاولنا أن نحتفظ به منذ بداية الثورة في خطاباتنا السياسية وعلى صفحات الجرائد.

أنهت القيادة حساباتها مع الناصريين الذين حملوا السلاح من دون تصفية التيار الناصري الذي كان أقرب إلى الحليف منه إلى الخصم، فضلًا عن أن أي حديث عن الوحدة في ذلك الوقت لا يؤخذ بجدية من دون إشراك مصر والحوار مع جمال عبد الناصر.

ما أن هدأت هذه الأحداث حتى برزت إرهاصات أولية في حماة عام 1964 يغلب عليها الطابع الإسلامي وزاد من حدتها المعالجة الاستفزازية من قبل محافظ حماة آنذاك وبسوء تدبير من القيادة في دمشق. الأمر الذي أدى إلى انتقالها إلى مدن أخرى على شكل تظاهرات وإغلاق للمحلات التجارية. لقد ربط مجلس قيادة الثورة آنذاك ما جرى بمؤامرة خارجية، بعضهم ربطها بالعراق والآخر بمصر وغيرهم بمحاولات إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن. الأمر الذي دفع أمين الحافظ بصفته رئيسًا للمجلس الوطني إلى عقد مؤتمر صحافي لإطلاع الرأي العام على حقيقة ما جرى من تطورات وتداعيات غير محسوبة،

فظهرت بعد المؤتمر الصحافي قدرات الرجل المتواضعة أكثر من قدراته على اجتراح الحلول ووصف الواقع كما هو.

لا يمكن في سورية فصل أي تطور سياسي عما سبقه، وانعكاسات هذا التطور على ما سيعقبه. كانت مشاكل حماة عام 1964 – على الرغم من إخمادها في غضون أيام – ذات تداعيات خطيرة على المشهد السوري. فبرز داخليًا الاصطفاف المعادي للحزب أو لنقل لقيادة الحزب خصوصًا. وترافق هذا مع ظهور تناقضات في صفوف حزب البعث: ميشيل عفلق المؤسس للحزب، وصلاح البيطار المؤسس المشارك وصاحب القفزة النوعية، واللواء محمد عمران الوجه المعتدل من المؤسسة العسكرية في مواجهة أقطاب حركة 23 شباط/ فبراير 1966 وفي مقدمتهم صلاح جديد ويوسف زعين ونور الدين الأتاسي، الأكثر يسارية في الحزب. وكان حافظ الأسد وزير الدفاع وقائد القوى الجوية آنذاك يراقب من علٍ ما يحدث على الأرض.

وكان ما يحدث يشتمل على روايات غريبة، ومن بين ما نشر منها يومئذ استخدام القيادة في تلك الفترة دليل الهاتف لتسجيل أسماء العائلات والشركات التي يجب أن تتعرض ممتلكاتها للتأميم نكاية بالانفصاليين. لقد تبين في ما بعد أن بعض هذه الشركات لا وجود لها وبعضها الآخر ليس لديها عمال إلا بضعة أفراد لا يملكون إلا رقم صندوق البريد والهاتف.

شظايا حركة 23 شباط 1966

على الرغم من المعاني التقدمية التي أعلنت عنها حركة شباط وفي مقدمتها تشكيل لجنة قيادية لمعالجة العديد من أمراض السلطة وأهمها فساد بعض حراسها ومساءلتهم وترسيخ معالجة هذه الأمراض كنهج دائم، لم أكن مرتاحًا لإجهاض عمل لجنة التحقيق المكلفة بمعالجة موضوع الفساد قبيل إنجاز أعمالها من جهة وللانقسام الذي حصل في الحزب من جهة ثانية. وكنت أشعر أن تداعيات هذا الانقسام ستكون كبيرة على المسرح العربي والدولي، ولم يكن سهلًا ولا متاحًا رأب الصدع في الجهاز الحزبي ولو بتكليف من القيادة القومية للحزب آنذاك، وتبين بعد أشهر أن ما جرى في «حركة 23

شباط 1966» كان أشبه بما جرى في الصين إبان الثورة الثقافية وكأنّ الحزب في سورية أصبح شكلًا أقوى من كل المؤسسات الأخرى لدرجة أن أمين فرع الحزب في دمشق الذي كان مشهورًا باسم «أبو نضال» كان يستدعي إلى مكتبه أي وزير أو مدير ويعطيه ما يلزم من توجيهات.

لقد كان الخطاب السياسي للقيادة القطرية – كما كان يتسرب إلينا في اجتماعاتنا الحزبية – بعد حركة شباط هو أننا لسنا أقرب إلى الماوية والتروتسكية فحسب، بل لقد أصبحنا عقائديًا على يسار الاتحاد السوفياتي، وأن أعصابنا أقوى من الفولاذ، وأن خبراتنا – وعمرها لا يتجاوز ثلاث سنوات في الحكم – لا يجارينا فيها أحد كأننا ننتظر المعركة – أية معركة – بفارغ الصبر.

كان هذا الانطباع يتولد كلما عاد وفد سوري من زيارة الاتحاد السوفياتي. كنت مرة في ذلك الوقت في مطار المزة المدني أستقبل مع عدد من الرفاق والمسؤولين الوفد السوري عالي المستوى عائدًا من زيارة رسمية من موسكو قبل أشهر قليلة من حرب حزيران/ يونيو 1967. وكان فضولي عندها قويًا أن أعرف ما حصل في محادثاتهم في موسكو، لا سيما أنّ التهديدات الإسرائيلية كانت لا تهدأ ولا تتوقف. سألت بعضهم عن الزيارة ففاجأني عندما قال: «يجب أن تعلم أن سورية أكثر يسارية وجسارة من الاتحاد السوفياتي في مواجهة التهديدات الإمبريالية والصهيونية».

ولم يقتصر الأمر على بعض القيادات السياسية، بل وصل إلى رؤساء الأجهزة الأمنية التي تزايد وطنيًا على المؤسسات الأعلى عبر تبنيها مواقف متطرفة لا تخلو من الغرور الأعمى، وكنت وقتها مديرًا تجاريًا لا نحصل فيها على نسخ من الدليل العالمي لشركات الطيران إلا بعد صدورها بشهرين أو ثلاثة. استفسرت عن أسباب التأخير التي يترتب عليها أخطاء كثيرة في مواعيد الحجز والسفر والهبوط والإقلاع في المطارات الدولية. سألت فأجبت: كيف نترك الدليل كما هو وفيه ذكر الرحلات الجوية لإسرائيل؟ بعد نقاش طويل وُعدت بتسريع توزيع الدليل عن طريق زيادة عدد المراقبين والمدققين الأمنيين لدليل يوزع بلا رقيب أو حسيب على جميع مكاتب السفر في كل دول العالم حتى لو كان يطلق على بعضها دول بوليسية.

كانت أفكار «اليسار الطفولي» تطغى على ماعداها من الأفكار في أوساط القيادة لدرجة أن محمد الزعبي وزير الإعلام الذي كان أيضًا عضوًا في القيادة القطرية آنذاك كتب في زاوية جريدة **الثورة**، إحدى الصحف السورية الرسمية، مقالة عنوانها «أقسم باليسار» مقترحًا أن المرء من الآن فصاعدًا لا يجوز أن يستمر في أداء قسم اليمين، ولا يجب أن يسير إلا على الجانب الأيسر من الطريق.

كان على السياسي أن يتبنى كما أرى نهجًا عقلانيًا يدفع باتجاه التغيير مع التمسك بالمبادئ خصوصًا في تلك الفترة، ويقرأ الواقع قراءة المناضلين لا قراءة المستسلمين، وهذا لا يلغي أبدًا انتقاد القيادة التقليدية التي كانت القواعد الحزبية تشكو من دورها في حل الحزب إبان الوحدة السورية المصرية وفشلها في إعادة توحيده خلال فترة الانفصال وعجزها عن تطوير أفكار الحزب وإيجاد حلول عملية للمسائل الشائكة.

كما لم يكن مفهومًا ولا مبررًا حتى يومنا هذا تكليف سليم حاطوم الضابط المغامر على سبيل المثال بالهجوم المسلح على منزل أمين الحافظ في 23 شباط/ فبراير 1966، ولا قيام حاطوم نفسه في ما بعد باحتجاز رئيس الدولة الجديد نور الدين أتاسي في السويداء مع صلاح جديد الشخصية الأقوى في الجيش والحزب آنذاك ثم فك أسرهم بمساعٍ من حافظ الأسد آمر سلاح الطيران في أيلول/ سبتمبر 1966 ثم إسراع حاطوم بالهرب إلى الأردن وهو «الشجاع المقدام» دون إدراك مسبق عندما عاد إلى دمشق خلال حرب حزيران/ يونيو 1967 بأن طريق جهنم ليس معبّدًا بالنيات الحسنة.

النكبة الثانية: حزيران/ يونيو 1967

في هذه الأجواء شنت إسرائيل عدوان حزيران/ يونيو 1967، أو حرب الأيام الستة كما يحلو لها أن تطلق عليها. إذ لم يعجب إسرائيل أن تحقق هذه الحرب أهدافها باحتلال مرتفعات الجولان السوري، والضفة الغربية، والقدس، وسيناء المصرية بيومين أو ثلاثة، بل ستة أيام لأن لهذا الرقم رمزية خاصة جدًا لدى اليهود حتى لو كان الرقم الأقل يصب أكثر في مصلحة إسرائيل المباشرة.

بعد ظهر اليوم الثاني لعدوان حزيران/ يونيو 1967، كنت في مطار المزة القديم بصفتي مديرًا تجاريًا لشركة الطيران السورية عند مغادرة وزير خارجية ليبيا في العهد الملكي أحمد البشيتي منهيًا زيارته لدمشق. كان في وداعه وزير خارجية سورية آنذاك إبراهيم ماخوس. كانت الصدمة كبيرة عندما تعرفنا على طائرة الضيف الليبي المتفحمة في زاوية المطار. في المساء، شاهدت نشرة أخبار التلفزيون السوري وكان المذيع يقرأ النشرة وبندقية كلاشينكوف على كتفه. هاتفت بعد هذا المشهد العجيب أحد رفاقي الذي كان مسؤولًا عن إعداد نشرة الأخبار أسأله عن غرابة هذه الصورة، فقال بثقة: إنّ ظهور الكلاشينكوف على الشاشة هدفه رفع معنويات المواطنين في مواجهة العدو. علقت حينها: وماذا لو تساءل بعض المشاهدين، أسيصل الجيش الإسرائيلي إلى استوديو الأخبار في مبنى التلفزيون؟

كنت حريصًا في الأسابيع التي أعقبت الحرب الخاطفة أن يعقد اجتماع أو مؤتمر حزبي لمراجعة ما حصل وكيف حصل. لكن المراجعة كانت تأتي – من بعض أعضاء القيادة الذين أعرفهم – بصورة إشارات تعجب «هل نحن أقوى من أميركا ومن مصر عبد الناصر؟ وأين السوفيات؟ ألم نقل لكم إنهم ليسوا يساريين بما فيه الكفاية؟».

وبطبيعة الحال لن أنسى ما حدث بعد نكبة حزيران/ يونيو، عندما امتلأت أرصفة دمشق من محطة الحجاز وحتى شارع بغداد بالخنادق والحفريات استجابة لتوصية وزير الداخلية محمد رباح الطويل بعد عودته من زيارة فيتنام التي كانت تواجه القصف الأميركي بحرب شعبية، لم يضطر أي من المواطنين السوريين إلى النزول في هذه الحفر للدفاع عن دمشق، لكن بعضهم كان يسقط فيها ليلًا لعدم وجود إشارات ضوئية تدل عليها.

في معظم الجيوش لا تحدث عادة مراجعة علنية للأخطاء التي ارتكبت لأنّ المراجعة في بعض الحالات قد تقود إلى نوع من «الانقلاب». لكن المراجعة السياسية في الوقت المناسب لا بد أن تحصل بشكل أو بآخر، وحافظ الأسد الذي كان وزيرًا للدفاع إبان عدوان 1967 لم يكن سعيدًا بما حدث على الرغم من استبسال بعض الوحدات العسكرية السورية حتى الرمق الأخير عند

بعض المواقع في جبهة الجولان. لكن من يعرف حافظ الأسد عن قرب يعرف بأنه كان يشعر بعمق الحرج وفداحة الخسارة التي لحقت بالجيش وبه شخصيًا.

ظهر حافظ الأسد وحيدًا في رؤيته للأمور وخصوصًا عندما قررت القيادة دعم عرفات في مواجهة الملك حسين في أيلول الأسود 1970، كانت الأغلبية في القيادة شديدة الحماس والاندفاع لدرجة أن صلاح جديد ونور الدين الأتاسي وآخرين في القيادة عسكروا في درعا قريبًا من الحدود الأردنية، وقرروا نتيجة استغاثة عرفات في الأردن إدخال عربات ودروع سورية لمساعدته في مواجهة الجيش الأردني من دون خطة مسبقة. لكنهم اكتشفوا بعد خسارتهم بعض الدبابات السورية أنها في حاجة إلى غطاء جوي. لم يستجب حافظ الأسد لهذا الطلب المستغرَب لأنه كان يعتقد أنّ هذا التدخل الواسع بعواقبه العربية والدولية؛ وفي مقدمتها إسرائيل، لن يمر بسلام فضلًا عن اقتناعه الشخصي بأنّ انتصار عرفات سيعجل في إقامة الوطن الفلسطيني البديل في الأردن، أما خسارته إذا حصلت ستكون نكسة كبرى للقضية الفلسطينية.

الحركة التصحيحية عام 1970

شعر حافظ الأسد على الرغم من عضويته في القيادة القطرية والقومية لحزب البعث ومنصبه كوزير للدفاع وآمر لسلاح الطيران بأنه يغرد خارج السرب وخصوصًا عندما عقد المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي للحزب بتوجيه من صلاح جديد بتاريخ 30 تموز/ يوليو 1970 ومن دون تنسيق حقيقي مع حافظ الأسد الذي أنقذ حياة جديد بدهاء من مكيدة فاشلة كان قد أعد لها سليم حاطوم في السويداء في أيلول/ سبتمبر 1966.

لم يصلني عن أخبار الحزب التفصيلية والصراعات السلطوية إلا النزر اليسير لوجودي خارج البلاد في لندن كمدير إقليمي لشركة الطيران السورية، إلى أن جاءنا كامل حسين عضو القيادة القومية لإطلاع قيادات الشعب والفروع الخارجية على مجريات الأمور خلال عام 1969 عندما كان صلاح جديد يتمتع بنفوذ غير محدود في المؤسسة العسكرية والحزبية معًا.

التقيت في بيتي بكامل حسين وجرى حديث طويل بيننا، كان واضحًا أنه ينظر إلى صلاح جديد كما كان ينظر الشيوعيون الى لينين في العشرينيات من القرن الماضي نظرة فيها الكثير من الإعجاب والقداسة، اختلفنا حول هذه النقطة لأني لا أؤمن بقداسة الأشخاص مع يقيني بنظافة صلاح جديد، لكنني كنت أراه يضع البلد في طريق مسدود متبنيًا خططًا لا يجاريه فيها عقائديًا ويساريًا حتى المعسكر الاشتراكي نفسه وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي ويغلق أيضًا التعاون مع الدول العربية ولا يسعى لأي شكل جاد من أشكال الحوار المتكافئ مع الدول الأوروبية. تحدثنا داخليًا عن رعونة سليم حاطوم وانفعالات عبد الكريم الجندي ومصير ميشيل عفلق كمؤسس للحزب الذي لولاه لما توافر غطاء سياسي لثورة باسم حزب البعث. تحمل كامل حسين كل انتقاداتي برحابة صدر فهذه كانت إحدى أهم مزاياه التي أعرفها عنه منذ زمن.

شاركت في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي للحزب بصفة مراقب، واستمرت المناقشات داخل المؤتمر طوال النصف الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1970. كان حافظ الأسد معزولًا إلى حد كبير داخل المؤتمر لدرجة أنه كان يحضر ويغادر القاعة من دون أن يثير الكثير من اهتمام المؤتمرين، كان يغيب عن معظم الجلسات ويداوم في مكتبه في وزارة الدفاع وآمرية الطيران، ولكنه كان يجري الاتصالات الضرورية تمهيدًا للخطوات القادمة التي كان يفكر بها للخروج من هذه الحالة.

خلال استراحات المؤتمر ابتدأ الحديث يتمحور تدريجيًا حول شخص حافظ الأسد. البعض يتهمه بأنه يسعى لإضعاف الحزب وأنه انتهج خطًا أميركيًا مهادنًا عندما لم يساعد الفلسطينيين في أيلول/ سبتمبر وينقذهم من التصفيات التي تعرضوا لها على يد قوات الملك حسين ويجري بعض الاتصالات مع الدول الرجعية. أما البعض الآخر فقد كانوا يرون موقف الأسد عروبيًا ينطلق من حرصه القومي على عدم إراقة الدماء العربية بأيدٍ عربيةٍ ويعتقدون أن طروحاته حول بناء تضامن عربي تشكل بديلًا واقعيًا من وحدة عربية صعبة المنال – كما دلت التجارب السابقة – في معالجة الأمور أثناء الملمات والصعوبات.

كان الوضع الاقتصادي في البلاد يتراجع وخزينة الدولة شبه فارغة وجاءت

مداخلة يوسف زعين في المؤتمر، وهو القريب من صلاح جديد، لتكشف أن الاحتياطي في المصرف المركزي هبط إلى خمسين مليون من الليرات السورية التي لا تكفي رواتب الموظفين والعمال والمتطلبات العسكرية لمدة شهر أو شهرين.

جاء كلام زعين كرئيس للوزراء – دون قصد منه – معارضًا طروحات حليفه الأساسي في المؤتمر صلاح جديد التي لم يكن لها رصيد شعبي على أرض الواقع على الرغم من قوته الحزبية والفكرية في الداخل. استغل حافظ الأسد ما يدور في كواليس المؤتمر وسرب ورقة تتحدث باختصار عن أهمية بناء التضامن العربي وخطورة إغلاق البلد الذي قد يقود إلى انكساره مرة أخرى. ويجب أن تتصرف القيادة لتحسين الاقتصاد وتمكين البلد من الصمود في وجه الأطماع الإسرائيلية.

من المفارقات الغريبة التي أدهشت الكثيرين أنّ الطروحات النظرية غير الواقعية في الحزب من جهة، وإخفاقات الفصائل الفلسطينية في معركتهم غير المسؤولة مع الملك حسين من جهة ثانية، سهّلت من مهمة حافظ الأسد في إزاحة خصومه السياسيين من دون ضجة تذكر. فأودع صلاح جديد الأقوى في البلد وبعض رفاقه السجن بسهولة لا يمكن تصديقها حتى بعد مرور عدة أسابيع على حدوثها. لم تسفك قطرة دم واحدة على الرغم من تعقيدات الوضع الداخلي والدولي وتقلباته. لقد تجمّع بعض الحزبيين في ساحة السبع بحرات أمام مقر قيادة فرع دمشق للحزب في صباح اليوم الذي أعقب الاعتقالات تعبيرًا عن الاحتجاج عليها، لكن عددهم لم يتجاوز المئات ولم يصل إلى الآلاف، انتظروا حتى الظهيرة ثم تفرقوا بصمت لم يشعر بهم سكان العاصمة ولا الرأي العام السوري بطبيعة الحال.

بعد إعلان برنامج الحركة التصحيحية بأيام تنفّس السوريون الصعداء لعدم حدوث صدامات مسلحة بين الرفاق، وبدؤوا تدريجيًا بمنح حافظ الأسد بعض الثقة التي كانوا قد حجبوها عن قيادة الحزب منذ نكبة حزيران/ يونيو 1967. ولم يتمكن من استعادتها إلا بعد أن حقق بجهد وصدقية ملموسين عدة إنجازات داخلية وخارجية كان من بين أهمها:

أولًا: إعطاء النظام الشرعية الدستورية والاستقرار السياسي اللذين أصبحا في تلك السنوات – أي مرحلة المعسكر الاشتراكي والوفاق الدولي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحركة عدم الانحياز في سياق القطبية الثنائية – مطلبًا وطنيًا ويلقيان قبولًا عربيًا ودوليًا. ولكن ظل النظام قاصرًا عن وضع حد للفساد في البلاد. كان الرئيس يعلق عندما نتطرق إلى هذا الموضوع الحساس والخطر أن القيادة السابقة – على الرغم من حماقة بعض أعضائها ويساريتهم الطفولية – أكثر نظافة من القيادة التي جاءت بعد الحركة التصحيحية.

ثانيًا: رد الاعتبار للكرامة السورية والعربية عمومًا عندما اتخذت سورية ومصر قرار الحرب مع إسرائيل عام 1973 بعد ثلاث سنوات فقط من الحركة التصحيحية، على الرغم من إدراك الرئيس الأسد فقدان التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل وثقة أنور السادات الزائدة بالولايات المتحدة أكثر من ثقته بشعبه العظيم وجيشه الذي تمكن من العبور بنجاح إلى ضفة التحرير.

الفصل الثاني

سنوات الاختبار

لا توجد في زحمة الحياة العملية ساعة صفر ننطلق منها لتحديد سنوات الاختبار. بل لا توجد في الحقيقة ساعة تبدأ حركة عقاربها من الصفر. هذا هو واقع الزمن الذي نعيشه حتى لو تم فحصه بالساعات السويسرية الأكثر دقة أو في إطار مفاهيم النظرية النسبية لأينشتاين.

لم يخطر ببالي وأنا أغادر مكتبي الوثير بعد خمسة عشر عامًا من العمل الدؤوب في مؤسسة الطيران العربية السورية أنني سأعين سفيرًا في روما. لقد ارتضيت بعد نجاحي في مسابقة وزارة الخارجية بعد ستة أشهر من الدراسة ما روجت له أوساط الخارجية بأنني سأعين حتمًا في تنزانيا البلد الواقع في مجاهل أفريقيا، فهذه الأوساط كانت تعتبر أي قادم جديد من خارج الملاك متطفلًا ودخيلًا على مهنة الدبلوماسية التي من وجهة نظرهم لا تليق إلا بمن يخلق من أجلها ويعيش في بيئتها منذ نعومة أظفاره.

لم أطلب وساطة أحد لتغيير وجهة سير الشائعة على الرغم من معرفتي الشخصية بالعديد من المسؤولين في حزب البعث والدولة، فبدأت أدرس وأراجع كل ما يتعلق بتنزانيا سواء منها ما كان متوفرًا في أرشيف الوزارة أو في المكتبات. وزاد من اهتمامي وارتياحي عندما اكتشفت أن ثلوج كليمانجارو – التي كتب عنها أرنست همنغواي إحدى قصصه الشهيرة – تقع فعلًا في هذا البلد الاستوائي الذي لم أزره في حياتي بعد.

وليس سرًا عظيمًا أن أذكر الآن أن من بين أهم الأسباب التي دفعتني لكي أتخلى عن «نعمة الطيران» الدنيوية مع ما كانت توفره من فرص السفر والترحال الى أجمل بلاد الدنيا، هو عدم استطاعتي أنا ومدير عام المؤسسة اللواء أحمد عنتر منع بعض الأشخاص المتنفذين من التدخل لأخذ عمولات عن صفقة الطائرات الجديدة التي كانت المؤسسة بصدد التعاقد عليها في عام 1974–1975.

عندما عينت على حين غرة سفيرًا لدى إيطاليا بدلًا من تنزانيا في صيف عام 1976، لم يكن سفري الى العاصمة الإيطالية هو الأول كما ألمحت. لقد سبقته زيارات لمهمات تتعلق بشركة الطيران السورية كان من بينها التفاوض مع الجانب الإيطالي من أجل فتح خط آخر لميلانو حيث الجالية السورية أكبر، والحصول على حقوق النقل الى ما وراء روما تحت مسمى يطلق عليه الحرية الخامسة. كنت خلال مفاوضاتنا في روما وفي غيرها من العواصم الأوروبية أعتمد إذا لزم الأمر على دعم كبار المسؤولين في دمشق، على الرغم من تقيدي بقوانين الجو الدولية التي يحاول نظرائي الأوروبيون أحيانًا تجاهلها بسبب تفوق بلادهم التقني أو المعرفي لمنعنا من الحصول على ما هو حق لنا. أذكر على سبيل المثال أنه في إحدى المفاوضات في لندن حاولوا الاستخفاف بمسافرينا فأصروا على هبوط رحلاتنا النظامية في مطار غاتويك الأبعد ضعف المسافة عن لندن بالمقارنة مع مطار هيثرو الدولي وذلك بذريعة الازدحام فيه، لم أستطع إقناعهم بالعدول عن ذلك إلا بعد جهد جهيد وذلك عندما قلت لهم إن الممر الجوي سوف يزداد طوله فوق سورية لأسباب أمنية وعسكرية فيكلف رحلاتهم الأسبوعية باتجاه آسيا والشرق الأقصى والتي تعبر الأجواء السورية وقودًا أكثر ومسافريهم زمنًا أطول. بدأت الهمسات والتساؤلات بين أعضاء وفد «شركة الطيران البريطانية لما وراء البحار» الذين لم يصدقوا في البداية أننا جادون في ذلك، لكنهم عندما لمسوا جديتنا طلبوا استراحة قصيرة للتشاور ثم عادوا بالموافقة على استمرار رحلاتنا إلى مطار هيثرو حسب طلبنا.

روى لي العقيد منير جيرودي الذي كان مشاركًا في الاجتماع بعد عودته الى دمشق أن عشر دقائق إضافية في طول الممر الجوي فوق سورية سوف يكلف طائراتهم التجارية ملايين الجنيهات في السنة وأنهم لو حاولوا تجنيب طائراتهم استخدام الأجواء السورية ستكون التكاليف أضعافًا مضاعفة، ومن ثمّ تنخفض أرباحهم بشكل كبير.

والحقيقة التي لا يجوز إنكارها أن هذا النوع من التفاوض الذي انسحب أيضًا على تعاملاتنا مع شركات الطيران للدول الصديقة في أوروبا الشرقية عندما كانوا يستأثرون تقريبًا بسوق النقل السورية عبر كسر الأسعار بصورة

كبيرة جدًا بحيث كانت طائراتهم مليئة، في حين كانت طائراتنا تقلع إلى صوفيا وبوخارست وبراغ وتعود منها شبه فارغة. ابتدعت أنا وزملائي في الإدارة ما عرف باسم «الصندوق المشترك»؛ إذ تنال كل دولة من هذا الصندوق عوائد متساوية تقريبًا حتى لو أصرت شركات هذه الدول كسر الأسعار أو احتكار السوق التجارية في بعض الأحيان بمساعدة وكلاء سفر متنفذين كصائب نحاس الشهير على سبيل الاستذكار لا أكثر.

وعلى الرغم من هذه الاختبارات كلها التي لم تخلُ من أبعاد سياسية ودبلوماسية، فإنني تهيبت من فكرة وصولي إلى روما في مطلع حزيران/ يونيو 1976 كسفير سورية لدى إيطاليا لأنه كان لدي برنامج طموح بتحسين صورة سورية في إيطاليا. لقد شعرت بالصعوبات منذ اليوم الأول لوصولي الذي تصادف مع دخول قواتنا إلى لبنان، ولا سيما أن روما الأطلسية بامتياز تحتضن أيضًا الكرسي الرسولي للكنيسة الكاثوليكية في العالم وتراقب كل شاردة وواردة في لبنان الذي لا ينفصل أمنه عن أمن سورية كما نراه من دمشق، وأمنه لصيق بأمن الفاتيكان ومسيحيي الشرق كما تراه روما من نوافذ الفاتيكان.

اقتحام السفارة السورية

بعد تقديم أوراق اعتمادي لرئيس جمهورية إيطاليا جيوفاني ليوني في أيلول/ سبتمبر 1976، شرعت بزيارات لعدد من المسؤولين الإيطاليين والسفراء المعتمدين لدى إيطاليا كما تقتضي الأعراف الدبلوماسية. كنت يومها أزور السفير الفرنسي في سفارة بلاده المشادة على الطراز الروماني القديم. كانت الزيارة للتعارف، لكن السفير الفرنسي كان شديد الحرص على أن يسمع مني آخر الأخبار المتعلقة بلبنان، وما تواجهه قواتنا هناك خصوصًا من قبل جماعة عرفات بعد دخولها لبنان.

رن هاتف السفير فذهب إليه في أقصى صالون الاستقبال، كنت ألمح استدارة رأسه نحوي وهو يتحدث بصوت منخفض، وبعد صمت طويل ردد بصوت عالٍ يكرر فيه ما سمعه: يجري اقتحام السفارة السورية في روما من قبل

شبان ملثمين يُعتقد بأنهم فلسطينيون. تابع: إطلاق النار يسمع داخل السفارة السورية. الشرطة الإيطالية تحاصر المكان وتحاول إخلاء أحد الجرحى من الدبلوماسيين السوريين. نصحني السفير الفرنسي الذي رآني أهم مسرعًا بالانصراف ألا أذهب إلى السفارة إلا بعد أن تنجلي الأمور، غير أني شعرت بأن مكاني الطبيعي هو في السفارة السورية وليس في أي مكان آخر.

هبطت أدراج السفارة الفرنسية مسرعًا إلى سفارتنا والتي كانت آنذاك قابعة في أحد شوارع روما الضيقة. وجدت حولها حشدًا من رجال الشرطة مع سياراتهم الزرقاء بأضوائها الحمراء وبنادقهم الرشاشة وعشرات من الجيران الإيطاليين الذين تجمهروا أمامها بدافع الفضول. كان الصحافيون الإيطاليون وعدسات المصورين أكثر جلبة وفضولًا من الجميع. ماذا حصل؟ وكيف حصل؟ شعرت بحرج شديد لأن أسئلة الصحافيين لم تخل من الشماتة بانتكاسة العلاقات السورية - الفلسطينية الإستراتيجية! وشعرت بالتقصير لأني لم أكن في سفارتنا ساعة اقتحامها وخصوصًا عندما رأيت بقعة من دماء نائبي في السفارة حنين حاتم ما تزال تفترش البهو قبالة مكتبي. لم يكن جوابي للصحافيين مقنعًا عندما قلت لهم إن سورية وفلسطين شيء واحد وسيظلان كذلك، وإن الذين اقتحموا السفارة ليسوا فلسطينيين، لأن الفلسطيني لا يمكن أن يكون إرهابيًا. في اليوم التالي زارني ممثل منظمة التحرير في روما نمر حماد وشكرني على موقفي بالأمس، وهمس في أذني وهو يغادر قائلًا: هم فعلًا فلسطينيون ولكن من جماعة أبو نضال، كانت هذه المرة الأولى التي أسمع فيها هذا الاسم.

اختطاف ألدو مورو

لقد اهتزت إيطاليا، مثلما يحصل في الزلازل وارتداداته، جراء اختطاف رئيس وزرائها ألدو مورو لمدة 55 يومًا من قبل الألوية الحمراء. اهتزت إيطاليا من أقصى جنوبها الصقلي، إذ لا تزال جدران بعض الكنائس يتزينّ بآيات قرآنية مطلية بماء الذهب، إلى أقصى شمالها اللومباردي بإطلالته البانورامية على أوروبا. غرق الطليان بهذا الحدث وتداعياته. لم يكن ألدو مورو مجرد شخصية

سياسية عادية، ولا رئيس حكومة إيطالية فحسب، بل كان في السر أكثر منه في العلن، صاحب نظرية «التسوية التاريخية» بين الحزب الديمقراطي المسيحي الذي سيطر على الحياة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبين الحزب الشيوعي الإيطالي الذي حرم عليه الأميركيون المشاركة في حكم إيطاليا ولو حصل مؤخرًا على أعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية. لقد شكّل ألدو مورو حالة سياسية شديدة الخصوصية والرمزية في الشيوعية الأوروبية، استعصت على فهم واشنطن الأطلسية وحتى موسكو الشيوعية خلال حقبة الحرب الباردة.

كان نوعًا مختلفًا من المفارقات التي شهدتها روما هذه المرة. أصبح السوريون والفلسطينيون في خندق واحد في إيطاليا بعد سنة على دخول القوات السورية إلى لبنان. لكن تموضعهم في هذا الخندق، حسب وسائل الإعلام المعادية للعرب كان بدافع التآمر معًا مع الألوية الحمراء الإرهابية لاختطاف ألدو مورو، ونقله سرًا إلى سورية، وربما إلى لبنان، عبر بعض بلدان أوروبا الشرقية مثل بلغاريا التي تملك – حسب معلوماتهم – أقوى أجهزة أمن سرية في أوروبا.

في التاسع من أيار/ مايو 1978 كان العثور على جثة ألدو مورو داخل صندوق سيارة إيطالية، وسط روما، مركونة بين مقر الحزب الديمقراطي المسيحي ومقر الحزب الشيوعي الإيطالي، مليئًا بالرمزية السياسية لدى معظم الإيطاليين، كما لم تخلُ هذه النتيجة المأساوية من مشاعر الانفراج واسترخاء الأعصاب من قبلنا نحن السوريين والفلسطينيين؛ لأننا لم نعد عرضة للاتهام باختطاف ألدو مورو وتهريبه إلى المشرق العربي.

لم يقتصر الإرهاب على الألوية الحمراء فحسب، بل أيضًا عبر ظهور منظمة «بادر ماينهوف» الإرهابية في ألمانيا الغربية، وتنظيم «العمل المباشر» في فرنسا ليتأكد أنّ الغرب ماهر أيضًا في صناعة الإرهاب في حين يعتبرون العرب والمسلمين رواده.

مطران القدس في المنفى

لم أكن أعرف الكثير عن هيلاريون كابوتشي مطران القدس قبل أن تعتقله السلطات الإسرائيلية عام 1974 وتصدر الحكم عليه بالسجن لمدة 12 عامًا بتهمة نقله أسلحة في سيارته إلى المقاومة الفلسطينية. وازدادت معلوماتي عنه بعد وصولي كسفير إلى روما من أوساط الفاتيكان كما ازدادت معرفتي به بعد ذلك.

وقد عُقدت صفقة إطلاق سراحه مع وصول البابا يوحنا بولس الثاني إلى الكرسي الرسولي في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1978 ضمن شروط منها ألا يعود إلى فلسطين والقدس وكنيسته خصوصًا، وأن يبقى في أي بلد يختاره في أميركا اللاتينية.

لقد دخل المطران السوري المنشأ والحلبي الولادة قلوب السفراء العرب في روما عام 1978 لا سيما عندما رد على كلمات السفراء العرب المرحبة في المطار بارتجال كلمة حارة وعاطفية النبرة لا تساوم على حقوق الشعب الفلسطيني، لم يتطرق فيها إلى معاناته الشخصية خلال الأربع سنوات التي قضاها في السجون الإسرائيلية. وكان رقيقًا حتى في عتابه الموجه لقداسة البابا الأسبق الذي تلكأ في العمل على إطلاق سراحه، وتساهل في موضوع بقاء مطرانه في القدس في السجن أربع سنوات. ويبدو أن بعض المطارنة أخذوا عليه أنه، كرجل دين، كان يجب ألا يتورط في السياسة وألا يورط الفاتيكان بدعم المقاومة. غير أن البعض، كالبطريرك مكسيموس حكيم رأس كنيسة الروم الكاثوليك في سائر المشرق المسؤول عن كنيسة المطران في القدس، رأى عكس ذلك. وفي مقابلة صحافية قال إنه لا يحق لإسرائيل اتهام المطران بمخالفة القانون لأنها هي التي انتهكت القانون في عام 1967 عندما احتلت القدس الشرقية وكنائسها ومنها كنيسته بالذات وتساءل في تلك المقابلة: ألم يدعم اليهود المقاومة المسلحة في مواجهة النازية وخصوصًا عندما كانت تعتدي على بعض الكنس اليهودية في أوروبا؟ كان المطران كابوتشي يتمنى، كما روى لي في ما بعد، أن يكون صوت البطريرك حكيم أقوى حين كان معتقلًا؛ إذ جاءت هذه المقابلة بعد إطلاق سراحه وتعاظم شأنه العام.

إن هذه الخلافات لم تظهر إلى العلن أثناء اعتقال المطران لأن دبلوماسية الفاتيكان العريقة والراقية تختلف عن الدبلوماسية الموجودة في وزارات خارجية الدول الأخرى بمعناها التعبيري والتقني والأخلاقي؛ إذ إنه ليس من السهل إدراك مرامي الخلافات في وجهات النظر وفرزها ومعرفة تمايزاتها في ما بين المطارنة والكرادلة أو بينهم وبين الكرسي الرسولي. وخير مثال على ذلك صعوبة التنبؤ باسم البابا الجديد أو إجراء استطلاعات للرأي مسبقة حول اختياره قبل خروج الدخان الأبيض إيذانًا بانتخابه ليعتلي الكرسي الرسولي.

صحيح أن المطران كابوتشي سافر مرة إلى إحدى بلدان أميركا اللاتينية كي لا «يكسر» كلمة الفاتيكان لكنه أصبح أعلى صوتًا وموقفًا في الدفاع عن القضية الفلسطينية أينما كان، ولم ينسَ أن اليوم الذي سيكسر فيه شروط إسرائيل ويزور فلسطين المحتلة آتٍ لا محالة.

وقد روى لي المطران كابوتشي أن البابا يوحنا بولس الثاني سأله حين استقبله بعد وصوله روما: «لماذا تحمل السّلم بالعرض وأنت رجل دين؟» وأنه أجابه: «إنني أفعل ما كنت تفعله أيام الحقبة النازية ومحاولات إبعادك عن وطنك بولونيا لأنك في عملك السري كنت تساعد المظلومين والمضطهدين»، ولكن البابا أجابه بابتسامة ذات مغزى أن العالم الذي نعيش فيه قد تغير الآن كثيرًا.

وربما لو نفذ مطران القدس كابوتشي الشروط الإسرائيلية من أجل إطلاق سراحه المبكر من السجن لما أتيحت له الفرصة في المشاركة في عشرات الندوات والمؤتمرات الفلسطينية والعربية والأجنبية التي كانت كلماته فيها الأكثر حضورًا وتميزًا وحرارة في تسليط الضوء على الحق الفلسطيني والباطل الصهيوني، ولما أتيحت له الفرصة أيضًا كي يبحر إلى غزة على سفينة مرمرة في عام 2010 مخاطرًا بحياته وذلك لرفع الحصار عنها وموجهًا في الوقت ذاته أصابع الاتهام لكل من تخاذل من الأنظمة العربية وتواطأ من الحكومات الأجنبية لإطالة أمد هذا الحصار وعذابات سكانه.

لقد نمت بيننا صداقة بدأت في روما ولم تنته حتى الآن فلا تمر مناسبة

خاصة أو رسمية إلا أهاتفه أو يهاتفني. كان رجلًا لا يحب الخطأ ويستشيرني في بعض الأحيان بمهماته الصعبة والسياسية بدءًا من الوساطة لإطلاق سراح رهائن السفارة الأميركية في طهران عام 1979، إلى إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية، إلى تحسين العلاقة بين سورية وعرفات، وجسر الهوة بين دمشق وبغداد. كان يستجيب أحيانًا لآرائي حول حساسية الدخول في بعض هذه المساعي وأحيانًا لا يستجيب فقد كان عناده، وهو رجل الدين، أقوى من توقعاتي العلمية. كان يقول لي عندما تقترب اقتناعاتنا من بعضها إن الطريق هو الهدف. ليس مطلوبًا منا بلوغ الهدف غير أن أخذنا الطريق الصحيح هو الذي يقربنا منه.

زلازل عام 1979

كان السوريون غارقين في لجة من الإحباط والشك في أعقاب زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد وفشل الميثاق القومي بين سورية والعراق فجاء التوقيع على المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في آذار/ مارس 1979 ليقطع الشك باليقين ويغرق آخر أمل باستعادة التضامن العربي.

يدرك السوريون بحدسهم التاريخي أن العلاقة بين العراق وسورية كانت شبه «محرمة» ليس من عهد الاستقلال فحسب بل من عهد الانتدابين البريطاني والفرنسي اللذين تقاسما التركة العثمانية وفقًا لمصالحهما بطبيعة الحال وليس وفقًا للمصالح العربية. ولا يجهل السوريون أيضًا أن هناك أوساطًا مهمة في الساحة العربية لا تروق لها أن ترى علاقات عربية – عربية وثيقة خصوصًا بين العراق وسورية. كما يجب أن نأخذ في الحسبان أن لهذه الأوساط السياسية صلات وامتدادات أيضًا لدى بعض الشخصيات والقوى المحلية التي أصبحت بدورها ترى أن العلاقة الزائدة عن الحد بين سورية والعراق تهمة يجب تجنبها، وإلا فقد توصل صاحبها إلى عواقب وخيمة، وربما تضعه خلف القضبان في السجون السورية أو العراقية من دون محاكمة.

تعرفت على السفير العراقي في روما وذلك بعد توقيع الميثاق القومي بين سورية والعراق الذي سمح باللقاء مع العراقيين، وأخبرني أنه كان أستاذ جامعة

في بغداد قبل أن يعين سفيرًا. أبلغني فجأة أنه استدعي على عجل إلى بغداد وأنه قد عزّ عليه أن يسافر من دون أن يودعني. وعندما ألححت عليه من أجل معرفة سبب الاستدعاء المفاجئ قال لي: قد أُعيَّن وزيرًا أو قد يأخذونني إلى السجن. ظننته يمزح على طريقته العراقية ولكنه لم يعد إلى سفارته في روما كما لم يكن اسمه في قائمة الوزراء التي أعلن عنها بعد سفره إلى بغداد صيف 1979.

لعل من المحزن أن يبدو ثمن توقيع الميثاق القومي بين سورية والعراق هو زيارة السادات للقدس 1977، وأن يكون ما كسبته القضية الفلسطينية بنجاح الثورة في إيران عام 1979 يعادل ما خسرته بخروج مصر عن التزاماتها القومية بموجب المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في العام نفسه. فلا شيء يحصل مجانًا في الشرق الأوسط، لكن الزعيم المغرور في هذه المنطقة العربية يمكن أن يدفع الثمن مرتين ويتوهم أنه هو الرابح.

لقد أفقد توقيع المعاهدة المصرية – الإسرائيلية مع هذا الاحتفال الضخم في واشنطن برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر كل أمل مهما كان ضئيلًا لدى الرئيس حافظ الأسد في عودة مصر عن قرارها بالخضوع لرغبات الإسرائيليين. كان الرئيس الأسد يؤمن في أعماقه حتى آخر لحظة أن زيارة السادات للقدس يمكن أن تكون رمزية ليس إلا، أما التصديق على المعاهدة بين الدولة المصرية ودولة إسرائيل فلا يمكن تفسيرها إلا بعهد قطعته مصر على نفسها يتطلب التخلي النهائي عن الصراع مع إسرائيل لأجيال قادمة، وتكون نبوءة هنري كيسنجر قد تحققت لا حرب من دون مصر، ولا سلام من دون سورية. وهذا يعني من وجهة نظر كيسنجر عدم تحقيق السلام في هذه الحالة وفق قرارات الشرعية الدولية.

لكن التعامل مع التطور القادم المتمثل بعودة الإمام المنفي آية الله الخميني من ضواحي باريس في مطلع عام 1979 مظفرًا إلى إيران أنعش الآمال لدى حافظ الأسد، بينما كان وضع صدام حسين في موقف صعب لأن السلطة العراقية لم تراهن على هذه الثورة الإيرانية في الأساس، وإلا لما أبعدت الخميني خارج العراق قبل حدوثها بعدة أشهر فقط.

وإذا كان الرئيس الأسد يعتبر عدو عدوه هو صديقه الجديد إيران، فإنّ صدام حسين الصديق المنتظر للأسد كان يحس في صيف بغداد 1979 الذي تتجاوز حرارته الخمسين أنه بين فكيْ كماشة ثورة الخميني على يمينه والأسد على يساره.

لقد ظن الرئيس السوري حافظ الأسد – خلال زيارته لبغداد صيف 1979 – عندما سمع شكوى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر من المناوشات الإيرانية على الحدود، أنه يستطيع أن يقوم بدور الوسيط بين العراق وإيران. بل إن هذا الدور الوسيط لا يستطيع أحد غيره في العالم أن يقوم به برضى رسمي من الطرفين في هذه اللحظة بالذات. فسورية ترتبط مع العراق بميثاق عمل قومي لا مثيل له، وترتبط مع الثورة الإيرانية بتفاهم غير مسبوق في العلاقات معها.

لكن الرئيس الأسد عاد إلى دمشق خائب الرجاء، يحمل انطباعًا بأن هناك مجموعة في القيادة العراقية لا تكن المودة للثورة الإيرانية الوليدة، فوجد آثار مذبحة مروعة في مدرسة المدفعية بحلب ذهب ضحيتها عشرات الطلبة العسكريين. وجاءه بعد عدة أيام مبعوث للرئيس البكر يحمل رسالة يبلغه فيها أنه يرغب في الاستقالة لأسباب صحية وأن نائبه صدام حسين سيخلفه وأن الخلف خير من السلف، وخصوصًا أن الميثاق القومي مع سورية سيكون في عهدته فلا تقلق يا أخي الرئيس حافظ على العلاقة بين سورية والعراق. وجاءت الرسالة بتوقيع أحمد حسن البكر.

لم يكمل عام 1979 دورته إلا وصدام حسين أصبح رئيسًا للعراق والميثاق القومي لم يحقق أيًا من أهدافه؛ إذ أعلنت بغداد فجأة ومن دون أي مقدمات عن مؤامرة على النظام العراقي. وخلال أيام جرى الإعلان أن النظام في سورية يقف وراء المؤامرة. جزع الرئيس الأسد من سيل الأخبار المتدفق فحاول تهدئته بإرسال وزير الخارجية عبد الحليم خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي إلى بغداد، وأبدى استعداد سورية لتشكيل لجنة سورية – عراقية أو عربية للتحقيق في الاتهامات وذلك كما يختار العراق.

ولكن السيف المسموم سبق العذل إذ جرت محاكمة سريعة لكبار «المتآمرين» «الافتراضيين»، وأعدم أكثر من عشرين رفيقًا كان من بينهم الرفيق الأقرب الى صدام حسين عدنان حسين الحمداني عضو القيادة الذي كان قد حمل الرسالة الأخيرة من البكر إلى الأسد. وقد قال لي الرئيس الأسد إنه لم يستطع أن يفهم إعدام صدام حسين لهذا الرجل الذي كاد أن يقنعه خلال لقائه معه أن صدام أفضل بكثير من البكر وأن تصميمه على توحيد الحزب والقطرين الشقيقين قوي لا حدود له.

سقط الميثاق القومي بين سورية والعراق بالضربة القاضية عام 1979 وعادت العلاقات إلى سابق عهدها إن لم تكن أسوأ. فلم تعد هناك سفارات ولا قنصليات بينهما، ولا شاحنات ولا بضائع تعبر الحدود، وأصبحت جوازات السفر تشير بعد كل ذلك إلى أن حاملها يستطيع زيارة كل الدول العربية باستثناء العراق إذا كان سوريًا، وباستثناء سورية إذا كان عراقيًا. لقد تحققت مقولة عبد الحليم خدام الذي كان يحلو له وصف العلاقة بين سورية والعراق «إما حب أو حرب».

لم يتوقف زلزال 1979 على ما حصل من قطيعة وتوتر خطير في العلاقات السورية – العراقية، والسورية – المصرية، والعراقية – الإيرانية؛ إذ وصلت ارتداداته إلى الولايات المتحدة الأميركية أيضًا. فقد حدث بعد أشهر من اندلاع الثورة الإيرانية في نهاية عام 1979، احتجاز الرهائن الأميركيين في السفارة الأميركية في طهران لمدة 444 يومًا وتحطمت خلالها طائرات أميركية وقتل طياروها في صحراء لوط الإيرانية عندما حاولت واشنطن تحريرهم بالقوة، كما واجه الرئيس جيمي كارتر الفشل في التجديد لولايته الثانية على الرغم من أنه قدم مصر في العام نفسه على طبق من فضة لإسرائيل، فالأميركيون لم يستطيعوا أن ينسوا رهائنهم في طهران ولا خسارتهم لإيران.

وواجه الاتحاد السوفياتي المصير نفسه بعد غزوه أفغانستان في 1979 التي غدت بمنزلة فيتنام أخرى بالنسبة له، ما أدخله – كما تحدثت معظم الدراسات الإستراتيجية – في انهيار اقتصادي وعسكري لم يواجه مثيلًا له منذ الثورة البلشفية عام 1917، ولا إبان الحرب العالمية الثانية عام 1945. لكن

هذا العام نفسه (1979) شهد أيضًا توقيع اتفاقيات «سالت 2» بين بريجنيف وكارتر، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الولايات المتحدة والصين الشعبية لأول مرة منذ ثورة ماو تسي تونغ وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949.

كما لم ينته عام 1979 إلا بعد أن نجحت إسرائيل بالقيام بتفجير نووي في المحيط الهندي بعيدًا عن الأنظار العربية مستغلة الضجيج المدوي في الشرق الأوسط الذي كانت أصداؤه أعلى من ذلك التفجير.

لقد حدثت في عام 1979 أيضًا أشياء كثيرة أخرى تركت تداعياتها على مستقبل العرب والعالم، بعضها انتهى بأمواج من الأمل والدعاء، وبعضها الآخر سريالي انتهى بفيض الخيبة والرجاء، من بينها مأساة إعدام الرئيس الباكستاني ذو الفقار بوتو، وحادثة اقتحام الحرم المكي الغامضة، والزيارة الأولى لبابا الفاتيكان إلى بولونيا، وتسلم المرأة الحديدية مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية، وإعلان رونالد ريغان ترشحه المبكر لرئاسة الولايات المتحدة الأميركية. كل ذلك حدث عام 1979؛ العام الذي هز العالم من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق وربما لا تزال ارتداداته تُحصد حتى الآن.

من السفارة إلى الوزارة

تركت روما والتحقت بعملي الجديد في وزارة الدولة للشؤون الخارجية في مطلع عام 1980 من دون ابتهاج يستحق التسجيل. كانت هذه الوزارة قد أحدثت لأول مرة خلال حكومة الدكتور عبد الرؤوف الكسم الأولى، والتي تشكلت إثر اختتام أعمال المؤتمر القطري السابع للحزب الذي شاركت فيه كعضو مراقب، ولمست فيه أجواء مشحونة وحراكًا سياسيًا غير مسبوق في سورية جراء الأحداث المذهلة لعام 1979 وتزامنها مع الاغتيالات والتفجيرات التي كانت تواجهها سورية في الداخل على يد «الطليعة المقاتلة» الجناح العسكري لدى الإخوان المسلمين.

مر من مطار روما قبل عدة أشهر عبد الكريم عدي وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي كان يشغل هذا المنصب قبلي سألته عن أحوال الوزارة والبلد.

قال إن الأمور ليست هادئة لوجود بعض القلاقل وأن منصبه كوزير دولة لا لزوم له. أضاف أن لا رأي له في الشؤون الداخلية بطبيعة الحال ولا يترك له المجال للتعاطي في الشؤون الخارجية. تذكرت ذلك عندما تبلغت نبأ تعييني بهذا المنصب، فلم أكن سعيدًا جدًا بلقب الوزير.

لم يكن لوزير الدولة فعلًا أي صلاحيات خارج حدود المهمات التي يكلف بها، والتي تكون عادةً من المهمات الروتينية أو الاعتيادية في عمل الحكومة، ورئاسة الجمهورية، مثل نقل رسائل الرئيس إلى نظرائه من القادة، أو حضور المؤتمرات. لكن الرئيس حافظ الأسد أعطى لي مع مرور الأسابيع الأولى مهمات حيوية تتخطى الجوانب المعتادة، فوجدت نفسي في اتصال يومي مباشر معه، سواء في استقبال زواره أو مرافقته في بعض جولاته الخارجية، أو تولي شرح المواقف السورية أمام الحكومة، أو في حمل رسائله الخاصة إلى قادة الدول العربية أو الأجنبية، وحين أقول رسائل، تكون خطيّةً مختومةً بالشمع الأحمر، مع صورةٍ عنها غير موقعةٍ، لكي أطلع مسبقًا على مضمونها قبل تسليمها، وأكون مستعدًا لشرح أبعادها، والرد على الأسئلة التي تطرح علي خلال لقائي مع القادة المرسل إليهم.

بعد أن قمت بأداء مراسم يمين القسم كوزير للدولة للشؤون الخارجية، حدد الرئيس الأسد مهمتي، ووضعني في صورة رؤيته لطبيعة التغيرات السياسية الخارجية الجارية، وقال لي إن سورية ستواجه تحديات كبيرة في المرحلة القريبة القادمة، وإن ثمة ملامح للتآمر على دورها القومي، وإنه لم يعرف الجهة التي كانت تقف خلف عمليات الاغتيال طوال سنوات 1976-1979 إلا بعد حدوث مجزرة مدرسة المدفعية التي ارتكبتها «الطليعة المقاتلة»، الجناح العسكري للإخوان المسلمين، في 16 حزيران/ يونيو 1979.

وقال الرئيس الأسد إن سياسته في المجال الداخلي تستند إلى تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية، وتوسيع الحوار والعمل السياسي، ولذلك قام قبل أسبوع ونيف بإطلاق سراح عدد من كوادر جماعة الإخوان المسلمين الموقوفين على ذمة التحقيق، وأن موقف الإخوان - كما قال لي- ليس موحدًا تجاه العنف، فمنهم من هو ضده، ومنهم من هو دموي ومتورط فيه،

وخصوصًا «الطليعة المقاتلة»، وقال بأنه دخل شخصيًا في حوارٍ مع أبرز قادتهم، لكن مطالبهم تجاوزت دور المشاركة في الحكم إلى تغييرٍ كامل فيه، وإنه التقى شخصيًا بعض قادتهم، وأشار إلى أنه جلس معهم في مكتبه وكان يشير إلى المقاعد التي جلسوا عليها، وحاول إقناعهم بالمشاركة في الحكم، لكنهم خرجوا من القصر الجمهوري في الروضة إلى الأردن وبدؤوا نشاطهم انطلاقًا من هناك.

وأما عن المتغيرات الخارجية، فحدثني الرئيس عن المواجهة السورية – الإسرائيلية في لبنان نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 15 آذار/ مارس 1978، وقيام إسرائيل، بعد ثلاثة أشهر من انسحابها، بتشكيل حزام أمني عميل لها في جنوب لبنان. وإخفاق «جبهة الصمود والتصدي» في الحيلولة دون إبرام الرئيس المصري أنور السادات لاتفاقيات كامب ديفيد، وفشل محاولة الوحدة على مستوى الحزب والدولة بين سورية والعراق نتيجة انقلاب صدام حسين على الرئيس أحمد حسن البكر لإجهاض «الميثاق القومي» الذي لم يعش أكثر من بضعة شهور.

كما أطلعني الرئيس الأسد على ملامح الحدث الجديد الذي يتمثل بنجاح الثورة الإيرانية، ونشوء متغير إستراتيجي جديد في الصراع العربي – الإسرائيلي، وأشار إلى أن هناك تغييرات كبيرة في المنطقة تنتظرنا، وأن عليّ أن أتوقع عملًا شاقًا في مهمتي، وأن اندلاع أزمة الرهائن الأميركيين في إيران قبل عدة أشهر هو بداية مشكلة كبيرة في المنطقة. ولمح لي بأنه يتوقع بعد انقلاب صدام حسين على «الميثاق القومي»، وقيامه بتنحية البكر وإعدام رفاقه، تورط العراق في مغامرة ما ضد إيران مستغلًا الوضع الانتقالي للثورة وتحييد الجيش الإيراني.

وروى لي الرئيس أنه إبان وجوده الأخير في بغداد، كان يتحدث في 16 حزيران/ يونيو 1979 في حفل استقبال كبير من القيادتين السورية والعراقية مع الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بشأن الثورة الإيرانية، ولمّا يمضِ على انتصارها سوى أشهرٍ معدودةٍ، وأنه يجب بناء علاقة إيجابية معها، وحينَ سمع صدام حسين أطرافًا من الحديث – متعمدًا ذلك ورأى أن الرئيس البكر يومئ

برأسه بالموافقة على الوساطة السورية – تقدم نائبه صدام من الرئيسين وقال: ولكن على الإيرانيين أن يعرفوا أن هناك ثورة في العراق قد سبقت ثورتهم بسنوات. قال لي الرئيس الأسد إنه لم يكن مرتاحًا لتعليق صدام.

الجولة الأولى في غرب أفريقيا

كلفت في آذار/ مارس 1980 بعد شهرين من تعييني تنفيذًا لقرار القمة العربية في تونس عام 1979 أن أشارك كمسؤول سوري في لجنة ثلاثية ضمت سورية والجزائر والإمارات للقيام في جولة أفريقية شملت أحد عشر بلدًا في غرب أفريقيا. استغرقت هذه المهمة نحو أسبوعين، تنقلنا خلالها بطائرة وزير الشؤون الخارجية الإماراتي راشد عبد الله النعيمي الذي كان يتمتع خلافًا لزميلي الجزائري بحس الدعابة التي أضفت على الرحلة الطويلة نكهة لطيفة ومحببة. من بين ما زلت أتذكره قوله إن وفدًا قدم باسم الأمم المتحدة في نهاية الأربعينيات ليكافح الجراد الذي غطى رمال المنطقة في المشيخات قبل ظهور النفط فيها. اجتمع الشيوخ وأهالي المنطقة وقرروا طرد وفود الأمم المتحدة مع خبرائهم الأجانب الذين غاب عن معلوماتهم أن الجراد كان مرحبًا به آنذاك لأنه كان من الوجبات الغذائية الرئيسة لدى أبناء المنطقة الفقيرة.

لقد فوجئت بأن الجاليات العربية، وأغلبيتها لبنانية، في تلك البلدان الأفريقية تتمتع بسلطات واسعة في الكثير من دول غرب أفريقيا وفيها معامل ومصانع وأيد ماهرة من العمال والفنيين ومن ثمّ فهي مقربة من الطبقة الحاكمة ومحسوبة عليها، شاءت أم أبت، وخصوصًا في عيون الفقراء والمهمشين الأفارقة الذين لا يستطيعون الحصول على لقمة عيش بيسر.

لا أستطيع أن أسترسل بالحديث عن تلك الزيارة بسلبياتها وإيجابياتها وتناقضاتها، ولكن أستطيع أن أختزلها بعبارات قليلة وإن كانت لا تروي من يريد المزيد من المعرفة ولديه الفضول ليميز بين الأمس واليوم، لكن هذه الأوضاع الماضية كانت هي نفسها تملك بذور التناقض في الكثير من وجوه الحياة حتى بالنسبة إلى الطبقات الحاكمة.

أحد الرؤساء في تلك الدول في جمهورية بنين كان ضابطًا برتبة عقيد ذكرني بحسني الزعيم، جعل مكتبه المصنوع من العاج الأبيض والترس الأحمر على شكل مركبة فضائية وبألوان كهربائية ونوافذ ضيقة بيضاوية ونجوم تشع من خلف الزجاج وتتراءى ليلًا من خلفها بيوت من صفيح، فيما وجدنا في غامبيا رئيسًا أفريقيًا يجلس على كرسي خيزران خلف طاولة صغيرة قد لا يقبل بنوعيتها موظف جديد في سورية في دائرة النفوس أو الهجرة.

قيل لنا بأن هذا الرئيس لديه شهادة عالية، ربما دكتوراه، من المملكة المتحدة وأن الملكة إليزابيث منحته لقب سير بعد أن تعرفت عليه في إحدى زياراتها النادرة لغرب أفريقيا فالمجال الحيوي في غرب أفريقيا كان لفرنسا وليس لبريطانيا التي كان مجالها الحيوي والاقتصادي والثقافي أرسخ في شرق أفريقيا.

زرنا غينيا وكان أحمد سيكو توري المناضل الأفريقي المشهور رفيق جمال عبد الناصر والمدافع عن حركات الاستقلال الأفريقية رئيسًا لغينيا في ذلك الوقت. جلس بيننا بردائه الأبيض الطويل ذي الخصائص والألوان الأفريقية شبه صامت لأنه لم يكن في حالة صحية جيدة، وكان شديد الاعتلال والإحباط واعتبر أنه لا يجوز أن نمر ببلاده من دون أن يستقبلنا لأنه من المؤمنين بوحدة أفريقيا مع العرب، وكان يردد أن العرب فقدوا وحدتهم برحيل عبد الناصر الزعيم العربي الوحيد الذي أفنى عمره من أجل وحدة العرب وأفريقيا ودول عدم الانحياز.

زرنا في هذه الجولة السنغال وداكار عاصمتها الجميلة على المحيط الأطلسي، كان ليوبولد سنغور رئيسًا وشاعرًا يتقن الفرنسية ويتغنى بها وكان لطيفًا ناقدًا ومفكرًا حالك السواد لا ترى غير عينيه وأسنانه البيضاء، قال أنتم العرب تقولون ما لا تفعلون. كان مترجمه بارعًا باللغتين العربية والفرنسية ومن أصول عربية يملأ الفراغ الثقافي العربي والإسلامي للرئيس سنغور. قلنا كيف ولماذا؟ قال الرئيس سنغور لقد وعدتم بالدعم والمساعدة عندما أقدمنا على قطع العلاقات مع إسرائيل، وعدتمونا بالمساعدات المالية والاقتصادية، لكنكم لم تقدموا لنا شيئًا، ارتفعت أسعار النفط وأصبحتم أغنياء وتتوقعون أن نستجيب لطلباتكم الآن من دون مقابل.

شعر وفدنا العربي بالحرج الشديد فنحن نزور هذا البلد الأفريقي الكبير والمهم ولا نعمل على كسبه ببضعة ملايين من الدولارات في حين أن إسرائيل لا تنسى أن تفعل ذلك ولو ببضعة آلاف من الدولارات وطبيب واحد وأفكار تتعلق بتحسين شروط الإنتاج الزراعي. الشعور بالحرج كان كبيرًا لدى راشد عبد الله شخصيًا باعتبار أنه من بلد فيه نفط. أجاب الوزير الإماراتي إن شاء الله سنبيض وجهكم قريبًا يا سيادة الرئيس. المترجم أذكى من أن يترجم حرفيًا هذا الكلام ووضعه في صيغة ترضي سنغور الغاضب للتو، عندما خرجنا أستطيع أن أقول إننا ضحكنا أنا وراشد عبد الله كثيرًا على أنفسنا، وعلى ما قاله الوزير الإماراتي، وقدرنا حسن تصرف المترجم وتخيلنا لو أن المترجم كان دقيقًا في ترجمته، فماذا سيحصل؟

في طريق العودة من غرب أفريقيا إلى الشرق الأوسط لا بد أن نعبر تلك الأيام إلى أوروبا لأنّ الأجواء من ساحل المحيط الأطلسي إلى الشرق الأوسط خالية تمامًا من محطات الاتصال الأرضية التي لا غنى عنها من أجل سلامة الطيران فوق الصحراء الكبرى. لحسن الحظ كان لدينا طائرة خاصة إماراتية تنقلنا مباشرة من بلد أفريقي إلى بلد آخر. ولذلك، فإنّ الجولة في أحد عشر بلدًا أفريقيًا تم إنجازها بأسبوعين فقط. بينما في تلك الأيام لا يستطيع المواطن الأفريقي سواء كان من الطبقة المتوسطة أو حتى أفضل منها أن ينتقل مباشرة بين ساحل العاج والنيجر أو أنغولا إلا بالسفر إلى باريس ومنها إلى عواصم هذه البلدان، وهذا يعني زيادة المسافة وأسعار البطاقات بأربعة أضعاف على الأقل.

الشيء الجدير بالذكر أن طريقنا إلى باريس كان يتطلب العبور فوق أجواء الجزائر ذات المساحة الهائلة التي يأخذ اجتيازها في الطائرة حوالى أربع ساعات من أقصى جنوبها إلى شاطئ المتوسط في الشمال. في منتصف الممر الجوي تعكر الجو قليلًا، ثم كثيرًا، ثم بدأت الطائرة من شدة الرياح العالية تأخذنا ذات الشمال وذات الجنوب وأحيانًا يتجه رأسها إلى الجنوب ليس بحكم الجاذبية الأرضية كما يتوقع المرء أو قلة خبرة أو دراية من الطيار بل لأن سرعة الرياح التي تجاوزت مئتي كيلومتر في الساعة لم تسلك اتجاهًا معينًا

بل كانت في لحظات تأخذ شكلًا دائريًا لولبيًا سقطت فيه الأمتعة والحقائب فوق رؤوسنا التي ظلت تتأرجح كبندول الساعة. مرت ربع ساعة أو أقل وربما أكثر ونحن على هذا الحال، دقائق لا علاقة لا بالزمن المسجل الذي قد تمضيه بتدخين سيجارة وشرب فنجان قهوة.

كنت بحكم معرفتي ببعض أحوال الطقس والرياح العاتية خلال سنين سفراتي العديدة في شركة الطيران السورية، أذهب لقمرة القيادة لأعرف ماذا يحدث واستفسر عما لا أعرف. قال قائد الطائرة ربع ساعة أخرى وننتهي من هذه العاصفة الرملية التي بلغت ارتفاعًا غير مسبوق يتجاوز ثلاثين ألف قدم. قلت له ألا يوجد مطار احتياطي قريب، فتح خرائطه كلها وقال نحن الآن على مسافة قريبة من مطار صغير في وسط الصحراء الجزائرية، اسم المطار «إينسالله»، قلت له اسمه «إنشالله» قال لا بالسين وليس بالشين. تبين لنا أن اسم المطار الحقيقي «عين صالح» لكن الفرنسيين الذين أنشأوا هذا المطار خلال الحرب الكبرى، تصوروا أن إقامتهم في الجزائر وسيطرة لغتهم ستظلان أبد الدهر.

وصلنا باريس مع الفجر، لكن باريس لا تنام، أما نحن فكنا في حاجة شديدة إلى النوم على الرغم من الأنوار الساطعة في هذه المدينة التي تضج بالحياة حتى الفجر. في عصر اليوم التالي ونحن في طريقنا الى المطار للعودة إلى بلادنا كنت أشعر بأن لون الفرنسيين كان أبيض فاهيًا أكثر مما يجب بعد جولتنا الطويلة في أفريقيا التي اكتشفت فيها أيضًا جمال اللون الأسود وخصوصًا التماثيل المحفورة من خشب الأبانوس.

محاولة اغتيال الرئيس الأسد

في 24 حزيران/ يونيو 1980 زار الرئيس النيجري حسين كونتشي سورية، تلبية لدعوة كنت قد وجهتها له لزيارة دمشق أثناء جولتي الأفريقية وكان الرئيس كونتشي مسلمًا من أعماق القارة الأفريقية، شديد الارتباط برموز الإسلام الكبرى. كان إلحاحه كبيرًا علينا في أن يزور مقام الصحابي بلال الحبشي مؤذن الرسول في دمشق. وكانت دهشتنا كبيرة لسماع أن هذا المقام،

موجود في دمشق، فلم نكن قد عرفنا بوجود ضريحه هنا من قبل، وأخيرًا اهتدينا إليه مركونًا على أطراف دمشق. ومما لا شك فيه أنه كان من نوع المقامات الرمزية وليس من نوع مقامات الأضرحة المعدة للزوار. وقف الرئيس النيجري بخشوع أمام الضريح المتداعي، ورفع يديه ليقرأ الفاتحة. كان منغمسًا في حالة انخطاف صوفي، إذ كانت زيارة الضريح بالنسبة إليه بمنزلة انتقال إلى مكان مقدس. ولذلك، ولأسباب شبيهة أخرى، أطلقوا على هذه البلاد «شام شريف» من أندونيسيا إلى النيجر.

عند انتهاء زيارة الرئيس النيجري في 26 حزيران/ يونيو 1980 كنت إلى جانبه في انتظار قدوم الرئيس الأسد لاصطحابه من قصر الضيافة إلى المطار. وكان هذا القصر بسيطًا وليس فيه أي علامة مهابة خاصة باستثناء ارتباطه باستضافة جمال عبد الناصر أيام الوحدة السورية – المصرية. وكانت حراسة القصر مؤلفة من مفارز بسيطة تتناوب عليها دوريًا عناصر قليلة من الشرطة العسكرية، إذ لم يكن لدى الرئيس الأسد حتى ذلك الوقت أي موكب مرافقة مهمة أو حراسة خاصة.

فجأةً ونحن نودع الرئيس النيجري على الدرج الضيق الخاص أمام قصر الضيافة وقع الانفجار. أبعد الرئيس الأسد بشكل عفوي القنبلة الأولى بقدمه، بينما ارتمى مرافق الرئيس الخاص اللواء خالد الحسين بجسده على القنبلة الثانية. أصيب الرئيس للتو بخدوش جارحةٍ في ساقيه وصدره بينما كان جسد الحسين مخردقًا بكامله. وبطبيعة الحال كان الإسعاف إلى المشفى القريب هو الحل. في مثل هذه اللحظات المصيرية التي فيها حياة أو موت تتدافع الأسئلة والأفكار بأسرع من البرق. تذكرت على طريقة التداعي الفوري حادثة عبد الناصر وهو يتلقى الرصاص بصدره عام 1954 في القاهرة. كان الأمر مختلفًا، لكنّ فيه وجهًا للشبه. كان هذا الحدث الصغير–الكبير قد رسم عندي صورةً عظيمةً لعبد الناصر وأنا في الثانوية في درعا. كان الأسد يشبه في المشهد الثاني عبد الناصر في رباطة الجأش، وكانت خدوشه مؤلمةً جدًا غير أنها لم تكن عميقة بحيث تفقده السيطرة على زمام الموقف. وكان المجرمون كما بدا لي واثقين من أنفسهم، فلقد فرّوا ببساطة من مفرزة الحراسة في القصر، واختفوا في اتجاه الأزقّة المجاورة لساحة النجمة.

جاءت دوريات جهاز الأمن العسكري بسرعةٍ، وجابت كامل المنطقة المحيطة من دون العثور على شيء. كانت القنابل بدائيةً، ومن النوع التدريبي الذي لا يقتل بل يترك خدوشًا عديدةً. لماذا لم يستخدموا قنابل فتاكة في حال أن قصدهم كان هو القتل؟ وكان ذلك في متناولهم. هل كانت قنابلهم إلى الرئيس رسالة خلاصتها نستطيع أن نقتلك إذا ما أردنا؟ أم كانت عملية استخدام هذه القنابل لإيقاع الفوضى والاضطراب والمضي في خطة أشمل؟

في تقديري كان التسلل إلى مفرزة حرس قصر الضيافة قد تمّ تسهيله من منافذ المؤتمنين على هذه الحراسة. هذا في الواقع اختراق خطير في جسم الدولة كان لا بد من التحقيق فيه لكن أجهزة الأمن فضلت تقفي أثر الفاعلين ولم تعتد على تشكيل لجان تحقيق.

الشخصنة في السياسة

انعقد المؤتمر القومي الثالث عشر في أواخر آب/ أغسطس 1980، لمناقشة تقرير القيادة القومية، وانتخاب قيادةٍ جديدةٍ. وفي حين أنني لم أكن عضوًا نشيطًا في الحزب بحكم عملي كسفير لسورية في إيطاليا، فإنني شاركت كعضو مراقب في هذا المؤتمر الذي يمثل كما هو مفترض بموجب دستور الحزب أعلى مرجعية على مستوى التنظيم القومي لحزب البعث.

لم يفتتح الرئيس الأسد المؤتمر كالعادة، وأجّل كلمته إلى نهايته بانتظار ما ستتمخض عنه المداولات والاتجاهات. كان مناخ المؤتمر مشحونًا بالتوتر ضد بعض الدول العربية حكومات أو أحزابًا، وتحميلها مسؤولية دعم جماعة الإخوان وتدريبها، والتواطؤ ضمنيًا مع نظام السادات في تمرير اتفاقيات كامب ديفيد.

في هذا المناخ المحتدم، ألقى عضو القيادة عبد الحليم خدام كلمةً عالية النبرة في المؤتمر، دعا فيها إلى السير في مواقف راديكاليةٍ جذرية ضد القوى «الرجعية» العربية، والرد على عملية كامب ديفيد، وقطع العلاقات مع من لا يقف مع جبهة الصمود، وطالب بسحب موافقة سورية على قراري مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338 ... إلخ. وعندما جاء دوري قمت بالرد على كلمة خدام مقدرًا بإيجابية نياتها النضالية ومشيرًا في الوقت نفسه إلى عواقب هذا الطرح، سواء على مستوى عدم التزام سورية القانون الدولي أو على مستوى التضامن العربي. وأكدت أن هذا الموقف سيؤلّب المجتمع الدولي ضد سورية من دون أن تهيئ سورية البديل من التحرير فنعود إلى فترة اليسار الطفولي. وأوضحت أن الدولة العربية الوحيدة التي ستقف معنا في هذه الحالة هي ليبيا ولكن من في هذا المؤتمر سيضمن استمرار موقف معمر القذافي لأشهر أو لسنة. وأكدت أن الجزائر واليمن بطبيعة الحال لن تقف معنا في مواجهة المجتمع الدولي، وإن أهم حليف لنا في الساحة الدولية ومزودنا الرئيس بالسلاح هو الاتحاد السوفياتي، لن يكون مرتاحًا ولا موافقًا على هذا الموقف فهو من الدول الموقعة على هذين القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن ومناصرًا قويًا لميثاق الأمم المتحدة.

لم تعجب كلمتي خدام، ورأى في صدورها نوعًا من التحدي من قبل وزير الدولة الجديد. وبدأت من هذه النقطة بشكل فعلي فاتحة خلاف بيني وبين خدام لا سيما أن الرئيس الأسد عندما تكلم لمدة أربع ساعات، استخدم أكثر من مرة بعض عباراتي وسط ذهول الجميع وتأييدهم له وفي مقدمتهم خدام نفسه الذي أشاد بسرعة بحنكة السيد الرئيس وبعد نظره وصواب رؤيته تجاه قرارات الأمم المتحدة. أما خارج قاعة المؤتمر، فقد طلب الرئيس ألا آخذ كلام خدام بجدية وشبهه بشيخ عين التينة. لكن خدام فهم كلامي على أنه هجوم شخصي عليه وليس تعبيرًا عن مواقف سياسية مبدئية يمكن الثبات عليها والدفاع عنها.

توقيع المعاهدة السورية – السوفياتية

في 22 أيلول/ سبتمبر 1980 نشبت الحرب العراقية – الإيرانية. كنت يومئذ في المغرب أحضر اجتماع لجنة القدس التي كان يترأسها الملك الحسن الثاني. حين شجبت الحرب وقلت إنها لا تخدم إلا إسرائيل، من دون انتظار توجيهاتٍ من دمشق، فهذا اقتناعي المبدئي، ولا سيما أنها تجري ضد ثورة

قامت بعد نجاحها بإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، وأعلنت التزامها دعم القدس والقضية الفلسطينية. وكان تصريحي هو ردة الفعل الأولى التي تصدر عن مسؤول سوري. حين عدت إلى دمشق وجدت الرئيس الأسد مرتاحًا للموقف، فلقد وجدته مطلعًا على نص الحديث، ولهذا طلب مني أن أبرق بالنصّ الحرفيّ لتصريحي إلى وزير الخارجية خدام الذي كان يومها قد بدأ للتوّ زيارة عمل لباريس.

كان تقدير الرئيس الأسد يومئذٍ هو أن المنطقة مقبلة على عملية تغييرات جيوسياسية خطيرة، وأن هذه الحرب ستخرج العراق نهائيًا من العمق الإستراتيجي للمواجهة مع إسرائيل، وستخل بموازين القوى العسكرية والسياسية الإستراتيجية مع إسرائيل، وستقسم العرب، وتضعف التضامن العربي، وستعيد القوى الأجنبية إلى المنطقة بعد عقود من الكفاح الشاق للحصول على استقلالها السياسي. هذه الحرب لم يكن لها أي إيجابيات وأن الدفاع عن البوابة الشرقية خدعة كبرى تستهدف التخلي عن البوابة الحقيقية في مواجهة إسرائيل.

أعلمني الرئيس الأسد بأنه اتصل مع الملك حسين للتباحث في احتواء المواجهة العراقية – الإيرانية، واقترح عليه أن يجتمع وزيرا خارجية البلدين لمناقشة هذا الوضع المؤسف. لكن الملك أجابه بأنه كان يتوقع منه أن يقول له كم هو عدد الفرق العسكرية التي سترسلها سورية لمؤازرة العراق؟ وأنه استنتج من حديثه مع الملك، ورفضه أن يتم اللقاء على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث الأمر، أن هناك لعبة إستراتيجية جديدة خطرة في المنطقة تفوح منها رائحة «توريط» أميركي للعراق، وأن موقف الملك حسين من دعم الحرب بهذه الثقة ليس بعيدًا عن ذلك «التوريط» وأنه لا بد من الرد عليها بأساليب جديدة.

لقد غيّر اندلاع الحرب من نفسية الرئيس الأسد ومزاجه كثيرًا، بحيث يمكنني القول إنه بعد اندلاع الحرب لم يعد كما كان قبلها. فلقد أصبح عصبي المزاج، وكان مقتنعًا أن الولايات المتحدة هي التي تقف خلف توريط صدام بمغامرة الحرب ضد إيران، ولذلك لن تكون «حربًا خاطفةً» قط، بل سيكون هناك من يمنع توقفها حتى يتم استنزاف كل من العراق وإيران. كان صدام

حسين يأمل بإسقاط النظام الإيراني الجديد ببضعة أيام أو على أبعد تقدير خلال بضعة أسابيع. وقد قال لي خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إنه عندما كان يحضر مؤتمرًا برلمانيًا في برلين الشرقية قال له سعدون حمادي الذي كان آنذاك رئيس الوفد العراقي: لمَ لم ترسلوا برقية تضامن مع العراق ضد إيران؟ أجابه سنفعل عندما نعود إلى دمشق. فقال له حمادي ربما تكون الحرب قد انتهت قبل أن تعودوا.

كان تسريع الرئيس الأسد بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون ما بين سورية والاتحاد السوفياتي في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 التي طالما كان مترويًا في توقيعها، يمثل ردًا على هذا المتغير الجديد، إذ ستخرج الحرب العراق لفترةٍ طويلةٍ من الحسابات الإستراتيجية العربية بعد أن تمّ إخراج مصر من الحسابات الإستراتيجية للصراع العربي – الإسرائيلي.

أذكر أن الرئيس استدعاني كما استدعى خدام، وطلب رأي كل منا بمشروع المعاهدة. أيّد خدام توقيع المعاهدة وإبرامها من دون أي شروطٍ، وأن نعطي السوفيات كل ما يطلبونه من مطارات وموانئ وقواعد، بينما كان رأيي المؤيد للمعاهدة ينصب على استخدام المعاهدة لتحسين شبكة دفاعنا الجوي، وتغطية كامل الأجواء السورية برادارات متطورة، إذ كان ما يقلقني كمواطن منذ حرب 1967 هو تفوق إسرائيل الجوي الذي يمكنها من ضرب أي هدف سياسي أو اقتصادي بسهولة في كل أنحاء سورية. علق الرئيس أن الأمر الواقعي الذي سيحدث هو أنهم لن يتمكنوا من إعطائنا ما نريد من شبكة دفاع جوي متطورة، لكن المعاهدة ستكون ضروريةً لنا لتعزيز قدراتنا الدفاعية والعسكرية والفنية في ظل صعوبة الحصول على الأسلحة من الغرب، وأنه ليس لدينا في مجال التسلح الوطني من بديل سوى سلاح الاتحاد السوفياتي.

وصول ريغان إلى البيت الأبيض

في كانون الأول/ ديسمبر 1980 أصبح رونالد ريغان رئيسًا للولايات المتحدة، وكان قد عين ألكسندر هيغ وزيرًا للخارجية. لم يكن تعيين هيغ فأل خير لنا في سورية؛ إذ من المعروف أنه سيتبنى سياسة العداء لسورية لا سيما

مع تربع تشكيلة متطرفة يقودها مناحيم بيغن وآرييل شارون الشهير على رأس حكومة إسرائيلية اختارت لبنان مسرحًا للصراع مع سورية. كانت تصريحات هيغ الأولى متغطرسة في عدائها لسورية، وكان يحب إلقاء المحاضرات وعقد المؤتمرات التي كانت تذكّرني بصورة السناتور جوزيف ماكارثي اليميني المتطرف في أوائل الخمسينيات. كان ألكسندر هيغ يكره العرب والمسلمين في إطار نزعته المعادية للعالم الثالث، كما كان السناتور مكارثي يكره كل تقدمي ويساري في الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ويعتبره شيوعيًا.

لم يمر وقت قصير على شروع إدارة ريغان في العمل حتى ظهرت في 28 نيسان/ أبريل 1981 أزمة الصواريخ السورية مع إسرائيل. وتعود قصة نشر الصواريخ إلى ما قبل ذلك بحوالى أربعة أسابيع، ففي أوائل نيسان/ أبريل 1981 ردت قواتنا بشدة على نيران ميليشيات «الجبهة اللبنانية» وقواعدها في زحلة التي تمكن بشير الجميّل من توحيدها تحت قيادته بعد مذبحةٍ أجراها في صفوف حلفائه في ميليشيا «النمور» التابعة لداني شمعون نجل الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون.

وكانت جميع هذه الأحداث مرتبطة بهذا القدر أو ذاك باستيعاب الرئيس اللبناني إلياس سركيس للتغير الجديد في الإدارة الأميركية، واتخاذها موقفًا معاديًا لسورية التي باتت محسوبةً على السوفيات بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي. ولذلك حدثني الرئيس حافظ الأسد إبان اندلاع معركة زحلة عن توجيه وزير الخارجية الأميركية هيغ رسالة إلى كل من سورية والاتحاد السوفياتي تنطوي على «إنذار» ضمني لسورية في أن تدخلها في زحلة يغير الوضع اللبناني الراهن، وأن إسرائيل ستتدخل في زحلة لولا ضغط إدارة ريغان عليها.

وبذلك كانت رسالة هيغ في الواقع تغطية للعدوان على لبنان أكثر مما كانت لجمًا له كما ادعت. ردت سورية على ذلك بنشر قواعدها الصاروخية في البقاع الذي يمثل ضمانة بالنسبة إلى سورية وجزءًا لا يتجزأ من ضمان أمنها في مواجهة إسرائيل. رد هيغ على ذلك بتشكيل غرفة عمليات تعمل على مدار

الساعة، وتوالت التهديدات الإسرائيلية ضد سورية بتدمير قواعد الصواريخ في وادي البقاع. لقد أدى تفاهم هيغ وشارون الى مغامرة غزو لبنان في عام 1982.

حبيب المخادع إلى البيت الأبيض

سجلت هذه الأزمة وصول فيليب حبيب المبعوث الأميركي الخاص للرئيس الأميركي رونالد ريغان إلى المنطقة انطلاقًا من بيروت. كان من الواضح أن إيفاد حبيب الذي كان يؤكّد على حبّه للبنان وسورية عبر حبه للحمّص والتبولة، قد نتج من قرار مجموعة العمل الأميركية التي شكلها هيغ لمتابعة ما بات يطلق عليه «أزمة الصواريخ».

كانت زيارة حبيب وما سبقها من إشارات تحذير في رسالة هيغ مرتبطة لدينا بتخوف جدي من أن يكون بشير الجميّل قد قطع في علاقته مع إسرائيل مراحل لا يمكنه الرجوع عنها، ففي 5 أيار/ مايو 1981 كان واضحًا كما عرفت لاحقًا أن الجميّل قد لوّح في محادثة له مع العميد محمد الخولي إلى احتمال لجوئه إلى طلب الدعم الإسرائيلي ما لم تتم الاستجابة إلى مطالبه. ولقد كانت هذه المحادثة وما ورد فيها حقيقةً لا يرقى الشك إليها. لقد أصبحت إسرائيل موجودةً في شرايين المشاكل اللبنانية، وخصوصًا بعد أن أصبح سعد حداد قائدًا لما سمي بجيش لبنان الجنوبي.

لكن العمل الذي قام به شارون في ضرب المفاعل النووي العراقي كان بأمر من مناحيم بيغن صانع السلام مع مصر، ولم يتعارض مع رؤية ريغان المتطلع الى إنجازات سريعة، واستنادًا إلى هذه التقديرات قام الطيران الإسرائيلي في 7 حزيران/ يونيو 1981 بتدمير المفاعل النووي للعراق، المنهمك جيشه في الحرب مع إيران، والذي لن يتمكن من القيام بأي رد فعل ضد إسرائيل ولا ضد المصالح الأميركية في المنطقة.

أوفدني الرئيس للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد لإدانة ضرب المفاعل النووي العراقي. كانت علاقاتنا الدبلوماسية مقطوعة مع العراق، وليس لدينا فيه سفارة ولا رعاية مصالح. سافرت إلى

بغداد بطائرة صغيرة مع بعض موظفي المكتب، ومن بينهم مدير مكتبي السفير ميخائيل وهبة. لم نكن قد أبلغنا السلطات العراقية بزيارتنا لعدم وجود بعثة دبلوماسية للعراق في دمشق إلا بعد دخولنا الأجواء العراقية. كانت مهمتي واضحة، وهي أننا جاهزون لإدانة إسرائيل، والمشاركة في وفد عربي يجوب العالم للتعبير عن ذلك. لكن وزير الخارجية العراقي طارق عزيز اقترح أن نصدر بيانًا بإدانة إيران. رفضت ذلك لأن هدف الاجتماع إدانة إسرائيل وليس إيران ويمكننا أن ندين الحرب العراقية – الإيرانية إذا أراد وزراء الخارجية العرب التطرق لإيران.

دار نقاش طويل حول سبل إيقاف الحرب، ورأى البعض – وخصوصًا الأمير سعود الفيصل وسعدون حمادي بعد انضمامه إلينا – أن مساعي سورية مع إيران تساعد في تحقيق هذا الهدف. وكان الفيصل مصرًا على إصدار بيان يتضمن هذا الطلب بإجماع الوزراء. طلبت التريث لأنني لست مفوضًا بالبحث في هذا الموضوع. عندما عدت إلى دمشق، أطلعت الرئيس الأسد على مجريات الاجتماع والمناقشات وأبلغته بأن السعوديين والعراقيين يقترحون أن تقوم سورية بمساع حميدة بين العراق وإيران وأنهم بانتظار موقف القيادة السورية والرئيس الأسد شخصيًا. قال لي الرئيس إن سعود الفيصل لا يعبر عن سياسة الأمير فهد ولي العهد في هذا الشأن وإن سعدون حمادي لا يعبر عن رأي صدام. تأكد لي صحة هذا التوصيف بعد اتصال جرى مع الأمير فهد هاتفيًا في اليوم التالي والذي أكد له أن صدام لا يريد أي وساطة.

في مطلع تموز/ يونيو 1981 توتر الوضع في الجنوب اللبناني بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية وتحديدًا قوات فتح التي كانت ترابط في الجنوب في ما يسمى بـ«فتح لاند» أو «أرض فتح» وبين إسرائيل. تدخل فيليب حبيب وأبرم في 24 تموز/ يوليو 1981 تفاهمًا بين عرفات وإسرائيل، يسري مفعوله في اليوم نفسه، تلخّص الاتفاق مع رئيس منظمة التحرير على إيقاف الهجمات الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية.

في 7 آب/ أغسطس 1981 أعلن الأمير فهد مشروعًا للسلام مؤلفًا من سبع نقاط حمل في ما بعد اسم «مشروع الأمير فهد»، وكان القصد من ذلك دفع

القمة العربية التي شرع بالعمل على انعقادها لتبنيه. في هذه الشروط الجديدة وجّه الملك الحسن الثاني الدعوة لعقد قمةٍ عربيةٍ في مدينة فاس بالمغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 بطلب من المملكة العربية السعودية. وقد قاطعت سورية هذه القمة بسبب عدم موافقتها على بعض نقاط المشروع. قلت للرئيس الأسد لمَ لا نشارك في القمة ونفند النقاط التي لا تعجبنا في المشروع. قال لا داعي للاصطدام مع ملكين في آن واحد.

لكن عام 1981 كشف عن تغير خطير في موازين القوى لمصلحة إسرائيل بعد خروج مصر وفشل القمة العربية وتعميق الانقسام العربي حول الحرب العراقية – الإيرانية مع دخول ريغان للبيت الأبيض الذي سارع وزير خارجيته إلى توقيع مذكرة تفاهم مع آرييل شارون حول التعاون الإستراتيجي بين أميركا وإسرائيل تمهيدًا لعمل خطير في المنطقة.

الجولة الخليجية: هواجس كبيرة وتفاهمات قليلة

بدأ الرئيس الأسد جولةً سياسيةً لتطويق الحرب العراقية – الإيرانية، ولمحاولة انتشال التضامن العربي من حالة ترديه. وبدأها بزيارة الدول العربية في الخليج واليمنين الشمالي والجنوبي، وبعدها الجزائر وليبيا. وقد رافقته في جميع هذه الرحلات. وتكون لديّ بشكل مبكر خبرة وثيقة بسماتٍ أساسية للقادة العرب؛ كما كوّنت خبرةً أوثق بعمل الرئيس الأسد نفسه.

كانت جولة الرئيس «الماراثونية» الخليجية محكومة بتعريفه الإستراتيجي لدور سورية الجيوسياسي في الوطن العربي على أساس التكامل ما بين «الدول المساندة» و«دول المواجهة». وكانت فلسفة هذا التكامل قائمة على «التضامن العربي»، والنظر إلى الأمن القومي العربي كمنظومةٍ متكاملةٍ في مواجهة إسرائيل، من منطلق أن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي هي القضية الأساسية لدول جامعة الدول العربية كافة.

في لقاءاته مع قادة دول الخليج كان الرئيس الأسد واضحًا في هذه المنطلقات، وعبر عنها في رؤيته الجديدة في أن توسيع الحرب مع إيران سيقود إلى نتائج مدمرة، وستعيد الأساطيل والقوى الأجنبية الكبرى إلى المنطقة،

وستقسم العرب، وتضعف تضامنهم في مواجهة العدو الأساسي للعرب وهو إسرائيل.

كان لقاؤنا الأساسي مع الأمير فهد ولي العهد الذي كان يتولى أمور الحكم فعليًا، بسبب قلة خبرة الملك خالد السياسية وعزوفه عن ممارسة القيادة في المملكة. كان الأمير فهد حيويًا مطلعًا على ما يجري حوله، سواء حول مجريات الحرب بين العراق وإيران أو بالنسبة إلى مبادرة السلام التي انعقدت القمة العربية في المغرب لتأييدها. أعطى الأمير فهد انطباعًا للرئيس الأسد بأنه متألم للحرب بين بلدين جارين مسلمين، وأن لدى كل منهما ما يكفيه من الأراضي والثروات. وأما بالنسبة إلى مبادرة السلام فقال الأمير فهد بأنها قد تمّت بناءً على إلحاح من عرفات شخصيًا، وأن سورية تستطيع أن تتفق مع الفلسطينيين على تعديل ما يرونه مناسبًا، فالظروف صعبة في المنطقة، والأميركيون يفعلون ما بوسعهم لتهدئة إسرائيل. استمرت المناقشات بعد العشاء الرسمي الذي أقامه الملك خالد، وحضره عدد كبير من الأمراء حتى فجر اليوم التالي بعد مشاوراتٍ «ماراثونية».

في الطريق إلى صنعاء استعاد الرئيس ذكرياته اليمينة، فلقد كان اليمن يحضر دومًا بوصفه مخزن الجذور الأولى ونسغها الأول، وبوصفه قارئًا كبيرًا للتاريخ فقد استعرض شيئًا عن «اليمانيين» و«القيسيين» بعد الدعوة الإسلامية. وكان في الذكريات شذر من ذكريات مثيرة حين أعلن هو وعدد كبير من الضباط البعثيين المسرحين في فترة الانفصال السوري عن تطوعهم لدعم الثورة اليمنية التي اندلعت في 26 أيلول/ سبتمبر 1962، وأسقطت نظام الإمامة، وعن دور سورية في الدفاع عن الثورة اليمنية إبان «حصار صنعاء» في عام 1969، وإيفاده بعض الطيارين السوريين للدفاع عنها. وتذكرت أنا بدوري السفر في منتصف الستينيات على طائرة سورية مروحية «دي سي 6» تحمل معدات ومساعدات حيث تعطل جهاز الرادار فيها على طول البحر الأحمر الذي قطعه قائد الطائرة على ارتفاع منخفض كي لا نخرج عن الممر الجوي المفترض، وكيف بقينا نحوم حول مطار الحديدة على البحر الأحمر أكثر من مرة حتى تأكد الفنيون السوفيات الذين يشغلون برج المطار من هويتنا السورية.

في صنعاء كان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في استقبال الرئيس الأسد في المطار مع عزف النشيدين الوطنيين، واستعراضٍ طويلٍ لحرس الشرف، وكان صالح حديث العهد بهذا المنصب الرفيع، ومنشرحاً الأسارير، وسعيدًا بزيارة الرئيس الأسد. وبسبب حداثة عهده في هذا النوع من الاستقبالات «الرسمية»، ووصوله إلى الرئاسة بعد أن جزّت المؤامرات عنقي رئيسين للجمهورية قبله، كانت حدقتا عينيه لا تتوقفان عن الدوران السريع واللافت للانتباه يمينًا ويسارًا، كأنما يتخوف من شيء قد يحدث أو يبحث عن شيء مفقود.

بعد وصول المدينة، صعد الرئيسان على درج القصر الجمهوري الضيّق وسط صنعاء. كان القصر شيئًا مختلفًا عن القصور التي زرناها في دول الخليج، فلقد كان يعبق برائحة القهوة المحروقة بدلًا من البخور. وصلنا جميعًا إلى الطابق الأخير المؤلف من غرفةٍ واحدةٍ يطلق عليها في سورية اسم «العليّة». كان الوقت عصرًا. جلسنا على الأرض المفروشة بسجادٍ يمني عتيقٍ، وبوسائد مصنوعة من الصوف الخشن. ووزّعت علينا رزم «القات». واصطفّت أمام الرئيسين وأمامنا كرات معدنية مفلطحة ظننت أنها نفاضات سجائر، وتبين أنها معدة لإلقاء التفل الناتج من عملية تخزين القات. دخل رجلان نحيلان إلى الغرفة، ووضعا أمامنا جهاز تلفزيون بانتظار توجيهات الرئيس صالح الذي طلب منهما ألا ينسيا فتحه عندما يحين نقل صور الاستقبال في المطار.

دار الحديث الاستهلالي عن القات وفوائده ومضاره، وتأثيراته الجانبية في الجملة العصبيّة والرغبة الجنسيّة. وكان أهم ما قيل لنا إنك لا تستطيع أن تتحدث في اليمن عن أي موضوعٍ مهم سواء أكان سياسيًا أم اجتماعيًا إلا وكان «القات» ثالثهما. ومع ذلك لم يتحدث الرئيس صالح عن أي موضوعٍ سياسي مهم، في حين تحدث الرئيس الأسد بإيجاز عن أهداف جولته فيٍ المنطقة والوضع العربي المزري، وغاب صوته عندما بدأ عزف النشيدين الوطنيين السوري واليمني على شاشة التلفزيون الجالس بيننا في وسط الغرفة الضيقة.

في الرحلة القصيرة بين صنعاء وعدن، ضحكنا كثيرًا على عبد الحليم خدام وهو يغافل الرئيس صالح في المطار ويختطف من يديه مسبحة بآلاف

الدولارات، كما قال صالح وهو يركض خلف خدام لاستعادتها دون طائل. في عدن كانت الصورة مختلفة، جلسنا إلى طاولة محادثاتٍ رسميةٍ، وأمام كل من أعضاء الوفدين ميكروفونات وأقلام وكراريس، وكان الرئيس الأسد يحمل مشاعر ودية خاصة تجاه الرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد الذي زار دمشق أكثر من مرة. وكان علي ناصر محمد واسع الاطلاع في القضايا السياسية، وما يدور في المنطقة والعالم. وكان موقفه من الحرب العراقية – الإيرانية قريبًا من موقفنا، ومتطابقًا مع رؤيتنا للتضامن العربي، وإعادة بناء الصفوف في مواجهة إسرائيل.

وفي أبوظبي تكلم الرئيس الأسد مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد عن الفرق بين نظام الشاه المتغطرس وبين نظام الثورة الإسلامية الذي أعلن وقوفه إلى جانب العرب وقضاياهم، ونصح الشيخ زايد بالحوار بين الجارتين المسلمتين، وتحدث عن زيارته في عام 1975 لطهران أيام الشاه، وقال إن الشاه في ردّه خلال المأدبة الإمبراطورية على كلمته بشكل غير مباشر، ذكر أسماء أبرز الفلاسفة والشعراء الفرس وتجاهل الفلاسفة والشعراء العرب المسلمين. كان الشيخ زايد عروبيًا بالفطرة، لماحًا وذكيًا ويتمتع بفراسة خاصة دون أن تجبره على الدخول في تفاصيل المناقشات البيزنطية والتساؤل عمن هو العدو؛ فهو يتحدث عن العروبة أكثر من حديثه عن الإسلام في حين أنهم في السعودية يتحدثون عن الإسلام أكثر مما يتحدثون عن العروبة، ويتمسكون بالملكيات ولا يحبون الجمهوريات، ولكن فجأة ظهرت دفعة واحدة جمهورية إسلامية كبرى تغطي كامل الشاطئ الشرقي من الخليج من شط العرب في الشمال وحتى بحر العرب في الجنوب. فما العمل؟

السلطان قابوس، ربما أكثر من غيره من قادة دول الخليج إدراكًا لهذا الواقع الذي فرضته الجغرافيا والتاريخ والمستجدات في المنطقة، وإن كان الآخرون في الخليج، الكويت وقطر والبحرين، يشعرون، بدرجات متفاوتة، بوجهة رياح التغيير وسرعتها. يهمهم من حديث الرئيس الأسد ما يتعلق بالعراق العربي وإيران الإسلامية أكثر مما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي.

بعد جولتنا الخليجية، زار الرئيس الأسد ليبيا والجزائر فالتضامن العربي لا

يكتمل إلا بجناحيه المغربي والمشرقي. لكن الأسد لا ينسى أيضًا السؤال عن لبنان ولو زار كل الدول العربية. والمشكلة أن الذين يتفقدون لبنان – بالخير أو بالشر – كثيرون، وفي مقدمتهم إسرائيل وأميركا من جانب، والسعودية وإيران من جانب آخر، ولا تستطيع سورية – ولو حاولت – أن تمنعهم من السؤال – في السر أو العلن – عن دوافع هذا الاهتمام فهي واضحة للعيان.

محاولة تشكيل قيادة سورية – فلسطينية موحّدة

في أواخر عام 1981 جرت اتصالات سورية – فلسطينية مكثفة بين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الأسد، وكانت منظمة التحرير يومها وكذلك فتح – عمودها الفقري – موحّدةً. وطرح بنتيجتها عرفات تطوير العلاقة ما بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى قيادة سياسية إستراتيجية موحدة، لتعبئة القوى، وقطع الطريق على الخطة الإسرائيلية في لبنان. رحب الرئيس بالفكرة وإن كان مستغربًا طلب منظمة الوحدة مع دولة. كان وفدنا مؤلفًا من وزير الخارجية عبد الحليم خدام، ومن توفيق صالحة عضو القيادة القطرية، ووهيب طنوس، ومني، كما كان وفد المنظمة كبيرًا برئاسة صلاح خلف أبو إياد ويضم عددًا من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة من بينهم فاروق قدومي أبو اللطف وأبو صالح وأبو ماهر. رحبت سورية باقتراح عرفات لأنه في مصلحتها بالتأكيد، ودخلنا في تفاصيل العلاقات. وصدر في نهاية الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام بيان مشترك، وتضمن فقرات عديدة من بينها شجب الحرب العراقية – الإيرانية، ووافق وفد المنظمة على هذا الشجب الذي هو إدانة مخففة، ولم يتم إقراره إلا بعد أن سأل خدام صلاح خلف عن تأكده من أن عرفات شخصيًا موافق على ذلك، وأجاب أبو إياد إن عرفات سيوافق، وهو صاحب فكرة الوحدة الإستراتيجية. ولذا وافق أبو إياد أن يتم بثه عن طريق وكالتي الأنباء السورية «سانا» والفلسطينية «وفا» معًا وفي وقت واحد. لكن وكالة وفا بثت البيان خاليًا من فقرة شجب الحرب العراقية – الإيرانية، فنمت الشكوك بين القيادتين السورية والفلسطينية، وبالأحرى نمت الشكوك بيننا وبين عرفات لتتطور إلى شرخ كبير، وبداية انقسام خطير في الساحة الفلسطينية. كان عرفات يعلم بهذه النتيجة مسبقًا، فالفشل بالنسبة إليه يمكن أن يوظف بنجاح في عدة

رسائل، أولها أن اتفاقه مع حبيب قبل عدة شهور في وقف إطلاق النار جنوب لبنان لم يتم بموافقة من سورية، وثانيها أن رفضه إدانة الحرب العراقية – الإيرانية يقربه من العراق ومن دول الخليج العربية، وثالثها أن هذا الإحباط السوري يعزز القرار الفلسطيني المستقل الذي بدأ يشق طريقه بصعوبة في الساحة الفلسطينية.

خديعة فيليب حبيب: الكذب المدروس

في 3 حزيران/ يونيو 1982، أي قبل ساعات من الغزو الإسرائيلي للبنان، التقى المبعوث الأميركي فيليب حبيب مع الرئيس الأسد لمدة ساعتين ونصف تقريبًا. دار جزء من المقابلة حول اتهام الرئيس الأسد للولايات المتحدة، ولأجهزة المخابرات الأميركية في التورط بدعم عمليات جماعة الإخوان في سورية، ونفى حبيب ذلك قائلًا إنه كان يتوقع طرح هذا الموضوع أثناء اللقاء هذا، ولذا سأل الرئيس ريغان والوزير هيغ بحضور كبار المستشارين عن ذلك قبل أن يسافر إلى دمشق، ونفوا أي ضلوع أميركي مباشر في عمليات الإخوان المسلمين. ردّ الرئيس عليه: «أنت لا تعرف كل ما تفعله الحكومة الأميركية، وخاصةً المخابرات الأميركية».

أما النقطة الثانية، فأكد حبيب أن الرئيس ريغان خوله بالعمل على تثبيت وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، وأن الإسرائيليين يفهمون بعد لقائه معهم أن هذا الوقف يجب أن يستمر. وتحدث حبيب عن أن بعض القادة الإسرائيليين قد حرضتهم عملية أحد الفدائيين على التفكير بتوجيه «عملية كبرى ضد الفلسطينيين»، وأن من يفكر بذلك الآن هم قلة في إسرائيل. لكنه تمكن من كبح ذلك، لكنهم حدثوه عن قلقهم من نشر صواريخ «سام» في البقاع، وأنه يأمل أن يستمر الهدوء من الجانبين السوري والإسرائيلي. وبخصوص الحفاظ على وقف إطلاق النار قال له الرئيس إن سورية لم تكن في صورة الاتفاق مع عرفات، وإنها ليست ضد الاتفاق، لكنها لا تستطيع أن تكون مع اتفاق يجري من وراء ظهرها، وسورية لا توافق على التفسير الإسرائيلي لوقف إطلاق النار، وأن الفلسطينيين إذا طلبوا القيام بعمليات من الجبهة السورية فسينظر بالأمر، وأن لهم قاعدة في سورية، فرغب حبيب في أن يكون ذلك مجرد «مزحة»، لكن

الرئيس الأسد رد عليه بأننا ننتظر أيضًا عودة مصر إلى الصف العربي، «فهل ستمارسون ضغوطًا على مصر كي لا ترجع؟». أجاب حبيب: إنه شخصيًا مع وحدة العرب للتفاوض وليس من أجل الحرب.

في 4 حزيران/ يونيو 1982، أي في اليوم الثاني للقاء حبيب مع الرئيس الأسد، حدث كل شيء بشكل متناقض كليًا مع ما قاله حبيب. شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي هجمات عنيفةً على جنوب لبنان وغربي بيروت، بذريعة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، وردت المقاومة الفلسطينية بقصف شمال إسرائيل. في 6 حزيران/ يونيو 1982 بدأ الجيش الإسرائيلي عملية غزو لبنان. تحرك فيليب حبيب خلال أيام 7–9 حزيران/ يونيو 1982 بين تل أبيب وبيروت ودمشق لوقف إطلاق النار.

استدعيت السفير الأميركي بدمشق، وطلبت منه إيضاحًا حول نيات إسرائيل في توغلها جنوب لبنان. لم يتطرق السفير إلى «ذريعة» محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، وقال إنه منذ عدة أيام قتل جنود إسرائيليون في عبوةٍ ناسفةٍ. قلت له: أين حدث ذلك؟ قال: بصراحةٍ تحت الشريط. قلت له: هذا يعني أنه تمّ داخل الأراضي اللبنانية. لم ينكر ذلك، وشعرت بقوّة حجّتنا في رفض الغزو، وحق المقاومة المشروع ضد الاحتلال، وفق منطق الفعل ورد الفعل. وكان جوابه الذي لم يتغيّر أبدًا: «هذا دفاع عن النفس»، وأن من حقّ إسرائيل أن تدافع عن نفسها. قلت لا يدافع الجندي عن نفسه عندما يكون في أرض الآخرين.

لم يكن ما نقله حبيب إلا خديعة تتخطى «الذريعة»، سواء أكانت هذه الذريعة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، أم محاولة التفجير في جنوب لبنان. إنه الكذب المدروس بعنايةٍ مع الإسرائيليين. فلقد كان التخطيط لعملية الاجتياح «سرًا ذائعًا» في الصحافة الإسرائيلية نفسها، ومهد لها وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ بمحاضرةٍ حدّد فيها لبنان منصة للعمل لإخراج سورية والفلسطينيين منه. لذا لم يكن مفاجئًا أن يقوم الطيران الإسرائيلي في 9–10 حزيران/ يونيو بقصف بطاريات الصواريخ والوحدات السورية في وادي البقاع اللبناني.

في 9 حزيران/ يونيو 1982 التقى حبيب مع الرئيس الأسد على مدى جلستين. زعم حبيب أن الإسرائيليين قد قالوا له إنهم لا يريدون محاربة سورية، وأن مقترح إسرائيل هو خروج قوات منظمة التحرير من مدى 40 كيلومترًا من الحدود الشمالية الإسرائيلية، وأن تستخدم سورية نفوذها في منظمة التحرير لإنجاز ذلك. رد عليه الرئيس ان إسرائيل تجاوزت مسافة الـ 40 كيلومترًا المزعومة الآن، وهي تهاجم القوات السورية، ونفذت اليوم غارةً ضد قواعدنا الصاروخية شاركت فيها أكثر من 90 طائرة إسرائيلية، وهي تهاجم منطقة الشوف وجبال لبنان على الرغم من عدم وجود فدائيين، ومع أن المنطقة خارج مساحة الـ 40 كم^2 التي يدعي الإسرائيليون أنهم يريدون إخلاءها من القوات، وأن الإسرائيليين يتقدمون الآن «على طريق دمشق - بيروت»، ولن نسمح لهم بذلك، مهما كلفنا الأمر، كما أننا لم نمنع الفدائيين أبدًا من إطلاق النار، فمن سيحمي الحدود مع إسرائيل لسنا نحن، ولا يمكن لإسرائيل أن تفرض علينا شيئًا لسنا مقتنعين به، وأننا لا يمكن أن نضغط على الفلسطينيين، وأن نبعد قواعدهم، فالمقصود من ذلك هو «فرض إرادة إسرائيل على سورية»، وهذا لن نسمح به.

في اليوم التالي، 10 حزيران/ يونيو 1982، عاد حبيب والتقى مع الرئيس الأسد. وقال إن الإسرائيليين مستعدون لوقف إطلاق النار، لكنهم ليسوا مستعدين لأن يترافق ذلك مع الانسحاب إلى منطقة الـ 40 كم^2. عرض حبيب وقف إطلاق النار ثم يلي ذلك الانسحاب الإسرائيلي من دون تحديد مدى الانسحاب وزمنه الآن. رد الأسد «يجب عدم الخلط بين الأمور الأساسية التي لا يمكن أن نناقش فيها، وبين الأمور الإجرائية التي يمكن أن نأخذ ونعطي فيها. بمعنى لا نستطيع أن نكون مرنين فيها، والأمور الأساسية هي وقف إطلاق النار، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية. وأضاف «وقف إطلاق النار والانسحاب النهائي، هذه أساسيات والأمور الأخرى تكتيكية وإجرائية».

سأل حبيب عن موقف بريجنيف، أجابه الأسد أن الاتحاد السوفياتي يعرف أننا في وضع دفاعي ومعتدى علينا نحن ولبنان وفلسطين، وأن رسالة بريجنيف «كانت رسالة صداقة ومساندة». وكان سؤاله يعكس نظرة الإدارة الأميركية إلى

سورية من منظار «الحرب البادرة». ولكن ما لم يقله الرئيس الأسد لحبيب الذي حاول أن يجسّ نبض علاقاتنا مع السوفيات هو أن السوفيات كانوا شديدي الانزعاج و«العصبية» من عملية الاجتياح.

إن السوفيات لم يتخطوا يومئذ في حقيقة الأمر حدود ذلك، وتوجيه رسائل إلى ريغان بذلك. لقد كانوا بدورهم محرجين بين التزامات المعاهدة معنا وبين الحرص على علاقاتهم الأميركية المتوترة، وتحفظ بعض قادتهم على دعم سورية كما توجب المعاهدة. وربما اعتبروا يومئذ أن وجودنا في البقاع ولبنان هو خارج مجال المعاهدة. وكان من جسّ نبض السوفيات هم الإسرائيليون الذين استهدفوا السفارة السوفياتية في لبنان، وقالوا إنهم أصابوها عن طريق الخطأ، لكنهم لم يتلقوا سوى احتجاج سوفياتي دبلوماسي على ذلك، الأمر الذي شجعهم على الاستمرار بعمليتهم. ولم يتغير الموقف السوفياتي إلا حين تولى يوري أندروبوف القيادة في الاتحاد السوفياتي.

توغل شارون وطرد حبيب

كان الدور الأميركي الفعلي هو الترخيص لاستمرار عملية الاجتياح الإسرائيلي تحت دعاوى وقف إطلاق النار الفوري. ولذلك تقدم شارون في 13 حزيران/ يونيو 1982 إلى مشارف بيروت، واحتل منطقة بعبدا، واتخذ من بنايةٍ مجاورةٍ للقصر الجمهوري اللبناني مقرًا له. في هذه اللحظات استقبل الرئيس الأسد من الإمام الخميني عرضًا بإرسال مئة ألف مقاتل إلى لبنان لصد الإسرائيليين، أبدى الرئيس اهتمامًا بالعرض الإيراني وقلقًا في الوقت ذاته. اهتم به من زاوية إفهام الأطراف المعادية لسورية بأن سورية ليست لوحدها، وقلق منه بسبب أنه يشكل إحراجًا لنا ولحلفائنا الفلسطينيين حول النقص لدينا في القدرة العددية على مواجهة الغزو. لكن نتج منه بعد فترةٍ في المحصلة دخول أعداد محدودة من الحرس الثوري الإيراني لدعم عملية إخراج القوات متعددة الجنسيات من لبنان. وفي لقاءاته اللاحقة مع بعض القادة العرب والمسؤولين الأميركيين استخدم الرئيس الأسد عدم قبوله لعرض الخميني كي يشير إلى حدود الموقف السوري من إيران، وعدم موافقتها على خلخلة النسيج اللبناني

بهذه الأعداد الكبيرة من مقاتلي «الحرس الثوري» الذين كان سيأتون إلى لبنان ومعهم أكفانهم.

قاتل اللواء السوري في بيروت ببسالةٍ ضد العدو بوصفه لواءً سوريًا، وقاتلت إلى جانبه ببسالةٍ قوات «حطين» و«القادسية» في جيش التحرير الفلسطيني التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوات السورية. والخلاصة، كان الجيش السوري قد استبسل بشكل منقطع النظير في مقاومة الغزو. وهناك ملاحم وبطولات فردية في رد الغزو والتصدي له.

غضب الأسد من حبيب غضبًا شديدًا. ولذا طلب مني أن أستدعيه إلى وزارة الخارجية، وأعلمه أنه شخص غير مرغوب فيه في سورية. استدعيت حبيب إلى مكتبي في وزارة الخارجية، وأبلغته قرار الرئيس الأسد، فارتبك وتغيّر لون وجهه، وحاول أن يقول بعض الأشياء التي يبرر فيها ما حدث لكنني أفهمته أنه لا بد من تنفيذ هذا القرار. قدمت له فنجانًا من الزهورات، شرب بعضها، وخرج لا يلوي على شيء.

لقد كانت عملية القصف تعني في القراءة الإستراتيجية السورية أنها ليست إلا تمهيدًا للخطوة الثانية منها، وهي السيطرة على وادي البقاع، وقطع طريق دمشق - بيروت، ومحاصرة القوات السورية والفلسطينية في لبنان. كان الهجوم الجوي الإسرائيلي كبيرًا ومفاجئًا من ناحية حجمه ونوعه، فقد قامت به نحو 700 طلعة جوية إسرائيلية، وتحرك الطيران السوري لمواجهتها في أكبر معركة جوية تحدث في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت الكلمة الحاسمة هنا هي للتفوق الجوي الإسرائيلي، على الرغم من الشجاعة التي أبداها الطيارون السوريون، الذين كانت تسقط طائراتهم من دون أن يروا على شاشات الرادار مصدر النيران الإسرائيلية.

ملحمة «السلطان يعقوب»

باتت أهداف الهجوم الشامل واضحةً، إذ تقدمت المدرعات الإسرائيلية لحصار بيروت من جهة واحتلال طريق دمشق - بيروت، والسيطرة على

الطريق الدولي من المصنع إلى ضهر البيدر من جهة ثانيةٍ لعزل القوات السورية والفلسطينية. وفي البقاع تمكنت القوات السورية بقيادة العميد الركن علي حبيب قائد اللواء الميكانيكي 58، من إيقاع الوحدات الإسرائيلية في كمينٍ محكم، لم ينج بنتيجته إلا عدد محدود من رجالها، وأسر أكثر من ثماني دباباتٍ بحالةٍ سليمةٍ فرّت منه طواقمها، كما أسر بعض الجنود الإسرائيليين، وجمعت رفات بعضهم الآخر. كانت هذه هي معركة «السلطان يعقوب» التي استمرت ست ساعات بقتال ليلي ضارٍ يوم 10 حزيران/ يونيو 1982، واستمرت ضراوتها في اليوم الثاني 11 حزيران/ يونيو لعدة ساعات بعد أن عززت القوات الإسرائيلية صفوفها المضعضعة بتعزيزات كبيرة للسيطرة على طريق دمشق – بيروت قبل نفاذ وقف إطلاق النار.

استبسلت القوات السورية وأحبطت الهجوم الإسرائيلي، وأفشلت إحدى الحلقات الأساسية لخطة شارون في السيطرة على «خاصرتنا» الإستراتيجية في البقاع، في الوقت الذي تعرضت فيه بيروت الغربية إلى هجمات مكثفة استخدمت فيها القنابل العنقودية والفراغية التي أصابت كل حي من أحيائها تقريبًا، وقتلت وجرحت الألوف الذين كان معظمهم من المدنيين. خلال تسعة أسابيع استبسلت القوات الفلسطينية والوطنية والمقاومة اللبنانية الوليدة واللواء السوري في بيروت المحاصرة، وحاولت أن تجعل من الغزو الإسرائيلي درسًا له، بل وتلحق هزيمةً متدرجة بالمشروع الإسرائيلي في لبنان بدلًا من أن يكون منصة للانقضاض على سورية وعموم المنطقة.

انتخاب بشير الجميّل تحت الحراب الإسرائيلية

أجليت القوات السورية عن بيروت، لتحتشد في الحصن الإستراتيجي السوري في وادي البقاع، كما غادرت قوات منظمة التحرير بيروت إلى تونس. حرص عرفات على أن يغادر مع السفينة الأخيرة للمقاتلين الثلاثمئة، ووصف خطابه من قبل البعض بـ «خطبة الوداع»، وارتكب ثلاثة أخطاء سياسية كبيرة كسر فيها الجرّة مع سورية، إذ خص بالشكر الرئيس حسني مبارك الذي كان مستمرًا بدعم اتفاقيات كامب ديفيد، بينما تعمّد ألا يذكر اسم سورية. وكان

ذلك جحودًا كبيرًا تجاه المقاتلين السوريين الذين دافعوا ببسالةٍ عن بيروت. ثم قلب ظهر المجن حين ذهب إلى اليونان ومنها إلى تونس وليس إلى دمشق المكان الطبيعي له، حيث كانت القيادة السورية قد اتخذت قرارًا باستضافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها التي ترغب في ذلك.

تجمع قسم كبير من المقاتلين الفلسطينيين في معسكر «اليرموك» في وادي البقاع الذي شهد أعنف المواجهات بين قوات فتح الموالية لعرفات والمنشقة عنه في ما سمي بـ«فتح الانتفاضة». وكان قادة «الانتفاضة» هم كبار قادة فتح وضباطها العسكريون. إن ما جرى هو نكسة خطرة للقضية الفلسطينية بكل المقاييس.

كان شارون كما تكشّف لنا لاحقًا قد التقى في كانون الثاني/ يناير 1982 لأول مرة مع بشير الجميّل قائد «القوات اللبنانية» في جونيه، وبحث معه دور ميليشياته في الاضطلاع باحتلال بيروت في عملية الاجتياح الإسرائيلية الوشيكة للبنان. وخلال ذلك عبر الجميّل عن رغبته في أن ينتخب رئيسًا للجمهورية اللبنانية. ولذلك سار شارون بعد الغزو مباشرة بخطته إلى المستوى السياسي، وتمّ انتخاب قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميّل تحت الحراب الإسرائيلية رئيسًا للجمهورية اللبنانية.

بعد يومين فقط نزلت القوات متعددة الجنسيات في بيروت مدججة بحاملة الطائرات «نيوجرسي». وجاءت هذه القوات للمرة الثانية إلى بيروت، ولكن بهدف بقائها هذه المرة إلى أن يتم سحب ما سماه ريغان بـ«الجيوش الأجنبية» من لبنان، وكان يعني بذلك بدرجةٍ أساسيةٍ إخراج القوات السورية من لبنان، وفرض اتفاق سلام إسرائيلي عليه استكمالًا لمفاهيم اتفاقات كامب ديفيد.

مشروع ريغان

في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982 أطلق البيت الأبيض «مشروع ريغان»، ولم يأت فيه ذكر للجولان ولا لسورية. كانت قراءتنا لما حدث ويحدث تشبه قراءة التاريخ مرةً أخرى، وهو انخراط الولايات المتحدة في طرح مشاريع

انفرادية للتسوية، تخل بالسلام الشامل الذي تبنته سورية كأساس لإستراتيجيها في الصراع العربي – الإسرائيلي.

في 14 أيلول/ سبتمبر 1982 قتل بشير الجميّل بتفجير بيت الكتائب، وقامت ميليشيات الجبهة اللبنانية فورًا في 16–18 أيلول/ سبتمبر 1982 تحت حماية الجيش الإسرائيلي ورجاله بارتكاب جريمة مذابح «صبرا وشاتيلا» التي لن تمحى قط من الذاكرة العربية، وستتوج هذه المذبحة حتى هذا الحين سلسلةً من الجرائم والمذابح الإسرائيلية من «دير ياسين» إلى مخيمات «صبرا وشاتيلا». ادعت إسرائيل دومًا أنها قد نفذت من قبل ميليشيات غير نظامية لتمنح البراءة لدولة إسرائيل أمام شعبها وأمام الغرب عن ارتكابها هذه المجازر. وبمقتل بشير الجميّل وارتكاب مذابح «صبرا وشاتيلا» يكون أحد فصول الغزو الثاني للبنان قد وصل إلى نهايته ليبدأ فصل جديد.

أندروبوف ونظرية «التوازن الإستراتيجي»

بعيد أيام من المجزرة تمّ في 21 أيلول/ سبتمبر 1982 انتخاب أمين الجميّل شقيق بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية. كان أمين الجميّل قد التقى في إطار مؤتمر برلماني في الكويت مع محمود الزعبي رئيس مجلس الشعب السوري، وأبلغه بأنه مستعد للعمل مع سورية في كل شيء في حال دعمها له في الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

كان أمين الجميّل يقدم نفسه عن وجه حق يومئذ في صورةٍ مختلفةٍ عن صورة شقيقه بشير الجميّل الميليشياتية والانعزالية الضيقة، والمتورطة في علاقات سرية «مضطربةٍ» مع إسرائيل أوقعته في «المصيدة» الإسرائيلية من دون أن يتمكن من الخروج منها. لذلك دعمنا عملية انتخاب أمين رئيسًا للجمهورية. واستمر تعبيرنا ساخطًا على موقف الولايات المتحدة من الغزو الإسرائيلي للبنان، واعتبرنا أن القرار الأميركي هو في قبضة أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، وأن أميركا لا تفكر بأمن سورية، ولا تكترث بأن البقاع يمثل «خاصرة سورية»، وأن ذلك كله سينعكس على طبيعة العلاقات السورية – الأميركية في المستقبل.

شكّل هذا الموقف أساسًا لاندفاع القيادة السورية نحو الحليف السوفياتي الذي نرتبط معه بمعاهدة صداقة وتعاون، والآن أتى استحقاقها الكبير. زار الرئيس الأسد موسكو في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 للمشاركة في تشييع الزعيم السوفياتي الراحل بريجنيف، والتقى على هامش التشييع مع سكرتير الحزب الشيوعي السوفياتي الجديد يوري أندروبوف. كان أندروبوف قائدًا قويًا، ويعرف موقع المنطقة في صراعات الحرب الباردة مع الولايات المتحدة وإدارتها الهجومية ضد السوفيات والعالم الثالث. عاد الرئيس الأسد من موسكو بدعم إستراتيجي سوفياتي قوي لسورية، ولإعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية، وبأضراسٍ دفاعيةٍ فعليّةٍ. وشكل هذا الدعم أساس إعادة الرئيس الأسد النظر بنظرية «التوازن الإستراتيجي» بين مجموع القوى العربية وإسرائيل إلى توازن بين سورية وإسرائيل على مختلف المستويات. وقرر الرئيس الأسد في ضوء هذا المتغيّر الدخول في مواجهةٍ مع السياسة الأميركية التي تقوم على «مشروع ريغان»، وفرض اتفاق سلام منفرد على لبنان، واتفاق حكم ذاتي على الفلسطينيين. وكان قرار الرئيس الأسد يعني تحميل سورية العبء الباهظ لتجسيد هذه النظرية، بعد أن كانت مسؤوليةً عربيةً.

اتفاق 17 أيار

تحذير الجميّل

بدأت المفاوضات حول الاتفاق اعتبارًا من 28 كانون الأول/ ديسمبر 1982 في ظل الاحتلال الإسرائيلي لعدة مناطق لبنانية في الجنوب والجبل، وانتشار القوات المتعددة الجنسيات، ومرابطة «نيوجرسي» في عرض البحر قبالة الشواطئ السورية – اللبنانية. كانت المعلومات التي تصل إلينا تشير إلى أن حجم الاختراق الإسرائيلي للبنان قد بلغ مستوياتٍ خطيرةً ومكشوفةً تهدد على المدى القريب الأمن الإستراتيجي السوري الذي كان تعريفه قائمًا في مواجهة إسرائيل وليس في مواجهة أي دولة عربية أخرى. ويبدو أن الرئيس اللبناني أمين الجميّل قد خدع أكثر مما ينبغي بوعود ريغان في بقاء القوات المتعددة الجنسيات في لبنان حتى تنجز مهمتها، كما بالغ في الاعتماد على

الولايات المتحدة أكثر من اعتماده على سورية التي ساعدت في انتخابه. كانت القيادة السورية تتابع ما يجري عن كثب، وتعرف كثيرًا من مجريات ما يجري ومن حيثياته، وتمضي واصلةً الليل بالنهار في الاستفادة من الفرصة التاريخية والاستثنائية التي حصلت عليها سورية من أندروبوف في إعادة بناء القدرات الدفاعية السورية، ووضع ذلك في إطار نظرية «التوازن الإستراتيجي» التي أخذ الرئيس الأسد يعمل عليها.

في أواخر نيسان/ أبريل 1983 تجاوز الرئيس الأسد حرصه السابق على احترام مكانة الرئيس اللبناني كرئيس دولة، ووجّه تحذيرًا إلى الرئيس اللبناني أمين الجميّل بأن أي مكاسب ستحصل عليها إسرائيل من جرّاء غزوها للبنان سيشكل خطرًا على أمن سورية، وسيستدعي بقاء القوات السورية في لبنان إلى حين إسقاط هذه المكاسب. الأمر الذي أدى إلى تعثر هذه المفاوضات أو مراوحتها في مكانها، مما دفع جورج شولتز وزير الخارجية الأميركية الذي حلّ مكان ألكسندر هيغ إلى المجيء إلى المنطقة.

وعيد شولتز للأسد: «.. سنرى»

في 7 أيار/ مايو 1983 وصل جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي الجديد الذي خلف ألكسندر هيغ برفقة فيليب حبيب إلى دمشق، وقابل الرئيس حافظ الأسد. حضرت هذه المقابلة. كانت هذه هي أول مرة أتعرف فيها على شولتز. كنت قد حضّرت إثر تعيين شولتز في 16 تموز/ يوليو 1982 معلوماتٍ للرئيس عن شولتز، وكان من أبرزها شيء عن حياته المهنية في العمل كوزير خزانة، وتدريس الاقتصاد في معهد ماساتشوستس وجامعة شيكاغو مركز «المدرسة النقدية» الأميركية الليبرالية الجديدة قبل الدخول في مجال السياسة الخارجية. وكنت أفترض أن شولتز بسبب عمله مديرًا تنفيذيًا في السابق لشركة «بكتل» يعرف المنطقة جديًا، ويدرك موقع المصالح الأميركية – العربية فيها، وهو افتراض ثبت لي لاحقًا أنه لم يكن في محله. وفي أول لقاء معه، فوجئت بمدى معرفته السطحية بالمنطقة. أذكر أنني قلت له يومئذ وأنا أتحدث عن الاستيطان: تصور سيادة الوزير أن شخصًا أتى وسلبك نصف بيتك ثم أخذ يعمل على سلبك النصف الثاني ويعيش فيه، فماذا تفعل معه؟ أجابني اليهود

لم يسلبوا منزل أحد، هم في منزلهم في يهودا والسامرة. أدركت أنه لا فرق بين هيغ وشولتز على الرغم من تسويقه في بعض الصحف العربية.

تحدث شولتز عن محاسن اتفاق 17 أيار، وأن المعلومات الأميركية تشير إلى أن 90٪ من اللبنانيين يؤيدونه. ردّ عليه الأسد، وأما معلوماتنا فتشير إلى أن 90٪ من اللبنانيين ضده. حاول شولتز أن يطمئن الرئيس بأن الاتفاق الإسرائيلي – اللبناني الوشيك لن يكون على حساب سورية، وأنه سيعني أن بقاء إسرائيل في أي أرضٍ عربيةٍ محتلةٍ لن يكون لفترةٍ غير معروفةٍ. كان الرئيس قد استلم في وقتٍ سابقٍ من إيلي سالم مستشار الرئيس الجميّل للشؤون الخارجية مسودة الاتفاق، وفي هذه الجلسة مع شولتز وصف الأسد الاتفاق بأنه «عقد إذعان لصالح إسرائيل، ولذلك فنحن نرفضه بشكلٍ كاملٍ».

رفض الأسد ضغوط شولتز مبينًا له أن سورية لا يمكنها أن توافق على ما يمس استقلال لبنان ويضر بمصالحه، كما يمس استقلال سورية ويمس بمصالحها، وقال الأسد لشولتز: «نقطة الانطلاق أن لبنان بلد مستقل غزته إسرائيل، لم يحارب إسرائيل. يجب أن تخرج إسرائيل من لبنان دون أن تفرض شروطًا عليه». لكن شولتز ردَّ بلغةٍ متعجرفةٍ تنطوي على التخويف، وقال: ألا تنظر إلى ما يحيط بك؟ القاهرة منشغلة بتطبيع علاقتها مع إسرائيل، والعراق وإيران منشغلتان في الحرب، وبيروت محتلة من قبل القوات الإسرائيلية، والساحل السوري محشو بالبوارج والأساطيل الأطلسية، رد عليه الرئيس بهدوء شديد: هذا لن يخيفنا، ولن نوافق على هذا الاتفاق أبدًا. نهض شولتز غاضبًا، وتحول من لغة التخويف إلى لغة التهديد والوعيد قائلًا «سنرى». ردّ الأسد بهدوء أيضًا: ستبين الأيام القادمة من كان على صواب ومن كان على خطأ.

أعطى شولتز إشارة الاستمرار بالجولات الأخيرة للمفاوضات، وخلال أقل من أسبوع اختتمت هذه الجلسات بصوغ مشروع الاتفاق، وفي اليوم التالي، 14 أيار/ مايو، أقره مجلس الوزراء اللبناني. وفي اليوم التالي ليوم الإقرار أقره مجلس النواب اللبناني، وفي 17 أيار/ مايو جرت حفلة توقيعه بالأحرف الأولى، كما جرى الأمر نفسه على مستوى إسرائيل. ولهذا أطلق على الاتفاق اسم «اتفاق 17 أيار» نسبةً إلى تاريخ توقيعه.

حكم الرئيس الأسد منذ اللحظات الأولى على الاتفاق بأنه يحول لبنان إلى «محمية إسرائيليةٍ»، ووصفه بتعبيرٍ لاذعٍ هو «اتفاق الإذعان»، وأنه لا بد أن يتم إسقاطه بكافة السبل، ومهما كلف الثمن. وقرر تحويل «المكاسب» التي حصلت عليها إسرائيل إلى هزيمة. فلقد ولد الاتفاق في شروط مذلة ومهينةٍ، ولم يكن المسلمون وحدهم ضده، بل كانت هناك فئات واسعة حتى داخل الطائفة المارونية متحفظةً عليه.

مبالغات الأسد: رسالة الخمس عشرة صفحة التي نقلتها

حاول الأسد أن ينير القادة العرب بمخاطر هذا الاتفاق على الأمن القومي العربي، فكتب رسالةً خطيّةً مطوّلةً مؤلفةً من 15 صفحةً كلفني بإيصالها إلى عددٍ من الملوك والرؤساء العرب. وكلف أحمد إسكندر أحمد وزير الإعلام بنقلها إلى بقية قادة الدول العربية. كانت الرسالة طويلةً جدًا بمفهوم الرسائل المتبادلة بين رؤساء الدول، وكتبها الأسد بنفسه. وملخصها أن العرب الذين رفضوا بالإجماع اتفاقيات كامب ديفيد يجب أن يرفضوا اتفاق 17 أيار لأسبابٍ إضافيةٍ أيضًا وشديدة الخطورة لأن جسد مصر يتمتع بمناعة طبيعية أكثر من الجسد اللبناني.

كان الرئيس الأسد من القادة الذين يقرؤون بالفعل ويطلبون المزيد. فهل حسب أن نظراءه هم كذلك؟ أرجح التقدير أنه كان يعتقد ذلك، ولذلك أرسل هذه المطوّلة. وكان اعتقاده خاطئًا. وأشك في أن يكون أي من القادة الذين سلمتهم إياها قد قرأها، بل كان بعضهم في وضع شيخوخةٍ لا تسمح له بمثل ذلك أبدًا. وكانت هذه هي حالة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. لكن حجم الرسالة الكبير كان يحمل دلالةً معبّرةً بأن هذا الاتفاق شديد الخطورة مما استدعى كل هذا العدد من الصفحات.

إسقاط اتفاق 17 أيار: واقعة الطيار الأميركي الأسير

في هذه اللحظات كانت عملية إسقاط الاتفاق قد بدأت، وانتقلت الاشتباكات من الجبل إلى بيروت. في هذه الفترة أطلق الرئيس اللبناني أمين الجميّل في 20 تموز/ يوليو في واشنطن تصريحًا خطرًا استفزّ فيه الرئيس،

وزاده إصرارًا على استعجال إسقاط الاتفاق، فلقد تورط الجميّل بتصريح «حربجي» في أن القذائف التي تنهال على بيروت سترتد إلى دمشق، وكان إعراب ذلك أنه سيتم بواسطة القوات المتعددة الجنسيات، و«نيوجرسي» وليس بقوى خاصة يمتلكها الجميّل وتستطيع القيام بذلك. وتشكلت للتو بعد عدة أيام جبهة الإنقاذ الوطني اللبناني برئاسة الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجية الذي لم يستطع حتى وافته المنيّة أن ينسى الإهانة التي وجهها إليه الأميركيون بتفتيش حقائبه في المطار عندما وصل إلى نيويورك في عام 1974 ليلقي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باسم الدول العربية.

في أوائل أيلول/ سبتمبر أُرغمت القوات الإسرائيلية على الانسحاب من العديد من المواقع التي تحتلها في الجبل، وحدثت أعنف الاشتباكات في الجبل بين الميليشيات الوطنية اللبنانية وبين ميليشيا «القوات اللبنانية»، وتسببت هذه الاشتباكات الضارية بمأساة المهجّرين من الجبل، وارتفعت وتيرة التهديد والوعيد في تصريحات المسؤولين الأميركيين لسورية.

عقدت في 14 أيلول/ سبتمبر 1983 مؤتمرًا صحافيًا في دمشق، أكّدت فيه موقف القيادة السورية في الموافقة على وقف الاقتتال من جهة، وعلى بدء الحوار الوطني اللبناني من جهةٍ ثانيةٍ، وحمّلت ضمنيًا الرئيس اللبناني أمين الجميّل مسؤولية التورّط باتفاق 17 أيار، وانسياقه مع الوعود الأميركية. لقي هذا التحذير ترحيبًا من القيادة السورية، وصرحت به مقارنًا بين بداية التورط الأميركي في فيتنام ببضع مئات من الجنود وبين بدايته في لبنان.

بعد عدة أسابيع من ذلك، وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر تعرض مقر مشاة البحرية الأميركية والقوات الفرنسية إلى عمليات فدائية انتحارية ألحقت كارثةً بقواتها البشرية، فقد قتل في مجمل العمليتين أكثر من 300 جندي أميركي وفرنسي، وكانت الخسائر البشرية الأكبر قد وقعت في صفوف «المارينز»، وأعقب الهجوم المروّع على «المارينز» بعد شهرين تقريبًا إسقاط طائرةٍ أميركيةٍ كانت تستهدف ضرب المواقع السورية في لبنان، وسقط معها طيارها الأميركي بوبي غودمان في حضن الجنود السوريين. كان الرئيس الأسد وأنا ندرك جيّدًا معنى أن تأسر سورية طيّارًا أميركيًا، ومدى أهمية استرجاعه بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وخصوصًا بالنسبة إلى إدارة ريغان.

حاول السفير الأميركي روبرت باغانيلي في دمشق أن يستلم الطيّار الأسير، لكن محاولاته وتوسلاته التي استمرت أيامًا وأسابيع باءت بالفشل. لم يترك هذا السفير انطباعًا حسنًا لدى الرئيس الأسد منذ قبول أوراق اعتماده في أواخر عامٍ 1981، لأن خطاب الاعتماد الذي ألقاه باسم الرئيس ريغان كان ساعتئذٍ فظًا، إذ طلب من الأسد أن يحذو حذو السادات بزيارة القدس، إذا ما كان يريد استرجاع الجولان.

في فترة أعياد رأس السنة الميلادية (1983-1984) رحّب الرئيس الأسد ببعثةٍ أميركيةٍ ديمقراطية معارضةٍ لأميركيين من أصول أفريقية لا تروق لريغان لا في الشكل ولا في المضمون السياسي. كان على رأس هذه البعثة القس كيسي جاكسون الديمقراطي زعيم حركة الحقوق المدنية في أميركا، وكان يرافقه وفد أميركي كبير ضم من بعض أعضائه لويس فرخان زعيم جماعة «أمة الإسلام» في الولايات المتحدة.

كان الرئيس الأسد منشرح الصدر، منتشيًا، أثناء تسليم الطيّار الأميركي غودمان إلى القس جاكسون وصحبه، فوجّه أكثر من رسالةٍ عبر هذا الوفد إلى الولايات المتحدة وإلى الرئيس ريغان، والرأي العام الأميركي عمومًا، وإلى الأميركيين الأفارقة من مسلمين ومسيحيين خصوصًا، والذين بدأ دورهم المهمّش في السطوع.

لم يستطع الرئيس ريغان بطبيعة الحال أن يترك تداعيات هذه الرسائل والصور التي كانت تنقلها شبكات التلفزة العالمية، تتفاعل وتنتشر من دون أن تكون صورته في وسطها، فاستقبل على الفور الطيّار غودمان والقس جاكسون العائدين من دمشق في البيت الأبيض. وتصادف هذا كله مع احتفالات رأس السنة الميلادية التي مدّدها الرئيس ريغان حتى الثاني من كانون الثاني/ يناير 1984.

الفصل الثالث

التحديات المنتظرة وقصة رفعت

«الفاس بالرأس»

فشلت قمة فاس «الأولى» التي عقدت في نهاية عام 1981 ولم تكن سورية مرتاحة لعقدها لأن ظروف انعقادها كانت ملتبسة نوعًا ما بوجود مبادرة الأمير فهد فوق الطاولة، واتفاق عرفات مع فيليب حبيب تحت الطاولة، وهذا سبب كافٍ لفشلها واضطرار الملك الحسن الثاني لتأجيل القمة إلى موعد قريب لكي يجري الاتصالات المناسبة.

عقدت قمة فاس الثانية في أيلول/ سبتمبر 1982 على أنقاض فشل قمة فاس الأولى وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان. حضرها جميع الملوك والرؤساء العرب، وأقروا خلالها مبادرة الأمير فهد، والذي أصبح ملكًا، بعد إدخال صيغ جديدة لم تغير شيئًا في جوهر المبادرة التي نصّت على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الشرعية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتعويض من لا يرغب في العودة، وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، ووضع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة وقيامه بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

كان واضحًا أن انعقاد هذه القمة جاء بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو 1982 وإبعاد ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية خارج

لبنان، ومواجهة القوات السورية للغزو الإسرائيلي عند طريق بيروت – دمشق الدولي؛ أي عقدت قمة فاس الثانية بعد أن تعرض الفلسطينيون واللبنانيون والسوريون لمزيد من الضغوط الأميركية – الإسرائيلية انطلاقًا من الساحة اللبنانية وما وراءها. وهذه التطورات أدت مباشرة إلى بدء مفاوضات بين إسرائيل ولبنان برعاية أميركية انتهت بتوقيع اتفاق 17 أيار 1983 الشهير.

لا علاقة لنجاح القمم العربية أو فشلها بالقرارات الصادرة عنها، وإنما تأخذ قيمتها من مدى التزام الدول العربية تنفيذها من جهة، وتوظيف إسرائيل ومن يقف وراءها لبعض موادها المنتقاة لخدمة مصالحها من جهة أخرى. إن الالتزام العربي بقرارات القمم العربية أمر مشكوك فيه للأسف منذ انعقاد أول قمة عربية عام 1946 في مصر، أما الاستثمار الإسرائيلي لهذه القرارات العربية فأمر لا يرقى إليه الشك. لذلك، فإن الصراع الحقيقي بين الدول العربية في القمم يتمحور حول طبيعة هذا الاستثمار ومآله المتصل بالسياسات الأميركية، وليس حول اقتناع أحد من القادة بجدية تنفيذ هذه القرارات التي يمكن أن تخدم المصالح العليا للأمة العربية. إذ لو طبقت هذه القرارات فعليًا وبصورة جادة لما خرجت مصر من الصف العربي، ولما وقعت اتفاقات كامب ديفيد، ولما ضربت إسرائيل المفاعل العراقي، أو تجرأت على ضم القدس والجولان السوري وغزو لبنان.

بعد تفجير مقر المارينز المدوي في أنحاء العالم في تشرين الأول/ أكتوبر 1983 والذي ذهب ضحيته عشرات الأميركيين، امتثل جورج شولتز ورئيس إدارته رونالد ريغان للحقائق التي لم يكونا مستعدين حتى للنظر إليها قبل ذلك، وانطلق أيضًا العمل لعقد مؤتمر الحوار الوطني بين اللبنانيين في جنيف. فبدأ أعماله في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، وحضره عبد الحليم خدام مفوضًا عن سورية، إلى جانب كل من بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن ورجل الأعمال اللبناني– السعودي رفيق الحريري. وكان من أهم النتائج هو تجميد اتفاق 17 أيار وليس إلغاؤه، وعدم تنفيذه إلا إذا وافقت كل من سورية وإسرائيل على ذلك. قال لي الرئيس الأسد وهو يكلفني بحضور ندوة غير رسمية عن السلام في الشرق الأوسط في ولاية جورجيا

الأميركية بدعوة من الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر: إنني مرتاح لجعل تنفيذ اتفاق 17 أيار مرهونًا بموافقة سورية، وسأستخدم ذلك لإلغائه، أو جعله حبرًا على ورق.

لم يتمكن الرئيس الجميّل – بمكيافيليته الناعمة – من مقابلة الرئيس الأسد إلا إذا ساهم في إلغاء الاتفاق، فسار خطوة في منتصف الطريق وأعلن أنه لم يوقع على الاتفاق أساسًا، وهذا يعني أن اتفاق 17 أيار يواجه عقبات لبنانية أيضًا، وأن إسقاطه أصبح قاب قوسين أو أدنى. حاولت سورية أن توجه رسالة إلى الإدارة الأميركية، وإلى شولتز تحديدًا – بعد أن باتت الحقيقة واضحةً – أنه لا يمكن شطب الدور السوري في لبنان، وأنه ليس جزءًا من «إمبراطورية الشر» المزعومة، فلم تكن معاداة أميركا لدى السوريين عقيدةً بل نهجًا سياسيًا عمليًا لخدمة المصالح والأهداف السورية والعربية.

ارتفعت في عام 1983 وتيرة الانشقاق الداخلي في فتح على خلفية الأداء العسكري والسياسي للقيادة الفلسطينية الفتحاوية خلال الغزو الإسرائيلي للبنان، ووصل الوضع الداخلي المشحون إلى ذروته في أيار/ مايو 1983 حين أعلن أن الأمر لم يعد مجرد صراعات داخلية بضغوط سورية، وإنما انشقاق بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا مدعومين من معظم قادة الميدان. ومن هنا استمد الانشقاق زخمه الحقيقي على الأرض اللبنانية.

قامت اللجنة المركزية لحركة فتح بقيادة عرفات بفصل المنشقين، واعتبرتهم يعملون لمصلحة نقل القرار الفلسطيني إلى جهة غير فلسطينية في إشارة إلى سورية. كان عرفات يذكر جزءًا من القصة بينما يغفل ذكر القصة الأهم وهي الديناميات الفلسطينية للانشقاق. غضب الرئيس الأسد الذي فقد الثقة بعرفات من تحميل سورية مسؤولية الانشقاق في فتح، فوافق دون حماس في 24 حزيران/ يونيو 1983 على إبعاد عرفات عن سورية، بنصيحة من خدام وحكمت الشهابي.

تم إبعاد عرفات بشكل مهين من سورية، ورافقه ضابط إلى طائرة كانت تنتظره لتقله إلى تونس. كنت أتابع ذلك بعدم ارتياح، لأن هذا التصرف لا

يخدم المصالح الوطنية لسورية ولا موقفها من القضية الفلسطينية. ادعى خدام والشهابي أن عرفات عقد مؤتمرًا هاجم فيه بشدة الرئيس حافظ الأسد ونال من مكانته ودوره في الأزمة اللبنانية. قمت مستعينًا بوسائلي الخاصة للحصول على حديث عرفات فلم أعثر عليه، سألت الصحافيين فنفوا علمهم بذلك. انتظرت الصحف اللبنانية والخليجية والعراقية، وقبل كل شيء وكالة وفا الفلسطينية، فلم أجد أثرًا لأي حديث صحافي لعرفات باستثناء عدة سطور تصدر روتينيًا عن عرفات كل يوم بمناسبة أو من دون مناسبة. منذ ذلك الوقت وبإلحاح مني طورت سورية موقفها من عرفات، وهي الفصل بينه وبين التزامها دعم المقاومة الفلسطينية الذي هو موقف مبدئي لا علاقة له بسلوك الأشخاص.

كان قرار إبعاد عرفات «حدثًا» مدويًا، وبالنسبة إليّ كان قرارًا غير مبرّر، وحاولت طوال الفترة السياسية اللاحقة التخفيف من آثاره السلبية على الرغم من انتقادات القيادة في سورية للقاءاتي مع عرفات في تونس. ولكن الرئيس كان يتقبل فهمي لذلك في النهاية. إذ شكلت علاقتي الإيجابية نسبيًا مع عرفات فرصةً ممكنةً لمحاولة العودة بالعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسورية إلى وضع معقول؛ إذ ليس من الطبيعي أن تكون علاقة سورية مع نصف الشعب الفلسطيني، أكثر أو أقل، غير طبيعية.

لم أعرف كيف وافق الرئيس الأسد على قرار إبعاد عرفات، لكنني متأكد من أن القيادة السورية كانت قد قيّمت يومئذ حركة عرفات السياسية على أنها ضالعة بـ «مشروع ريغان». كان في تقارير خدام كثير من الشخصنة والمبالغة في تقديري، حيث فسرت هذه التقارير حركات الاحتكاك الاعتيادية والتكتيكية لعرفات على أنها تعني اندماج عرفات في المشروع الأميركي. ولم يكن ذلك في منظور السياسة دقيقًا ولا واقعيًا، وإن كان فهمي لشخصية عرفات أنه يبالغ في «التكتكة» السياسية إلى درجة أنها تحل مكان الإستراتيجية في كثير من الأحيان. وكان ذلك على خلاف رؤيتي التي توجب توظيف الحركة التكتيكية من موقع الثبات على الإستراتيجية، كي لا تضيع البوصلة في أي وقت من الأوقات.

كانت وتيرة الانشقاق والفرز في الساحة الفلسطينية على أشدها، وكان

أخطرها من منظور موازين القوى والاتجاهات هو ما حدث في معسكر «اليرموك» في وادي البقاع بين معارضي عرفات ومؤيديه داخل حركة فتح. عاد عرفات مع بعض رفاقه بشكل سري إلى مخيمات طرابلس الشام، وظل فيها حتى 20 كانون الأول/ ديسمبر 1983. كانت عودته بهدف السيطرة على الوضع، ووقف حركة الانشقاق، لكنها حملت أبعادًا أخرى خطيرة بالنسبة إلى سورية، وانطوت على رفع وتيرة التوتر المسلح مع سورية في لبنان، وتحريضه لمجموعات «التوحيد الإسلامي» بقيادة الشيخ سعيد شعبان ضد القوى والتنظيمات الموالية لسورية، وانتهاج هذه المجموعات شعارات متوترة وعصابية ضد سورية.

في ضوء هذه التقييمات وقراءة الاتصالات ومراميها بين عرفات وبين رفعت الأسد، أخ الرئيس ونائبه، اضطر الرئيس إلى التدخل المباشر ضدّ عرفات ودعم المعارضين الفلسطينيين له. ونتيجة ذلك اضطر عرفات ورجاله إلى الانسحاب من طرابلس بوساطة عربية - دولية على متن السفينة «أوديسيوس إيليتيوس»، ليبدأ فصل آخر في قصة العلاقة المرة بين سورية وعرفات. إذ غادر عرفات في البداية إلى اليونان ثم إلى عمان ليبرم اتفاق شباط/ فبراير الشهير مع الملك حسين، مذكرًا من يهمه الأمر - ربما - بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي أعلنه الملك حسين قبل عقدٍ لتوحيد الضفتين الغربية والشرقية؛ بحيث يتم تعيين عرفات رئيسًا لحكومتها كما أشيع وقتها.

كارتر الذكي وفورد الساذج

كان الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر يحتفظ بعلاقات ودية مع الرئيس الأسد منذ لقائهما الشهير في أيار/ مايو 1977 في جنيف، على الرغم من خصومة الأسد الإستراتيجية مع نهج كامب ديفيد المنفرد الذي رعاه كارتر.

مهما يكن الأمر، فقد حافظ الرئيس الأسد على علاقةٍ طيّبةٍ مع الرئيس كارتر الذي كان يؤسس يومئذ مركزه للسلام. قال لي الرئيس الأسد إن كارتر قد اتصل معه عدة مرات بغية مشاركة ممثل لسورية في ندوة كبيرة سيعقدها في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا عن «السلام في الشرق الأوسط»، وإنه من المفيد

في هذه الظروف أن نستخدم هذا المنبر الدولي المهم لإبراز حرصنا على السلام، وتوضيح موقفنا في لبنان، وتصحيح ما علق بصورة سورية من تشويه. وكان واضحًا من إلحاح كارتر على مشاركتنا أنه يريد أن يخفّف من غضب الأميركيين إزاء ما حلّ بهم من إذلال، وما تكبدوه من ضحايا في المواجهة مع سورية في لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي عام 1982 وتفجير مقر المارينز هناك في تشرين الأول/ أكتوبر 1983.

سافرت إلى مدينة أتلانتا في ولاية جورجيا الأميركية للمشاركة في هذه الندوة. وكان معي الخبير السوري في القانون الدولي الدكتور عزيز شكري الذي نصحني الرئيس الأسد أن أستعين به في المناقشات القانونية حول المسائل التي ستطرح في الندوة. كانت هذه أول مشاركة لي في ندوةٍ دوليةٍ عن السلام في منطقة الشرق الأوسط، وكنت ممثلًا رسميًا لسورية كوزير دولة في ندوة غير رسمية، غير أنني حين شاركت فيها وجدتها تعج بعددٍ كبيرٍ من المدعوين كان بينهم كثير من الرسميين. وكان في عدادهم فيليب حبيب وبندر بن سلطان ووليد الخالدي وجوزيف سيسكو، وشخصيات سياسية وأكاديمية أميركية وعربية ودولية معروفة. وقبل أن يجري افتتاح المؤتمر اتجه نحوي في القاعة فيليب حبيب ليقول بأننا ظلمناه؛ فقرارات إسرائيل بالتقدم نحو بيروت كانت أكبر منه.

كان رئيسا المؤتمر هما الرئيسان الأميركيان السابقان جيمي كارتر الديمقراطي وجيرالد فورد الجمهوري. كنت أعرف الكثير عن كارتر، وظهر لي كما الصورة التي كونتها عنه محاورًا ذكيًا وعارفًا متعمقًا بقضايا الصراع وتعقيداته في المنطقة لكنه مثل معظم المسؤولين الأميركيين لا يستطيع أن يغضب إسرائيل في نهاية المطاف. بينما أصبت بالدهشة حين تحدثت مع جيرالد فورد وهو المتحمس أكثر من كارتر لتبني طروحات إسرائيل للسلام في الشرق الأوسط، حين حاول أن يقنعني بأنّ على سورية ألا تشتري الأسلحة من السوفيات، وأن تشتريها من الولايات المتحدة الأميركية. دهشت في تلك اللحظة من فورد، وتذكرت حينئذ قصة السد العالي في مصر والتمويل الأميركي الذي لم يتوافر على الرغم من الوعود المتكررة من واشنطن. فضلًا عن أنّ

الولايات المتحدة لا يمكن أن تزود بالسلاح دولة عربية من دول المواجهة لا تقيم علاقات سلمية ودبلوماسية مع إسرائيل.

فاجأتني سذاجة فورد السياسية وأدهشتني عفويته الشخصية، وكأنه لا يعرف عن «سر» الروابط الخاصة بين بلاده التي كان يرأسها ولو لفترة قصيرة وبين إسرائيل الدولة التي لا تسمح لا للبيت الأبيض ولا للكونغرس الأميركي بأن يتجاوزا بأي شكلٍ من الأشكال أمن إسرائيل.

كنت قد أعددت كلمتي بعناية، وكانت العادة لدي وحتى اليوم هي أن أعد خطاباتي بنفسي وأرغب في أن آخذ ملاحظات غيري في الاعتبار عندما أجد أنها تشكل قيمة مضافة. كانت الندوة بالنسبة إلي يومئذ حالة خاصة تستدعي مني إعادة تعديل الخطاب؛ إذ تعاقب عدة خطباء هاجموا سورية، وكان من أبرزهم جوزيف سيسكو المبعوث الأميركي السابق للمنطقة. في حين أنّ فيليب حبيب حاول أن ينتقد تعاملنا معه وإبلاغه مباشرة بأنه شخص غير مرغوب فيه في سورية. كما سأل الرئيس فورد في خطابه إن كانت سورية مستعدة للانسحاب من لبنان في فترةٍ قصيرةٍ في ما لو انسحبت إسرائيل أولًا، وكذلك بعض الخطباء الغربيين الذين وصفوا موقف سورية السلبي من اتفاق 17 أيار بأنه ضد السلام، وأن سورية تشن بواسطة الإرهاب حملةً لإلغائه.

كانت خبرتي باللغة الدبلوماسية متواضعة، إذ أتيت من فضاء السياسة الصاخبة إلى دهاليز الدبلوماسية الضيقة، وكانت اللغة الدبلوماسية تتطلب الحنكة والصيغ المحسوبة. في الرد على سيسكو وحبيب وبعض الأميركيين الآخرين الذين اتهموا القوات السورية بأنها هي التي تعوق انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، أجبت: لماذا لا تحرجنا الولايات المتحدة وتطلب من إسرائيل الانسحاب أولًا؛ لأن وجودها في لبنان غير شرعي حسب قرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانسحاب، في حين أن وجود القوات السورية شرعي بموافقة قمة عربية مصغرة عقدت في الرياض وقمة استثنائية موسعة عقدت في القاهرة؟ وفي رد على سؤال حول رفض سورية لاتفاق الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، أجبت بأن هذا الانسحاب يجب أن يتم من دون أي شروط مسبقة تفرض على لبنان؛ لأن في ذلك تهديدًا لأمن سورية وسلامتها،

وأوضحت أن الاتفاق الأخير الذي رعته الولايات المتحدة (وهو اتفاق 17 أيار) «يضمن شروطًا عدة من شأنها أن تهدد استقلال لبنان وسيادة سورية» أيضًا. لم تلق ردودي هذه - التي وصفتها بعض وسائل الإعلام الأميركية بالعنف ومهادنة الإرهاب - ترحيبًا من قبل بعض الرفاق في سورية لمرونتها التي لم يعتادوا عليها.

لكن خروجي عن اللغة الدبلوماسية كان حين وصفت المؤتمر بأنه لو كان صادقًا وجادًا في دعوته للسلام لدعا الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني؛ أي ممثلي منظمة التحرير، لسماع صوتهم. لقد لامني كارتر على هذا الوصف، كما انتقدني سيسكو مستغلًا الخلاف المعلن بين سورية وعرفات لإحراجي، لكنني بعد تعمق تجربتي بت موقنًا أن تاريخ السلوك الدبلوماسي بين الدول ليس هو تاريخ سلوكيات الأدب الدبلوماسي الأكاديمي، بل هو أيضًا سلوكيات صراع وتحالفات وتوازن بين قوى مرئية وغير مرئية في كثيرٍ من الحالات، ولا سيما أن حديثي أتى في أعقاب خروج ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت تحت الحراب الإسرائيلية، وتحميله سورية جزءًا من المسؤولية بصفتها قوة ردع عربية في لبنان. كان ردي الأخير محرجًا للكثيرين من النخبة الأميركية عندما وجهت كلامي للرئيسين كارتر وفورد قائلًا: هل يجوز أن يتركز النقد على سورية وننسى الغزو الإسرائيلي وحصار بيروت ومجازر صبرا وشاتيلا؟

حافظ الأسد في العناية المشدّدة

عدت إلى دمشق في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 من دون أن أحمل ذكريات طيبة عن المؤتمر، وأعلمت مدير مكتب الرئيس بطلب موعد معه لوضعه في صورة نتائج المشاركة في ندوة كارتر - فورد. لم يصلني أي جواب، وأحسست بالقلق، لكنني تجاوزت هذا القلق الشخصي إلى قلق أكبر حين علمت بعد قليلٍ أن الرئيس الأسد قد دخل المشفى، وبات في مرحلة العناية المشدّدة، لا يسمح لأحد بزيارته.

كانت صحة الرئيس قد تدهورت فجأة بشكلٍ نقل فيه إسعافيًا إلى مشفى

الشامي، بينما عاد خدام من مؤتمر الحوار الوطني في جنيف بعد علم معين له بحالة الرئيس، ولا سيما أنّ المؤتمرين لم يستطيعوا أن يتوصلوا بعد مناقشات طويلة إلى أكثر من الاتفاق على هوية لبنان العربية.

ربما كنت من بين أواخر المسؤولين السوريين الذين علموا بما تعرّض له الرئيس، فلقد كنت أشارك بمؤتمر كارتر في مكان قصي لا سفارة فيه ولا قنصلية، كما لم أكن عضوًا في القيادة القطرية. علمت بعد قليلٍ من عودتي أن الرئيس شكل لجنةً مصغرة لتسيير إدارة شؤون الدولة في مرحلةً مرضه. وكانت هذه اللجنة مؤلفةً من كل من الأمين العام المساعد للقيادة القومية عبد الله الأحمر، والأمين القطري المساعد محمد زهير مشارقة، ورئيس مجلس الوزراء عبد الرؤوف الكسم، ووزير الخارجية عبد الحليم خدام، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، واللواء حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان العامة. كان تشكيل اللجنة أمرًا منطقيًا وصائبًا، فهي تضم رؤساء السلطات الرسمية في الحزب والحكومة والجيش والسياسة الخارجية. ويعني ذلك أن الرئيس حافظ الأسد الذي شكل اللجنة هو في صحة تسمح له باتخاذ القرار وليس العكس كما انتشرت الشائعات في الداخل والخارج وانعكست هذه الشائعات على مواقف معظم أعضاء القيادة القطرية وبعض المتنفذين.

كان كل من هؤلاء يمثل «ضرسًا» حين الضرورة في مجاله، ومن دون وجود أنيابٍ حقيقيةٍ له حين يظهر الرئيس بلباسه العسكري أو المدني. ولم تكن آفاق نظرٍ كل واحد منهم متماثلة، وكان الرئيس يقدر خدماتهم ولم يواجهها قط بنكران الجميل، لكنهم كانوا جميعًا مدينين في مواقعهم وسلطاتهم للرئيس. وفوق ذلك كان بقاؤهم جميعًا في سلطاتهم محكومًا بمدى رضى الرئيس أو تقديراته عنهم. ولكن تقديراتهم لحالة مرض السيد الرئيس كانت متباينة ومرتبكة، ولا تخطر بالبال.

لم أكن عضوًا في القيادة – كما ذكرت – كي أعرف بشكلٍ مباشرٍ ما يحدث، وبكلامٍ أوضح لم أكن طرفًا في المشكلة الناشئة، وكانتً المفاجآت أكبر من حدودً معلوماتي بسبب طبيعتي الشخصية. هذا لا يعني أنني لم أكن أعرف ما يدور، فلقد غدا ما يدور علنيًا في أروقة القيادة والحكومة. ولكن لأنني

كنت عازفًا عن الاندماج بمن يمكنني تسميتهم بـ «مراكز القوى»، ولا أرغب في الانخراط في إحداها، أو تكوين «شلل» حزبية، فقد كنت أكثر قدرة على الإحاطة بما يجري، لسبب بسيطٍ هو أن وضعيتي تسمح لي بالرؤية الموضوعية بعيدًا عن الطموحات الذاتية وتغليب مصالحي الخاصة على المصلحة العامة ولن أقول إنني كنت الأكثر حرصًا منهم على استعادة الأسد عافيته، وعودته إلى القيادة، لكنني كنت من أكثر المتفائلين والراغبين في ذلك.

جمع رفعت الأسد الوزراء ولم أكن بينهم لأنني لم أكن يومًا من متملقيه، وألقى رفعت كما علمت خطبةً تمثل نقيضًا لما أعرفه أنا على الأقل عن سياسة سورية وأفكار الرئيس حافظ الأسد. كان واضحًا أن رفعت يتحدث كمن يعتقد أن الرئيس قد دخل في مرحلة الاحتضار الأخيرة، وأنه يطرح برنامج القيادة الجديدة. كانت اتجاهات البرنامج المطروح هي التكيف مع الخط الأميركي في المنطقة، الذي كان كل جهد سورية يقوم على رفضه لأنه يخدم مصالح إسرائيل أولًا وأخيرًا.

لم يكن ما سمعته عن رفعت الأسد جديدًا عليّ، لكنني لم أكن مرتاحًا لطرحه كبرنامج وليس مجرد رأي، وما كان بإمكاني أن أفعل الكثير في هذا الجو الثقيل الذي أجهل أشياء كثيرةً عنه. وبقيت صامتًا، ولكن في حركة تفكير معلنة تعبر عن مواقفي الحزبية واقتناعاتي التي كونتها منذ أيام الوحدة والانفصال. كان رفعت يتصرف وفق منطق الأخ الأصغر للرئيس، وقائد سرايا الدفاع حتى في الاستقبالات البروتوكولية كاستقبال الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي كان آنذاك رئيسًا للحرس الوطني السعودي.

حاول اللواء حكمت الشهابي رئيس الأركان دفع العميد رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع بشكل غير معلن إلى نقض شرعية اللجنة التي شكلها الرئيس، وإحلال القيادة القطرية الجماعية محلها. في القيادة، رفض خدام اللعبة، وتمسك بلجنة الرئيس، وتحول بذلك إلى ألد خصوم رفعت. وعلى كل حالٍ، لو قبل بذلك، فهذا يعني خروجه من اللعبة. فلقد كان الصراع في هذه اللحظات «ذئبيًا» على السلطة. وقررت القيادة أن تكون هي مرجع انتقال السلطة. وكان هذا يعني أن رفعت الأسد قد بات في قلب عملية اتخاذ القرار؛ إذ كان معظم

أعضاء القيادة يدينون بمناصبهم له، وذلك بعد أن تمكن رفعت في المؤتمر القطري السابع من إزاحة معظم خصومه الأقوياء في القيادة القطرية. وللمفارقة، كان قد تمكن من ذلك بواسطة خدام نفسه الذي كان له دور زئبقي في تسمية أعضاء القيادة الذين كانوا ممن يدينون بوصولهم لرفعت الأسد. ومن ثمّ، لو حدث متغير آخر كأن يتعافى الرئيس ويعود إلى ممارسة مهماته، فإن ولاءهم سيكون للرئيس وليس لرفعت أو خدام. وهذا ما حدث.

الأسد في النقاهة

كان منزل الرئيس متواضعًا، وإن كان يقع في منطقة المالكي الفخمة، وهو منزل لا يصلح للنقاهة، ولا حتى لجلوس ضيوف مهمين، ولكنه كان متشبثًا به من دون أي تعديلٍ، وهو بالمناسبة لم يغيّر فرش منزله إلا في مرحلةٍ متأخرة، وتحت ضغط وديٍ ممن يزوره. وكان أقصى ما لديه حين تتم زيارته بشكلٍ مفاجئٍ أن يلبس قميصًا أزرق وبدلة رمادية خلافًا لمظهره وربطات عنقه الملونةً في بداية الحركة التصحيحية.

كان الرئيس يمضي عمله في القصر بينما ينام في البيت. وفي البيت كانت حياته اعتياديةً كما في سائر الأسر، ولا أعتقد – بل أعرف – أن حديث السياسة لم يكن يشكل قط موضوعًا في جلسات المنزل. ولم يكن لديه في منزله أي خدمٍ أو حشمٍ، باستثناء خادمةٍ تقدّم القهوة والزهورات.

علمت منه شخصيًا أن أحد أصدقائه الشخصيين القدامى قد أقنعه أن يمضي النقاهة بعد خروجه من مشفى الشامي في منزلٍ ريفي في ضاحية القدم في مدخل دمشق الجنوبي. ويبدو أن الرئيس كان يعرف هذا المنزل مسبقًا فارتضاه. كان منزلًا ريفيًا هادئًا حرص صاحبه على وجود حديقةٍ خضراء تحيط به.

أعلمني عدنان مخلوف رئيس الحرس الجمهوري بأن الرئيس ينتظرني في ضوء طلب المقابلة معه بعد عودتي من جورجيا. كان لقائي مع الرئيس في فترة نقاهته. اصطحبني مخلوف إلى مقر الرئيس. كان استقباله لي أهليًا كما لو كنت

أزوره في المشفى. وعندما رأيته بصحة جيدة سألني عن مؤتمر كارتر وحدثني عما جرى معه قبل دخوله مشفى الشامي وأثناء تعافيه.

أنصت الرئيس كعادته لحديثي القصير عن السفر لكن ما شدّ انتباهي وإن لم يفاجئني جدًا، أن كل مؤتمر الرئيس كارتر الذي راهن عليه في خرق الرأي العام لا سيما الأميركي منه لم يشغله، بل شغلته تفاصيل مرضه، ثم الحديث عن شقيقه رفعت قائد سرايا الدفاع. وفي تلك اللحظات وصف لي الرئيس شقيقه بأنه ساذج و«يسهل اللعب بعقله». وكانت دلالات حديثه مفهومةً لي جدًا. كان الرئيس ساخطًا على شقيقه، لكنني لم أحس لديه بأي قلق على عملِ الدولة، أو أي تخوفٍ مما يمكن أن يقدم عليه شقيقه الأصغر. لقد كان ساخطًا ومتألمًا لكنه لم يكن خائفًا ولا قلقًا لا على الاستقرار ولا على النظام في سورية.

خلفية المرض وتأثيراته الجانبية

يبدو لي في ضوء تقديراتٍ أساسيةٍ كنت قد كوّنتها منذ فترة، أن فترة العناية المشدّدة للرئيس، وتصور عدد من كبار المسؤولين عن أنها مرحلة احتضار لم تكن هي التي فجّرت الصراع بل كانت هي التي كشفته. ولتفسير ذلك، فإنه يجب ألا نغفل ما جرى خلال قمة فاس الأولى ثم الثانية. كان هناك، ولا سيما بعد المواجهة السورية – الإسرائيلية القاسية في لبنان عامي 1982 و1983، جدل داخلي في الشريحة العليا من القيادة السورية في إطار من يؤيدون سياسة التكيف مع التوجهات السعودية – الأميركية في المنطقة، وقضية حل الصراع العربي – الإسرائيلي على أساس الصيغة العربية الملطّفة لـ«مشروع ريغان»، وبين من يعارضونها. وكان الجدل بين هذين الاتجاهين يقع غالبًا في القيادة في حدود تعدّد الآراء وتقديرات الموقف مادام الرئيس يتخذ الموقف والقرار الأخير.

في ضوء ذلك، كان رأيي في المشكلة قد أخذ يتبلور في أن ما كشفه إلغاء اللجنة القيادية الخماسية إبان مرض الرئيس، وإحلال القيادة القطرية محلها لإدخال رفعت، هو أن الأمر قد تجاوز حدود الاختلاف والتباين في تقديرات الموقف والرأي إلى سياسة منهجية سريعة، تسعى لاستغلال اللحظة الحرجة

للوثوب إلى السلطة، لتغيير اتجاهات السياسة الخارجية السورية جذريًا. ولهذا لم أفاجأ بما قاله الرئيس لي حين عدت من جورجيا، كما لم أفاجأ بما عرفته بعد قليلٍ عما قام به فور علمه بالمجريات الجديدة من تقريعٍ قاسٍ لقادة الفرق في تشجيعٍ رفعت، ودفعه إلى المقدمة، بوصف ذلك جزءًا من خطةٍ موجهة ضده بالذات بحكم كونه يجسد السياسة الممانعة لتقديم تنازلات للنهج الأميركي من دون ضمانات مقابلة وواضحة تصب في المصالح الوطنية والقومية العليا للدولة.

أذكر أنني توليت في تلك الفترة وزارة الإعلام بالوكالة لعدة شهور بسبب معاناة وزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد من مرضه العضال. وكنت أدهش لمشهد اللواء الشهابي- المشتهر بمناقبه العسكرية المحترفة، وبعزة النفس، ورصانتها، والذي ينفرد عن أعضاء القيادة في أن سقفه لا يتمثل لا في الحكومة بطبيعة الحال ولا في القيادة بل في شخص الرئيس نفسه – وهو يحضر مناورات سرايا الدفاع في الجبهة تحت مظلة العميد رفعت الأسد، وكان حضور العميد في هذه الصور أقوى من حضور اللواء رئيس الأركان الذي كان يبدو فيها تحت مظلة العميد وليس العكس. فلقد كان رفعت وأنصاره يعملون يومئذ بوتيرةٍ كبيرةٍ لتصنيع صور العظمة لقائد سرايا الدفاع.

لقد دهشت لتطلع رفعت الأسد إلى العظمة التصويرية؛ فذات مرة اطلعت على «ريبورتاج» تلفزيوني منتج في التلفزيون السوري يبدو فيه رفعت القائد في مظهر المارشالية المفضلة لدى الزعيم حسني الزعيم قائد أول انقلاب عسكري في سورية. طلبت من المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون فؤاد بلاط عدم بثه، وكان رده هو التخوف على نفسه وعلي كما قال لي، فقلت له أن يتوقف عن إنتاج أي شيء شبيهٍ بهذه «الريبورتاجات» البعيدة عن عقلية الدولة في التلفزيون السوري، وعلى مسؤوليتي، كما أوقفت بثّ صور لجميل الأسد شقيق الرئيس الذي كان قد أسس «جمعية المرتضى»، وصور له أتباعه فيلمًا ساذجًا وهو يخرج من مجلس الشعب محاطًا بالأعلام والبيارق الملونة وبموكب لا يليق بسورية.

وتسبب ذلك بحدوث مشكلة بيني وبينهما، وكان الرئيس الأسد مرتاحًا

في العمق لكافة الإجراءات التي اتخذتها، وكان ينتظر مني أن أتصرف من دون أن استأذنه في ذلك، إذ إن الثقة بيننا كانت كبيرة، وتعود جذورها الراسخة إلى أيام الانفصال، وآمرية القوى الجوية في الستينيات.

لقد كنت على معرفةٍ وثيقةٍ ومباشرةٍ بارتباطات رفعت الأسد الخاصة مع السعودية، فقد كان يفرض نفسه في قاعة الشرف واستقبال الأمير عبد الله بصفة الأول قائد سرايا الدفاع والثاني بصفته قائد الحرس الوطني. وأعتقد أنه كان يود أن يعطي الأمير انطباعًا بأنه صاحب السلطة الحقيقية في البلد، كما أعتقد أن الأمير الذي يتميز بطيبة القلب قد راق له ذلك. وكان رأيه السياسي المعلن والصريح في أن الموقف السوري في لبنان وفلسطين والعراق يجب أن يتطابق مع الخط السعودي. لكنني كنت أنظر إلى ذلك يومئذ قبل انكشاف اللعبة على أنه من قبيل الرؤى والأفكار الداخلية المشروعة في القيادة السورية لا أكثر.

كان نفوذ رفعت يختلف عن نفوذ الشهابي في عمقه المدني، فكان نفوذه يمتد إلى بعض قطاعات النخبة الأكاديمية والمدنية والسياسية والاقتصادية. وأصبح رفعت يمثل قوةً في الحزب والدولة وفي بعض أحزاب الجبهة، ولكن مفارقات سلوكه السياسي الكبيرة كانت تكشف عن شخصيةٍ غير متسقةٍ. فبينما كان خطه سعوديًا – أميركيًا بشكل معلن، ولم يكن يشعر بأية خشية من التصريح به، فإنه كان يتحدث بلغة ثورية «يسارية» ومعادية لـ«الإمبريالية» مع السوفيات إلى درجة أن بعض قادة الحزب الشيوعي السوري المشارك في الجبهة الوطنية التقدمية قد سوّقوا صورةً «كاسترويةً» له في الوسط السياسي اليساري السوري.

حافة الهاوية: بين القوة والاستقطاب

كانت خطوط الاستقطاب بعد خروج الرئيس من العناية المشدّدة، وتقريعه كبار ضباطه، قد غدت واضحة. وقع كلام الرئيس عن تورط شقيقه رفعت في «الخطة الموجهة ضده» وقع الهول. غيّر ذلك من اتجاهات المواقف، ووضع قادة الفرق الذين يأتمرون هذه المرة بأوامر القائد العام في مواجهة مباشرة أمام خطة رفعت. لكن الشقيق الأصغر كان قد قطع خطوات أساسية في التورط فيها، ولم يعد يعرف كيفية التراجع عنها.

هكذا في اللحظات الحرجة التي كان الرئيس فيها يمضي فترة نقاهته في المزرعة الصغيرة وهو ساخط على ما آل إليه الوضع إبان مرضه، كان رفعت يستعرض مهرجانات الولاء والتأييد حوله وفي مقراته البعيدة. ومقابل ما كان يبدو للمراقبين وقوع البلاد على شفا هاوية، كان الرئيس واثقًا كل الثقة بسيطرته على الوضع فيها، وكانت شكواه تتمحور حول سلوك شقيقه ومغامراته والتلاعب به وليس حول وصوله إلى السلطة.

عاد الرئيس بعد حين إلى ممارسة عمله، وكأنه لم يحدث شيء داخليًا، مقررًا على ما يبدو حلّ المشكلة على طريقته. ولم تكن في جوهرها سوى طريقة الأخ «الأكبر» مع أخيه «الأصغر». غير أنه عاد إلى العمل أكثر تشككًا في ما يجري حوله، ولا سيما تجاه أقطاب الحكم. لقد حولت هذه التجربة الحرجة الرئيس من طبيعته المنفتحة والمنبسطة الواضحة إلى طبيعة الشك والحذر الشديد. لكن كان عليه هو الخارج للتو من النقاهة أن يواجه تحديات صعبة وتهديدات أميركية، وأن يستمر في سياسته التي اتبعها بعد الغزو الإسرائيلي، وإلغاء اتفاق 17 أيار، وإحباط مشروع ريغان، الذي تعهده مدير شركة «بكتل» جورج شولتز.

هذا ما حدث بالضبط حين ترجمت الطائرات الأميركية هذه التهديدات في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1983 بقصف المواقع السورية في البقاع. كانت عملية القصف هذه أول الأعمال الأميركية في لبنان بعد توقيعه على الاتفاق الإستراتيجي مع إسرائيل. ردت المضادات السورية على الطائرات الأميركية وأسقطت طائرتين منها وأسرت طيارًا أميركيًا اسمه غودمان ونقلته إلى دمشق. يومها وإثر هذه الغارات عقدت مؤتمرًا صحافيًا. كان موضوع صحة الرئيس أحد الموضوعات التي أثارها أحد الصحافيين، وذكرت بأن الرئيس يقوم بعمله اليومي على الرغم من أن أطباءه نصحوه بالخلود إلى الراحة، وأنه يسير يوميًا أكثر من 5 كيلومترات كما أعلمني طبيبه الخاص علي عبد الله. في اليوم نفسه، اتصل بي رفعت الأسد محتجًا على ما قلته إنه يمشي 5 كيلومترات، قائلًا على الهاتف بأنه لا يستطيع أن يمشي 500 متر؟ فلقد كان رفعت قد تورط يومئذ في نغمةٍ جديدةٍ وهي أن شقيقه عاجز عن القيام بأعباء الحكم، بصرف النظر

عن العلاقات الأخوية بينهما، وأنه هو المؤهل لإنقاذ الوضع. وكان ذلك يعني أن رفعت لا يزال ينتقل من ورطةٍ إلى ورطةٍ أخرى. ولكن بعد فترةٍ قصيرةٍ من النقاهة عاد الرئيس بالفعل، خلافًا لنصيحة أطبائه، إلى عمل يومي سياسي طويل وكأنه انتهى من فترة النقاهة إلى الأبد.

تأهيل الشقيق بما يليق

استمر الرئيس في خطته الحازمة لتحويل الانتصار العسكري الإسرائيلي – الأميركي في لبنان إلى ورطةٍ وهزيمةٍ. كان الرئيس الأسد قد تلقى في هذه الفترة اتصالًا هاتفيًا من الرئيس ريغان. أخبرني الرئيس أن ريغان كأنما كان يقرأ من نص مكتوب يتهم فيه سورية بالضلوع بالإرهاب. قاطعه الرئيس الأسد مرارًا، ولكن ريغان لم يتوقف عن تلاوة النص الاستفزازي المعد المكتوب له. غضب الرئيس الأسد، وصرخ على الهاتف: ألا تعرف مع من تتحدث؟ أنا حافظ الأسد رئيس سورية، وأغلق الخط قائلًا: ربما لا يعرف مع من كان يتحدث؟ وربما كان ريغان لا يعرف فعلًا مع من يتحدث لأنه الرئيس الأميركي الوحيد منذ الرئيس نيكسون الذي لم يلتق الرئيس الأسد في دمشق أو في جنيف.

هكذا اضطرت القوات متعددة الجنسيات إلى مغادرة لبنان في شباط/ فبراير 1984 بعد أن فقدت حوالى 240 من جنود المارينز جراء عمل انتحاري أدى أيضًا إلى تدمير شبه كامل بالسفارة الأميركية في لبنان. وبات اتفاق 17 أيار يحتضر ويلفظ أنفاسه الأخيرة، بعد زيارة الرئيس اللبناني أمين الجميّل دمشق، وإثر انسحاب رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن من السياسة، ودخوله في حالة اكتئاب طويل، أي في 5 آذار/ مارس 1984، اتخذت الحكومة اللبنانية قرارًا لا مناص منه بإلغاء اتفاق 17 أيار. وبالتزامن مع هذا القرار بدأت أعمال مؤتمر لوزان من أجل لبنان تتقدم أيضًا.

بعد أن ربح الرئيس الأسد الجولة في المواجهة مع الإسرائيليين والأميركيين، وجد حاجة إلى أن يعيد هيكلة مراكز القوى في حكمه، فصدرت مراسيم تعيين ثلاثة نواب للرئيس هم عبدالحليم خدام وزهير مشارقة ورفعت الأسد في آذار/ مارس 1984، كما صدر مرسوم آخر بإعادة تكليف

عبد الرؤوف الكسم بتشكيل وزارة جديدة أصبحت فيها وزيرًا للخارجية بعد أن كنت لأربع سنوات وزير دولة للشؤون الخارجية.

حدث أثناء تعييني صراع داخل القيادة وخارجها على الأسماء المرشحة، عرفت لاحقًا من الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس الحكومة ومن الرئيس الأسد نفسه أن كلًا من الشهابي وخدام قد عارضا أن أتولى وزارة الخارجية، واضطلع خدام بدور لاعب الهجوم الذي كان يريد الاحتفاظ بهذا المنصب إضافة إلى منصب نائب الرئيس. كانت «ذريعة» خدام مؤلفة من شقين:

الأول: أنني من معسكر رفعت الأسد، وكان الرئيس يعرف أن ذلك غير صحيح، فلقد كان يعرف أكثر من غيره طبيعة العلاقة بين رفعت وبيني، ويعرف أيضًا أنني لم أكن على علاقة وثيقة مع رفعت لا قبل مرض الرئيس ولا أثناءه، ولم يحدث أن قمت بأية زيارات له على غرار ما كان يفعله بعض الوزراء وأعضاء القيادة.

الثاني: أنني في لقاء مع وليام كوانت، أحد المختصين الأميركيين بشؤون الشرق الأوسط، لم أتخذ مواقف راديكالية بل مهادنة. جيء بالمحضر، وقرأ الرئيس كلام الشرع مرة أو مرتين وأوضح أنه ليس في كلامي ما يشير إلى ذلك. واقترح خدام أن أكون وزير إعلام وألا أكون وزيرًا للخارجية، ولا سيما أنني قد مارست العمل في هذه الوزارة بالوكالة أثناء مرض الوزير الأصيل أحمد إسكندر أحمد. كاد الرئيس أن يقبل لكنه عندما اتصل معي وهو في الاجتماع قلت له أفضل أن أبقى حيث أنا لأن وزارة الإعلام ليس فيها إلا وجع الرأس واستحالة إرضاء كل الناس. احترم الرئيس إصراري على رفض وزارة الإعلام على الرغم من أنه يعتبرني ناجحًا في تسلمها لبضعة شهور.

في قلب هذه التطورات، وصل حيدر علييف نائب رئيس مجلس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي إلى دمشق على رأس وفدٍ مهم. كان لوفاة يوري أندروبوف المفاجئة دوي في كل مكان، تسلم أندروبوف الحزب الشيوعي السوفياتي مباشرة بعد وفاة ليونيد بريجنيف وقاد حملة قوية وجدية لمكافحة الفساد في دول الاتحاد السوفياتي ونظر إليه كإصلاحي في الداخل على الرغم من نظرة الغرب السلبية له في الخارج، وخسرت سورية

بغيابه حليفًا قويًا وذا قدرة على اتخاذ القرار في الماكينة البيروقراطية والحزبية السوفياتية. نقل علييف إلى الرئيس الأسد رسالة قسطنطين تشرنينكو، وكانت أول رسالة يوجهها القائد السوفياتي الجديد إلى غيره في العالم. وكان لذلك مغزاه السياسي في التعبير عن استمرار التحالف السوفياتي – السوري.

كانت مقابلة علييف للرئيس الأسد متعددة الأبعاد، وشملت موضوعات تتعلق: بتهديد ريغان، والموقف من الحرب العراقية – الإيرانية، والموقف من الانشقاق الفلسطيني، ومحاولة عرفات الاتصال بأكثر من طريقة مع الأميركيين. كان الموقفان السوري والسوفياتي متقاربين، ولكن بشأن عرفات ومنظمة التحرير، أقر علييف بوجود تصرفات لعرفات لا تخدم مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية وأهدافها، لكنه حمل في الوقت نفسه مشروعًا لوحدة المنظمة. وافق الرئيس الأسد على دعم هذا المشروع على أساس قاعدة سياسية تتمثل بمقررات مؤتمرات حركة فتح نفسها، والمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، وأن يتم التوصل إلى صيغة تنظيمية منبثقة من ذلك ترضي كلًا من سورية والسوفيات. وبالفعل سلّم علييف الرئيس الأسد ملحقًا برسالة تشرنينكو ويتضمن العناصر المكوّنة للقاعدة السياسية والتنظيمية المشتركة للخطوات اللاحقة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ومن الواضح أن حدّة التعبير السوري تجاه عرفات في هذه الفترة وحتى قيام الانتفاضة الأولى قد تمت على خلفية التداعيات التي خلفتها عملية الغزو الإسرائيلي للبنان، وأحداث طرابلس، وبعد قليل ما سمي بـ «حرب المخيمات».

أما الوجه الآخر للزيارة فهو دعم السوفيات للرئيس حافظ الأسد في الأزمة مع رفعت. فلقد وقّت السوفيات هذه الزيارة بالتزامن مع شروع الرئيس الأسد بتفكيك مفاصل الأزمة التي نشبت بين أقطاب قيادته في رسالةٍ واضحةٍ إلى الجميع بأن الرهان على التمرد ضد الرئيس الأسد محكوم مسبقًا بالإخفاق. بل وطلب علييف من الرئيس أن يلتقي رفعت. لم يشأ الرئيس ألا يستجيب لرغبة علييف لكنه كان متخوفًا من نزوات رفعت الذي لم يستطع بعد أن يهضم عملية نقله من قائد محاط بطقوس العظمة والغطرسة إلى مجرّد نائب للرئيس يكلّفه بما يراه مناسبًا.

رافقت علييف إلى مقر قيادة رفعت خلف حي المزة، بطلب من الرئيس لحضور اللقاء. وفي الطريق ألمح لي علييف بأنه لو لم يكن مسلمًا لزادت مكانته في القيادة السوفياتية. ربما كان رفعت المحشور في الزاوية، والمرتبك بالنزول من أعلى الشجرة الذي وجد نفسه متورطًا في التربع الخطر عليها، قد استخدم هذا اللقاء لتعويم قوته وتجديد معنويات أنصاره، أو وجد فيه نوعًا من ضمانةٍ على الأقل. وفي اللقاء كان رفعت المتقلب الأدوار والأفكار والاتجاهات يبدو سوفياتيًا أكثر من علييف. برّد علييف كثيرًا من مزاجه الساخن، وربما كان علييف نفسه متأثرًا حين قرر اللقاء مع رفعت بما أشاع عنه بعض قادة الحزب الشيوعي السوري بصورة غير رسمية عن «كاسترويته»، لكنني لا أعتقد أبدًا أنه خرج بعد لقائه معه بهذا الشعور، بل خرج بشيءٍ قريبٍ من تقييم الرئيس له إن لم يخرج بتقييم الرئيس ذاته.

مخرج آمن للشقيق الأصغر

كان على رفعت الأسد أن يلتحق بمركز عمله الجديد كنائب للرئيس يعمل من خلال مكتب، وأن يخلي القيادة إلى خلفه. رفض رفعت تنفيذ القرار، وحاول في 30 آذار/ مارس 1984 أن يحافظ على سلطته في ظل تقديرات خاطئةٍ لقواه. وبات رفعت وضباطه الكبار تحت رحمة الرئيس من دون قوى. كان الرئيس هو نفسه من أوحى بعملية التفكيك هذه التي سارت بشكل سريع وفعالٍ. فلقد كان الرئيس يشير ويومئ لكنه رفض في أية لحظةٍ أن يعتبر نفسه طرفًا في الصراع، وتصرف دومًا على أنه فوق الأزمة وهو الذي يحلها.

حاول الرئيس أن يوجد مخرجًا كريمًا لشقيقه الأصغر من ورطته، وبعد وضعه في «القفص» «المخملي» بكرامة موفورة بوصفه نائبًا للرئيس. في ضوء حواراتي معه وما كان أكثرها صراحةً وتلقائيةً، كان مصرًا على أن شقيقه الصغير «متورط» وليس «متآمرًا». والواقع أنه رغب في أن يتعامل مع جميع أقطاب الصراع من أنصار رفعت وخصومه، بالنظرة نفسها، ويضاف إلى ذلك حرص الرئيس الأسد على أن يوازن على طريقة عبد الناصر بين اتجاهين، أحدهما مؤيد للسوفيات وثانيهما أميركي معارض لتعميق العلاقة مع السوفيات. وفي

مرحلة لاحقة قال لي إن هذا الأسلوب قد استمده من أسلوب جمال عبد الناصر في الجمع بين نموذجي علي صبري وزكريا محيي الدين.

قمت في ضوء كل ذلك وبطلب من الرئيس الأسد، بإيجاد مخرج لائق لرفعت في إبعاده عن سورية، وذلك بالاتصال مع السفير الفرنسي لترتيب أمر زيارة رسمية له كنائب للرئيس ومن ثم بقائه هناك في باريس حسب القوانين الفرنسية. رفضت وزارة الخارجية الفرنسية استقبال رفعت، عدت وطلبت ذلك من جديد، وانتظرنا ردًا إيجابيًا عدة أيام أخرى، لكن الفرنسيين لم يغيروا يومئذ من موقفهم، وتسبّب ذلك بالتوتر بيننا وبينهم، لكن المخرج السوفياتي جاء في هذه الظروف في الوقت المناسب تمامًا. اتصلت مع فلاديمير يوخين السفير السوفياتي في دمشق لهذا الهدف. وكان يوخين في ماعدا أنه سفير دولة صديقة يعرف من دون أي شك مشكلة رفعت وفصول الأزمة الثقيلة التي تسبب بها، كما أن القادة السوفيات لا سيما نائب رئيس مجلس الوزراء السوفياتي وعضو المكتب السياسي علييف كان في صورة المشكلة، وتعرف عليها بشكل مباشر إبان زيارته دمشق. ولهذا جاء رد السوفيات سريعًا، ورحبوا باستقبال رفعت في زيارة رسمية بوصفه نائبًا لرئيس الجمهورية بكامل المراسم، مع كبار الضباط الآخرين ليكمل بعدها الرحلة مع حوالى 70 من ضباطه للإقامة في سويسرا إلى أجل غير مسمى.

في طائرة الضباط: ذهاب من دون إياب

أعرب الرئيس عن خشيته من أن يرتكب رفعت مشكلة ما في موسكو تعيد الوضع إلى حالة الإحراج. كان عبد القادر قدورة نائب رئيس مجلس الوزراء بصحبتي في الطائرة إلى موسكو. كانت الطائرة تقل فريقًا من الضباط الكبار لقضاء فترة استجمام إجباري في موسكو. كان بعض هؤلاء الضباط هم رؤوس المشكلة المتشابكة. ولم يستطيعوا أن يتخيلوا أن النظام مستمر من دونهم إلا بمعجزة.

في الطائرة حدثت المشادات الأكثر عنفًا وصخبًا بين شفيق فياض ورفعت الأسد، ووصلت الأمور إلى حد إشهار السلاح وهما يجلسان وجهًا لوجه

في مقصورة الدرجة الأولى. وكانت المشادات تدور حول قضايا شتى كان من أهمها تراشق الاتهام المتبادل بعدم الوفاء لبعضهما البعض، و«الخطوط العسكرية» مع لبنان واستخدامها من قبل بعض التجار والمهربين وإشكالات التنافس «غير الشريف». توخيت وزميلي قدورة الحذر، والتزمنا الصمت بحكم جهلنا بتفاصيل الاتهامات التي تبادلها الدكتور رفعت الأسد واللواء فياض. وكان العميد محمد الخولي – مدير فرع المخابرات الجوية – يسد أثناء ذلك، وهو واقف طوال الرحلة، الباب الواصل إلى قمرة الطيارين بكلتا يديه مراقبًا منافذ الدخول والخروج بين أبواب الطائرة، ومسترقًا السمع إلى ما كان يجري من أحاديث. ويبدو أن الرئيس كان قد أوكل إليه الحفاظ على أمن الطائرة ومنع أي محاولة لخطفها وتحويل مسارها من قبل المبعدين.

ولم تهدأ الأمور إلا بعد أن امتلأت البطون بالطعام والشراب، وهي العملية التي أشرف عليها العميد الخولي، فاستبدلت الاتهامات وإشهار السلاح في لحظة «رحمانية» بعناق ومصافحات من رفعت وفياض جاءت متأخرة بتوقيتها مقارنة مع ما حصل من تهديدات متبادلة عند مداخل دمشق قبل بضعة أسابيع، جاءت المصافحات بين الرجلين في الوقت المناسب بانتظار الهبوط في مطار موسكو بعد دقائق معدودة.

في مطار موسكو استقبل السوفيات رفعت بشكل رسمي بروتوكوليًا بوصفه نائبًا للرئيس، وجلسوا معنا على طاولة محادثات رسمية، وتم تحديد حدود حركة الضباط. حدث ما توقعه الأسد من احتمال «شطحات» رفعت، إذ كال رفعت المديح للسوفيات، ووصف الاتحاد السوفياتي بـ«أرض الأنبياء» على طاولة المباحثات الرسمية. أجرى التلفزيون الروسي مقابلة مصورة مع رفعت تدخلت في صوغها بتصرف كي نتجنب الشطحات الكثيرة، ومع أن رفعت يتقن الحديث بلغة سليمة، فإن ما كنت أخشاه أن يأخذ الروس بتصرف ما يناسبهم أو أن يبوح رفعت بما هو غير مناسب حول الأزمة.

عدت إلى دمشق، كان أول سؤال سألني إياه الرئيس عما فعله رفعت، أخبرته بحكاية «الأنبياء»، ابتسم بشكلٍ منشرح، وقال لي: ألم أقل لك إنه سيبقى «ولدًا طائشًا».

استدعاء الشقيق الأصغر لزيارة الوطن

لعبت ثلاثة عوامل في استدعاء الرئيس الأسد لشقيقه رفعت بعد نفيه الكريم وهي كالتالي: زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لسورية في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984؛ إذ كان رفعت من بين المستقبلين والدعوة إلى مؤتمر قطري اعتيادي للحزب على أساس انتخابي وهو عضو طبيعي في القيادة، والاستفتاء على ولاية جديدة للرئيس حافظ الأسد المقرر إجراؤه في 10 شباط/ فبراير 1985. لقد وظف الرئيس استدعاء شقيقه لإنهائه وليس لتفعيله داخل سورية.

عاد رفعت «صاغرًا» بطريقة إحساس الأخ «الأصغر» بالذنب أمام أخيه «الأكبر». كنت في القصر الجمهوري إلى جانب الرئيس، ولقد شاهدت رفعت يتقدم خاشعًا، بعد أن نسي عصا المارشالية، ينحني أمام شقيقه الكبير ويقبل يديه. وقد جعله الرئيس الأسد يتم مراسم التقبيل إلى نهايتها؛ كطفلٍ «مذنبٍ»، يستجدي العطف من أبيه.

طرح الرئيس الأسد بعد ذلك المصالحة بين خدام ورفعت. ابتهج خدام حين عرف أن هذه هي رغبة الرئيس، وهكذا تمت المصالحة بين خدام ورفعت التي أنجزت سريعًا قبيل افتتاح المؤتمر القطري الثامن الذي استمر 15 يومًا (5 – 20 كانون الثاني/ يناير 1985). بعد انتهاء المؤتمر، أعاد الرئيس تكليف الكسم بتشكيل الوزارة وتم إعادة تعييني فيها وزيرًا للخارجية.

كان الرئيس الأسد على الرغم من كل سخطه على رفعت يعتبره مجرّد إنسان تمّ التلاعب بعواطفه ونزواته، وعاقبه على طريقته لكن من دون تحطيمه. لكن كان واضحًا أن الرئيس الأسد لن يعهد لأخيه بأي دور حقيقي، مهما كانت ألقابه. أحس رفعت بأن الرئيس والشعب وقسم مهم من الجيش لم يعودوا يريدونه، فغادر إلى أوروبا متنقلًا بشكل خاص بين إسبانيا حيث كان يقطن مع «حاشيته» في أجمل شواطئها، وبين باريس التي قبلته هذه المرة بعد أن رفضت استقباله في عام 1984. ولا يزال يعيش هناك تاركًا لأبنائه أن يصيغوا حياتهم بحرية تلبي طموحاتهم التجارية والإعلامية.

الفصل الرابع

الشأن اللبناني و«صداع الرأس»

لم يكن توقيع اتفاق 17 أيار 1983 بين إسرائيل ولبنان إلا ثمرة يانعة من ثمار الحرب الأهلية اللبنانية، ونتيجة مباشرة لغزو إسرائيل للبنان عام 1982 وحصارها العاصمة بيروت لمدة تقارب الثمانين يومًا انتهت بإخراج ياسر عرفات منها، وإحراج الدور السوري فيه من دون أن تتمكن من إخراجه.

عقد هذا الاتفاق بين حكومة لبنانية، كانت طرفًا في الحرب الأهلية المستمرة منذ عام 1975، ومن ثمّ لا تستطيع التحدث باسم كل الشعب اللبناني ولا تحظى بتأييده، وبين كيان غاصب لأرض فلسطين لم يستطع أن يأخذ شرعية إقليمية أو دولية حتى بعد توقيعه معاهدة صلح مع مصر أكبر دولة عربية قبل ثلاث سنوات.

ليس المهم نص اتفاق 17 أيار حتى لو تحدث رسميًا عن استقلال لبنان وسيادته الإقليمية وسلامة أراضيه؛ إذ لا معنى لهذا الكلام الإنشائي عندما ينص صراحة على ترتيبات أمنية أحادية تعطي إسرائيل الحق بالاحتفاظ بشريط حدودي ومنع أي عمل مقاوم ضدها في الوقت الذي تطالب لبنان بالتصدي لأي قوات تستهدف إسرائيل.

جرى الحديث خلال المفاوضات عن مطلب آخر لإسرائيل لم يتمكن الجانب الإسرائيلي من تضمينه في الاتفاق، مفاده أن أمن إسرائيل يتطلب أيضًا أن تستطلع باستمرار أجواء لبنان لمنع أي هجوم مفاجئ عليها من الشمال. تسرب يومها أن هذا المطلب الإسرائيلي تم الاتفاق عليه سرًا بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي وقد راعت إسرائيل هذه السرية ولكنها لا تزال تمارس علنيًا الاستطلاع الجوي فوق لبنان حتى الآن باتفاق معلن أو من دون اتفاق على الإطلاق.

لم يكن بالأمر السهل إسقاط اتفاق 17 أيار بعد سنة على توقيعه لولا

تصميم سورية وإرادتها السياسية على إسقاطه من جهة، وصعود دور حزب الله كحزب مقاوم إلى جانب حركة أمل وأحزاب لبنانية وطنية وقوى أخرى كالحزب القومي السوري والحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي وغيرها من القوى والمجموعات الوطنية والإسلامية التي قاومت ببسالة ونكران للذات وحولت الشعب اللبناني إلى حاضنة للفكر المقاوم.

وكان اندفاع وحدات من الجيش السوري في معركة السلطان يعقوب التي أحبطت آمال الجيش الإسرائيلي بقطع طريق دمشق - بيروت الدولي الرافعة المهمة في الحفاظ على معنويات السوريين واللبنانيين والفلسطينيين.

كما لم يكن من الممكن إخراج القوات المتعددة الجنسيات من لبنان لولا التفجيرات التي حصلت في مقر قوات المارينز الأميركية بالقرب من مطار بيروت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1983 فأودت بحياة أكثر من مئتين وأربعين من الضحايا الأميركيين وخمسين من الضحايا الفرنسيين، وحين جاء بعدها نائب وزير الدفاع الأميركي آنذاك دونالد رامسفيلد إلى مقر نقاهة الأسد جنوب دمشق ليبلغه بانسحاب القوات الأميركية من الشواطئ السورية واللبنانية، قال معتذرًا في ما يشبه التهديد أن رأيه كان أن ترسل أميركا إلى الشاطئ اللبناني خمسين ألفًا من المارينز وليس أقل من ذلك، ولكن شولتز وريغان اعتقدا أن ألفين من المارينز يكفيان لاحتلال لبنان، وها هما يدفعان الثمن.

أخيرًا انسحبت القوة المتعددة الجنسيات وفي مقدمتها السفينة «نيوجيرسي» وطواقمها ومدافعها العملاقة وألغي اتفاق 17 أيار 1983، أو كما يحلو للإدارة الأميركية تسميته باتفاق الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، أو كما كانت الصحافة الإسرائيلية تطلق عليه الاتفاق الأميركي – الإسرائيلي مع لبنان. لقد شغل هذا الاتفاق – مهما كان اسمه – منطقة الشرق الأوسط بأسرها، على الرغم من أنه لم يعمر أكثر من سنة واحدة، حيث اجتمع مجلس الوزراء اللبناني في 5 آذار/ مارس 1984 واتخذ قرارًا بإلغائه، واعتبره باطلًا وكأنه لم يكن.

ابتهج الكثير من اللبنانيين بإلغاء اتفاق 17 أيار، لأنهم رأوا فيه امتدادًا لاتفاقيات كامب ديفيد وتداعياتها المؤسفة في الساحة العربية. لكن اللبنانيين،

بمختلف فئاتهم الاجتماعية وتياراتهم السياسية، كانوا يدركون بأن إلغاء هذا الاتفاق لن يمر من دون أن يترك وراءه ثغرات غير متوقعة، واختبارات إسرائيلية متواصلة للاصطياد في المياه العكرة، ومحاولات دؤوبة لا تخلو من الابتزاز والاستغلال وخصوصًا من الذين اعتبروا إلغاء الاتفاق بمنزلة هزيمة لهم في بلد صغير يطل على شرق أوسط كبير.

كان من أكثر المبتهجين بإلغاء اتفاق 17 أيار الرئيس حافظ الأسد، وخصوصًا في ضوء احتمالات توسع الحرب العراقية - الإيرانية، والانشقاقات المتفاقمة في الساحة الفلسطينية، فضلًا عن الصراع الذي نشب بين حركة أمل وحزب الله كإحدى ظواهر تداعيات هذا الاتفاق داخل لبنان.

وكان أبرز انخراط مباشر لي في الشأن اللبناني في هذه الفترة هو التدخل لإنهاء النزاع بين حركة أمل وحزب الله. ارتبط انكشاف هذا النزاع بانسحاب القوات الإسرائيلية في أواخر نيسان/ أبريل 1985 تحت وطأة عمليات المقاومة الوطنية ومحاولة الخروج بأقل الخسائر من إقليم الخرّوب وشرقي صيدا. كان هذا الانسحاب يمثل في الواقع المرحلة الثانية من عملية الانسحاب التي كانت قد بدأتها القوات الإسرائيلية بعد إلغاء الاتفاق. وفي حين كانت «القوات اللبنانية» بحكم المطوقة، وعاجزة عن أي تدخل فعال في مجرى الأحداث، فإن حركة أمل وحزب الله سيطرا على الإقليم وشرقي صيدا.

كان اللاعبون الأساسيون في السيطرة على الأراضي التي شرع الإسرائيليون ينسحبون منها، يتمثلون بحركة أمل وقوات حزب الله الفتية، والحزب التقدمي الاشتراكي و«القوات اللبنانية» بقيادة فؤاد أبو ناضر ثم بقيادة سمير جعجع الذي أوفدته قيادة القوات إلى صيدا بدعوى الحيلولة دون تهجير المسيحيين. كانت وظيفة «القوات اللبنانية» في حقيقة الأمر بالنسبة إلى الإسرائيليين هي حماية الانسحاب الإسرائيلي.

سجّل وصول سمير جعجع إلى منطقة صيدا بداية نكسة حولت التوافق على عدم مس المسيحيين بأذى إلى عملية تهجير كما تم في مأساة الجبل. اضطرت قوات جعجع أخيرًا التي وتّرت الوضع للانسحاب إلى المنطقة الشرقية

في بيروت، ولكن ما حدث في المقابل في شرقي صيدا هو احتدام الخلاف بين حركة أمل وحزب الله، وتحوله إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ بين الطرفين. وتوضح أن ما ظهر من تعبئة حركة أمل للشيعة في شباط/ فبراير 1984 تحت قيادتها إبان السيطرة على المنطقتين الغربية والجنوبية ثم مثلث خلدة في بيروت، كان يخفي تحته صراعًا حادًا بين حركة أمل وحركة أمل الإسلامية أو (حزب الله) المنشقة في الأساس بقيادة حسين الموسوي عن حركة أمل في عام 1982. وساهم في تفاقم هذا الصراع توسع حزب الله في احتواء قواعد حركة أمل، وكسب بعض نخب المقاومة المشدودة منذ أيام موسى الصدر للمقاومة المسلحة.

كان سوء التفاهم بين الطرفين قد وصل إلى أزمة عميقة بينهما، بعد الانسحاب الإسرائيلي الثاني والأخير من شرقي صيدا في أواخر نيسان/ أبريل 1985، وتطور خلال الشهور اللاحقة بشكل درامي. في هذه الشهور، كلفني الرئيس الأسد بإيجاد تسوية نهائية للصراع بين الحركتين، استجبت لذلك، ووجدت فيه فرصةً للتوصل إلى اتفاق حقيقي بين الحركتين الشقيقتين. دعوت في كانون الأول/ ديسمبر 1985 قادة الحركتين للاجتماع في مبنى وزارة الخارجية بدمشق، ولضمان نجاح التسوية والتحول من الصراع إلى التنسيق، دعوت علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني للمشاركة في هذه الاجتماعات للاستفادة من تأثيره في حزب الله. كان نبيه بري من طرف حركة أمل وصبحي الطفيلي وأحيانًا إبراهيم السيد من طرف حزب الله، والعميد غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات العربية السورية العاملة في لبنان، ووليد المعلم مدير المكاتب الخاصة في وزارة الخارجية من الطرف السوري.

كانت الثقة منهارةً بين الطرفين، إذ كان حزب الله يعمل على السيطرة على قواعد حركة أمل، وكان كل طرف يقول بالطرف الآخر «ما لم يقله مالك في الخمر». ووصل الأمر إلى حد رمي كل طرف للطرف الآخر بشبهات حول «وطنيته» تجاه الإسرائيليين، واتهامه بتواطؤ الإسرائيليين معه إبان عملية انسحابهم.

كانت سورية حريصة على أن تنجز هذه المصالحة لدرجة أنني قلت

للوفود إننا لن نخرج من هذا الاجتماع إلا باتفاق مهما امتد الوقت. لقد طال زمن الاجتماع لما يقارب 20 ساعة في مكتبي بوزارة الخارجية بدمشق، وهو أطول اجتماع أجريته في حياتي إلى درجة أن ولايتي ضجر، ونفد صبره وهو المشهور بهدوء أعصابه وحسن خلقه. وحاول عدة مرات أن ينسحب من الاجتماع، لكنني في كل مرةٍ كنت أثنيه عن ذلك، وأتمكن من ذلك. وهكذا بقي معنا إلى حين إنجاز صيغة الاتفاق. وقد ذكر لي ولايتي بعد سنوات أنني حين أبلغت الرئيس بأنه يتذرع للعودة بسرعة إلى طهران كي لا تفوته الطائرة النظامية، فإن الرئيس الأسد أبلغه هاتفيًا أن طائرة خاصة ستكون تحت تصرفه للعودة حال إنجاز الاتفاق.

خلال الاجتماع كان نائب الرئيس خدام يتصل ببري وهو في الاجتماع، ويحرّضه على شبه مسمع مني على رفض الاتفاق وعدم الموافقة عليه لأنه كان يدعي أنه ليس في مصلحة حركة أمل المتجذرة في لبنان. ولكن بري الذي يتمتع بإحساس عالٍ من المسؤولية الوطنية لم يجد مصلحة في رفض الاتفاق، فوافق عليه في نهاية الأمر بعد سماعنا صوت المؤذّن معلنًا صلاة الفجر.

أنهى الاتفاق الاقتتال بين الإخوة في حركة أمل وحزب الله، وصدر بيان ختامي اتفق فيه الجانبان على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وجثامين الشهداء بين الجانبين اللبنانيين وكان الشاهدان على هذا الاتفاق علي أكبر ولايتي وفاروق الشرع. ارتفع قادة الطرفين إلى مستوى أعلى من المسؤولية، بما وضع أساسًا لانطلاق عمليات المقاومة الوطنية بشكل منظم لاحقًا وظل التعاون بين حركة أمل وحزب الله قائمًا حتى الآن.

حرب المخيمات: بداية بلا نهاية

اندلعت في عام 1985 «حرب المخيمات» في لبنان، وكان طرفها الأول مؤلفًا من قوات حركة أمل بقيادة نبيه بري وطرفها الثاني معظم القوى الفلسطينية وليس قوات فتح فحسب. بدأت الحرب في 16 حزيران/ يونيو 1985 في شكل استفزازات اتهمت فيها حركة أمل عناصر فتحاوية بتعمد القيام بها، وكانت في حقيقتها استمرارًا لاستفزازات واحتكاكات سلبية سابقة

بين حركتي أمل وفتح وسرعان ما تطورت بشكل درامي. كان شعار الحرب هو طرد جماعة ياسر عرفات، وعدم السماح لمن أطلق عليهم اسم «العرفاتيين» إلى الوضع الذي كانوا عليه قبل عام 1982. لكن معظم القوى الفلسطينية توحدت في مواجهة حصار حركة أمل التي انضم إليها اللواء السادس في الجيش اللبناني. وحين أقول كافة القوى، فإنني أضع في إطارها حلفاء سورية والقريبين منها مثل الجبهة الشعبية «القيادة العامة» بقيادة أحمد جبريل، وحركة فتح «الانتفاضة»، وحركة فتح «المجلس الثوري» أيضًا. وهؤلاء كلهم كانوا من أشد المعارضين لعرفات.

لم تكن حرب المخيمات من دون مقدمات وأسباب أو دوافع وتداعيات. الحديث عنها يطول، وتأخذ مئات الصفحات حتى إذا ما اختصر الحديث عنها. كانت هذه الحرب مثيرةً في جانب منها، مضجرةً في تفاصيلها، ومفجعةً في بعض مشاهدها. لم يكن سهلًا ولا متاحًا إيقاف هذه الحرب، كما كان عليه إيقاف الاقتتال بين حركة أمل وحزب الله. كنت أكرّر وأعبّر بلا جدوى أمام بعض أعضاء القيادة السياسية والعسكرية، أن حرب المخيّمات تتعارض مع مصالح سورية الأساسية، ومع مبادىء سياستنا الداخلية والخارجية. فيجب أن نميز بين خلافنا مع عرفات، وإن كنا على حق فيه وبين التزام سورية القضية الفلسطينية، فهي قضيتنا المركزية قبل كلّ شيء.

كنت أدرك جيّدًا أن ترك هذا الموضوع لخدام واستحواذه عليه يعني أن الاقتتال لن يتوقف بين الفلسطينيين وحركة أمل. وفعلت من جهةٍ أخرى كلّ ما أستطيع لتشجيعه على التعامل مع هذا الملفّ الحسّاس بمسؤوليةٍ عاليةٍ، متجاوزًا الطبيعة السلبية المأخوذة عنه. كان الرئيس الأسد يقول لي يجب أن تكون مشاركًا مع خدام في اللقاءات المتعلقة بلبنان، وخصوصًا في الموضوع الفلسطيني. وكنت أحاول القيام بذلك ولكن بحدودٍ، إذ لو غرقت في هذا الموضوع لن أؤدي دوري بشكل جيد كوزير للخارجية السورية. حاول خدّام في كلّ الأحوال ألا أكون مشاركًا في هذه اللقاءات الطويلة والسقيمة التي يعتبرها تمارين في «المماحكات»، وكانت تستمر غالبًا حتى ساعة متأخرة من الليل، ومن دون نتيجةٍ تذكر.

كانت تصل إلى الرئيس تقارير ملخّصة عن هذه الاجتماعات فيها الكثير من النميمة على خدّام، ولم تكن هذه التقارير صادرةً مني بأي حال من الأحوال، فأنا لا أصلح للنميمة من أي نوع كان ولا أحبها. وقد روى لي الرئيس بعض القصص عن خدام وكان يضحك في بعض الأحيان من أسلوبه الفجّ، وكيف يحسب البعض أن هناك توجيهًا من الرئيس صاحب القرار بشأنها. وكنت أفاجأ أحيانًا بأنه يعرف بالمشاحنات التي تحصل بيني وبين خدّام، ويقول لي ساخرًا: كيف يمكن لي أن أعرف الخطأ من الصواب، إذا لم يكن هناك تجسيد لهما على أرض الواقع؟ وهذا يعني أن الذين كانوا ينمون على خدام ويتناولون شؤونه الخاصة كانوا من أقرب الناس إليه.

كان الرئيس على درايةٍ بهذه المشاحنات والمماحكات محاولًا احتواءها. لكن حرب المخيّمات كما قلت للرئيس ليست مجرّد مشاحناتٍ ومماحكاتٍ بين خدّام والشرع، بل هي مظهر لصراع كبير لقوى محليّةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ يرى بعضها في جزئيةٍ من جزئيات هذه الحرب إلغاءً للمكاسب التي حقّقتها سورية ولبنان بإلغاء اتفاق 17 أيار. وكنا جميعًا، وكنت في عدادهم في سورية، لا نستطيع أن نغفر لعرفات خروجه من بيروت المحاصرة إلى أماكن بعيدةٍ عن ساحة المواجهة، على الرغم من صدور قرارٍ عن القيادة السورية بأنها على استعدادٍ لاستضافة الفصائل الفلسطينية الراغبة في القدوم إلى دمشق. وكانت عودة عرفات بعد أقل من سنةٍ على الخروج من بيروت متخفيًا إلى طرابلس بمنزلة «صب الزيت على النار»، وتحديًا غبيًا لسلطة الرئيس الأسد الذي خرج من العناية المشددة ليدخل في مرحلة نقاهةٍ يهيمن عليها وجع القلب وصداع الرأس اللذان خلّفهما الشقيقان اللدودان رفعت وعرفات.

كان الرئيس الأسد يفكّر إستراتيجيًا، ولا يمثّل التكتيك لديه سوى حركة لإحدى القطع على رقعة الشطرنج يجب أن تخدم الهدف الإستراتيجي، بينما كان عرفات يفكر - على العكس من الأسد - تكتيكيًا، وتأخذه الظنون في حالاتٍ كثيرةٍ بأن هذا التفكير التكتيكي الذي يحكم سلوك عرفات السياسي هو التفكير الإستراتيجي الصحيح.

ربما لم يدرك أبو عمار في أعماقه بأنه يتصدى لزعامة أخطر قضيةٍ سياسية

وإنسانية في التاريخ المعاصر، ويقود منظّمةً هي الأهم في تاريخ الكفاح الذي خاضته الشعوب في النصف الثاني من القرن العشرين. كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يبالغ بالحركات والإيحاءات، وحتى بالوعود التي يقطعها على نفسه مع قيادات الفصائل الفلسطينية، والدول العربية والأجنبية، إلى حد وضع صدقيته كلها في دائرة الشكّ بالنسبة إلى العدو والصديق على حد سواء.

لقد وقع عرفات عشرات الرسائل والوثائق والاتفاقات باسم منظّمة التحرير الفلسطينية، والتي لم يوقّع أي زعيم في العالم على ما يضاهيها حجمًا وكمًا وانتهى كل شيء – مع الأسف – إلى قبض ريح.

وعلى الرغم من وقوف عرفات مع المقاومة، فإنه دانها – ولو بصورة غير مباشرة – في مراتٍ عديدةٍ في إستوكهولم وأوسلو ورام الله، لجورج شولتز ورونالد ريغان اللذين لا يعترفان، وربما لا يعرفان استنادًا إلى المرجعيات الأميركية – اليهودية أن الضفة الغربية أرض فلسطينية عربية محتلة، ويطلبان من عرفات فقط أن يدين نضال الشعب الفلسطيني منذ النكبة في عام 1948، وحتى حياته المذلة في رام الله التي لم يستطع للأسف أن يتماهى فيها مع حياة نيلسون مانديلا الذي لم يغير نهجه النضالي في سجنه في حين تابع عرفات تكتيكاته المتهورة في حصاره، فشجع إسرائيل على إضعاف دوره والنيل من القضية الفلسطينية.

الاتفاق الثلاثي وسقوطه

استمر مؤتمر لوزان بين الفرقاء اللبنانيين من 5 إلى 20 آذار/ مارس، ولم يكن لي دور فيه، بل تابعه الذي بدأ به وهو نائب الرئيس عبد الحليم خدام. وقد فتح نجاح المؤتمر على خلفية إلغاء اتفاق 17 أيار الباب الذي أوصده الرئيس الأسد أمام الرئيس أمين الجميّل. ففي 20 نيسان/ أبريل 1984 استقبل الرئيس الأسد الرئيس الجميّل، حضرت هذا الاجتماع بين الرئيسين. وتم فيه الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رشيد كرامي على أساس مقررات مؤتمر لوزان تتمثل فيها القوى السياسية والميليشياوية الميدانية التي فرضت وجودها على أساس أن وجودها داخل الحكومة خير من بقائها خارجها،

واستخدم الرئيس يومئذ تعبيري «الشرعية الدستورية» للإشارة إلى القوى التقليدية اللبنانية، و«الشرعية الثورية» للإشارة إلى القوى الميليشياوية الجديدة المحسوبة على الحركة الوطنية اللبنانية، والتي فرضت حضورها في الميدان على أية تسويةٍ سياسيةٍ.

بعد أربعة أيام من اجتماع الأسد – الجميّل، اجتمع الرئيس الأسد في 24 نيسان/ أبريل مع رشيد كرامي الذي سيشكل حكومة الوحدة الوطنية، ومع كل من القوى الميليشياوية الجديدة التي أطلق عليها الرئيس تعبير قوى «الشرعية الثورية»، والتي حضر منها وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ونبيه بري رئيس حركة أمل. وفي أعقاب هذه القمة صرح شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية بانزعاج، بأنها خضوع لسورية وثمرة من ثمار إلغاء الاتفاق الإسرائيلي – اللبناني (17 أيار).

شكّل كرامي الحكومة، وتمثلت فيها أقطاب «الشرعية الدستورية» بكل من عادل عسيران، وبيير الجميّل وكميل شمعون وسليم الحص، بينما تمثلت أقطاب «الشرعية الثورية» بكل من وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ونبيه بري رئيس حركة أمل. أظهرت الحكومة الجديدة في البداية بعض النجاحات التي تمثلت في تعيين العماد ميشال عون قائدًا للجيش، وتشكيل المجلس العسكري، وفتح مطار بيروت الدولي في أوائل تموز/ يوليو بعد توقف دام حوالى 160 يومًا، لكن القوى الميليشياوية تشبثت بمواقعها الميدانية، بعد تحقيق نجاحات معينةٍ في انتشار الجيش اللبناني، وفتح مطار بيروت الدولي. وأخذ الوضع الأمني يتدهور، إذ فجرت سيارة انتحارية في 20 أيلول/ سبتمبر 1984 مبنى السفارة الأميركية ببيروت، ثم اضطرت السعودية إلى إغلاق سفارتها بعد أن هاجمها المتظاهرون. وبعد خمسة أيام تقريبًا من تفجير السفارة الأميركية ثم إغلاق السفارة السعودية، جاء ريتشارد مورفي إلى دمشق، والتقى مع الرئيس الأسد.

في 9 أيار / مايو 1985 حدث الانقلاب الثالث في «القوات اللبنانية»، وقاده هذه المرة إيلي حبيقة. إذ وجّه حبيقة عدة رسائل بأنه قرر إدخال تغيير سياسي كبير في «القوات اللبنانية» على أساس التزام لبنان «الخيار العربي»، وموقع سورية الأساسي في هذا الخيار.

مهد ذلك لزيارة حبيقة دمشق في أيلول/ سبتمبر 1985. وكانت جميع اللقاءات تتم مع نائب الرئيس خدّام. وأفضت اتصالات خدام السرية بين القوى الميليشياوية الثلاث: القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل إلى الاتفاق، وحمل هذا الاتفاق اسم «الاتفاق الثلاثي»، والذي أعلن في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1985.

كلفني الرئيس حافظ الأسد بنقل نص «الاتفاق الثلاثي» إلى الرئيس اللبناني أمين الجميّل. في يوم الاثنين 30 كانون الأول/ ديسمبر وصلت إلى بيروت، واجتمعت مع الرئيس الجميّل. شرحت له ما حققه الاتفاق من تقدم في مجال الإصلاحات السياسية، لكنه أعرب عن رفضه له، لأنه لم يتم التشاور معه بشأنه، وتم تجاهله، وكأنه ليس رئيس جمهورية. لم تفلح كل محاولاتي في إقناع الرئيس الجميّل، وتعاطفت معه في أن تجاهله بهذه الطريقة يكشف عن خللٍ في العلاقة بين سورية ولبنان، ويعرّض صدقية الاتفاق للاستمرار. اقترحتُ عليه السفر إلى دمشق، والتباحث مع الرئيس الأسد. قال: لا أستطيع أن آتي إلى دمشق قبل أن أستشير جماعتي، واتفقت معه على أن السبت أو الأحد – وكان ذلك مع مطلع السنة الجديدة – موعد مناسب للأسد، ولشرح موقفه له. كان الجمّيل شخصيةً مهذبةً ولبقةً، وأشعرني بأن عقد الاتفاق من خلف ظهره يمثل إهانةً لمكانة رئيس الجمهورية اللبنانية. عدت إلى دمشق، وشرحت للرئيس بموضوعية مجريات اللقاء مع الجميّل، وما اقترحته من اللقاء بينهما. وافق الرئيس الأسد على اللقاء، وأبدى اهتمامًا به.

كانت اللعبة أعقد من تقديراتي، ولم أستطع تفسير السر الحقيقي لعناد الجميّل في استلام الاتفاق، على الرغم من تلهفه للقاء الرئيس الأسد إلا بعد نحو أسبوعين، وزادتني هذه المعرفة نفورًا من الغوص في الشأن اللبناني الذي لا تنفع فيه «الذمم» واحترام «العهود»، فكل شيء قابل للانقلاب عليه والنكوص عنه. وهذا ليس عمل وزير خارجية بل عمل رجال أمن يجيدون العمل مع الميليشيات. كان الجميّل قد أخذ يومئذ بالعمل السري مع سمير جعجع لإسقاط الاتفاق الثلاثي.

في 13 كانون الثاني/ يناير 1986 وصل الجميّل للمرة الثانية إلى دمشق،

في ضوء ترتيبي لاستمرار اللقاءات على مستوى الرئيسين. واجتمع الجميّل مع الرئيس الأسد. حضرت هذا الاجتماع بطبيعة الحال. كان الرئيس الأسد خلافًا للفكرة التي أخذها المتابعون عنه أنه لا يهتم بالتفاصيل في مثل هذه المجالات، إلا حين كانت تعني له شيئًا ما له علاقة بإستراتيجية الموقف والهدف النهائي، لأن لبنان لا يمكن اختزاله بمساحته وعدد سكانه.

كان الجميّل يحاول خرق الاتفاق الثلاثي وتعليقه بطريقة «دستورية» من خلال إخضاعه لقرار مجلس النواب اللبناني، بينما لم يلقِ الرئيس الأسد وزنًا لهذا الرأي؛ إذ كان يرى أن تعقيد المشكلة قد تجاوز الشكليات، وأن هذا الاتفاق يعكس الحقائق على الأرض. كان الحوار شاقًا بالفعل. ولعل الرئيس الأسد استخدمه للوصول إلى ما هو أفضل وأرسخ منه.

لم أكن أعرف التفاصيل على الرغم من التقارير الداخلية التي كانت تصل إلى وزير الخارجية، وهي في مجملها من نوع تقارير الأمن التفصيلية المكتوبة بخط اليد غير المقروء وحين أنظر إلى الأمر، فإنه لم يخطر لي في أي يوم أن أقوم بإعادة قراءتها. ويعود ذلك إلى سبب نفسي وربما سياسي في عمقه، وهو نفوري من الغوص في الشأن اللبناني إلاَّ إذا ما كلفني الرئيس ببعض جوانبه، وكانت شكواي التي نقلتها إلى الرئيس مرارًا هي أن هذا الشأن يحتاج إلى وزير خارجية متفرغ له تمامًا، ولم أكن أشتهي مثل هذا التفرغ أبدًا، ولا تغريني أبدًا الأتاوات الشخصية أو التلصص على علاقات خاصة.

حين أسترجع تلك اللحظات أشعر أن الرئيس كان يكلفني بما يتعلق بالشق الدبلوماسي في الشأن السوري – اللبناني، بينما كان خدام غائصًا بشكل كامل في الشأن اللبناني الداخلي مع الشخصيات والأحداث والتفاصيل. وكان لا بد من إنفاذ المهمة، وهكذا حدث ما يسمى في الكتب باتفاق سالم – الشرع. ولهذا الاتفاق قصة. فقد وضعني الرئيس بصورةٍ عامةٍ بشأن الاتصالات العربية التي تمت معه وتحديدًا الاتصالات السعودية، والشخصية عبر «وسطاء»، كان من أهمهم رجل الأعمال الشهير رفيق الحريري. لم يكن الرئيس الأسد مهتمًا كعادته بالتفاصيل بل مهتمًا بما نقل إليه عن قبول الجميّل مسألة العلاقات «المميزة» بين سورية ولبنان في إطار اتفاقات بين البلدين. وكنت أرى أن النص

على هذه العلاقات هو السقف الذي يجب عدم النزول عنه؛ لأن إستراتيجية هذه العلاقات هي التي ترضي الأصدقاء والأشقاء وتردع الخصوم والأعداء.

البداية في دمشق والتوقيع في الطائف

في 5 كانون الثاني/ يناير 1987 عقدت ومستشار الرئيس اللبناني للشؤون الخارجية إيلي سالم في ضوء تكليف الرئيس الأسد لي اجتماعاتٍ «ماراثونيةً» في مبنى وزارة الخارجية السورية. كان كل من وليد المعلم مدير المكاتب الخاصة في وزارة الخارجية، والعميد غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والاستطلاعات في القوات العربية السورية في لبنان إلى جانبي، بينما كان إلى جانب إيلي سالم مستشار الرئيس الجميّل كل من العقيد سيمون قسيس مدير المخابرات في الجيش اللبناني، والدكتور نقولا نصر لتدوين المحضر اللبناني.

كانت الاجتماعات «ماراثونية» ولكنها صريحة طغى فيها الود والحرص الإيجابي للتوصل إلى اتفاق مرضٍ للجميع. وظهر لي إيلي سالم في هذه الاجتماعات رجلًا يمكن التعاملُ معه، بينما كان الأمنيون شديدي الهدوء والتزام ما نتوصل إليه. وينطبق ذلك على العميد غازي كنعان كما على العقيد سيمون قسيس. رحّب الرئيس الأسد بالصيغة، وغدت الكرة في الملعب اللبناني.

استغرقت هذه الاجتماعات ما لا يقل عن ثلاث عشرة جلسة امتدت من 5 كانون الثاني/ يناير 1987 إلى آذار/ مارس 1987. ثم تمت متابعتها بعد فترة وأثمرت في 11 حزيران/ يونيو 1987 عن التوصل إلى صيغة «ميثاق وطني» سيشكل أحد الحلقات التمهيدية الأساسية لاتفاق الطائف بعد سنتين.

صيغ الاتفاق في الحقيقة بعقلية العلاقة بين دولتين، فحظي بموافقة الرئيس الأسد. عدت إلى العزوف عن الشأن اللبناني من جديد، محاولًا أن يكون دوري في هذا المجال آخر دور أقوم به. ولذلك لم أتابع ما جرى بشأنه، لكنني فهمت من خلال التقارير اللاحقة، ولم تكن تتم دفعةً واحدةً، أنه أحدث صدى إيجابيًا لا يستهان به في لبنان. ومثلت هذه الورقة تقدمًا مهمًا، إلى درجة

دفعت الفاتيكان إلى الضغط على القيادات المسيحية المعارضة لها إلى القبول بها، ووصفت هذه المعارضة بأنها «خطأ كبير». أما القيادات الوطنية التي كانت متأثرةً بموقف خدام فقد تأخر تقييمها المعلن للاتفاق.

ويمكنني القول استنادًا إلى ما حدث لاحقًا، أن هذه الصيغة التوافقية قد شكلت الأساس الذي تنطلق منه أفكار وبرامج وثائق الإصلاح الوطني الأخرى التي بني «ميثاق الطائف» على أرضيتها. وكان يهمني من ذلك فقرات عديدة، لكن أبرزها بالنسبة إلي كانت إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، وتشكيل هيئة لإلغائها في نهاية المطاف، والشروع بخطوات انتقالية تفضي إلى ذلك، واتخاذ جميع الإجراءات لتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة من إسرائيل من دون قيد أو شرط، وبسط سلطة الدولة اللبنانية عليها. كل ذلك في إطار إقامة علاقات إستراتيجية بين لبنان وسورية في كل مناحي الحياة.

هنا برز دور رجل الأعمال اللبناني السعودي رفيق الحريري في هذه الظروف على وجه التحديد وظهر بقوة على سطح الأحداث التي ربطت بالدليل الملموس الاقتصاد بالسياسة من دون مواربة. وتبدأ عند هذه النقطة حلقة اتصالات بين الحريري وسورية، وتحديدًا عبر خدّام، ومن دون أن نتجاهل دور ريتشارد مورفي وزياراته المتكررة إلى دمشق وبيروت ومتابعة أدق التفاصيل خلال السنوات والشهور الأخيرة من اتفاق الطائف.

كان الحريري قد شكل فريقه الخاص بعد القطيعة بين الرئيس الأسد والرئيس اللبناني الجميّل إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي في الأول من حزيران/ يونيو 1987، وحدوث متغيّرٍ جديدٍ هو تحميلنا الرئيس الجميّل مسؤولية الانقلاب على الاتفاق الثلاثي، ودور ما كان يصفه الأسد في السر والعلن بـ«الحالة الإسرائيلية» في المنطقة الشرقية.

وضعني الرئيس في الصورة العامة لهذه الاتصالات. وكان جوهرها وثيقةً قدّمها الحريري في حزيران/ يونيو 1987 إلى خدام ومنه إلى الرئيس الأسد حول ثمانية مبادىء للحل، وافق عليها الجميّل كما المسؤولون السعوديون بطبيعة الحال، وكانت تشتمل على العناصر الجوهرية في تفاصيل الاتفاق بين

الشرع وكنعان ممثلين عن الرئيس الأسد، وسالم وسيمون قسيس ممثلين عن الرئيس الجميل. وكان الأمير سعود الفيصل وإلى جانبه رفيق الحريري يكثران من التردد إلى دمشق، وكان لهما دور بارز في صوغ اتفاق الطائف وخصوصًا الفصل المتعلق بالعلاقات المميزة بين سورية ولبنان.

لقد كان أيضًا من بين أبرز اهتماماتي ما ورد حول العلاقة السورية – اللبنانية في اتفاق الطائف وخصوصًا النقاش الطويل الذي كان يجري حول السلام مع إسرائيل، وضرورة وحدة المسارين السوري واللبناني؛ إذ إن فصل هذين المسارين – خلافًا لما يعتقده بعض اللبنانيين – لا يخدم بأي شكل من الأشكال استقلال لبنان أيًا كان من يحكم سورية ولبنان. والأمر الثاني وهو ما قلته للرئيس الأسد أكثر من مرة ولمعظم قيادات المؤسسة العسكرية في سورية من دون أن أصرح بذلك علنًا، إن سورية كان يجب أن تكتفي بوجودها العسكري كما نص عليه اتفاق الطائف لا أكثر ولا أقل؛ أي بقاء القوات السورية في مناطق محددة مثل ضهر البيدر وعين دارة لأن وجود القوات في هذه النقاط يجعلها قادرة على حفظ أمنها تجاه أي هجوم إسرائيلي من جهة والحفاظ على أمن لبنان من جهة أخرى، مضحية في الوقت نفسه بمنافع أفراد لمصلحة منافع دائمة للشعبين الشقيقين.

إن الجغرافيا السياسية والاقتصادية بين لبنان وسورية، بعيدًا عن أي شعارات وأيديولوجيات ومذاهب تتحقق من خلال الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدين. والنظرة الإيجابية إلى جغرافية البلدين بوعي وفهم متبادل لا يمكن إلا أن تنعكس عليهما بالأمن المتبادل والخير المشترك.

ليس من حق أي أحد تجاهل إجماع اللبنانيين – بصرف النظر عن انتماءاتهم ومذاهبهم ودوافع بعضهم – على رفض التوطين، أي الإصرار على حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ويتشارك لبنان وسورية إيواء أعداد كبيرة ومتقاربة من اللاجئين الفلسطينيين. وهذه الشراكة تعني، مهما فسرت، شراكة في المصير بكل ما يترتب عليها من مسؤولية في الداخل والخارج.

الفصل الخامس

غورباتشوف: الأول والأخير

عاش ميخائيل غورباتشوف في الظل لسنوات طويلة منذ دخوله الحزب الشيوعي في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين؛ لأنه لم يكن من الشيوعيين القدامى الذين انتسبوا للحزب قبل الحرب العالمية الثانية ولكنه سرعان ما أصبح في نهاية السبعينيات موضع اهتمام يوري أندروبوف ورعايته، المسؤول الأول في جهاز الـ«كي جي بي»، والذي ساهم في إيصاله إلى عضوية المكتب السياسي بعد أن أصبح أندروبوف نفسه السكرتير العام للحزب الشيوعي في الفترة 1982-1984.

كان أندروبوف، والذي لم يعمر طويلًا في هذا المنصب العالي، يعرف أكثر من غيره من القيادات السوفياتية حاجة بلاده الماسة إلى برنامج إصلاحي حقيقي يقوم على الأفعال وليس الأقوال، ولا تأسره الأضواء المبهرة التي إذا ما بولغ فيها يمكن أن تشغله عما يجري داخل البلاد الواسعة. ربما لا يعرف الكثير من الناس أن أندروبوف هو الذي أمر بتزويد سورية بصواريخ متطورة للدفاع عن نفسها إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وهو الذي تبنى داخل الاتحاد السوفياتي مكافحة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية، فأنشأ مكاتب لهذا الغرض في معظم مؤسسات الدولة ومنظماتها الشعبية غير عابئ بسطوة الحركة الصهيونية العالمية، متميزًا في هذا التوجه عن جميع زعماء الاتحاد السوفياتي الذين عاصروا الصراع العربي - الإسرائيلي منذ النكبة عام 1948.

مات أندروبوف بعد سنتين من تسلمه منصبه الجديد كسكرتير عام للحزب الشيوعي بفشل كلوي كما أعلن حينها، ثم مات بعده خليفته الطاعن في السن تشرنينكو بعد سنة تقريبًا، وكنت أنا بين أعضاء الوفد السوري الذي شاركوا في التشييع، وسمعت بأذني تمتمات غير ودية من قبل بعض الذين شاركوا من زعماء الدول الصديقة في تشييع ثلاثة قادة سوفيات في غضون ثلاث سنوات: بريجنيف وأندروبوف وتشرنينكو.

لم أسمع حينها بغورباتشوف خلال مراسم التشييع التي مرت من دون ضجيج، لكني سمعت باسمه أول مرة حين زار لندن عام 1984 بصفته عضوًا في المكتب السياسي واستقبلته مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا التي تنبأت له بعد الزيارة بمستقبل واعد وقالت عنه للصحافيين، وهي معروفة بكرهها للاتحاد السوفياتي إنه رجل «يمكن التعامل معه» وكان لهذه العبارة القصيرة وقع في أكثر من مكان في العالم.

بعد هذا التصريح في عام 1984 ودخول غورباتشوف إلى الكرملين عام 1985، أصبح اسم غورباتشوف حديث العالم السياسي والاجتماعي بسبب اندفاعاته الإصلاحية التي عبر عنها في البيروسترويكا والغلاسنوست، فضلًا عن حديث الصالونات وبيوت الأزياء التي تناولت جمال فراء وجاذبية زوجته رايسا.

بعد أقل من ثلاثة شهور على دخول غورباتشوف قصر الكرملين، قرّر الرئيس حافظ الأسد أن يقوم بزيارةٍ لموسكو للتعرف عن كثبٍ على اتجاهات ميخائيل غورباتشوف السكرتير الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي الذي حلّ في ربيع عام 1985 في «الكرملين». كانت القضايا التي نوقشت مع يوري أندروبوف سرًا إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 ومع حيدر علييف في دمشق إبان أزمة رفعت الأسد عام 1984 قد خمدت. لكن هناك قضايا مازالت تستعر وفي مقدمتها الحرب العراقية – الإيرانية، واستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق عمّان بين ياسر عرفات والملك حسين، ومتابعة برنامج التسلح الذي بدأه أندروبوف. كان في مقدمة اهتمامات الرئيس الأسد أيضًا معرفة الفارق بين اهتمامات غورباتشوف وأندروبوف في هذا الشأن.

غورباتشوف الأول

بدأت الاجتماعات بعد ظهر 19 حزيران/ يونيو 1985 بين الأسد وغورباتشوف والوفدين السوري والسوفياتي. كان غورباتشوف يومئذ في بداية اندفاعه لتطبيق أفكار يوري أندروبوف الإصلاحية. تحدث غورباتشوف بإسهاب عن غبطته بنتائج زياراته الخارجية لعدة بلدان أوروبية، ولا سيما بريطانيا، وعن

عدم رضاه عن الأداء السوفياتي للمجتمع والدولة، وانتشار الهدر والبيروقراطية في بلاده الواسعة، وأعطى مثالًا عن ذلك في أن الاتحاد السوفياتي يستورد القمح من أميركا بسبب أن نحو 30-35٪ من الحبوب التي تنتجها بلاده لا تصل إلى موسكو، وأنه بعد التحقيقات تبيّن له أن قسمًا من الحبوب إما أنه لا يحصد بسبب سوء الطقس أو أنه لا يصل بسبب صعوبة المواصلات مع المناطق النائية، وأما القسم الآخر منه فقد يُستولى عليه في الطريق، بينما يصل المتبقي إلى موسكو وقد خسر أكثر من ثلث الكمية. وعبر غورباتشوف للرئيس الأسد أنه عازم على مكافحة الهدر والفساد وتبني الديمقراطية. وأنه سيبدأ بتطبيقها على الأقل في الحزب، وأن يتم الانتخاب والتنافس بين قائمتين بدلًا من طريقة التعيين السابقة التي أدت إلى الجمود وضياع المسؤولية في معظم مؤسسات الدولة.

كان اللقاء الأول وديًا بين الأسد وغورباتشوف. وخرج الرئيس منه مرتاحًا، ولم يعتبر أفكار غورباتشوف في الانفتاح الاقتصادي والسياسي غريبةً عنه بحكم انتهاجه لها منذ قيامه بالحركة التصحيحية عام 1970. واقتصر تعليق الأسد على نقطة ألخصها بقوله: إن قيام التنافس بين قائمتين في الحزب شيء جيد ولكنه سيعني حتمًا الانقسام إلى حزبين، وأن تجربة حزب البعث في الستينيات تعطي دليلًا على ذلك. لكن الإصلاح في الحزب والمجتمع ضروري في إطار جبهة وطنية واسعة وهذا ما جاءت به الحركة التصحيحية في سورية، وتابع الرئيس الأسد قائلًا: «وحاولنا ما نستطيع لمكافحة الهدر والفساد في الدولة». لكن الموضوع في حاجة إلى متابعة مستمرة ليست بالسهولة التي يتصورها المرء.

كان غورباتشوف خلال المحادثات مع الرئيس الأسد يفيض حيوية والكلام يتدفق منه بلا حدود أو ضوابط خلافًا للقيادات السوفياتية السابقة التي كانت تحسب لكل كلمة ألف حساب، وكان منتشيًا بموقفه الجديد، فعيناه كانتا طوال الحديث لا تستقران في محجريهما ويداه لا تكفان عن الحركة كانت لغة الجسد لديه معبرة، ولا أذكر أنني رأيت ما يوازيها لدى زعماء آخرين معاصرين.

بعد انتهاء الشق الأول من المحادثات عن الأوضاع الداخلية، انتقل

غورباتشوف في الحديث إلى المسائل الخارجية قائلًا إن ما يحدث في الشرق الأوسط قريب منا ويهمنا، ونحن نعرف أن ما يهمكم هي المسائل الواقعة في المجال العسكري. وتابع قائلًا إن الأميركيين يدفعون البلدان العربية لعقد صفقات انفرادية، وإن هدفهم مع الإسرائيليين منع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. نحن من جانبنا نتمسك بفكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ونسعى للحفاظ على وحدة منظمة التحرير لتجنيبها الانشقاق وموقفنا من اتفاق عمّان مشترك وصحيح.

عبر غورباتشوف أيضًا عن ارتياحه تجاه ما سمعه من الرئيس الأسد تجاه مسألة التسوية والمؤتمر الدولي في الشرق الأوسط، واقترح أن يكون هنالك تنسيق دائم بين وزيري خارجية البلدين وتشاور منتظم وفق نغمة واحدة. وأشاد بالنصر الذي تحقق في لبنان مؤخرًا مع الحذر من إبقاء إسرائيل عملاء لها في لبنان واحتمالات التدخل المستقبلي لحمايتهم.

وقد جاء هذا الموقف الإيجابي الذي عبر عنه غورباتشوف بمنزلة الرد الموضوعي على ما قاله له الرئيس الأسد من أن السادات في عام 1977 أرسل له حسني مبارك نائبه مقترِحًا عليه أن يعقد اجتماع عربي – إسرائيلي في فندق بواشنطن ويقوم الأميركيون بإجراء الاتصالات اللازمة في ما بين الطرفين العربي والإسرائيلي حول السلام في الشرق الأوسط. وأن جواب الرئيس الأسد لمبارك كان أننا كعرب سنواجه أميركا وإسرائيل معًا عندئذٍ، وعندما نضع أنفسنا تحت المظلة الأميركية الإسرائيلية سنخسر حتمًا أصدقاءنا السوفيات. وأردف الأسد قائلًا إن التوازن الدولي لا يغني عن التوازنات الإقليمية المحلية مؤكدًا لغورباتشوف أن سورية لن تقوم بأي حرب هجومية من دون الاتفاق والتنسيق مع الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من شعور الأسد بالانتصار لإلغاء اتفاق 17 أيار وبوجود لهجة جديدة في موسكو وهو يجري مباحثات مع غورباتشوف، فإنه قال له بالحرف: «نحن مستعدون لإعطاء أية ضمانات يريدها الاتحاد السوفياتي. المهم أن يكون على أرض سورية ما يردع الآخرين عن العدوان، وليس مهمًا أن يكون بأيدٍ سورية أو سوفياتية».

قضية الهنداوي

بين زيارة الرئيس الأسد الأولى لموسكو عام 1985 وزيارته الثانية عام 1987 زرت لندن في آذار/ مارس 1986 تلبية لدعوة رسمية من وزارة الخارجية البريطانية. كانت الزيارة هي الأولى بصفتي وزيرًا لخارجية سورية. وقد اعتبرتها الخارجية البريطانية بأنها زيارة مهمة واستأثرت بمساحة واسعة من التغطية الإعلامية في بريطانيا، ربما لأني كنت قد أقمت فيها لخمس سنوات كمدير إقليمي لشركة الطيران السورية يوم كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة بسبب حرب عام 1967 أو لأن بريطانيا تريد تنشيط دورها في عهد المرأة الحديدية مارغريت تاتشر. فبريطانيا لا يمكن أن تحكم من قبل امرأتين في الوقت نفسه: إليزابيث وتاتشر، إن لم تكن إحداهن حديدية.

كانت المحادثات الدبلوماسية مع وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو، حسبما وصفها الجانب البريطاني، ناجحة واتسمت بالصراحة. استقبلتني خلال الزيارة رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر، التي كانت نادرًا ما تستقبل وزراء خارجية من دول العالم الثالث. تخلل اللقاء القصير معها حديث من جانب واحد، تمحور حول موضوع السلام في الشرق الأوسط. أكدت تاتشر طوال اللقاء على ضرورة أن تغتنم سورية الفرصة الراهنة وتتفاوض مباشرة مع شمعون بيريز لأنها كما تراه رجل سلام، وليس مع إسحاق شامير الذي لا تراه معنيًا أصلًا بالتفاوض مع سورية. لم تنتظر السيدة تاتشر سماع رد فعلي – استجابة أو اعتراضًا – لأنها لم تكن تنظر مباشرة إلى محدثها، والذي لم تتوقع منه جوابًا حاسمًا حول موضوع شائك وإنما تنظر صوب مساعديها وسفيرها في دمشق الذي يومئ رأسه بالموافقة. كانت تاتشر لطيفة ورقيقة في الاستقبال لكنها لم تكن مؤمنة بفكرة الحوار مع الآخرين.

غادرت 10 داونينغ ستريت وأنا أقول للسفير البريطاني الذي خرج معي بعد اللقاء باتجاه حفل استقبال كبير كان في انتظارنا: إذا كان اليمين البريطاني المحافظ يعتقد بأن اليسار الإسرائيلي فقط يمكن أن يصنع السلام في الشرق الأوسط، فكيف سيكون حال العرب مع اليمين الإسرائيلي الصاعد الذي لا تراه تاتشر زعيمة المحافظين راغبًا أساسًا في السلام.

في اليوم الثاني للزيارة، ألقيت محاضرة في المعهد الملكي البريطاني تحت عنوان «من هو العقبة في طريق السلام» بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون المنطقة بينهم باتريك سيل الصحافي المعروف الذي كان حريصًا على تحسين العلاقات السورية – البريطانية ومتابعًا بترقب – لا يخلو من القلق – نتائج الزيارة. ركزت في المحاضرة على المواضيع التي تشغل اهتمام الرأي العام البريطاني، وتعكس في الوقت ذاته هواجسنا تجاه السياسات البريطانية كتقسيم بلادنا والظلم الذي ألحقه وعد بلفور بفلسطين منذ الحرب العالمية الأولى.

وشددت في إجابتي على الأسئلة التي طرحت على أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بصورة عادلة ومستقرة إلا إذا انطلق من جذور المشكلة، وإلا فإن المجرم الفعلي في مرحلة مقتطعة من مراحل النزاع قد يبدو ضحيةً والضحية مجرمًا. وأوضحت أن إسرائيل عندما تطلب منا التفاوض من دون شروط تقول «كلام حق يراد به باطل»، فهي تريد المفاوض العربي أن يأتي من دون مرجعيات دولية في الوقت الذي تحتل فيه أرضه، وإن هذا الاحتلال بحد ذاته هو أكبر شرط يمكن أن يفرضه الطرف الإسرائيلي على الطرف العربي فهو لن ينسحب من الأرض إذا فشلت المفاوضات بطبيعة الحال ولن يعيد كامل السيادة عليها للطرف العربي في حال نجاحها.

في منطقتنا التي تقع في تماس مع الغرب، برًا وبحرًا وجوًا، ظل النسيج الاجتماعي مع ذلك مختلفًا بيننا وبين أوروبا، والثقة بين الجانبين شبه معدومة حتى لو استوردنا الكثير من صناعاتهم وارتدينا تصاميم ثيابهم، وأعجبنا بلغاتهم الشحيحة بالمفردات التي تحفل بها لغتنا العربية. بعد عودتي من زيارة لندن وفي أقل من ستة أسابيع وتحديدًا في 17 نيسان/ أبريل 1986، وهو بالمناسبة العيد الوطني في سورية، انفجرت قضية الهنداوي إعلاميًا بصورة درامية لا سابقة لها إلا في أفلام جيمس بوند وهيتشكوك.

نزار هنداوي الذي لم يسبق لي أن تعرفت إليه، فلسطيني الأصل أردني الجنسية، حامل جواز سفر سوري لأن السفارة الأردنية لم تجدد له جواز سفره الأردني، وإسرائيل لا تعترف أصلًا بالهوية الفلسطينية حتى تمنحه جوازًا يثبت

هويته الفلسطينية. وكما علمت في مرحلة لاحقة بعد اجتماع عقد بين الرئيس الأسد والعاهل الأردني، أن السلطات الأردنية كانت قد سحبت من الهنداوي جواز سفره الأردني بجريرة فعلة أبيه الذي حكمت عليه بالتعامل مع العدو. فرأى أحد فروع الأمن السورية حينذاك ضالته الرخيصة فيه للاستفادة منه في تصيد الأخبار الثمينة من مصدرها، فطلب منحه جواز سفر سوري دبلوماسي باسم مستعار كما جرت العادة في بعض الدول ومنها سورية لدوافع أمنية.

الهنداوي بهذه المواصفات، مثير للريبة من دون شك، ومن ثمّ لا يمكن إلا أن يكون مراقبًا من قبل الأمن البريطاني، وخصوصًا عندما أوصل صديقته الإيرلندية آن مورفي إلى مطار هيثرو وتركها بعد أن وصلت المطار من دون أن يرافقها في داخل المطار، مع أنها حامل منه على ما يبدو في الشهر السادس. وهكذا دخلت آن مورفي وحدها البوابات في مطار هيثرو، ثم اجتازتها بسهولة إلى المربع الأمني لطائرة العال من دون أن تلحظ أي من الأجهزة الإلكترونية أو أي أحد من رجال الأمن، من بريطانيين «حاذقين» أو إسرائيليين «بارعين»، أن حقيبتها اليدوية محشوة بالمتفجرات وبصاعق تفجير أيضًا وهو الذي كما ذكرت الصحافة البريطانية أن الهنداوي دسها في حقيبتها اليدوية من دون معرفتها كهدية مفاجئة حلوة لأهله الذين سيكونون بانتظار هذه الخطيبة الأجنبية في مطار بن غوريون.

رجل الموساد – الذي يرى ولا يُرى – هو الذي لحظها على سلم الطائرة ولم يلحظها الأمن الإسرائيلي في المطار وهي تهم بالدخول إلى الطائرة إلى جانب مئات المسافرين فأعاد تسليمها إلى أمن المطار الإسرائيلي الغافل الذي فتح حقيبتها بعيدًا عنها من دون أن يخشى انفجارها فأذهله ما رأى، كما ادعى، فاستدعى الأمن البريطاني شريكه المتعاقد في مكافحة الإرهاب الدولي، ليكتشفا خيوط جريمة العصر بلا منازع!

لقد تقبل هذه الأمور، بحسن نية أو سوء نية، القضاء البريطاني والمحققون قبله، كما جاء في وسائل الإعلام البريطانية، ولكن كيف يمكن أن تنطلي على الخارجية البريطانية؟ والتي تدرك مسبقًا كل هذه الأمور مع تفاصيلها وأجهزة تنصتها، فتقدم على طرد السفير السوري الدكتور لطف الله حيدر من دون وجه

حق، وتبادر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين سورية وبريطانيا بتسرع وعصبية قبل أن تستخدم حقها الطبيعي في الاستفسار المباشر من السفارة السورية في لندن، أو عبر سفارتها في دمشق التي منحت تأشيرة قانونية على جواز السفر الذي كان يحمله الهنداوي، ومن دون أن يكلف وزيرها نفسه أو أحد مساعديه عناء الاتصال بنظيره السوري للاستفسار الشخصي منه وهو الذي كان قد زاره قبل عدة أسابيع فقط.

الإثارة في مسرح اللامعقول هذا لم تنته فصولها بعد، والفصول الأغرب ليس طول فترة الحكم الذي أصدره القضاء البريطاني بحق الهنداوي (45 عامًا)، وإنما في عدم تقديم السيدة آن مورفي معه للمحاكمة أمام القضاء على الرغم من أن الحقيبة التي كانت تحملها بيدها هي حقيبتها اليدوية، وأنها وحقيبتها المحشوة بالمتفجرات والصاعق هي التي اجتازت بوابات مطار هيثرو من دون أن يصحبها الهنداوي، وهي التي كادت لو قدر لها أن تصعد إلى الطائرة أن تودي مع حقيبتها اليدوية بحياة مئات المسافرين وطاقم الطائرة فضلًا عن حياة من سيكونون على الأرض حين سقوط الطائرة وليس صديقها الهنداوي الذي بقي في لندن يتسكع في شوارعها، في سيارته التي سمع من مذياعها اسمه الحقيقي وليس الاسم المستعار الذي أطلقه عليه الأمن السوري.

لنفترض جدلًا أن السيدة مورفي ساذجة وبسيطة إلى درجة «الهبل». وإذا افترضنا بالاتجاه المعاكس أن السيدة مورفي كانت بارعة في التمثيل ولعبت دور المغرر بها لستة أشهر على الأقل مع الهنداوي، وتجاهلت عن عمد ما وضعه داخل أحشائها وأحشاء حقيبتها اليدوية، ألا تستحق مساءلتها أمام القضاء البريطاني عن علاقتها بالمخابرات السورية أو بالموساد الإسرائيلي في الوقت الذي يخفي الموساد علاقته التعاقدية مع الأمن البريطاني.

مفارقات عجيبة تعجز أفلام هيتشكوك وأغاثا كريستي عن التعامل معها، فكيف تعامل معها القضاء البريطاني المشهود له على مستوى العالم بالمهنية العالية، أو المحلفون الذين أمضوا ساعات وأيامًا يراقبون ويتساءلون؟ أم أن المحققين البريطانيين المشهود لهم بالحذاقة تعاملوا مع قضية الهنداوي وكأنها قضية امرأة بيضاء دمها أزرق غرر بها رجل ملون في عهد العبودية فلا تقدم

للمحاكمة حتى لو ارتكبت جريمة، أما هو فدمه إرهابي غير محدد الزمرة مشتبه به ومذنب مهما فعل. عقدت مؤتمرًا صحافيًا في دمشق اتهمت فيه تاتشر بعدم النزاهة لأنها لم تستطع أن تنسى بأنها كانت ومازالت رئيس جمعية الصداقة البريطانية – الإسرائيلية في مجلس العموم البريطاني لأشهر بعد أن أصبحت رئيسة الحكومة البريطانية.

في إحدى جلسات مجلس الوزراء في سورية، وبعد أن وضعتُ المجلس بتفاصيل قضية الهنداوي التي أثارت ضجة لا سابق لها، وكيف تعامل معها القضاء البريطاني، علق ساخرًا رئيس الوزراء الدكتور عبد الرؤوف الكسم، المعروف بحسه الذكي للدعابة: كيف لم ينتبه القضاء البريطاني إلى أن السيدة مورفي الحامل في شهرها السادس بوضوح ذاهبة إلى أهل الهنداوي لتطلب يده منهم للزواج. إن هذا قد يحصل في أوروبا ولكنه مستحيل أن يحصل في مجتمعنا. فهل خفي هذا الفارق الثقافي الصارخ أيضًا عن ملاحظة السلطات التنفيذية والقضائية في بريطانيا العظمى؟

بدأت وزارة الخارجية البريطانية تجهد للاتصال معنا لتصفية ذيول قضية الهنداوي «الملفقة» ضدنا. بعد فترة على صدور الحكم بـ 45 سنة بحق الهنداوي في لندن، وصل إلى أمام وزارة الخارجية السورية سفير بريطاني مستعرب سابق ادعى أنه موفد شخصيًا من قبل رئيس الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر، ويريد مقابلتي. أذنت لمدير الإدارة بمقابلته، وتكلم الرجل مع السفير محمد خضر عن رغبة تاتشر في إعادة العلاقات الطبيعية ما بين بريطانيا وسورية، وطيّ قضية الهنداوي، ولكني رفضت مقابلته، ولأنه لا يحمل أي رسالة خطية تعرّف به فضلًا عن أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين بلدينا، وأنا لا أقبل أن ألدغ من الجحر مرتين من قبل أي دولة حتى لو كانت عظمى مثل بريطانيا.

تدخل في هذه الفترة أكثر من زعيم عربي لمحاولة فتح حوار بيننا وبين حكومة تاتشر، وأن يتم بحث العلاقات السورية – البريطانية في زيارة كان سيقوم بها العاهل السعودي لبريطانيا. لكن حنق الرئيس الأسد على مارغريت

تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية كان لا يوصف. فلقد كان مقتنعًا كل الاقتناع أن هناك مؤامرة دولية تجري حياكتها ضد سورية تحت ستار قضية الهنداوي وكان يعتقد أن أي اهتمام أو توسط أو تعيين محامي من أجل هذه القضية سيعطي أصحاب هذه المؤامرة الذخيرة التي يتطلعون للحصول عليها من الرئيس السوري بالذات، وكان من شأن قبوله تلك الوساطات رمي سورية بشبهة التورط في تلك القضية، بل طلب الرئيس من الملك فهد أن تتقدم تاتشر باعتذارٍ من سورية وليس العكس.

في أيلول/ سبتمبر 1990، أي بعد أربع سنوات تقريبًا من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لم تهدأ سورية فيها من خلال دبلوماسيتها من الكشف عن أخطاء الجانب البريطاني في معالجة هذه القضية. وخلال الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، التقيت في إحدى ردهات المنظمة الدولية في نيويورك رئيسة الحكومة البريطانية تاتشر يرافقها وزير خارجيتها جيفري هاو. أومأت المرأة الحديدية بالسلام عن بعد من دون مصافحة، وكان إلى جانبي الأمير سعود الفيصل وعدد من المسؤولين العرب. قالت السيدة تاتشر بصوت مرتفع لقد أرسلت لكم مبعوثًا إلى دمشق فلم تستقبلوه. قلت: كيف نستقبله وهو لا يحمل أي رسالة خطية والعلاقات مقطوعة بيننا. فقالت سأرسله بعد أن أعود إلى لندن ليجد حلًا لهذا الموضوع. شعرت حينها بالارتياح لأن شكوكي حول مبعوثها الغامض وعدم استقباله من قبلي كانت مجدية.

وصل بالفعل بعد عدة أيام مبعوث رسمي من الحكومة البريطانية ديفيد غوربوث واستقبلته في مكتبي بعد أن أجرى محادثات مع عدد من المديرين في الوزارة. كانت المباحثات صعبة لأننا في وزارة الخارجية، وأنا بصورة خاصة، أصرينا على صدور بيان مشترك يعلن فيه استئناف العلاقات بين سورية وبريطانيا. وفيه إشارة أيضًا إلى الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والإرهاب المدان. اعتبر الرأي العام العربي والدولي هذا البيان مكسبًا مهمًا للدبلوماسية السورية في ذلك الحين بالذات. تمنى علي السيد غوربوث ألا أدلي بتفاصيل

أكثر عن المحادثات أمام وسائل الإعلام، وأنهم من جانبهم سيبلغون مجلس العموم البريطاني أن قضية الهنداوي قد أغلقت بالنسبة إلى سورية.

محاولة خرق النفير: زيارة باباندريو

ارتفعت وتيرة النفير في أوروبا وأميركا مستخدمةً مؤامرة الهنداوي البريطانية – الإسرائيلية كرأس حربة ضد سورية. وكان ذلك جزءًا من توتير الولايات المتحدة للحرب الباردة على مستوى العلاقات الدولية بين «الجبّارين». وقد بدأت الولايات المتحدة هذا التوتير بالعدوان على ليبيا، ولم يبدِ السوفيات ردة فعل مؤثرة. وباتت الفرضية باحتمال شنّ إسرائيل هجومًا على سورية واردة وغير مستبعدة بعد أن تهيأت لهم ذريعة كبرى ليست مكشوفة إلا من قبلنا في وقت كان الجيش السوري في حاجةٍ إلى تجديد تجهيزاته وتحديثها في ظل المتغيرات العسكرية الجديدة.

شعر الرئيس الأسد بخطورة الوضع، فقاد بنفسه حملةً مضادةً للحملة الإسرائيلية – البريطانية؛ فرأى أن يبدأها من اليونان وتوجيه رسائله منها إلى الأوروبيين والاشتراكية الدولية. كان رئيس الوزراء اليوناني باباندريو صديقًا حميمًا لسورية وللرئيس حافظ الأسد شخصيًا.

كان اللقاء بين الأسد وباباندريو في 24 أيار/ مايو 1986 في أثينا شديد الأهمية من الناحية السياسية لنا، ويمثل ردًا مبكرًا في الساحة الأوروبية على تداعيات بداية استخدام قضية الهنداوي ضدّ سورية؛ إذ بلور فيه الرئيس الأسد تمييزه الشهير بين «الإرهاب» المدان و«المقاومة الوطنية» المشروعة، والدعوة إلى تشكيل لجنة دولية تضع تعريفًا للإرهاب، بما يعنيه ذلك من اعتبار هذا التعريف قاعدةً لمدونة سلوك دولية.

لقد كان من أهداف النفير الإسرائيلي والبريطاني الخلط بين المقاومة والإرهاب. وتوضيحًا لهذا الخلط المتعمد، وانطلاقًا من البرلمان اليوناني، اختار الرئيس الأسد منبره للرد على الحملة. كنا نحن أعضاء الوفد السوري الجالسين قبالة الأسد وباباندريو نشعر باعتزاز أن اليونانيين الذين وقفوا في

البرلمان اليوناني تقديرًا لخطاب الرئيس الأسد دقائق طويلة كانوا في واقع الأمر يشعرون بأنهم أقرب إلى المشرق العربي منهم إلى الغرب الأنغلوسكسوني.

قبيل انتهاء الزيارة الرسمية لليونان عقد الرئيس الأسد في مقر إقامته في أثينا لقاءً - ربما الأول من نوعه - مع السفراء العرب المعتمدين في اليونان ليضعهم في صورة محادثاته مع المسؤولين اليونانيين ويستطرد في الشرح حول قضية الهنداوي والسيناريو الإسرائيلي البريطاني الذي يستهدف إحداث قطيعة بين سورية وأوروبا. كان السفراء يصغون باهتمام للرئيس لا سيما عندما قال لهم «طالما أن سورية لا تستطيع أن تتبنى الآن أو في المستقبل تفجير طائرة ركاب مدنية لا بالسر ولا بالعلن على متنها حوالى 300 راكب؛ فكيف يمكن أن تقدم على هذا العمل؟ وما هي مصلحتها في هذه الحالة بأي مقياس عربي أو أجنبي؟».

لم تهدأ الخارجية السورية بمتابعة الحركة الدبلوماسية التي بدأت من اليونان والتي تميز بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وأعمال الإرهاب ضد المدنيين. وعملنا كل ما نستطيع بالتعاون مع الإيرانيين من أجل «طيّ» ملف الرهائن المعقّد في لبنان، وتثبيت المفهوم السوري بأن المقاومة لا تستهدف المدنيين. وترافق ذلك مع تسريب صحيفة أميركية لفحوى مكالمة هاتفية بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني هيلموت كول تشكك بصدقية الرواية البريطانية الخاصة بقضية الهنداوي، الأمر الذي ساعدنا في حركتنا الدبلوماسية.

غورباتشوف الثاني

شكل الرئيس الأسد وفدًا كبيرًا للبحث في جميع القضايا الأساسية مع غورباتشوف. وفي 24 نيسان/ أبريل 1987 وصل وفدنا برئاسة الرئيس الأسد واجتمع مع غورباتشوف الذي رافقه حتى مقر الإقامة في هضاب لينين. استغرق مجرى الاجتماعات نحو سبع ساعات. كان الوفد مؤلفًا وفق ترتيب مواقعه من خدام وسعيد حمادي ودانيال نعمة عضو القيادة المركزية للجبهة، والعماد

مصطفى طلاس، وسليم ياسين، وأنا، ووزراء آخرين. وكان لكل عضو من أعضاء الوفد عمله في إطار ثنائي مع نظرائه في الاجتماع الموسع بين الوفدين.

عبر الرئيسان الأسد وغورباتشوف عن تطابق الأهداف الإستراتيجية وانسجام البلدين معها بما يشكل قاعدة لمواصلة التعاون بينهما في المستقبل وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

شغلت حادثة مطار هيثرو وقضية الهنداوي أحد محاور الحوار بين الرئيسين، وأبلغه الرئيس الأسد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا - ولا سيما بريطانيا التي اعتبر الرئيس سياستها سيئة جدًا - تسعيان بالتعاون مع إسرائيل لإيجاد أي ذريعة للعمل ضد سورية، والدليل على ذلك الحملة الإعلامية التي شنوها «تحت عنوان الإرهاب» مستغلين حادثة طائرة العال الإسرائيلية في مطار هيثرو.

تعاطف غورباتشوف مع الرئيس الأسد بحذر في حملته على بريطانيا، وقال إنه لقي استقبالًا حارًا من السيدة تاتشر ومن الشعب البريطاني عندما زار لندن العام الفائت وأثار معها قبل أيام فقط حين زارت موسكو مؤخرًا الأسبوع الماضي موضوع الهنداوي. فقال الرئيس الأسد لا ضمان لاستمرار هذه الشعبية التي نجدها أحيانًا لدى الغرب، إلا بعد أن يكون للقائد شعبيته في بلده أولًا. علق غورباتشوف على ذلك بأن روى لنا بأنه جرى حوار ساخن على مائدة عشاء بينه وبين رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر هنا في موسكو، وأن زوجته رايسا كانت تتابع الحوار بينهما، وقالت له: مالكما تتشاجران على طاولة عشاء، فأجابها بأن هذا حوار وليس «مشاجرة»، قال ذلك ليؤكد أنه لم يكن متساهلًا مع ضيفته الكبيرة مارغريت تاتشر، وأنه سيتعامل معها ندًا لند.

في الحديث بين الأسد وغورباتشوف على انفراد، عرض الأسد بعض المشاكل الأساسية التي تعانيها سورية في المجالين الاقتصادي والعسكري، وتناول موضوع الأسلحة انطلاقًا من أن إدوارد شيفاردنادزه له آراؤه المختلفة عن رئيسه غورباتشوف. طرح الرئيس الأسد أن الفارق كبير في مجال التسلح بين سورية وإسرائيل، وأن سورية إذا لم تمتلك القوة العسكرية التي تمكّنها

من الصمود فإن كل الجهد الذي بذلته في هذا المجال سيضيع، وحدّد الأسد الهدف من التسلح بأن يشكل قوة رادعة، وأن يشعر بها عدونا إذا فكر بالعدوان، فيجب عليه أن يدرك أنه لن يربح المعركة. وأننا لا نهدف من دعم السوفيات لنا الدخول في حرب بل الدفاع ضد العدوان.

وهنا ظهرت «عقدة النجار» عندما اعترف غورباتشوف بأن القدرات العسكرية السورية تعاني نقاط ضعف بعد خسائرها في حرب عام 1982، التي جرت عندما كان قريبًا من صاحب القرار يوري أندروبوف وأبدى استعداده للدعم الفني لهذه القدرات وتجاوز ثغراتها، لكنه اعتذر عن تقديم أسلحة جديدة بسبب أن الحل الشامل والعادل لمصير الصراع في الشرق الأوسط سياسي وليس في حقل القتال، وقال غورباتشوف: نحن نعتبر اتجاه العمل السياسي طريقًا إستراتيجيًا لحلّ هذا النزاع. وأن الاتحاد السوفياتي يأمل أن يتم التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية مع سورية وعلى الاستعانة بالدول العربية معًا.

شيفاردنادزه يعرف ما لا يعرفه غورباتشوف

حدث بعد هذه الزيارة تغير مثير في توجهات السوفيات. وتبدأ القصة كما يلي: كنت في زيارة إلى اليابان في الأول من حزيران/ يونيو 1988، وكان عليّ أن أصل إلى طوكيو وأعود منها إلى دمشق عن طريق موسكو. اتصل بي السفير السوفياتي في طوكيو، ونقل لي رغبة وزير الخارجية السوفياتي شيفاردنادزه في أن يلتقي معي رأسًا لرأسٍ من دون إعلام حين عودتي عن طريق موسكو، فأتوقف فيها بضع ساعات قبلً أن أكمل طريقي إلى دمشق.

في مطار موسكو استقبلني نائبه يوري فورونتسوف في المطار. توجهت للقاء شيفاردنادزه. اجتمعنا بشكل منفرد لأنه لم يشأ أن يكون معنا لا فورونتسوف نائبه ولا سفيرنا في موسكو عصام النائب. وبادرني قائلًا بعد ترحيب قصير – على الطريقة الغربية – بأنه رغب في أن يلتقي معي كي يدعونا للتفكير بالسلام، والكف عن طلب مزيدٍ من الأسلحة السوفياتية، لأن الحالة القائمة لا نهاية لها. كانت هذه البداية مفاجئة وفجة لم نعهدها من مسؤول سوفياتي

في السابق، وعلى نقيض ما كانت تبدأ به اللقاءات عادةً مع أصدقائنا السوفيات بالروح الرفاقية وتختم بموضوع الأسلحة، قلت له بأننا نتسلح لأن أرضنا محتلة وطلباتنا دفاعية، وإن اعتمادنا هو عليكم بسبب أنكم أصدقاؤنا وحلفاؤنا. قال بأن الحل مع إسرائيل يجب أن يكون سلميًا. أجبت بأن اعتداءاتهم علينا بالقصف الجوي ليست سلمية. قال من دون مقدمات مقاطعًا: ولم لا تنسحبون من لبنان. هكذا فجأة من دون أن أتطرق إلى موضوع لبنان على الإطلاق ومن دون أي رابط مباشر بين الجولان المحتل والوجود السوري في لبنان.

كان هذا هو موضوع اللقاء المفاجئ غير المعلن بيني وبين شيفارنادزه. فور مغادرتي أخذت أستعيد ما قاله، وأحاول أن أربطه بإلحاحه الشديد على سفيره في طوكيو بأن أزوره فور وصولي إلى موسكو، ومع طريقة مقابلته لي بشكل منفردٍ. كونت تقديرًا أوليًا بأن هناك بوادر اتجاه جديد للقيادة السوفياتية الجديدة تجاه حدود تسليحنا ودعمنا. أما الرئيس حافظ الأسد فأبدى انزعاجه الشديد مما قاله شيفارنادزه حين نقلته له في دمشق، وقال حرفيًا: «هذا يعني أن هناك تغيرًا خطيرًا إذا كان هذا هو موقف القيادة السوفياتية كلها، وليس موقف شيفارنادزه فقط».

كان الرئيس يميز عادةً بين الأشخاص والمؤسسات في العلاقات مع الدول، وزاد فضوله لمعرفة مدى تأثير شيفارنادزه في هذا الرأي عن مواقف القيادة السوفياتية. ولذلك كان يرغب في التدقيق في هذه المسألة الحساسة بالنسبة إلى سورية لا سيما أنها امتزجت معه عدة أسباب أخرى، كان من أبرزها ارتفاع مستوى التوتر في العلاقات السورية – الأميركية. طلبت من السفارة الروسية في دمشق إرسال مبعوث سوفياتي مهم. وبالفعل وصل إلى دمشق بعد أقل من شهر يوري فورونتسوف، نائب وزير الخارجية السوفياتي يرافقه عدد كبير من المسؤولين والدبلوماسيين، ثم تبعه بعد أسابيع قليلة الضليع بالعلاقات الدولية يفغيني بريماكوف، ثم جاء بعد تردد إدوارد شيفارنادزه إلى دمشق بتاريخ 18 شباط/ فبراير 1989 حاملًا رسالة من الرئيس ميخائيل غورباتشوف تضمنت كلامًا عامًا دبلوماسيًا من دون أي التزامات.

كما تصادف في الفترة التي كنا نقيّم فيها التحولات الجارية في النظام

الدولي خلال لقاءاتي في نيويورك مع بعض وزراء خارجية دول العالم، أن اجتمعت مع شيفارنادزه وزير الخارجية السوفياتي على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1989. وفوجئت أيضًا حين أعلمني شيفارنادزه بأن جمهوريات بحر البلطيق التي انضمت إلى الاتحاد السوفياتي إبان الحرب العالمية الثانية ستحصل على استقلالها الوطني قريبًا، وسيصدر دستور سوفياتي جديد يعطي حرية الانفصال لجميع الجمهوريات السوفياتية. وكان الشائع يومئذ لا يتعدى حديث وسائل الإعلام الغربية عن بداية تمرد ليتوانيا إحدى جمهوريات البلطيق وليس عن تمرد جمهوريات البلطيق الأخرى. كما لم يكن هناك حتى أي حديث إعلامي عن استقلال الجمهوريات السوفياتية في وسط آسيا.

عندما سمعت بالأمر رسميًا من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي كان تقييمي من زاوية المنظور الإستراتيجي أن ذلك بداية لتفكك الاتحاد السوفياتي، وأثر هذا التفكك الذي سيدفع القيادة السوفياتية للانكفاء إلى عصب المشكلات الداخلية بعيدًا عن القضايا الأساسية في الساحة الدولية. فأين موقع سورية من حليفها الكبير في هذه التحولات الجديدة؟ كان هذا هو السؤال الكبير الذي طرحته على نفسي.

حين أعلمت الرئيس الأسد بعد عودتي من نيويورك بما قاله لي شيفارنادزه، فوجئ أيضًا وطلب مني أن أسافر إلى موسكو وأقابل غورباتشوف شخصيًا حاملًا رسالة له، وأعلمه بهذا الحديث. ليس على سبيل نقل الحديث، وإنما لكي يتأكد الرئيس الأسد نفسه من خلال ردّة فعل غورباتشوف على ما يجري في الكرملين من تطورات جديدة.

كان الأسد في هذه الفترة يعرف جيدًا أن دائرة صنع القرار السوفياتية قد باتت موضع تأثيرات قوى سوفياتية مختلفة ومتعارضة، وكان يقلقه أشد ما يقلقه تنامي النفوذ الإسرائيلي في دائرة صنع القرار السوفياتي والذي كان أندروبوف قد حاول أن يضع له حدًا. وكانت معلومات سورية عن تنامي هذا النفوذ تأتي من مصادر شتى، ولكن أحد مصادرها تمثلت برؤية خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الذي اتخذ منذ بداية عهد غورباتشوف موقفًا متحفظًا

من «البيروسترويكا». لا سيما أن بكداش عاش في موسكو أكثر مما عاش في دمشق مسقط رأسه، ومن ثمّ يعرف عن كثب كيف تتفاعل الأمور هناك.

قمت بزيارة غورباتشوف بترتيب خاص عبر السفارة وجلست معه على انفراد حول طاولة خشبية صغيرة مصقولة لا ورق عليها ولا أقلام في إحدى غرف الكرملين. ونقلت له رسالة الرئيس الأسد، وحديث شيفارنادزه في الأمم المتحدة. وكان سؤال الأسد في الرسالة محددًا: هل جمهوريات البلطيق ستنفصل فعلًا وتحصل على استقلالها؟ وهل ستنفصل لاحقًا جميع الجمهوريات السوفياتية رسميًا عن روسيا؟ كانت ردّة فعل غورباتشوف الدهشة، وردّ بشكل عصبي بأن هذا الأمر ليس صحيحًا، وأنه ليس من الوارد أبدًا حتى إعطاء جمهوريات البلطيق الاستقلال التام فـ 40٪ من شعوبها والقوات المسلحة هم من الروس فكيف يتم التفكير بتفكك الاتحاد السوفياتي إلى دول مستقلة. عدت إلى دمشق، كان الأسد حذرًا وقلقًا لأن غورباتشوف لا يعرف ماذا يقول وزير خارجيته، وأراد أن يتأكد بنفسه مباشرة كي يعيد بناء فرضياته الجيوستراتيجية حول موقع سورية في إطار عملية التغير الجارية على مستوى العلاقات السوفياتية – الأميركية وخصوصًا حول الصراع العربي – الإسرائيلي وليس فقط حول مستقبل الاتحاد السوفياتي.

غورباتشوف «الأخير»

قرر الرئيس الأسد في ضوء هذه المؤشرات الجديدة أن يلتقي مرة ثالثة مع غورباتشوف في زيارة رسمية وفي إطار معاهدة الصداقة والتعاون. دامت زيارتنا للكرملين ثلاثة أيام من 27 إلى 29 نيسان/ أبريل 1990. شكل اللقاء صدمةً كبيرةً للرئيس الأسد، فقد عكس حديث غورباتشوف الغامض بداية تردي الوضع في ليتوانيا فعلًا، وظهر لنا أن الجمهوريات الأخرى قد اقترب وضعها من حافة التفكك؛ إذ لم يعد غورباتشوف هذه اللحظة هو غورباتشوف الذي عُرف في العامين 1985 و1987 حين زرناه في أوج ألقه وثقته العالية بالنفس، فقد بدا متضعضعًا على الصعيدين الشخصي والسياسي ويائسًا من وقف التدهور.

كان الاجتماع الرسمي مهمًا في معرفة حقائق ما يجري. سأل غورباتشوف الأسد: كيف رتبت أمورك في سورية كل هذه السنوات من دون مشاكل؟ شرح له الرئيس التجربة السورية منذ عام 1970 وإنشاءه مؤسسات جديدة مناسبة. وأنه يفكر بتطوير هذه المؤسسات وتعزيزها وجعلها أكثر مرونةً واستيعابًا للمستجدات. أصابتني الدهشة وأنا أستمع إلى سيد الكرملين يأخذ النصيحة من زعيم أحد بلدان العالم الثالث، ولو كان بأهمية الأسد.

أما ما جرى في الاجتماع المغلق رأسًا لرأس بين الأسد وغورباتشوف في هذه الزيارة فكان أكثر إقلاقًا. روى لنا الرئيس ونحن في الطائرة في طريق العودة مجريات الاجتماع بأن التركيز كان على هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وقال لغورباتشوف إنكم دولة عظمى ونحن أصحاب حق، وهؤلاء المهاجرون سيكونون مستوطنين على أرضنا – في الجولان على الأرجح – يقاتلوننا، وأنكم إذا ما شئتم مساعدتنا فاربطوا على الأقل الهجرة بانسحاب إسرائيل، لكنني لا أفهم كيف تمنحونهم ذلك مجانًا. صمت غورباتشوف ولم يعلق سوى بأنه يتعرض لضغوط، وسيدرس الأمر.

كان طرح الرئيس الأسد مقنعًا ومحرجًا لغورباتشوف ولكن تبين أن الضغوط الأميركية الإسرائيلية لا تقف عند حدود المهاجرين السوفيات، بل تتجاوزها إلى حدود الضغط لإلغاء قرار الأمم المتحدة 3379 الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية. كان من الواضح أن الاتحاد السوفياتي قد دخل في مرحلة التراجع، وأن الحرب الباردة قد حسمت لمصلحة الولايات المتحدة، وأنه لم يعد بإمكاننا التعويل على موقف الحليف السوفياتي الذي كان يهز العالم ببضع كلمات تصدر عنه سواء في السلم أو في الحرب.

خرج الرئيس الأسد من زيارته الأخيرة لغورباتشوف بانطباع «متشائم» عن تغير الإستراتيجية السوفياتية تجاه حلفائها، وبداية تدهور مكانة الاتحاد السوفياتي في العالم. ولكنه حاول قدر الإمكان أن يوظّف ما تمَّ الاتفاق عليه مع غورباتشوف لتحسين الأوضاع السورية التي لم تكن في أحسن أحوالها، وظلّ يأمل بأن يحدث شيء يوقف التدهور السوفياتي. كانت المنظومة السوفياتية في أوروبا الشرقية قد أخذت تتفكك بوتائر سريعة، وبات الاتحاد السوفياتي نفسه مهددًا بالانهيار.

أذكر كيف كان ميخائيل غورباتشوف يفيض بالحيوية خلال زيارتنا لموسكو عامي 1985 و1987 والكلام ينطلق من فمه وعقله بلا قيود خلافًا للقادة السوفيات السابقين الذين كانوا يتحسبون لكل كلمة وفاصلة ونقطة ينطقون بها أو يكتبونها. لم يكن غورباتشوف في هذا اللقاء مرتاحًا للوضع الذي آلت إليه بلاده. كان في حديثه هذه المرة ينظر إلى طاولة المحادثات أكثر من النظر إلى محاوريه من دون أن يحرك يديه كثيرًا أو نرى البريق الذي كان سابقًا يشع من عينيه.

الفصل السادس

الإخوة الأعداء: نحن والعراق

إن الحديث عن تاريخ العلاقات السورية – العراقية لا يخلو من خيبات وإحراجات. لكنني لن أغرق في تاريخ هذه العلاقات، وهو تاريخ التراجيديا العربية المعاصرة، لكنني سأشير في عودةٍ إلى جذور تكويني الأول إلى أن الوحدة ما بين بلاد الشام والعراق كانت جوهر البرنامج الوحدوي النهضوي للحركة العربية منذ بداياتها الأولى. وكانت سورية هي مركز هذه الدولة، وكانت دمشق هي العاصمة. وأعتقد في ضوء قراءاتي وتمعناتي اللاحقة في تاريخ الجزء الذي تكون فيه الشام التاريخي أن وصف دمشق بـ « قلب العروبة النابض» لم يكن بلا معنى أو رصيد.

لم يكن اهتمامي بمتابعة كتب التاريخ يماثل اهتمام الرئيس الأسد بها، فهو يقرأها بهدف واضح منذ مطلع الرئاسة، ويضع قصاصات الورق على الصفحات التي تهمه. غير أن متعتي الأساسية كانت في قراءة الروايات الأدبية التي لم تكن لتنفصل عن تاريخ المجتمعات والشعوب، كما أنني استقيت معارفي في هذا المجال من مصدر آخر؛ إذ زرت أكثر من 150 بلدًا في العالم وقطعت أكثر من مليون كيلومترٍ في سمائها بحكم عملي لعقود عدة في الطيران والخارجية.

كان الرئيس الأسد يستخدم التاريخ خلال لقاءاته السياسية الطويلة – وما أكثرها – خصوصًا مع الزوار الأميركيين – الذين لا يهتمون كثيرًا بتاريخ الشعوب الأخرى – ويردد على مسامعهم حادثة أن السوريين كانوا إبان تقديم مطالبهم أمام لجنة «كينغ – كراين» التي شكّلها مؤتمر الصلح بفرساي عام 1919 بناء على أفكار الرئيس الأميركي يومئذٍ وودرو ويلسون يرفضون فكرة الانتداب الأجنبي، ويتطلعون إلى الاستقلال، ويرون أنه إن كان لا بد من الانتداب فيمكن أن يتم من قبل الولايات المتحدة التي كانت تؤمن حينها بحق تقرير المصير للشعوب وليس من فرنسا ولا من بريطانيا القوتين الاستعماريتين الأوروبيتين.

وكان الأسد يريد أن يوضح أسباب موقف العرب والسوريين المعادي للولايات المتحدة الآن. الجواب المعهود للأسد هو: دعم إسرائيل اللامحدود، وقوة اللوبي اليهودي في صنع قرارات الولايات المتحدة وسياساتها على حساب مصالحها الإستراتيجية الكبيرة في المنطقة. وكنا نقول أيضًا إن السوريين لا يحملون خصائص «جينية» معادية للولايات المتحدة كما يصور ذلك أعداء سورية والعرب في الولايات المتحدة.

والواقع أن طريقة تناول الرئيس الأسد لهذه المسائل كانت محكومة بفرضية تبنيناها، وشكلت أساس تعاملنا مع الولايات المتحدة، وهي محاولة العمل بحِرفية عالية على الهامش الذي يفصل بين مصالح الدولة الأميركية وبين التزامها أمن اسرائيل الذي تتبناه في السر والعلن وكانت هذه الفرضية على الرغم من ضيق الهامش، تسهّل عملنا، وليست بالضرورة حقيقة مطلقة لا تقبل النقاش والجدل.

والاستخدام الآخر للتاريخ كان في عودتنا إلى ميلاد الدولة العربية انطلاقًا من دمشق عاصمة الشام التاريخية، وكان يلفت الأنظار إلى أن المؤتمر السوري حين أعلن في 8 آذار/ مارس 1920 استقلال الدولة العربية السورية في إطار حدود الشام التاريخية، تلازم مع اتخاذ قرار بقيام اتحاد اقتصادي وسياسي مع العراق. كان الأسد شديد الحنين لهذه الوحدة بين الشام والعراق، ولذلك فوجئ البعثيون أكثر من الآخرين حين حدّثهم في اجتماع حزبي شهير له عن أنه لو قام مشروع «الهلال الخصيب» ولو بغطاء أجنبي لتشكلت دولة عربية كبرى في المشرق العربي هي التي ستبقى بينما الهيمنة الأجنبية ستزول.

لعبة كيسنجر: إخراج مصر ومعاقبة العراق

كي أعود إلى معضلة «الإخوة الأعداء» التي نشأت في شروط الاستقلال الوطني، وامتلاك المصالح والإرادات نسبيًا من قبل الدول الكبرى، فإنني أشير بشكل سريع إلى ما يتعلق بتكوين جيلنا؛ إذ نشأت التنظيمات العربية الحديثة في إطار هذا الحلم الوحدوي، وفي مقدمتها «حركة البعث العربي». ألم تكن الصيغة الأولى لهذه الحركة التي تحولت لاحقًا في مطلع الخمسينيات إلى

حزب البعث العربي الاشتراكي هي صيغة «حركة نصرة العراق» إبان ثورة رشيد عالي الكيلاني في أيار/ مايو 1941؟!

نعم كانت أجيالنا ومن سبقها تعدّ نفسها ثورةً على ما اعتبرته عيوبًا هيكلية في تاريخ الحركة العربية الحديثة. وكان خطؤها أنها اعتبرت الدول الاستعمارية مسؤولة بالكامل عن هزائمنا وعجزنا المطلق في الرد على هذه الهزائم، وكأنما كنا لا نملك من وسائل التحدي إلا الشكوى والتظلم ورفع ذلك كشعارات ولافتات. وكان جيلنا قد تربى وفكرنا قد استوى على أن يحمّل المسؤولية لعدو من جلدنا ودمنا كي يتهرب من العبء الكبير والتضحيات الجسيمة لإحداث التحول الوحدوي الكبير من المحيط إلى الخليج.

وكان برنامج الحركة العربية في بلاد الشام هو الاتحاد الاقتصادي والسياسي الكامل مع العراق. كنت من هذا الجيل الذي يحمل علم الثورة العربية الكبرى مع سخطه الشديد عليها، بل ورميها بشبهات المؤامرة بسبب استعانتها بالقوى الغربية (بريطانيا وفرنسا). فخلافًا للجيل القومي الأول الذي يعتبر الهاشميين قدوته في العمل العربي، والذي بلورته في إطار تناقضات حادة تجربة الدولة الشامية الموءودة، كان جيلنا متشككًا في دور الهاشميين، بسبب سحق ثورة رشيد عالي الكيلاني في أيار/ مايو 1941. ولقد رضع جيلنا برمته محنة الثورة مع الهاشميين، والنقمة في وقت واحد عليهم، ولعل هذا لا يزال بؤرة الهاجس الرئيس في المشرق العربي.

لن أدخل هنا في سرد المياه الكثيرة التي جرت في النهر، فقد تمت معالجتها بقدر كبير في كتب التاريخ لا سيما أن الدخول في ما عالجته كتب التاريخ يخرجني عن هدف هذه الشهادة وحدودها.

لقد كان جمال عبد الناصر على حق حين تساءل في وقت مبكر لمَ لم يتمكن بعثيو سورية والعراق من الوحدة والاتحاد عندما حكموا دمشق وبغداد في عام 1963، وأتساءل أنا وكثيرون غيري لمَ لم يتوحدوا أو يتحدوا عندما كانوا يحكمون بغداد منذ عام 1968 حتى 2003 مرورًا بتمزيق صدام للميثاق القومي عام 1979.

وجاء مشروع كيسنجر في تقديري اللاحق وفق منهجه في سياسة «الخطوة خطوة» ليمنع مستقبليًا أي احتمال لتجدد شن الهجوم على إسرائيل انطلاقًا من جبهتين عربيتين أو أكثر. وكانت صيغة كيسنجر هي التي قادت إلى اتفاقات كامب ديفيد اللاحقة من إخراج مصر نهائيًا من معادلة المواجهة مع إسرائيل من دون أن يفكر القادة العرب المجتمعون في قمة بغداد 1978 بمنع انهيار الأمن القومي العربي المشترك وليس منع الصلح المنفرد مع إسرائيل فحسب. مشكلتنا نحن العرب أننا نستسهل رفض ما لا نريده ولكن لا نعمل شيئًا جادًا كما نريده.

لقد أوردت ذلك كي أشير إلى تقديري في موضوع العلاقات السورية – العراقية، ويتلخص هذا التقدير في أن كيسنجر لم يكن مقدّرًا له أن ينجح في الحيلولة دون مواجهة إسرائيل على أكثر من جبهة فحسب لو لم يكن هنالك رضى على قاعدة جيوبوليتيكية أميركية تقوم على الحيلولة دون أي لقاء سوري – عراقي أيضًا. وأؤكد هنا أن الفيتو الأميركي – الإسرائيلي على حدوث تقارب إستراتيجي جدي بين سورية والعراق كان حقيقيًا لأن قيادتي البلدين كانتا تمتلكان قدرات هائلة لا يستهان بها في التحرك والعمل معًا بعيدًا عن التدخل الخارجي لو ارتقت هذه القيادات وطنيًا وقوميًا إلى مستوى المصالح العليا للبلدين.

اللقاء الإستراتيجي الممنوع في قلب المشرق

ظهر الأمر بعد توقيع الميثاق القومي بين سورية والعراق عام 1978 وكان الاتحاد مع العراق قاب قوسين أو أدنى، لأنّ كلا القيادتين السورية والعراقية كانتا تمتلكان زمام الرؤية والمبادرة والقرار في الوصول إلى الوحدة، أو في حد أدنى إلى الاتحاد عبر صيغٍ داخليةٍ في إطار جامعة الدول العربية، وصيغ اتحادية دولية لا غبار عليها. وكان يمكن لذلك كله أن يتمّ في إطار القواعد المعمول بها. إن رأيي إذًا يتلخص في أن ذلك كان إمكانيةً متاحةً. لكن ما حدث بعد ذلك بقليلٍ هو إخفاق الميثاق القومي بين سورية والعراق، وتمخض هذا الإخفاق كالعادة عن مؤامرة كانت فبركتها من قبل صدام حسين – الشره للسلطة – سيئة

للغاية، وجرى تسويقها للقادة العرب الذين ارتاح بعضهم وشمت البعض الآخر للمشاهد الساخرة المُرّة من دون تفكير بأن أي خلل أو مصيبة يتعرض لها بلدان عربيان مهمان ستنعكس لاحقًا على الوضع العربي برمته.

لقد سهل تحطم الاتفاق القومي بين سورية والعراق الإيذان بشنّ الحرب على إيران، وهذا بحد ذاته يفسر الكثير من أهداف الحرب، وفي مقدمتها تحطيم الأمل بربح أي مواجهة مع إسرائيل، وتعميق الشكوك بين الأقطار العربية نفسها.

كان الملك حسين – كما أشرت سابقًا – من أشد المتحمسين للحرب العراقية – الإيرانية لكن الملك أخذ يتراجع بعد نحو عام واحد ونيف عن هذا الحماس، وبات من أكبر العاملين على إيقاف الحرب، كما أصبح في منتصف الثمانينيات من أكثر الزعماء العرب رغبة في إيقاف الحرب ووضعها كبندٍ أساسي ثابتٍ في سياساته وعلاقاته الخارجية. بل يمكن تفسير السلوك السياسي كله للملك في علاقته معنا بعد فقدان العراق زمام المبادرة الإستراتيجية للعمل على إيقاف الحرب التي باتت تقض مضجعه بعد أن كانت طبولها تقرع.

الوساطة الملكية بين سورية والعراق

تمثل الهدف الإستراتيجي للملك باتخاذ خطوات تُوظّف للتوسط بين سورية والعراق، وترميم العلاقات بينهما. وكان الملك هو القائد العربي الوحيد الذي بات مؤهلًا للاضطلاع بهذا الدور بفضل علاقات الثقة القائمة في الأصل بينه وبين الرئيس العراقي صدام حسين من جهة، وعلاقات الثقة الجديدة الذي تمكن من إرسائها مع الرئيس حافظ الأسد بعد تعيينه زيد الرفاعي المقرب من سورية رئيسًا للوزراء في الأردن.

كان زيد الرفاعي من مؤيدي تصحيح العلاقات بين الأردن وسورية، وكان يحب سورية، كما كانت زوجته سورية. وكانت فاتحة عهد حكومة الرفاعي زيارة سورية كأول زيارة له خارج الأردن. وفي 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 زارنا زيد الرفاعي رئيس الوزراء الأردني برفقة مروان القاسم رئيس الديوان

الملكي الأردني، واجتمعا مع الرئيس الأسد ومهدا لزيارة الملك حسين التي تمت في أواخر عام 1985.

مع نهاية عام 1986 كان الحسين والأسد قد التقيا ما لا يقل عن ست مرات، وتمت خمسة لقاءات منها في دمشق، وكان إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية المحور الأساسي المشترك بين هذه اللقاءات. وفي عام 1987 ارتفعت وتيرة اللقاءات بين الحسين والأسد، وبلغت تسعة لقاءات.

حرب السفن

تدخل الملك حسين من جديد في ظل هذه الشروط المعقدة والشائكة لترتيب لقاء «سري» بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين. ارتفعت وتيرة حركة الملك واتصالاته مع بدء مرحلة ما بعد الاحتلال الإيراني لـ «الفاو» وكان قلقنا قد أخذ يتصاعد من احتمال تورط إيران باحتلال أراض عراقية بهدف استخدامها منصة لمشروع خاص يخرج عن حقها المشروع في الدفاع عن نفسها. فقد كانت علاقتنا إستراتيجية مع إيران لكنها ليست متطابقة دومًا، وكنا نقول لهم ونذكرهم بأننا نحن عرب وهذه حقيقة. وكان الاحتلال يعني بالنسبة إلينا خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه أبدًا.

كلفني الرئيس الأسد بالقيام بدور الوسيط للتهدئة بين إيران والعرب. كان في عداد التكليف اتصالاتي مع الكويت، والطلب منها أن ترفع علم الجمهورية العربية السورية على السفن بدلًا من أعلام أجنبية للحيلولة دون ضربها من الطيران الإيراني، ومن ثمّ إحراج إيران التي كانت تعتبر وصول هذه السفن الحاملة لهويات غير عربية إلى الكويت ومنها إلى العراق مساهمة في المجهود الحربي ضد إيران.

دهش الشيخ جابر أمير دولة الكويت لهذا الاقتراح الذي تقدمت به، ولم يستطع أن يجيب عنه، فلقد كان مذهولًا في الحقيقة، لكن الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية فسر لي ذلك في الطريق إلى المطار وهو يودعني قائلًا يا أخ فاروق إذا ما رفعنا العلم السوري فستتعرض في هذه الحالة لصواريخ

العراق، وليس للصواريخ الإيرانية كما يحصل الآن فكانت دهشتي لا توصف. وانتهى حواري مع الشيخ الصباح عند الوصول إلى مطار الكويت. فلقد كانت الكويت ترى مكانها في مصيدة يصعب الإفلات منها.

التقيت خلال هذه السنوات عدة مرات مع الرئيس علي خامنئي. في أحد اللقاءات نقلت له رسالة من الرئيس الأسد تطالبه بالتوقف عن قصف السفن السعودية والكويتية بالصواريخ الإيرانية. قال لي إن الله هو الذي يقصفها، قلت له إذن لتدعو الله أثناء الصلاة أن يكف عن رمي هذه الصواريخ. وكان السيد خامنئي من الناحية السياسية داهية حقًا، وشديد الذكاء والفطنة والمبادرة في حسن التصرف. قال أخيرًا بعد أن تعب من إلحاحي إنه سيرجو الله أن تتوقف الصواريخ بعد أيام إن شاء الله وبالفعل توقفت حرب السفن. وشكل ذلك امتنانًا لدول الخليج التي تدعم ماليًا صدام حسين بكل ما تستطيع ومزيدًا من الاهتمام بالعلاقات السورية – الإيرانية.

لقد راجت إبان شهور كانون الثاني/ يناير – نيسان/ أبريل 1986 تقارير عديدة عن وجود نية إيرانية مبيتة لتقسيم العراق في أعقاب انتصار محتمل لإيران على العراق. واصل الملك حسين في هذا السياق جهده للجمع من جديد بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين. استجاب الرئيس الأسد للواسطة، وأبلغ الجمهورية الإيرانية بذلك.

فور استلام خامنئي الرسالة قام في أوائل أيار/ مايو بإيفاد وزير الخارجية علي أكبر ولايتي الذي نقل منه رسالة إلى الرئيس الأسد ينفي فيها أي صحة لما يشاع في بعض وسائل الإعلام عن نية إيران تقسيم العراق، واعتبر الرئيس الأسد في إطار علاقات الثقة بينه وبين القيادة الإيرانية أن هذا الرد الإيراني هو بمنزلة التزام رسمي إيراني عدم توسيع نطاق الحرب، وعدم تطويرها إلى انتهاك حرمة الأراضي العراقية.

كانت هذه الرسالة بين الرئيس الأسد وخامنئي، وكذلك الالتزام الإيراني، خطوة تمهيدية للاجتماع السري الذي توسط الملك حسين لعقده ما بين الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين.

الاجتماع السري بين الأسد وصدام (11 ساعة)

لم يحضر الملك حسين الاجتماع بغية ترك الجو مغلقًا وحرًا بين الرئيسين السوري والعراقي، لكنه كان في غرفة مجاورة بانتظار النتائج. وكان الملك من شدة حرصه على سريّة هذا اللقاء يوصل بيديه المأكولات للرئيسين من خلف الباب، لكنهما كانا يعرفان في الوقت ذاته أن الحسين يستمع لما يجري بينهما. فأصوات الغضب والعتاب المتبادلة كانت تخرق أذنيه في الغرفة المجاورة. كان الملك صبورًا بشكل لا سابق له.

دار الاجتماع على طيّ صفحة الخلاف السوري – العراقي على أساس تشكيل منظومة سياسية – أمنية – اقتصادية متكاملة في صيغة اتحاد سوري – عراقي – أردني. واستعيدت في هذا اللقاء فكرة «الميثاق القومي» السابق بين سورية والعراق (1978). دام الاجتماع بين الرئيسين نحو 11 ساعة، على مدى جلستين، وبحثا فيها جميع قضايا الخلاف الأساسية بين البلدين وأهمية تلاقيهما مرة أخرى في مصالحة لا تشوبها شائبة.

أصر صدام على أن تصدر سورية بيانًا بإدانة إيران كشرط للمصالحة بين البلدين وتطوير العلاقات بينهما إلى علاقات تكاملية وحدوية، لكن الرئيس الأسد لم يوافق على ذلك لأن البيان سيحدث ضجة من دون نتيجة عملية، بل رأى أن يتم قيام الاتحاد بين البلدين، وأن ذلك سيشكل رسالة قوية إلى إيران لتوقف الحرب، وفي أنها لم تعد في حال قيام الاتحاد تحارب العراق فقط بل تحارب سورية أيضًا. كان الرئيس الأسد يفكر بصيغة رابحة للجميع، لكلٍ من العراق بتعزيز موقفه في إرغام إيران على القبول بقرار مجلس الأمن الدولي، ووقف الحرب، ولسورية في استخدام هذا الاتحاد لتعزيز تضامن الصف العربي، وبالنسبة إلى الأردن أيضًا الذي نسيه مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند إنشائه، ولكن من دون أن ننسى أن إيقاف الحرب مع وجود علاقات متوازنة بين إيران ودول الخليج العربية سيكونان إنجازًا غير مسبوق.

لم يستطع الرئيسان أن يتوصلا إلى أي اتفاق حول هذه النقطة، فقد تمسك صدام بإصدار بيان إدانة بينما تمسك الأسد بإعلان الاتحاد. لكن الرفيقين

الرئيسين لكل من سورية والعراق لم يغلقا الباب كليًا بل تركاه مفتوحًا، وأقرا استمرار اللقاءات السرية على مستوى وزيري الخارجية. تابع الملك حسين حركته الدؤوبة لتجسير العلاقة بين البلدين، وقيام نوع من اتحاد عراقي - سوري - أردني، ومواصلة الباب الذي تركه الرئيسان مفتوحًا على مستويات أخرى.

اجتماعاتي «السرية» مع طارق عزيز

حدثت بعد ذلك وفي ضوء اللقاء بين الرئيسين الأسد وصدام عدة اجتماعات سرية بيني وبين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز. كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في القاعدة الجوية الأردنية التي تحمل اسم (H4)، وكان الجيش العراقي قد بناها في الأصل لمصلحة سلاح الطيران الأردني.

وضعني الرئيس الأسد في صورة اجتماعه المغلق شبه الفاشل مع صدام، وقال لي إنه علينا أن نسير في خطة متوازنة تصب في مصلحة العراق وإيران والمصالح العربية العليا، وتعوض عن الخلل الإستراتيجي الحاصل بتراجع دور السوفيات. وطلب مني أن أحضّر جيدًا للاجتماع مع طارق عزيز. راجعت ميثاق العمل القومي الموقع بين سورية والعراق في عام 1978، وبلورت صيغة واقعية أدنى منه تقوم على شكل نوع من اتحاد عراقي - سوري - أردني يتمتع بعلاقات اقتصادية تكاملية وثيقة، تجمع ما بين صيغة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين التكامل الاقتصادي في صيغة السوق الأوروبية المشتركة. وحملت معي لإنارة موقفنا والاسترشاد به صورة عن ميثاق دول مجلس التعاون الذي كان أول تجمع إقليمي عربي يتشكل في أيار/ مايو 1981.

التقيت مع عزيز في قاعدة (H4) على الحدود العراقية - الأردنية. حين وصلنا إلى القاعدة علمنا من زيد الرفاعي رئيس الوزراء الأردني الذي استقبلنا في أن الملك حسين قد سبقنا إلى القاعدة، وأنه موجود بالقرب منا. ترأس الرفاعي الاجتماع بيني وبين طارق عزيز، وكان دوره هو دور التقريب والتدخل الإيجابي في وجهات النظر. استمرت المحادثات بيني وبين عزيز حتى ساعة متأخرة في الليل. تدخل الرفاعي وأعد صيغةً معدّلة تنص على قيام اتحاد

بعلاقات اقتصادية وثيقة بين سورية والأردن والعراق، تناسب الوضع الراهن للأطراف الثلاثة، واتفقنا على أن ننجز الصيغة النهائية لهذا الاتفاق في صباح اليوم التالي.

في ذلك الصباح وقبل أن يبدأ الاجتماع وجدت علامات الكمود مرتسمة على وجه زيد الرفاعي. قلت له: خير! قال لي: يا أخ فاروق، ما مشي الحال. أصابني الكمد، كان الفجر الذي ترقبته بين أمل وقلق فجرًا كاذبًا، وزاد من كآبتي أنني علمت من الملك أن عزيز كان قد اتصل ليلًا مع بغداد، وقيل له: اصرف النظر عن موضوع الاتحاد، وركّز على الإدانة. وكان الرفاعي وهو ينقل لي ذلك قد بدا منزعجًا أشد الانزعاج، وعلامات الخيبة مرتسمة على وجهه بتجارب وخبرات الدهر القاسية.

في العاشرة صباحًا استدعانا الملك حسين، كان وجهه منزعجًا بدوره، ولكنه حاول أن يضفي بصيص ضوء أمام لقاءات أخرى، وقال: لن يكون هذا اللقاء آخر لقاء بيننا، وأن الغطرسة، في إشارة ضمنية إلى صدام، غير مفيدة، وأن الحروب لا تأتي بنتيجة. وأن «هذه الحرب عبثية مدمرة»، ثم غدا هذا التعبير من التعابير التي يكثر الملك من استخدامها. هكذا أخفق اللقاء، ووئد مشروع الاتحاد كسابق عهده من الاتحادات العربية قبل أن يتم وضع صيغته الأخيرة.

عدت إلى دمشق وأعلمت الرئيس الأسد بما جرى. لم يفاجأ أبدًا، لكنني أحسست بمسحة مرارة في وجهه كانت تميزه في لحظات تحقق توقعه للخيبات، ولطالما كان شديد التشاؤم إزاء علاقاته مع صدام. ومع ذلك، حدث الفشل الذي توقعه، وأعاد لي قصة انقلاب صدام على «الميثاق» القومي، وأنه رجل لا يحب إلا نفسه.

إنني وأنا أسجل هذه الهنيهات في لحظة الضمير، وامتزاج الاعتزاز مع الخيبة، لن أرمي تبعة ذلك على أحد لكن الجوهري سيبقى قائمًا. لقد تساءلت لماذا كان تكتيكًا «عابرًا» ولم يكن رؤية إستراتيجية، وما زلت أسأل كيف أن حزبًا قوميًا واحدًا وصل إلى السلطة في بلدين عربيين جارين قد أخفق في تحقيق الوحدة بينهما سواء أكان الحزب من الناحية الرسمية موحدًا كما كان خلال الفترة 1963 – 1966 أم منقسمًا بعد عام 1966؟ وكيف لم تستطع

قضية الوحدة التي هي مبرر قيام حزب البعث العربي الاشتراكي أن تكون فوق الصراعات القطرية في بلدين يحكمهما الحزب؟ أعرف كل ما يمكن أن يقال عن الميل الطبيعي لأية سلطة من أي نوع للحفاظ على نفسها، وعن التباينات الموضوعية، وما شاكل ذلك. لكنني كإنسان نما وعيه تحت صدمة «النكبة» واختار الخط القومي بشكل واعٍ كاختيارٍ سياسي موضوعي وليس مجرد اختيار شوفيني، لا أستطيع القول للأجيال المعاصرة والقادمة سوى إن جيلنا البعثي قد أخفق في تحقيق المجال الجوهري لمبرّر وجوده وهو الوحدة. أما كل ما نسوقه من تفسيرات وتبريرات فهي لا تعدل شيئًا من تلك الحقيقة المرّة. ويجب أن نحمّل أنفسنا المسؤولية عن الإخفاقات قبل أن نحمّلها للمؤامرات الأجنبية.

بحلول آب/ أغسطس 1987 كانت الحوارات السورية – العراقية التي تمت بيني وبين عزيز قد توقفت، وعادت نبرة العداء بيننا إلى سابق عهدها. ولا أعتقد أنه قد حدث في هذه الفترة لقاءات على مستوى مهم غيرها. في الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في 25 آب/ أغسطس 1987 في تونس أكدتُّ للوزراء موقفنا القاطع ضد استمرار الحرب وتوسيعها، وعلقت ضمنًا على ما دار بين الرئيسين الأسد وصدام، وبيني وبين طارق عزيز بأن وقف الحرب العراقية – الإيرانية لا يتحقق بالشعارات والبيانات بل بتوفير الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وأكدت موقفنا في الوقوف ضد أي «تهديد» إيراني للسعودية والكويت، وأية دولة عربية أخرى في الخليج، بل قلت إن هذه هي مسؤولية عربية يجب تحقيق إجماع عليها، على أساس إيقاف الحرب، والنظر إلى إيران في إطار «إستراتيجية شمولية متماسكة لا تستهدف تحويلها إلى عدو للعرب، وأن تترافق جهودنا المشتركة لوقف الحرب مع جهودنا لإقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع إيران».

لقاء هضاب لينين: دور شيفاردنادزه

على الرغم من أن الاجتماعات السرية بيني وبين طارق عزيز قد أخفقت ولم تفض إلى أي نتيجة، فإنه كان من أبرز نتائجها السياسية التخفيف من حدّة الصراع بين العراق وبيننا على المستوى الإقليمي، وبين العراق وإيران أيضًا.

فهذه الاتصالات واللقاءات والرسائل المتبادلة لا بد أن تُحدث التأثير المتبادل، والتفكير في ما قاله طرف إلى الآخر. وما أن خمدت نار الحرب في 14 تموز/ يوليو 1988 بإعلان الإمام الخميني عن «تجرع كأس السم» وموافقته على قبول إيران لقرار مجلس الأمن حتى أخذ الموقف العراقي من سورية يتغير. وهنا أتت المبادرة هذه المرة من السوفيات الذين وجدوا سهولة في التعامل مع هذه المستجدات على الرغم من ظروفهم القاسية التي يمرون بها.

جاءت محاولة فتح هذا المنفذ الجديد لطيّ صفحة الصراع العراقي – السوري المرّ ليس من جانب الملك حسين هذه المرة بل من جانب السوفيات. افتتح إدوار شيفاردنادزه وزير الخارجية السوفياتي الاجتماع السري بيني وبين طارق عزيز في موسكو. وقد سهل عليه الأمر ارتباط كل من سورية والعراق بمعاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من أن السوفيات كانوا مهتمين بقيام اتحاد بين سورية والعراق، فإنهم كانوا حريصين أكثر على «تطبيع» العلاقات بين بلدين صديقين لهما، وكان السوفيات يكثرون من استخدام مصطلح «التطبيع» في محاولتهم الموضوعية بناء علاقات إيجابية بين سورية والعراق.

افتتح شيفاردنادزه الاجتماع بكلمات طيبة مشحونة بالأمل بتطبيع العلاقات السورية – العراقية، وبأن يخرج هذا الاجتماع بنتائج مرضية. انتهزت تزامن الاجتماع مع عيد «ثورة أكتوبر» لأهنئ شيفاردنادزه به، لاحظت أن ردة فعله على تهنئتي الحارة كانت فاترة.

كان هذا الاجتماع مغايرًا من الناحية النفسية لطارق عزيز عن اجتماعاتنا السابقة. وضع عزيز مسجلة على الطاولة، وقال إن محضر الجلسة السابقة لم يكن دقيقًا، ولهذا يفضل أن يضمن الدقة عن طريق التسجيل. لم أعترض، فقد كنت دومًا مع توثيق الأقوال لتجاوز التأويلات، وإن كنت أعتبر عن جدارةٍ أو توهم أن ذاكرتي هي خير مسجلة. فلقد كنت قادرًا على تذكر أدق التفاصيل، وأعوِّد عادة وأكتب المحضر. يبدو أن المسجلة أدت دورًا خطيرًا في تغيير لهجة عزيز، فلم أسمع في لقاءاتنا الخاصة أو السرية حين لم يكن فيها مسجّلة مثل هذه اللهجة. هل كان ذلك يكشف عن توخي الدقة؟ أم عن ضعف الثقة

بين عزيز والرئيس صدام؟ أم عن رغبة صدام في التوثق بنفسه من كل حرف وهمسة؟ قد يكون ذلك تخمينًا في النهاية لكن بعضه على الأقل كان صحيحًا فقد كانت طبيعة صدام حسين هي معرفة التفاصيل من ألفها إلى يائها. وزاد من اقتناعي نسبيًا في ذلك رواية عزيز لي بأن محضر الجلسة السابق لم يكن دقيقًا.

على كل حال، لم يكن لدي أدنى مشكلة لا بمسجلة ولا بغير مسجلة، ولكن الجو «تكهرب» بيننا بوجود المسجلة. وكان السبب هو تأثير المسجلة على عزيز ولهجته. كان مدار التوتر هو إعادة الجدل حول موقف كل من الدولتين إزاء الحرب العراقية – الإيرانية، والنظرة إليها. طرحت الموقف السوري المعلن المعهود، ولم يكن هناك أي جديد فيه من الناحية الجوهرية، لكنني إزاء لغة عزيز المتوترة اضطررت إلى أن أفهمه بأن تطورات الحرب قد صدقت ما توقعناه من احتمال حدوث كارثة للشعبين العراقي والإيراني. فلقد كان القتلى والأسرى بعشرات الألوف، ومسّت كارثة الحرب كل عائلةٍ عراقيةٍ وإيرانيةٍ على حد سواء بفجيعةٍ ما. قال عزيز: لو لم تساعد سورية إيران ضد العراق، لما طالت الحرب بهذا الشكل. أجبته بصدق أنه يجب أن يبحث عن سبب آخر لاستطالة سنوات الحرب والكارثة. وأن موقفنا وتأييدنا للثورة الإيرانية منذ بدايتها وقبل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية حتمًا لم يكن ضد العراق بل ضد الحرب، وضد توسيعها، وضد احتلال أي شبر من الأراضي العراقية، وكنا نسعى دائمًا لأي شكل جاد من أشكال الوحدة مع العراق.

كان طارق عزيز اسمًا معروفًا بالنسبة إلي منذ زمنٍ طويلٍ كبعثي أمضى شطرًا من حياته في الخمسينيات في دمشق كمحرر في صحيفةً **البعث**. وعلى الرغم من انشقاق الحزب في 23 شباط/ فبراير 1966، كنت حين ألتقي عزيز في ردهات الأمم المتحدة أنظر إليه كرفيق قديم. لكن عزيز قال لي في هذه الجلسة بلغة متوترة: لقد كررتم نغمة قيام الوحدة بين سورية والعراق، من دون أن تدركوا أننا «لو قمنا بالوحدة معكم لضربنا الشعب العراقي بالجزم بسبب موقفكم من الحرب»، أجبته: إنني متأكد على العكس أن الشعب العراقي من الموصل إلى البصرة مرورًا ببغداد كان سيقيم الأعراس لو قامت الوحدة بين سورية والعراق وخصوصًا عندما أصبحت الحرب عبثية في منتصف

الثمانينيات. كان صمت طارق عزيز وتوقف المسجلة كافيين لإعلان فشل اللقاء.

لقد فشل اجتماع «هضاب لينين» الذي عقد بعد توقف الحرب، كما فشلت الاجتماعات غير المعلنة التي سبقته في قاعدة (H4) في الأردن، وفي تونس على هامش اجتماعات جامعة الدول العربية، وفي نيويورك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة طوال الفترة 1985–1988.

حاولنا أن نحوِّل سكوت المدافع إلى فرصة لتضميد الجراح النازفة لكل من العراق وإيران على حد سواء لتصفية آثارها وذيولها واستعادة العلاقات الطبيعية بينهما لكن من دون جدوى، وطرحنا ذلك على الملك حسين الذي زارنا في 8 آب/ أغسطس مع كلٍ من رئيس وزرائه زيد الرفاعي ووزير البلاط عدنان أبو عودة، كما طرحناه على الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني الذي زارنا في 14 آب/ أغسطس 1988على رأس وفد سياسي مهم، ونقل إلى الرئيس الأسد رسالة رئيس الجمهورية علي خامنئي. وقمنا باتصالات عديدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحويل وقف الحرب إلى ربح للجميع.

كانت محاولتنا غير مجدية؛ إذ اعتبر العراق أنه قد خرج منتصرًا من الحرب مع إيران. ولم يكن هناك مشكلة كبيرة لنا في هذا «الاعتبار»، فمن الطبيعي أن يسّوق العراق أمام الرأي العام وقف الحرب كانتصار له، بينما كان وقف الحرب في حقيقته «انتصارًا» مرًا للشعبين العراقي والإيراني، لكنه انتصار المنهكين واليائسين والمدمّرين. وبدلًا من أن يستخدم الرئيس العراقي صدام حسين نهاية الحرب لتصحيح العلاقات مع سورية، واستخدام نفوذها لدى إيران في عودة العلاقات الطبيعية بينهما، وترميم تصدعات النظام العربي، وإعادة الاعتبار للتناقض الأساسي بين الأمة العربية وإسرائيل، فإنه أخذ يطرح نفسه بوصفه زعيم الأمة العربية، ويعمل لإحكام السيطرة على النظام العربي وأية دولة يمكن أن تطالها يداه.

الفصل السابع

استدارة صدام حسين نحو سورية ولبنان

تزامنت استدارة صدام حسين مع قرب نهاية ولاية الرئيس اللبناني أمين الجميّل الرئاسية في 22 أيلول/ سبتمبر 1988. كانت «المنطقة الشرقية» في بيروت تعاني يومئذ التنافس الشديد بين القوى المارونية الرئيسة الثلاث؛ وهي قوة الرئيس أمين الجميّل، وقوة سمير جعجع قائد «القوات اللبنانية»، وقوة العماد ميشال عون قائد الجيش. وكان كل طرفٍ من هؤلاء يتربص بما يقدم عليه الطرف الآخر في موضوع الانتخابات الرئاسية القريبة.

في يومي 9 و10 حزيران/ يونيو 1988 كان قد التقى الرئيس الجميّل في فندق الأوراس على هامش مؤتمر القمة العربية غير الاعتيادي في الجزائر مع الرئيس الأسد، بعد قطيعة استمرت ستة شهور تقريبًا إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي. طلب الجميّل من الأسد مساعدته في تغيير حكومة سليم الحص. دهش الأسد لطلب الجميّل تشكيل حكومة جديدة قبل حوالى أربعة شهور من نهاية ولايته، بينما الأولوية هي للانتخابات الرئاسية، لكن الأسد حاول أن يفتح منفذًا لمواصلة الاتصالات، فطلب من الجميّل أن يقترح عليه من يراه مناسبًا لتولي رئاسة الجمهورية. تباطأ الجميّل وهو يتذكر طويلًا اسمًا يحل محله.

لم يستطع الجميّل أن يقدم اللائحة بسبب ضراوة الصراع بين قوى المنطقة الشرقية حول تسمية المرشحين لرئاسة الجمهورية، ومن ثمّ كان النواب الموارنة منقسمين أشدّ الانقسام تجاه انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية. وفي هذه الأجواء رشّح سليمان فرنجية الشاب نفسه لرئاسة الجمهورية، وكان من الطبيعي أن ندعم ترشيحه، فحدّد حسين الحسيني رئيس مجلس النواب يوم 18 آب/ أغسطس 1988 موعدًا لالتئام جلسة مجلس النواب وانتخاب الرئيس الجديد. ولكن الجميّل تفاهم مع جعجع وعون لتعطيل الجلسة.

في البداية تحالف الرئيس الجميّل وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع ضد العماد عون قائد الجيش للحيلولة دون ترشحه لرئاسة الجمهورية، لكن بعد ترشح سليمان فرنجية لانتخابات الرئاسة، تحالف عون القائد العسكري مع منافسه جعجع القائد الميليشياتي بعد توتر علاقتهما منذ أيار/ مايو 1988، والتي كادت أن تتطور إلى مواجهةٍ مسلحةٍ للحيلولة دون التئام مجلس النواب اللبناني في 18 آب/ أغسطس 1988 لانتخاب فرنجية. وهذا ما حدث؛ إذ لم يتمكن مجلس النواب اللبناني من الالتئام في الجلسة المخصصة لانتخاب الرئيس.

لم تكن علاقاتنا يومئذ متوترة مع الولايات المتحدة، بل كانت اللقاءات تتم في ما بيننا، وكانوا متفقين معنا على دعم إصلاحاتٍ سياسيةٍ في لبنان تفضي إلى المصالحة الوطنية بين الأطراف اللبنانية كافة، غير أن الدور الأميركي في تعطيل جلسة مجلس النواب اللبناني جعلنا نطرح الأسئلة حول حقيقة موقف الولايات المتحدة واتجاهاتها، ومن ثمّ لم يكن اتهامي للمسؤولين الأميركيين في لبنان بالقيام بتعطيل جلسة الانتخاب مجرد «اتهام».

إثر تعطيل جلسة مجلس النواب لانتخاب الرئيس، زارنا في 24 و28 آب/ أغسطس 1988 سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني، وفي الزيارة الثانية كان قد رافقه حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني، وكان هناك قلق كبير من أن يقوم الرئيس الجميّل بإقالة الحكومة اللبنانية التي انبثقت من الوفاق الذي وضعه «مؤتمر لوزان» للمصالحة الوطنية، بل ذهبت في حديث لي مع جريدة **لوموند** الفرنسية في 13 أيلول/ سبتمبر 1988 إلى أن تشكيل أي حكومةٍ بديلةٍ من حكومة الحص «ستكون وليدة إرادة لا تمثل إلا طرفًا محدودًا» وأنها تعتبر «خطوة خطيرة يمكن أن يصبح الوضع معها قابلًا للانفجار». لم أكن أبالغ و«أهوّل». في ذلك الوقت، حدث «الانفجار» بالفعل بعد شهور قليلة من إقالة حكومة الحص، وتعيين العماد ميشال عون رئيسًا لحكومة عسكرية مؤقتة؛ ما خلق ازدواجية الحكومتين في لبنان.

انتظر الجميّل عودة ريتشارد مورفي إلى بيروت في 13 أيلول/ سبتمبر 1988 كي يقدم اللائحة، لكن الأسد الذي سئم من مماطلة الجميّل أوعز إلى

العميد غازي كنعان برفض تسلمها، كما كان مورفي تبرم بدوره من الجميّل. حينذاك كان مورفي قد التقى في 17 أيلول/ سبتمبر مع الأسد، وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على ترشيح مخايل الضاهر. رفضت قوى المنطقة الشرقية: الجميّل وجعجع وعون الاتفاق، كما دعم البطريرك الماروني هذا الموقف. فغادر مورفي المنطقة في 18 أيلول/ سبتمبر 1988 محبطًا ومطلقًا في نبرة يأسٍ جملته الشهيرة التي رويت عنه «الضاهر أو الفوضى».

بعد يومين استقبل الرئيس الأسد، وكنت حاضرًا في هذا الاجتماع، سليم الحص رئيس مجلس الوزراء اللبناني وحسين الحسيني رئيس مجلس النواب، وأبلغهما ما دار بينه وبين مورفي حول انتخاب الرئيس.

الحكومة المزدوجة

في 21 أيلول/ سبتمبر 1988 زارنا الرئيس اللبناني أمين الجميّل قبيل يوم واحد من نهاية ولايته وشغور منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية. خلال لقاء الجميّل مع الرئيس الأسد كان عون وجعجع قد تجاوزا خلافاتهما، وهيآ أنفسهما بشكلٍ مسبقٍ لرفض نتائج هذه الزيارة. لذلك فشل هذا اللقاء قبل أن يبدأ.

عاد الجميّل إلى بيروت. حاول في ربع الساعة الأخير أن يشكل حكومةً بديلةً من حكومة الحص. لم يفلح في ذلك، لكنه ظل متمسكًا بإقالة حكومة الحص، ورفض أن يعهد بالحكم لها، في الساعات الأخيرة لولايته حاول الرئيس الجميّل أن يدير اللعبة كلها لأنه أصبح – أو بدا له أنه أصبح – يرى ما يجري فيها عن بعد وكأنه داخلها. فشكل في 23 أيلول/ سبتمبر 1988 قبيل ساعات من نهاية ولايته حكومة عسكرية انتقالية مؤلفة من أعضاء المجلس العسكري برئاسة قائد الجيش اللبناني ميشال عون. انسحب أعضاء المجلس المسلمون من الحكومة، وغدت خطوط الانقسام شديدة الوضوح. وبذلك ولدت إشكالية ازدواجية الحكومتين بين الحكومة التي يرأسها سليم الحص والحكومة العسكرية التي يرأسها العماد عون.

تمسكنا بحكومة الحص بوصفها استمرارية لحكومة الوحدة الوطنية التي

كانت قد تشكلت برئاسة الشهيد رشيد كرامي. وكان منطلقنا هو البناء على الخطوات التي تمّ إنجازها، وبأن الحلّ يأتي عن طريق ما تمّ الاتفاق عليه، وهو انتخاب الضاهر، لكن هذا الحل كان قد غدا من الماضي.

قوطعت حكومة عون بالضرورة من قبل حكومة الحص واستطرادًا من قبلنا. ولكنني لم أعتبر عون «حالةً إسرائيليةً» مثلما كنا نعتبر جعجع قائد «القوات اللبنانية»، ولم تكن لنا مآخذ على عون في هذا المجال. كان عون يطمح في الوصول إلى رئاسة الجمهورية، ولكن من أحبط تطلعه لم يكن نحن بل تحالف كل من الجميّل وجعجع في البداية ضده. ومع أن عون لم يكن مرشحنا، فإن ترشحه كان مشكلة خلاف وتنافس شديد بين أطراف المنطقة الشرقية.

أذكر يومها أنني قلت للرئيس الأسد في معرض حديث عن الوضع في لبنان إن عون قائد عسكري نظامي، وصدر تعيينه في قيادة الجيش اللبناني عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي، وأنه كقائد عسكري نظامي لا يمكن أن يتقبل انفلات نفوذ الميليشيات المخترقة من قبل إسرائيل، وأن وجوده في المحصّلة خيار ممكن كرجل يحترم العهود والاتفاقات بدلًا من قادة الميليشيات الذين ينقلبون على أي اتفاقات وعهود. وقال لي الرئيس: لقد قام عون قبل سنوات بحماقة ضدنا، لكن هذه الحماقة انتهت مع أسبابها الظرفية، ويمكن التعاطي معه.

التوريط العراقي للجنرال عون

كان موقف عون يبدو غاطسًا في مشاكل «المنطقة الشرقية»، في الوقت الذي تكشف فيه لنا بعد قليل أنه قد مدّ جسور علاقاته بدفع من عرفات مع القيادة العراقية، وبات له بنتيجة ذلك ممثل دائم في الاتصالات مع العراق هو اللواء فؤاد عون مسؤول الإمدادات في الجيش اللبناني.

أغرت هذه الاتصالات عون بالعثور على حليف إقليمي عربي عراقي – فلسطيني، وعلى مستودعٍ لا ينضب من الأسلحة والعتاد. دفعت هذه الرهانات فؤاد عون لإصدار كتابٍ منهجي يحمل اسم «الجيش هو الحلّ».

بدأ «تكهرب» عون يشتد منذ هذه اللحظات. لم يعد الأمر محصورًا في النظر إليه بوصفه قائدًا لبنانيًا نظاميًا صدر تعيينه كقائد للجيش عن حكومة وحدة وطنية، بل غدا النظر إليه في دمشق من منظور «المؤامرة» التي تقودها بغداد ضد سورية.

اللجنة الوزارية السداسية

كانت نقطة الهجوم على الدور السوري في لبنان هي دعوة الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتفاهم مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى اجتماع للمجلس الوزاري العربي، في تونس مقر الجامعة آنذاك، لبحث الموضوع اللبناني. بالطبع لم يكن الوضع اللبناني هو الوحيد على جدول أعمال المجلس الوزاري الذي انعقد في 12 كانون الثاني/ يناير 1989، وشهد سجالًا كلاميًا حادًا بيني وبين طارق عزيز وزير الخارجية العراقي وكان الجميع يستمتع بما يجري ويسمع. كان هدفهم إدارة لعبة متفق على قواعدها لإحراج سورية وإشغال البلدين ببعضهما إذا تمكنوا من ذلك وخصوصًا بعد أن ألقت الحرب العراقية – الإيرانية أوزارها.

بعد نقاش طويل، شكّل المجلس الوزاري لجنةً سداسيةً عربيةً خاصةً بالوضع اللبناني مؤلفة من وزراء خارجية كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة والأردن والجزائر والسودان وتونس لمعالجة الوضع. وانتخب الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية الكويتي رئيسًا لها. واستثني من عضوية اللجنة كل من العراق وسورية بفعل الاعتراض المتبادل بينهما على وجود كل منهما للآخر. لقد ألغى العراق سورية من حساباته وألغت سورية العراق من حساباتها، وتقررت دعوة أطراف الصراع اللبناني للحضور الوجاهي مع اللجنة. كانت هذه الأطراف محصورةً يومئذٍ بطرف العماد ميشال عون رئيس الحكومة العسكرية وطرف سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية وحسين الحسيني رئيس مجلس النواب.

في أواخر كانون الثاني/ يناير 1989، استقبلت اللجنة السداسية في تونس كلًا من قطبي الصراع اللبناني. ولوحظ أن الحكومة التونسية استقبلت العماد

ميشال عون رئيس الحكومة العسكرية الانتقالية بكامل مراسم استقبال الرؤساء. وفرشت له السجاد الأحمر، بينما استقبل سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية وحسين الحسيني رئيس مجلس النواب موظف من المراسم التونسية من دون سجاد أحمر أو أخضر.

كانت طقوسية الاستقبال تعكس مسبقًا تحزبًا معينًا لا يتسق مع مهمات اللجنة. تحدثت خلال انعقاد عمل الجامعة عن استنكارٍ لهذا التحيز الطقوسي السافر؟ وعما إذا كان كنايةً عن تحزب طائفي. رجاني الشيخ الأحمد رئيس اللجنة السداسية بشكل حار وصادق أن أقبل شطب جملة الانحياز الطائفي من المحضر بسبب أنها ستخلق لهم مشكلةً داخلية في الكويت. واستنتجت أن الأمر مرتبط بارتفاع وتيرة التوتر المذهبي السياسي السني – الشيعي في الكويت. وافقت على ذلك، فلم يكن في خاطري التسبب بأي مشكلات لأي من أعضاء اللجنة، وبخاصة من هذا القبيل.

كانت الهوة كبيرةً بين الطرفين اللبنانيين، ولم تستطع اللجنة السداسية في المحصّلة التوفيق بين الطرفين. كان عون يطرح إنهاء «احتلال» القوات غير اللبنانية، وسيطرة الجيش على بيروت الكبرى بينما كان الحص – الحسيني يطرحان تطبيق الإصلاحات الدستورية، وتعديل الدستور. لكن ما لفت انتباهي هو اجتماع ياسر عرفات مع عون في تونس. لم أعرف ما جرى بينهما، لكنني كنت حريصًا على إبقاء نوع من الصلة مع عرفات، ولذلك حين دعاني الشاذلي القليبي لمقابلته على دعوة غداء لم أجد حرجًا في ذلك على الرغم من أن ما كان بيننا أسوأ مما صنع الحداد. لكنني لم أعلم إلا بشكل متأخر أن عرفات وهو يلتقي معي ويتكلم بلغة «سورية» كان قد تكلم بلغة «مارونية» مع ميشال عون، وحرّضه على سورية.

عاد عون من تونس إلى بيروت بشبكة دعم وتأييد، بينما قررنا في سورية ألا نكون حجر عثرةٍ في وجه عمل اللجنة السداسية، وأن نتعامل مع أفكارها بشكل إيجابي، وبهذه الروح كنا نستقبل في دمشق رئيسها الشيخ صباح الأحمد الذي كان ماهرًا في تدوير الزوايا العربية.

عون ورئاسة الجمهورية

بعد أقل من أسبوع على عودته من تونس العاصمة إلى بيروت، تحدث عون لأول مرةٍ عن مجريات اجتماعه مع اللجنة السداسية، وأعلن عن عزمه على بدء ما سماه بـ«مسيرة التحرير». كان عون قد تسلم «الدروع» العراقية عبر عملية منظّمة، وحصل على وعد من عرفات بدعمه عسكريًا وسياسيًا، وعلى اعتراف اللجنة السداسية العربية به، واستقباله في تونس كرئيس شرعي في مواجهة خصومه المتمثلين بـ «القوات اللبنانية» في «المنطقة الشرقية»، ولكنها لم تقلقنا كثيرًا بمثل ما أقلقنا ما تواتر إلينا من معلومات عن تزويد العراق له بصواريخ تصل إلى دمشق عبر ميناء العقبة.

حدث في منتصف شباط/ فبراير 1989 تطور جديد في المنطقة الشرقية، إذ اصطدم عون مع «القوات اللبنانية»، وأطلق شعاره «نعم للدولة، لا للدويلة». أخذ عون، بعد أن وسّع مجال سيطرته ولجم بحدود معينةٍ «القوات اللبنانية»، يتصل معنا للحصول على دعمه للوصول إلى رئاسة الجمهورية. وقد جذب هذا التطور اهتمامنا، وأعاد تسليط الضوء على الجانب الآخر لعون الضابط النظامي الذي حاول أن يلجم مستودع الحالة الإسرائيلية القائمة في قلب قيادة «القوات اللبنانية»، وقراءة تحالفاته في ضوء مشروع خاص به، وليس في ضوء مشروع مرتبط بالعراق أو مع عرفات. اتصل معي في هذا السياق السياسي العراقي السابق والمعارض طالب السهيل بهدف نقل رسالة شفوية من عون إلينا. استقبلت السهيل، وشرح لي طبيعة العلاقة التي تربطه مع عون، وأن عون ليس ضد سورية ويقدر عاليًا الرئيس حافظ الأسد، وأنه مستعد لفتح صفحة إيجابية مع سورية في حال دعمه بالوصول إلى رئاسة الجمهورية. ووصف السهيل العماد عون بأنه رجل دولة، وضابط متميز، وصاحب كلمة وصادق. نقلت ما دار بيني وبين السهيل إلى الرئيس الأسد. قال لي الرئيس: إنني معجب بصفات عون العسكرية والشخصية ومرتاح لها كثيرًا، وليس لدي أي «فيتو» ضد وصوله إلى رئاسة الجمهورية، لكن لديّ سؤال واحد: إذا ما حدثت أزمة حادة بين سورية وبين الأميركان، هل يقف مع سورية أم مع الأميركان؟ أجبت أنني أرجح أنه سيقف مع أميركا، لكنني مع ذلك أضفت: في ظروف لبنان الداخلية المعقدة لا يوجد جواب حاسم ونهائي حول الجنرال عون، وأين سيقف؟

لكن الجنرال عون لم يكن مستعدًا لانتظار الموقف السوري الذي لم يكن الرئيس الأسد يستبعده أساسًا من مجال المرشحين لرئاسة الجمهورية. لقد استعجل عون، وبكلام أكثر دقة وجد من يستعجله في إعلان الحرب على سورية. كان ذلك هو دور صدام وعرفات اللذين لم يخفيا على أي حال مشاعرهما تجاه سورية.

في 14 آذار/ مارس 1989 أعلن عون رسميًا عن بدء ما سماه بـ«حرب التحرير»، وبدأ بقصف المنطقة الغربية من بيروت. وأطلق تصريحات «حربجية» «متطرفة» و«غير مسؤولة» ضد سورية والرئيس الأسد. ولذلك سرعان ما تغير تقييمنا السياسي له، ورأينا في تحالفاته خروجًا عن مبدأ ألا يكون لبنان مستقرًا أو ممرًا ضد سورية.

قمة الدار البيضاء: تشكيل «اللجنة الثلاثية»

انعقدت قمة الدار البيضاء برئاسة الملك الحسن الثاني في الفترة 23-26 أيار/ مايو 1989. في القمة، التقى الرئيس الأسد على هامشها مع الرئيس المصري حسني مبارك. وكان هذا اللقاء على الرغم من قصره تمهيدًا لما قررته القيادة السورية من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر كشعبين وبناء علاقتها مع الرئيس مبارك على أساس أنه ليس مسؤولًا عن اتفاقيات «كامب ديفيد» بل ورثها عن سلفه. ولذلك كنت قبل هذا القرار أصرح للصحافيين أن العلاقة بين سورية ومصر هي أعمق بكثير من إقامة علاقات دبلوماسية، وأنه عندما تختلف سورية مع مصر يتزعزع الأمن في المنطقة.

كان اللقاء بين الأسد ومبارك جزءًا من خطة عمل جديدة في ظل المتغيرات الجديدة، وإن اضطررنا لتقديمها إلى الرأي العام السوري في صورة لقاء تمّ بالصدفة. وتمثلت هذه الخطة في كسر محاولة عزل سورية إبان الأفول الأخير للحرب الباردة، وتركها وحيدة في صقيع الشرق الأوسط. تم الإعلان في شباط/ فبراير 1989 عن قيام «اتحاد المغرب العربي» المؤلف من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا. ثم الإعلان بعد يومين فقط عن قيام «دول مجلس التعاون العربي» بين العراق ومصر والأردن واليمن،

ولا نستطيع أن نتجاهل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس عام 1981.

وبذلك انكشفت سورية وبدت كأنها معزولة كليًا عن النظام العربي بما فيه جزء مهم من لبنان الرسمي. والحقيقة أن تشكيل مجلس التعاون العربي الرباعي كان ذروة الإقصاء في تلك الفترة. وكان تصورنا أن استعادة العلاقات الطبيعية مع مصر وتطويرها سياسيًا، سيمكننا من إحداث خرق في القيادة العراقية لتجمع مجلس التعاون العربي؛ إذ لا يمكن أن تسلّم مصر في النهاية للرئيس العراقي بقيادة النظام العربي. كان أول المنبهين لأهمية العلاقة المصرية – السورية هو إسحاق شامير عندما صرح بأن استئناف هذه العلاقات بين مصر وسورية لا ينقص عداء البلدين لإسرائيل بل يزيدها.

تشكيل اللجنة الثلاثية

كان صدام حسين يتصرف في القمة المنعقدة في الدار البيضاء بشكلٍ «متغطرسٍ» كـ«بطل قومي» انتصر في الحرب ضد إيران، وتصدّر محاولة عزل سورية في القمة، والضغط عليها، ولا سيما في لبنان الذي غدا العراق ينشط فيه بكل الوسائل الممكنة. كان صدام حسين يبحث عن صيغة توفر وسيلة لإرسال قوات عراقية إلى لبنان بعد تغيير الخارطة السياسية داخل لبنان لمصلحة العراق لكنه لم ينجح بذلك.

دعاني الملك الحسن الثاني إلى اجتماع عاجل برئاسته، للتشاور مع كل من وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل، ووزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي. اقترح الملك تشكيل «لجنة رباعية» على مستوى القادة برئاسته، وأن تتألف عضويتها من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد عن دول المغرب، ومن عضوين من المشرق هما الملك فهد بن عبد العزيز، وأضاف قائلًا «وبرأيي الرئيس السوري حافظ الأسد». شعرت بأن اقتراح الملك واقعي ويخدم قضية لبنان في الوقت ذاته. قطع سعود الفيصل الصمت، وقال: لكن سورية طرف في الصراع اللبناني، بينما نحن والمغرب والجزائر على مسافة واحدة من الجميع. أجابه الحسن الثاني: من دون سورية لا يمكن التوصل إلى

حل. حدث جدل ونقاش حول ذلك، وطلب الحسن الثاني أن تترك القمة هذا الموضوع له.

تشكلت اللجنة بعدها من كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني ملك المغرب. لم يكن يهمنا كثيرًا أن تكون سورية في اللجنة والمهم أن لا يكون فيها من يشاغب عليها. وأكد ذلك عدم معارضتنا في الاجتماع تشكيل اللجنة، بل سهلنا تشكيلها بسبب أنها تضم دولًا عربيةً صديقةً لسورية، ولذا لم يلح الرئيس الأسد على عضوية سورية فيها بسبب أنه لا يوجد إجماع على ذلك، وكان الرئيس الأسد معروفًا بحرصه على هذا الإجماع في مثل هذا النوع من القرارات، لكنه طلب مني تسمية شخصية عربية موثوقة للعمل كسكرتير للجنة، ورشحت له الأخضر الإبراهيمي الذي كنت أعرف تاريخه وخصاله الدبلوماسية المتوازنة.

مشادة صدام – الأسد

طلب الملك الحسن الثاني عقد اجتماع مغلق يقتصر على القادة العرب. كنت ونائب الرئيس خدام ننتظر انتهاء الاجتماع لنرافق الرئيس ونستمع منه إلى مجريات المناقشات التي طالت. خرج الرئيس الأسد من الاجتماع محتقنًا وغاضبًا، وكانت علامات الانزعاج الشديد والتوتر ظاهرةً بشكلٍ واضحٍ على وجهه وحركاته. كان ما حدث في الاجتماع المغلق وفق ما رواه لنا الرئيس للتو ونحن أيضًا في الطريق إلى جناحه أن صدام يريد أن يعيدنا إلى القرون الوسطى، وأن يشكك بعروبتنا وأصولنا، ويتحدث عمن هو عربي وغير عربي وفق شجرة العائلة، وحاول أن يؤلّب القمة ضد سورية بسبب أنها لم تقف إلى جانبه في الحرب ضد إيران، وهاجم إيران بشكل سوقي، لكن الملك الحسن الثاني حاول أن يردّ عليه، ووصف كلامه بأنه غير لائق في قمة يريد منها الزعماء العرب أن تكون قمة لمّ الشمل، وأنه أي الملك الذي يعرف تاريخ شجرة عائلته منذ 400 سنة لا يبني سياسته على أساس هذه الشجرة بل على أساس أعماله. كان الرئيس مرتاحًا لرد الحسن الثاني، لكنه كان حانقًا أشد الحنق على صدام حسين.

استغرق خطاب صدام نحو ساعةٍ من الزمن. ردّ الرئيس الأسد على صدام في الاجتماع، بأن حزب البعث هو ضد العشائرية والطائفية والعائلية، وسرد وقائع تاريخية عن عروبة الساحل السوري، وتمثيله أحد أهم الثغور العربية في التاريخ. وحمّل صدام حسين مسؤولية الحرب ضد إيران، وأن الشرق والغرب يعرفان أن من بدأ الحرب هو صدام وليس إيران، وأن سورية لم تقف إلى جانب إيران بل وقفت ضدّ الحرب، وضد توسيعها، وحاولت أن توقفها وهو أكثر العارفين بذلك.

أنهت هذه المشادة أي باب لاستئناف الحوار بين الرجلين، وتركت في نفس كلٍ منهما جروحًا وندوبًا قاسيةً ومرةً لا تمحى ولا تشفى بيسر. وعمليًا انفضّت القمة العربية بعد هذه المشادة التي لا سابقة لها في تاريخ القمم العربية. حاول الملك الحسن الثاني خلال مأدبة غداء مصغرة أن يخفف من الأجواء المحتقنة بين الرئيسين الأسد وصدام. أصبحت لهجة الرجلين أقل تشنجًا وغضبًا عندما اعترف صدام بأنه حاول إطاحة الأسد ولكنه فشل، فعاجله الأسد بالمثل قائلًا: لقد حاولت إطاحة صدام حسين ولكني لم أوفق أيضًا.

الأسد عندما يغضب

كانت للملك الحسن الثاني شخصيته المهابة، وحنكته القيادية، فطلب من وزراء الخارجية أن يجتمعوا مجددًا ويراجعوا القرارات ومشروع البيان الختامي، وأقام في أثناء ذلك مأدبة ملكية للقادة العرب. أيدت سورية عمل اللجنة الثلاثية لحل الأزمة اللبنانية على أساس الخطة التي وضع البيان الختامي للقمة أسسها، وطالبت بأن يتم تنفيذ هذه الخطة كسلةٍ واحدةٍ. كانت هذه الأسس تقوم على التأكيد على عروبة لبنان، وأن استمرار الأزمة يهدد بتقسيم لبنان، ويهدد الأمن القومي العربي، والتأكيد على التضامن العربي مع لبنان، ومساعدة الشرعية على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني، والمسؤولية العربية العامة عن لبنان، وإقرار مجلس النواب اللبناني لوثيقة الإصلاحات السياسية، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة وفاق وطني تلتزم وثيقة الإصلاحات وتعمل على تطبيقها.

كان على «اللجنة الثلاثية» وفق قرار تفويضها أن تنجز خطة «الدار البيضاء» في غضون ستة شهور. وبطبيعة الحال تولى وزراء خارجية المغرب والجزائر والسعودية عمليًا العمل على تنفيذ الخطة. خلال عملها زارت «اللجنة الثلاثية» دمشق ثلاث مرات. تمت الزيارة الأولى في 9 حزيران/ يونيو، بينما تمت الزيارة الثانية في 3 تموز/ يوليو. وفي هذه الزيارة طالبت اللجنة بفتح المعابر، ورفع الحصار البحري عن المنطقة الشرقية، والذي فرضته سورية عليها للحيلولة دون تدفق المساعدات العسكرية العراقية وربما غير العراقية إلى عون، مقابل فتح عون لمطار بيروت الدولي. وقد وافق الرئيس الأسد على مبدأ فتح المعابر ورفع الحصار بشرط إخضاع جميع السفن المتوجهة إلى المنطقة الشرقية للتفتيش، والتأكد من خلوها من الأسلحة، على أن يجري تنفيذ خطة الدار البيضاء بشكل متزامن أمنيًا وسياسيًا.

في 13 تموز/ يوليو 1989، عادت اللجنة إلى دمشق للمرة الثالثة، واستقبلها الرئيس. كان يفترض أن يجلس الأمير سعود الفيصل إلى جانب الرئيس باعتباره الوزير الأقدم بينهم، لكن ما حدث هو أن الأمير دفع بالوزير الجزائري ليجلس إلى جانب الرئيس. أخرج بوعلام بسايح ورقةً من جيبه وشرع بتلاوتها. كانت في حقيقتها أشبه ما يكون ببيان «استفزازي»، انتقلت فيه اللجنة من مرحلة عدم تمثيل سورية في اللجنة إلى الغمز من قناتها، ووصفها بسايح بأنها لا تتعاون كما يجب مع اللجنة الثلاثية، وطالبها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. كان البيان مدروسًا وموجهًا ضد سورية. كان وجه الأسد وهو يستمع إلى البيان شديد الانزعاج. لم ينبس بأية كلمة أو تعليق على البيان، بل نهض فجأة وعلامات الغضب المحتقن بصمت بادية على وجهه، وصافح كل عضو من أعضاء اللجنة وكأنه في الأكاديمية الحربية، وخرج من الغرفة إلى مكتبه المجاور لها وأغلق الباب خلفه.

ساد صمت لعدة دقائق. كنت أعرف نفسية الرئيس الأسد وقدّرت للتو أنه لم يرغب في أن يأخذ ويعطي مع الوزراء ومعي أيضًا. وشعرت بأن هؤلاء الوزراء زملائي وضيوفي. خرجنا سوية من الباب الثاني، وتركت الموكب الذي كان بانتظارنا أمام قصر الروضة وطلبت سيارتي. جلست في مقعد السائق،

وطلبت من الوزراء الثلاثة أن يصعدوا إلى السيارة؛ وزير بجانبي واثنان في الخلف. وبدل أن أتوجه بهم إلى المطار، ذهبت بهم إلى المكتب في وزارة الخارجية القريب من قصر الروضة.

اقترحت عليهم أن نجلس وحدنا في مبنى الخارجية السورية. وافق أعضاء اللجنة لأنهم شعروا بفداحة ما جرى. قلت لهم: ما حدث هو أمر خطير، ولم يسبق أن تصرف الرئيس المعروف بهدوئه على هذا النحو. حاولت أن ألطّف الجو، وقلت لهم كأنكم تحملون سورية مسؤولية عرقلة الحل، واستعدت اقتراح الملك الحسن الثاني بأنه من دون سورية لا يمكن أن يتحقق أي حل.

هدأ الجو وتابعت وقلت لهم: أفضل شيء نفعله هو أن ننسى هذا اللقاء ونعتبره كأنه لم يكن، وأنني سأقنع الرئيس بأن ينساه تمامًا. وافق أعضاء اللجنة. تحدثت من الغرفة الثانية مع الرئيس، ونقلت له رأيي بتجاوز هذا الاجتماع، وافق الرئيس على ذلك؛ لأنه لم يكن يرغب في أن يصل الأمر إلى ما وصل إليه. بعد أيام قليلة قال لي الرئيس: فهمنا أن الأمير سعود قد تمكن من الاستحواذ على الإبراهيمي الذي رشحته أنت لسكرتارية اللجنة، فانقلب علينا، وأخذ أيضًا الوزير الجزائري معه. وقال لي الرئيس: إن الشاذلي بن جديد محب لسورية لكنه على ما يبدو لا يهتم إلا بأناقته، ولا يعرف ماذا يفعله وزير خارجيته. ولذلك دعنا نزوره. بالفعل قام الأسد بزيارة خاطفة إلى الجزائر وأنا برفقته. فوجئ الشاذلي بموقف وزيره، وأبدى انزعاجه الشديد منه، وقام بإقالته بعد فترةٍ وجيزةٍ من منصبه. ولم يكن الموضوع في الجوهر إخراج وزير من حكومة، بل إخراج سورية من لبنان وعدم استئثارها به. وعلى الرغم من إخراج الوزير، ظلت العلاقات بين اللجنة الثلاثية وسورية متوترة ولو بدرجة أقل.

عود على بدء

في 17 أيلول/ سبتمبر 1989، عادت اللجنة الثلاثية إلى العمل ووضعت اللجنة خطة أمنية – سياسية مؤلفة من سبع نقاط تتدرج من وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل، وفك الحصار البحري عن المنطقة الشرقية، وفتح مطار بيروت الدولي، ووقف الفرقاء اللبنانيين للحملات الإعلامية، وتوقف كافة

الدول التي تؤيد عمل اللجنة عن مد أي طرف لبناني بالسلاح والعتاد، ودعوة مجلس النواب اللبناني للالتئام في 30 أيلول/ سبتمبر، وإقرار وثيقة الوفاق الوطني. وترأس الأخضر الإبراهيمي اللجنة الأمنية لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ.

حاول الإبراهيمي أن يؤدي دورًا في اللجنة يتخطى حدودها، ويستشير بعض اللاعبين الدوليين، وكان يستشير في ذلك بعض أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما فرنسا وأميركا.

ولم أعرف تولي السعودية لأمور نفقاته الباهظة إلا من خلال زلة لسان لاحقة لوزير الخارجية السعودية سعود الفيصل؛ إذ قال: الأخضر أهلكنا بنفقاته الباهظة لإقامته في فرنسا. قلت له هذا أفضل من أن يتولى ذلك دول أجنبية.

ساهمت سورية في صوغ وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها مؤتمر الطائف بحضور نائب الرئيس خدام وبحضوري ومشاركة سعود الفيصل ورفيق الحريري. وكانت الحلقات الأساسية التي مهدت لها هي اتفاقي مع مستشار الرئيس اللبناني للشؤون الخارجية إيلي سالم، ومشروع كل من الحريري والرئيسين سليم الحص وحسين الحسيني. ركزت في الاجتماعات التي حضرتها في دمشق على فقرة إلغاء الطائفية السياسية، وتلازم الموقفين السوري واللبناني تجاه إسرائيل. أما المصالح المشتركة بين البلدين فهي أوسع من أن يحويها أي اتفاق.

في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1989 انتهت أعمال المؤتمر بإقرار «وثيقة الوفاق الوطني»، بعد دورة اجتماعات «ماراثونية» استغرقت 23 يومًا، ودخل لبنان كنتيجة لها في مرحلة تطور جديدة في تاريخه الحديث، كما دخلت العلاقات السورية - اللبنانية طورًا جديدًا؛ كان عنوانه الأبرز هو إبرام «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 بين سورية ولبنان التي اعتمدت حتى الآن كأساس لمجمل العلاقات السورية - اللبنانية.

الفصل الثامن

الانتفاضة الكبرى

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعملية قام بها تنظيم «الجهاد» الفلسطيني في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1987، استشهد فيها أفراد المجموعة، وكان من بينهم شابان فذان من الوسط الشعبي الفلسطيني تمكنا قبل عدة أشهر مع أربعة من رفاقهما من الفرار من معتقلهم الإسرائيلي. أحدث استشهاد أفراد المجموعة عمومًا، واستشهاد هذين «الشابين» خصوصًا ردة فعل شعبية. وأعقبها مباشرةً بداية انتفاضة عارمة تجسدت بنزول آلاف المصلين سلميًا يوم الجمعة، ورميهم الجنود الإسرائيليين بالحجارة، والتي تطورت مبدئيًا إلى استخدام مقلاع يبعدهم نسبيًا عن الجنود الإسرائيليين.

في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987 تطورت المواجهات المتفرقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في قطاع غزة، وقام في اليوم التالي سائق شاحنةٍ إسرائيلي بدهس أربعة فلسطينيين من لاجئي مخيم جباليا بشكل متعمد. اشتعلت الانتفاضة، وبدأت في التحوّل إلى حركة شعبية، شملت أنحاء الضفة الغربية كافة. بدأ الجيش الإسرائيلي إطلاق النار على المتظاهرين المدنيين، وكان فيهم نساء وأطفال، وقام في إثرها الجيش الإسرائيلي باعتقال الآلاف من الشباب الفلسطيني؛ ما دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نهاية عام 1988 إلى اتخاذ القرار رقم 605 بتحذير إسرائيل بـ«أن سياستها سيكون لها بالضرورة عواقب خطيرة على الجهود المؤدية إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، وهو يأسف من جديد لاستخدام النار من قبل الجيش الإسرائيلي الذي كان من نتيجته موت الأبرياء»، وأكد القرار أنّ «اتفاقيات جنيف يجب أن تطبق في المناطق المحتلة». لكن هذه الاتفاقيات لم تطبق، مع أن الانتفاضة ظلت في نطاق الحجارة بعيدة عن ميدان «العسكرة».

طرحت مشاريع قرارات أشد على مجلس الأمن عندما تجاوز عدد شهداء الانتفاضة الألف، لكن الولايات المتحدة أسقطت هذه المشاريع باللجوء إلى

حق النقض حتى مطلع عام 1990. كان من بينها ثلاثة قرارات أخرى لم تر النور في شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر 1989 حملت جميعها إدانات أقسى لإسرائيل أو هددت بإجراءات ضدها لكنها سقطت بالفيتو الأميركي بعد مداولات طويلة لم يكن الاتحاد السوفياتي يومها في وضع يستطيع فيه أن يقف بصلابة مع الفلسطينيين لأنه كان على حافة التفكك.

عملت القيادات الوطنية الفلسطينية في الداخل على الاتصال مع الإدارة الأميركية، وقدمت مقترحاتها في منتصف كانون الثاني/ يناير 1988 إلى جورج شولتز، وكانت مقترحاتها بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية. في منتصف كانون الثاني/ يناير 1988 شرع شولتز بنسج مبادرة أميركية لوقف الانتفاضة، على أساس الدخول في مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية بين ممثلين فلسطينيين لـ«الأهالي» وبين الحكومة الإسرائيلية، لا مكان فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بقرار مجلس الأمن رقم 242، وتتخلى عن «الإرهاب».

كانت الانتفاضة منذ كانون الثاني/ يناير 1988 قد غدت حدثًا يوميًا، واتخذ إسحاق رابين قراره باتباع سياسة «تكسير عظام» الفلسطينيين بدلًا من قتلهم بسبب ارتفاع حجم الشهداء الفلسطينيين. طرحت سورية في هذا السياق على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عودة العلاقات الإستراتيجية السورية – الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل الغزو الإسرائيلي للبنان، وقمت باتصالات عديدة لترتيب لقاء بين عرفات والأسد لأنني إن لم أبادر إلى هذا اللقاء فربما لا أحد غيري سيسعى له.

مشروع شولتز

في 7 شباط/ فبراير 1988 استأنف ريتشارد مورفي معاون وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط زيارته لدمشق، واجتمع مع الرئيس الأسد ومعي للتمهيد لجولة وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز. كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعادت قبل هذه الزيارة السفير الأميركي وليام إيغلتون إلى دمشق بعد أن كانت قد سحبته منها على خلفية اتهام بريطانيا لسورية بقضية

الهنداوي. وكان إيغلتون على خلاف من سبقه حريصًا على تحسين العلاقات السورية – الأميركية، وعدم إيصالها مرة أخرى إلى درجة القطيعة.

طرح مورفي خلال اجتماعاته في دمشق تساؤلات عن موقف سورية من عملية سلام تفكر الإدارة الأميركية بالقيام بها بعد أن تستطلع أفكار الأطراف المعنية في المنطقة. كان ما طرحه مورفي عبارة عن أفكار مضطربة لحلول جزئية تحت اسم العمل على تحقيق سلام شامل في المنطقة، وتقوم هذه الأفكار على الحكم الذاتي للفلسطينيين، ولا تختلف جوهريًا عن الشق الفلسطيني الذي ورد في اتفاقيات «كامب ديفيد».

عرض الرئيس الأسد موقفنا للدخول في عملية السلام على أساس حل شامل في المنطقة، وفي حال تم عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع الأطراف، بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، وأن يكون مؤتمرًا حقيقيًا وليس مجرد مظلة لحلول ثنائية كتلك التي أقدم عليها أنور السادات، فإن سورية ستحاول إقناع الفلسطينيين بالمشاركة.

قبل أسبوع من زيارة شولتز التقى الرئيس الأسد مع وفد جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني برئاسة خالد الفاهوم. كانت الجبهة معاديةً أشدّ المعاداة لمشروع شولتز، وشديدة القلق من الاتصالات السرية التي يجريها بعض أعضاء قيادة منظمة التحرير وتحديدًا محيط عرفات في التعاطي مع هذا المشروع. وأخيرًا في 27 شباط/ فبراير التقى شولتز مع الأسد. كان اللقاء «فاترًا» وتحضر فيه خلفية من التوتر السابق بين الأسد وشولتز إلى درجة أنه اكتسب بعض الأبعاد الشخصية، فلم يكن الأسد يثق قط بشولتز، وشولتز لن ينسى ما ألحقناه من هزيمة بـ«مشروع ريغان» و«اتفاق 17 أيار». كما كنت أحمل الشعور نفسه نحو شولتز، ولا أنسى أبدًا جوابه لي حين اجتمعت إليه في وزارة الخارجية السورية وشبهت له احتلال الإسرائيليين بمن استولى على أكثر من نصف البيت، ويحاول أن يستولي على النصف الآخر، قال بأن «الإسرائيليين لم يستولوا على بيت أحد، بل عادوا إلى بيتهم القديم». لا يستطيع المرء أن يتحاور

مع شخص لا يرى العالم إلا من منظاره الخاص، بل لا يقبل أن يستخدموا غير منظاره في الحوار.

كان شولتز قد وصل إلى دمشق من عمّان، وحصل على تأييد الملك حسين لخطته. وبعد لقائه مع الأسد سافر شولتز في اليوم التالي إلى تل أبيب ليلتقي مع إسحاق شامير؛ وأطلق كلامًا عن أن «كل مسيرةٍ ستُحضّر يجب أن تحسب حسابًا لحاجات أمن إسرائيل، وأن تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». كنت وأنا أقرأ تصريحات شولتز أتساءل في داخلي: أي حقوق فلسطينية يعنيها شولتز بالفعل وهو الذي يعتبر أن الإسرائيليين عادوا إلى بيتهم من البحر إلى النهر؟

كان شولتز يعني الحقوق الإدارية وليس الحقوق بالأرض، ويرى الحل ضمن الدور الأردني، بينما تشبثنا بأن الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية، فصحيح أن خلافنا كان كبيرًا مع أساليب عمل رئيس المنظمة ياسر عرفات لكننا فصلنا دومًا وبقدر ما نستطيع بين موقفنا من عرفات وبين التمسك بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومصطلح «وحيد» هو مصطلح الراحل محسن أبو ميزر الذي كان موضع احترامنا، وكان يعتبر «وحيد» أحسن بكثير من كلمة «الوحيد».

كان الرئيس يتابع حركة شولتز، وكنت أضعه في صورة تصريحاته، وكانت فكرة الرئيس الجوهرية أننا إزاء تحرك جديد لنهج كامب ديفيد. أطلق شولتز بالفعل في 4 آذار/ مارس ما عُرف بـ«مبادرة شولتز». لم تكن هذه المبادرة سوى خطة معدلة بعض الشيء عن كامب ديفيد، وتشتمل على التوصل إلى حكم ذاتي فلسطيني تبدأ المفاوضات حوله مع وفد فلسطيني من المناطق في إطار وفد أردني – فلسطيني مشترك لا تمثيل فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية. جاء الرفض الفلسطيني من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي دعت في 11 آذار/ مارس في بيانها إلى تشديد الضغط على الجيش الإسرائيلي والمستوطنين وعلى «المتعاونين الذين يديرون الأجهزة المحلية في الضفة والقطاع»، ودعت القيادة الفلسطينية ممثلي الضفة الغربية في مجلس النواب الأردني إلى «الاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب».

كانت قراءتنا أنه قد بات مستحيلًا على كل من عرفات والحسين أن يستمرا في خطة اتفاق عمّان في ظل استمرار الانتفاضة واتساعها ورفضها مضمون مبادرة شولتز. وما حدث بالفعل هو أن موقف الانتفاضة قد كبّل حركة حسين – عرفات، وفرض عليها قيودًا جديةً شديدةً، تمنع سيرهما في اتفاق عمان وتكييفه مع مشروع شولتز.

عاد شولتز في 5 نيسان/ أبريل 1988 إلى دمشق، وعرض خطته، وأشار إلى أن خطة الحكم الذاتي الفلسطيني تشمل كل أطراف الصراع للالتئام في مؤتمر دولي افتتاحي لا يتمتع كما استنتجنا بصلاحيات حقيقية. وهذا الطرح المنمق زاد من وتيرة مخاوفنا من أن يسير عرفات مع خطة شولتز مدعومًا من مصر التي أيدت «مبادرة شولتز»، بينما كان اندلاع الانتفاضة، وتمكنها من تشكيل «قيادة وطنية موحدة» متغيرًا غير مسبوق يفرض بقوة توجهات الشعب الفلسطيني وثوابته التي يتمسك بها بصلابة في أي مفاوضات قادمة.

اغتيال أبو جهاد

في 16 نيسان/ أبريل 1988 اغتال الموساد «أبو جهاد» خليل الوزير في تونس، وشكلت عملية تشييعه الحاشدة في دمشق فرصةً مواتيةً للقاء بين عرفات والأسد. في 25 نيسان/ أبريل 1988 التقى عرفات على رأس وفد من منظمة التحرير مع الأسد. كان اللقاء متمحورًا حول الانتفاضة الفلسطينية الشعبية، وتطرق الأسد إلى ما ينطوي عليه مشروع شولتز من تصفية للقضية الفلسطينية، ومخاطر انفراد أي طرف عربي في التعاطي مع أي مبادرة من دون موقف موحد. اتفق الأسد وعرفات على أن خطة شولتز تشكل استمرارًا لخطة كامب ديفيد، ولا يمكن أن تقود إلى تحقيق سلام شامل، وأن شطب منظمة التحرير الفلسطينية أو تمثيلها بشكل موارب خط أحمر لا يمكن القبول به.

كان ما حدث في اللقاء متباينًا مع ما كان يحدث في الواقع الفعلي. وإذا أمعنا النظر في هذه الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، فلقد كان عرفات في إطار منهجه التكتيكي يدفع في السر عملية التعاطي مع مشروع شولتز بينما كنا متمسكين بعقد مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة. وكان الأسد يفهم إعادة بناء

العلاقات الإستراتيجية مع المنظمة وتوحيدها على أنها دعم لمنظمة التحرير بينما كان عرفات يفهمها على أنها محاولة للسيطرة على قيادة المنظمة بكل فصائلها ومناضليها.

قمة الجزائر: رفض مشروع شولتز ودعم الانتفاضة

تنادينا لعقد قمة عربية للبحث في موقف عربي موحد لدعم الانتفاضة، وتسييجها بدعم حل عادل وشامل. جرى على هامش القمة اجتماع آخر ما بين الأسد وعرفات في 7 حزيران/ يونيو 1988 قبيل التئام القمة. انفرد الملك حسين بدعوة القمة إلى تأييد مشروع شولتز، وأعطى انطباعًا بأنه لا يزال يعتبر الضفة الغربية خاضعةً إداريًا وقانونيًا للأردن، لكن من دون أن يمس الانتفاضة قط، وأنه يعاني مصاعب مالية كبيرة في دفع رواتب الموظفين وإدارة شؤون الضفة بسبب تباطؤ استلام الأردن للمساعدات التي قررتها قمة بغداد له، وأنه قد ينهي دوره في الضفة إن لم يستلم المساعدات.

لم يلق كلام الحسين الصدى المطلوب، جددت القمة التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وركزت على الإطار الشامل للصراع العربي–الإسرائيلي، ورفض جميع الحلول الجزئية والمنفردة، وكذلك رفض جميع المشاريع التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، واعتبار أن أي مشاريع لا تضمن ممارسة هذه الحقوق تعرقل جهد السلام الشامل والعادل في المنطقة. وحول مشروع شولتز، اتخذت القمة قرارًا واضحًا منه من دون أن تسميه، في صيغة أن المؤتمر استعرض التطورات المتعلقة بالجهد الرامي إلى إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظ أن هذا الجهد لا يزال يتصف بالبطء وعدم الفاعلية وفقدان القدرة على مواجهة الموقف الإسرائيلي المصر على رفض السلام وجدد مؤتمر القمة تأييده عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، على أن تشارك في هذا المؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة وبالحقوق نفسها مع الأطراف الأخرى.

وكان ذلك يعني رفض تغطية مشروع شولتز أو تعريبه، بل وسارت القمة في خطوة تحدٍ لمشروع شولتز، وتبنت اقتراحنا بدعوة حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى تغيير موقفها المعادي للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والرافض للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كطرف أساسي في الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك وقف دعمها اللامحدود لإسرائيل الذي يشجعها على التمادي في سياسة العدوان والتوسع والإرهاب متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي والمواثيق الدولية.

قررت القمة تخصيص دعم مالي فوري وشهري منتظم للمؤسسات الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وتشكيل لجنة وزارية عربية للجولة في البلدان الصديقة لتأمين الدعم السياسي للانتفاضة. كان واضحًا تأثير الانتفاضة في مضمون قرارات القمة التي لا ينقصها إلا التنفيذ التام.

فك الارتباط بين الأردن والضفة

في 6 تموز/ يوليو 1988 التقى شولتز مجددًا مع الأسد بحضوري. كان مشروعه قد احتضر بالفعل. فقد شرعت الحكومة الأردنية بخطوات «فك الارتباط»، فألغت وزارة الأراضي المحتلة. وفي أواخر تموز/ يوليو حلّ الملك حسين مجلس النواب الأردني، وأعلن في 31 تموز/ يوليو 1988 رسميًا عن فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، والتوقف عن دفع رواتب 24 ألف موظف في الضفة والقطاع، وإلغاء جميع خطط الإنفاق التنموي الخمسية العامة للضفة والقطاع. فأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن اضطلاعها بهذه المسؤولية. وقد تمكنت المنظمة من إدارة المؤسسات الوطنية الفلسطينية في الداخل من خلال الدعم المالي الفوري العربي الذي قررته قمة الجزائر بمبلغ قدره 128 مليون دولار أميركي، والدعم الشهري المقدّر للحاجات المعيشية الفلسطينية بمبلغ قدره 43 مليون دولار شهريًا.

كانت خطوة «فك الارتباط الإداري والقانوني» بمنزلة اعتراف رسمي أردني بالواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضة الفلسطينية، وتكريس دور منظمة

التحرير الفلسطينية في إدارة المؤسسات الوطنية الفلسطينية وقيادتها، ولذلك رحبنا بقرار فك الارتباط. فأبدى الملك حسين انزعاجًا من موقفنا، وتوقفت زياراته الروتينية لدمشق. وخلال عام 1988 لم يقم الملك بأي زيارة لسورية. وشعر بالإحباط ربما لأنه رأى في نهاية الثمانينيات أن تحولات كبرى سيشهدها المسرح الدولي، فالحرب العراقية – الإيرانية، والحرب الباردة قد قاربتا على وضع أوزارهما في العالم وفي الشرق الأوسط.

صحيح أن للقيادات الفلسطينية أخطاءها كما لكل القيادات حولها، لكن الفلسطينيين ليسوا أمة وحدهم كالألمان والفرنسيين مثلًا لأنهم جزء من أمة عربية ومن أقطار عربية يجمعها ميثاق جامعة الدول العربية. لو كان الفلسطينيون أمة كاملة لا يعتمدون فيها على غيرهم من العرب فربما استمروا بانتفاضتهم من دون توقف حتى ينالوا استقلالهم مهما كلفهم ذلك من ثمن.

معضلة الفلسطينيين ليست مع الإسرائيليين والصهيونية العالمية فحسب، بل معنا أيضًا نحن العرب. لقد تعلموا من كتبنا وشعاراتنا منذ إنشاء المستوطنة اليهودية الأولى على أرض فلسطينية في مطلع القرن العشرين أنهم قضيتنا المركزية. لا نحن قبلنا أن نتخلى عنهم، لأنهم استثمارنا الأفضل والأول في سياساتنا الداخلية والخارجية، ولا هم فكروا بهجراننا وكشف حدود شعاراتنا. لأننا نحن وهم من ذات التربة العطشى، ننتظر ما تجود به السماء.

لا أحد يستطيع تجاهل دور ياسر عرفات ورمزيته في الساحة الفلسطينية إلا أنني كنت من التواقين أن أتصوره برمزية أعظم، ينتصر فيها على نفسه مهما حاول الآخرون تهميشه، ويرتفع عاليًا بسواعد رفاقه يقويها بحرص شديد ليقوى بها. في الأزمات الكبرى، كنت أتمنى أن أراه يغلّب الإستراتيجية على التكتيك، ولا يغرق نفسه بالتفاصيل الضحلة. كنت أؤمن أن ما لدى الفلسطينيين من مواهب وطاقات، داخل الوطن تحت الاحتلال، وفي الشتات أيضًا ما يؤهلهم لأن يكونوا ندًا للآخرين في مختلف المجالات. تلاشت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعد أن بدأت مسيرة أوسلو عام 1993 تشق طريقها مع خيبات أمل في الشارع الفلسطيني.

قد يعاني الفلسطيني كثيرًا من المشكلات وتغلق في وجهه الأبواب، وقد لا يعاني الإسرائيلي مثله وتفتح في وجهه الأبواب وخصوصًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أن الفلسطيني لا يعاني كالإسرائيلي أزمة وجودية حتى لو أخذنا رواية الأخير عن التاريخ القديم والحديث. لكن إنضاج هذه الفكرة ليس بالأمر اليسير. إن الإسرائيليين الذي يأبون أن يتخلوا عن عنصريتهم اليوم بدوافع دينية أو أمنية، إنما يسلمون – من حيث يدرون أو لا يدرون – أمضى الأسلحة التي يمكن أن يستخدمها الفلسطينيون في انتفاضتهم الكبرى عندما يحين موعدها؛ إذ لن يقبل الفلسطينيون أن يبقوا مهمشين إلى الأبد بلا وطن.

«لجنة القدس» أين هي؟

تشكلت لجنة القدس بقرار من منظمة المؤتمر الإسلامي في قمتها التي عقدت في جدة عام 1975، وعهدت إلى العاهل المغربي الحسن الثاني رئاستها؛ إذ عقدت أولى اجتماعاتها بمدينة فاس عام 1979. اعتبرت القدس منذئذٍ من لدن أعضاء المؤتمر الإسلامي أنها قضية الأمة الإسلامية الأولى، وجوهر مشكلة الشرق الأوسط، ولبّ الصراع العربي – الإسرائيلي.

شاركت شخصيًا ممثلًا لسورية في معظم اجتماعات لجنة القدس منذ عام 1980. كان الملك الحسن الثاني يحبذ انتقال مكان انعقاد اللجنة كل مرة تقريبًا إلى إحدى المدن الغنية بتراثها العربي – الإسلامي التي يزخر بها المغرب: فاس، الرباط، إيفران، الدار البيضاء، مراكش ... إلخ.

كانت شخصية الملك الحسن الثاني التي تعرفت إليها عن قرب عبر اجتماعات لجنة القدس، واللقاءات الثنائية العديدة مميزة، وتثير الاهتمام. لغته العربية الفصحى التي لا تحتاج إلى تطعيمات باللغة الفرنسية كما تفعل بعض النخب المغربية، إيجازه ما يريد أن يقول مستشهدًا بآيات وأحاديث نبوية يرويها بحنكة ودهاء حتى لتخالها جزءًا من نص حديثه. يرتجل خطاباته ولا يقرأ من نص مكتوب إلا إذا كان قرارًا صادرًا باسم اللجنة التي تتشارك فيها خمس عشرة دولة منتخبة من جميع الدول الإسلامية. لم تأخذه الغطرسة الملكية إلى أي سلوك غير مألوف أو قرار متسرع، على الرغم من أن الناس في المغرب

يعتبرونه أميرًا للمؤمنين، ويقبّلون يده إذا ما وصلوا إليها لأنه سليل الأسرة العلوية التي تحكم المغرب منذ أربعمئة عام وابن محمد الخامس الذي نفته فرنسا الاستعمارية إلى جزيرة كورسيكا.

لكن هذا الرجل صاحب الحسب الرفيع، لم يكن من دون عيوب أو مآخذ في حياته. اشتهر وزير داخليته إدريس البصري بتعذيب معارضي النظام وملاحقتهم لمدة عشرين عامًا. ولم يُبعد عن هذا الموقع إلا بعد تولي محمد السادس الحكم خلفًا لوالده وسط حملة إعلامية غير ظالمة تجاه البصري، ومساءلات محقة استجاب لها الملك الجديد باقتناع لحسن إدارته واكتشافه المبكر بأن الشعب في المملكة لا بد أن يتساءل عن مدى صواب المقولة التقليدية «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

ربما اكتشف الملك محمد السادس أيضًا أن لجنة القدس على الرغم من نبل أهدافها، فإنها ظلت عاجزة عن تحقيق أي شيء مهم فيها طوال ربع قرن من اجتماعاتها الدورية. وكانت جماهير مغربية غفيرة تنتظر خارج القصر بياناتها الختامية وخصوصًا إذا حضر ياسر عرفات اجتماعاتها الوزارية، علّها ترى بارقة أمل في إيقاف مسلسل تهويد المدينة المقدسة. ولأن الملك محمد السادس لا يريد أن يستمر برئاسة لجنة لا تفعل الدول الإسلامية البالغ عددها 57 دولة شيئًا مهمًا لمساعدتها فإنه لم يواصل اجتماعاتها كما كان والده يفعل.

كان آخر لقاء لي مع الملك محمد السادس في مدينة تطوان بتاريخ 15 شباط/ فبراير 2010 بحضور وزير الخارجية المغربي الطيب الفاسي الفهري، وتطوان التي تطل على مضيق جبل طارق والبحر المتوسط ولها نكهة أندلسية وتعتبر أقصى نقطة في غرب المغرب بجوار المحيط الأطلسي أيضًا، هي نقطة التقاء التاريخ القديم والوسيط والحديث. دار النقاش مع الملك بطبيعة الحال حول القدس المحتلة والمحاولات الجارية لتهويدها ودور سورية والمغرب في استعادة التضامن العربي والإسلامي. وجدتها فرصة أن أشجع الملك الشاب على إحياء لجنة القدس وهو الذي عاصرها منذ نعومة أظفاره عندما كان والده الحسن الثاني يجلسه على يمينه فوق كرسي منخفض وإلى يساره يجلس أخوه الأصغر رشيد. وعلى الرغم من خيبات الأمل الكبيرة التي

كانت ترافق اجتماعات هذه اللجنة وقراراتها التي بقيت حبرًا على ورق طوال تلك السنوات، لا لعيب في ميثاقها وقراراتها ولا فيمن يرأسها، وإنما التقصير من الأنظمة الأعضاء فيها التي لا تفي بما يترتب عليها من التزامات مادية أو سياسية.

وعد الملك محمد السادس الذي شجعه كلامي بأن يفكر في استئناف اجتماعات لجنة القدس، على الرغم من أنه لا يشعر مثلي بالتفاؤل تجاه تنفيذ قراراتها لأنها على الأقل تشكل إطارًا للتشاور وتبادل الرأي بين العرب والمسلمين.

تذكرت أول اجتماع رأسه الملك محمد السادس في لجنة القدس بتاريخ 28 آب/ أغسطس 2000 في مدينة أغادير وما ظهر أثناء هذا الاجتماع من خلافات بين أعضاء اللجنة بمشاركة رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، وربما أحبطته هذه الخلافات منذ البداية ودفعته لإيقاف لجنة القدس عن الاستمرار في اجتماعاتها منذ 10 سنوات تقريبًا.

كان عرفات يومها في مفاوضات عسيرة مع إيهود باراك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون في كامب ديفيد يطلب منه المرونة في قضية القدس الشرقية. حاول الرئيس كلينتون خلال اجتماعه الثنائي مع عرفات أن يكتفي باستعادة الأحياء الداخلية للقدس الشرقية على أن تضم إسرائيل الأحياء الأرمنية واليهودية وحائط المبكى في مقدمتها (اسمه حائط البراق كما نسميه نحن العرب)، لكن باراك أصر على كلينتون أن يتضمن الاتفاق أيضًا السيادة الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة لأن اليهود يعتقدون بأن الهيكل هو حيث يوجد الحرم الشريف وقبة الصخرة، وطلب أيضًا إجراء توثيق مسبق لذلك بقرار من منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس بالذات.

كان عرفات حاضرًا يتصدر مع الملك محمد السادس الاجتماع بانتظار قرار بالإجماع عن اللجنة يفوضه بموضوع القدس من دون أن يوضح بالتفاصيل ماذا يريد من هذا التفويض. كانت المناقشات ساخنة ختمها الملك محمد السادس رئيس اللجنة مخاطبًا عرفات بتهذيب شديد هل تستطيع أن تأخذ من أي رئيس أية دولة إسلامية تفويضًا على بياض بخصوص القدس؟

روى لي الدكتور نبيل شعث عام 2000، وهو شخصية أكاديمية تتمتع بصدقية كبيرة، أنه كان حاضرًا في كامب ديفيد إلى جانب عرفات وكيف أن عرفات لم يصدق أن باراك كان فعلًا يريد السيادة الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى، فقال له مازحًا: عودة المسيح المنتظر لإعادة بناء الهيكل قد يحصل بعد مئة عام أو ألف عام وأكثر. رد باراك بمنتهى الجدية على عرفات قائلًا: من يدري؟ قد يعود غدًا أو بعد غد؟

فشلت مفاوضات كامب ديفيد بين عرفات وباراك عام 2000 واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعدها مباشرة وتوقفت اجتماعات لجنة القدس.

سافرت في إحدى المرات من مسقط في سلطنة عمان إلى الدار البيضاء في المملكة المغربية للمشاركة في لجنة القدس التي كان يرأسها في تلك الأيام الحسن الثاني. استغرقت الرحلة من دون توقف أكثر من تسع ساعات، وكانت بكاملها فوق أجواء وأراضٍ عربية. كان طبيعيًا أن يتركز الحديث على الطائرة عن الثروات العربية في باطن هذه الأراضي المعطاء التي يجري استنزافها وكأننا نموت غدًا والموارد البشرية العربية الهائلة التي لا نستثمرها كما يجب وكأننا نعيش أبدًا.

تطرقنا بعد برهة من الصمت في الحديث أيضًا إلى جدول أعمال لجنة القدس الذي كان أكثر بساطة مما نتوقع، ملخصه السعي مع المجتمع الدولي لمنع تهويد القدس وإيقاف بناء المستوطنات اليهودية حولها؛ إذ لا حديث عن تحرير القدس واستعادة مسجدها الأقصى وكنيسة قيامتها.

تكررت اجتماعات لجنة القدس سنة بعد سنة ولكن عدد المستوطنات اليهودية تضاعف خلالها في القدس وحولها، وربما تحتها، حتى أصبحت صلاة الفلسطينيين أنفسهم في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة أكثر صعوبة من الصلاة في مكة المكرمة وحاضرة الفاتيكان.

الفصل التاسع

الانهيار الكبير

خلال هذه الأيام المرتبكة كان القادة العرب يبحثون عن الالتئام في قمة عربية. كان الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية دولة الكويت التي دعمت نظام صدام حسين بجزء كبير من حاجته للتمويل خلال الحرب العراقية – الإيرانية هو من طرح خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في آذار/ مارس 1990 أن تكون دمشق مقرًا لاجتماع القمة العربية. أدهشني الاقتراح ورحّبت به فورًا من دون العودة إلى الرئيس، فقد كنت في مثل هذه الأمور التي تبدو فيها مصلحة سورية واضحة أتصرف من دون مراجعته. كان وزير الخارجية العراقي طارق عزيز حاضرًا، ولم يعترض، لكن الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في تونس طرح عليّ مسألة أن ألتقي مع عرفات حتى نضمن نجاح القمة في دمشق؛ إذ لا يعقل أن تعقد القمة في دمشق والخلافات بين عرفات وسورية قائمة. قدرت للقليبي هذا الاقتراح ولم أمانع في ذلك لأني أعلم أن موافقة فاروق القدومي في مجلس الجامعة القريب من سورية لا تكفي لكي نقول إن المنظمة وافقت على عقد القمة في دمشق.

طلبت من القليبي أن يحضر الاجتماع بيني وبين عرفات، وكان طلبي يعكس فجوات التوتر من جهة، ورغبتي في ربط موافقة عرفات إن حصلت بحضور أمين عام الجامعة من جهة ثانية. رحب القليبي وأجاب بشكل دبلوماسي أنه سيذهب معي للقاء مع عرفات. توجهت والشاذلي القليبي إلى مقر عرفات، وكان هناك في القيادة السورية من يعتبر ذلك كفرًا. لكن الرئيس الأسد كان يتفهم موقفي من اتخاذ مثل هذه المبادرات في هذه الظروف الصعبة.

في اللقاء الثلاثي اتفقنا مع عرفات على عقد القمة العربية في دمشق، على أن يتم الاتصال ما بين الدول العربية على أساس ذلك. كان الوضع هو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد وافقت على عقد القمة في دمشق ولم يعترض العراق عليها ممثلًا بطارق عزيز. لم تكن السعودية متحمسة للقمة بقدر

حماس بقية دول مجلس التعاون لكنها لم تعارض انعقادها. وأضيف إلى ذلك عدم وجود مشكلة لدى دول المغرب العربي فهم كانوا دائمًا يفضلون أن يروا حصول التفاهم العربي في المشرق لأنهم على الرغم من بعدهم لا يشيحون النظر عن هموم فلسطين والمشرق العربي ودمشق في القلب منه.

كان الرئيس الأسد مرتاحًا جدًا للاتفاق على عقد القمة العربية في دمشق، لكن بعد حوالى أسبوعين من اتفاقي مع عرفات، فوجئنا بعرفات يعلن من بغداد في مؤتمر صحافي بعد أن التقى مع الرئيس العراقي صدام حسين أن القمة العربية ستعقد في بغداد، أم الشهداء، وأن الرئيس صدام حسين رحّب باستضافتها.

على الرغم مما خلّفته الحرب مع إيران من ضحايا، لم تستطع الدول العربية التي دعمت انعقاد القمة في دمشق مقاومة رأي عرفات – صدام. رجح عرفات بوصفه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموقف العربي ودعا العراق بنتيجة ذلك إلى عقد قمة عربية طارئة تلتئم في 28 أيار/ مايو 1990 في بغداد، وحدد جدول أعمالها الأساسي من دون استشارة سورية، وكان من أبرزه موضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل؛ وهو موضوعنا بالتأكيد.

بين 2 و5 أيار/ مايو 1990 زارنا كل من الرئيس المصري حسني مبارك والأمير عبد الله بن عبد العزيز بهدف جس نبضنا بحضور مؤتمر القمة العربية في بغداد فوافقنا على ذلك من حيث المبدأ. تعهد عصمت عبد المجيد وأسامة الباز بتوجيه من مبارك أن يتفرغا للعمل معنا للإعداد الجيد للقمة في بغداد. كان الرئيس الأسد وأنا نرغب في المشاركة فعليًا في القمة لدرجة أنني قضيت ساعات طويلة مع الرئيس في قصر الشعب في محاولة لإيجاد مخرج للمشاركة والسفر إلى بغداد لأن العلاقات مع العراق كانت مقطوعة بالكامل. كان الرئيس الأسد يرغب في أن يتصل معه صدام حسين شخصيًا ويدعوه لحضورها كمبادرة ودية لمحاولة الخروج بموقف عربي موحّد تجاه الأخطار التي تهدّد الأمن القومي المشترك في مرحلة التغير الكبرى، ووقوع الاتحاد السوفياتي على شفا التفكك والانهيار.

وكان هناك أساس لهذا الموقف فلقد اعتبرنا أن نهاية المغامرة «اللبنانية» لصدام حسين، وقبوله على مضض بمؤتمر الطائف أمران إيجابيان. لكن الأسد كان يخشى إذا لم تكن الدعوة لائقة أن يكون صدام حسين يخبئ في جيبه «مفاجأة» جديدةً. وكان هذا التقدير المبكّر من الرئيس مبنيًا على تقديرات تصريف فائض القوة والهيمنة عند صدام، وليس عملية «تخويف» أو «تحريض» فقط.

وكنت أعتقد والرئيس الأسد يشاركني هذا الاعتقاد بأن حضور هذه القمة أمر في غاية الأهمية، وحسن النية أساسي للحضور. وأن المهم هو مبادرة من نوع خاص. واقترحت سرًا على عصمت عبد المجيد وأسامة الباز اللذين أكن لهما احترامًا خاصًا وأنا أقود السيارة بهما إلى المطار بأن الأمر يمكن حله لو بادر الرئيس العراقي وتحدث هاتفيًا مع الرئيس الأسد، ونقل إليه حرصه على مشاركته في القمة. واقتنع الرئيس الأسد بعد جهد وشرح أن من شأن هذه المكالمة أن تعوض العلاقات الدبلوماسية المقطوعة والثقة المفقودة. قلت لأسامة الباز أن يذهب إلى بغداد بعد أن يستأذن مبارك ويشرح للرئيس صدام بمهاراته الدبلوماسية أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى الأسد، لكن الباز سافر وعاود الاتصال ولم ينجح. واستنتج الرئيس الأسد أن صدام لا يرغب في حضوره القمة، وأنه فيما إذا قرر المشاركة قد يفاجأ بطريقة تعامل لا يرغب فيها، لأنها ستزيد التوتر، وستصب مزيدًا من الزيت على نار الخلافات السورية – العراقية.

لم نكن مرتاحين أبدًا لنتائج الاتصالات التي تبعدنا عن حضور القمة، أو تلك التي لم تنجح في إقناع صدام بخطوة يبادر إليها لتسهيل المشاركة السورية والسفر إلى بغداد التي لا يوجد فيها بعثة سورية أو رعاية مصالح لسورية. ذكّرت الرئيس الأسد بسفري إلى بغداد في مطلع الثمانينيات في الظروف نفسها والأجواء فاستغرق الرئيس بالتفكير. أخذ يقلّب الأمور ويزنها من جميع الجوانب وطلب مني أن أرافقه بالسيارة لنتابع الحديث. وقال للسائق والمرافق أن يدورا حول القصر ثم إلى دمر والهامة وطريق بيروت ثم نادي الرماية ثم العودة إلى دمشق حتى ما بعد منتصف الليل.

كان الرئيس يشعر مثلي بضرورة وجوده في القمة العربية التي اعتبرها مفصلية لأنها ستعقد بعد شعور صدام بانتصاره في الحرب مع إيران بعد ثماني سنوات وفي ذروة ضعف الاتحاد السوفياتي وبداية انهياره. لم يفهم لمَ انحاز عرفات لعقد القمة في بغداد فشعر بأن شيئًا ما بالغ الخطورة سيتمخض عن القمة أو في أعقابها. عُقدت القمة في موعدها في بغداد ولم تشارك سورية فيها. لم يتصل صدام حسين بحافظ الأسد ولم يسافر الأسد إلى بغداد.

بعد إنهاء القمة مباشرةً وصل مبارك إلى دمشق قادمًا من بغداد. كان شديد القلق من نيات صدام في إدارته ومداخلاته، ونقل إلى الرئيس الأسد أجواء القمة، وأن صدام حسين قد قال له وهو يودعه في المطار متوجهًا إلى دمشق بألا يسافر إلى سورية، لكن الرئيس مبارك لم يقبل بذلك. كانت لفتة مبارك ودية، وقدرها الرئيس. ورسخت لديه ما كان يتوجس منه، وهو أن المنطقة أيضًا مقبلة على تطورات لا تحمد عقباها.

رسالة من الأسد لفهد حول الاجتياح

لم يتأخر وضوح هذا الهدف، وكان وضوحه بداية الفصل الأول من كارثة العراق وكارثة الكويت، وانهيار الأمن العربي المشترك. في حزيران/ يونيو 1990 بعد القمة العربية مباشرة وتّر الرئيس العراقي الوضع مع دول الخليج، ودعا إلى عقد اجتماع لدول منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» للاتفاق على حصص الإنتاج، والحيلولة دون استمرار تدهور سعر برميل النفط الذي نزل إلى 10 دولارات في السوق العالمية. كان ما طرحه صدام حسين حقًا يراد به باطل، إذ ظل مقتنعًا أن ما يريده من أموال ومواقف من الكويت لا يمكن أن يحصل عليه إلا بالقوة، غير مدرك أن إغراق السوق بالنفط قد نتج من سياساته التي أجبرت دول الخليج على تمويل الحرب الطويلة مع إيران عن طريق زيادة إنتاجها من النفط. لكن المشكلة لم تكن هنا فحسب، بل تمثلت في أن الرئيس العراقي قد أعطى طموحاته الشخصية أيضًا مبررات إقليمية ودولية لاجتياح الكويت وما وراءها بعد أن وضعت الحرب مع إيران أوزارها.

حملني الرئيس الأسد رسالةً إلى الملك فهد ليفهم روايته للأحداث

الجارية. التقيت مع الملك ونقلت له الرسالة. قال لي الملك إنه التقى مع صدام في منطقة حفر الباطن قبل عدة أسابيع قليلة إبان إثارة قضية الحصص، واجتمع معه على مدى يومين، وقام بتطييب خاطره. وكان راضيًا، وأن صدام قال له في الاجتماع إن السعودية مملكة مهمة فلماذا تترك هذه المشيخات الهزيلة في الخليج ولا نتقاسمها معًا؟ أجابه الملك فهد: يا أبا عدي، لقد أنعم الله عليّ بأرضٍ واسعةٍ، ولا أحتاج إلى مزيدٍ منها.

كانت مفاجأتي أن الملك فهد في حديثه معي لم يكن يستنتج أن صدام سيقوم بالفعل باحتلال الكويت. وبكلام آخر لم يكن هذا الاحتمال ضمن تقديراته، وظلّ يعتقد بأن روابط الأخوّةً ستنتصر على الخلاف مهما كانت دوافعه. فالملك فهد لم يكن ساذجًا، ولكنه كان لا يحب المشاكل، ويفضل الحلول السياسية والدبلوماسية إلى درجة أنه لم يفتح أية حملة إعلامية على صدام قبل غزوه لدولة الكويت، وظل عدة أيام على هذه الحال بعد الغزو.

توتر الخلاف العراقي – الكويتي، ووصل إلى مستويات خطيرة. في 14 تموز/ يوليو 1990 قام الأسد بزيارة مبارك في القاهرة، ورافقته في هذه الزيارة التي استمرت يومين. في الطائرة كان تقييمنا بأن الأزمة الآن قد دخلت في مرحلة العقدة، وأن صدام سيجعل منها أزمة ثقيلة ثقل الجبال. وكان هدف الأسد من زيارة مبارك ليس مجرد توجيه رسائل بأن سورية ليست معزولة، وأنها قادرة على الحركة، بل أيضًا كي يسمع من مبارك نفسه عن الخطوات التي يفكر في القيام بها، ولا سيما أن مصر كانت قد وثقت علاقاتها مع العراق وانضمت إليه العام الماضي في مجلس أطلق عليه «مجلس التعاون العربي» الذي ضم إلى جانب مصر كلًا من الأردن واليمن.

أخذ التوتر يتسارع بين يومي 17 و18 تموز/ يوليو 1990 إذ هاجم صدام حسين إعلاميًا الدول العربية الخليجية وخصوصًا الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، واتهمهما بالغدر وبطعن ظهر العراق، كما وجه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز شكوى رسمية ضد الكويت والإمارات إلى جامعة الدول العربية في تونس قبل أسابيع بدعوى تآمرهما على الاقتصاد العراقي، وسرقة نفطه. حين قرأت نص الشكوى وكانت تركز على الكويت أكثر من الإمارات

شعرت بأن الأمر خطير جدًا لأن مطالب العراق بالكويت لها سجل حافل منذ مطلع الستينيات.

في 23 تموز/ يوليو 1990 زارنا الوزير عبد الرحمن عوضي موفد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد في إطار جولة عربية له. كان تقييمه أن العراق «يبتز» الكويت لإسقاط ديونها المترتبة عليه، والحصول على مزيد من المساعدات وأن الكويت قد تلقت نصائح من أصدقائها بعدم الرضوخ للابتزاز معتمدًا بذلك على تصريح وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر يومئذ بأن الولايات المتحدة ملتزمة حماية أصدقائها في منطقة الخليج «فرديًا وجماعيًا».

لم يأخذ الكويتيون على محمل الجد ما تمثل بالشق الثاني من الموقف الأميركي، وهذا ما توضح في ما بعد في نتائج اللقاء في 25 تموز/ يوليو بين الرئيس العراقي وإبريل غلاسبي السفيرة الأميركية ببغداد، حين نقلت غلاسبي للرئيس العراقي بأن حكومتها تفضل حلّ الخلاف بين الدول العربية في إطار ثنائي لأن العرب يحبون أن تحل مشاكلهم بين بعضهم بعضًا.

كان الأميركيون في الوقت نفسه، وهذا ما عرفناه من مبارك، قد لعبوا ظاهريًا دور تشجيع «الحل السياسي»، مراهنين على الاتصال القائم بين الملك حسين والرئيس الأميركي جورج بوش الأب الذي أمضى قبل الرئاسة سنوات في المخابرات المركزية الأميركية، ويعرف أكثر مما يعرفه الآخرون. بدأت الدبلوماسية والحلول السياسية تأخذ مجراها بتشجيع أميركي فعُقد اجتماع عراقي - كويتي برعاية سعودية في جدّة يهدئ الوضع بين البلدين إلى حين الاجتماع بين الرئيس العراقي وأمير الكويت المقرر عقده في 31 تموز/ يوليو. وكان كل من مبارك والملك فهد سيحضران هذا الاجتماع، ويحاولان نزع فتيل الأزمة، على طريقة تفريج الأزمات الشديدة. لكن اجتماع جدة لم ينجح، ولا يمكن الجزم تمامًا بمجريات ما حدث.

في هذه اللحظات وفي هذا السياق بدأت موجات من الاتصالات العربية والدولية مع كل من العراق والكويت، وأعتقد جازمًا في ضوء فهمي لمضمون هذه الاتصالات وليس في ضوء وثائق لا أملكها أن الذين حرضوا صدام على

الغزو كثر، وأن الذين شجعوا على تسوية الأمور ثنائيًا أكثر، لكن القليل جدًا فكروا بخطورة ما سيحصل. كانت اللقاءات بتشجيع من الرئيس بوش بين الرئيس مبارك والملك فهد وصدام حسين والملك الحسين في عمان لا تهدأ والاتصالات لا تنقطع خلال تلك الأيام والأسابيع العصيبة، والدخول في التفاصيل لن يساعد في فهم أعمق لما حدث، وإنما قد يخلق جوًا من السأم والتشاؤم. كانت النتيجة أن الرئيس العراقي قفز إلى الأمام، وقرر غزو الكويت، وكأن هذا الجيش – المنفلت من عقاله – يذهب في إجازة كان قد افتقدها طوال سنوات حربه الطويلة مع إيران.

وقعت الواقعة وسبق السيف العذل

في الثاني من آب/ أغسطس 1990 وقعت الواقعة. كنت يومئذ في القاهرة أشارك في اجتماع وزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. اقترحت عقد مجلس وزاري عربي من وزراء الخارجية العرب المشاركين في الاجتماع. علّقت جلسات المجلس الوزاري الإسلامي، وتقلصت إلى اجتماع وزاري عربي مصغر دبت فيه الفوضى والأصوات الصاخبة والانفعالات غير المفهومة.

كان ممثلو دول الخليج في تلك اللحظات مضطربين أشد الاضطراب تجاه هول ما حدث، ولم يكن الشيخ صباح وزير الخارجية الكويتي المتميز بهدوئه يومئذ في هذا الاجتماع بسبب انشغاله في الكويت بتطورات الأزمة، فكان أن أوفد إلى اجتماعات المجلس الوزاري الإسلامي نيابة عنه وزير دولة هو الدكتور عبد الرحمن العوضي. وكان العوضي متوترًا وقلقًا إلى درجة أنه وسّطني لأطرح مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إرسال سيارات وطائرات عمودية لنقل العائلة المالكة والحاشية ومن يلوذ بهم عند الحدود إلى داخل السعودية. قال لي الفيصل: لقد قمنا بتأمين الأمير والحاشية، ولكن طلباتهم كثيرة. وكان الفيصل لا يبخل بالدعم لكنه كان يمتعض فقط من كثرة المطالب، وعدم استعداد الكويتيين لاستعمال السيارات في متابعة طريقهم إلى داخل المملكة وصولًا إلى الطائف وغيرها من المدن السعودية.

كنا من نزلاء فندق سميراميس في القاهرة القريب من مبنى جامعة الدول

العربية أثناء الاجتياح. رغب سعود الفيصل في ألا أتركه، فصعدنا بعد الظهر معًا نتابع الاتصالات وأنباء الاجتياح. لفت انتباهنا أن الرئيس جورج بوش اتصل هاتفيًا مع الملك حسين، وقال له: هذا صاحبك صدام دخل الكويت لماذا لا تسأله ماذا يريد؟ كان سعود الفيصل يفضل أن يتصل بوش بالرئيس مبارك. قلت له لو أن بوش يريد مبارك لقال له ذلك لأن الاتصال الهاتفي مع الملك حسين جرى في الإسكندرية بحضور مبارك، ثم إن الأميركيين يثقون بالعاهل الأردني أكثر من ثقتهم بالرئيس المصري. غضب الأمير سعود وفقد أعصابه من دون مبرر. سافر الملك حسين إلى بغداد، ومن هناك صدر بيان من بغداد ألا تغيير في الموقف العراقي، وأن الجيش العراقي دخل ليبقى.

عندما نزلنا إلى قاعة الاجتماعات حيث بقية الوزراء العرب وصلنا الخبر أن الاجتماع الذي كان مقررًا يوم الأحد في السعودية بين الشيخ سعد الصباح رئيس الوزراء الكويتي وعزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي قد أُلغي، في وقت كان فيه بعض وزراء خارجية دول مجلس التعاون يحاولون الانفراد بالمندوب العراقي على مرأى من الجميع، وحديثهم معه كان حينها أقرب إلى الهمس. وصلنا أيضًا أن سعدون حمادي سيصل بعد دقائق ليرأس الوفد العراقي بدلًا من المندوب العراقي لدى الجامعة.

لقد رأى البعض في الساحة الفلسطينية أن احتلال العراق للكويت جاء في محله وأعطى الانتفاضة دماءً وروحًا جديدة. لقد أسر لي المندوب الفلسطيني على هامش اجتماعات القاهرة أنهم يؤيدون احتلال منابع النفط التي لا يصلهم منها إلا برميل واحد وأن هناك آلاف الفلسطينيين الذين لن يتوانوا عن حمل السلاح داخل الكويت تأييدًا لصدام في اجتياحه للكويت كما أخبرني القدومي حينها في القاهرة.

خرج حمّادي في الاجتماع الوزاري عن طبيعة المفكّر في شخصيته. شتم آل الصباح بتعابير جارحةٍ وغير لائقةٍ لا في الأدب الدبلوماسي ولا في الأدب السياسي. لقد كان واقعًا بدوره تحت ضغط ما حدث، وخارجًا عن طوره الهادئ والمتزن. أبلغنا بطريقة جازمةٍ حازمةٍ أن العراق لن يخرج من الكويت أبدًا، وأنها غدت جزءًا لا يتجزأ من العراق وأن العائلة الحاكمة لن تعود إلى

قصورها. كان ما سمعته لاحقًا من ضباط عراقيين كبار ظهروا على شاشات التلفزيون من أن صدّام قد قال لهم لا تنفذوا أمر الانسحاب حتى لو أمرتكم به، يتطابق مع ما نقله حمّادي في ذلك الاجتماع.

قال حمادي وهو يخاطب الوزراء العرب وينظر بطرف عينه تارة إلى الوزير المصري وتارة إليّ كوزير سوري: الكويتيون خنقوا سورية ومصر ولا يجودان عليهما بشيء إلا بالقطارة وهما دولتا مواجهة وفقيرتان. كان يحاول كسبي إلى جانب العراق وكسب مصر أيضًا. قلت لحمادي في الاجتماع العربي: نحن أكثر دولة عربية تتميز بموضوعيتها في مناقشة المشكلة، ونتحدث بوضوح وجرأة، فدعنا نناقش الأمر، فنحن ضد ما حدث مع الكويت وضد الغزو لأننا من حيث المبدأ ضد الاحتلال وخصوصًا احتلال بلد عربي لبلد عربي آخر. على الرغم من أن سياسة الكويت ليست ودية مع سورية كما أننا لسنا أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولا مجلس التعاون العربي ولا الاتحاد المغاربي وسألته: هل نحن في حالة ثورية؟ لا نرى أن هناك غاريبالدي أو بسمارك، فدعنا نتفاهم. رد حمادي بصلف غير معهود بشخصيته بأن القرار العراقي نهائي، وقال: إن بترول العرب يجب أن يكون للعرب، وهذا شعار كنا نحن البعثيين نستخدمه في الخمسينيات والستينيات، قالها حمادي ليذكرني بأننا ننتمي إلى حزب واحد.

في دمشق وبعد أن وضعت الرئيس بصورة ما جرى في اجتماعات القاهرة، ترأس الرئيس الأسد اجتماع القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وطرح آثار التطور الخطير في النزاع العراقي – الكويتي على الوضع العربي العام. وكان الرئيس الأسد يحرص على أن تكون جميع القرارات الكبرى من حرب تشرين إلى غيرها مغطاةً بقرار من القيادة المركزية للجبهة، وكان يعتبر الجبهة أهم إطار سياسي مؤسسي في الدولة، ولذلك كان يحرص على دعوة قيادتها للاجتماع والتشاور واتخاذ القرار أكثر من حرصه على الاجتماع مع القيادة القطرية للحزب. وفي هذا الاجتماع اتخذت الجبهة قرارها بتحرك سورية، والدعوة إلى قمة عربية طارئة. أجرى الرئيس بعدها اتصالات هاتفية مع الرئيس مبارك والملك فهد بن عبد العزيز للتشاور حول إمكانية عقد القمة.

كان الموقف السعودي مرتبكًا في تلك اللحظات، وظلّ مرتبكًا عدة أيام سياسيًا وبلا موقف إعلاميًا. كان صدام قد صرح لحظة الغزو بأنه ملتزم اتفاقية عدم الاعتداء الموقعة مع المملكة، ويبدو أن السعوديين كانوا يترقبون ما سيفضي إليه التطور المثير للوضع من مفاجآت قبل أن يحددوا موقفًا. كانت السعودية تحضر لقمة مصغرة في جدة يوم الأحد، لكن أبلغني الدكتور عبد الرحمن العوضي قبل عودتي إلى دمشق أن الشيخ جابر الذي وصل لتوه إلى الطائف لن يشارك في اجتماع يحضره الرئيس العراقي صدام. كان لحكام الكويت في الخارج أموال وعقارات كثيرة سهلت عليهم الخروج من جهة ولم تمكن صدام من أسرهم والمساومة على حياتهم وأموالهم من جهة ثانية.

خرجت السعودية من ارتباكها بعد أن صرّح الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بإرسال طلائع القوات لحماية السعودية من الخطر العراقي، وأوفد في 6 آب/ أغسطس 1990 وزير دفاعه ديك تشيني إلى المملكة. ردّ صدام حسين بخطوةٍ إضافيةٍ عقّدت الوضع، وسهّلت السيناريو الأميركي. هكذا في 8 آب/ أغسطس وبعد يوم ونيف من وصول تشيني إلى المنطقة أوقع صدام حسين نفسه في الفخ، وأعلن ضم الكويت إلى العراق، وعودة «الفرع إلى الأصل». وقد كانت هذه الذريعة بالنسبة للإدارة الأميركية لا تقدر بثمن، لأنها تلغي أيضًا مفاعيل ما كانت قد قالته السفيرة الأميركية غلاسبي في بغداد لصدام أن الخلاف بينكم وبين الكويت يحل ثنائيًا.

قمة الاجتياح في القاهرة

بعد إعلان العراق ضم دولة الكويت في 8 آب/ أغسطس قام الرئيس الأسد بحركة اتصالات واسعة مع القادة العرب للالتئام في قمة عربية طارئة، والبحث عن حل عربي للأزمة قبل فوات الأوان. تجاوب القادة العرب فورًا مع هذه الدعوة. بعد يومين وصل إلى دمشق الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي أعرب عن ارتياحه النسبي لمبادرة سورية، وأكد للرئيس في اجتماع مغلق معه أن موقفه من الحرب العراقية – الإيرانية كان صائبًا منذ الأيام الأولى، ولذا فإن صدام يجب ألا يفلت هذه المرة من نتائج أفعاله.

قال لي سعود الفيصل خلال اجتماعي معه إن السعودية تعتمد على أصدقائها وليس على القمة العربية، فضلًا عن أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تجيز حق الدفاع المشروع. بدأ العمل السريع جدًا لعقد القمة. عقد الرئيس الأسد في اليوم نفسه وقبل التوجه إلى القاهرة اجتماعًا ثانيًا مع قيادة الجبهة لبحث مشاركة سورية في القمة العربية الطارئة التي دعيت للالتئام في 10 آب/ أغسطس في القاهرة.

في 9 آب/ أغسطس قال لي الرئيس أثناء حديثنا في الطائرة إلى مؤتمر القمة إن الموقف الذي عبرت عنه كوزير خارجية سورية في الاجتماعات الوزارية في القاهرة وفي وسائل الإعلام كان جيدًا. ويمكن اعتماده كخط سياسي وإعلامي. لقد ظل الرئيس يستخدم مضمون هذا الموقف نفسه الذي عبرت عنه أمام سعدون حمادي منذ الساعات الأولى للاجتياح. كنت أشعر بأن الرئيس امتلك مجددًا زمام المبادرة بعد قرارات عديدة ومحاولات فرض عزلة عربية على سورية. سافر الرئيس قبل يوم من انعقاد القمة في القاهرة استجابة لهذا الشعور، واجتمع على الفور مع الرئيس مبارك الذي استقبله بحفاوة في المطار، ثم اجتمع مع عدد كبير من الرؤساء العرب بانتظار ماذا سيقوله كرئيس لسورية عما فعله العراق في الكويت بعد أن تخلوا عن عقد القمة في دمشق.

كانت فكرتنا هي أن نعمل كل ما نستطيع لحشد الجهد العربي للحيلولة دون استمرار تدفق القوات الأميركية، حتى لا ينفصل الخليج عن العرب، وتكون إسرائيل هي الرابح الأكبر. وكانت رؤيتنا إنه إذا لم يتحرك العرب ويشكلوا مظلةً لدول الخليج فإن الأميركيين سيستفردون بالخليج. وكنا ندرك مسبقًا أن هذا العمل الدؤوب لعقد قمة ليست له «شعبية» تجاه ما أثارته التطورات من انفعالاتٍ ورهاناتٍ بالخروج من عقدة الأمة «المحبطة» لا سيما أن الانتفاضة الفلسطينية مازالت في ذروتها.

خطاب الترجيح للأسد

لو لم تكن القمة العربية التي عقدت بعد أسبوع من اجتياح الكويت عادية لأصبحت طارئة بحكم الأمر الواقع. كان القادة العرب في حال لا يحسدون

عليها بعد ظهر العاشر من آب/ أغسطس 1990 في القاهرة. شاهدت وربما شاهد معي الكثيرون بأن هذه القمة كانت الوحيدة التي يتناقش فيها المؤتمرون بحدة وبشعور من المسؤولية اللاحقة في قاعة الاجتماعات وعلى مدخلها وعند الخروج منها من دون أن يتنبهوا إلى أن انفعالاتهم قد تصل إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية.

لم يتغيب عن هذه القمة الطارئة أحد من القادة العرب المعنيين بالغزو سوى صدام حسين الذي أناب عنه طه ياسين رمضان. اقترب باتجاهي مسرعًا وبلهفة غير معهودة طارق عزيز الذي لم أره منذ لقائنا السري في هضاب لينين بموسكو قبل ثلاث سنوات تقريبًا. قال لي لا تتركونا – أو هكذا فهمت منه – فالأصوات في قاعة الاجتماعات لم تكن واضحة وليس فقط صوته.

ساد بعدها صمت، ثم تكلم مبارك باعتباره رئيس القمة وأعطى الكلمة لطه ياسين رمضان الذي لم يكن موفقًا ولا مقنعًا. تحدث عن الديون، واتهم الكويتيين باسترضاء إيران واستغلال حدوث الزلزال فيها للتعبير عن تضامنهم معها وهو أمر لم يفعلوه كما قال مع العراق متناسين انتصاره على إيران. واتهم قادة دول الخليج بأنهم زادوا ضخ النفط لخفض الأسعار واعتبر أن هذه مؤامرة كبيرة مع الأميركيين لإخضاع العراق.

تحدث بعد ذلك الشيخ سعد الصباح رئيس الوزراء الكويتي ورئيس الوفد المفاوض مع الجانب العراقي قبل الاجتياح. دخل في التفاصيل، وقال إن الكويت لم تتخلَ عن العراق طوال حربها مع إيران، وإن الغزو فاجأهم لأن صدام نفسه كان قد منحه بعد انتهاء الحرب مع إيران أعلى وسام عراقي، وقال له نحن ندرس أطفالنا في العراق أن الكويت لم تبخل عليهم في شيء وقت الضيق. تحدث الشيخ سعد أيضًا عن موضوع حصص النفط، وطلب العراق استئجار جزيرتي بوبيان ووربة خلال الحرب. وقال لو قبلنا تأجير هذه الجزر لاعتبرت إيران أننا أصبحنا طرفًا مباشرًا في الحرب.

حاول طه ياسين رمضان الرد لكن مبارك أعطى الكلمة مباشرة للرئيس الأسد قبل أن يطلبها. كان الوفد الكويتي برئاسة الشيخ سعد إلى القمة الطارئة

سعيدًا بكلمة الأسد الارتجالية التي لم تنشر في وسائل الإعلام السورية لأن الجلسة كانت مغلقة والمداولات فيها ليست للنشر. لكن ما تسرب عن القمة اجتزأ الهواجس السورية تجاه الوضع العربي بعد الاجتياح وركز على القبول السوري بالاستعانة بالقوات الأجنبية حسبما تراه كل دولة مناسبًا، وهذا ما نص عليه قرار القمة الذي صدر بعد فيض من المداولات والمشاحنات.

تحدث الرئيس الأسد في مداخلته عن قمة بغداد والمغزى من استبعاد سورية الذي لم يدرك معناه الكثيرون. حاول من جهة ثانية إظهار قدر من التسامح فاعتبر أن العراق والكويت بلدان شقيقان. ولم نأت هنا لننحاز لأحد منهما فنحن ننحاز لبعضنا والحل يجب أن يكون عربيًا. وتساءل عمن برر للدول الأجنبية أن ترسل قواتها العسكرية إلى هنا. وقال لقد فشلنا بأن نطمئن بعضنا لدرجة أصبح من حق البعض منا أن يبحث عن الأمان خارج حدوده ويتصرف بما يراه مناسبًا. لكن على هذه القوات الأجنبية أن تغادر عندما تنتهي مبررات قدومها، وبعد انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية إلى الكويت معتبرًا أن العراق إن كان يتعرض لمؤامرة فهي علينا جميعًا لأن ما يصيبه يصيبنا. لم يكن الرئيس مبتهجًا كما لم يشعر بإحساس المنتصر. مع أن كل الوفود العربية كما لاحظت شخصيًا كانت تستمع باهتمام شديد لما يقوله الأسد.

لم يكن الرئيس الأسد وحده غير راضٍ بالكامل عن نتائج القمة، فصدام داخل الكويت لم ولن يتزحزح عنها. كان القَلق سيد الموقف والخيارات كانت بين السيء والأسوأ. وحافظ الأسد لا يحب أن تكون مثل هذه المواقف هي خاتمة المطاف، فطالب على الفور بعقد قمة رباعية في الإسكندرية ضمت معمر القذافي، والشاذلي بن جديد، ومبارك بطبيعة الحال. كان الهدف تقييم ما حدث في قمة القاهرة كي تستمر الاتصالات العربية بحدودها الرمزية مهما جرى. صدر في نهاية هذا الاجتماع بيان صحافي يعلن اتفاق الرؤساء الأربعة على تجنيب الأمة العربية وبخاصة العراق مخاطر انفجار الوضع، وإعادة الأمور إلى طبيعتها في الكويت كمدخل يساعد في معالجة الأزمة.

غير أن الرئيس مبارك سارع في اليوم التالي لإرسال طلائع القوات المصرية كي تتمركز إلى جانب القوات الأميركية في حفر الباطن دونما تأخير

ومن دون حساب للرأي العام المصري أو العربي، ومن دون أي اكتراث بعضويته المتميزة في مجلس التعاون العربي الذي كان يضم العراق واليمن ومصر وهي من أبرز الدول الموقعة عليه قبل عدة أشهر.

حرب وسلام

بعد احتلال الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990 وتمترس الجنود العراقيين فيها وضمها، كشفت القمة العربية التي عقدت في القاهرة عن مشاعر متناقضة للقادة العرب وتوجهاتهم المختلفة. لا شيء محسوم. حتى التصويت المرتبك على القرار النصف زائد واحد كان بحد ذاته مصدرًا للتناقض والتصدع وغياب أدنى حد من التفاهم العربي. وما تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي بمتابعة الاتصالات مع الدول العربية التي صوّتت ضد القرار أو تحفظت عن بعض فقراته إلا دليل إضافي على عمق الأزمة التي سيخلفها الاجتياح العراقي للكويت.

زخم الصورة الإعلامية وإطارها اللذان أحاطا بسورية فجأة في الساحة الدولية بعد عزلتها الطويلة في الساحة العربية لا تعكسان حقيقة المشاعر السياسية للرئيس الأسد بعد احتلال الكويت، وإن كانتا من دون شك تخففان عنها كثيرًا من الإحباط والمرارة. ولهذا ظهر الرئيس الأسد في الصورة قبل مغادرة القاهرة مع كل القادة العرب الموافقين على قرار القمة العربية ومع المتحفظين عليه أيضًا. كنت أشعر بالإرهاق لكثرة الوفود العربية والإسلامية والأجنبية التي تقاطرت على دمشق خلال الأشهر السبعة التي أمضاها العراقيون في الكويت فضلًا عن زيارة بقية المسؤولين السوريين وزياراتي المتكررة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبخاصة الرياض وكذلك للقاهرة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، زار سورية خلال الأشهر السبعة وزير خارجية السعودية سعود الفيصل 6 مرات، وعصمت عبد المجيد وأسامة الباز 4 مرات، يعادلها إن لم يزد عليها زيارات من المسؤولين الكبار من الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهمها زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ووزير الخارجية الدكتور علي أكبر ولايتي. جميع هذه الزيارات لم تكن خارج

التوقعات باستثناء زيارة تورغوت أوزال كأول رئيس للجمهورية التركية يزور سورية منذ إنشائها في عشرينيات القرن الماضي.

طلب السفير الأميركي الجديد في دمشق إدوارد دجرجيان موعدًا عاجلًا لمساعد وزير الخارجية الأميركي جون كيلي معي بتاريخ 14 آب/ أغسطس 1990. كان الحديث بيننا تصالحيًا وبحثنا في اللقاء الاجتياح العراقي للكويت وقال إن صدام ليس جادًا بالربط بين انسحابه من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لأنه يفكر جديًا بترتيب أوضاعه بعد ضمه للكويت واعتبارها إحدى المحافظات العراقية. وطلب موعدًا من الرئيس الأسد لتسليمه رسالة مهمة من الرئيس بوش.

تحدثت مع الرئيس الأسد حول مضمون رسالة كيلي والرسالة التي يحملها من الرئيس الأميركي. واقترح كيلي في لقائه مع الأسد ثلاث عواصم للقاء بين الرئيسين، فاختار الرئيس الأسد مدينة جنيف مستذكرًا بارتياح لقاءه عام 1977 مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر.

لقاء الأسد ورفسنجاني

رغب الرئيس حافظ الأسد في أن يتزود قبل لقائه الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بموقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية مباشرة وخصوصًا حول الاحتلال العراقي للكويت، ومدى النفوذ الإيراني في لبنان ومجمل الأوضاع في المنطقة. استدعيت السفير الإيراني بدمشق وأبلغته أن السيد الرئيس يود أن يلبي دعوة الرئيس هاشمي رفسنجاني التي كان قد وجهها له عندما زار دمشق مؤخرًا.

لقي الرئيس الأسد استقبالًا وديًا ورسميًا في طهران لم يشهد له مثيلًا في عاصمة أخرى لا سيما بالمقاييس الإيرانية التي تخفي وراءها تقاليد إمبراطورية عريقة من جهة وتظهر تقاليد جمهورية إسلامية وليدة بأطرها المعاصرة من جهة أخرى. آية الله علي خامنئي مرشد الثورة كان سعيدًا باللقاء مع الرئيس الأسد، وركّز في حديثه على الأمور السياسية من زاوية إستراتيجية، فكانت المحاولة من الرجلين سبر أغوار كل طرف للآخر.

امتدت الزيارة لثلاثة أيام بين 22-25 أيلول/ سبتمبر 1990 تخللتها عدة لقاءات وزيارات أضرحة ومآدب، وكانت شهية الرئيسين الأسد ورفسنجاني واضحة وجلية في تناول الحديث وتشعباته أكثر من تناول الطعام وأصنافه. كان الرئيسان يعشقان الحوار مهما تشعب والنقاش مهما طال. غير أن أكثر ما لفت انتباهي في اليوم الثالث من الزيارة أن رئيس الجمهورية رفسنجاني ووزير الخارجية ولايتي حضرا إلى مقر إقامة الرئيس الأسد وابتدأت معنا محادثات طويلة امتدت لعدة ساعات، لم يترك الوفدان خلالهما موضوعًا ساخنًا أو ساكنًا إلا وتبادلا حوله الرأي والمشورة.

لقد تحدث رفسنجاني عن صدام العراق بعد انتهاء الحرب معه ثم عن الرسائل التي وصلته قبيل غزو العراق الكويت وخلاله، وسلمني نسخة من الرسائل المتبادلة بينه وبين صدام لأطلع الرئيس عليها بعد عودتنا إلى دمشق. في هذه الرسائل الموقعة والمترجمة من العربية إلى الفارسية وبالعكس والمؤرخة هجريًا وميلاديًا، بدا صدام في الجزء الأول منها متجبرًا ومتغطرسًا يطالب الإيرانيين أن يأتوا إلى مكان محدد وبوفد إيراني سماه هو مؤلف من الفقيه خامنئي والرئيس رفسنجاني ليتفاوضا معه حول حدود طويلة برية وبحرية وحددها أن «البرية حوالى 1200 كم أما البحرية فهي بحدود 800 كم». وفهمنا أنا والرئيس أن صدام كان يريد التفاوض مع الإيرانيين من موقع قوة وعلى حدود بحرية جديدة تصل إلى مضيق هرمز الأمر الذي يعني ضمه للإمارات بكاملها، وما بين دولة الكويت ومضيق هرمز المتشاطئ مع سلطنة عمان.

غير أن صدام في الرسالة الأخيرة - بعد الحشود الأجنبية الهائلة حول الكويت - كان متواضعًا جدًا ويتودد ويستعطف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقف إلى جانبه ضد الأشرار والمتآمرين على العراق وإيران والأمة الإسلامية.

لقاء الأسد وبوش الأب

تم اللقاء بين حافظ الأسد وجورج بوش الأب في جنيف يوم 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، أي بعد أن اكتملت الحشود العسكرية الأميركية حول

الكويت وعلى حدود السعودية. لذا لم يتحدث الرئيس الأميركي طويلًا عن الكويت، لكنه أكد تصميم بلاده والائتلاف الدولي على إخراج الجيش العراقي من الكويت وقال إن عدد القوات الأميركية قد وصل إلى 400 ألف جندي حتى تاريخه.

بعد أن لخص موقف الولايات المتحدة بعدم القبول بانسحاب عراقي جزئي، ورفض أي ربط للانسحاب العراقي من الكويت بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، انتقل الرئيس الأميركي إلى الحديث عن اهتمام الإدارة الأميركية بالسلام في الشرق الأوسط، وأنه قد يفكر بعقد مؤتمر دولي على الرغم من إصرار إسرائيل أن يكون المؤتمر إقليميًا. وأكد أنه لا يوافق على تدخل إسحاق شامير بالصراع الجاري ضد العراق، ولا باستمرار احتفاظه بالجولان السوري المحتل، وسيسعى لتطبيق قراري الأمم المتحدة 242 و338 كأساس للتسوية، لكنه لا يرى إمكانية عقد المؤتمر قبل تحرير الكويت.

رحب الرئيس الأسد بفكرة عقد المؤتمر الدولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي وبرعاية الأمم المتحدة، وأكد أن الحل يجب أن يكون شاملًا، وأنه يجب أن لا نكرر الحلول المنفردة لأن كل ما حولنا يؤكد بأن اتفاقات كامب ديفيد واتفاقية 17 أيار التي رسمتها الولايات المتحدة لم تؤدِ إلى استقرار المنطقة. وهنا دار نقاش طويل شابه بعض التوتر: الرئيس بوش تحدث عن الإرهاب ومنحه ملاذًا في سورية ولبنان، وأشار إلى تفجير الطائرة الأميركية فوق لوكربي الإسكتلندية، واتهم الفلسطينيين وأحمد جبريل خصوصًا. لكن الرئيس الأسد اقترح تشكيل لجنة محايدة تعقد اجتماعاتها في أي مكان متفق عليه للتحقيق بالموضوع لأن مثل هذه الاتهامات لا تستند إلى أي دليل.

كان الرئيس بوش يقرأ من حزمة أوراق صغيرة وسميكة بين يديه، نقطةً وراء نقطة، يستعين بركبة إحدى ساقيه الطويلتين عندما يقلب الصفحة. لكنه عندما بدأت ردود الأسد وخصوصًا في الموضوع الآسر الذي يميز فيه الإرهاب عن المقاومة المشروعة، والأمثلة من التاريخ القديم والحديث التي تؤكد صحة وجهة نظر سورية، ترك بوش الأوراق جانبًا وانخرط في نقاش طويل مع الرئيس الأسد حول كل المواضيع الساخنة بدءًا من الإرهاب ولبنان

وإقامة بيروت الكبرى وحصار عون واتفاق الطائف وانتهاءً بمعنى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان. كان بوش يتحدث بسلاسة ودراية عن لبنان وما حوله وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح.

استفاض الرئيس الأسد في الردود ولا يحتاج أصلًا إلى أوراق معدة، واستعان بوسيلة الإيضاح الطازجة في احتلال الكويت، وحرص الجميع على إنهائه، وأكد أن الاحتلال الإسرائيلي هو سبب المشاكل في المنطقة، ولا تحشد الجيوش العربية من أجل ذلك بل لا تجد جدية كافية من قبل الولايات المتحدة حتى عبر التفاوض لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من صدور عشرات القرارات عن الأمم المتحدة التي يمكن الاستناد إليها، ولذلك وجد صدام ضالته في الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود وربط انسحابه من الكويت بانسحابها لأنه يعلم بأن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي المحتلة.

طلب الرئيس بوش جلسة قصيرة مغلقة مع الرئيس الأسد، وحرص الرئيس الأسد أن أكون معه في هذه الجلسة.

ربما ما يجري في الجلسات المغلقة هو زبدة الموضوع الذي قد لا تتطرق له وسائل الإعلام في حينه، ويترك لها ما تتخيله من مواضيع ومواقف في هذه اللقاءات. ولأن الرئيس الأميركي هو الذي طلب الجلسة المغلقة فهو الذي سيقول فيها ما يشاء، وأنا أجد من غير اللائق أن أحتفظ بهذه المعلومات في حين ستنشرها وزارات خارجية الدول الأخرى بعد مرور ربع قرن عليها أو تستبق ذلك النشر ويكيليكس الأميركية.

ابتدأ الرئيس بوش بالحديث عن الجنرال عون فقال إنه يؤيد ما قامت به سورية في لبنان ولكن يرى من الأفضل أن يتم السماح له بالخروج إلى فرنسا بمبادرة من الرئيس الأسد. وهذا الموضوع لا يلحق ضررًا بمصالح سورية ويحسّن العلاقات السورية – الفرنسية في الوقت نفسه.

وافق الرئيس الأسد على خروج عون بعد أن انتقد الدور الذي قامت به فرنسا وبخاصة بعض البرلمانيين الفرنسيين في موضوع توريط عون للدخول في معركة خاسرة.

انتقل الرئيس بوش بعد ذلك إلى موضوع احتلال الكويت فقال إذا لم نتمكن بعد كل هذا الجهد والحشود من حل سلمي، فإنني أنوي أن أسحق قوة صدام العسكرية وتعطيل قدرته على شن أي حرب، وأبدى عدم ارتياحه لأن سورية لا تريد التخندق مع القوات الأميركية في الكويت. لم يعلق الرئيس الأسد لأنه فهم من هذا الطرح كما قال لي بعد العودة من جنيف أن الأميركيين لم يغلقوا باب الحل السياسي على العراق، وسيشجع صدام على هذا الحل وسيوضح له مخاطر استمرار احتلال الكويت.

تحدث بوش عن عملية السلام التي ينوي التركيز عليها بعد خروج صدام من الكويت، وألمح إلى صعوبة التعامل مع شامير الذي انتقد الإدارة الأميركية مؤخرًا. وقال إن شامير ينتقدنا لأنه لا يفهم أن إخراج الجيش العراقي من الكويت سيزيل من طريقه عدوًا إستراتيجيًا لا يستهان به، ولو من الناحية النظرية. كما قال بوش إنه لا توجد لديه مشكلة في مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر إذا عقد لأن السوفيات لم يعد لهم حضور معطّل كالسابق.

تحدث الرئيس الأميركي عن حقوق الإنسان، وأن تسمح سورية بهجرة من يرغب من اليهود السوريين في ذلك. قال الرئيس الأسد إنه لا يمانع ولكن إذا قدمت ضمانات بأنهم بعد مغادرتهم إلى أميركا أو أوروبا لن يذهبوا إلى إسرائيل، لأنهم في هذه الحالة سيصبحون جنودًا يقاتلوننا على أرضنا المحتلة. رد بوش بأنه لا يستطيع أن يعد بإعطاء ضمانات من هذا النوع ولكنه يأمل أن تساعد سورية على لمّ شمل العائلات اليهودية. فوعد الرئيس الأسد بالمساعدة بعد إعادة تركيزه على الحل الشامل للصراع العربي – الإسرائيلي لأنه من وجهة نظره يحل كل هذه الأمور التي تبدو الآن عصية على الجميع.

الذي لفت انتباهي أن العلاقات الثنائية وتحسينها لم تأخذ حيزًا من هذا اللقاء الطويل الذي قد لا يعقد إلا بعد عقد من الزمن لأنني استنتجت بأن الجانبين السوري والأميركي ليس لهما مصلحة كبيرة بتحسين العلاقات الثنائية؛ لأن الإدارة الأميركية لا تستطيع تحسين علاقاتها مع سورية على حساب إسرائيل، وسورية لا تقبل بأن تهادن أميركا لمصلحة إسرائيل من أجل تحسين العلاقات فحسب.

الحل السياسي المستحيل

ما بين الثاني من آب/ أغسطس 1990، تاريخ احتلال الكويت وبين 24 شباط/ فبراير 1990 بداية تحرير الكويت، جرت عدة محاولات عربية وأممية لإيجاد حل سياسي لخروج القوات العراقية من الكويت سلميًا، وباءت جميعها بالفشل. لكن كانت من بين هذه المحاولات العديدة محاولتان تستحقان الذكر على الرغم من فشلهما، واحدة أميركية والثانية سورية.

حدثت المحاولة الأميركية بتاريخ 9 كانون الثاني/ يناير 1991 عندما التقى جيمس بيكر مع طارق عزيز في جنيف لتسليمه رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين. وبعد محادثات مستفيضة رفض عزيز استلام الرسالة لأنها كانت بمنزلة تهديد واضح للعراق، وفشلت المحاولة الأميركية وتوضح هذا الفشل في المؤتمرين الصحافيين لكل من بيكر وعزيز بعد انتهاء الاجتماعات. اعتبر طارق عزيز الرسالة «غير لائقة» ولذلك رفض استلامها وهذا يعني أنه اطلع عليها عندما تركها الوفد الأميركي عمدًا عندما خرج للتشاور. أما بيكر فقد كان تهديده للعراق واضحًا في المؤتمر الصحافي لأنه اعتبر أن الاحتلال العراقي جاء نتيجة حسابات خاطئة لصدام سواء في محاولته الاحتفاظ بالكويت كجزء من العراق ورفض الانسحاب منها، أو بربطه أزمة الخليج بالقضية الفلسطينية.

بعد بضعة أيام جاءت المحاولة الثانية على شكل رسالة من الرئيس حافظ الأسد بعثها عبر الراديو والصحافة وليس عبر مبعوث شخصي له. وكانت من حيث مضمونها تبدأ بالأخ صدام حسين وتطالبه بالانسحاب من الكويت ذاكرةً أن الأخطاء كبيرة وخطيرة ولكن ما يصيب العراق يصيب سورية والأمة العربية كما كان قد سبق وأشار في القمة العربية. واختتمها بالتعهد أنه إذا هوجم العراق بعد انسحابه من الكويت فإن سورية ستضع كل إمكانياتها المادية والمعنوية إلى جانب العراق. جاء جواب صدام حسين سريعًا بالرفض مختصرًا بكلمات تنضح بالصلف والتهكم والوهم مفادها بأن العراق منتصر لا محالة. وقال إن الواجب يقتضي أن نغلق باب التفاؤل، وإن جيش العراق وحده قادر على أن يحمي شرف الأمة كلها وهو وحده لا غيره الذي يستطيع أن ينازل جميع الكفار.

ربما ظن كثير من الناس – عربًا وأجانب – أن صدام حسين تعامل مع الرئيس السوري في هذه الأزمة كأخ مفترض وتعامل مع الرئيس الأميركي كعدو مفروض، لكنني شخصيًا كنت أميل إلى الاعتقاد بحكم معرفتي المباشرة أن صدام ظل يتعامل مع الرئيس الأميركي حتى آخر لحظة كصديق شرس أكثر منه كعدو، وخصوصًا عندما أدخل العراق في حرب لثماني سنوات مع ثورة إسلامية أنهكت نظامًا تابعًا لأميركا وإسرائيل في المجالات كافة.

كان صدام متيقنًا أن الأميركيين سوف يتغاضون عن احتلاله للكويت لا سيما بعد تعهده بالمحافظة على سعر برميل النفط بـ 25 دولارًا أميركيًا ظانًا بأن ما يهم الأميركيين هو أسعار النفط وليس آباره وشرايينه والتحكم بتوزيعه أيضًا. وما وصف صدام لجورج بوش بالخائن بعد بدء الحرب عليه في الكويت إلا دليل إضافي آخر، إذ لا أحد يصف عدوه بالخائن، فالخيانة تحصل بين الأخوة والأزواج، لكن لا مكان لها في قاموس السياسة بين الأعداء.

الفصل العاشر

جولات بيكر المكوكية حتى مؤتمر مدريد

«إعلان دمشق»: ولادة قيصرية

إثر توقف الحرب في 28 شباط/ فبراير 1991، وموافقة العراق من دون قيد أو شرط على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ألقى الرئيس الأميركي جورج بوش في 6 آذار/ مارس 1991 خطابًا أمام الكونغرس أعلن فيه التزام الولايات المتحدة العمل من أجل سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط يقوم على قراري مجلس الأمن 242 و338، و«مبدأ الأرض مقابل السلام». كان هذا الموقف ترجمة لما عبر عنه الرئيس الأميركي في لقاء جنيف مع الرئيس الأسد نهاية العام الماضي.

بعدها أجريتُ مع وزير الخارجية المصري عمرو موسى اتصالًا على أساس هذا الخطاب الذي اعتبرناه بداية انعطاف جديد في الموقف الأميركي من الصراع العربي – الإسرائيلي. كما أجريت اتصالات مكثفة مع سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، أفضت إلى عقد اجتماع لأول مرة في دمشق ما بين سورية ومصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كان الهدف من هذا الاجتماع تطوير التعاون الثماني الذي برز إلى العلن بعد الاجتياح العراقي للكويت بين كل من سورية ومصر ودول مجلس التعاون.

تجاوب الجميع مع هذه الدعوة، وفي افتتاح الاجتماع في دمشق، أشرت بشكل خاص إلى أن «الكيان العربي تلقى خلال أزمة الخليج ضربةً خطيرةً في الصميم لن يكون من السهل على شعوبنا تجاوز آثارها، فلأول مرةٍ يتحول الخلاف العربي إلى صراع دولي دموي يطحن الشقيق في حمأته شقيقه، ويجبره على الاستعانة بالغريب قبل القريب لردع العدوان عنه»، وتمثلت جوهر الرؤية الجيوبوليتكية للتغيرات الجارية في العلاقات العربية، والتي قدمتها في افتتاح الاجتماع، في أن المنطقة قد «دخلت مرحلةً جديدةً ستتغير خلالها الكثير من

المفاهيم والمعطيات»، و«أن مرحلة ما بعد حرب الخليج تطرح أسئلةً عديدةً سيبقى معظمها دون أجوبةٍ نهائيةٍ. ولكن سيظل السؤال الأهم هو أن تمتلك دولنا قبل الآخرين زمام المبادرة في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في منطقتنا».

لم أحاول استرضاء الوزراء في كلمتي وأهاجم العراق وآتي على ذكر الجنود العراقيين وهم في حالة فرار يغمرهم الرمل والجوع والإرهاق. كان بعضهم يتمنى ذلك لأنهم تحدثوا مطولًا حول هذا الموضوع عندما استقبلتهم في المطار. ولم أحاول من جهة ثانية أن أكشف شدة الحرج الشخصي الذي كنت أشعر به في غياب الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عن هذا الاجتماع. تذكرت كيف أنني في مؤتمر أتلانتا الذي رعاه جيمي كارتر وجيرالد فورد نهاية عام 1983 وجهت للرئيس كارتر عتابًا لأنه لم يوجه الدعوة إلى منظمة التحرير.

تواصلت المداولات بين الوزراء الثمانية في الصالة الكبيرة لفندق الشيراتون في دمشق لمدة ثلاثة أيام. كنا نصل الليل بالنهار في محاولة للخروج ببيان ختامي يحظى بإجماع دولنا، ويبرر انفرادنا من دون الدول العربية الأخرى في التعبير عن موقف عربي موحد بالنيابة عن الآخرين. لم يكن صوغ البيان سهلًا، فضلًا عن جوهر المعاني التي يجب أن يتضمنها. طبعًا من الممكن أن نتجاهل من حيث الشكل في هذا البيان موقف منظمة التحرير، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل القضية الفلسطينية ودور دولنا في استرداد حقوق الشعب الفلسطيني.

عندما تحدثنا عن الشق الأمني في البيان واجهتنا المصاعب. الأمن – وأسميه تجاوزًا الأمن القومي العربي – كان هو الأساس في اجتماعنا، وتوافقنا، ولكن السؤال بقي من دون جواب؛ ترى من هي الجهة أو الجهات التي تساند هذا الأمن؟ وهل هو أمن قومي عربي بالدرجة الأولى؟

كانت الرؤى وخصوصًا على أرض الواقع متباينة جدًا. كانت هناك حساسية – كالقطبة المخفية كما يقول الصحافيون اللبنانيون – بين دول مجلس التعاون ككتلة وبين مصر وسورية البلدين الأكثر سكانًا والأقل نفطًا. أما

الاطمئنان الأمني فلا تستطيع أن توفره مصر وسورية اللتان أرسلتا معًا حوالى 50 ألف جندي بمعدات عسكرية محدودة مقابل أكثر من 500 ألف جندي بمعدات أميركية متطورة غطت دولة الكويت وما حولها برًا وبحرًا وجوًا.

منذ الساعات الأولى للاجتياح ظلت صور الجنود المصريين والسوريين لا تظهر مباشرة على شاشات التلفزة طوال شهور الاحتلال. كنت أنا وعمرو موسى نلمس وجود هذه الكاميرا الخفية بين سطور كلماتهم وإن لم يعبروا عن ذلك تصريحًا أو تلميحًا. ومع ذلك كانوا في حاجة إلى مصر وسورية لما تحملانه من رموز عربية، ولولاهما، كما اعترفوا لاحقًا في الغرف المغلقة، لما صدر أصلًا قرار القمة العربي الذي فوضهم الاستعانة بقوات أجنبية.

كان طول المناقشات وتشعبها خلال الأيام الثلاثة يقودنا إلى سبر بواطن المواقف من حيث لا يدري صاحبها أو لا يريد. فالسعودية كانت متحمسة بشكل واضح للجانب الاقتصادي ولكن لديها تحفظات على الجانب الأمني، أما البحرين التي تنطق غالبًا باسم السعودية فكانت متحمسة للجانبين الاقتصادي والأمني معًا، أما الكويت وبقية دول مجلس التعاون – باستثناء سلطنة عمان – فكانت متحمسة لإنجاح هذا التجمع الثماني على علاته لا سيما في دوره الأمني.

هذا التباين في المواقف الذي ظهر جليًا خلال صوغ البيان جرّ الوزراء في سياق المناقشات إلى دور إيران وتركيا في المنطقة، ولا سيما أنهما لم يؤيدا غزو العراق للكويت. كانت الإشارة من قبل بعض الوزراء المجتمعين لهذين البلدين أكثر من مرة إما للتقليل من فرص نجاح هذا التجمع الجديد لغياب دول إسلامية مهمة معنية بأمن الخليج أو للتعظيم من شأن الولايات المتحدة التي لم يجارها أحد في تحرير الكويت.

اقترحت في ضوء هذه المناقشات الاتصال مع هاتين الدولتين المسلمتين بعد توصلنا إلى اتفاق بين الدول الثماني، لأن موقفهما سيساهم إيجابيًا في تعزيز أمن الخليج، ولم أستبعد النص على ذلك في البيان الختامي، لكن هذا الطرح لم يحظَ بموافقة جميع الحاضرين.

بعد جهدٍ مضنٍ، صدر البيان الختامي بتاريخ 10 آذار/ مارس 1991 واقترح الأمير سعودٌ الفيصل أن نطلق عليه «إعلان دمشق»، فوافق الجميع على الإعلان واسمه بنيّة حسنة، لأنه لولا صدور هذا البيان المثير للجدل لما استمر هذا الشكل الجديد من العمل العربي المشترك، حتى وإن كنا كدولٍ ثمانٍ قد وقفنا في لحظة من اللحظات في خندق واحد نواجه عدوًا واحدًا هو العراق وليس إسرائيل بكل أسف.

أحدث «إعلان دمشق» صدى كبيرًا خارج سورية أكثر من الداخل الرسمي من دون أن نتجاهل ارتياح أغلبية السوريين لنتائج الاجتماعات واللقاءات العربية والأوروبية التي عدلت إلى حد بعيد صورة الطائرات والدبابات الأميركية وهي تطارد بقايا الجنود العراقيين داخل الكويت وعلى حدودها، وبخاصة هؤلاء الجنود الذين لم تصلهم تعليمات القيادة العراقية بالانسحاب ولم تقم قيادتهم بتزويدهم بالمؤن.

في اليوم الثاني من اجتماعات دول إعلان دمشق وصل الوفد الوزاري للترويكا الأوروبية: وزراء خارجية إيطاليا وهولندا ولكسمبورغ الذين رغبوا في الاجتماع مع الوزراء الثمانية، فتحولت طاولة الاجتماعات لتصبح بأحد عشر ضلعًا. تناولت المحادثات الرؤى ما بعد تحرير الكويت ومؤتمر السلام القادم الذي يرغب الأوروبيون في أن يكون لهم دور أساسي فيه. وجرى استعراض العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وآفاق تطورها بما يمهد الأرضية الأوسع لتعاون في جميع الميادين. كانت المناقشات التي شارك فيها معظم الوزراء العرب والأوروبيين حيوية لا تخلو من العتاب وقضية فلسطين.

في مساء اليوم ذاته طلب وفد إيراني برئاسة حسن حبيبي نائب الرئيس الإيراني وعلي أكبر ولايتي وزير الخارجية زيارة دمشق في الغد؛ إذ لا بد من أن تكون مشاهد هذه اللقاءات والتصريحات قد أثارت فضول أصدقائنا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. اجتمعوا فور وصولهم بالرئيس الأسد الذي كان قد اجتمع للتو بوزراء خارجية دول الإعلان. تركزت محادثات الوفد الإيراني في دمشق على الانتفاضة الفلسطينية ومآلها، والانتفاضة العراقية في الجنوب التي اندلعت منذ أيام وأهميتها التي لم تحظ بتغطية إعلامية مناسبة.

هذه الأجواء أثارت من دون شك الأميركيين، فقصد وزير خارجيتهم جيمس بيكر إلى الرياض الأكثر دفئًا، وفضّل ألا يأتي في هذا الزحام إلى دمشق كي لا يلتقط الزكام بسبب برودة الطقس. اتصل العاهل السعودي بالرئيس الأسد وأبلغه هواجسه وآماله في عودة الشيخ جابر الصباح أمير البلاد من منفاه في الطائف اليوم أو غدًا إلى الكويت، وطلب الملك عقد الاجتماع الوزاري لدول إعلان دمشق في الرياض فالجو هناك أصبح مريحًا ودرجة الحرارة فيها أكثر اعتدالًا كما أخبر الرئيس الأسد.

أبلغني الرئيس هاتفيًا بمحادثة الملك معه وطلب مني أن أقترح تأجيل الاجتماع ولو ليوم واحد عقوبة لبيكر وليس للملك كما قال. أعجبتني الفكرة، وطلبت تأخير الموعد من الأمير الفيصل لأن لدينا ضيوفًا ليس من اللائق إهمالهم وعدم استكمال المحادثات معهم.

وصلت إلى مطار الرياض متأخرًا حسب اقتراحنا بتأجيل الاجتماع. أبلغني سعود الفيصل الذي كان يقود سيارته بنفسه وأنا بجانبه «أن خادم الحرمين يريد أن يراني قبل الاجتماع لأنه يريد أن يطرح معي عدم ضرورة وجود شق أمني في إعلان دمشق، فأرجو أن تكون متفهمًا لأن جلالة الملك لامه شخصيًا، وكنت لم أشرح تحفظي لوجود هذا الجزء من الإعلان حتى لا يخرب الاجتماع». تناقشنا طويلًا حول هذا الشق من إعلان دمشق لأن المسافة ليست قصيرة بين مطار الرياض والمدينة. لكن لم نصل إلى نتيجة لأنها إرادة الملك بأن نشطب الشق الأمني من الإعلان وإن كان اسم الإعلان اقتراحًا من وزير خارجية المملكة.

إقصاء البعد الأمني

في الاجتماع مع الملك فهد، كان كعادته محدثًا لبقًا ولطيفًا يمهد لحديثه بقصص وروايات طريفة، لينتقل بعد ذلك ويقول لي: الناس أكلت وجهنا! وتقول كيف أننا ونحن 19 مليون سعودي نطلب من أي كان حماية أمننا؟ أرجو أن تنقل إلى فخامة الأخ الرئيس حافظ أن نستغني عن الموضوع الأمني في إعلان دمشق، ونحن نعلم أن سورية لن تقصر لا هي ولا جيشها إذا طلبنا منها يد المساعدة في أي وقت.

كان قد جرى خلال اجتماع دمشق نقاش طويل حول الشق الأمني في الإعلان؛ إذ كان إصراري في حديثي حول مفاهيم الأمن المشترك بين دولنا، وتشكيل نواة صلبة للأمن القومي العربي بمجمله. قلت للملك: إن أهمية وجود سورية ومصر إلى جانب دول مجلس التعاون الست كاف لإمكانية الاستغناء عن القوات الأجنبية، أو تسويغ مهمتها لشعوبنا عند الضرورة القصوى التي تستدعي وجودها. بعد قليلٍ توضحت دلالات إسقاط البعد الأمني من «الإعلان» ولمّا يجف مداده بعدً؛ إذ طلب بيكر أن يجتمع مع وزراء خارجية دول «الإعلان» الثماني في الرياض بصورة مستعجلة لأن لديه ارتباطات أخرى.

اجتمع بيكر مع وزراء خارجية دول «الإعلان»، فغدا الاجتماع تساعيًا يضم دول مجلس التعاون الست وسورية ومصر والولايات المتحدة، وكان الوفد الأميركي كبيرًا، وكان دنيس روس وجماعة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية من أبرز أعضائه. تحدث بيكر عن أنه قد آن الأوان لخلق تعاون إقليمي في المنطقة بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية على غرار «اتفاق هلسنكي» في عام 1975 ما بين الشرق والغرب وأشاد بدور إسرائيل التي أظهرت تفهمًا بعدم الرد على صواريخ صدام الاستفزازية.

تحدث بعض الوزراء في بعض الموضوعات، وأما من جهتي فصوبت الأمر نحو الجوهر الذي يعنيه بيكر، وهو إدماج إسرائيل في وسط التعاون الإقليمي بين الشرق والغرب، وقلت له إن الوضع بين العرب وإسرائيل يختلف عن الوضع بين الغرب والشرق من حيث إن إسرائيل تحتل أراض عربية، وأنه إذا ما أردنا تسوية فلا بد من طرح إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية أولًا، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حل مشكلة اللاجئين، وعقد مؤتمر لسلام شامل تحضره الأطراف كافة برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ أي عقد مؤتمر دولي وليس عقد مؤتمر تعاون إقليمي.

شعر الوفد الأميركي أن موقفي لم يسانده أحد سواء كان الاجتماع في دمشق أو في الرياض، بل قال إنه يفضل أن يبحث هذا الأمر في اجتماع ثنائي معي بعد هذا الاجتماع مباشرة. شعرت نفسي وحيدًا في هذا الموقف، وكان

بيكر هو الذي أنهى الاجتماع قائلًا إن جولات عديدة تنتظره في عواصم العالم. لكن الرسالة التي أردت إيصالها للجانب الأميركي وصلت بوضوح سواء طال الاجتماع أو قصر.

مؤتمر إقليمي أم دولي؟

انعقد الاجتماع الثنائي بيني وبين بيكر في قصر المؤتمرات نفسه. وكان معه دنيس روس مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ومارغريت تتوايلر الناطقة الرسمية. كانت الساعة نحو الخامسة مساءً من اليوم نفسه في آذار/ مارس 1991. كان اللقاء صريحًا وضروريًا لكنه مهم من الناحية الاستكشافية بالنسبة إلينا. فقد قررت أن أتعامل معه على أن هذا اللقاء هو لقاء استكشافي وتمهيدي للاجتماع المرتقب بين بيكر والرئيس الأسد في دمشق، فكان عليّ أن أعرف على وجه الدقة ما يدور في رأس بيكر، وأتعرف على موقع سورية في اهتمامه، كما ألفت انتباهه إلى نقاط معينة في صيغة مقترحات يفضل أن يوليها الأهمية في لقائه المرتقب مع الرئيس الأسد.

كرر بيكر حديثه معي الذي عرضه في اجتماع الدول التسع عن أهمية عقد مؤتمر إقليمي في منطقة الشرق الأوسط على غرار مؤتمر هلسنكي، وقال لي إن الوضع كان متشابهًا، فقد كان الاتحاد السوفياتي يحتل أوروبا الشرقية، قلت له إن الاتحاد السوفياتي لم يكن محتلًا لها بل كان وجوده فيها بالاتفاق مع دولها. قال برلين مثلًا، قلت له وأنتم كنتم تحتلون برلين الغربية بالاتفاق أيضًا.

انزعج بيكر من هذا الجواب. وانتقل إلى موضوعه الأساسي وهو المؤتمر الإقليمي. قال بيكر إنه عمل لمدة أربعة عشر شهرًا مع مصر وإسرائيل ودول أخرى لإجراء الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي، وإنه لم يتمكن في النهاية من التوصل إلى اتفاقٍ معهم حول ممثل فلسطيني واحد. لكنه قال ردًا على تأكيدي وإلحاحي على عقد مؤتمر دولي إنهم لا يستبعدون نهائيًا عقد هذا المؤتمر، لكنهم يشعرون أن الوقت غير مناسب لعقده، وأنهم سيطلقون عملية سلام تقوم على عقد مؤتمر إقليمي.

قلت له نحن نعرف أن المؤتمر الدولي لن يعقد غدًا؛ إذ يجب أن يتم التحضير له جيدًا، وأننا نعلم بأن هذه الإدارة أفضل من أي إدارةٍ أميركية سابقةٍ، لأنها تفهم الوضع بشكلٍ جيّدٍ، وبإمكانها أن تفهم المشاكل التي تواجهها المنطقة، وتستطيع أن تؤثرَ في إسرائيل من أجل عملية السلام، لكن يجب أن يكون واضحًا أن الدور القيادي لسورية في المنطقة، وعدم النظر إلى العلاقات السورية – الأميركية في ضوء نظرية «الإرهاب» هو أمر مساعد لهذه العملية، وأن سورية يجب أن تكون في صورة كل ما يجري من الألف إلى الياء، إذا ما أردتم التوصل إلى نتائج إيجابية، وأجابني بأننا نريد مشاركة سورية من الألف إلى الياء. وقال في نهاية اللقاء: لقد آن الأوان لإطلاق سراح رهائننا في لبنان، قلت له سنجري الاتصالات اللازمة لتحقيق ذلك.

جولات بيكر المكوكية

شكلت زيارة بيكر إلى الرياض واجتماعه مع الملك فهد نقطة جولته الأولى في المنطقة التي ستدشّن جولةً مكوكية مؤلفة من ست جولاتٍ. كنت قد وضعت الرئيس الأسد في مجريات ما حدث في الرياض سواء في الاجتماع مع الملك فهد، أو في الاجتماع التساعي، أو في الاجتماع الثنائي بيني وبين بيكر. وقيّمنا بسرعةٍ أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بدورنا الإقليمي في المنطقة، لكن منظورها لعملية السلام يتم في ضوء منظور المؤتمر الإقليمي وليس من منظور عقد مؤتمر دولي لتحقيق سلام شاملٍ في الشرق الأوسط. وكان تقييمنا أن ما طرحه بيكر من سقف لا يتفق مع ما طَرحه الرئيس بوش في خطابه، ولا مع عدم معارضة الرئيس بوش في لقائه مع الرئيس الأسد في قمة جنيف في كانون الأول/ ديسمبر 1990 بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في الوقت المناسب بعد انتهاء أزمة الخليج.

إن ما طرحه بيكر هو سقف منخفض لا يمكن القبول به، ولا ينطوي سوى على تسويف غامض لعقد المؤتمر الدولي. وترتب على هذا التقييم أن نهيئ أنفسنا لخوض عمليةٍ شاقةٍ مع قواعد اللعبة الجديدة التي يراد فرضها على العرب بعد الحرب، والعمل على تغييرها من «مؤتمر إقليمي» يعكس وجهة نظر

إسرائيل التي تريد من العرب تعاونًا اقتصاديًا في تلك المرحلة، ولا تريد مؤتمر سلام خاص بالشرق الأوسط ذا طبيعة وخصائص دولية تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ حزيران/ يونيو 1967.

بدأ بيكر الاجتماع مع الرئيس الأسد بقوله بطريقةٍ اشتهر بها بيكر وهي مزج الجد بالمزاح: قبل أن نبدأ الاجتماع أريد أن يعلم السيد الرئيس أن الوزير الشرع يعتبرنا قوة احتلال في أوروبا، وكان الرئيس الأسد يعرف ما جرى بيني وبين بيكر حول هذا الموضوع في الرياض. لكن النقاش في دمشق يمكن أن يمتد ويطول. لقد تم فيه استحضار التاريخ في مؤتمر يالطا، فأجابه الرئيس الأسد بأن الشرع كان على حق.

استغرق النقاش في الاجتماع ثلاث ساعاتٍ أشبه بتمارين المصارعة السياسية بين الدولة الأعظم في العالم وسورية الدولة الأكثر تأثيرًا في الساحة العربية. في نهاية الاجتماع، عقدتُ وبيكر مؤتمرًا صحافيًا، وكان واضحًا تباين رؤية كل منا لمجريات الاجتماع. كان الاختلاف جليًا حول طبيعة المؤتمر الدولي ودور الأمم المتحدة والضمانات الدولية حول الانسحاب الإسرائيلي.

في 23 نيسان/ أبريل 1991 عاد بيكر إلى دمشق قادمًا من تل أبيب، واجتمع مع الرئيس الأسد لمدة تسع ساعات. شاركت في هذا الاجتماع كما حضره إلى جانب بيكر السفير الأميركي في دمشق إدوارد دجرجيان. كانت موضوعات اللقاء متشعبة وروافدها كثيرة ورمزياتها لا تعد ولا تحصى. دور الأمم المتحدة يعني بالنسبة إلى سورية ميثاقها الشهير الذي أقر في اجتماع سان فرانسيسكو عام 1944، ومسؤوليتها عن تقسيم فلسطين وتشريد شعبها. ثم إن الأمم المتحدة لا تعني بالنسبة إلينا أنها ستخرج «الزير من البير». لكن الناس في بلادنا مازالوا يثقون بها أكثر من الولايات المتحدة بكثير. ثم تحدث الرئيس عن الفارق بين المؤتمر الدولي والمؤتمر الإقليمي، وماذا يقصد إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية بإصراره على المؤتمر الإقليمي سوى المؤتمر المتعدد الأطراف والذي يعني التطبيع مع إسرائيل قبل الانسحاب أو حتى من دونه.

لوضع هذا الاجتماع في سياقه، أشير إلى أن الرئيس الأميركي جورج بوش قد وجه في 31 أيار/ مايو 1991 في ضوء شروطنا بعودة كامل الجولان المحتل إلى سورية للانخراط في عملية السلام رسالة إلى كل من الأسد والحسين وشامير ومبارك وفيصل الحسيني في القدس.

كان بيكر ينتظر ردنا بشكل سريع على الرسالة التي وجهها الرئيس الأميركي بوش للرئيس الأسد. لكننا لم نستجب للاستعجال الأميركي، بل أخضعنا النقاط التي وردت في الرسالة إلى مناقشةٍ سياسية معمقةٍ، وقررنا عدم الجواب عنها قبل أن تقدم لنا الولايات المتحدة رسالة ضمانات بسبب العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ورفض إسرائيل مسبقًا وبشكل علني «صيغة الأرض مقابل السلام»، ولا سيما أن إسحاق شامير كان يماطل في الجواب على الرسالة التي وجهها الرئيس بوش إذا لم يحصل على تأكيدات بأن المؤتمر لن يقوم على تلك الصيغة. كنت قد أبلغت دجرجيان تحفظاتنا على بعض النقاط الأميركية، ويبدو أن بيكر قد تدارس هذه التحفظات مع الرئيس بوش، ودعاني للاجتماع معه في البرتغال.

رسالة بوش إلى الأسد

عقد اجتماع بيني وبين بيكر في لشبونة في ظهر يوم السبت الأول من حزيران/ يونيو 1991 بطلب أميركي، وحضره من جانبنا كل من وليد المعلم وزكريا إسماعيل معاونيْ الوزير، بينما حضره من الجانب الأميركي كل من إدوارد دجرجيان ودنيس روس ومارغريت تتوايلر. استهل بيكر الاجتماع بأنه عرف من دجرجيان مخاوفنا تجاه بعض النقاط، وأعلمني بأنه يحمل رسالة خطيةً من الرئيس بوش إلى الرئيس الأسد سيسلمني إياها في مرحلةٍ من اللقاء. طلبت الاطلاع على الرسالة أولًا، قرأتها بسرعةٍ ودقةٍ في آنٍ واحدٍ.

ذكرت لبيكر أن انطباعي الأول عنها هو أنها رسالة مهمة. علّق بيكر: «إنها رسالة مهمة جدًا» و«تشتمل على عناصر إضافية». سألت بيكر: «ما هي العناصر الإضافية؟»، وذكّرته بأنه قد جرت بينه وبين الرئيس الأسد محادثات مطوّلة لا سيما في ما يتعلق بالضمانات، ودور الأمم المتحدة في المؤتمر،

واستمراريته. ردّ بيكر: «هذه هي المرة الأولى التي تقوم بها الولايات المتحدة بتقديم مثل هذه الضمانة في منطقة الشرق الأوسط، لأنه من دون هذه الضمانة لن تعيد إسرائيل مرتفعات الجولان، وأنه إذا ما قرر الإسرائيليون على سبيل الافتراض الاحتفاظ بالجولان لأنه مهم لأمنهم، فإن الولايات المتحدة تتقدم حينئذ وتقول لهم: «أنا أضمن حدودكم»، واعتبر بيكر أن هذه الضمانة لا يستطيع أحد غير الولايات المتحدة تقديمها.

واعتبر بيكر أن من العناصر الإضافية بندًا لم تذكره رسالة الرئيس بوش، وهو موافقة إسرائيل على تقليل مدة المفاوضات الانتقالية بين إسرائيل والفلسطينيين بحيث أصبحت تنتهي حكمًا خلال عام، وموافقتها على ضرورة عقد محادثات متعددة الأطراف لبحث المسائل الإقليمية داخل مؤتمر السلام، في إطار الرعاية الأميركية – السوفياتية، بينما لا يزال دور الأمم المتحدة قيد النقاش. أما الأوروبيون فيمكنهم – كما قال بيكر – أن يرسلوا مشاركًا عنهم، يقدم ملاحظات حين الافتتاح وإعادة الانعقاد. وذهب بيكر إلى حد القول: إن إسرائيل قدمت تنازلًا عندما قبلت بالجلوس مع فلسطينيين من الأراضي، سألته: «هل هذا تنازل؟ لو وافقوا على الجلوس مع المنظمة وجهًا لوجه لاعتبر تنازلًا. في هذا الموضوع هم أخذوا ولم يعطوا. هذا ليس تنازلًا من جانبهم، وعليهم إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية إذا ما أرادوا السلام».

قال بيكر: «إن إسرائيل لن تجلس مع منظمة التحرير، لكن فلسطينيين من الأراضي والمنظمة والأردن سيتفقون بصورةٍ هادئةٍ وغير معلنةٍ على وفدٍ مشتركٍ». توتر الجو مرة أخرى، الأمر الذي اضطر بيكر إلى القول: «صدقوني لن تجدوا إدارةً أميركيةً أفضل من هذه الإدارة. لا تضيعوا الفرصة» قلت له: «ليست المشكلة بصورة أساسية مع الإدارة الأميركية بل هي مع الإدارة الإسرائيلية، ولو كانت لدينا قناعة بأن بمقدور الولايات المتحدة أن تضغط على الإسرائيليين دون أن تتأثروا من هذه العلاقة الإستراتيجية، فلن يكون لدينا شك في النتائج». وأضفت: «أخشى إذا ما خضعتم للإسرائيليين، ولم نتمكن من إقناعهم في المفاوضات بدور فاعل للأمم المتحدة، إذن كيف سيكون بإمكانكم إقناعهم بتسويةٍ تفي بالشرعية الدولية».

طالبت من جهتي بأن تقدم الولايات المتحدة ضمانةً لهدف المفاوضات، وقلت له حرفيًا: «الهدف يجب أن يكون واضحًا، وهو استعادة ما هو حق لنا»، بينما قال بيكر إن ما يستطيع قوله هو مبدأ «التمسك بأرض مقابل سلام، ورفض ضمّ إسرائيل بإنش للجولان» وأن التزامهم هو «ضمان الحدود التي تتفقون على رسمها مع الإسرائيليين».

كان بيكر يكثر من ذكر صيغة «أرض مقابل سلام»، سألته: «لماذا لا تقولون: الأرض مقابل السلام، أي كل الأراضي المحتلة العربية؟». أجابني: «هذه الصيغة تنطبق على كل الجبهات. ولكن لنفترض أن إسرائيل تريد تبادل أرض مع الطرف الفلسطيني بالاتفاق معه، فتقول أريد هذه الأرض، فهل ننسف عقد المؤتمر في الجدل حول ذلك؟». قلت هذا يعني أنهم يستطيعون نسف أي شيء لا يعجبهم.

الرسالة الجوابية

كانت قمة الدول الصناعية السبع منعقدة أو في طريقها إلى الانعقاد في لندن. القمة مهمة لأنها تمثل أقوى اقتصادات الدول في العالم، ومهمة أيضًا لأنها تعقد عمليًا بعد انتصار هذه الدول الرأسمالية على المعسكر الشيوعي، فضلًا عن حضور جورج بوش رئيس القطب الأعظم لها، وهو يدخل وفي يديه موافقة على انعقاد مؤتمر السلام من الرئيس السوري حافظ الأسد. الضجة الإعلامية التي حدثت في أعقابها ملأت الدنيا بالتفاؤل في عقد المؤتمر قريبًا على الرغم من أن هذه القمة عادة لا تحظى بتغطية إعلامية واسعة.

أخبرني السفير دجرجيان أن التوقيت هائل عندما تسلم مني الرسالة في دمشق في 14 تموز/ يوليو 1991. وأنه هرع بها إلى سفارة بلاده وكأنه يحمل كنزًا بين ذراعيه. عندما سلمته نسخة عنها في مكتبي كادت عيناه السوداوان الكرويتان أن تخرجا من محجريهما وهما تدوران بسرعة آلية من اليمين إلى اليسار لكي يصل إلى الصفحة الأخيرة، ويرى فيها كلمة نعم سنحضر مؤتمر السلام. كان دجرجيان يرغب في ما لو أن الرئيس الأسد سلمه شخصيًا

الرسالة، لكنه كان على كل حال يصرح بما كنت أبلغه إياه على أنه جرى خلال لقائه بالرئيس الأسد.

وضع ردنا بالموافقة على مؤتمر السلام الذي سيكون دوليًا وليس إقليميًا حكومة شامير في حرج شديد مع الأميركيين والرأي العام الدولي؛ إذ كانت الحكومة الإسرائيلية تتذرع بأن من يرفض المؤتمر هم العرب وتحديدًا سورية، وليس إسرائيل، فباتت الكرة الآن في الملعب الإسرائيلي. وبالفعل لم يتمكن بيكر من الحصول على موافقة حكومة شامير على عقد المؤتمر إلا في الأول من آب/ أغسطس 1991. وكانت الموافقة تنحصر بالحضور حتى يوقف الضجة، وتهدأ الموجة، وليس بالموافقة على أسس المؤتمر وضماناته الأميركية.

رسالة الضمانات

كان إلحاحنا على رسالة «الضمانات» الخطية الأميركية محكومًا برؤية واقعية تتلخص في أن الزخم الأميركي قد يتوقف عند حدود عقد المؤتمر من دون بذل ضغوط خاصة على إسرائيل للوصول إلى نتائج ملموسة على صعيد عملية السلام. وقلت يومئذ في معرض تفسيري لهذا الإلحاح في مؤتمر صحافي ما كنت أقوله تمامًا في لقاءاتي مع بيكر: «إننا نتطلع للحصول على ضمانات بالتزام الولايات المتحدة بوضع قراري الأمم المتحدة 242 و338 موضع التنفيذ في مؤتمر السلام» لأننا «نريد حضور هذا المؤتمر في وضح النهار وليس في الظلام، ونريد رؤية الضوء في نهاية النفق».

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وصل بيكر إلى دمشق. كانت هذه هي جولته المكوكيّة الثامنة في المنطقة منذ الاجتياح العراقي للكويت، والسادسة منذ نهاية حرب الخليج الثانية، ولكنها تميزت عن غيرها بتكثيف الضغط الأميركي على حكومة شامير من خلال تجميد الإدارة الأميركية لضمانات قروض إسرائيلية لبناء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة بقيمة 10 مليارات دولار. كان لهذا الضغط وقعه الإيجابي علينا لكنه لم «يسكرنا» أبدًا لعدم وجود أوهام لدينا حول عمق العلاقة الأميركية –

الإسرائيلية؛ إذ تمسكنا بفرضيتنا – وهي فرضية واقعية – في أن طبيعة العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تؤدي فقط إلى عقد المؤتمر وافتتاحه وليس العمل على التوصل إلى النتائج التي انعقد على أساسها، وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وتطبيق القرارين 242 و338. وهذه مواقف أعلنها الرئيس الأميركي في آذار/ مارس الماضي أمام الكونغرس الأميركي الذي لا يعمل ضد مصالح إسرائيل مهما كانت الظروف.

التقى بيكر مع الرئيس الأسد على مدى ثلاثة اجتماعات استغرقت ما لا يقل عن اثنتي عشرة ساعةً. كانت رسالة التطمينات الأميركية، وصيغة الدعوة إلى مؤتمر السلام، ودور الأمم المتحدة هي محور المناقشات الشاقة، والتي لم تخلُ من التوتر. كانت الرسالة الأميركية عبارة عن رسالة تطمينات، وجاءت وسطًا بين صيغة التأكيدات التي تنطوي على معنى يشبه إلى حد بعيد (التأمين) وبين صيغة الضمانات التي تعني التعهدات التي تتطلب دور الدولة في ضمان التأكيدات المنصوص عليها. وفي جولات هذا اللقاء حدثت مناقشة حول ذلك، وضغطنا على الجانب الأميركي كي تتمتع رسالة (التطمينات) بسمات (التعهد). وهذا ما يفسر طول المناقشات وتعقدها، وحتى لجوء بيكر إلى طلب استراحة أو شرب العصائر والقهوة لأن الرئيس الأسد لا يهتم بتقديم مثل هذه الأمور إلا مرة واحدة مهما طال اللقاء فيلجأ الضيف إلى طلب الماء أو القهوة بنفسه من الرئيس أو مني خلال اللقاءات الطويلة.

رفض المحادثات المتعددة الأطراف

عرض الرئيس الأسد عدة ملاحظات على ما جاء في رسالة «التطمينات». كانت هذه الملاحظات مدروسةً، واستغرقت وقتًا من قبلنا في تحضيرها وتهيئتها. ولكن أبرزها كان اعتراضنا الجوهري على عقد المحادثات المتعددة الأطراف التي تعني حتمًا الدخول في مناقشة عناصر التطبيع مع إسرائيل بالتزامن مع سير عملية المفاوضات؛ إذ أكدنا أن هذه المحادثات يجب أن تأتي بعد التقدم في عملية السلام، كي لا تكسب إسرائيل شيئًا مجانيًا على مستوى التعاون الاقتصادي الإقليمي مقابل عدم تقديمها أي شيء على مستوى

الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولذلك كان موقفنا شديد الوضوح والحسم في رفض المشاركة في المحادثات متعددة الأطراف قبل أن يتم إحراز تقدم جوهري على مسار المفاوضات.

حاول بيكر أن يستجيب نوعًا ما لذلك في ترك مسألة المحادثات المتعددة الأطراف مسألةً اختياريةً لأطراف المؤتمر، لكن الرئيس الأسد وصف ذلك بـ«حقل ألغام»، وألحّ على أن تخلو صيغة الدعوة لحضور المؤتمر من ذكر المحادثات المتعددة الأطراف. ولم يكن بيكر مرتاحًا أبدًا لذلك، لكنه وافق على مضض، مطمئنًا في تقديري إلى أن بعض الدول العربية ستشارك حتمًا في المحادثات المتعددة الأطراف على الرغم من عدم اشتمال صيغة الدعوة الرسمية عليها.

مسألة القدس، وغضب بيكر

حدث التوتر الأكبر حول مسألة القدس؛ إذ اعتبرنا أن مسألة القدس لا تخص مسارًا معينًا بل تخص كل العرب، وأننا كسوريين تهمنا القدس مثل الجولان، ولذلك يجب تعديل الرسالة الأميركية بشكل تنص فيه على عدم الاستيطان في القدس، وعدم توسيع بلدية القدس لتشمل القدس الشرقية. وافق بيكر على ملاحظاتنا، لكن دنيس روس تقدم من مقعده وراء الطاولة، ووصل إلى بيكر هامسًا في أذنه بكلام ما. فجأةً طلب بيكر من الرئيس أن يخلو للاجتماع مع فريقه. وافق الرئيس علىً هذا الطلب وذهبوا إلى غرفة مجاورة.

بعد قليل عاد بيكر إلى الطاولة وقد تغير موقفه جذريًا وقال إن لديه مشكلة مع المطلب السوري حول القدس. استأنف الرئيس طرح موضوع القدس متجاهلًا طلب روس الاختلاء ببيكر، فعارض بيكر مناقشته، واشتد الجدال واحتدم بين بيكر والرئيس، وعبّر الرئيس عن استيائه من تغير موقف بيكر بهذه السرعة، وأن هذا يعني عودة الحوار إلى نقطة الصفر بل وتحت الصفر. شعر بيكر بالإهانة في أن الرئيس الأسد قد أنهى اللقاء ولم يعد مهتمًا بمتابعته، انفعل بيكر للتوّ، وأبدى غضبه من أن هذا يتيح لإسرائيل أن تعرقل عقد المؤتمر، وأنه لم يعد قادرًا على الاحتمال، وأخذ يجمع أوراقه وملفاته وقام واقفًا وهو يتمتم بجمل طويلةٍ متوترةٍ.

لم يحرّك الرئيس الأسد ساكنًا، وترك بيكر واقفًا والملفات والأوراق بين يديه. وظل بيكر نحو دقيقتين واقفًا وهو يتمتم، منتظرًا على ما يبدو أن نقوم بتهدئته، لكننا لم نشارك بيكر التعاطف الذي يريده، ولم نقم لا بتهدئته ولا «بتطييب» خاطره، وظلّ بيكر طوال لحظات «الغضب» يتفرّس في ملفاته بهدوء واقفًا ينتظر إيماءة. وما حدث أن بيكر قد قام بتهدئة نفسه بنفسه بعد وصول لحظات غضبه إلى نهايتها، وعاد وجلس في مقعده، وحاول أن يحلّ الأمر باستدارة وابتسامة وعبارة قال فيها بأنك يا سيادة الرئيس تطلبون مني أكثر مما طلبه الفلسطينيون حول القدس.

لم تكن هذه الحركات «المصطنعة» غريبةً عن سلوك بيكر في دبلوماسيته السياسية، ولكنه شعر بالفعل أنه قد غدا في وضع غير مناسبٍ أمام فريقه وخصوصًا دنيس روس الذي كان يتابع ما يجري ويرصده بدقةٍ متناهيةٍ، لكن بيكر كان بإمكانه التراجع عن ذلك بطريقته المازحة التي يتقنها في ذروة مواقفه الجدية. وشعرت حينئذ كم يتحكم دنيس روس بعملية السلام التي كنت أشعر دائمًا أنه لا يريد لها النجاح. واستطرادًا سألت بيكر في ما بعد، ونحن في السيارة بعد نهاية اللقاء مع الرئيس عن سبب تغير موقفه بسرعة من مسألة القدس بعدما همس روس في أذنه، وحرصه على أن يرافقه في زياراته إذا لم يكن مرتاحًا له، فأجابني بأنني أصحبه معي كي أعرف ما هي الخطوط الحمر بالنسبة إلى إسرائيل.

رسالة «التأكيدات»

في اليوم التالي أعاد فريق بيكر صوغ رسالة «التطمينات» ونص «الدعوة» بشكل يراعي ملاحظاتنا. ألححنا عليه قراءة النص المتعلق بذكر القدس لأنها تعني سورية بقدر ما تعني الفلسطينيين. وكان الحل هو أن نقوم خلال هذا الوقت أنا وبيكر بتعديل رسالة «التطمينات». قمت وبيكر بإدخال التعديلات حول موضوع القدس، بحل يؤكد أن القدس جزء من الأراضي المحتلة وقلت لبيكر: لو أنكم قبلتم وفدًا عربيًا موحدًا لما تحدثنا بالنيابة عن الفلسطينيين.

اكتسبت الرسالة الأميركية بنتيجة هذه المفاوضات الشاقة صيغة

«التأكيدات»، وجاء اسمها بالإنكليزية مناسبًا. إذا ما قارنا بين بدء بيكر لجولته في المنطقة في 9 آذار/ مارس بدءًا من الرياض، وليس لديه سوى فكرة المؤتمر الإقليمي مع عدم استبعاد المؤتمر الدولي، وكذلك إلى لقائي معه في لشبونة في حزيران/ يونيو حين كان يذكر صيغة «أرض مقابل سلام»، فإنه يكون قد حققنا تقدمًا في تطوير صيغة المؤتمر، فقد جعلناه ينعقد على أساس مؤتمر ذي سمات دولية، والأهم على قاعدة مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وتقرير الهدف من المؤتمر، ذلك أن بيكر في لقائي معه في لشبونة كان متشبثًا بأن الحديث عن النتائج هو مصادرة للمفاوضات، وأن النتائج هي ما ستسفر عنه المفاوضات.

لقد انطلقت رسالة «التأكيدات» الأميركية المسلّمة إلينا بعد الجولة الأخيرة الثامنة الشاقة لبيكر معنا من أن «هذه التأكيدات تشكل فهم الولايات المتحدة ونياتها المتعلقة بالمؤتمر والمفاوضات اللاحقة». وأنه «لن تكون هناك تأكيدات تعطى لطرف لا تكون معروفةً لدى الأطراف الأخرى» وأنه كما أعلن الرئيس جورج بوش في خطابه في 6 آذار/ مارس 1991، بأنّ «السلام الشامل يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام» وأن «الحصيلة» هي «الأمن والاعتراف لكل الدول في المنطقة، وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» و«أن الولايات المتحدة مصممة على تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، وستفعل كل ما بوسعها لتؤمّن سير العملية قدمًا باتجاه هذه العملية».

وأما الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة فسيرسل عنه مراقبًا، وسيطلعه الراعيان الأميركي والسوفياتي على تقدم المفاوضات، وسيتم تسجيل الاتفاقات لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ليصدّق عليها مجلس الأمن. وأن «التسوية النهائية تظهر للوجود من خلال مفاوضاتٍ حقيقيةٍ تلتزم فيها الولايات المتحدة بالقرار 242 وبمبدأ الأرض مقابل السلام على جميع الجبهات، بما في ذلك مرتفعات الجولان طوال مدة المفاوضات»، «وسوف تستمر كذلك بمعارضة النشاط الاستيطاني في الأراضي التي احتلت عام 1967»، وأن الولايات المتحدة ستضمن أمنيًا ما تتوصل إليه سورية وإسرائيل حول الحدود، وأن دور الولايات المتحدة هو دور «الوسيط النزيه»، وتشكل مع الاتحاد السوفياتي «القوة الدافعة» لعملية السلام.

مكان المؤتمر

شهد الاجتماع مع بيكر نقاشًا مطولًا وشاقًا حول مكان عقد المؤتمر. كان مساعدو بيكر قد اختاروا «قصر السلام» في مدينة لاهاي بهولندا لعقده، وقاموا بإنجاز جميع الترتيبات اللازمة سرًا مع السلطات الهولندية، لكن بيكر فوجئ برفض سورية لعقد المؤتمر في لاهاي بسبب أن مواقف هولندا من سورية والعرب عمومًا ليست وديةً، إضافة إلى عدم وجود سفارة سورية فيها. وقلت لبيكر بصراحة إن الحالة الشعبية في هولندا منحازة لإسرائيل. ونحن نفضل روما أو مدريد كمكانٍ بديلٍ، ولا أجد سببًا في رفض هذين البلدين الغربيين.

وجد بيكر نفسه في موضع حرجٍ؛ إذ كان مساعدوه قد رتبوا سرًا جميع الخطوات على أساس أن ينعقد المؤتمر في لاهاي. ولذلك ضمّ بيكر في اليوم التالي إليه مارغريت تتوايلر، وكانت سيدة جذابة ومليئةً بالحيوية، لتشرح للرئيس مزايا انعقاد المؤتمر في لاهاي. وفي الاجتماع نهضت تتوايلر بالفعل من مقعدها على طاولة الاجتماع، وأمسكت بيد الرئيس وشدّت عليها وهي تقول له بلغة رجاء حارة: أرجوك سيادة الرئيس، لا تضيع جهدي، مضى عليّ عشرة أيام، وأنا أقوم سرًا بترتيبات عقد المؤتمر في «قصر السلام» في لاهاي، وأخذت تشرح مزايا المكان وما قامت به من ترتيبات مريحة لجميع الوفود، ولا سيما الوفد السوري، وأخرجت خريطة تبين مكان الوفد السوري، وكم هو بعيد عن مكان الوفد الإسرائيلي. ردّ عليها الرئيس وهي لا تزال ممسكةً بيده: نحن لا يمكن أن نذهب إلى مكانٍ معادٍ لنا، وبعد ذلك لا يوجد سفارة لنا هناك. تدخل بيكر وقال سنضع طائرة خاصة تحت تصرف وفدكم متى شاء بين لاهاي وباريس. لكن الرئيس الأسد وأنا بقينا على موقفنا. لم يجد بيكر في المحصلة مفرًا من أن يحول مكان عقد المؤتمر من لاهاي إلى مدريد التي كان للعرب فضل كبير في بنائها. إسبانيا عمومًا كانت تاريخيًا أقرب إلى العرب كما أنها كانت بالنسبة إلى اليهود في تلك الحقبة ذاتها أكثر تسامحًا معهم من أي بلد أوروبي.

في المؤتمر الصحافي المشترك قال بيكر إن محادثاته إيجابية، لكن هناك نقطة عالقة فيها، وهي نقطة توقيت المحادثات المتعددة الأطراف التي ستتم حتى لو لم تشارك فيها سورية، بينما كان ردي هو أن سورية لن تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف إلا في حال تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات. لقد ظلت الرؤية متباينةً. فقد خرج بيكر بموقف أن المحادثات متعددة الأطراف ستتم من دون سورية. لم يخدعنا بيكر إطلاقًا بل كانت لديه معلومات أكيدة عن أن عدة دول عربية ستشارك حتمًا في هذه المحادثات الإقليمية، بينما قررنا من جانبنا الاتصال مع هذه الدول للامتناع عن المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف. نجحنا نسبيًا وفشلت إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع العرب على الرغم من جلوسها مع عدد ليس بقليل منهم.

في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وجه كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي، وبوريس بانكين وزير الخارجية السوفياتي الدعوات رسميًا لمؤتمر مدريد الذي سينعقد في يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وفي ضوء تأكيدنا على خلو نص الدعوة من ذكر المحادثات متعددة الأطراف أعلم بيكر بالفعل السفارات الأميركية المعنية بألا تذكر ذلك في نص الدعوة. ولهذا السبب كانت آخر موافقة على الدعوة إلى مدريد هي موافقة إسرائيل، وبذلك سجّلت إسرائيل على نفسها قبولها على مضض المشاركة في عملية السلام التي ستعقد في مدريد من دون أن تترافق إلزاميًا مع انعقاد المحادثات المتعددة الأطراف الخاصة بالتعاون الاقتصادي.

في 19 تشرين الأول/ أكتوبر التقى الرئيس الأسد مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق لمدة تزيد على ثلاث ساعات. وجرى الاتفاق على التنسيق لعمل الوفود العربية على المسارات كافة كوفد عربي واحد وإن كانت مساراته ثنائية، والاتصال مع الدول العربية الأخرى المدعوة لحضور افتتاح المؤتمر كي تمتنع عن المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف وهذا الاتفاق سلاح مهم بيد الفلسطينيين إذا ما أحسنوا استخدامه مع الدول العربية.

الاجتماع مع القيادة: مفهوم «اللعبة الكبرى»

طلب مني الرئيس أن أجتمع مع أعضاء القيادة القطرية للحزب، وأشرح لهم مبررات موافقتنا على المشاركة في المؤتمر. كانت المناقشة عبارة عن استيضاحات وأسئلة، ولم يشتمل أي منها على توتر أو استفزاز. كان من أهم هذه الأسئلة والاستيضاحات التي وجهت لي في نهاية الاجتماع عن مدى اقتناعي بأننا سنخرج بنتيجة من المشاركة في هذا المؤتمر، ونستعيد الجولان، وعن توقعاتي لنتائج المؤتمر. أجبتهم بوضوح بأنه قد يمكن أن نستعيد الجولان من خلال هذه المفاوضات وقد لا نستعيد شيئًا، فهذه لعبة كبرى يجب أن نلعبها ولكن بإتقانٍ شديدٍ. حين قابلت الرئيس الأسد بعد ذلك وجدته مرتاحًا لمجريات الاجتماع لكنه لم يرتح لاستخدامي عبارة «لعبة كبرى» بسبب احتمال استخدام هذا التعبير للتشويش على موقفنا وبأننا ضد السلام.

الواقع أن بعض أعضاء القيادة الذين نقلوا للرئيس ما قلته لم يفهموا ما قصدته. لقد كنت أعني على وجه الضبط أن هناك «لعبة كبرى» بالمعنى الجيوسياسي لإعادة صوغ النظام الدولي على أسس جديدةٍ انطلاقًا من عملية سلام الشرق الأوسط وليس بالمعنى اللغوي والمجرد، وأن المتاح أمامنا هو إما أن يكون العرب سادة منطقتهم أو تحتل إسرائيل مكانهم، ويغدو العرب مجرد مراقبين لها، وأن حدود تأثيرنا في عملية إعادة هيكلة المنطقة محكوم بمدى إتقاننا لدورنا ضمن قواعد لعبة الأمم، والتأثير من خلالها، فلا يمكن التأثير فيها من خارجها إلا بحدود، بعد أن وصل المعسكر الشرقي إلى حافة الانهيار وهو حليفنا الكبير في الساحة الدولية.

تشكيل الوفد

فوضني الرئيس بتشكيل الوفد إلى مؤتمر مدريد وبجميع شؤونه. وعلى الرغم من ولعه بمعرفة التفاصيل، فإنه تحاشى هنا الدخول فيها، وألقى الأمر كله على عاتقي. ولذا حرصت على انتقاء أعضاء الوفد بعنايةٍ كبيرةٍ. شكلنا الوفد المفاوض برئاسة الخبير الدبلوماسي والمتمرس السفير موفق العلاف الذي مضى على عمله في الخارجية السورية نحو 38 سنةً. كان عدد أعضاء وفدنا

14 عضوًا، وكانوا جميعًا ضالعين بالسياسة وبعضهم من سفرائنا المتمرسين بمن فيهم السفير وليد المعلم وسفيرنا في إسبانيا زهير العقاد، إضافةً إلى رئيس الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) صابر فلحوط، واللواء عدنان طيارة ممثل سورية في لجنة مراقبة الهدنة مع إسرائيل، والدكتور رزق الله إلياس وآخرين.

أمضيت بشكلٍ مباشرٍ جلساتٍ عديدةً مع الوفد السوري. استقبلنا الرئيس الأسد في القصر الجمهوري في اللاذقية في طريقنا إلى مدريد، وكان أهم ما جاء في توجيهه هو العمل لتحقيق سلامٍ شاملٍ، ولا مساومة على الأرض، والتمييز بين السلام والاستسلام.

في ضوء معرفتي بالرئيس الأسد كان هو نفسه في وضع جديدٍ دخل فيه في تجربة جديدة. كان كل منا بمن فيهم الرئيس يواجه لحظةً استثنائيةً في حياته السياسية والاجتماعية. سيواجه كل منا بعد قليل وفدًا إسرائيليًا برئاسة إسحاق شامير المعروف بعنصريته وكراهيته للعرب، وهذه هي أول مرة نواجه فيها الاختبار بين مشاعرنا وتكويننا وبين تصور لحظات المواجهة السياسية الأولى بعيدًا عن الشعارات التي رفعناها.

القصر الجمهوري في اللاذقية ليس قصرًا بل هو أقرب إلى المنزل الريفي، لكن شاطئه ساحر وصخوره بيضاء ومساحات الرمل ضيقة ولكنها ناعمة ولا تصلها أكياس النايلون وبقع الإسفلت وعلب الكولا الفارغة التي تقذفها الأمواج ويجذبها شاطئ الميريديان في اللاذقية. شمال هذا المكان شواطئ جميلة على الرغم من أن رمالها رصاصية اللون ونظيفة أيضًا ولو أقيمت فيها مشاريع سياحية وفنادق ومنتجعات متعددة المستويات من دون فساد دنيوي فستصبح قطعة من جنة الله على الأرض، فالأشجار الحرجية تمتد من المرتفعات حتى تصل البحر أو تكاد تلامس مياهه النظيفة.

قال لنا قائد الطائرة التي وضعت تحت تصرف الوفد السوري أن طقس مدريد أكثر برودة في هذا الوقت من طقس اللاذقية. ولكن لا بد من السفر إلى مدريد لأن طقس المفاوضات هو الذي يشغل بالنا. استغرقت الرحلة إلى مدريد 6 ساعات جاءنا المضيف يعتذر عن التأخير قائلًا عادة تستغرق الرحلة

وقتًا أقل بكثير لكن الرياح كانت شديدة في وجه الطائرة. دخلنا في عاصفة لم تحسوا بها كثيرًا لأنكم ربما كنتم تغطون في نوم عميق من شدة الإرهاق.

عندما نزلنا في مطار مدريد كان في انتظارنا بضعة طلابٍ سوريين يرفعون العلم السوري إلى جانب السفير زهير العقاد ومدير المراسم الإسبانية. كانت بقع من أرض المطار تلمع مساءً بعد أن أمطرت السماء طوال اليوم وهدأت لحسن الحظ ساعة وصولنا. رحب مدير المراسم الإسبانية باسم فرناندو أوردونيز وزير خارجية إسبانيا بالوفد السوري. ما زلت أذكر زيارته إلى دمشق قبل خمسة أعوام تقريبًا ليبلغني أن إسبانيا ستصبح عضوًا كاملًا في المجموعة الأوروبية، وأنهم لن ينالوا هذه العضوية الكاملة إلا إذا اعترفوا بإسرائيل. لم أكن أعرف هذا الشرط من شروط العضوية. قال لي لا يوجد نص واضح في هذا الصدد ولكن من المتعارف عليه أن المجموعة الأوروبية لا تعترف بالعضوية إلا باعترافها بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإسرائيل منها. كان الشعور بالحرج مشتركًا فقلت له ما رأيك أن تشيروا في بيان الاعتراف بإسرائيل أنكم تعترفون بإسرائيل التي قبلت على أساسها في الأمم المتحدة أي كما نصّ قرار الأمم المتحدة 181 أو بإسرائيل قبل حدود عدوان حزيران/ يونيو 1967. أعجبته الفكرة ووجدها مخرجًا مناسبًا وعاد إلى مدريد، لكن بروكسل لم تستمع إليه عندما قُبلت إسبانيا عام 1986 عضوًا في المجموعة الأوروبية.

الفصل الحادي عشر

افتتاح مؤتمر مدريد

في اليوم التالي توجهنا إلى مكان انعقاد المؤتمر في القصر الملكي بمدريد. كانت الإجراءات الأمنية شديدةً جدًا، وكانت الحوامات دائمة الطلعات فوقه، بينما كانت المصفحات الإسبانية ورجال الأمن الأميركيون يحتلون جميع النقاط المهمة والساحات، وكأن مدريد غدت مدينةً في حالة استنفار عسكري.

دخلنا قاعة المؤتمر. كان الأميركيون قد صمموا مائدةً على شكل حرف (T). كانت ديكورات المؤتمر بسيطةً وليس فيها سوى العلمين الأميركي والسوفياتي. أخذنا ننتظر. تأخر الافتتاح. خلال ذلك حاول الإسرائيليون أن ينتزعوا من دون جدوى مصافحات ودردشات من قبل بعض أعضاء الوفود العربية على طريقة «السلام مقابل السلام». دخل الرئيس الأميركي جورج بوش الأب نفسه على الخط، وانتحى بي على مرأى الصحافيين المحتشدين، وطلب مني أن أصافح إسحاق شامير. كان تقييمي أنه يريد إرضاءه وإعطاءه نقطة من دون مقابل، وإذا اقتنعت فسيكسب شامير نقطة في أول الشوط، ولذلك رفضت قائلًا له: أنتم الأميركيون لا تصافحون أحدًا إلا بعد اتفاقكم معه سواء كانت الصفقة تجارية أو سياسية، فلماذا تطلب مني ذلك؟ ظهر الرئيس بوش محرجًا ولم يستطع أن يفعل شيئًا أمام كاميرات المصورين لأن ما قلته يعتبر بالنسبة إلى الأميركيين بالذات حقيقة وليس تهربًا غير مبرر.

أين غورباتشوف؟

تأخر الافتتاح عن موعده المحدد في الأوراق الموزعة على الوفود. عرفنا أن الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف يجري مكالمة طويلة مع موسكو بسبب الوضع الذي لا يحسد عليه في بلاده. لم يفاجئني ذلك قط، فقد كنت أعرف هذا الوضع مسبقًا مما بات يجري وما يحتمل أن يجري في موسكو إلى درجة أنني توقعت عدم حضوره المؤتمر.

تأملت في هذه اللحظات الحرجة بمصير هذه الدولة العظيمة. وقارنت بين غورباتشوف الفتى الحالم الذي تعرفت عليه إبان زيارة الرئيس الأسد له في عام 1985 حين كان في قمة عنفوانه يتطلع إلى التغيير وهو واثق بقدراته ومن صنع القرارات وتنفيذها، وبين وضعه حين رافقت الرئيس الأسد في زيارته الثالثة عام 1990 حين كان غورباتشوف خائبًا محبطًا وهو يسأل الرئيس الأسد: كيف حكمت سورية كل هذه المدة؟ وأخذت أتصور كيف سيكون عليه الوضع الذي سيلقي فيه غورباتشوف كلمته أمام هذا الحشد الإعلامي العالمي كنصير مفترض للجانب العربي قبالة بوش كحليف حقيقي للجانب الإسرائيلي؟

افتتح فيليب غونزاليس رئيس الوزراء الإسباني المؤتمر بكلمة ترحيبٍ بالوفود، ثم ألقى الرئيس بوش كلمته، وتحدث عن التنازلات المطلوبة منً الطرفين المتنازعين للتوصل إلى السلام، وأن المفاوضات يجب أن تجري على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ولم يحاول فيها أن يستفز إسرائيل، فلم يتعرض لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، لكنني كنت أفهم ذلك بصعوبة على أنه من تعقيدات العلاقات الأميركية – الإسرائيلية في التحضير للمؤتمر، بينما كانت رسالة بوش تنص على ذلك المبدأ. مهما يكن الأمر فإن خطاب بوش لم يشغلني كثيرًا بل شغلني ماذا ستكون كلمة غورباتشوف بعد تأخره عن مستقبل الاتحاد السوفياتي وعن مؤتمر السلام وشروط نجاحه. لم نستطع استخلاص أي شيء مميّز في كلمة غورباتشوف التي ألقاها بالنسبة إلى الوفود العربية.

توالت الكلمات، وجاء دور رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير في إلقاء كلمته التي كانت بخطوطها العريضة متوقعة. لكن ما أثار استفزازي هو لهجته المتغطرسة حين تحدث عن العرب وأنهم يملكون نحو 14 مليون كيلومتر مربع من الأرض في حين لا تملك إسرائيل إلا 28 ألف كيلومتر مربع؛ وهذا يعني أنه يملك كل فلسطين من النهر إلى البحر وأكثر، مع إعطاء الانطباع للرأي العام بأن إسرائيل لا تملك ما يكفي من الأراضي العربية الشاسعة.

ثم ألقيت كلمتي، وأكدت أن إنجاح عملية السلام يتطلّب انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وكان ما ورد في كلمتي أيضًا متوقعًا ويعكس السياسة

السورية المستندة إلى قرارات الأمم المتحدة لا أكثر ولا أقل. جاءت تقارير محطة CNN وغيرها منخرطة في التعريض بكلمتي، واتهامي بـ«التشدد» ولم تنتقد كلمة شامير، بل اعتبرتها بعض التقارير بأنها كلمة معتدلة لأنه لم يعترض على وجود بعض الشخصيات الفلسطينية إلى جانب الوفد الأردني.

في اليوم الثاني الجمعة، تمّ تعديل جدول الأعمال نزولًا عند رغبة شامير بدعوى ضرورة عودته إلى إسرائيل قبل حلول المساء. انقضّ شامير في هجومٍ حاقدٍ وهستيري على سورية وفلسطين، واتهم رئيس الوفد الفلسطيني حيدرً عبد الشافي بـ«تزوير التاريخ»، وحدّد قواعد اللعبة مع الفلسطينيين بسقف «الحكم الذاتي» تحت السيادة الإسرائيلية، ووصف في كلامه النظام السوري بالاستبداد، وقال إن «سورية ليست إلا دولة إرهابية». سيطرت بصعوبة على أعصابي، وأعدت صوغ خطابي بشكل سريع أثناء كلام فارس بويز وزير خارجية لبنان ورئيس الوفد اللبناني إلى المؤتمر، وجاء دوري، ونوّهت بأن بعض الصحافيين قد تناقلوا وصف الكلمة التي ألقيتها في اليوم الأول بأنها «متشددة»، وأكدت بأنها «لم تخرج عن مضمون قرارات الأمم المتحدة وتعبر عن الحقائق والوقائع المجرّدة كما هي»، وأن رئيس حكومة إسرائيل لم «يذكر في خطابه أبدًا قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، وهذا يعني عدم قبوله الأساس الذي عقد هذا المؤتمر بناء عليه». ثم قلت إنه آخر شخص يحق له التحدث عن الإرهاب وأبرزت صورةً قديمةً من صحيفة بريطانية لشامير في الأربعينيات، وقرأت ما تحتها. وقلت: «تقول المعلومات على هذه الصورة التي وزعت في أوروبا في ذلك الوقت أن شامير كان إرهابيًا لأنه قتل الكثير من المدنيين الأبرياء ومطلوب للعدالة. وهو نفسه اعترف بأنه كان إرهابيًا، وساهم في اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت عام 1948، فهو يقتل وسطاء السلام أيضًا». نظر إليّ بيكر غاضبًا لأنه وسيط للسلام وبعث لي بورقة تفسر ما هو واضح على وجهه. نظرت إلى وجوه أعضاء الوفد الإسرائيلي عامدًا متعمدًا فرأيتها ممتقعة ومن بينها وجها بنيامين نتنياهو ويوسف بن أهارون وبقية أعضاء الوفد الإسرائيلي. أصابتهم الدهشة ونهضوا غاضبين وحانقين، وصرخ بن أهارون وهو يدق الطاولة بيده بشكل متوترٍ قائلًا لبيكر: «ماذا جرى؟».

تداعيات صورة شامير الإرهابي

انشغل العالم بقصة الصورة، وطغت «إثارتها» على ما حدث. وظهرت في اليوم التالي عناوين عريضة في الصحف العالمية والإسبانية خصوصًا. عرفت لاحقًا ردود الفعل في سورية وفي الوطن العربي، إلى درجة أن التلفزيون الليبي الذي امتنع عن بث الخطابات والصور لأن التوجيه لديهم كان التجاهل التام للمؤتمر، وجد من مصلحته إعادة بثّ الخطابات والصور في حين أن التلفزيون السوري أخفى بعض المقاطع التي ظهر فيها الوفد الإسرائيلي، وغطى وجه شامير بورود اصطناعية يستخدمها التلفزيون عادةً كي لا تظهر صور الإسرائيليين.

وبدأت أتعرض للتو إلى حملةٍ صحافيةٍ وإعلاميةٍ عاتيةٍ في الولايات المتحدة وإسرائيل كان أبسطها اتهامي بـ«التشدد» و«اللاسامية» في معظم الصحف الغربية والإسرائيلية، لكن بعضها وضع اللوم على شامير الذي بدأ في كلمته الهجوم على سورية. لكن في الحقيقة لم يشغلني ذلك في تلك اللحظات أبدًا، ولم أكترث كثيرًا حتى بمتابعة بعض ردود الفعل؛ إذ كنت منغمسًا بشكل كاملٍ في ما هو أهم من قصة «الصورة» التي لم يكن تقييمي لها سوى أنها «بروباغندا» لائقة عند استخدامها موثقة ردًا على وقاحة شامير واستفزازه غير المبرّرين في مؤتمر السلام.

كان ما يشغلني هو كيفية قطع الطريق على عملية توزيع أعضاء الوفود العربية في أماكن مختلفة ومتباعدة عن بعضها للحيلولة دون التنسيق بالحد الأدنى في ما بينها في الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية. إذ حدّد الأميركيون أماكن انعقاد هذه الجولة في أماكن متعددة ومتباعدة تصل بعضها إلى خارج مدريد. رفضت ذلك، وطالبت بأن تكون المفاوضات على المسارات كافة في مكان واحدٍ كي يسهل التشاور بين الوفود العربية ولا يسمح لإسرائيل بالاصطياد في الماء العكر ومنع الوفود العربية من التشاور والتنسيق وتبادل الرأي حول ما تسمعه من الوفود الإسرائيلية، لكن بيكر لم يوافق على ذلك بعد أن واجه الرفض الإسرائيلي لهذا الاقتراح.

كان لدي خط اتصال ساخن مع الرئيس حافظ الأسد، وشرحت له ما يحدث. خولني الرئيس بالعمل، وطلب مني البقاء حتى يجري الاتفاق على ترتيبات المفاوضات في مكان واحد، لذلك تأخرت في العودة إلى دمشق. تبنى وزير الخارجية اللبناني فارس بويز موقفي وتضامن معه، كما تبناه بطبيعة الحال، رئيس الوفد اللبناني المفاوض سهيل شمّاس.

توجهت في الحال إلى مقرات الوفود العربية، واجتمعت معهم واحدًا واحدًا، وقلت لهم بأنه على الرغم من أن المؤتمر يقوم على مسارات منفصلة عن بعضها كما أرادوا، فإننا نستطيع أن نرتب الأمور من جانبنا، وننسق في ما بيننا كما لو أننا وفد عربي موحّد، ومسار واحد ونتكلم بلغةٍ واحدةٍ مع الجانب الإسرائيلي، ولذلك يجب أن يكون مكان المفاوضات واحدًا. كان الوفد الفلسطيني – الأردني مشتركًا برئاسة وزير الخارجية الأردني كامل أبو جابر، لكن رئيسه الفعلي كان معاونه عبد السلام المجالي الذي يخاطبه أعضاء الوفد بلقب «الباشا».

تحمس الفلسطينيون كلهم لهذه الفكرة، وأيدها أبو جابر، ولكن العقدة ظلت قائمةً عند «الباشا». توجهت إلى جناح «الباشا»، قلت له هذه لحظة تاريخية، وأنهم صمموا المؤتمر أصلًا للفصل بين المسارات، ونستطيع نحن الوفود العربية أن نفعل شيئًا لدفع الأذى عنا كعرب، نتشاور وننسق عملنا وكأننا مسار واحد، بحيث يُعلم كل وفد الوفد الآخر ما يجري في مساره. لم يقتنع الباشا كثيرًا. قلت له لقد وافق اللبنانيون، كما وافق الفلسطينيون، ولم يبق سوى أنت. أجابني الباشا: أشك بأن الفلسطينيين يوافقون على ذلك، لأنه يعلم أن ياسر عرفات من تونس يوجه الوفد الفلسطيني. ذكرت له موافقة نبيل شعث وغسان الخطيب وفيصل الحسيني وحنان عشراوي وحيدر عبد الشافي، وجميعهم أيدوا الفكرة. قال لي: الرأي النهائي ليس لهم. سألته: ماذا يهمك؟ هم موافقون. عندئذ أجابني بأنه لا يعترض على ذلك اعتبرت أنني حصلت على موافقة من جميع الوفود العربية.

اتصلت من جناح «الباشا» مباشرةً مع بيكر، ونقلت له رغبتنا الجماعية وقرارنا في أن يكون اجتماع الوفود العربية مع الإسرائيليين في مكان واحدٍ.

أجابني بيكر، وكانت تربطني معه مشاعر ود شخصية نسجتها جولاتي معه في لقاءاته العديدة في دمشق: هذا ليس ممكنًا. قلت له: بل هو ما حدث. سألني: وهل وافق الأردنيون؟ قلت له: إنني أتكلم من جناحهم. أجابني: لا أعتقد أنهم موافقون، وأنتم تدخلون في موضوع كبير، وأن تدخلكم مفاجئ ولم يكن في البال. سألته إن وافق على المبدأ فقال: إن الأطراف العربية الأخرى الأردنية والفلسطينية غير موافقة. قلت له سأدع عبد السلام المجالي يبلغك موافقته. في هذه اللحظات دخلت الدكتورة حنان عشراوي. قلت لها: بيكر على الخط تعالي وكلميه بشأن ما اتفقنا عليه. كنت أسمع ما تقوله الدكتورة حنان عشراوي فقط، وكانت تخاطبه بحدّةٍ مستخدمة اسمه الأول جيم وقالت له: نعم اتفقنا على أن ننسق بين بعضنا. ثم قالت: في المحصلة سلام شامل. ممن سنأخذ الموافقة، نحن وافقنا وجديون في ذلك. امتقع وجه العشراوي فجأة إذ أغلق بيكر الهاتف في وجهها، أخذت بتهدئتها لأنني شعرت أن المعركة ستكون طويلةً صاحت الدكتورة عشراوي: انظر كيف أغلق السماعة بوجهي. عدت وعشراوي إلى حيث «الباشا» في الصالون وساد الصمت في المكان.

بعد دقيقتين تقريبًا اتصل بيكر مع الجناح الأردني، وطلب أن يتكلم معي. قال لي: لماذا تضعني في هذا الوضع الصعب؟ لم تقل لي إن حنان ستتكلم معي، قلت له لم أتصور أنك ستنزعج منها، وسألته: ألا تستطيع وأنت وزير خارجية الولايات المتحدة أن تقنع شامير بذلك؟ أجابني: إن شامير سافر، وهو لا يستطيع أن يضمن وجود مكان مناسب يتسع لجميع الوفود. قلت له لا أتصور أن وزير خارجية الولايات المتحدة سيضحي بكل جهده المضني لإيصالنا فقط إلى مؤتمر فاشل. طال الحديث كثيرًا وقلت له إن الوفد السوري سينسحب إن لم يتم ذلك. قال لي: أنت تهدد الولايات المتحدة، أنت تهدد بتقويض كل الجهد الذي بذلته الإدارة الأميركية. قلت له: هل هناك في العالم كله من يصدق بأن سورية تهدد الولايات المتحدة؟ قال: نعم، لأن انسحابك تهديد لجهدنا، قلت له: إذًا لنعمل على حل هذا الموضوع، فهل توافق عليه إذا ما تمكنت أنا من تأمين مكان مناسب وموحد للاجتماعات.

وافق بيكر أخيرًا مكرهًا على ذلك بعد أن شعر بجدية موقفي، فطلبت منه

منحنا فرصة 24 ساعةً، لذلك وافق لأنه كان واثقًا بأنني لن أستطيع أن أقنع الإسبان بتأمين المكان المطلوب الذي يستطيع أن يتسع لكل الوفود في مدريد لأن الملك كما قال لي بيكر لن يقبل بذلك، لأنه سيستخدم القصر لاستقبال وفود مهمة موجودة الآن في مدريد.

شرعت بالعمل من دون أي توقفٍ طوال يوم الجمعة. توجهت مع كامل الوفد السوري إلى جناح وزير الخارجية السوفياتي بوريس بانكين، فوافقنا على رأينا، واعتبر أنها مسألة بسيطة. حصلنا على موعد سريع من وزير الخارجية الإسباني فرناندو أوردونيز، وكان صديقًا لسورية، وتربطني معه صداقة مميزة، وزارنا في دمشق عدة مرات وقدرت كثيرًا زيارته الأولى ليعلمنا بأن بلاده مضطرة للاعتراف بإسرائيل بسبب انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة كما أسلفت. كنت مع كامل الوفد في اللقاء مع أوردونيز، وقال لي إنه موافق على ذلك، ولكنه لا يستطيع وحده أن يبتَّ بالأمر، لأنه يرى بأن الأميركيين منذ انعقاد المؤتمر هنا يحتلون مدريد من المطار إلى القصر، وأنه يحتاج إلى الحصول على موافقة رئيس الحكومة فيليب غونزاليس، ونصحني أن أجتمع إليه وأنه يتكفل بتأمين الموعد على الفور إذا وافق غونزاليس لأن المكان الذي يتسع لكل الوفود موجود في مدريد.

ذهبنا إلى غونزاليس. تحدثنا عن التاريخ الحضاري المشترك، وذكرت له أننا نحن الذين أصررنا على عقد المؤتمر في مدريد. سرّ كثيرًا حين عرف الدور الشخصي للرئيس حافظ الأسد في تحويل مكان عقد المؤتمر من لاهاي إلى مدريد، وكان يعتقد أن بيكر هو صاحب الفكرة، وأجابني: هذا الموضوع يهم إسبانيا كما يهم سورية، ولكن أمهلني قليلًا؛ إذ يمكن أن نستخدم مقر اتحاد العمال.

رجعنا إلى مقر إقامتنا. بيكر ينتظر وشامير يتصل من تل أبيب قائلًا إن تغيير أمكنة عقد الاجتماعات غير مقبول، بينما كنت أسابق الدقائق في انتظار اتصال وزير الخارجية الإسباني معي. خلال هذه الساعات الحرجة كانت محطة CNN ترسل التقارير عن تخريب سورية للمؤتمر، وعن كلمة الشرع المتصلبة، ونزعته «اللاسامية». اصطادوا إعلاميًا صغيرًا في الوفد السوري، ونقلوه إلى فيلا

منعزلة خارج مدريد بعدة كيلومترات، وقالوا له إن الوفد السوري سيجتمع هنا مع الإسرائيليين؛ فعبَّر بالصوت والصورة عن ارتياحه للمكان. جاءني اتصال الوزير الإسباني بالموافقة على استخدام مبنى وزارة الخارجية الإسبانية. أبلغت بيكر بسرعة عن الموافقة، لم يكن مرتاحًا لذلك، وبالأحرى كان منزعجًا من الإسبان، ولم يستطع أن يفعل شيئًا سوى الاتصال مع شامير لتهدئته وإقناعه بالأمر الواقع. كان هذا الأمر بالنسبة لي النجاح المجهول الذي لا يعرفه الرأي العام.

الجولة الأولى: «السلام مقابل السلام»

عقدت الجولة الأولى من المفاوضات في مبنى وزارة الخارجية الإسبانية. وبدأت في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر بين الوفدين من دون تبادل أي تحية بين أي من أعضائهما. وبدأها رئيس وفدنا الدكتور موفق العلاف مباشرةً بأننا قد قدمنا إلى المؤتمر بناء على دعوة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للأطراف تنص على عملية سلام مبنيةٍ على قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وحدد العلاف أنه في ضوء ذلك، فإن الجهد يجب أن يتركّز حول انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ردّ رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض يوسف بن أهارون بكلمةٍ مطولةٍ عن ضرورة الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل كشرطٍ أساسي لتقدم عملية السلام، وأن إسرائيل لم تدخل إلى المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 لأنها قد نفذتهما بالانسحاب من سيناء، وأن مشاركتها فيه تتم على أساس مبادرة إسحاق شامير التي أطلقها في عام 1990 لتنفيذ ما نصت عليه اتفاقية السلام الإسرائيلية – المصرية؛ أي اتفاقيات كامب ديفيد في «تأمين نوع من الحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين في المناطق المدارة» ويقصد بها الضفة الغربية وقطاع غزة من دون أن يحددهما.

كان واضحًا أن الوفد الإسرائيلي يحاول أن ينسف المسار السوري – الإسرائيلي بشكل مسبقٍ، ويحاول أن يبعد المناقشة عن جوهر القضايا التي

طرحناها عليه للإجابة عنها وهي: الانسحاب من الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وتقرير حق المصير للشعب الفلسطيني، مركزًا الأولوية على نقل مكان المفاوضات إلى المنطقة، والبدء بما سماه إجراءات الثقة ببدء خطوات في التعاون الإقليمي، ومنع نشاط المنظمات الفلسطينية، فقد كانت هذه هي رؤية حكومة شامير للسلام: مؤتمر إقليمي وحكم ذاتي، واعتبار القرارين 242 و338 منفذين من قبل إسرائيل بالانسحاب من سيناء، لأن القرارين من دون «ال» التعريف في كلمة «أرض» يدلان كما تزعم إسرائيل على أن الانسحاب المطلوب هو من بعض الأراضي المحتلة وقد نفذت إسرائيل ذلك بانسحابها من كل سيناء.

خلقت نتائج الجولة الأولى انطباعاتٍ وتقديراتٍ متشائمة عن جدوى العملية ومدى قابليتها للاستمرار، ولم تكن هذه النتائج مفاجئةً، بل كنا نعوّل على الخطوة القادمة وهي تدخل الولايات المتحدة في مجرى المفاوضات وفق رسالة التأكيدات الموجهة إلينا. ولذلك فإنني في المؤتمر الصحافي الذي عقدته قبيل مغادرتي مدريد إلى دمشق اعتبرت أن الشيء الإيجابي حتى الآن يتمثل في قوة زخم الاهتمام العالمي بإحلال السلام في منطقتنا، وهو في حد ذاته قوة دافعة لا تتوقف، وأننا سنستمر في الجولات التالية لأننا شاركنا في المؤتمر على أساس أن تكون جلساته مستمرةً، وأننا ننتظر مقترحات الراعيين لاستئناف الجولة القادمة.

ووجه لي أحد المراسلين سؤالًا عن «تشددي» وأجبت: «أليس من الغرابة أن يوصف الموقف السوري بالتشدد، مع أن كل ما نريده هو تطبيق قراري الأمم المتحدة 242 و338 اللذين ينعقد على أساسهما مؤتمر السلام؟!». وقلت بوضوح ما كنا نقوله واتفقنا عليه في الاجتماعات المغلقة مع بيكر وفريقه في كل مجريات اللقاءات الشاقة بيننا وبينه، أنه «مادامت إسرائيل تريد التحدث عن جزء واحد من معادلة الأرض والسلام، فلن يكون هناك سلام. وهذه ليست وجهة نظرنا وحدنا، وإنما هي وجهة نظر راعيي المؤتمر أيضًا» و«نحن ننتظر مقترحات راعيي المؤتمر للخروج من هذا الطريق المسدود». وحول إلحاح الوفد الإسرائيلي على بناء إجراءات الثقة، فإنني أجبت بأن أفضل إجراء لبناء

الثقة هو أن تبدأ به إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لأنها عندئذ تبدأ البناء للحصول على ثقتنا.

العودة إلى دمشق

حال وصولي إلى دمشق استقبلني الرئيس حافظ الأسد. قيّمنا ما جرى، وكان شديد الارتياح، وحددنا الأولوية بدفع عملية التنسيق بين الوفود السورية واللبنانية والفلسطينية – الأردنية، ومحاولة العمل في المفاوضات الثنائية كوفدٍ موحدٍ، وأن في انتظارنا عملًا شاقًا سنمضي فيه إلى النهاية، ولا سيما أن هناك ارتياحًا شعبيًا للموقف السوري في مدريد كما قال الرئيس الأسد.

انهمكت في اليوم التالي في متابعة ما جرى في الجولة الأولى من المفاوضات، وفي عملية تطوير الزخم الذي أسسنا له في مدريد في جعل التنسيق العربي على مختلف المسارات أقوى حضورًا وفعاليةً، خلافًا لما أرادته إسرائيل من فصل المسارات العربية عن بعضها. قدمت لمجلس الوزراء عرضًا عن مجريات الافتتاح والجولة الأولى وعن تقديراتي بأننا سنواصل ما بدأناه كي لا نقدم ذريعةً لإسرائيل في قصْر المؤتمر على حدود ما حدث، وأبلغتهم بعد أن لمست إشادة البعض منهم أنني سأقترح اجتماعات دورية لوزراء خارجية دول الطوق لاستمرار التنسيق بين الوفود العربية المفاوضة.

كان الرئيس الأسد قد اجتمع مع الرئيس اللبناني إلياس الهراوي ومع الرئيس المصري حسني مبارك، كما اجتمع مرتين مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وافقنا على المشاركة في الجولة الثانية التي حددت اجتماعاتها بيوم 4 كانون الأول/ ديسمبر 1991، ونسقنا جميع الأمور مع الفلسطينيين واللبنانيين، استعدادًا للجولة الثانية من المفاوضات التي نقل الأميركيون مكانها إلى واشنطن كحل وسط بين رأينا بإبقائها في مدريد وإلحاح إسرائيل على نقلها إلى المنطقة، وفي عاصمة عربية متحمسة للمفاوضات المتعددة الأطراف وللتعاون الإقليمي. وهذا ما كان شامير يصر عليه منذ بدايات زيارات بيكر المكوكية في مطلع العام وحتى انعقاد مؤتمر مدريد وما بعده.

الفصل الثاني عشر

جولات واشنطن: المراوحة في المكان

وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد الجولة الثانية في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1991 في مقر وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن. وانتقل دور وزراء الخارجية السياسي في مدريد إلى الوفود العربية المفاوضة في واشنطن. ترأس الوفد السوري موفق العلاف، واللبناني سهيل شماس، والفلسطيني حيدر عبد الشافي، والأردني عبد السلام المجالي.

وكان نقل المفاوضات من مدريد إلى واشنطن كما ذكرت بمنزلة حل وسط بين رفض إسرائيلي في أن تعقد الجولات في مدريد ورفض عربي في أن تكون المفاوضات في المنطقة. هدفُ الإسرائيليين من ذلك هو الفصل بين المسارات التفاوضية، ودفع المفاوضات باتجاه التعاون الإقليمي مع إسرائيل في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

في هذه الفترة كان الخلاف بين حكومة شامير وبين الحكومة الأميركية على أشده بفعل تطورات قضية تجميد القروض الأميركية الخاصة ببناء المستوطنات لاستيعاب موجة المهاجرين السوفيات الكثيفة وتوطينهم في الجولان الذي يعتبرونه أكثر ملاءمة مناخيًا لاستيعابهم فيه.

لكن الإدارة الأميركية اتبعت أمام العرب سياسة العصا الناعمة مع إسرائيل وخفيةً عنهم تقديم الجزر الوفير لها، ولا سيما عندما تأكدت أن الوفود العربية وصلت واشنطن واحتلت مقاعدها حسب نص الدعوة الأميركية، لكن الوفد الإسرائيلي لم يأت إلا بعد خمسة أيام تحديًا لجورج بوش الأب الذي جمّد القروض الأميركية لإسرائيل.

تكرر في هذه الجلسة الدوران في الحلقة المفرغة بسبب تعنّت إسرائيل. حاولت الولايات المتحدة أن تسترضي إسرائيل خلال هذه الجولة بتبنيها في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1991 إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

التاريخي الذي صدر عام 1975 تحت رقم 3379 والذي اعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية. عملنا على محاولة إقناع الدول العربية ودول عدم الانحياز برفض التصويت لمصلحة الإلغاء، لكن جهدنا لم يثمر لأن العالم تغيّر كثيرًا ما بين عام 1975 – هزيمة الأميركيين في فيتنام – وبين عام 1991 سنة تفكيك الاتحاد السوفياتي. ولذلك لم يفاجئنا انتقال الصوت السوفياتي الحليف إلى جانب الإلغاء.

مع ذلك، أخفقت الجولة الثانية بسبب تعنت الوفد الإسرائيلي المفاوض الذي اعتبر أن قبوله التفاوض مع الجانب العربي بوجود الفلسطينيين تنازل بحد ذاته. عبّرنا عن شعورنا بالامتعاض من النتائج، لكن قرارنا كان واضحًا في قطع الطريق على محاولة إسرائيل التهرّب منذ البداية بإيصال المفاوضات إلى طريق مسدود. وفي هذا السياق جاءت موافقتنا على المشاركة في الجولة الثالثة التي تقرر عقدها بدءًا من يوم 13 كانون الثاني/ يناير 1992 ولمدة ثلاثة أيام. قامت حكومة شامير قبيل ذلك بتصعيد سياسي تمثل في إبعادها لاثنتي عشرة شخصيةً فلسطينيةً من الأراضي المحتلة، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 726 بإدانة الإجراء الإسرائيلي. ووقع الإجراء الإسرائيلي في سياق مزاودة بعض الأحزاب اليمينية التي يستند إليها ائتلاف شامير الحاكم، وتهديدها بالتحول إلى المعارضة.

تأخرت الوفود العربية في حضور الاجتماعات احتجاجًا رمزيًا على القرار الإسرائيلي. وجاءت هذه الجولة امتدادًا للجولتين الماضيتين. كان رئيس وفدنا موفق العلاف لا يتحمل الإصغاء إلى بن أهارون المتطرّف والذي يأتي إلى طاولة المفاوضات بكتب مدرسية سورية منذ الخمسينيات، وكاسيتات مسجلة لإذاعة دمشق فضلًا عن صور غلاف لمجلة الجندي تظهر رسومًا تصور جنودًا سوريين يركلون العدو إلى البحر. كنت أقول للعلاف عندما كان يشكو لي عبر الاتصال الهاتفي من واشنطن إلى دمشق من الإطالة الاستفزازية لبن أهارون في الكلام، دعه لا يتوقف، ليستمر ويسمعك التسجيلات ويطلعك على الرسوم، وإذا لم يتوقف استدر له بالكرسي وإن لم يتوقف دعه يتابع ولا يرى إلا ظهرك حتى يتوقف من تلقاء نفسه، فنحن يجب ألا نكون أكثر منهم حرصًا على الوقت المهدور.

كان تقييمنا لإخفاق هذه الجولة وأي جولات أخرى مماثلة أن إسرائيل تريد بصورةٍ متعمدةٍ أن تدفع الجانب العربي للانخراط في مفاوضات في اللجان المتعددة الأطراف حول التعاون الإقليمي، التي تعني التطبيع لا أكثر ولا أقل. حاولنا قبل أسبوع من انعقاد المحادثات المتعددة الأطراف أن نتخذ قرارًا موحدًا في اجتماع وزراء الخارجية العرب لعدم المشاركة فيها؛ إذ إن المشاركة فيها كانت اختيارية وليست إلزامية، ورأينا في المشاركة ما يشجع إسرائيل على الاستمرار في سياستها المتعنتة من دون أي تراجع.

تدخل بيكر شخصيًا لاستئناف الجولة الرابعة. ولم تكن هذه الجولة التي انعقدت بين 24 شباط/ فبراير – 4 آذار/ مارس 1992 بأفضل مما سبقها من جولات، ومهدت لها إسرائيل أيضًا على غرار عادتها مع بدء كل جولةٍ بتوتير الوضع في جنوب لبنان.

في 18 آذار/ مارس 1992 توجه الرئيس الأسد إلى القاهرة للاجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك، والتباحث بشأن مستقبل المفاوضات وعما جرى في الجولات السابقة. كان الشيء المميز في أعقاب كل جولة فاشلة عقد مؤتمرات صحافية تعقد معظمها الدكتورة حنان عشراوي التي تحاول بلغتها المتقنة وتعابيرها الرصينة التعويض عن فشل الجولات وكشف مسؤولية إسرائيل عن ذلك أمام الرأي العام الأميركي خصوصًا، وكان هذا إنجازًا إعلاميًا على الأقل.

المبادرة السورية لتحريك التقدم في المفاوضات

في حزيران/ يونيو 1992 جرت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، وفاز فيها حزب العمل بأغلبية المقاعد، ليشكل إسحاق رابين في 13 تموز/ يوليو 1992 حكومة ائتلافية مؤلفة من حزب العمل وحركة ميرتس اليسارية وحركة شاس الممثلة اليمينية التقليدية لليهود الشرقيين.

لم يكن واضحًا لدينا في هذه اللحظات نوع السياسة التي سينتهجها رابين في المفاوضات؛ إذ كانت صورته السياسية والعسكرية التاريخية والبرنامجية

القريبة العهد المعروفة معاديةً لأي عملية سلام مع سورية. تذكرت خطاب رابين عندما كان رئيس حكومة عام 1976 في واشنطن يخاطب الرئيس الأميركي جيرالد فورد احتفالًا بالذكرى المئتين لاستقلال الولايات المتحدة قائلًا: «قبل مئتي سنة كانت بلادكم تعد 3 ملايين نسمة، ولكن بفضل حرية الاعتقاد والهجرة، أصبحتم الآن دولة عظمى، نحن في إسرائيل اليوم 3 ملايين نسمة وسنصبح بفضل حرية الاعتقاد والهجرة دولة كبرى».

لكن سقوط شامير مثّل بالنسبة إلى الوفود العربية إزاحةً لأكبر عقبةٍ أمامها، وأذكر أنني قد عبّرت يومئذ بدبلوماسية عن ذلك في أنه: «لا شكّ أن رحيل شامير لن يكون مأسوفًا عليه لا في المنطقة ولا في العالم، لأن سياساته السابقة وضعت عملية السلام في طريق مسدودة» و«أننا نحكم على سياسات الدول من خلال الممارسة الفعلية، وبالتالي لا نستطيع أن نحكم مسبقًا على السياسة التي سينتهجها رابين حيال عملية السلام».

خلال هذه الفترة الفاصلة بين تشكيل رابين لحكومته وبين انطلاق الجولة السادسة وصل بيكر في 22 تموز/ يوليو 1992 إلى دمشق، في الوقت الذي التقى فيه الرئيس المصري حسني مبارك مع رابين في 21 تموز/ يوليو، وأبدى له رابين عزمه على استئناف المفاوضات، وأن مبدأ الأرض مقابل السلام ينطبق على الجولان. وضعنا بيكر في نتائج زيارة رابين لواشنطن، وقدم صورةً إيجابيةً عن توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة في عزمها على استئناف المفاوضات مع كافة الأطراف العربية المشاركة في عملية مدريد، وحثّنا على توجيه رسائل إلى الرأي العام الإسرائيلي تعزز اتجاهات رابين السلمية الجديدة التي ينوي العمل وفقها.

وحدثت مناقشة طويلة بيننا وبين بيكر حول التصور الأميركي للرجوع عن قرار الإدارة بتجميد القروض الائتمانية السابقة. كان جورج بوش الأب مبتهجًا جدًا بنجاح إسحاق رابين، فظهر على الشاشة وهو يقول مخاطبًا الرأي العام الأميركي «أتعرفون من أقف بجانبه؟» بدلًا من أن يقول أتعرفون من يقف بجانبي؟ كان من البدهي أن يجد بوش في انتخاب رابين سببًا وجيهًا للإفراج عن الـ 10 مليارات دولار التي اضطر إلى تجميدها احتجاجًا على سلوك شامير.

عقدت في اليوم التالي 23 تموز/ يوليو مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا مع بيكر، وأشرت فيه إلى الصورة الجديدة التي نقلها بيكر لنا عن رابين، والتي تحفّز على استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن، ورغبة الحكومة الإسرائيلية في استئناف المفاوضات مع الأطراف العربية كافة ومن دون استبعاد أي طرف منها، وإلى «أن الدور الآن هو دور الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل القيام بتغييراتٍ جديدةٍ وجذريةٍ في الموقف الإسرائيلي لمجاراة الموقف العربي».

عقدنا في ضوء ذلك في 24-25 تموز/ يوليو اجتماعًا في دمشق لوزراء خارجية دول الطوق العربية بمشاركة الأمينين العامين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي لاتخاذ موقف عربي موحد إزاء عملية السلام. أصدرنا في هذا الاجتماع بيانًا يمثل رسالةً علنيةً للحكومة الإسرائيلية الجديدة ينص على استعداد الدول العربية لتوقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل إذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة كافة، وأعادت الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وسمحت بعودة اللاجئين، واعترفت بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

استقبل الرئيس حافظ الأسد في اليوم التالي الوفود المشاركة في أعقاب المحادثات التي أجريتها معها ثم توالت الرسائل المصرية والسعودية التشجيعية، وزارنا الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، ثم الأمير سعود الفيصل، ووزير الخارجية المصري عمرو موسى، وأسامة الباز ومسؤولون آخرون.

جرى الاتفاق على ألا نقرر المشاركة في الجولة السادسة إلا بعد أن يوجه جيمس بيكر رسالةً يعلمنا فيها «التزامه الشخصي تحقيق تقدم في المحادثات». كان هذا الالتزام قد تمّ بناء على إلحاحنا بأن يضمن الراعي الأميركي هذا التقدم، وفق رسالة التأكيدات الأميركية.

الجولة السادسة

في 22 آب/ أغسطس 1992 وصل بيكر إلى دمشق من أجل إطلاق الجولة السادسة في واشنطن. ناقشت مع بيكر نتائج زيارة رابين للولايات

المتحدة الأميركية، ومنح الولايات المتحدة لإسرائيل ضمانات القروض. وكان رأيي أن منح هذه القروض من دون شرطها بوقف تام للاستيطان على الأقل هو ضمانة أميركية للإبقاء على التفوق النوعي لإسرائيل، وإحياء للتحالف الإستراتيجي الأميركي معها، وهذا ما لا ينسجم أبدًا مع صفة «الوسيط النزيه». ودعوت إلى مطالبة الولايات المتحدة بـ«إعادة تأكيد التزاماتها التي قطعتها سابقًا، والتي أدّت إلى عقد مؤتمر السلام في مدريد، والسعي الحثيث للتوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس القرارين 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام».

أبدى بيكر التزام الإدارة ما كانت قد قطعته من تأكيدات حول أسس عملية السلام، وأن الظروف الآن مواتية لخوض جولة جديدة يتم فيها إحراز تقدم، وأنه يجب عدم خذلان التوجه الجديد لحكومة رابين في قبول مبدأ «الأرض مقابل السلام» بعد أن كانت حكومة شامير ترفض هذا المبدأ رفضًا قاطعًا وتتبنى السلام مقابل السلام، وأن ما قدمته الولايات المتحدة لرابين هو بمنزلة دعم لتوجهه «الجدي» نحو السلام على أساس مرجعية مؤتمر مدريد.

غدا وفدنا جاهزًا ومؤلفًا وفق معايير الكفاءة في الدفاع عن المصالح العليا للدولة. وقد تألف هذا الوفد برئاسة موفق العلاف وضياء فتال، وعضوية كل من وليد المعلم سفيرنا في واشنطن، والمستشار القانوني لوزارة الخارجية الدكتور رياض الداوودي، وسميت بشرى كنفاني ناطقًا باسم الوفد في واشنطن.

كنا قد حضّرنا لهذه الجولة بشكل متقن، وتمّ العمل على وثيقة مرجعية لعرضها على الوفد الإسرائيلي في المفاوضات في حال لمس وفدنا بالفعل تعاملًا إسرائيليًا جديدًا معها. كان بدء اجتماعات هذه الجولة مختلفًا بالفعل عن جميع الجولات السابقة في مرحلة حكومة شامير من زاوية مناخها الجديد، فلقد كانت صورة رئيس الوفد الإسرائيلي إيتمار رابينوفيتش مختلفةً عن صورة يوسف بن أهارون، فقد كان رابينوفيتش أكاديميًا متوازنًا يعرف بشكل متخصص أشياء كثيرة عن سورية، ويتكلم بلغة هادئة وليس بلغة الاستفزاز التي تميّز بها بن أهارون. وقد برزت هذه الصورة منذ بدء الجلسة؛ إذ استهلّها رئيس الوفد الإسرائيلي رابينوفيتش بأن إسرائيل تقبل قرار مجلس الأمن 242

بجميع شروطه وأقسامه كأساسٍ للمحادثات الراهنة، وترى أنه ينطبق أيضًا على مفاوضات السلام مع سورية، وأن الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا تدعم مبدأ «السلام مقابل السلام»، لكن لا بدّ من مناقشة الأرض ومفاهيم الأمن للجانبين.

كنت أتابع جولات المفاوضات المباشرة التي يرأسها موفق العلاف، ووجدت مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها للخروج من الطريق المسدود الذي وضعت فيه حكومة شامير الجولات السابقة، ولذلك أتممنا اللمسات الأخيرة على وثيقة تقدمنا بها عن طريق رئيس وفدنا موفق العلاف في 31 آب/ أغسطس. كانت هذه الوثيقة مؤلفة من ست صفحات، تحت ما سيعرف بـ(الوثيقة) «أهداف ومبادئ الاتفاق بين سورية وإسرائيل»، واشتملت على تحديد هدف السلام، وصوغ تصورٍ شاملٍ له على مختلف المسارات الفلسطينية واللبنانية والأردنية والسورية وشمولية الحل بربط أي تقدم في المسار السوري – الإسرائيلي بما يتم تحقيقه في المسارات الأخرى، وفي مقدمتها المسار الفلسطيني – الإسرائيلي.

وكنا قد سلمنا سهيل شماس رئيس الوفد اللبناني نسخة عنها، بينما لم نسلمها للوفد الفلسطيني. وكان عدم تسليمنا نسخة للوفد الفلسطيني محكومًا بعوامل استمرار ارتيابنا، وصدور مؤشراتٍ عديدةٍ عنه في الابتعاد فعليًا وليس كلاميًا عن متابعة التنسيق معنا في ما اتفقنا عليه، لأن عرفات قال لنا سابقًا إنه سيكون آخر من يوافق على المفاوضات المتعددة الأطراف لأنه يمثل منظمة تحرير وليس دولة.

طلب رابينوفيتش من العلاف مهلة لقراءة الوثيقة، كافيةً لفهمها، وربما لوضع رابين مباشرةً في صورة ما جاء فيها. عاد رابينوفيتش إلى الطاولة بوجهٍ متفائلٍ وحذرٍ في الآن ذاته، وطرح البدء بمناقشة الوثيقة انطلاقًا من الترتيبات الأمنية، لكن العلاف أصر على البدء من الفقرة الخامسة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من كامل أراضي الجولان، ووضع جدول زمني لمراحل الانسحاب.

كنت كما أشرت على صلةٍ مباشرةٍ مع العلاف كلما أراد ذلك أو وجده ضروريًا. وكنت في هذه المتابعة المغرقة بالتفاصيل أقوم بدوري في قيادة

المفاوضات، لكن هذه المتابعة كانت تعكس فضولي السياسي والشخصي لمعرفة ما يفكر به العدو في الطرف الآخر. أنا أعرف أن كلمة العدو تزعج الإسرائيليين لكن سوف نستمر باستخدامها مادامت إسرائيل تحتل الأراضي العربية، وأعتقد أن كل عضو من أعضاء وفدنا كانت تساوره مثل هذه الأفكار في تجربة المفاوضات المباشرة وجهًا لوجه مع إسرائيل.

أذنت خلال هذه الجولة لرئيس الوفد بأن يجري بعض الأحاديث غير الرسمية مع رابينوفيتش، بشكل «مضبوط» بحضور أحد أعضاء الوفد، ومختزلٍ رسمي للمحاضر، وفي إطار سقف محدد. وكاستطرادٍ صغير – بالمناسبة – فإن جميع جولاتنا واتصالاتنا موثقة بشكل مهني، فلم نكن نخلط قط بين شخصياتنا وبين شخصية الدولة المعنوية، وكنا نعتبر ما نقوم به جزءًا من أرشيف الدولة وليس أرشيف الحكومة بحصر المعنى. بل إنني أدخلت تغييرًا جذريًا في عمل وزير الخارجية السورية بوصفه وزير خارجية الدولة، أو أمين سرها السيادي وليس بوصفه مجرد وزير في الحكومة. وقد استفدت في ذلك من خلال أرشيف دول متطورة كيف أن مركز الاتصالات يحتفظ بالمكالمات كافة التي يجريها المسؤولون مسجلة بشكل تلقائي. وعملت على جعل جميع الاتصالات التي تجري معي أو التي أجريها في عملية المفاوضات مسجلة على جهاز محفوظ ضمن أرشيف وزارة الخارجية السورية.

وعودة إلى موضوعنا خارج هذا الاستطراد القصير، فإن العلاف قبل هذه المهمة بضوابط شديدة؛ إذ كان رجلًا وطنيًا صادقًا يحترم نظرة التاريخ له، ولا يقبل بمصافحات مجانية أو خلوات يتم تخريجها على أنها تمت بـ«الصدفة»، على طريقة «السلام مقابل السلام». ولا شك أن العلاف كان مهنيًا لكنه كان إلى جانب ذلك حريصًا على تحكم مصالح الدولة العليا بسلوكه وأفكاره.

في هذه الفترة كنت قد التقيت مع لورنس إيغلبرغر وزير الخارجية الأميركي الجديد الذي حلّ مكان بيكر بسبب ترك الأخير منصبه، وأكدت له استعدادنا لسلام تام مقابل الانسحاب التام من الأراضي العربية المحتلة كافة. كانت العبارة لها صداها الواسع في وسائل الإعلام الأميركية لأن الجديد كان هو الاهتمام بتولي إيغلبرغر وزارة الخارجية الأميركية ولقائه مع وزير أجنبي

أكثر من الجديد في حديثي. كان أول وزير خارجية تولى هذا المنصب من داخل السلك الدبلوماسي الأميركي.

في هذه الجولة عرض الوفد الإسرائيلي مذكرةً مقابلةً لمذكرتنا أو وثيقتنا التي قدمناها، وكانت المذكرة تشتمل على نيات وأفكار إيجابية نسبيًا، لكنها تحاشت الإشارة إلى ما كنا نتمسك به ونلح عليه، وهو ذكر تعبير «الانسحاب التام».

كان وصف الناطقة الرسمية باسم وفدنا بشرى كنفاني لنتائج الموقف الإسرائيلي في هذه الجولة بأنه «موقف اللاموقف» يعبّر بشكل مكثف عن حصيلتها؛ إذ تحاشى الوفد الإسرائيلي أي استخدام لمصطلح الانسحاب التام، وهو ما كان يعني بقاء الأمور تراوح مكانها لكن مع إرادة الطرفين باستئناف المحادثات في جولات أخرى.

الجولة السابعة: تقدم طفيف

جرت مفاوضات الجولة السابعة على مرحلتين هما المرحلة الأولى (21-29 تشرين الأول/ أكتوبر 1992) واستغرقت خمس جلسات، والثانية (9-19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991)، واستغرقت سبع جلسات، وذلك بسبب حدوث الانتخابات الرئاسية الأميركية التي أسفرت عن فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون على منافسه الجمهوري جورج بوش.

لم يكن فوز كلينتون بانتخابات الرئاسة الأميركية سارًا في البداية لنا، في ضوء تصريحاته وبرنامجه الانتخابي المعادي لسورية، والمتبني للموقف الإسرائيلي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة.

أجرى معي الرئيس الأسد تقييمًا لهذا المتغيّر الجديد، وخرج منه بأن كلينتون لن يستطيع أن يقوم بدور «الوسيط النزيه» حسب برنامجه الانتخابي. كانت توجهات كلينتون في برنامجه مقلقةً لنا، لكننا قرأناها أيضًا بوصفها جزءًا من الحملة الانتخابية ولكسب الأصوات اليهودية، واخترنا القراءة المؤسسية لها.

هذه هي بالضبط الرؤية التي عبّرت عنها في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، وأثبتت التطورات القريبة اللاحقة صحتها، وهي أننا «نعتقد أن للولايات المتحدة عامةً سواء أكان في البيت الأبيض رئيس من الحزب الجمهوري أم من الحزب الديمقراطي مصالح معينة في مناطق شتى من العالم، ومنها الشرق الأوسط، وبالتالي لا نتوقع تغييرًا جوهريًا في السياسة الأميركية في المنطقة». ومن دون استطرادٍ كان هذا الموقف يعبر عن صوغي لجوهر تصورنا للسياسة الأميركية، فلقد بنينا هذا التصور على أساس أنه وإن كنا واثقين ثقةً أكيدة بانحياز الولايات المتحدة التام لإسرائيل، فإنه يمكن اللعب السياسي نسبيًا وبحدود معينةٍ على وتر التمايزات بين مصالح الولايات المتحدة الكبيرة كدولة وبين إسرائيل التي يمكن أن تلحق الأذى بهذه المصالح الأمر الذي باستطاعة الدول العربية الاستفادة منه.

وكنت قد عرفت من كارتر من خلال زياراته الشخصية لمدينة دمشق، ومرافقتي له، أشياء كثيرة عن آليات صنع القرار في الولايات المتحدة، وأن رئيس الولايات المتحدة يمتلك صلاحياتٍ واسعةً لكنه لا يستطيع أن يتخذ إجراءات قد يعتبرها الكونغرس متعارضةً مع أمن إسرائيل، مع أنها من صلاحياته وفي حدود سلطاته، بسبب أن الكونغرس سيعرقل قرارات الرئيس في مجالاتٍ أخرى تحتاج إلى قرارٍ منه. وكنت قد فهمت ذلك من بيكر في لقاءاتنا الصريحة، ولا سيما في لقاء آذار/ مارس 1991 في الرياض حين كان يلح عليّ أن نقدرّ معنى وقوف الرئيس بوش أمام الكونغرس والتصريح ضد بناء المستوطنات.

في الجلسة السابعة تقدم الوفد الإسرائيلي بورقة عمل يذكر فيها لأول مرة مصطلح «الانسحاب في الجولان» لكن من دون تحديد مداه، فظلّ الغموض يحكم الموقف الإسرائيلي، وينطوي على عدم الإقرار بالانسحاب التام من كل إنش في الجولان حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، بينما كان منطلقنا شديد الوضوح وهو أنه لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي في مجال صوغ اتفاق سلام قبل تسليم إسرائيل بمبدأ الانسحاب الكامل. وفي المنظور الإسرائيلي شكل ذلك تقدمًا بالنسبة إلى أيام شامير ويوسف بن أهارون لكنه

لم يمثل بالنسبة إلينا أكثر من تعديل «طفيفٍ» في قواعد اللعبة، غير أنه تعديل «مهم» ينطوي على أفق قابل لمزيدٍ من الانفتاح في حال كانت النية والإرادة صادقتين في العمل على التوصل إلى اتفاق سلام.

حاول رئيس وفدنا العلاف كل ما في وسعه أن يحصل من رابينوفيتش على التزام الانسحاب الكامل من الجولان، لكن رابينوفيتش لم يفعل ذلك، وقرر مناقشة الوضع بطريقة معكوسة، وهي الاتفاق على الترتيبات الأمنية قبل البت بمسألة الانسحاب الكامل، بينما كان موقفنا هو البت بمسألة الانسحاب الكامل من الجولان، ثم الانتقال إلى الترتيبات الأمنية، ومحاولة طرح العلاف فكرة استنهاض الأفكار حول مدى إقرار إسرائيل بالانسحاب التام بافتراض أننا لبينا الشروط الأمنية. ولو شئت أن أكثف جوهر هذه الجولة لما كان ذلك سوى «الترتيبات الأمنية أولًا» بالنسبة إلى الوفد الإسرائيلي، وسوى الإقرار بـ «الانسحاب التام أولًا» بالنسبة إلينا. فانتهت الجولة السابعة عند هذا الحد، وبات الأمر يتطلب تعديلًا في أسلوب التعامل مع قواعد اللعبة الجديدة التي تقوم لأول مرة على اعتراف إسرائيل واقعيًا بمبدأ الأرض مقابل السلام في مفاوضاتها مع سورية.

حوار الأسد – رابين بواسطة «التايم الأميركية»

كانت الضغوط السياسية التي تتم بلغة النصح كبيرةً على الرئيس حافظ الأسد لتقليد أنور السادات في حركات الإثارة، تحت اسم التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، ولكن الأسد رفضها جملةً وتفصيلًا، ولم يكن يرى فيها أكثر من «تهريج» متلفز عالي التكاليف. وأن طرق الإثارة لا تفضي إلى شيء بل يمكن أن تؤدّي إلى عكس أهدافها. وأقصد بذلك أن طريقة تفكير الرئيس الأسد كانت تقوم على أنه يمكن حل كل خلاف يمكن أن يحصل على مستويات أدنى من الرؤساء، لكن هذا الحل سيكون صعبًا جدًا إن أخفق اللقاء بين الرؤساء. كان يقول إن الوزراء إذا اختلفوا وجدوا رئيسًا يصالحهم، أما الرؤساء إن اختلفوا فلن يجدوا من يصالحهم، ولذلك اختار الرئيس الأسد حلًا براغماتيًا وسطيًا يمزج ما بين رؤيته لرفض منهج «الإثارة» بـ«الصدمة» الساداتي، وبين السير في خطوات مضبوطةٍ الإيقاع في هذا المجال.

وافق الرئيس الأسد في ضوء هذه الرؤية على إعطاء حوار لمجلة **تايم** الأميركية يجري نشره بالتزامن مع حوار أجرته المجلة مع رابين. وينطوي فيه حديث الأسد مع بعثة من كبار محرري المجلة على رسائل إيجابية بهدف إعطاء دفعة لجولة المفاوضات الثامنة. سجل اللقاء بالصوت والصورة، وأذاعه التلفزيون السوري في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. وكانت المرونة الظاهرة في الحوار موافقة سورية على أمن متبادل بين سورية وإسرائيل إذا استرجعت سورية كامل أراضيها المحتلة. واعتبر إسحاق رابين أكثر تفهمًا للسلام من سلفه إسحاق شامير.

واظبنا على سياستنا في أن يكون هناك غطاء عربي من قبل وزراء الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام لكل جولة مفاوضات جديدة نخوضها، بهدف الحفاظ على الحد الأدنى الممكن من التنسيق، وتبادل الأفكار والآراء والتقييمات حول الجولة السابقة، والتمسك بشمولية الحل على الجبهات كافة، ومحاولة العمل قدر الإمكان كفريق واحد دائم التشاور والتنسيق.

في إطار هذا المفهوم للحل الشامل طرحنا مفهوم «السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل»، على اعتبار أن إسرائيل ترفض الحل الشامل على المسارات كافة، فقد ظل الانسحاب الكامل من الجولان، على فرض تسليم إسرائيل به، يمثل بالنسبة إلينا «سلامًا جزئيًا» ما لم يرتبط بحل شامل. وكانت جميع مجريات المفاوضات، وكذلك وثائقنا كافة في تلك المفاوضات تعبر بوضوح عن هذا الموقف المبدئي، إلى درجة أن مفاوضينا تعرضوا أحيانًا إلى وصف من قبل بعض الأميركيين والمفاوضين الإسرائيليين بأنهم أكثر فلسطينيةً من الفلسطينيين.

الجولة الثامنة ومرج الزهور

في اجتماع وزراء خارجية الأطراف العربية المنعقد في بيروت جرى تقييم الجولات الماضية. واتخذ المجتمعون قرارًا بالمشاركة في الجولة الثامنة. استمرت هذه الجولة عشرة أيام من 7 إلى 10 كانون الأول/ ديسمبر 1992، وما كادت تشارف على نهايتها حتى عاد رابين إلى سياسة شامير في توتير

الوضع؛ إذ قام في 17 كانون الأول/ ديسمبر بإبعاد 418 شخصية فلسطينية إلى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان، وسبق ذلك كما تزامن معه اعتقال الشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة حماس والمئات من مناضلي الحركة. شجبت الوفود العربية هذه الخطوة الإسرائيلية، وقطعت المفاوضات، وعادت إلى بلادها في الوقت الذي دان قرار مجلس الأمن رقم 799 بالإجماع سلوك إسرائيل، وتضمن الطلب منها إعادة المبعدين الفلسطينيين.

لقد تعرضت المفاوضات العربية – الإسرائيلية إلى أزمةٍ خطيرةٍ في هذه الفترة، لكن لا يمكن القول إنها قد انتهت تمامًا إلى طريق مسدود. في هذه الظروف الحرجة طلب مني الرئيس الأسد أن أجري لقاءً سياسيًا في مدرج جامعة دمشق. جرى هذا اللقاء في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1992. ولعل أهم ما يمكن ذكره الآن أن النبرة كانت أعلى مما درجت عليه خلال السنتين الماضيتين، أي منذ أن أرسلنا جنودًا سوريين من أجل تحرير الكويت من الاحتلال، واعتبرت أن ما فعلناه أزال جزءًا من التداعيات الخطيرة التي كانت تنتظرنا، ولكن الجزء الأهم مازال يتفاعلٍ وينعكس سلبيًا على مجرى الوضع العربي. اعتبرت أن إسرائيل ترتكب خطأً جسيمًا إذا اعتبرت أن هزيمة جيش صدام في الكويت هو هزيمة لكل العرب. فنحن إذ كنا نرفض احتلال الكويت من قبل عربي شقيق ومقاومته بكل الوسائل، فبالتأكيد سيكون رفضنا للاحتلال الإسرائيلي أكثر شدة ومقاومتنا له أكثر صلابة وديمومة.

من جهة ثانية، حافظت على خط السلام الذي يجب أن يشمل كل الجبهات ولا يفرط بأي من الحقوق الفلسطينية المشروعة. وأشرت إلى أن هذا الطريق ليس من دون صعاب وتضحيات، لكنه يجنب البلاد المزيد من النكسات، ويمكّننا من قراءة الواقع الراهن قراءة المناضلين وليس قراءة المستسلمين.

تابعت من جهتي الاتصال مع وزراء الخارجية العرب لتكثيف جهدنا في موقفٍ عربي موحّدٍ لإرغام الإسرائيليين على التراجع عن قرار الإبعاد، وفي الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري العربي الذي عقد في 10 كانون الثاني/ يناير 1993 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة طالبت المجلس بأن يتخذ

موقفًا موحدًا في مطالبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للانعقاد مرةً أخرى، وتنفيذ قراره بعودة المبعدين الفلسطينيين ضمن آلية لا يتجاوز مداها الزمني شهرًا واحدًا، وتعليق المفاوضات المتعددة الأطراف، والتمسك بالمقاطعة العربية لإسرائيل حتى تزول الأسباب التي أدت إليها.

قبل نحو أسبوع من مزاولة إدارة كلينتون لمهماتها رسميًا في 20 كانون الثاني/ يناير 1993 زارنا الرئيس المصري حسني مبارك، والتقى مع الرئيس الأسد. كانت الحملات الإعلامية بيننا وبين إسرائيل على أشدّها. حاول مبارك على طريقته أن يستخف بالأمور ورأى فيما نقوله شروطًا مسبقة للتفاوض. لم يكن الرئيس الأسد متفائلًا، لكنه لم يشأ إغلاق باب المفاوضات قبل التأكد نهائيًا من أنه لم يعد هناك أي جدوى من استئنافها، وكيلا يتم تحميل سورية مسؤولية رفض استمرار العملية، تركنا بحذر الباب مفتوحًا، ولا سيما أن إدارة كلينتون لم تزاول عملها بعد. وفي 8 و10 شباط/ فبراير 1993 على التوالي زارنا كل من الرئيس مبارك مجددًا، والأمير عبد الله ولي العهد السعودي بهدف تسريع العودة إلى مفاوضات الجولة الثامنة. مبارك يرى المشكلة سهلة على الكل لأنه يرى أن نموذج كامب ديفيد قابل للاحتذاء.

اللقاء الأول مع كريستوفر ورسالة كلينتون السرية

في مطلع شباط/ فبراير 1993 أعلمني السفير الأميركي في دمشق أن وزير الخارجية الأميركي الجديد وارن كريستوفر قد اختار أن تكون دمشق بداية جولته الدولية الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يرغب أيضًا في أن يلتقي في إطارها مع الرئيس حافظ الأسد. في 21 شباط/ فبراير 1993 اجتمعت مع كريستوفر، وبدا لي كريستوفر منذ اللحظة الأولى إنسانًا «طيبًا» ودمثًا، وشديد الرغبة في أن يعرف المنطقة، فلم يكن له قط طبيعة بيكر الواثقة من سلطتها الأرستقراطية التي يمكنها إطلاق النكات الأميركية الخشنة التي تتردد في أفلام الكاوبوي.

كان وارن كريستوفر دبلوماسيًا محترفًا ورجل قانون، يتقن الإصغاء ولا يرفع صوته عندما يتكلم، ولا يحب الكاميرا كثيرًا. ظهر خلال حملة بيل كلينتون

كحكيم ديمقراطي وخبير يحاول نقل جيل الشباب إلى الرئاسة. عندما عين عام 1993 وزيرًا للخارجية بدا عجوزًا إلى جانب رئيسه كلينتون المليء بالحيوية. لم يكن هرمًا إلى هذا الحد عندما زارنا في دمشق بعد تعيينه وزيرًا للخارجية، لكن وجهه المليء بالأخاديد يعطي الانطباع بأنه أكبر من عمره الحقيقي، كأنه يحمل هموم الدنيا على قامته النحيلة المنتصبة.

وفي اللقاء مع الرئيس الأسد أراد كريستوفر أن يسمع كثيرًا. طرح الرئيس في هذا اللقاء مسألة المبعدين إلى مرج الزهور كعائق محرج أمام استئناف المفاوضات، وأوضح لكريستوفر نياتنا وإرادتنا في تحقيق السلام، وأن استئناف المفاوضات عملية ممكنة في حال توافرت الإرادة السياسية من الجانبين.

كانت جولة كريستوفر الأولى جزءًا من ديناميكيةٍ جديدةٍ اتبعتها إدارة كلينتون تجاه منطقة الشرق الأوسط، تتخطى حدود البرنامج الانتخابي الذي أتى بكلينتون إلى البيت الأبيض إلى رؤية مصالح الولايات المتحدة عبر عملية السلام؛ إذ التقى كلينتون في آذار/ مارس 1993 مع إسحاق رابين ثم مع الرئيس المصري حسني مبارك. وقبيل لقاء مبارك – كلينتون رافقت الرئيس الأسد في 27 آذار/ مارس إلى القاهرة للاجتماع مع الرئيس مبارك الذي اعتاد أن يستدعي كبار المسؤولين لديه للسلام والتصوير معنا، ثم يتم الانتقال إلى مائدة طعام دائرية تتسع لأكثر من عشرين مسؤولًا من الوفدين، يحيط بها عدد من الطاولات الصغيرة لتضم بعض الوزراء ومساعديهم.

رفض المفاوضات السرية

تمخضت هذه الحركة عن قيام إدوارد دجرجيان في أوائل نيسان/ أبريل 1993 بزيارتنا في دمشق. كان دجرجيان يحمل معه رسالةً خاصةً من الرئيس كلينتون إلى الرئيس الأسد. كانت هذه الرسالة فاتحة رسائل مطولةٍ لاحقةٍ ومتعددة بين الرئيسين تميزت فيها لغة كلينتون دومًا بالمودة. وكنا على درايةٍ بالحلقات التي يمر بها إعداد الرسائل الأميركية التي يوجهها الرئيس، لكن الرئيس الأميركي كلينتون كان يسبغ عليها مشاعره الودية تجاه الرئيس الأسد.

كانت رسالة كلينتون الأخيرة قد فسرت لنا أشياء كثيرة، ففيها يطلب كلينتون منا في صيغة أسئلة أن نحدد موقفنا تجاه مشاركة الرئيس الأسد في الدبلوماسية العلنية، وفي تشكيل مسار سري للمفاوضات يوازي المسار العلني. كان الرئيس الأسد يتميز بنفسه الطويل في القضايا الشائكة، ولم يكن قط من المستعجلين أو المتهورين في القضايا العليا. وهو لم يكن من النوع الذي يرد في اليوم نفسه أو في اليوم الذي يليه على رسالة مهمة حتى ولو كانت من رئيس الولايات المتحدة الأميركية، كما كان لا يهمل الرد في كل الأحوال.

وحاول الرئيس الأسد أن يعكس بهذا السلوك كرامة سورية وسيادتها. ولذلك لم يرد بالسرعة التي توخاها كلينتون حول الرسالة التي حملها دجرجيان لنا. ردّ الأسد بعد تمهل على أسئلة كلينتون برفض الدبلوماسية السرية، وعدم الموافقة على تشكيل أي قناة تفاوضيةٍ سريةٍ. فلقد كان الأسد الولوع بكتب التاريخ وسير قادته يعرف أن «حبل الكذب قصير»، وأن الحقيقة لا بد أن تُعرف ذات يوم. وهو بمقاييس رجل يحب التاريخ لم يشأ أن يلحق باسمه مثل ذلك. وفي المحصلة لم يكن الأسد قط من نوع السادات بشخصيته في المغامرة في دخول عملية لا يعرف نهايتها مسبقًا.

في تلك الفترة كنت في القاهرة، وكان الموقف الفلسطيني شديد الحنق والغضب على ما قام به رابين في قضية المبعدين، ووجدت في ما قاله الرئيس عرفات في تعبيره عن هذا الموقف فرصةً سياسيةً مناسبةً ومشجعةً لدعوته إلى سورية واستمرار التنسيق معنا، وإزالة شكوكنا بما يقوم به من حركة مريبة بالنسبة إلينا. وكان هناك دافع آخر بالنسبة إليّ وهو تقريب وجهات النظر والسياسات بيننا وبين القيادة الفلسطينية. وكنت أرى أنه إذا ما مدّ عرفات يده فلنمسك بها، بينما كان الرئيس الأسد يرى أن عرفات لا يتمتع بصدقية، وأنه سرعان ما يتملص من الوعود. ولذلك يجب توثيق كل خطوةٍ تتم معه.

وسط هذا التقييم المختلف لكيفية التعامل مع القيادة الفلسطينية، طرحت هاتفيًا من القاهرة على الرئيس الأسد موقف عرفات وما قاله، واقترحت أن يجتمع معه وألححت في هذا الطلب. وافق الرئيس على الاجتماع، وشعرت بارتياح لذلك. هبطنا بالفعل في 19 نيسان/ أبريل 1993 في مطار حميميم

وتوجهنا إلى القصر الجمهوري باللاذقية. كان أبرز ما دار في اللقاء هو تعزيز التنسيق على المسارات السورية – الفلسطينية. ولقد طرح عرفات في هذا اللقاء بشكل جدي وواضح – على خلاف طبيعته المعهودة – على الرئيس الأسد ضرورة معاودة النظر بالمفاوضات الثنائية، والعودة إلى التنسيق الفلسطيني – السوري، وأكد بأن المفاوضات مع إسرائيل فاشلة وعبثية، وأن الأميركيين والإسرائيليين «يضحكون علينا»، وأنه لا بد للوفدين الفلسطيني والسوري أن يتخذا موقفًا موحدًا مشتركًا بينهما، ويعملا كوفدٍ موحّدٍ ويعلما الولايات المتحدة به.

لكن الرئيس الأسد كان في مثل هذه المواقف التي طرحها عرفات يصر على الوضوح التام، وعلى أن يفهم محدّثه ما فهمه منه، وأن يتأكد منه إن كان محدّثه يقصد ما فهمه الرئيس منه. كان عرفات في هذه المرة لا يتحدث بلغة الخطابيات بل بلغة جدية واضحة لا لبس فيها. ولذلك أبدى الرئيس الأسد في ضوء ما سمعه من عرفات رغبته في التفكير الجدي بذلك. وقال له إن اتخاذ هذا القرار له تداعياته الخطيرة التي يجب أن نأخذها في الحسبان أنتم ونحن. لا شك أنكم تعرفون ماذا نقول ونفعل.

كان ما قاله الأسد المشحون بالشكوك المتبادلة مع عرفات وتكتيكاته يعني ضمنًا في ضوء فهمي لإستراتيجيات حواره الانتقال إلى ضرورة تشكيل لجنة فلسطينية – سورية تضبط ذلك قبل الإعلان عنه، ولا سيما أن عرفات قد أحضر معه وفدًا في عداده فاروق القدومي وحنان عشراوي وصائب عريقات.

غيّر عرفات الموضوع فجأة، وتحدث عن مشكلات طلاب الجامعة في الضفة الغربية مع سلطات الاحتلال، وشكا من شح المساعدات العربية، وأنه في حاجة إلى معونة عاجلة. وترك أحد أعضاء وفده غير القياديين للاستفاضة بالحديث عن مشاكل التربية والتعليم والصحة في الضفة حتى لا يعود الرئيس الأسد إلى الاقتراح الجدي الذي كان قد طرحه عرفات في بداية حديثه حول عقم المفاوضات والحاجة لإيقافها. استمع الرئيس مطولًا إلى المشاكل التي يواجهها أبناء الضفة وغزة وطلب معرفة ما هو المطلوب من سورية؟

قال عرفات لم يكن ممكنًا لنا أن نذهب من دون التشاور والاتفاق مع بعضنا مهما كانت خلافاتنا كبيرة. بدت أهداف عرفات من هذا اللقاء محدودة في هذا النطاق الضيق بينما كنا نتطلع إلى توثيق التنسيق وتحقيق التكامل مع القيادة الفلسطينية في إطار تصورنا لشمولية الحل كعنصر قوة لنا جميعًا ولمنع إسرائيل من التلاعب والانفراد بالمسارات. بدا لي عرفات غير عرفات الذي استمعت إليه يخطب في المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، فقام بهذه المناورة بهدف معرفة أين وصلت المفاوضات مع سورية فضلًا عن قلقه مما يجري في مرج الزهور والتصريحات التي تصدر عن بعض المبعدين وصداها الذي يتردد في مختلف أنحاء المعمورة.

لا أعرف إذا كانت المشكلة في عدم قدرتنا في الإعلام وفي السياسة أيضًا على إيصال اقتناعنا الراسخ أن سورية لا تستطيع أن تنفرد بالحل كمصر لو أرادت قيادتها ذلك، أو أن عرفات لا يريد أن يصدق أن سورية مرتبطة بالقضية الفلسطينية وأن مصلحتها الوطنية وليست القومية فقط تتطلب أن يكون هذا الارتباط ثابتًا وعضويًا لا يتزعزع. كانت التوجيهات إلى وفدنا المفاوض في واشنطن أن يطلع الوفد الفلسطيني مجددًا على كل شيء يحصل على المسار السوري.

الجولة التاسعة والجدل العقيم

انعقدت الجولة التاسعة خلال الفترة 27 نيسان/ أبريل و13 أيار/ مايو 1993 في واشنطن. كان كريستوفر متحمسًا لهذه الجولة، واستقبل جميع الوفود لتشجيعها على التفاوض الإيجابي، ولكن لم يتحقق في هذه الجولة تقدم حقيقي، بل ظلّ الجدل على أشده بين وفدنا الذي يطالب بإقرار رئيس الوفد الإسرائيلي رابينوفيتش مبدأ «السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل» بينما ظل رابينوفيتيش يركز على الاتفاق أولًا على مفهوم «السلام الكامل».

لقد كنت شخصيًا في الأصل أسير تجربةٍ نفسيةٍ قاسيةٍ بين ما يمكن أن يقوله شعبنا عنا، وتحديدًا عني شخصيًا وعن كل عضو من أعضاء الوفد في حال أننا أخطأنا ووقعنا في «مصيدة» اللعبة الإسرائيلية، وبين المزاودين عليّ

في القيادة السورية. لم أحاول مرة واحدة أن ألقي أي مسؤولية على الرئيس الأسد كما كان يفعل أعضاء القيادة في الأوقات الصعبة وأحيانًا غير الصعبة.

ولهذا كنت منذ لحظات التفاوض المبكّر مع بيكر قبل انطلاق عملية مؤتمر مدريد واضحًا أشدّ الوضوح حين كان يلح بيكر علينا لحضور المؤتمر الإقليمي والانسحاب منه متى شئنا، بأنه ماذا سيقول عنا شعبنا إذا شاركنا وانسحبنا؟ هل نقول له لقد خدعنا الإسرائيليون؟ سيقول لنا ألا تعرفون أنهم مخادعون؟ ولذلك كنا منيعين تمامًا تجاه الوقوع في «المصيدة» المحتملة.

على كل حال، لم نكن ندري بشكلٍ كافٍ ماذا يجري في المسار الفلسطيني – الإسرائيلي السري الموازي، على الرغم من شكوك جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني ومعلوماتها. كان رئيس هذه الجبهة هو خالد الفاهوم الذي كان أستاذي في الكيمياء في الثانوية التي درست فيها، وكان في شبابه أستاذًا محترمًا وظل كذلك حتى مماته. وكانت هناك بعض التقارير السورية تتحدث عن شيء ما يحدث من هذا القبيل، لكن القيادة الفلسطينية كانت دومًا تنفي ما يصلنا، وتعتبره مجرد «لعبة» إسرائيلية لـ«تفريق صفوفنا». وكان يصدر هذا التكذيب عن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية الذي يتميز بعلاقته الوثيقة جدًا معنا ومع تواصله الدائم بالرئيس عرفات في وقت واحد. لقد اكتشف القدومي كما اكتشفنا نحن أن ما يقال له هو غير ما كان يجري في أوسلو.

لكن ما تكشف لنا لاحقًا جعلني أفهم بشكل أوضح لماذا تمسك وألح رابينوفيتش في جولة أيار/ مايو مع العلاف على أن تقتصر سورية في الحديث على مسارها فقط، وأن تتوقف عن اشتراط الانسحاب الشامل على الجهة الفلسطينية، وترك المسارات الأخرى تتحدث وفودها عنها. وكان العلاف يجيب بالقاعدة المرجعية التوجيهية التي لا يمكن الخروج عنها، وهي أن السلام الكامل يتحقق عندما تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة.

وكان رئيس الوفد المفاوض الإسرائيلي رابينوفيتش يعرف ذلك لكنه يدير المباراة لمصلحة رؤية حكومته، فحاول أن يقنع العلاف بعدم جدوى

الحديث عن المسارات الأخرى، والاكتفاء بما يخص سورية. كان ما يقصده رابينوفيتش هو المفاوضات السرية التي كانت تجري بتوجيه من عرفات ورابين على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي في أوسلو. على كل حال، لم تؤثر هذه الشكوك في موقفنا من أن قضية الانسحاب من جميع الأراضي العربية كل لا يتجزأ، وأن لا أحد بما فيها الولايات المتحدة يستطيع ضمان أمن إسرائيل إذا استمرت في التنكر للحقوق الفلسطينية والعربية.

أعود إلى مجريات هذه الجولة. فعلى الرغم من أنها كانت مخيبةً، فلقد حدث فيها مع ذلك تقدم «وئيد»، تمثل في دخول الوفد الإسرائيلي في مناقشة المادة الخامسة الخاصة بالانسحاب التام من الجولان، إذ قدم رابينوفيتش في جلسة 4 أيار/مايو 1993 ورقة إسرائيلية تتخلى عن التفسير الإسرائيلي للقرار 242. وتَمثّل عنصر التقدم النسبي المحدود في هذه النقطة، لكن الورقة الإسرائيلية رفضت ما نصّت عليه ورقتنا من توازٍ في الانسحابات من الأراضي المحتلة كافة. وفي الحصيلة الإجمالية أخفقت الجولة التاسعة، ولم يكن فيها سوى ذلك التقدم «الوئيد» في مقترحات رابينوفيتش، لكن هذا التقدم البطيء نفسه كان ينطوي على فتح أفق للمفاوضات.

دبلوماسية الجولة العاشرة: مقال باتريك سيل

في أواخر الجولة العاشرة وحين كان التقدم ينوس بين بصيص تقدم محدود وبين إخفاقٍ شاملٍ، نشط بعض أصدقاء سورية والذين لهم مكانة عالمية في ما أسميه بدبلوماسية التنشيط النفسي السياسي لعملية المفاوضات بخلق نوع من زخم ما في الرأي العام يدفع بالمفاوضات إلى الأمام. كان الصحافي البريطاني والمستعرب باتريك سيل الذي صاهر دمشق، وغاص في تدوين بعض التواريخ السورية الحديثة من أبرز هؤلاء الصحافيين. كان سيل يفكر بطبيعة الحال ضمن تقنيات الصحافي الأوروبي الذي يبحث دومًا عن النجاح المهني، وكان يتميز بمعرفته تاريخ سورية الحديث، ويتعاطف معه في مواجهة إسرائيل.

التقى سيل مع الرئيس الأسد، ونشر نتيجة لذلك مقالةً أثارت ضوضاء

مثيرة هي عبارة عن عرض قام به لأفكار الرئيس الأسد. نشرت مجلة **الوسط**، وهي شقيقة جريدة **الحياة** اللندنية التي تعتبر بشكل أو آخر جريدة «سعودية» هذا المقال في 20 أيار/ مايو 1993. وقد تضمن المقال أفكارًا عن تأييد الأسد لاختلاف التزامن في الوصول إلى اتفاقات ما بين إسرائيل والوفود العربية الأخرى، مادام الهدف هو تحقيق سلام شامل في النهاية، وأشار فيه إلى أن العرب سيبتون بأمر هذه الاتفاقات، وأشاد ببروز اتجاه قوي في الرأي العام الإسرائيلي تجاه السلام.

لم أحضر المقابلة، ولكن الرئيس الأسد قال لي بعد أن نشرت، إنه وإن لم يقل لسيل ما أسنده إليه في كثير من القضايا لكنه لا يعترض عليه، فلننظر ماذا ستكون عليه ردة الفعل؟ وكان الرئيس يقصد بذلك أن أي اتفاق بين أي طرف عربي مفاوض وبين الوفد الإسرائيلي يجب أن يحظى بتأييد الوفود العربية المشتركة، وهو شيء يختلف بنسب طفيفة لكنها دقيقة عما كتبه سيل في ضوء فهمه. لقد كانت فكرة ما نشره سيل هي: «السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل».

وهذه كانت فكرتنا في الأساس، ولكن في إطار التنسيق المشترك بيننا كدول طوق. ولقد قرأت ما كتبه بعض الكتاب الإسرائيليين عن استنتاجاتهم من هذه المقابلة. الجوهر كان سليمًا، لكنهم في مسألة استنتاج إمكانية فصلنا بين المسارات كانوا يقرؤون ما كتبه سيل على وجه التفسير والتأويل وليس ما قاله الرئيس الأسد على وجه الحقيقة، وهو أن التزامن لا يعني أنه سيتم في لحظة واحدة توقيع الاتفاقات لكنه يعني ترابط جميع هذه الاتفاقات في ما بينها لتحقيق السلام الشامل. ودحضًا لأي تأويل فقد حرصت على التصريح الواضح بتصحيح ما نشره سيل بشكل غير مباشر بأن «لا سلام كامل من دون انسحاب شامل»، على المسارات والجهات كافة.

الفصل الثالث عشر

مفاجأة أوسلو

في 11 تموز/ يوليو 1993 استقبلت في مكتبي دنيس روس في دمشق. أبلغني أنه يحمل رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد من الرئيس بيل كلينتون. اتصلت هاتفيًا بالرئيس؛ إذ كان في اللاذقية وأبلغته بذلك. توجهنا في اليوم التالي إلى اللاذقية للقاء مع الرئيس، سلّم روس الرئيس الأسد رسالةً من الرئيس كلينتون، وأسرّ له على انفراد لدقيقتين أن رابين موافق على الانسحاب الكامل من الجولان إذا تمت تلبية حاجاته الأمنية. أبلغني الرئيس بعد مغادرة روس مضمون الحديث، على أن يبقى هذا «السر» بينهما.

شكل ذلك أول طرح «غامض» لما سيطلق عليه لاحقًا اسم «وديعة رابين». ولعب هذا «السر» وظيفتَه بالفعلِ في كسب روس ثقة الرئيس الأسد التي لا يمكن كسبها بسهولة وخصوصًا عندما تكون معرفته بالشخص محدودة. لم أكن مرتاحًا في هذا اللقاء لطريقة روس بالانفراد بالرئيس، ولكنني تفهمت بعد ذلك أن مثل هذا الإقرار السري بالانسحاب الكامل من الجولان لا يتحمل وجود ثلاثة أشخاص معًا حينها. إضافة إلى أن هذا النبأ كان مصدر ارتياح لي وللرئيس إذا حسنت نية رابين. وحتى بصرف النظر عن النيات، فإن هذا الإقرار الإسرائيلي بواسطة الأميركيين يحصل لأول مرة منذ حرب حزيران/ يونيو 1967.

عدوان 1993 على لبنان

ما كاد روس يبلغ رسالة كلينتون وينجح نسبيًا في مهمته السرية حتى تصاعد العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني ردًا على عمليات المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية التي كانت مركزة على الحزام الأمني في الجنوب. استمر التصعيد والتدمير عدة أيام بتشجيع واضح من المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل. صرحتُ يومئذٍ بأن هذا العدوان يمكن «أن ينسف عملية السلام برمتها، وأننا لسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد

المدافع الإسرائيلية». وكانت تلك رسالة واضحة بأن عودة المفاوضات لم تعد ممكنةً على الطريقة السابقة.

شمل العدوان مناطق لبنانية واسعة في الجنوب والبقاع ومحيط بيروت، وتسبب بخسائر جسيمة داخل لبنان، وأدى إلى نزوح ما لا يقل عن 300 ألف، وسط معارك ضارية ألحقت خسائر غير متوقعة بالجنود الإسرائيليين. وقد لا يكون عدد هؤلاء القتلى الإسرائيليين كبيرًا في حجمه المجرد، لكنه يعتبر كبيرًا بالمعايير الإسرائيلية، ويفهمهم الثمن الباهظ لاحتلالهم من جهةٍ، وأن البديل لتلكؤهم في عملية السلام يعني استمرار المقاومة ضدهم من جهةٍ ثانيةٍ.

كان وارن كريستوفر يتصل بي عادةً إثر كل عملية تقوم بها المقاومة في الجنوب اللبناني طالبًا التدخل لعدم عرقلة مسيرة المفاوضات، ويبلغني أن الرئيس كلينتون يلح على وقف هذه العمليات. وكنت أجيبه دومًا بالجواب المعهود، والذي غدا نمطيًا من كثرة ما رددته على مسامعه، وهو أن إسرائيل هي المعتدية مادامت تحتل الجنوب اللبناني، لكننا سنبذل قصارى جهدنا لتهدئة الوضع، راجيًا في المقابل أن يعلم الرئيس كلينتون بأن يتكلم مع الإسرائيليين لإيقاف الاعتداءات. لكنه في هذه المرة كان يريد التوصل إلى اتفاق «جنتلماني» يهدئ الوضع، وكان منظوره أن هذا التوتر يؤثر سلبيًا في عملية السلام.

تمخضت اتصالات كريستوفر معي، وكذلك اتصالاته مع الإسرائيليين عن اتفاق شفوي يتلخص في أن تبذل سورية قصارى جهدها لدى المقاومة وإيران من أجل وقف التصعيد في جنوب لبنان، على أن تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لدى إسرائيل لعدم قصف القرى اللبنانية في الجنوب. ولقد كان هذا التفاهم مهمًا بشكل خاص لإيقاف الغارات الإسرائيلية وعودة المهجّرين اللبنانيين إلى قراهم.

زيارات تمهيدية

دفعت هذه التطورات كريستوفر إلى مزيد من الزيارات إلى دمشق وتل أبيب، والقاهرة أحيانًا، وحطّ في 4 آب/ أغسطس 1993 في دمشق للاجتماع مع الرئيس الأسد ومعي، وأكد هذه المرة ما كان قد أبلغه روس في اللاذقية

للرئيس الأسد، وهو نيّة رابين الجدية في استئناف المفاوضات، ودفع عملية السلام إلى الأمام. وكان أبرز ما نقله كريستوفر بصيغة جديدة هو سؤال رابين له أنه إذا ما أخذ الرئيس الأسد ما يريده، فهل يستطيع التوجه بشكل حقيقي نحو متطلبات السلام؟

بغية معرفة ما دار في القاهرة حول هذا الموضوع بين كريستوفر ومبارك، حمّلني الرئيس الأسد في 14 آب/ أغسطس 1993 رسالة إلى الرئيس المصري مبارك عن نتائج الاجتماع بينه وبين الوزير كريستوفر، وما طرحه وما طرحناه من أفكار حول استئناف جولات المفاوضات. كان الإسرائيليون قد سربوا بعض المعلومات عن مجريات جولة كريستوفر الجديدة، وكان فيها ما هو صحيح ومنها ما يدخل في باب التكهنات باسم التحليل والاستنتاج. وسألني الصحافيون عن مدى مناقشة كريستوفر لعناصر السلام في اللقاء مع الأسد واللقاء سابقًا مع مبارك ومدى تطابق الأقوال، وكان جوابي هو: «لا نستطيع حتى الآن أن نتحدث عن التزام إسرائيلي بالانسحاب الكامل، ولكن في الوقت ذاته أبلغنا الوزير كريستوفر أن هناك جديةً من جانب سورية في متابعة عملية السلام».

وثيقة مبدئية للمفاوضات

كنا في الواقع قد أخذنا نهيئ وفدنا المفاوض في واشنطن لجولة جديدة قدرنا أنها ستتسم بـ«الجديّة» الممكنة في هذه المرة؛ فقد كان أبرز ما نتج من جولة كريستوفر الجديدة بين رابين والأسد هو إقرار رابين بالانسحاب التام من الجولان لكنه يريد قبل ذلك معرفة حدود تلبيتنا لـ«حاجاته الأمنية». وبهذا الشكل غدت الكرة نوعًا ما في ملعبنا. طلبت من العلاف أن يستكمل في ضوء تجربة الجولات السابقة، ومؤشرات «الجديّة» في الجولة الجديدة المحتملة بناء خططنا التصورية للسيناريوهات الممكنة كدليل عمل لوفدنا في المفاوضات.

أعدّ العلاف مذكرةً مطولةً بحدود عدة صفحات حملت عنوان «صيغ مقترحة حول تنفيذ الانسحاب التام مقابل السلام الكامل» على الصعيد التفاوضي. كانت السيناريوهات أو القضايا المتوقع أن تثار ممعنةً بالتفاصيل

بحيث يكون لدينا رد مسبق على كل طرح محتمل. وقد تركزت هذه السيناريوهات كلها حول أجوبتنا عن الإلحاح الإسرائيلي على المعرفة المسبقة بطبيعة «العلاقات العادية» التي كنا نفضل استخدامها بدلًا من العلاقات الدبلوماسية التي ستقوم بين إسرائيل وسورية بعد أن نقل كريستوفر موقف رابين بالانسحاب التام من الجولان.

وكانت هذه المذكرة – الوثيقة تتضمن ربط «الصياغة النهائية لمشروع اتفاق «السلام» بين سورية وإسرائيل بتوصل الدول العربية المشاركة في عملية السلام (لبنان والأردن) إلى اتفاقات سلام مماثلة، وتوصل الفلسطينيين إلى توقيع اتفاق بدء المرحلة الانتقالية»، وحددت الوثيقة التي شكلت مرجع وفدنا في عملية التفاوض على مستوى صيغة «تحقيق مبدأ الشمولية–السلام العادل والشامل في المنطقة» ما يلي: «يتم بلوغ هذه المرحلة عندما يصل آخر طرف عربي مشارك في عملية السلام (الفلسطينيون) إلى الوضع النهائي الذي يلبي حقوقهم المشروعة تنفيذًا لقراري مجلس الأمن 242 و338، ومبادئ عملية السلام في ضوء التأكيدات الأميركية. وسيعتبر هذا الحدث – إذا تمّ – من دون شك نجاحًا لعملية «السلام الشامل» التي انطلقت من مؤتمر مدريد نهاية عام 1991 في إطار تداعياتها الواقعية التي أحدثناها خلافًا لرغبة شامير آنذاك.

هكذا كان موقفنا التفاوضي واضحًا أشدّ الوضوح بربط التوصل إلى أي صيغة اتفاق سوري – إسرائيلي بتوصل الوفود العربية الأخرى إلى توقيع اتفاقات مماثلة، وتوصل الوفد الفلسطيني إلى توقيع اتفاق بدء المرحلة الانتقالية، وربط عملية السلام الشامل بانتقال الفلسطينيين إلى مرحلة «الوضع النهائي». والوثيقة محفوظة لدى سورية وموزعة على الوفود العربية، والفلسطينية المفاوضة في واشنطن وقيادتهم في تونس.

التلاعب بالمسارات

كان تعنت الموقف الإسرائيلي وغموضه المبرمج محكومًا بلجوء رابين إلى التلاعب بالمسارات، وفصلها فعليًا عن بعضها. ففي حين كان وفدنا متمسكًا أشد التمسك بالحل الشامل، وبالتوصل إلى اتفاقات مماثلة بين الوفود

العربية وإسرائيل، ويربط بين أي تقدم سوري في صيغة السلام ومراحله وبين التقدم في المسار الفلسطيني، كان الإسرائيليون مشغولين في حقيقة الأمر بنسج اتفاق أوسلو الذي بدأت عمليته السرية منذ عدة أشهر، وأعلن عنه في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 في احتفال أمام البيت الأبيض شاهده العالم بأسره، ربما أكثر من مرة، وكأن إسرائيل قد برأت نفسها من حل القضية الفلسطينية وألقتها على كاهل منظمة التحرير.

كنا نعرف أشياء كثيرة عن اتصالات فلسطينية – إسرائيلية تجري في الخفاء، لكن لم نكن نعرف شيئًا عن طبيعة هذا الاتفاق، وأشك في أن الأميركيين الذين دعموا الاتفاق قد اطلعوا عليه سابقًا بشكل مفصل قبل التوصل إليه. كان الإسرائيليون وحدهم (رابين وحلقته الضيقة) على معرفة ببدايات هذا الاتفاق ونهاياته.

في الوقت الذي كان فيه خبر الاتفاق قد تسرب إلى الصحف، عقدنا في 28 آب/ أغسطس 1993 – أي قبل توقيع الاتفاق بأسبوعين – مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا لوزراء الخارجية في بيروت في نهاية اجتماع لدول الطوق في بيروت. وسأل أحد الصحافيين فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية حول ما يتم تسريبه وإشاعته عن هذا الاتفاق وخصوصًا تأكيد بيريز وجوده، فنفاه أبو اللطف جملةً وتفصيلًا، واتهم وزير الخارجية الإسرائيلي بأنه أكبر كذّاب في العالم. كان انفعال القدومي وغضبه المعلن في المؤتمر الصحافي موجهًا لعرفات بالدرجة الأولى وليس لبيريز، فلم يكن القدومي وهو رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية يعلم أي شيء عن الاتفاق؛ إذ أخفى عرفات مجرياته عنه تمامًا كما أخفى الأمر عن حيدر عبد الشافي ووفده المفاوض في واشنطن. وقاد هذا الأمر إلى مزيد من الشكوك حول الانشقاقات في الساحة الفلسطينية، والتأكد أيضًا من أسلوب عرفات الانفرادي.

عندما كنت في نيويورك في أواخر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه – أي بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة – لإلقاء كلمة سورية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سألت عددًا من كبار المسؤولين الأميركيين المختصين بالشرق الأوسط بعد لقائي بالوزير كريستوفر – وكان من بينهم إدوارد دجرجيان ودنيس

روس ومارتن إنديك – إن كانوا على علم بالمفاوضات التي كانت تجري في النرويج خلال ربيع وصيف 1993 بين أحمد قريع أبو علاء بمتابعة محمود عباس أبو مازن ووفد إسرائيل سرًا لعدة أشهر وأسابيع، أجابوني بالنفي. وعندما كررت السؤال مستغربًا هذا الجواب لأنه من المستحيل أن تخفى هذه اللقاءات عن أعين الولايات المتحدة، أجابني إنديك أن وفودًا متنوعة من الإسرائيليين والفلسطينيين كانت تجري فعلًا مفاوضات سرية رسمية وغير رسمية في عدد من العواصم الأوروبية ولم نكن نعرف من سيخرج منها بنتيجة، ومن بين هذه اللقاءات العديدة «نجحت قناة أوسلو». لم يكن روس مرتاحًا لإيضاحات إنديك التي كانت أيضًا مفاجئة لدجرجيان.

كل بند من الاتفاق يحتاج إلى اتفاق

لم تكن دبلوماسية أوسلو من دون هدف. لكن الهدف ليس هو ما كنا نبحث عنه في الاجتماعات التنسيقية بين وزراء خارجية دول الطوق: سورية ولبنان وفلسطين ومصر والأردن من أجل حل شامل. كان هدف الإسرائيليين بالدرجة الأولى هو كسر التنسيق القائم بين دول الطوق بأي شكل من الأشكال، ومن ثمّ، إلغاء شمولية الحل السياسي كأمر واقع على جميع الجبهات. وقد نجحوا في فصل المسار الأهم وهو المسار الفلسطيني.

صحيح أن اجتماعاتنا التنسيقية لم ترغم إسرائيل – من خلال المفاوضات – على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لكنها على الأقل حافظت على التواصل في ما بيننا كعرب، وضيقت مساحة الخلاف بين أقطارنا وكشفت في الوقت ذاته نيات إسرائيل غير الراغبة في السلام أمام العدو قبل الصديق. جاءت اتفاقات أوسلو السرية لتشطب كل ذلك من دون أي ضمانات حول المسائل الرئيسة التي تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني. ولكي لا تبيع جماعة أوسلو الأوهام للرأي العام الفلسطيني، سارع رابين فور توقيع اتفاق أوسلو إلى التصريح أنه «لا نقاش حول القدس والمستوطنات ولا دولة للفلسطينيين في محادثات أوسلو». فأحبط قوله المفاوضين العرب لأن كلام الإسرائيليين يتمتع – للأسف – بصدقية أكثر من تطمينات بعض القيادات الفلسطينية.

هبط عرفات في مطار دمشق بتاريخ 5 أيلول/ سبتمبر 1993 ليعرض نص الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي على الرئيس الأسد قبل الاحتفال بإعلانه. قرأه الرئيس مرة ومرتين. استغرقت القراءة نحو نصف ساعة وأكثر، لأن الرئيس الأسد كان يقرأ بعض المواد أكثر من مرة. الكل صامت ينتظر. حاول عرفات أن يشرح للرئيس المستغرق بالقراءة ما هي آماله وتوقعاته من هذا الاتفاق الذي – حسب رأيه – سينتهي بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، أجابه الرئيس وهو يتابع القراءة: «كل بند من هذا الاتفاق يحتاج إلى مفاوضات جديدة واتفاق جديد بينكم وبين الإسرائيليين».

تشعب النقاش ولكنه لم يخرج عن السياق الدبلوماسي المشحون، ولكن لا لوم ولا عتاب، فاتفاقات كامب ديفيد لم تسقط ولم تصبح –حتى لو أردنا – خلف ظهورنا. ولكن كيف يجري استنساخها أمام أعيننا، ولا سيما أننا قاطعنا مصر لأنها بتوقيعها اتفاقات كامب ديفيد تخلت عن فلسطين فيها.

طلب الرئيس مني أن أعود إلى مكتبه بعد أن أودع عرفات في مطار دمشق. أثناء ذلك لا بد أن اتصالات عديدة جرت مع الرئيس؛ لأن مدير المراسم سلمه قائمة بها ونحن نغادر قصر الروضة. شعرت أيضًا بأن الرئيس الأسد لا يريد أن يكرر الموقف الذي اتخذه عندما جاءه السادات قبيل زيارته للقدس نهاية عام 1977؛ إذ استمرت القطيعة مع مصر أكثر من عشر سنوات من دون جدوى. قال لي وهو يعلم أني ميال لعدم تكرار القطيعة الكلية مع الدول الشقيقة: نحن لا يمكن أن نؤيد هذا الاتفاق الإسرائيلي، لكن لا نريد أن نفتح معركة كبيرة مع عرفات ربما يتمناها الكثيرون، وربما يكون بعض الأشقاء من بينهم. أراحني هذا المخرج لأنه كان يلخص موقفي منذ مطلع الثمانينيات.

تذكرت ما قاله لي فاروق القدومي عندما زارنا على رأس وفد فلسطيني كبير قبل اتفاق أوسلو إن منظمة التحرير الفلسطينية تتعرّض هذه الأيام لضغوط شديدة من أميركا والسعودية. قلت له هذه الضغوط مفهومة وليست جديدة. ولكن لماذا تقبل المنظمة أن تضع نفسها بل ويسعدها أن تضع نفسها تحت هذه الضغوط وهي مازالت حركة تحرير وليست دولة. أعجبه تعليقي لكن «اللعبة» كانت أشد تعقيدًا من تصوراتنا المشتركة إزاء تعقيدات القضية وتشعباتها الدولية والإقليمية.

تداعيات الاتفاق

تحدث معي الرئيس الأسد مطولًا بعد أسابيع من توقيع الاتفاق مؤكدًا أن الاتفاق لا يزيح «عبئًا» فلسطينيًا عن كاهلنا، كما ألمح عرفات في اللقاء الأخير بينه وبيننا، بل إنه سيكون فاتحة مرحلة جديدة من الصراع وليس السلام، وأن آثاره السلبية التي لم ير الأسد شبيهًا لها في تلك اللحظات، ستشمل الجميع، وأن ما فعله عرفات ليس سوى تكرار أكثر تعقيدًا من اتفاقيات كامب ديفيد. استذكر الأسد أمامي من جديد عندما التقى مع السادات في مطار دمشق قبيل زيارته الشهيرة للقدس؛ إذ قال له حينها: سأضمن لك استعادة الجولان من دون متاعب المفاوضات بينك وبين الإسرائيليين، قال لي الرئيس الأسد متسائلًا بدهشة كيف يقامر هؤلاء القادة بمصائر شعوبهم ويتوهمون أشياء لا نصيب لها من النجاح، ولا يعملون بجدية من أجل تسويات مشرفة نبقى فيها مع بعضنا البعض طالما أنهم يلجؤون للحلول السياسية والشرعية الدولية كما يقولون ويدعون.

شعرنا بأن «لعبةً» ما قد حدثت في الجولة الأخيرة من المفاوضات، وتتمثل هذه اللعبة في أن رابين استخدم كريستوفر لإيهامنا أنه تقدم على المسار السوري لإرباك الفلسطينيين، والإيحاء لهم بأن يقبلوا بسرعة ما هو معروض عليهم. لقد كنا منذ افتتاح مؤتمر مدريد وحتى الجولة الأخيرة متشبثين بـ«شمولية الحل»، والتنسيق بين الوفود العربية لضمان ذلك. كان شعورنا في تلك اللحظات في ضوء ما تكشف لاحقًا أقل من حقيقة ما جرى، وهو أن الرئيس مبارك يعرف أيضًا منذ حزيران/ يونيو 1993 بأمر التطور الجاد في مفاوضات اتفاق أوسلو. والحقيقة أنه كان مكتومًا عنهم وتعرفوا عليه حق المعرفة من خلال مواجهة رابين يومئذ بأسئلةٍ عما يتم في أوسلو. كان من اقتحم رأس رابين ليسأله عما يجري في تلك اللحظات من حزيران/ يونيو أي قبل شهور من الإعلان عن الاتفاق هو أسامة الباز الدبلوماسي المحنّك الذي كان يومئذ وكيلًا لوزارة الخارجية المصرية.

لكن بعد انكشاف ذلك للمصريين انخرطوا اعتبارًا من تموز/ يوليو كلاعب نشيط في التنسيق مع عرفات لإتمام الاتفاق. في بداية هذه الفترة، التقى

الرئيس مبارك مع الرئيس الأسد في اللاذقية، وحضر هذا اللقاء وزير الخارجية المصري عمرو موسى وأنا. بعد ذلك شحّت زيارة المسؤولين المصريين لنا، وشحت المعلومات عما يجري. كما بات الأميركيون الذين أصبحوا على معرفة بمفاوضات أوسلو أكثر اهتمامًا بالمسار السوري ولو من ناحية المظاهر على الأقل حتى تبقى الأمور في فلسطين والمنطقة تحت السيطرة. وبالفعل هدأت الانتفاضة الفلسطينية مع بدايات اتفاقية أوسلو ولم تسترد أنفاسها حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

لن أقول أبدًا إننا شعرنا بـ«الخيانة» كما صورت تعليقات بعض أجهزتنا الإعلامية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وكذلك تصريحات معظم أطراف المعارضة الفلسطينية؛ إذ لم يكن أبو عمار سوى الممثل لشعبه في النهاية، لكن هذا الكلام لا يستقيم إلا إذا ما أوضحت أن ما كنا نخشاه دومًا هو انجراف عرفات في المنهج الانفرادي، وتكتيكاته «المريبة» السابقة التي ستضع الشعب الفلسطيني في متاهة جديدةٍ مع استعمار «استيطاني» لا يرحم.

لقد «وقع الفاس في الراس». ولو أردت وصف مشاعرنا لما كانت سوى مشاعر «الخذلان». هذه كانت مشاعرنا في تلك اللحظات، وكانت مصائر أوسلو تصدق قراءة الرئيس الأسد المبكّرة بأن كل بند في الاتفاق يحتاج إلى اتفاق. وكانت هذه القراءة السورية عنصر قوة في مواقف الأسد بقدر ما مثل تعامله مع بعض الأشخاص على مبدأ «الثقة» نقطة الضعف، فقد كان بعض هؤلاء الرفاق يخدعونه بطريقة الولاء له لإيغار صدره ضد جماعة عرفات والفلسطينيين عمومًا، مما فرض على القيادة السياسية مواجهة العديد من الأوضاع السيئة كحرب المخيمات وتداعياتها.

لا أحد من دون أخطاء، والثقة التي تُمنح بحسن نية للآخرين لا تبرّئ كليًا مانح الثقة. لكن من جهة ثانية أقول إنه إذا ما كان هناك لقائد فلسطيني أن يرمينا بالشبهات حول محاولة سيطرتنا على «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» واحتكاره، فإنه لا يستطيع أن يرمينا بنقص ربط مصيرنا بمصير فلسطين؛ فسورية كانت منذ الاستقلال بغض النظر عن نظمها السياسية أكثر من ملجأ للفلسطينيين، ولا يشعر السوري أن الفلسطيني بعيد عنه انتماءً ومصيرًا، وكل

مجريات مفاوضاتنا المنوطة بي ووثائقها المدونة لدينا ولدى الآخرين تنطق بذلك، كما ينطق بها سلوكنا التفاوضي، وإلا هل كان حكام إسرائيل أغبياء إلى الحد الذي لا يعيدون الجولان إلى سورية مقابل التخلي السوري عن حقوق الفلسطينيين؟

حرصت دائمًا كوزير خارجية على إبقاء الجسور مفتوحة مع عرفات حتى في أحلك لحظات العلاقات السورية - الفلسطينية، وتحملت معاتبة القيادة لي على رفض القطيعة مع عرفات، وعدم تأييدي موقف القيادة تجاه «حرب المخيمات» مهما كانت دوافعها لأن ضحاياها كانت أكثريتهم من الأبرياء. وانفردت تقريبًا في الحكومة السورية بانتقاد هذه الحرب التي أذكاها من كانوا موثوقين ومقرّبين. ومن جهة ثانية، كنت أتساءل أمام جماعة عرفات: إذا كانت لديكم شكوك بأننا نحاول أن نحرز اتفاقًا بيننا وبين الإسرائيليين ندير فيه ظهرنا لكم، فلماذا لم تواجهونا بذلك؟ كان بإمكانكم مثلًا أن تنقلوا ذلك عن طريق الوفود المفاوضة في واشنطن التي واظبت على الاجتماع مع بعضها بعضًا حتى اتفاقات أوسلو، أو عن طريق فاروق القدومي الذي حافظ طوال حياته السياسية على الثقة بكل من سورية ومنظمة التحرير من دون تردد؟

لكن القدومي كان نفسه «ضحية خداع» وهو الذي يمثل فلسطين في اجتماعات وزراء خارجية دول الطوق؟ إنني لمقتنع أن منهج عرفات هو المسؤول وأن عتاب الأسد لي لم يكن بلا مبرر. خيبتي الأشد أنني كنت مقتنعًا بأن الأمور كان يجب ألا تصل إلى هذا الطريق المسدود منذ البداية، وليس من منتصف الطريق الذي أوصلنا أو برر لبعضنا الوصول إلى اتفاق أوسلو. لا سيما أن الخيار السوري للسلام مع إسرائيل هو أحد الخيارات، بينما الترابط التاريخي السوري - الفلسطيني هو خيار واحد حتمي يتجاوز كل التحديات.

هواجس كلينتون

مثلما حصل من ارتياح أميركي - سوري مشترك بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام قبل سنتين، حصل الآن قلق مشترك سببه محاولة عرفات تقليص دور كلينتون بواسطة التقرب أكثر من الإسرائيليين والاعتماد عليهم بإنجاز عملية

السلام. لقد بعث الرئيس كلينتون رسالتين للرئيس الأسد، الأولى قبيل اتفاق أوسلو مؤرخة في 4 أيلول/ سبتمبر 1993 والثانية بعده مباشرة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1993. واتصل كلينتون مع الأسد هاتفيًا مبديًا التزامه المسار السوري وراغبًا في أن تقوم سورية باحتواء الفصائل الفلسطينية المعارضة للاتفاق، لكن الرئيس الأسد رفض ذلك، واعتبره شأنًا فلسطينيًا، ويتم من منظور الفلسطينيين أنفسهم؛ لأنه كان على يقين بأن هناك أسبابًا وجيهة عديدة لانبعاث هذه المعارضة الفلسطينية من البنيان السياسي الداخلي نفسه، الذي وجد فيه أبو عمار معارضين أقوياء لسياسته.

تجمدت عملية المفاوضات تمامًا مع سورية بعد اتفاق أوسلو، وزاد من جمودها تصريحات رابين بأن الرأي العام الإسرائيلي لا يستطيع أن يهضم اتفاقين في وقتٍ واحدٍ مع سورية والفلسطينيين، ما جعلنا نشعر أننا إزاء محاولة تملص إسرائيلية كاملة من مواصلة العملية مع سورية. كان الرئيس الأسد في تلك اللحظات ناقمًا أشدّ النقمة على ما حصل، مع أنه كان يضبط أعصابه جيدًا. كانت مشكلة الأسد النفسية–السياسية إذا صحّ هذا التعبير ليس مع التكتيكات والاتفاقات بل مع نكث العهود وعدم الالتزام الذي لم يكن يتسامح فيه في عالم السياسة. وأضيف إلى ذلك أن الأسد نفسه كان بارع التكتيك ولا يتجاهل أهمية اللجوء إليه أحيانًا، لكنه يتمتع بصدقية كبيرة ويعمل في إطار إستراتيجية معلنة لا تخطئها العين الثاقبة ولا الوقائع المستقبلية.

في 22 أيلول/ سبتمبر 1993 توجهت برفقة الرئيس الأسد إلى القاهرة للقاء مع الرئيس مبارك. كان هذا هو أول استئناف لمثل هذا النوع من اللقاءات بعد توقيع اتفاق أوسلو. وعشية توجهنا نشرت صحيفة **الأخبار** القاهرية حوارًا مع الرئيس الأسد جدّد فيه كلمته الشهيرة التي قالها لعرفات في لقاء 5 أيلول/ سبتمبر الذي عرض فيه الاتفاق علينا، وأضاف بأن هذا الاتفاق «ألحق مزيدًا من الأذى في الساحة الفلسطينية»؛ إذ زاد من انقسامها، وأنه يبقي «كل شيء بيد إسرائيل، والاتفاق لم يعط شيئًا مهمًا للفلسطينيين». صرح بهذا الكلام الذي بدا قاسيًا تجاه مبارك المؤيد لاتفاق أوسلو.

حاولت إدارة كلينتون التحرك في سياق هذا الوضع، أو بدت فيه على

الأقل بمظهر من يسعى لـ«تضميد» الجروح. ولم نكن ضد ذلك، فلقد اخترنا طريق السلام، ولكن لم يكن لتاريخ بلدنا أن يسمح لنا بإحناء الهامة.

كنت يومئذ أحضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنعقد عادةً في أيلول/ سبتمبر في كل عام، وأكدت الموقف السوري بالعمل من أجل «سلام مشرف لنا ولغيرنا»، وعلقت على اتفاق أوسلو: بأن «حكم التاريخ عليه هو من مسؤولية الشعب الفلسطيني وقياداته»، وطمأنت الجميع بأن «لا يظنن أحد أن سورية ستعرقل هذا الاتفاق، لأنها ليست في حاجة إلى أن تفعل ذلك فمصيره مقروء، ولكن في الوقت نفسه يجب ألا يتوقع أحد أن تقوم سورية بمنع الفلسطينيين من انتقاد هذا الاتفاق». ما إن نشر اتفاق أوسلو حتى عارضته ودانته الفصائل الفلسطينية العشر بمن فيها الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين اللتان تعتبران من أبرز فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالطبع لم نفرض أي قيد من أي نوع على نشاط الفصائل المعارضة للاتفاق، فغدت دمشق أحد أهم مراكزها في التعبير عن إدانة الاتفاق و«فصفصفة أبعاده».

يبدو أنّ الأميركيين فهموا من كلامي أننا سنطلق حملةً ضد الاتفاق تحت ستار أننا لن نمنع أحدًا من التحدث ضده. فهم يتغاضون عن القمع إذا كان في مصلحتهم بل ويشجعونه في مثل هذه الحالات تحت عنوان مكافحة الإرهاب الذي تعتبره إسرائيل في أولوية سياساتها. مهما يكن الأمر، فإن كريستوفر اتصل بي في هذا السياق في أواخر أيلول/ سبتمبر 1993، وأبلغني بأن رابين سيستأنف المفاوضات بعد نحو شهرين مع سورية وسيعلن عن ذلك. شعرت بأن فريق الخارجية الأميركية يحاول أن يرشونا سياسيًا، أو يسترضينا في أفضل الحالات.

الاجتماع مع كريستوفر في واشنطن

في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1993 وجه لي الوزير كريستوفر دعوة للقاء معه في واشنطن في 6 تشرين الأول/ أكتوبر. واتفقنا على أن يقوم بعد ذلك بزيارة المنطقة في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر. أوفدني الرئيس الأسد في ضوء ذلك إلى القاهرة للقاء مع الرئيس مبارك في 16 تشرين الأول/ أكتوبر

1993، ونقلت إليه ما دار بيني وبين الأميركيين في واشنطن، وما نقله كريستوفر من التزام الولايات المتحدة عملية السلام، وكان مصير التنسيق الآيل للسقوط بين دول الطوق إحدى أبرز المسائل في الحوار بين سورية ومصر.

بات تحريك عملية السلام يحتاج إلى جهد جديد، ولا سيما بعد أن أجل كريستوفر جولته المقررة إلى المنطقة، بسبب انتظار نتائج اللقاء بين كلينتون ورابين حول استئناف المفاوضات. خلال هذا الشهر تكثفت الاتصالات معنا فزارنا الرئيس المصري حسني مبارك في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، ثم عاد مستشاره السياسي الدكتور أسامة الباز بعد أسبوع حاملًا رسالة من مبارك إلى الرئيس الأسد، وانضم الملك حسين القلِق إلى الخط، وزارنا في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد أن التقى في مطلع هذا الشهر مع رابين الذي أكد رغبته مجددًا في متابعة عملية السلام على المسارات الأخرى. لكن من الواضح أن المسارات الأخرى تعني المسار الأردني.

بعد يوم من زيارة الملك لدمشق وصل دنيس روس من تل أبيب، وعرض مجريات اجتماعه مع رابين، وما يواجهه الأخير من ضغوط المتطرفين عليه، وطلب منا مساعدة رابين بدبلوماسية عامة تقوم بها سورية. رددنا أن هذه الضغوط مسألة تعني رابين، وأن العودة إلى المفاوضات ليست ممكنةً إلا إذا التزم رابين جديًا ما أبلغه لكريستوفر حول الانسحاب التام ليصل إلى علم وفده في واشنطن. كانت جميع هذه الاتصالات والزيارات تصب في إطار العمل على استئناف المفاوضات التي يجب أن تكون بالنسبة إلينا ذات قواعد واضحةً ومضبوطةً. ولذلك لم تستطع الإدارة الأميركية تحديد موعد الجولة الجديدة.

بلغ الاستعصاء درجةً كبيرةً إلى حد وجد فيها الرئيس كلينتون الفرصة سانحة إلى التدخل المباشر لدى كل من رابين والأسد. وقد التقى كلينتون في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 مع رابين الذي ركز على أولوية تطبيق اتفاق أوسلو بالنسبة إليه والطلب من سورية أن تفعل ما فعلته منظمة التحرير في أوسلو. ورفض الرئيس الأسد نهج اللقاءات السرية في أوسلو أو في غيرها. يبدو أن كلينتون أصرّ على رابين بضرورة استئناف المفاوضات مع سورية،

وأنه سيلتقي مع الأسد لإقناعه بإطلاق بعض الإشارات التي تساعد رابين على استئناف المفاوضات أمام المعارضة اليمينية التي يتذرع رابين بعرقلتها للعملية السياسية على أكثر من مسار.

في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1993. وصل كريستوفر إلى دمشق من دون مقدمات، واجتمع معي، ثم مع الرئيس. كان الموضوع الأساسي هو ترتيب اجتماع قمة في الشهر القادم بين الرئيسين الأسد وكلينتون، وتعديل مشروع القرار المعد من قبل روسيا والولايات المتحدة لمجلس الأمن بحيث يتضمن تنفيذ القرار رقم 425 الخاص بلبنان إلى جانب القرارين 242 و338 ونشاط الفصائل الفلسطينية العشر في دمشق وهو موضوع دائم. أما الموضوع الآخر، فقد كان السماح لليهود السوريين بالهجرة إلى الولايات المتحدة. كان هذا الموضوع مطلبًا متكررًا للزوار الأميركيين من الخارجية أو أعضاء في الكونغرس، ومن بينهم لي هاملتون، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس. وكان هاملتون خلال اجتماعه معي في الكونغرس في واشنطن قد نقل أيضًا رسالة من زوجة الطيار المفقود رون آراد، وأجبته بأن يبلغها باهتمامنا بذلك، وأننا لن ندخر وسعًا في الكشف عن مصيره الغامض لأن لنا مصلحة أيضًا في معرفة مصيره.

قمة الأسد – كلينتون الأولى

في 16 كانون الثاني/ يناير 1994 التقى الرئيس الأسد مع الرئيس كلينتون في جنيف لمدة تجاوزت الأربع ساعات. وكما هي العادة في تمهيدات الرؤساء للقاءات بينهم، كأن يبدأ الحديث عن الطقس أو عن شيء آخر، فإن كلينتون رحب بالرئيس، واختار موضوع دور المرأة مدخلًا للحديث معه، وأجابه الرئيس بما تم تحقيقه في سورية على هذا الصعيد. كانت نقاط كلينتون محددة وهي نقطة مصير الطيار آراد، ونشاط حزب العمال الكردستاني، وهما نقطتان تهمان حليفيه؛ الأولى تهم إسرائيل والثانية تهم تركيا، ولم يكن هناك أي اهتمام يذكر بالعلاقات السورية – الأميركية.

كان لافتًا للانتباه أن كلينتون طرح في قمة الرئيسين في جنيف موضوع

حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان بناءً على وساطة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لديه خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي «الناتو» الأخيرة، ومناشدتها له بأن يطرح أثناء لقائه مع الرئيس الأسد موضوع نشاط حزب العمال الكردستاني. ولفت انتباهي أيضًا ما قاله كلينتون حول تشيلر وسؤالها المفاجئ له: هل تستمتع فعلًا بالمداخلات في الاجتماع؟ أم تتصنع الاستماع إليها؟ أجابها: أنا بصراحة أتصنّع الاستماع. كان هذا السؤال من تشيلر حول الاستماع والاستمتاع أكثر أهمية من موضوع البحث لأنه رغب من الرئيس الأسد في حال التقائه مع تشيلر في أن يعلمها بأنه قد حدثه بهذا الشأن. كان كلينتون قلقًا أيضًا من عدم موافقة الأوروبيين في اجتماع «الناتو» الأخير على اتخاذ قرار بشنّ هجماتٍ جويةٍ على صربيا للحيلولة دون تدميرها لسراييفو، ورأى كلينتون أن تدمير المدينة يعني القضاء على احتمال قيام دولة مسلمة هناك.

وحدّد كلينتون الهدف الآخر من لقائه «المنفرد» مع الأسد بنقطة مهمة ومفادها تأكيد إسرائيل بأن الطيار رون آراد ما زال حيًا، وأن رابين يرى أن العثور عليه حيًا أو ميّتًا وإعادته إلى إسرائيل سيخلق جوًا إيجابيًا لدفع عملية السلام إلى الأمام. وسأل الرئيس الأسد عن تحرياته بشأن ذلك، وعن أي معلومات يمكن أن يزوده بها بهذا الشأن.

قبيل هذا اللقاء راجت إشاعات كثيرة عن أن آراد حي، وأنه سيتم مبادلته بسجناء لدى إسرائيل. وقد أجابه الرئيس الأسد عن قضية آراد بأنه سأل كل من يعنيهم الأمر وكلف الكثيرين، وأنه لم يستطع أن يخرج بأي نتائج، وكانت القصص عن مصير آراد قد رويت بـ«طرائق غريبة». وفي نهاية المناقشة حول هذا الموضوع قال كلينتون إن إسرائيل ستوافق على مقايضته بسجناء لبنانيين في حال تم العثور عليه.

انتهى الاجتماع بصورة ودية لا سيما أن كلينتون قد أعطانا الانطباع بأن الولايات المتحدة لن تستغل تفكك الاتحاد السوفياتي، ولن تكون مرتاحة أن تصبح القطب الوحيد في العالم لأن مشاكل العالم أكبر من أن تحتويها وتعالجها دولة واحدة مهما كان شأنها وقوتها. وفي نتيجة هذا الاجتماع، عقد

مؤتمر صحافي بين الرئيسين كان هو أول مؤتمر صحافي مشترك يعقده رئيس أميركي مع رئيس سوري يحضره مئات المراسلين والمصورين.

وكان كلينتون قد اقترح أن يجيب كل منهما بعد تلاوة البيان الصحافي عن ثلاثة أسئلة في المؤتمر الصحافي لا أكثر، ويتم إنهاء الأمر لأن الفضول يسيطر على الصحافيين. وأجابه الأسد: «لن نسمح للصحافيين أن يأخذوا منّا ما لا نريد قوله». ولاحظت هنا أن كلينتون كان شديد الحذر من الصحافيين، ويلح على عدم التصريح لهم بأكثر من حدود معينة، بل أيضًا كان يعتبرهم معنيين فقط بـ«الإثارة» لا أكثر. كما أن الأسد لم يكن بدوره مغرمًا بالصحافيين انطلاقًا من الطبيعة المغلقة يومئذٍ لإعلامنا وخصوصًا تجاه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي يركز عليها الأميركيون، وشرعية المقاومة التي نركز نحن عليها، غير أن الرئيس الأسد رأى أن يبادر خلال المحادثات مع الرئيس كلينتون إلى طرح نقطتين مهمتين:

النقطة الأولى: أن إيران دولة مهمة وذات صدقية، وأن علاقته مع الإيرانيين كانت صريحة وواضحة في أن سورية قد وقفت معهم لأن العراق هو الذي هاجمهم. لكن إذا تغير الموقف من الدفاع إلى هجوم على أي بلدٍ عربي آخر فسنعتبره اعتداءً ضد كل العرب. وإن دعم دول الخليج لصدام ماليًا شأن خاص بها.

ذكر الرئيس الأسد للرئيس كلينتون أنه قام بدورٍ في عدم دخول إيران في الحرب إلى جانب العراق بعد احتلال الكويت عام 1990، وأن هذا «كان مهمًا للمنطقة وللولايات المتحدة أيضًا». وقد أجابه كلينتون: «فعلًا إن قرارهم بعدم دخول الحرب إلى جانب صدام إبان احتلال الكويت قرار بالغ الأهمية». لاحظت هنا أن كلينتون كان شديد الدقة في اختيار التعابير والمفردات في الحديث مع الأسد، لأنه قال إن كل كلمة يقولها يسجلها الأسد عليه كالتزام.

النقطة الثانية: فاتح الرئيس الأسد كلينتون: «هناك موضوع أحب أن أطرحه معكم، وبإمكانكم أن تجيبوا أو لا تجيبوا، إنني أعتبر حادثة لوكربي شنيعة، وأنا لا أطلب عدم المتابعة القانونية، بل أحب أن أبحث معكم عن إمكانية التوصل

إلى الإسراع بإيجاد حل لهذه المشكلة». أجاب كلينتون بأنهم قد وضعوا نصبًا للضحايا في مقبرة آرلنكتون المخصصة للرجال الشجعان، وكان هذا النصب هو الوحيد لمدنيين، وأن القذافي أرسل إليه أكثر من خمسة مبعوثين للقاء معه، وقال: «لكن لم يحدّثني شخص بمثل وزنكم السياسي، في هذا الموضوع، ولذلك أتمنى أن أتمكن من إيجاد طريقةٍ للتعاون معكم من أجل التوصل إلى حل في هذا الموضوع»، و«تعرفون أنني لا أستيقظ في الصباح، وأشعر بكراهيةٍ مفاجئةٍ تجاه القذافي أو حتى لصدام حسين، أو لأي شخص آخر»، و«رغم أني لا أحب صدام حسين، فأنا لست مع إغلاق الباب تمامًا في وجه احتمال حوار». علق الرئيس الأسد مؤيدًا موقف كلينتون بأن الولايات المتحدة الأميركية لا تستطيع إلا أن تحاور كل الدول في العالم. في الوطن العربي يشعر العرب أن مثل هذا الموقف ضد ليبيا والعراق موجه ضدهم جميعًا لأنهم عرب، ولأنهم مسلمون.

أجاب كلينتون: «أنا متفق معكم، وسنعمل سويّةً. وفي وقتٍ آخر أحب أن أتحدث معكم مطولًا عن إيران ربما على الهاتف». من الملاحظ أنه لم يتم التطرق في هذا اللقاء لموضوع استئناف جولة المفاوضات الجديدة بين سورية وبين إسرائيل، والتي حدّد موعد انطلاقها في 24 كانون الثاني/ يناير، ذلك أن هذا الاتفاق على استئناف المفاوضات قد تمّ معي خلال جولة كريستوفر التي نقل خلالها رسالة من كلينتون للأسد لعقد القمة بين الرئيسين. ولم يكن الرئيسان يحتاجان سوى إلى الاتفاق على طبيعة المؤتمر الصحافي المزمع عقده في أعقاب المحادثات.

خلال الإعداد للمؤتمر الصحافي أثيرت عدة موضوعات من بينها خيار السلام، وهو ما درجت سورية منذ مؤتمر مدريد على تبنيه، ولا أحد في هذا الزمن يتبنى خيار الحرب حتى لو كان يخطط لها. لكنّ الرئيس كلينتون ومعاونيه في قمة جنيف يريدون أن يكون فهمنا لخيار السلام في البيان الصحافي خيارًا واحدًا ولا رجعة عنه إلى أي خيار عسكري أو شبه عسكري، فاختاروا كلمة Choice بدلًا من Option. قلنا لهم إن الترجمة لنص البيان الصحافي لا تفرق بين الكلمتين إلا في السياق العام للمعنى. استمر الجدل أكثر من عشر دقائق

حول معنى هذه الكلمة، واعتبروا أن عدم تمييزنا بين الكلمتين راجع إلى إبقائنا على الخيار العسكري في موقفنا من إسرائيل وليس فقرًا في اللغة العربية التي اعترفوا أنها أكثر غنى من اللغة الإنكليزية.

أثاروا معنا أيضًا معنى الإرهاب ورفضهم تمييزه عن المقاومة لأن استهداف المدنيين من وجهة نظرهم في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة هو إرهاب. أشعرناهم بالخطأ في وصف المستوطنين المسلحين بأنهم مدنيون. لم نتفق وأبقينا على موقفنا بأن الإرهاب يجب تمييزه عن المقاومة المشروعة التي مارستها كل الشعوب الرازحة تحت الاحتلال عبر التاريخ بما فيها الشعب الأميركي نفسه. الحقيقة أن الرئيس كلينتون لم يكن شخصيًا متحمسًا جدًا لهذا الجدل الذي يخوضه جهابذة الخارجية الأميركية، مثل دنيس روس، المدافعون عن إسرائيل أكثر من دفاعهم عن مصالح الولايات المتحدة الأميركية.

في الطائرة التي أعادتنا إلى دمشق، كان الأسد مرتاحًا للقائه بكلينتون، ولأن المحادثات جرت في جنيف من دون أن يستغل كلينتون السلبيات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على سورية، وما سببه أيضًا اتفاق أوسلو الذي وقّع قبل أشهر قليلة في واشنطن من ثغرات في التنسيق العربي، وإضعاف للموقف العربي والسوري.

مصرع باسل الأسد

بعد أيام قليلة على لقاء الرئيسين الأسد وكلينتون في جنيف، وقع الحادث الأليم يوم الجمعة في 21 كانون الثاني/ يناير 1994 عند نهاية الطريق إلى مطار دمشق. كان الحدث صاعقًا، وارتبكت الدولة في كيفية التعامل مع هذا النبأ الذي انتشر كالنار في الهشيم، وخصوصًا لدى الرئيس الذي غدا بعد عام 1983 نزاعًا كثيرًا إلى الشك. ولم يكن الرئيس الأسد يقابل أحدًا من أعضاء القيادة إلا نادرًا، ولذلك تمثلت المشكلة في من ينقل إليه الخبر. سألته في إحدى المرات السابقة إذا كان له أصدقاء شخصيون أجاب بعد تردد لبرهة أنت من بين أصدقائي.

قمت وحكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان ومصطفى طلاس وزير الدفاع بتولي هذه المهمة. قصدنا منزل الرئيس صباحًا قبل التاسعة بقليل من دون أي موعدٍ مسبقٍ، وفوجئ بنا، فاستقبلنا بـ«روب دوشامبر». بعد برهة صمت، نقل الشهابي الواقعة: هو خسارة للوطن وليس لأهله فقط. استقبل الرئيس الحدث بأعصاب قويةٍ لكنني وأنا الذي أعرفه عن قرب، وأعرف كم هو معجب بباسل، كنت أشعر كم صدم من سماع النبأ وأنه ينفطر من الداخل. قال: الله يعطي والله يأخذ. وبعد أن استفسر كيف حصل حادث السيارة التي كان باسل يسوقها بسرعة كبيرة، قال إنه سيذهب إلى المشفى ويراه. لا بد أن يراه. كان الحزن في الأعماق لأننا جميعًا لنا أولاد نحبهم ونجزع من أجلهم لأسباب أقل من الموت.

قال لي في ما بعد: الغريب أن باسل قد زارنا ليلة سفره أمس حوالى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وأيقظنا من نومنا أنا وأمه، وودعنا، وقال إن إقلاع طائرة لوفتهانزا غدًا الساعة السابعة صباحًا. وهو ربما لم يفعل ذلك من قبل على الرغم من أسفاره العديدة. كان الرئيس قويًا لكنه مصاب بحزنٍ يعتمل في داخله. لا يكتشفه إلا من كان مثلي على معرفة عميقة بعواطفه الشحيحة.

في الطريق بين بيته في القرداحة والمسجد للصلاة على جثمان باسل، كان الملك حسين يمسك الرئيس الأسد بذراعه بقوة وكأنه يمنعه من السقوط. رأى الرئيس الأسد بعض الشباب ضمن الحشد يحملون النعش وصورة له ولباسل. اندفع الرئيس فأخذ الصورة منهم وقال للملك: هذا هو باسل وأنا أقف بجانبه، وشعرت لأول مرة بأنه أب مفجوع وليس رئيسًا للبلاد شحيح العواطف.

من المؤكد أن الرئيس أمر بإجراء تحقيقات حول الحادث، ولكنه في النهاية وهو الشكاك بطبيعته، اقتنع بأن الأمر ليس «مؤامرة» بل هو «قضاء وقدر». فلقد كان الأسد واقعيًا، ولا يخلط الأمور ببعضها. لقد كان يحب باسل، ويقدر مزاياه ولذلك برز في صورة من يهيئه بعده. تماسك الرئيس، وواسته سورية في مصابه. وقد تدفق الناس والوفود من داخل سورية وخارجها في مأتم كبير، فالناس في بلادنا، ولا سيما الرسميون يذهبون لتعزية أهل الفقيد لأنهم مَن ذوي الشأن وبقية الناس تذهب حزنًا على الفقيد نفسه إذا كان في ريعان الشباب.

فصل الأسد ما بين مصابه الشخصي وبين عمل الدولة. وقرر عدم تأجيل المشاركة في جولة المفاوضات الجديدة في موعدها المقرّر في 24 كانون الثاني/ يناير 1994. فأخبرني في مجلس العزاء في القرداحة ألا نعطل عمل الدولة وأن أبلغ العلاف بأن تسير المفاوضات كالمعتاد كما وعد كلينتون.

جرت هذه المفاوضات الثنائية بين كل من الوفود السورية واللبنانية والأردنية وإسرائيل في مبنى وزارة الخارجية الأميركية بواشنطن، ولم يكن في عدادها الوفد الفلسطيني الذي سار نهائيًا في طريق إدارة ظهره للتنسيق مع الوفود العربية بعد واقعة «أوسلو» التي أنتجت على الأرض وفي أدب المفاوضات فكرةً عجيبةً غير مسبوقة وهي أن «الحياة مفاوضات» عايشها صائب عريقات بنفسه وجعلها عنوانًا لكتابه الذي أصدره بعد تداعي اتفاق أوسلو وفشله في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس هذا الاتفاق.

الفصل الرابع عشر

اتفاق وادي عربة

بعد توقيع اتفاق أوسلو، جرى استئناف المفاوضات بغياب الوفد الفلسطيني. طلب رئيس وفدنا المفاوض موفق العلاف التزود بوثيقة معدلة تتيح له المضي بالمفاوضات مع الاحتفاظ بطبيعة الحال بالفقرة المتعلقة بالانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان وعدم الاستيطان في القدس الشرقية. لكن رئيس الوفد الإسرائيلي إيتمار رابينوفيتش رفض الوثيقة مقترحًا العودة إلى صوغ فقرة الترتيبات الأمنية لتأخذ في الاعتبار المستجدات الطارئة حسب رأيه. حاول وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر التقريب بين الموقفين من دون جدوى.

تعمد الوفد الإسرائيلي إغراق وفدنا في مناقشة قضايا هامشية ليس لها علاقة بجوهر المفاوضات كأن يطرح مثلًا مضمون بعض المقالات الواردة في الصحف السورية مؤخرًا، أو يعلق على بعض الأحداث في السياسة اليومية. كان واضحًا أن الوفد الإسرائيلي يتراجع شيئًا فشيئًا، ويزداد تصلبًا تجاه بقية المسارات بعد توقيع اتفاق أوسلو، وكأنه قد نال مراده الذي يبحث عنه منذ بداية مؤتمر مدريد.

خلق هذا الموقف الإسرائيلي بطبيعة الحال مزاجًا تصعيديًا في الساحة الداخلية لإسرائيل تجسد في إقدام بعض المستوطنين اليهود في الخليل الذين تصدرهم باروخ غولدشتاين على ارتكاب مذبحة مروعة في الحرم الإبراهيمي الشريف فجر أحد أيام رمضان بتاريخ 25 شباط/ فبراير 1994 ذهب ضحيتها أكثر من 40 شهيدًا. قطعت جميع الوفود العربية استئناف المفاوضات وعبأت هذه المجزرة غير المسبوقة منذ مؤتمر مدريد للسلام الرأي العام الفلسطيني والعربي ضد استئناف المفاوضات مع العدو الإسرائيلي.

روافد السلام حتى اغتيال رابين

كانت الإدارة الأميركية تعرف جيدًا من هو مصدر العطب والإعطاب، ولذلك فإن ضغطها السياسي يجب أن ينصبّ على المستوطنين اليهود وليس علينا. في 15 آذار/ مارس 1994، زار إسحاق رابين واشنطن، والتقى مع بيل كلينتون. لقد قرأت كثيرًا عما جرى ولن أستعرضه كيلا يؤثر الزمن اللاحق في زمن سردي لمتابعاتنا في تلك اللحظات. ولكنني علمت أن رابين قال في نهاية اللقاء مع كلينتون وعلى مسمع الصحافيين أنه مستعد «لإجراءات مؤلمة» «لتحقيق السلام مع سورية». أثار هذا الكلام الشك في نفوسنا أكثر من التفاؤل لأنه لم يذكر الانسحاب الكامل من الجولان كإجراء مؤلم بالنسبة إليه. فضلًا عن أن استخدامه لعبارة «إجراء مؤلم» قد يعني محاولة التهرب من الانسحاب.

اتصل الرئيس كلينتون مع الرئيس الأسد ليضعه في صورة أفكار رابين. كان المقترح «غريبًا» وهو تصميم زيارة لكريستوفر لإعلان اتفاق مبادئ سوري - إسرائيلي، وكان ذلك يعني عودة التفاوض إلى المربع الأول من جديد، وبشكل عقيم، حول تفسير القرار 242.

في 23 آذار/ مارس 1994 زار روس المنطقة. كان الجو كئيبًا ولا يسمح بالحديث عن أي مواصلة للمفاوضات. فلا قاعدة بالنسبة إلى سورية سوى «الانسحاب الكامل من الجولان» ومن «آخر إنش فيه». هذه كانت قاعدتنا، أما كل شيء آخر فيمكن الاتفاق بشأنه. في أواخر آذار/ مارس أوضحت في العلن ما هو في السر وهو: «الانسحاب الإسرائيلي التام لن يكون موضع مساومة»، كما أوضحت أيضًا في ضوء الالتزام القومي لنا أن «القدس جزء من الأراضي العربية المحتلة»، ولم يكن ذلك موقفًا جديدًا بل متابعةً لموقف سابق. فنحن سبق أن أكّدنا إبان معركة رسالة «التأكيدات» الأميركية قبيل مؤتمر السلام على أن قضية القدس جوهرية، وأنها تهم المسارات العربية كافة، ولذلك يجب النص عليها. وهذا ما كان.

جولة كريستوفر ومقترحات رابين

في أواخر نيسان/ أبريل 1994 قرر كريستوفر القيام بجولته على الرغم من كل ما حدث من مجزرة الحرم الإبراهيمي وردود الفعل الانتقامية التي تمت في الخضيرة والعفولة ضدها. اتصل كريستوفر معي، وكانت مفاجأتي أن موضوع اتصاله هو مقال ناقد للسياسة الأميركية نشرته جريدة **البعث**. فهمت ذلك في حدوده تمامًا، وفي ضوء أن كريستوفر كان رجلًا طيبًا، ويواجه عقبات كثيرةً في الاستجابة الإسرائيلية. ولذلك لم أحمّل اتصاله أي أهمية سياسية جدية تتخطى البعد الخفي الذي يشعر به بعض الساسة الأميركيين تجاه السلوك الإسرائيلي المتعالي.

بعد أن أنهى كريستوفر لقاءه مع رابين في 28 نيسان/ أبريل وصل إلى دمشق. كنت في استقباله. كان وصوله فاتحة جولة مكوكية مثيرة لانتباه المراقبين والمتابعين كافة، فبين 30 نيسان/ أبريل وأواخر عام 1994 وصل عدد زيارات كريستوفر لدمشق إلى ثماني زيارات كان يقابلها زيارات مماثلة لإسرائيل، وتخللتها زيارات عديدة لمساعديه قام بها كل من دنيس روس المنسق الأميركي العام لعملية السلام ومارتن إنديك مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي وفي بعض الحالات إدوارد دجرجيان.

عرض كريستوفر، كمن يعرض شيئًا ثمينًا، خطة معقدة ومرحلية تستند إلى مرجعية الانسحاب الكامل من الجولان. وحين طرحنا عليه سؤالين أساسيين هما: هل يعني رابين الانسحاب التام إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؟ أليس لديه أي ادعاء من أي نوع كان في هذه الأراضي الواقعة شرق هذا الخط؟ فإن كريستوفر لم يستطع الإجابة سوى أن رابين يفكر بالانسحاب من كل الجولان.

قال له الرئيس الأسد عندما التقاه وهو الذي يعرف حكاية حدود 1923 و1967 ما مفاده أنه ليس هناك إمكانية لأي سلام إلا على أساس الانسحاب التام حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وأن تخلي سورية عن شبر من الجولان يعني تخليها عن كل الجولان. كان حديث الأسد ممعنًا في التفاصيل،

ولكن جوهره هو الانسحاب الكامل، وعدم القبول بوجود أي ادعاء لإسرائيل في الأراضي التي سيتم الانسحاب منها. وطلب من كريستوفر استيضاح ذلك من رابين.

الوديعة الغامضة

كانت جولة كريستوفر المكوكية مرتبطة بصوغ الإدارة الأميركية لمبادئ سياستها تجاه الشرق الأوسط. ففي 17 أيار/ مايو 1994 ألقى أنتوني ليك مسؤول قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي خطابًا حول هذه السياسة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي يمثل أحد أبرز معاهد التفكير ودراسة السياسات في الولايات المتحدة. وفي هذا الخطاب، برز ما سيطلق عليه سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران، وكان مارتن إنديك من أشد المدافعين عنها على المستوى الإقليمي، فضلًا عن تعريف سورية بوصفها «مفتاح الاستقرار الإقليمي» مع تبني العمل على التوصل إلى «اتفاق حاسم بين سورية وإسرائيل» يسمح في وقت قصير باتفاقات مع كل من الأردن ولبنان ويدعم اتفاق أوسلو، ويسمح في النهاية بتطبيع العلاقات ما بين جميع الدول العربية وإسرائيل.

في هذه الفترة كان الإسرائيليون يسربون عن عمد خطة «مجدل شمس» على طريقة نهج أوسلو في «غزة-أريحا أولًا». كان هذا التسويق وهميًا بشكل تام، ويثير التشويش أكثر مما يعكس الحقيقة. زار كريستوفر تل أبيب خلال هذه الفترة، وعاد إلينا في 18 أيار/ مايو 1994 في وقت أعلنت فيه الإدارة الأميركية بشكل رسمي رؤيتها للشرق الأوسط، والتي تشتمل على اعتبار السلام السوري – الإسرائيلي مفتاح الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. أتى كريستوفر إلى المنطقة، وقابلنا، وسلمناه ردنا الرسمي على مقترحات رابين التي كان قد نقلها لنا يوم 30 نيسان/ أبريل 1994. اشتمل ردنا على جميع نقاط الانسحاب والمستوطنات والترتيبات الأمنية وعلاقات السلم العادية والمياه.

وظل الصمم سيّد الموقف إلى أن وتّر رابين الوضع بخصوص الموقف

الإسرائيلي من الاستيضاحات التي طلبنا من كريستوفر التأكد منها في 22 حزيران/ يونيو 1994 مطلقًا إشارات الحرب، ومدعيًا أننا نملك منظومة صواريخ بعيدة المدى، ويعني ذلك أنه إن لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام معنا في السنوات القليلة القادمة، فإن الحرب لا بد أن تنشب بين إسرائيل وسورية. كان تصريح رابين يعني أنه قرر الاقتراب من حافة الحرب أكثر من الاقتراب من حافة السلام.

زارنا في هذه الأثناء جو كلارك وزير خارجية كندا قادمًا من إسرائيل، وقال للرئيس الأسد إن الإسرائيليين قلقون من الصواريخ السورية. أجابه الرئيس أنا أفوضك بأن تعود إلى إسرائيل وتبلغهم استعداد سورية لمبادلتهم بكل ما لديها من صواريخ مقابل ثلث الصواريخ التي بحوزة إسرائيل. فوجئ الوزير الكندي من هذا الطرح وذهب إلى إسرائيل ثانية ولم نسمع منه شيئًا منذئذٍ.

جاء كريستوفر في 19 تموز/ يوليو من جديد، ينقل إلينا ما قاله رابين له. كان هذا اللقاء حاسمًا في فهم كل منا للآخر. ويمثل الجوهر الحقيقي لما سمي بـ«الوديعة» من الآن فصاعدًا. وسأعرض باختصار شديد ملخص ما قاله أثناء لقائه مع الرئيس الأسد على مدى اجتماعين صباحي ومسائي. قال وزير خارجية أميركا في الجلسة الصباحية: «إنني سعيد بأنني أتيت لكم بجوابٍ من إسحاق رابين حول ما طلبتموه في الجلسة السابقة في أن يحدد رابينً ماذا يقصد بالانسحاب الكامل. قال لي رابين إن الانسحاب الكامل هو إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967». وأضاف كريستوفر: «لقد بحثتم عن الوضوح، وأنا أعتقد أنني أتيت بالوضوح، وأقول إن الالتزام الذي أعطاه رابين لي هو التزام لا يمكن استخدامه إلى أن تقدموا وضوحًا مقابلًا من جانبكم»، و«إن رابين يريد أن يتأكد أن متطلباته أيضًا سوف يتم تلبيتها، كما تمت تلبية طلباتكم».

عرض كريستوفر خمسة متطلبات لرابين هي كما يلي: توقيت مراحل الانسحاب خلال خمس سنوات، وتنفيذه على ثلاث مراحل، وقيامه على التداخل أو العلاقات المتداخلة. سأله الرئيس الأسد: التداخل بين ماذا وماذا؟ أوضح كريستوفر أن المقصود هو: أنه يجب أن تكون العناصر الأساسية لعلاقات السلم العادية متداخلةً مع المراحل المختلفة للانسحاب. وأما الطلب

الرابع فهو أن تكون الترتيبات الأمنية متبادلة، والطلب الخامس هو في اعتماد الدبلوماسية العلنية، كأن يتحدث الرئيس الأسد إلى الرأي العام الإسرائيلي ربما بأمور بسيطة، ولكن ذات مغزى. كما اقترح كريستوفر رفع مستوى رئيس الوفد المفاوض في المفاوضات الثلاثية إلى مستوى وزير، لكن المهم أن يكون موثوقًا ومخوّلًا من قبلكم. تم الاتفاق على أن يتم عرض وجهة النظر السورية في هذه المطالب في الجلسة المسائية.

بعد عقد اجتماع مع القيادة، قمت بصوغ ردنا. وافق الرئيس على النص بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه. في الجلسة المسائية قال الأسد على سبيل التمهيد، إن الإجراءات يجب أن تقوم على قاعدة التساوي والتبادل، وأنه موافق من حيث المبدأ على «الدبلوماسية العلنية»، والمهم هو التداخل، وأنا موافق عليه بين الانسحاب والعلاقات. تلوتُ أنا الورقة باللغة الإنكليزية بعد تلاوتها بالعربية، وأعيدت تلاوتها بتأنٍ بناء على طلب كريستوفر. ويقول النص: «مقابل التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والذي نقله إلينا الوزير كريستوفر في 19 تموز/ يوليو 1994، فإن سورية مستعدة للاستجابة للمقترحات الإسرائيلية التي تتضمن إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وترتيبات أمنية متفق عليها، ورفع المقاطعة، ومشاركة سورية في المحادثات المتعددة الأطراف، وجدول زمني لتحقيق ذلك».

عندما تلوت الورقة للمرة الثانية باللغة الإنكليزية أمام كريستوفر، أمسك الرئيس الأسد بورقة مكتوبة بين يديه وقرأها كما يلي: «هذه هي الورقة الأولى التي قدمت تقول بالانسحاب الكامل إلى خط 4/ 6/ 1967، والذي نقله إلينا السيد الوزير كريستوفر في 19/ 7/ 1994. أنا فهمت أن هذا مقابل علاقات سلم عادية، والأشياء التي ناقشها، أو مقابل متطلبات السلام. ولو عدنا إلى ما هو مكتوب سنجد الأمر كما ذكرت أنا، أي أن ما نقل إلينا التزام لا شكّ فيه. ولقد سألت كريستوفر ثم روس هل هناك أي شكوك في أن المقصود بالانسحاب الكامل كل أراضي 4 حزيران 1967، وقالا: لا شكوك في هذا، وسألت هل هناك أي ادعاءات إسرائيلية بأراضي 4 حزيران 1967، قلتما لا. إذن كلنا نفهم شيئًا واحدًا».

«قناة السفراء»

كان تأكيد «الوديعة» يمثل تقدمًا بالنسبة إلى منظور عملية السلام. قمنا بصوغ ورقة مبنية على «الوديعة» التي أكدت لنا في 19 تموز/ يوليو 1994، وتضمنت هذه الورقة ترجمة خطة الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وعدد مراحل الانسحاب، وتداخل عناصر الانسحاب مع علاقات السلم العادية. خلال ذلك اقترح دنيس روس على الرئيس الأسد الحفاظ على شكل غير رسمي وغير ملزم من الاتصالات على مستوى السفراء. وأطلق على ذلك اسم «قناة السفراء». وكان سفيرنا في واشنطن وليد المعلم طرفها الأول بينما كان السفير الإسرائيلي رابينوفيتش طرفها الثاني.

ولم يكن لـ «قناة السفراء» بالنسبة إلى الطرف الآخر قيمة قانونية يُعتد بها، فهي لم تكن مفاوضات رسمية، ولم تتم في أمكنةٍ رسميةٍ، ولم يكن فيها مدونو محاضر جلسات معتمدون، بل كانت عبارة عن تقليب أفكار ونوع من عصف ذهني مساعد نفسيًا لا أكثر على خلق بيئة للمفاوضات الرسمية. وقد بحثت هذه القناة في طائفة واسعة من القضايا تتكشف في جوهرها عن الترتيبات الأمنية وطبيعة السلام والعلاقات المستقبلية بين الدولتين.

التقى كريستوفر مع رابين، ثم وصل في 7 آب/ أغسطس إلى دمشق. وعرض كريستوفر علينا القيام باتصالات سرية واقترح أن يتم اجتماع بين عسكريين كبار من البلدين. رفضنا ذلك واعتبرنا أن دور العسكريين يأتي بعد أن يتفق السياسيون.

محاولة التلاعب بمضمون الوديعة

في 20 أيلول/ سبتمبر 1994 وصل روس إلى دمشق، بدلًا من كريستوفر المشغول بقضية هايتي. التقى مع الرئيس الأسد، وسلمه رسالةً وديةً من الرئيس كلينتون. قرأها الرئيس، وأجاب للتو أن سورية جادة كما الرئيس كلينتون في تصميمها على تحقيق السلام، بينما تخطو إسرائيل خطوةً إلى الأمام وخطوةً إلى الوراء. عرض روس في ثنايا حديثه عن نتائج «قناة السفراء» أن المعلم

قدم ورقة عمل إلى الاجتماع ما بينه وبين رابينوفيتش، أشار فيها إلى أن المعلم ذكر أننا نقلنا في 19 تموز/ يوليو «التزامًا إسرائيليًا بالانسحاب إلى حدود العام 1967»، وأنه صحح للمعلم بأننا «نقلنا توضيحًا». علق الرئيس الأسد: «الالتزام موجود قبل ذلك، وكان الكلام واضحًا، الانسحاب كاملًا وعندها قدمنا ورقتنا. إن ما نقل كان التزامًا لا شك فيه»، وكرر سؤال كريستوفر وروس في 19 تموز/ يوليو: «هل هناك أي شكوك في أن المقصود بالانسحاب هو كل أراضي عام 1967، وقلتما: لا شكوك في هذا».

لم يعلق روس بل استمر في عرض تقييمه لجولة «قناة السفراء» بين المعلم ورابينوفيتش حول فترة الانسحاب، وعدد مراحله، وتداخل عناصر الانسحاب مع علاقات السلم العادية، وإنهاء حالة الحرب. ورأى أن النقطة التي لم يتم إحراز تقدم فيها هي نقطة الترتيبات الأمنية. وطرح تشكيل لجنة أمنية إسرائيلية – سورية مشتركة على مستوى الترتيبات الأمنية في حال إحراز تقدم. أجابه الرئيس: «نحن موافقون على ذلك، لكن سورية لن تقبل أن تكون هذه الترتيبات إلا متوازنة مع إسرائيل، ويجب ألا تظن إسرائيل أن السوريين سيكونون سذجًا في هذا الموضوع». وحول الاجتماع ما بين العسكريين قال الرئيس «عندما نتفق يبلغ رابين لسفارته في واشنطن موافقة على الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران، يأتي دور العسكريين».

حاولنا أن نسد ذرائع الإسرائيليين نسبيًا بقضية ما أطلق عليه اسم «الدبلوماسية العلنية»، لإبقاء الكرة في ملعب رابين. كان كريستوفر يلح على أن نقدم خطوات في هذا المجال كي يستخدم ذلك في الضغط على رابين، وتشجيعه على التقدم. كانت الفكرة التي عرضها الأميركيون هي أن أصافح بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكننا رفضنا هذه الفكرة لأنها بمنزلة «تطبيع مجاني»، ووافقنا في المقابل على التقدم في «الدبلوماسية العلنية» في مجال آخر كبديلٍ من تلك الفكرة؛ فجاءت هنا فكرة إجراء مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي لتوضيح حقيقة موقفنا من السلام ومتطلباته بحيث يصبح توضيح الموقف وليس إظهار الصورة هو الهدف الذي يسعى له الجانب الإسرائيلي منذ البداية.

في يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 وسط مؤتمر صحافي كبير في واشنطن، كررت فيه الجدول الزمني للانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو وفق ما اشتملت عليه «الوديعة». حاول بعض الصحافيين اليهود إثارة ضجة وصخب في القاعة. تبارى هؤلاء الصحافيون بأسئلتهم الاستفزازية، والهجوم على رفضي إعطاء مقابلات للصحافة الإسرائيلية حتى الآن. وقمت بالرد عليهم بأنني في المؤتمرات الصحافية لا أمارس تمييزًا ضد أحد فأنا أجري هذا المؤتمر الصحافي في مكان مفتوح لكل الصحافيين بغض النظر عن جنسياتهم. وسألوا لماذا لا يقوم الأسد بزيارة القدس كما فعل الرئيس السادات؟ كان جوابي سريعًا أدخل عشرات الصحافيين المحتشدين في القاعة بموجة من الضحك: يبدو أنكم تريدون للأسد أن يلقى مصير السادات؟

كان هناك سؤال آخر: بعد انسحاب إسرائيل هل ستسمحون لسياح إسرائيليين بزيارة دمشق وتدمر؟ قلت لهم، سنسمح لهم ولكنهم سيخضعون للأنظمة والقوانين السورية؟ كرروا السؤال بصيغة مختلفة. أجبتهم: مثلًا لو زارت سائحة إسرائيلية بلباس غير محتشم الجامع الأموي، فإنهم لن يسمحوا لها بالدخول، لا لها ولا لغيرها؟ وقلت: يجب ألا تتوقعوا ترحيبًا سوريًا بأي سائح إسرائيلي والاحتلال للجولان مستمر.

في اليوم التالي فوجئت أنه لم ينشر أي كلمة مما قلته في المؤتمر الصحافي الذي ضم نحو مئتي صحافي، وعجبت كيف يمتلك الإسرائيليون والإعلام الموالي لهم في أميركا مكانة تتيح لهم ذلك التأثير الكبير في هذا الحشد الهائل من الصحافيين والتلفزيونات العالمية في الامتناع عن النشر؟ بل ما نشر كان عبارة عن حملات هجومية على الشرع اللاسامي والمعادي لإسرائيل. ولم يخرق ذلك سوى كتابات صادرة في الصحف الإسرائيلية عن حركة «ميرتس» كما علمت تبرر ما قلته في المقابلة التلفزيونية ببعض الشروحات الإيجابية، كما كتب الأديب وعضو الكنيست إميل حبيبي مقالةً يستنكر فيها هذه الحملة الشعواء غير المبررة.

كنت أقول لبعض الأصدقاء أن الغريب وجود صحافة في إسرائيل أكثر حرية في التعبير عن تلك الصحافة الموجودة في أميركا لأنها لا تخضع

للضغوط الصهيونية كما هو الحال في الصحافة الأميركية. منذ ذلك الوقت كنت أشترط أن يكون نقل ما أود قوله على الهواء مباشرة، لأن نقل الأفكار من دون تحريف أو اختصار أو مونتاج أفضل بكثير من عرض المقابلة خالية من المضمون الحقيقي أو من الرسالة التي نود إيصالها إلى الرأي العام الأميركي.

بعد عودتي من اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إلى دمشق، اجتمعت في اليوم التالي مع الرئيس الأسد والجبهة الوطنية التقدمية ووضعتهما في صورة كامل لقاءاتي هناك، في الوقت الذي توجه فيه كريستوفر إلى اللقاء مع رابين في تل أبيب. في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 وصل كريستوفر من تل أبيب إلى دمشق، وقال روس الذي رافقه، إن مقابلتي لم تلق الصدى الإيجابي المطلوب في إسرائيل. ثم التقيا مع الرئيس الأسد، ثم توجها ثانية إلى تل أبيب للقاء رابين وعادا في 13 تشرين الأول/ أكتوبر.

في هذه الفترة ارتفعت وتيرة العمليات «الاستشهادية» التي نفذتها حماس ردًا على مجزرة «الحرم الإبراهيمي»، رفضنا بطبيعة الحال إدانتها أو استنكارها. أغاظ ذلك رابين كما أغاظ الأميركيين. كان واضحًا أن عمليات حماس قد جاءت ردًا على اعتداء وليس مبادرةً منها، وأنها باتت تؤذن بتوازن جديد بين المجتمع الفلسطيني المقهور والأعزل وبين الممارسات الإسرائيلية المدججة بالسلاح. تدخل المصريون لدينا لانتزاع إدانة لحماس من دون جدوى. ولذلك توجه الرئيس الأسد في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 إلى القاهرة للاجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك، وكالعادة رافقته في هذه الزيارة.

تبين أن مماطلة رابين أعقد من مسألة إدانة عمليات حماس؛ إذ ظهرت نيات الوفد الإسرائيلي عند «قناة السفراء» ومماطلته بالالتزام الإسرائيلي الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وعند صوغ الترتيبات الأمنية على أساس ذلك، كما عند مماطلة رابين مع كريستوفر في جولة تشرين الأول/ أكتوبر المكوكية، أنها مرتبطة – كما سيتبين بعد قليل من تطور الأحداث – بمحاولة كسب الوقت للمساومة على تفسير بنود اتفاق أوسلو، واعتبار أن انسحاب القوات الإسرائيلية من نسبة ضئيلة من أراضي الضفة الغربية وكأنها إنجاز ضخم.

اتفاق وادي عربة

بات مركز ثقل الحكومة الإسرائيلية عسكريًا وأمنيًا متوجهًا في السر لإبرام اتفاق منفرد مع الأردن على غرار اتفاق أوسلو، وليس للتقدم على مستوى المسار الإسرائيلي - السوري والحل الشامل. ولهذا وضع رابين العراقيل في طريق هذا المسار. انكشفت «اللعبة». لم يكن انكشافها مفاجئًا لنا، فلقد تم التمهيد المسبق لهذا الانكشاف بلقاء علني بين الأمير حسن ولي العهد وبين رابين، وتطور في 28 أيار/ مايو 1994 إلى لقاء سري بين الملك حسين وبين رابين في لندن، ومن ثمّ أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي إطار الاتفاق في 25 تموز/ يوليو 1994.

بعد ثلاثة أشهر؛ أي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، تم التوقيع على اتفاق «وادي عربة» بين الأردن وإسرائيل، واستكمل فعليًا نهج كامب ديفيد الذي كان أصل البداية في كل ما جرى من تحطيم للجبهة العربية، وبات مسار العملية مقتصرًا على سورية ولبنان فقط.

سقطت الجبهات العربية على التوالي عبر المفاوضات: المصرية، ثم الفلسطينية، ثم الأردنية. وبقيت جبهتان في مسار واحد تحاولان الجمع بين دعم المقاومة والتفاوض معًا، وهي تجربة جديدة في الصراع ليس من السهل إسقاطها، ولكن سيكثر عدد مصوبي السهام عليها، وخصوصًا المؤيدين لنهج كامب ديفيد في المنطقة وخارجها.

حضر الرئيس كلينتون رسميًا إلى جانب الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان حفل التوقيع بين الملك حسين ورابين على ما بات يدعى «اتفاق وادي عربة»، كما حضر كريستوفر وعبد السلام المجالي رئيس وزراء الأردن. كان كلينتون قد أعلمنا برغبته في زيارتنا في دمشق ربما لتعزيتنا بسقوط الجبهة الأردنية. لم نشأ أن نفسد «اللعبة» التي تكبر يومًا بعد يوم بمعرفةٍ منا أو من وراء ظهرنا. إفساد «اللعبة» ممكن. لكن إسقاطها يعني الحرب بكل ما تعنيه الكلمة.

قمة كلينتون – الأسد الثانية في دمشق

وصل الرئيس الأميركي بيل كلينتون في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 إلى دمشق مباشرة من الأردن بعد حضوره توقيع اتفاق وادي عربة. وكانت هذه هي الزيارة الثانية لرئيس أميركي لسورية بعد زيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون في عام 1974، والقمة الثانية بعد قمة جنيف الأولى بين الرئيسين الأسد وكلينتون في مطلع العام نفسه. كان برنامج الرئيس كلينتون هو الاجتماع فورًا مع الرئيس الأسد في اجتماع مغلق ثم في اجتماع موسع بين الوفدين السوري والأميركي.

كان كلينتون شديد السعادة والاغتباط بزيارة دمشق، وقال للرئيس أنه منذ خمس وعشرين سنةً، وقبل أن تكون لديه أية أفكار على الإطلاق حول أي مستقبلٍ سياسي له كان يحلم «بزيارة دمشق، وأن يرى الآثار والمدينة القديمة»، وكان يرغب في أن يمر بالجوامع والأسواق وأن يتحدث مع الناس في الشارع، وأجابه الرئيس بأن الأمن الأميركي عارض ذلك معارضةً شديدةً لاحترازاتٍ أمنيةٍ تخصه، ورغب في المرور بطريق لا يمر بالمدينة القديمة، بينما «شعبنا عاطفي ويستجيب بسرعة للناس الذين يبدون ودًّا له». علق كلينتون بأنه حين ناقش مستشاروه مسألة رغبته في زيارة دمشق، فإنهم نصحوه بأن يكتفي بزيارة الأردن لجني ثمار اتفاق السلام في انتخابات منتصف الفترة الانتخابية في الولايات المتحدة، لكنه تمسك بزيارته لسورية على الرغم من الانتقاد الكبير الذي تعرض له في الولايات المتحدة بعد عودته.

أشار الرئيس الأميركي خلال محادثاته مع الرئيس الأسد إلى أن هناك في المقابل «دعمًا من قبل البعض في الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا لدفع عملية السلام إلى الأمام، والتوصل إلى نتائج جيدة»، و«أعتقد أننا – وأنتم أكثر مني – إذا ما أعطيتم تصريحًا صحافيًا جيدًا، فستتمكن من دفع هذا المسار إلى الأمام، وسيساعدني هذا كثيرًا حين أخطب في الكنيست هذا المساء»، «كما أن بيانكم الصحافي الذي سيصل العالم برمته سيساعد على تغيير وجهات نظر الإسرائيليين والعالم أيضًا». أجاب الأسد بأن ترتيب الحديثين الصحافيين له ولكلينتون قد نوقش من قبل فريقنا وفريقهم قبل وصوله دمشق، لكن كلينتون

عبر عن الأمل: «أن تعطيني شيئًا يمكّنني من الضغط على رابين للتحرك إلى الأمام في عملية السلام»، و«سأناقش معكم موضوع الدبلوماسية العلنية والدبلوماسية الخاصة».

الوديعة في جيب كلينتون

كان الاجتماع المغلق كما الاجتماع الموسع بين كلينتون والأسد وديًا ينم عن اتجاهات أميركيةٍ قويةٍ لدفع مسيرة المفاوضات على أساس «الوديعة»؛ إذ سجّل الرئيس كلينتون في هذا الاجتماع، ولأول مرةٍ، وعلى لسان أعلى سلطة أميركية ممثلةً برئيس الولايات المتحدة بأنه حصل من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على إقرارٍ باستعداد إسرائيل للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 في إطار اتفاق متكامل، شريطة «وضع هذا التعهد في جيبه في انتظار توصل الطرفين إلى اتفاقٍ حول بقية عناصر الاتفاق». أصبحت «الوديعة» في جيب رئيس الولايات المتحدة الأميركية، ولم تعد مجرد وعد إسرائيلي افتراضي فقط.

دخل الاجتماع في صلب المبادئ الأساسية لمشروع اتفاق السلام بين سورية وإسرائيل. وبخصوص تبادل التمثيل الدبلوماسي، تفهم كلينتون رؤية الأسد بشأن عدم إمكانية إقناع الشعب السوري بالجدول الزمني الذي يقترحه رابين للانسحاب، والذي يستغرق 4-5 سنوات، كما تفهمنا عدم إمكانية رابين بتنفيذ جدول الانسحاب خلال سنةٍ واحدةٍ لتأمين مساكن لمستوطني الجولان داخل إسرائيل، وبدا لنا أن الوفد الأميركي متقبل للتعاطي مع فكرة جدولة الانسحاب الإسرائيلي بسنتين، وكان هذا الحل وسطيًا مقبولًا من قبلنا لتسهيل عملية التوصل إلى اتفاق. كما تمثل التقدم الآخر في أن الرئيس كلينتون كان قد اقتنع خلال الاجتماع المغلق برؤية الرئيس إلى عدم إمكانية إقامة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سورية وإسرائيل قبل الانسحاب الكامل. إذ لا يعقل أن يرفع العلم الإسرائيلي في دمشق وقسم من الجولان مازال تحت الاحتلال، ولا يمكن تخيل أن الرئيس السوري سيقول في كتاب الاعتماد الموجه لإسرائيل عزيزي الرئيس وايزمان كصيغة متعارف عليها دوليًا في كتب اعتماد السفراء.

اقترح كلينتون تشكيل مجموعة تفكير للبحث في ذلك كخطوةٍ أوليةٍ ريثما يتم الانسحاب الكامل. كما قبل كريستوفر أن تكون أية مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي التي يتم الاتفاق عليها جوهرية. أما بخصوص «الترتيبات الأمنية» فقد قدّر كلينتون رؤية الأسد لها على «أن تكون متساويةً ومتكافئةً على الجانبين، وألا يكون أمن طرفٍ على حساب الطرف الآخر، وألا تمسّ الترتيبات الأمنية بسيادة أي من الطرفين». وأبدى كلينتون أنه سيثير هذه النقطة مع رابين، لكنه ألحّ على الاجتماع بين الخبراء العسكريين السوريين والإسرائيليين، وهذا ما كنا نتحفظ تجاهه من منطلق أن اللقاء بين العسكريين يأتي بعد أن ينهي السياسيون الاتفاق.

في الطريق من قصر الشعب إلى المطار

في الطريق من قصر الشعب إلى المطار، عبّر كلينتون للرئيس الأسد عن ارتياحه للمؤتمر الصحافي على الرغم من محاولة بعض الصحافيين «التنغيص» عليه، وأن بعض الصحافيين السوريين وجه له «أسئلةً محرجةً». لكنه أبدى في النهاية ارتياحه لأنه قد حدث توازن بين «الأسئلة المحرجة الموجهة إليه والأسئلة المحرجة التي وجهت للأسد» وأنه «لو لم يحدث ذلك لكان منزعجًا». أجابه الرئيس «بالفعل إنهم يستمتعون بإحراج السياسيين، وإذا لم يحرجوا السياسيين فهم لا يشعرون أنهم حققوا شيئًا».

وفي المحصلة رأى كلينتون أن مثل هذه الأسئلة تساعد الأميركيين على الخروج من قوقعتهم المحلية التي يعيشون فيها، ومعرفة ما يجري في العالم خارج الولايات المتحدة. انتقل كلينتون إلى الموضوع الرئيس الذي يهم الرئيس الأسد، وقال بأنه قد ناقش رابين قبل يوم من لقائه مع الأسد حول دفع عملية السلام، وأن أي تغيير للوضع في إسرائيل سيجعل الأمر صعبًا من وجهة نظر سورية، بينما أي تأخر فيها من وجهة نظر رابين «سوف يفقده فرصة عمره، لأن عرفات لن يكون قادرًا على السيطرة على الوضع إن لم يتحقق السلام الشامل». أجابه الأسد: «من المستحيل بأي طريقةٍ، ومهما كانت المحاولات أن ينتهي العنف ما لم يتحقق السلام الشامل».

وكشف كلينتون للرئيس الأسد أنه سيعود إلى إسرائيل مباشرة «وسيدعم اليوم رابين ضد حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتعصبة، لأنهم بالتأكيد لا يريدون السلام»، وقال إنه سيلتقي غدًا مع نتنياهو زعيم المعارضة اليمينية «لكن لفترة قصيرة» ووصفه بأنه «رجل ذكي وقادر، ولكنه متعنت جدًا. ويبدو أن لديه مصلحة في استمرار الصراع»، و«أن من مصلحة رابين أن يسرّع في عملية السلام»، وأجاب الأسد بأن: «مصلحة رابين من دون شك هي عدم إضاعة الوقت، وفي دفع العملية إلى الأمام»، و«أنه مقتنع» بـ«أنه كلما أخّر رابين السلام خسر من مؤيديه وقاعدته لمصلحة المعارضة».

انتقل الرئيس الأسد إلى نقطة تهمه، كنت قد بحثتها في الواقع مع كريستوفر، ووعد كريستوفر بأنه سيجيب عنها في ما بعد، وهي نقطة تحسين العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وسورية. وكان الرئيس الأسد قد طرح هذه النقطة في اجتماعه المغلق مع كلينتون، لكن لم يتم استكمالها في الاجتماع بسبب قفز كلينتون عنها، وهذا القفز هو طريقة «دبلوماسية» لتجنب البتّ بالأمر. قال الأسد إن النقطة التي طرحها الوزيران الشرع وكريستوفر حول العلاقات الثنائية، وتم طرحها في الاجتماع المغلق تتمثل في تصحيح العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وسورية، وأنه «من غير المعقول أن تكون الولايات المتحدة راعية لعملية السلام، ولديها علاقات غير طبيعية مع أحد الطرفين»، ويقصد بذلك سورية بالطبع، وأنه يرغب في العمل على جعل هذه العلاقات جيدة مع التوصل إلى اتفاق السلام.

غير كلينتون الموضوع وسأل الرئيس عند الطريق المحلق باتجاه المطار: «هل هذه هي قبة الجامع الأمويّ؟»، أجابه الرئيس بأنه يعده في الزيارة القادمة بزيارة الجامع الأموي، وعاد كلينتون إلى الموضوع قائلًا: «صدقني يا سيادة الرئيس إنني أفكّر مليًّا بكل كلمةٍ قبل أن أقولها لكم، لأنني أعلم أنكم تسجّلون عليّ كل نقطةٍ، وتطالبونني بتنفيذ ما تعهّدت به، ولذلك أنا حريص جدًا ألا أتعهّد أمامكم إلا بما أتمكن من القيام به». وكان هذا هو آخر الكلام بين كلينتون وبين الأسد قبل صعود الأول إلى الطائرة؛ إذ فصل كلينتون بين المفاوضات وبين أي وعد بتحسين العلاقات الأميركية – السورية كأنما هو خط أحمر ترسمه إسرائيل وليس الولايات المتحدة ورئيسها.

العربة أمام الحصان

في يومي 2 و3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 استؤنفت في ضوء الصيغة التي صمّمها كريستوفر بين وليد المعلم السفير السوري في واشنطن ورابنيوفيتش السفير الإسرائيلي هناك. ما رواه وليد المعلم عن مجريات المحادثات بين السفيرين يبين مدى إمعان الوفد الإسرائيلي بوضع العربة أمام الحصان، ومناقشة «الترتيبات الأمنية» أولًا قبل مبدأ الانسحاب وفق «الوديعة». كانت التعليمات المعطاة للسفير المعلم بأن يحصل من الوفد الإسرائيلي على التزام «خطي» يوثق «الوديعة» التي اعترف بها الرئيس كلينتون وسجلها شفويًا في الاجتماع ما بين الوفدين الأميركي والإسرائيلي.

بعد أسبوع زارنا وزير خارجية السعودية حاملًا رسالةً من الملك فهد حول المفاوضات. كانت هذه الرسالة في حقيقة الأمر مبنية على تقديرات الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في الولايات المتحدة الذي كان بأشكال شتى في صورة ما يجري في المفاوضات من خلال اتصالاته المتشعبة مع رئيس وفدنا المعلم ورئيس الوفد الإسرائيلي رابينوفيتش ودنيس روس صاحب الحل والعقد، لكن العربة بقيت في مكانها لم تتزحزح.

اتصل الرئيس كلينتون مع الرئيس الأسد محاولًا دفع المفاوضات وتشجيع الرئيس على إبداء بعض المبادرات لتحفيز رابين على مواجهة المعارضة التي واجهته في حزب العمل للانسحاب من الجولان. وأوفد كريستوفر في جولة جديدة. بدأ كريستوفر جولته في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1994 بزيارتنا في دمشق، وكان معه مارتن إنديك ودنيس روس بحقيبته الشهيرة التي يحتفظ بجميع المحاضر فيها، والتي كان يحملها له لثقلها في بعض زياراته إلى القدس ورام الله آرون ميلر الذي أصبح شهيرًا بعد ذلك. التقيت مع الوفد وتحدثنا مطولًا، ثم توجهنا للاجتماع مع الرئيس الأسد. ألح الوفد الأميركي على المباحثات على مستوى العسكريين للتفاهم على «الترتيبات الأمنية».

كان الأسد لا يزال يثق بدنيس روس الذي كان ماهرًا حتى ذلك الوقت في الدخول إلى قلب «الأسد». سأل الأسد روس عن محادثات واشنطن بين

السفيرين، فعرض روس تقييمًا متفائلًا وإيجابيًا لها، ثم سأل المعلم عن ذلك فوافق على تقييم روس للمحادثات. وجاء تقييم روس والمعلم الإيجابي بخصوص المحادثات في واشنطن ليشجع الرئيس على الموافقة على إيفاد رئيس هيئة الأركان العماد حكمت الشهابي للقاء مع رئيس الأركان الإسرائيلي إيهود باراك، والبحث معه بمجمل المسائل المتعلقة بالهواجس الأمنية للطرفين.

اجتماع الشهابي – باراك

في 22–23 كانون الأول/ ديسمبر 1994 بدأت اجتماعات حكمت الشهابي مع رابينوفيتش ثم مع الوفد العسكري الإسرائيلي برئاسة إيهود باراك. افتتح كريستوفر الاجتماع في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1994 وغادر، بينما حضره كل من روس وإنديك. كان حضور المعلم للتعبير عن المستوى الدبلوماسي للمفاوضات، بينما كان الشهابي عضوًا فيه لمقابلة نظيره الإسرائيلي باراك. أما الوفد الإسرائيلي فقد بات مؤلفًا على مستوى العسكريين من باراك رئيس الأركان وأوري ساغي مدير المخابرات العسكرية، والجنرال داني ياتوم. رفضنا إصرار الأميركيين والإسرائيليين على أن تكون هذه الاجتماعات سرية لأن الإسرائيليين سيسربون الخبر في الوقت الذي يناسبهم ويظهرون بأننا نخفي عن شعبنا الشيء الكثير، وبالفعل وفور أول تسريب إسرائيلي لهذه الاجتماعات نشرنا النبأ حسمًا لأي تأويلات مقلقة في أوساط الرأي العام السوري.

في المفاوضات رسّخ الشهابي هذا السلوك. وقال للوفد الإسرائيلي ألا يغالي بمطالبه لأن وظيفة العسكريين هي أن يساعدوا القيادة السياسية في كل من البلدين على اتخاذ قرار. وأبدى الشهابي مرونةً في بعض النقاط ضمن حدود التخويل المعطى له في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وأعني هنا مراعاة الجانب الجغرافي في الترتيبات؛ إذ طرح الشهابي أن تكون المسافة لمصلحة إسرائيل بنسبة 6 على 10 مراعاة لمساحة إسرائيل مقارنة بمساحة سورية. لكن استعصت أي إمكانية لمواصلة المفاوضات بسبب أن الإسرائيليين يريدون الاتفاق عليها من دون تحديد خط الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

من جهة ثانية رفض وفدنا وجود المحطة الأرضية أيضًا بسبب عدم ضرورتها بالفعل للأمن الإسرائيلي، وإمكانية استبدالها بمراقبة فضائية وأشكال أخرى من الرصد والمراقبة. وفي ضوء تقديرنا لفشل المفاوضات بين العسكريين، عاد الشهابي إلى سورية وقدم لنا تقريرًا مفصلًا عن موقف كل طرف من كل بندٍ من بنود الترتيبات الأمنية، والمقترحات بشأن الموقف النهائي منها. وكان التقرير في جميع نقاطه تقريبًا يشير إلى أن الموقف الإسرائيلي ينتهك السيادة بذريعة أمن إسرائيل. وتمثلت حصيلته في إخفاق المفاوضات حول الترتيبات الأمنية على مستوى رئيسيْ الأركان.

القمة الثلاثية الذهبية

قرأنا بإمعان الموقف الإسرائيلي وموقف وفدنا من كل بندٍ من بنود الترتيبات الأمنية. وقال لي الرئيس لقد عدنا إلى الطريق المسدود. كان الرئيس حانقًا أشدّ الحنق، وغاضبًا أشدّ الغضب على المواقف الإسرائيلية لأنها تعني أن السلام لن يكون عمليةً ممكنةً أبدًا، مادام اللقاء على مستوى رئيسيْ الأركان قد أدى إلى هذه النتيجة. وكانت للأسد رؤية خاصة في مستوى الوفد المفاوض، فهو كان يحرص على أن يكون منخفضًا كيلا يحدث الخلاف أزمةً على هذا المستوى العالي العسكري فيستعصي الحل.

قمت بجولة اتصالات ولقاءات مكثفة ومتوالية مع وزيري الخارجية المصري والسعودي لعقد قمة ثلاثية على مستوى القادة بأسرع ما يمكن. عقدت القمة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1994 في الإسكندرية بعد جهد جهيد بذلناه كوزراء خارجية كنت أنا أكثر المتحمسين لعقدها فلقد كان كل من الطرفين المصري والسعودي يلقي مسؤولية التباطؤ على الطرف الآخر. وحين وصل الملك فهد إلى الإسكندرية واعتقدنا أنه قد لا يصل، فإنه وصل متأخرًا عدة ساعات عن الموعد الذي كان مقررًا الساعة السابعة مساءً. وسرت تكهنات عديدة بشأن تفسير هذا التأخر، وفي النهاية لم تعقد القمة إلا في منتصف الليل؛ إذ ظهرت في اليوم التالي صورة للملك فهد والرئيس الأسد والرئيس مبارك وأنا أحمل في يدي حزمة من الأوراق.

كل ما قيل في القمة كان عبارة عن كلام عام وفضفاض. وحتى البيان الذي وافق عليه ولي العهد السعودي والرئيس المصري لتجنب الفشل كان فارغًا من أي مضمون. في حين كان البيان الثلاثي الذي أعددنا مشروعه متماسكًا يضع النقاط على الحروف، ويحدد الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها العرب لتلافيها مستقبلًا من خلال تعزيز التضامن العربي الفعال، والتزام معاهدة الدفاع العربي المشترك وخصوصًا أن اتفاق أوسلو يعاني ثغرات خطيرة، وأن اتفاق وادي عربة لم يعطِ الأردنيين شيئًا، والروس منشغلون بالشيشان، وإسرائيل بزيادة عدد المستوطنات حول القدس، ودول إعلان دمشق الثماني لم تحقق أي نتائج تذكر حتى الآن. لكن لم يوافق مبارك على هذا البيان المعقول في هذا الظرف، وآثر بيانًا ضعيفًا لا يغضب أحدًا.

كان محمود شكري الذي خدم سفيرًا لمصر في دمشق قال لي عندما التقيته في مناسبة اجتماعية أن هذا المثلث الذهبي (أي مصر وسورية والسعودية) إذا لم يكن التفاهم بينه عميقًا وإستراتيجيًا فلن يكون هناك أي تضامن عربي فعال. إذا لم أكن مخطئًا فإن عبارة المثلث الذهبي كان هو أول من استخدمها في أحاديثه ومقالاته اللاحقة وتبين لنا بعد حين أن الطرف المصري كان واقعًا تحت ضغوط إسرائيلية، وأن الطرف السعودي كان واقعًا تحت ضغوطٍ أميركيةٍ للحيلولة دون عقد القمة الثلاثية في الأساس. كان مضمون قمة الإسكندرية الثلاثية كما ذكرت كلامًا في كلام، وإن أنعشنا الرهانات العربية بعودة اللقاء الثلاثي «الذهبي» للحفاظ على قدرٍ براق من الدفاع عن المصالح العربية العليا.

طغت الصورة الثلاثية على المضمون فقامت إدارة كلينتون وإسرائيل بعقد قمة رباعية حقيقية مليئة بالمعاني الاستفزازية، ضمت كلينتون ومبارك ورابين والملك حسين. لقد تكررت هذه القمة بعد ذلك بأشكال مختلفة، لكن القمة العربية الثلاثية «الهشّة» التي بولغ بـ«أهميتها» الإستراتيجية لم تتكرر بعد ذلك أبدًا.

في 20 كانون الثاني/ يناير 1995 اتصل كلينتون مع الرئيس الأسد طالبًا منه عودة العماد الشهابي إلى اللقاء مرة ثانية مع باراك. رفض الأسد عودة الشهابي والبحث في «الترتيبات الأمنية» قبل الاتفاق على إطار مبادئ يحكم

الترتيبات الأمنية انطلاقًا من الانسحاب حتى حدود خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وقال لكلينتون إن هذه اللقاءات بين العسكريين لا تؤدي إلى أي نفع إذا لم يتم وضعها في هذا الإطار، وذكّر برؤيته الدائمة حول ذلك.

اعتبارًا من هذه اللحظة أخذت العلاقة «الودودة» بين الأسد وكلينتون تتجه إلى «البرود»، وتنوس بين «مد وجزر» لكن في إطار احترام متبادل يبقي الباب مفتوحًا لاستعادة هذه العلاقة في أي لحظةٍ يحدث فيها مؤشر أو اتجاه للتقدم في المفاوضات. لقد كان الرئيس الأسد وأنا نقيس هذا النوع من العلاقات الشخصية بجدواها ولا ينظر إليها في حد ذاتها، ولم يكن نبذها لذاتها بل لتحقيق الهدف الوطني منها.

في 23 كانون الثاني/ يناير 1995 قامت المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عملية ناتانيا التي أودت بحياة 21 جنديًا إسرائيليًا، أعلن فتحي الشقاقي مسؤولية «الجهاد الإسلامي» عن هذه العملية من دمشق. هاج الأميركيون والإسرائيليون، واعتبروا ضمنيًا أننا نقف خلف هذه العملية، وأن قواعد نظامنا لا تتيح لأي شخص أن يعمل شيئًا انطلاقًا من سورية حسب تقديراتهم من دون أن يكون قد حصل على موافقتنا أو تأييدنا له.

كانت هذه الرؤية تنطوي على مبالغةٍ حقيقيةٍ، فما هو سليم في نصف قصتها أننا لم نشكل عائقًا أمام حرية أي فصيلٍ فلسطيني توجد قياداته في سورية في تخطيط عملياته في الداخل الفلسطيني وتنفيذها بوصفها عمليات مقاومة مشروعة، بينما تتمثل المبالغة في النصف الآخر منها؛ إذ إن علاقاتنا مع هذه الفصائل لم تكن قائمة على نظام الأمر والنهي مطلقًا، بل على آلية الحوار في حال وجود تباين ما. وكان موقفنا الرسمي هو الموقف المعهود بأن هذه العملية نفذها فلسطينيون في الداخل، وأن وجود القيادات الفلسطينية في سورية هو وجود إعلامي غير مسلح، وأن العمليات التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية هي عمليات «مقاومة» في الداخل وليست عمليات «إرهاب».

وبالطبع لم يكن هذا الموقف مرضيًا لا للأميركيين ولا للإسرائيليين الذين كانوا في حال هستيريا، كما تعرض عمل المقاومة لنقدٍ شديدٍ من بعض أشقائنا

الذين كنا نعوّل على مواقفهم في الدعم السياسي الذي لم يعودوا يملكون غيره بعد أن أخرجتهم معاهدة كامب ديفيد من إطار اتفاقية الدفاع العربي المشترك. وكنا نرى ونحاول أن نقنع الرئيس مبارك والمسؤولين المصريين بأن مبارك يستطيع القيام بذلك، لأنه لم يكن ببساطة مسؤولاً عن إبرام تلك المعاهدة بل ورثها عن سلفه السادات، وكل ذلك بهدف توسيع حركة الدعم السياسي والمعنوي المصري لنا في مواجهة التعنت الإسرائيلي.

طلب كلينتون من الأسد أن يقوم باتخاذ إجراءات عملية ضد جماعة الجهاد والمنظمات الفلسطينية المعادية لعملية السلام. رفض الأسد الانصياع والابتزاز. في اجتماع مجلس الوزراء السوري في 24 كانون الثاني/ يناير 1995، أي بعد يوم واحد من عملية ناتانيا، حددتُ موقفنا بتحميل إسرائيل مسؤولية «العنف وتعثر محادثات السلام بسبب سياستها المتعنتة والرافضة لمبادئ القانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن التي قامت على أساسها عملية السلام»، و«أن إسرائيل لن تتمكن من الجمع بين الاحتلال والسلام». و«مادامت إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال عبر المفاوضات، فإن المقاومة مشروعة ولا يمكن وصفها بالإرهاب»، لأن الاحتلال أعلى درجات الإرهاب.

وثيقة الترتيبات الأمنية

استأنفت الدبلوماسية الأميركية الراعية لعملية المفاوضات نشاطها لتحريك المفاوضات. كان هذا النشاط لافتًا؛ إذ حددت الإدارة الأميركية برنامجها السياسي الافتراضي بإحراز اتفاق سوري – إسرائيلي قبل نهاية عام 1995 للاستفادة الانتخابية السياسية منه في الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون، عبر تسجيل نجاح الإدارة في إحراز اتفاقات سلام شامل على الطريقة الأميركية – الإسرائيلية على مختلف الجبهات، وطي صفحة الحرب والقطيعة الاقتصادية والسياسية بين إسرائيل ومحيطها العربي.

كان هذا الاندفاع الأميركي نحو تحقيق السلام محكومًا بهدف أبعد، يرمي إلى تعزيز العولمة الاقتصادية، وكان ما يفكر به كلينتون على وجه التحديد إكمال ذلك بعقد مؤتمر اقتصادي في الشهر نفسه من عام 1995 في عمان بعد

توقّع التوصل إلى اتفاق سوري – إسرائيلي. لقد كان إلحاح إدارة كلينتون على إعادة هيكلة النظام الدولي في نظام عالمي تحكمه آليات العولمة الأمر الذي يعني إدماج إسرائيل فيه. لكن هذا الطريق الذي بقي مغلقًا لم يلق من سورية الاستجابة المطلوبة منذ مؤتمر مدريد عام 1991. استغل دنيس روس في ضوء ذلك إقناع كريستوفر بعدم تقديم رسالةٍ موقعةٍ منه بأن المقصود بالحدود هو خط الرابع من حزيران/ يونيو، مكتفيًا بالضمان «الشفهي». لم أدهش إزاء التراجع الأميركي لكنني قدّرت أن الاستمرار في كشف فصول «اللعبة الكبرى» يتطلب الاجتماع مع كريستوفر واستمرار العمل معه لإنجاز صيغة لورقة الانسحاب والترتيبات الأمنية معًا مع حرصنا الشديد بأن لا نفقد البوصلة طوال السير في هذا الطريق المتعرج والمليء بالحفر.

كان صوغ هذه الورقة عملية شاقة، وجرت فصولها المباشرة بيني وبين كريستوفر، واستغرق الجدل حولها ما يقرب من ستة أشهر بين الطرفين السوري والإسرائيلي، كان خلالها كريستوفر يتصل معي، ويشاورني حول النقطة والفاصلة، حتى لو كنت في زيارة خارج سورية.

وبذلك اندفعت دينامية جديدة لاستئناف المفاوضات حول هذه الورقة. وباتت الكرة مرة أخرى في الملعب الإسرائيلي. بعد أن كان وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز قد أطلق تصريحه أمام الكنيست بأنه «لا يعرف سوريًا واحدًا مستعدًا للقبول بأقل مما قبلت به مصر». وكان تصريح بيريز في حقيقته الجوهرية البعيدة المدى يعكس اندماجه مع رؤية إدارة كلينتون لعولمة الشرق الأوسط فيما أطلق عليه «الشرق الأوسط الجديد».

استأنف كريستوفر اتصالاته، وكانت هذه الاتصالات كما استنتجنا قويةً وذات بعد حاسم. في 6 حزيران/ يونيو 1995 وصل روس إلى دمشق للتمهيد لزيارة كريستوفر الأخيرة التي ستطلق المفاوضات، ونقل إلى الرئيس الأسد رسالة من كلينتون بأنه يحتفظ في جيبه بالتزام رابين الكامل في الانسحاب حتى الرابع من حزيران/ يونيو، وأنه سبق أن أكّد ذلك لوزير الخارجية الشرع، لكنه لا يرى أن الحديث عنه علنًا مناسب في اجتماع رئيسي هيئتي الأركان الوشيك. وكان مفهومًا لدينا أنه يقصد بذلك «أغنية الشيطان» الإسرائيلية، وكان يعبّر

في ذلك على مقولته الشهيرة التي غدت لازمةً في أقواله وهي أنه «لا يحبّ الغموض».

أطلق كريستوفر إطار الجولة التفاوضية الجديدة. وبذلك غدت ورقة «مبادئ وأهداف الترتيبات الأمنية» ثلاثية سورية – أميركية – إسرائيلية. ولم يبقَ خارجها سوى «شيطان التفاصيل» عند وضعها موضع التطبيق. وبغض الطرف عن «شيطان التفاصيل» إذا كان غض الطرف عنه متاحًا أو ممكنًا في أخطر عملية سياسية وأعقدها في المنطقة، فإن ورقة «مبادئ وأهداف الترتيبات الأمنية» تكتسي أهمية خاصة في مسار المفاوضات العربية – الإسرائيلية لأنها وثيقة مكتوبة ومتفق عليها بالحرف والفاصلة والصيغة النهائية واستغرق إنجازها كما قلت حوالى ستة أشهر، وشارك فيها تقريبًا جميع المعنيين بين الجانبين من رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء خارجية ومعاونيهم ورؤساء أجهزة أمنية وعسكرية وكبار الفنيين والقانونيين والخبراء في الدول الثلاث سورية وأميركا وإسرائيل.

لو سُئلت: ما الذي تم إنجازه خلال هذه المفاوضات التي استمرت منذ مؤتمر مدريد عام 1991 من دون أن تسفر عن اتفاق سلام أو تقدم مهم؟ لأجبت باختصار شديد غير قابل للتكذيب بأنهما موضوعان اثنان:

الأول: ترسيخ أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وأن المطلوب فقط هو رسم هذه الخطوط على الخريطة من قبل الولايات المتحدة وسورية وإسرائيل لتصبح حدودًا نهائية.

الثاني: هو أن الترتيبات الأمنية بين الطرفين تعتبر عنصرًا مهمًا للسلام والاستقرار في المنطقة، وبما أنه تم صوغها خطيًا بموافقة سورية وإسرائيل وأميركية (تحت اسم اللاورقة)، فإنني أجد من باب الأمانة أن أنشر نصها حرفيًا تحت عنوان «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية» كما اتفق عليها:

الأهداف:

1. إن أهم أولوية هي تقليص مخاطر الهجوم المفاجئ إن لم يكن إزالتها كليًا.

2. منع أو تخفيف الاحتكاك اليومي على طول الحدود.
3. تقليص مخاطر هجوم واسع النقاط أو الاجتياح أو حرب كبرى.

المبادئ:

1. الأمن هو حاجة مشروعة للطرفين. إن مطلب الأمن أو ضمانه لا يجب أن يتحقق على حساب أمن الطرف الآخر.

2. يجب أن تكون الترتيبات الأمنية متساوية ومتبادلة ومتقابلة على كلا الطرفين، حيث المساواة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالجغرافيا وفي حالات الصعوبة تعالج كما يلي:

إن هدف الترتيبات الأمنية هي ضمان المساواة في الأمن عمومًا في إطار حالة السلام بين سورية وإسرائيل. إذا ظهر خلال المفاوضات حول الترتيبات الأمنية بأن تطبيق المساواة من حيث المبدأ من الناحية الجغرافية بالنسبة لترتيب معين مستحيل أو صعب جدًا، فإن خبراء الجانبين سوف يناقشون الصعوبة في هذا الترتيب المعين ويحلونها إما بتعديله (والذي يتضمن الإضافة أو النقصان) أو بالاتفاق على حلٍ مرضٍ للجانبين.

3. يقر الجانبان أن الترتيبات الأمنية يجب التوصل إليها خلال الاتفاق المتبادل.

وللبرهنة على أهمية ما وصلنا إليه في تلك الفترة في إحدى المناقشات والطروحات المتداولة هو أن تكون المساحة بين صفد والقنيطرة بعد الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو منزوعة أو محدودة السلاح باتفاق الجانبين وهو أمر لم يتم التمكن من الحصول عليه في الترتيبات الأمنية الخاصة بسيناء بعد الانسحاب.

المباحثات على مستوى العسكريين (عقدة النجار)

فتحت ورقة «مبادئ وأهداف الترتيبات الأمنية» الباب واسعًا أمام استئناف المفاوضات على مستوى العسكريين على أن يصوغ فريق من الخبراء العسكريين المهنيين ترجمتها إلى صيغة اتفاق تفصيلي لعناصر الترتيبات

الأمنية. وكانت هذه العناصر تشمل طائفةً واسعةً من القضايا، وأبرزها: الانسحاب التام، والجدول الزمني، ومبادئ الترتيبات، وحدود المناطق المنزوعة السلاح وعددها، والمناطق المخففة الأسلحة والقوات، ومحطات الإنذار المبكر، ونظام المراقبة والتفتيش، وقوة دولية من المراقبين، وإجراءات بناء الثقة الأمنية العسكرية، وتخفيف حجم القوات الجاهزة لدى الطرفين، والوجود العسكري السوري في لبنان. هذه العناوين في حاجة إلى رواية طويلة وليست قصة قصيرة! أتركها للخبراء والمختصين لأني أدرك أننا نعيش عصرًا لا يحب فيه الناس الاستطراد.

في 27 حزيران/ يونيو 1995 بدأت المباحثات للمرة الثانية بين حكمت الشهابي، رئيس هيئة الأركان السورية وبين نظيره أمنون شاحاك رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الجديد الذي حلّ مكان باراك، ثم بين الوفدين العسكريين الأمنيين السوري والإسرائيلي. وشارك في هذه الاجتماعات الأمنية العسكرية الحساسة التي عقدت في قاعدة «فورت ماكنير» الجنرال دانييل كريستمان وهو أيضًا مهني، ويشغل منصب مستشار رئيس هيئة أركان القوات الأميركية المشتركة. وكان قد قدم مع كريستوفر إلى دمشق واجتمع مع عدد من القادة الأمنيين والعسكريين في شعبة المخابرات العسكرية السورية وقيادة الجيش، وكانت أبرز اجتماعاته مع العماد الشهابي رئيس هيئة الأركان. وهو اجتماعٌ موازٍ لاجتماعٍ آخر عقده مع شاحاك رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية وكبار ضباطِ الأمنِ والتخطيط الإسرائيليين. لم يستطع الأميركيون ولا الإسرائيليون أن يحولوا دون تسرّب ما يدور في الاجتماعات «المغلقة» التي ألح كلينتون شخصيًا على عقدها بشكلٍ «مكتوم»، فنشرت الصحافة الإسرائيلية ورقة عمل الجنرال شتاوبر رئيس قِسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي. وفي اليوم الثاني كان ما نشر بكامله باطلاع من يهمهم الأمر. فالإسرائيليون مهووسون بالأسرار ثم كشفها في الوقت الذي يخدم مصالحهم كما قلت سابقًا.

عاد شتاوبر إلى لعبة «الطاقية المخفية» لخط الحدود، وأبدى حين ردّ عليه العماد الشهابي بوتيرةٍ حادةٍ عن خط الحدود بأنه – أي الجنرال الإسرائيلي – لا يعرف شيئًا عن ذلك، وحدد نقاط اعتراضه على ما تضمنته ورقته من نقاط.

وكلها اعتراضات تتصل بمسألة السيادة. وكان الجوهري بالنسبة إلى وفدنا أن سائر ما تطلبه إسرائيل من ضمانات أمنية على مستوى محطات الإنذار المبكر يمكن تأمينه بتقنيات جوية فضائية لا تنتهك مبادئ السيادة السورية، وكانت مرونة الوفد السوري النسبية في بعض النقاط المتعلقة بمفهوم «المناطق ذات الصلة» التي نقلها كريستوفر إلينا عن رابين، وتقبلنا التعاطي معها، محكومةً بذلك الاتفاق الجوهري، حول «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية».

لقد تسربت جميع محاضر هذه الاجتماعات إلى الصحافة الإسرائيلية، وكانت نقمة الرئيس الأسد هي الأشد على قصة محطة الإنذار الأرضية المبكرة التي يصر الإسرائيليون على أن تكون في الجولان، وهذا يجعلها بالنسبة إلينا جزءًا من استمرار الاحتلال وليس جزءًا من ترتيبات أمنية هدفها الحيلولة دون شن هجوم مفاجئ لأي طرف على أراضي الطرف الآخر. وتمثلت هنا بالنسبة إلينا «عقدة النجار» الأساسية التي يتوقف على حلها تسوية كثير من البنود الأخرى.

كانت المحادثات حول الترتيبات الأمنية مخفقةً بشكلٍ كاملٍ من الناحية الجوهرية، وعادت شكوكنا الكبيرة بمدى صدقية إسرائيلٍ في عملية السلام إلى المربع الأول. مع ذلك، واصلنا خوض «اللعبة الكبرى» على طريقة مقبولة بالنسبة إلينا. فنحن الذين اخترنا السلام خيارًا إستراتيجيًا لنا، وكنا موقنين أن شعبنا سيرحب باتفاق سلام مشرف، احترمنا هذا الخيار، ولم نشأ أن نحمّل الأجيال القادمة مسؤولية أي ارتجال أو تسرع في الخروج من عملية السلام، أو تآكلها في حال الاستمرار العقيم فيها.

اتصل كلينتون مع الرئيس الأسد، وأوفد روس إلى تل أبيب ودمشق. اجتمع روس في تل أبيب مع رابين، وقبيل وصوله وضعنا خلاصة ما تم في المفاوضات أمام الرأي العام السوري، وكثفناها في أنه قد حدث تقدم في بعض النقاط، لكن لم يتمكن الوفدان من صوغ فقرة عملية واحدة. وكانت هذه هي الحقيقة.

اجتمع روس في 11 تموز/ يوليو 1995 مع الرئيس الأسد، كانت حقيبته المليئة هذه المرة بالملفات أكثر انتفاخًا مما كانت عليه قبل. نقل روس رسالة

قوية من كلينتون إلى الأسد حول ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة ضد «الحزام الأمني» في جنوب لبنان، وأخرج قائمة بالنقاط التي تمّ التوصل إليها في مفاوضات الترتيبات الأمنية. كانت هذه النقاط عديدةً ولكنها لم تكن كافية إزاء عدم تسليم الوفد الإسرائيلي بحل «عقدة النجّار»، وهي التخلي عن أي ادعاء أمني إسرائيلي ينتج منه وجود مباشر في شكل محطة إنذار أرضية فوق أي شبرٍ من أراضي الجولان. واقترح استكمال النقاط الأخرى، وترك قضية المحطة إلى مرحلةٍ تاليةٍ في المفاوضات. رفضنا أي تهاونٍ في قضية المحطة أو إرجاء البتّ بها، أما بالنسبة إلى عمليات المقاومة، فكان جوابنا هو المعهود من دون زيادةٍ أو نقصانٍ.

في المرة الثانية عاد روس إلى دمشق، اعتذر الرئيس الأسد عن اللقاء معه هذه المرة، وطلب منه أن يقابلني فقط. كان مع روس في الاجتماع الذي عقدته في مبنى وزارة الخارجية كل من الجنرال كريستمان ومارك بايس وآرون ميلر معاون روس، بينما كان معي كل من السفير وليد المعلم وموفق العلاف. في اجتماع مغلق معه بناءً على طلبه، حاول روس أن يتذاكى ويطلب إرسال عشرة ضباط سوريين من مختلف أصناف الأسلحة ليلتقوا مع نظرائهم الإسرائيليين في واشنطن برعاية أميركية. قلت له إذا كان رئيس الأركان الشهابي لم ينجح مع رئيس الأركان الإسرائيلي في حل الخلافات بين الوفدين السوري والإسرائيلي فكيف سيتمكن هؤلاء الضباط الأقل رتبة أن ينجحوا. قال: ولكن رابين يريد أن يتعرف الضباط الإسرائيليون على نظرائهم السوريين!! رفضت الطلب بطبيعة الحال لأن الهدف من ورائه شديد الوضوح لدرجة أن الذين لا يؤمنون بنظرية المؤامرة سوف يصبحون من المولعين بها.

قلت لكريستوفر عندما التقيته في ما بعد: الغريب أنكم لا تكتفون برئيس الأركان العماد الشهابي وتريدون ضباطًا أقل رتبة وبحدود العشرة ليتدخل الإسرائيليون في الشأن السوري العسكري والأمني وليس من أجل التفاوض مع القيادة السورية لإنجاز اتفاق حقيقي في عملية السلام. هز كريستوفر رأسه معبرًا عن دهشته من دون أن ينبس ببنت شفة لأنه استغرب أن يصبح اللعب على المكشوف.

اغتيال رابين

كان رابين من نوع «غريبٍ» فهو يريد السلام مع سورية لكنه من أكثر الخائفين منه، إلى درجة خوفه من الإفصاح عما تعهد به. ولجأ إلى أسلوب التلاعب على المسارات، بتطوير التقدم في مسار معين لإيقاف المسار الثاني. انطلت لعبته هذه على الفلسطينيين الذين زجهم اتفاق أوسلو في دوامة «كل بند في الاتفاق يحتاج إلى اتفاق». هذا هو على وجه الضبط ما لعبه رابين، ففي الوقت الذي كان يبرز فيه إشارات قوية علنية وتعهدات «خفية» يحتفظ بها الراعي الأميركي في جيبه، كان يبتز بصورةٍ غير مباشرةٍ الفلسطينيين ويخضعهم إلى مزيد من التنازل بتهديدهم بإيقاف مسارهم والتقدم على المسار السوري. وفي تقديري، فإن تبجحات روس بأنه لم يعد سوى القليل لإنجاز الاتفاق السوري قد استخدم كآلية دعائية في الحرب النفسية ضد الفلسطينيين لإرغامهم على تقديم مزيد من التنازلات والعودة إلى نغمة عدم قابلية الرأي العام الإسرائيلي لهضم «اتفاقين»، وهي الصيغة التي أثارت استهجاننا عن هذه «المعدة» الإسرائيلية التي تهضم «الأرض» بشراهة من دون أن تصاب بالتخمة.

في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 التقيت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كريستوفر في واشنطن بطلب منه. كنت قد ألقيت قبل يوم من هذا اللقاء خطابًا في تلك الاجتماعات حددت فيه رؤيتنا لمختلف القضاياً المثارة عالميًا، وركزت على تحدي إسرائيل لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن جميع الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل منذ اتفاق أوسلو تحمل «في طياتها بذور التوتر والصراع»، وأن سورية على الرغم من أنها لم تؤيد هذه الاتفاقات، فإنها لم تسع إلى عرقلتها. غير أنه في حال استخدام هذه الاتفاقات، وكنت أقصد بشكل محدد اتفاق أوسلو «للمساس بمصالح سورية، وحقوقها الوطنية والقومية»، فإن ذلك «سيدفعنا إلى إعادة النظر بهذا الموقف».

أكدت استمرار التزامنا عملية السلام على الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد، وأن «مفاوضات السنوات الأربع بين سورية وإسرائيل كشفت أن إسرائيل لا تريد المفاوضات إلا للمماطلة والتهرب من متطلبات السلام». استغرقت لقاءاتي مع طاقم السلام الأميركي نحو يومين مكثفين

من الاجتماعات أبرزها الاجتماع مع كريستوفر الذي لم يخرج عن مضمون المواقف المعروفة لجميع الأطراف.

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 وقبيل يوم واحد من انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي في عمّان (31 تشرين الأول/ أكتوبر – 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995) عرج كريستوفر على دمشق وهو في طريقه إلى عمان لحضوره. وفي هذا الاجتماع حاول كريستوفر أن يبرر لرابين تملصه من إنجاح المفاوضات، وأعلمنا برغبة رابين في أن يتم استئنافها في نيسان/ أبريل من العام القادم 1996. لكن في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1995 اغتال الموساد فتحي الشقاقي القادم من ليبيا في مالطا. كان الشقاقي يجمع ما بين خصائص المثقف الحديث والمثقف الإسلامي المستنير، ولم يتعرض حسب معلوماتنا لمدنيين، كما لم يقم بعملية اغتيال واحدة.

كانت عملية اغتيال الشقاقي خاتمة قرارات رابين الدامية. في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، كان رجال الأمن الإسرائيلي يحيطون برابين في ساحة «ملوك إسرائيل» بحمايةٍ مشددةٍ تحسبًا من أن ينتقم منه الفلسطينيون ردًا على اغتيال الشقاقي. لكن الضربة لم تأت من المقاومة بل من المتطرف الصهيوني ييغال عامير. وكأن الحكمة الكبرى في البيان الإلهي قد فعلت فعلها ولو بعد حين. التزمنا الصمت، واقتصر تعليقي في المطار للصحافيين السوريين والأميركيين على اغتيال رابين على ما يلي: «ربّ ضارةٍ نافعة»، علت الدهشة وجوه الصحافيين، وكنت أعني أن موت رابين قد يفتح أفقًا لعملية سلام أعاقها وتلاعب عليها عن سابق عمدٍ وتصميم. وطالبت خلفه شمعون بيريز بأن يستدرك بنية حسنة ما فوّته رابين. سألني الرئيس الأسد بعد عودتي من المطار والدهشة ترتسم في عينيه ماذا خطر ببالك وأنت تعطي هذا التصريح أمام كريستوفر؟ علقت قائلًا بأن هذا الكلام حمال أوجه قد يكون ضارًا الآن، ولكنه قد يكون نافعًا في المستقبل.

أقيمت مناحة «دولية» لرابين، شارك فيها كثير من المسؤولين الغربيين وبعض القادة العرب، وظهر للوهلة الأولى أن هناك طقسًا جديدًا قد بدأ بالتشكل مع نجاح بيريز، قبل أن يتكشف ذلك عن مأزق خطير لصراع مرير لا يمكن حله بالمدى المنظور.

الفصل الخامس عشر

عناقيد الغضب وتفاهم نيسان

مؤتمر برشلونة 1995

عندما انعقد مؤتمر برشلونة عام 1995، لم يكن يهمني كثيرًا في اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب والأوروبيين أن أركز على قضية المفاوضات مع إسرائيل بقدر ما يهمني أن أتوسع في علاقاتنا مع الأوروبيين التي حاول الأميركيون تهميشها منذ مؤتمر مدريد عام 1991. وجدنا في وثيقة برشلونة التي ساهمت سورية في مناقشتها مع الوزير الإسباني خافيير سولانا والمسؤول عن المفوضية الأوروبية مانويل مارين عام 1995 إطارًا أوسع وهيمنة أميركية أقل لأن الجغرافيا السياسية فرضت نفسها ببعديها التجاري والاقتصادي على المنطقتين العربية والأوروبية.

لقد كان التاريخ أيضًا معينًا لا ينضب من المعارف والعلوم وجسرًا للتبادل التجاري بين شواطئ المتوسط، فعلى الرغم من مختلف التحديات والإخفاقات، ظلت العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه حيوية لا تهدأ بحركة الناس: تجارًا أو مستثمرين، فاتحين أو مستعمرين، مبشرين أو محاربين (وهذه العبارات رددتها أمام وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الذين لم يستمعوا سابقًا إلى غير «الأبيض والأسود» في الأوصاف المتبادلة بين العرب والأوروبيين).

كنت منذ أيام الدراسة الجامعية لا أوافق على ما قاله شاعر الاستعمار البريطاني روديارد كيبلينغ «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» لأن برأيي الالتقاء بينهما، أيًا كانت صيغته وطبيعته لا يعني شطب هوية أحدهما لمصلحة الآخر، بل يعني الانطلاق من أرضية مشتركة يمكن البناء عليها لتحقيق تفاهم أفضل، وإغناء الهويتين وتعايشهما وتناغمهما معًا. نحن نعيش في حقبة جديدة لا يمكن إلا أن تصبح مظاهر العنصرية بجميع أنواعها إهانة موجهة إلى الجنس

البشري في الشرق والغرب، عربًا أو أوروبيين، وقد كان هذا تصوري عن الحقبة الجديدة القادمة.

لقد قاطعت سورية كما هو معروف المحادثات المتعددة الأطراف التي اعتبرت جزءًا من مؤتمر مدريد للسلام كإجراءات لبناء الثقة، بينما وافقت على المشاركة في مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية التي بلورها الاتحاد الأوروبي بالتشاور معنا كمبادرة تجمع شمال وجنوب المتوسط وكبديل لحوار عربي - أوروبي لم يكتب له النجاح لأكثر من سبب.

انعقد مؤتمر برشلونة انطلاقًا من أنه يمثل إطارًا مستقلًا عن المشروع الأميركي للمحادثات المتعددة الأطراف المطروح بطلب إسرائيلي. كان هدفنا المباشر من المشاركة في مؤتمر برشلونة التعاون بيننا وبين الأوروبيين اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بعيدًا عن نوازع الهيمنة التي حجبت هذا النوع من الشراكة لعقود طويلة.

شهد افتتاح مؤتمر برشلونة خلال كلمات رؤساء الوفود سجالًا غير مباشر بدأه إيهود باراك كمناورة خارج السياق، ودعا خلاله إلى إقامة سلام بين إسرائيل وسورية عبر تفهم الحاجات الأمنية الإسرائيلية، منطلقًا ربما في ذلك من وديعة رابين. رددت على باراك بأنه إذا كان ملتزمًا ما قاله كتعهدٍ رسمي أمام هذا المؤتمر، فإن سورية مستعدة لأن تلتزم تحقيق «سلام كامل مقابل انسحابٍ كاملٍ» مع إجراءات تضمن الأمن المتكافئ على الجانبين. لكن باراك لم يجرؤ أو لم يكن يرغب في أن يلفظ كلمة «انسحاب كامل» مهما كان انكشافه محرجًا له أمام المؤتمر.

كان لا بد من الاستدراك أيضًا أن الأميركيين لم ينظروا بارتياح إلى هذا المؤتمر، ولا سيما أن المؤتمرات المماثلة تكون عادةً حكرًا عليهم أو بطلب منهم فقط. ولذلك سرت إشاعة في كواليس المؤتمر أن السفير الأميركي لدى إسبانيا كان في برشلونة قادمًا من مقره في مدريد طوال أيام المؤتمر يحاول أن يعرف مجريات المناقشات داخل القاعة من أصدقاء بلاده وحلفائها في مؤتمر برشلونة.

كان الدور الفرنسي بارزًا وأساسيًا إلى جانب إسبانيا وسورية في التحضير لمؤتمر برشلونة، ومنسجمًا في الوقت ذاته مع طموحات فرنسا الأوروبية والدولية. كان الفرنسيون عمومًا غير معجبين بالهيمنة الأميركية وقد تجلى ذلك مسبقًا في عضويتهم المتأرجحة بالناتو. ولم يكونوا مرتاحين أيضًا لأحادية السياسة الأميركية في انفرادها عام 1991 بقيادة عملية مدريد للسلام. لكن الفرنسيين من جهة ثانية، وبخاصة جاك شيراك، يخطف بصرهم الشكل أكثر من المضمون. لقد سربوا إسرائيل إلى إطار برشلونة بديلًا من أميركا، فهي ليست عربية أو أوروبية، وهي ذاتها – أي إسرائيل – لا تقبل أن تكون هويتها الدينية والدنيوية مغمورة في رمال أو ضباب أي من الجانبين العربي والأوروبي.

دخلت سورية ولبنان مؤتمر مدريد برفض مسبق للتطبيع مع إسرائيل، ومع ذلك فإن الفرنسيين لم يراعوا الحساسيات. والمشكلة أن الفرنسيين، نظرًا لدورهم الرئيس في أوروبا وفي مؤتمر برشلونة لم يرغبوا في أن يكون الإسرائيليون هامشيين في المؤتمر، بل حاولوا جاهدين أن يطرحوا بعد عدة سنوات من اجتماعات برشلونة أفكارًا تتعلق حتى بالتعاون العسكري أيضًا في إطار برشلونة. وهذا يعني التعاون بين العرب والإسرائيليين تحديدًا لأن التعاون الاقتصادي والعسكري كانا موجودين بين أوروبا وإسرائيل، وبين أوروبا والعرب لكنه لم يكن موجودًا بين العرب كمجموعة وإسرائيل.

والمؤشر الواضح على الاهتمام الأوروبي بإسرائيل كان ما يحدث في نهاية كل اجتماع من جدل ونقاش حول البيان الختامي الذي يرفض فيه الأوروبيون أي شكل من أشكال الشجب أو الإدانة لممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة بحجة أن وثيقة برشلونة معنية بالاقتصاد وليس بالسياسة ولكنهم يتناسون هذا المقياس عند أي فعل فلسطيني مقاوم من شأنه إزعاج الإسرائيليين أو مسّ أمنهم.

رسائل بيريز «الضارة»

شكل شمعون بيريز حكومته الجديدة التي شغل فيها إيهود باراك منصب وزارة الخارجية، بينما شغل مستشاره ومساعده أوري سافير منصب المدير

العام لوزارة الخارجية. وتولى بيريز وزارة الدفاع بنفسه. وفي الكنيست خطب بيريز في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 مقدمًا حكومته له، واقترح في خطابه على الرئيس الأسد القيام معه بإسهام حقيقي للوصول إلى اتفاق سلام يمكن أن يتطور إلى اتفاقية إقليمية شاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

وكان بيريز يعبّر هنا بشكل مكثف عن التصور الذي صاغه في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد بعد السلام. ولا يمكن أن نصل إلى ما بعد السلام – كما نؤمن وكما يتطلبه الواقع – من دون انسحاب كامل وعودة اللاجئين إلى وطنهم. وكانت أفكاره الجوهرية في الكتاب هي انبثاق نظام إقليمي مندمج أو ما يمكنني أن أصفه بـ«متعولم». وهذه هي الترجمة الإسرائيلية لما أسميته في العام 1991 بـ«اللعبة الكبرى». لم نتجاهل تصريحات بيريز، ووجدنا فيها تأكيدًا لما كان يقوله من قبل. فلقد كان بيريز معروفًا بتوجهاته المعلنة للتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، وكان من الذين يصرحون قبل شهور قليلة إبان اتصالات رابين عن طريق كريستوفر بأنه لا يعرف سوريًا واحدًا يقبل بأقل من انسحاب كامل من الجولان.

وكان بيريز أيضًا يرى أن السلام مع سورية هو مفتاح للسلام مع الشرق الأوسط، ويعني السلام مع 22 دولةً عربية. كنا إزاء هذا التوجه حذرين قبل أن نلمس انسجام أفعاله مع أقواله، ولذلك كان الأسد متفائلًا وحذرًا في الوقت نفسه من خطاب بيريز السياسي. فقد علمتنا تجربة المفاوضات مع الإسرائيليين أن نكون حذرين دومًا، وأن نكون «يقظين» تجاه أقراص الكلام المعسولة، ولم ننس بعد تحايلات رابين، وتلاعبه بالمسارات، ونكثه بالعهود والودائع.

بعد ثلاثة أسابيع، وصل دنيس روس مرة ثانية منفردًا من دون وزير الخارجية إلى دمشق. عرض روس رغبة بيريز الجدية في التوصل إلى اتفاق سلام ما بين إسرائيل وسورية قبل منتصف عام 1996، وتوسع في شرح مجريات اللقاءات مع بعض قادة المؤسستين العسكرية والأمنية في إسرائيل. في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1995 ألقى بيريز خطابًا في واشنطن في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشيوخ الأميركيين اللذين يؤيدان إسرائيل بصورةٍ

تقليديةٍ. ناشد بيريز الأسد مرة ثانية لتقديم «تنازلات متبادلة» لإحلال السلام والتنمية في الشرق الأوسط. وكان بيريز مغرمًا كثيرًا بحكاية «الدبلوماسية العلنية» بينه وبين سورية، مبديًا رهانًا «صادقًا» أو «خبيثًا» عليها؛ إذ كان بيريز يجيد كثيرًا استخدام إستراتيجيات الكلمات «المعتدلة»، وإدخال «عباراتٍ» جديدةٍ غير معهودةٍ إسرائيليًا فضلًا عن مفردات ومصطلحات تخفي ما تخفيه وراء أكمتها «الزاهرة». وبالنسبة لي كانت «اللعبة الكبرى» التي حدّثتُ القيادة السورية عنها في اجتماعي معها قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، وعرّضتني إلى بعض «الهجوم»، وحتى إلى «عتب» الرئيس الأسد قد غدت أكثر وضوحًا مع أفكار بيريز، فهنا تكتسب هذه «اللعبة» قوامها الواضح كعملية إعادة هيكلة إقليمية شاملة اقتصادية – أمنية – عسكرية إذا ما أخذنا أيضًا إطار مؤتمر برشلونة في الحسبان.

في اليوم التالي اتصل الرئيس كلينتون مع الرئيس الأسد متحدثًا معه بلغة الأصدقاء عن «أخبار طيبة» يحملها إليه. كان ما نقله كلينتون عبارة عن خلاصة اجتماعه المغلق مع بيريز، وعن التزامه وديعة رابين وإبقائها في جيب كلينتون القاضية بالانسحاب التام من الجولان.

وصل في ضوء ذلك كله وزير خارجية الولايات المتحدة كريستوفر في يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر 1995 إلى دمشق. وعلى الرغم من أن السمة الأساسية لوجه كريستوفر هي الجدية والعبوس، فقد ظهرت على وجهه هذه المرة أمارات الحركة والبسمة التي كان كريستوفر يختزنها في بنيته الداخلية الطيّبة. كان كريستوفر يحمل رسالةً عاجلةً من بيريز تتلخص في عدة نقاط.

لم يكن موقفنا سلبيًا تجاه معظم النقاط، فقد كان فيها ما هو إيجابي وما يمكن أن نوافق عليه، وكرر الأسد رفضه بشكل واضح اللقاء مع بيريز قبل إنجاز اتفاق السلام، مؤكدًا من جديد أن هذه اللقاءات لا تجدي نفعًا إذا لم يتم الاتفاق على الأمور الأساسية. وكان الأسد الشكاك بطبيعته، والذي لا يمنح ثقته بيسرٍ، شديد الانتباه إلى «اللعبة» المضمرة في عروض بيريز ومقترحاته، بين تصريحاته العلنية بأن «التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية أهم من مسألة فوز حزب العمل في الانتخابات القادمة»، وبين مقترحاته بأنه إذا ما أردنا التوصل

إلى اتفاق سلام من دون اللجوء إلى انتخابات مبكرة في إسرائيل، فلا بد للرئيس الأسد أن يلتقي معه.

لقد كان واضحًا أن بيريز قد خبأ «لعبةً» احتياطيةً في معطفه، وهي لعبة تعليق المفاوضات بدعوى الدخول في انتخاباتٍ مبكّرةٍ. ولذلك سأل الرئيس الأسد كريستوفر بما معناه أنه إذا ما كانت شعبية حزب العمل بمثل هذه القاعدة العريضة، فلماذا لا يهبُّ بيريز إلى انتخابات مبكرة على أساس مشروع انتخابي أساسه الانسحاب الكامل من الجولان والتوصل إلى السلام فيكسب الانتخابات والسلام معًا. كان هذا الكلام الذي بدأته مع كريستوفر بشرح أوضح لا يحتاج إلا لوضعه موضع الاختبار مع أن بيريز السياسي الأزلي في حياة إسرائيل لا يتمتع بالنفوذ المطلوب داخلها.

غادر كريستوفر دمشق متفائلًا بل «وفرحًا». وبغية تعزيز المناخ الإيجابي للمفاوضات الجديدة المتفق على استئنافها، أوفدني الرئيس الأسد إلى لبنان لنقل رسالةٍ منه إلى الرئيس اللبناني إلياس الهراوي ووزير خارجيته فارس بويز لاقتناعنا بأن لبنان يجب أن يعلم قبل غيره بهذا الانعطاف إذا أخذ به رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، ولو من باب نظرية الاحتمالات.

كان التنسيق بيننا وبين لبنان هو الموضوع الرئيس للقاء. وبغية إنجاح المفاوضات تداولت مع الهراوي وبويز موضوع عمليات المقاومة في جنوب لبنان التي ارتفعت بشكل غير مسبوق منذ النصف الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وصرحت في نهاية المؤتمر الصحافي بيني وبين الوزير بويز بأنه يمكن الوصول إلى هدف المقاومة بتحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي بواسطة المفاوضات إذا ما كان هدف إسرائيل من المفاوضات مع لبنان هو الانسحاب منه تنفيذًا لقرار مجلس الأمن 425.

فقد حاولنا أن نمنع بشكل غير مباشر نزوات العسكريين الإسرائيليين ونلجم اندفاعهم بتصعيد الوضع في لبنان، كبديل من «الدبلوماسية العلنية» التي يريدها بيريز، ولم نكن نتوقع أن يتورط بيريز نفسه بعد قليل بما هو أدهى من هذه «النزوات» العدوانية. لكننا لم نمارس أي ضغط على المقاومة للتكيف

التكتيكي مع هذا التوجه، بل تركنا الأمر لهم. وكان حزب الله في الأصل يتبع إستراتيجية رد الصاع بصاعين على القصف الإسرائيلي للقرى اللبنانية، ولم يكن هو المتحمس للهجوم بل المبادر لردع العدوان. اقترح الأميركيون أن تكون التهدئة عن طريق محادثات بين الخبراء برعاية أميركية في مكان قصي بعيدًا عن وسائل الإعلام.

محادثات الخبراء

تشكل وفدنا برئاسة سفيرنا في واشنطن وليد المعلم، وعضوية مدير مكتب وزير الخارجية ميخائيل وهبة، والدكتور رياض الداوودي المستشار القانوني لوزارة الخارجية. بينما تشكل الوفد الإسرائيلي برئاسة أوري سافير المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وعضوية كل من سفيرهم في واشنطن إيتمار رابينوفيتش، والمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوئيل زينغر، أما الوفد الأميركي فضم كلًا من دنيس روس المنسق العام لعملية السلام، ومعاونه آرون ميلر، والمسؤول عن قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي مارك بايس. عقدت المفاوضات في منتجع «بعيد» عن «صخب» المدن و«الصحافة» يملكه معهد آسبن في واي بلانتيشين في ولاية ميريلاند على أساس التزام إسرائيل الانسحاب التام حتى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو. فهذا هو برنامج بيريز الانتخابي أو المفترض أن يكون.

كانت المحادثات في الجلستين الأولى والثانية ذات طابع تفصيلي على مستوى عناصر علاقات السلم العادية التي يوليها بيريز اهتمامًا خاصًا في إطار مفهومه عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد. وكنا نتابع ما يجري بالتفصيل مباشرةً، كما نتابع كل «شاردةٍ وواردةٍ» في الصحف العالمية لا سيما في الصحف الإسرائيلية. وكان حجم التقارير الصحافية كبيرًا بالفعل، وكنت أتوقف عند بعضه، وأشير للرئيس إلى أهمية التوقف عنده وتحريه. لو شئت تكثيف منهج هذه الجولة لما كان هناك أفضل من استخدام تعبير المزج بين تداخل علاقات السلم العادية وموضوع مراحل الانسحاب على أن يجري تقدم في الوقت نفسه في مجال الترتيبات الأمنية المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام حتى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو.

التلويح المبكر بالانتخابات

بينما كانت المفاوضات في واشنطن قائمةً أبلغنا كريستوفر فجأة في كانون الثاني/ يناير 1996 بأن بيريز عازم على خوض انتخابات مبكّرة، لكن الرئيس كلينتون لا يزال معنيًا شخصيًا باستمرار المفاوضات في كل الأحوال. إنها إذًا ورقة «الجوكر» التي أخرج بيريز قسمها الأعظم من كمّ معطفه الذي يتسع للكثير من أوراق اللعب وهذه كانت رؤيتي لبيريز الذي سوّقه الأميركيون والأوروبيون وبعض الدول العربية بأنه أكبر داعية سلام مسؤول في إسرائيل، وبمعنى أوضح أن برنامج بيريز الانتخابي الذي لن يتجاهل فيه دور حزب العمل في إقامة الكيبوتزات الصهيونية الأولى على أرض فلسطين لن يعوقه ذلك من الحديث عن السلام الذي هو هدف إسرائيل «النهائي».

لم يكن الأسد قط ضد أن يذهب بيريز إلى انتخابات مبكرة، فقد كان هذا الأمر من أولى أسئلته لكريستوفر حين أتى «باسمًا» من لقائه مع بيريز، لكنه كان يقرأ ملامح «خديعة» بدأ فصلها مع «التهديد» بإشهارِ سلاح الانتخابات المبكّرة لكي تلفظ المفاوضات أنفاسها بعد أن قطعت شوطًا من التقدم. مع ذلك كان الأسد معنيًا كثيرًا بألا تظهر سورية، التي اختارت خيار السلام الإستراتيجي، وكأنها هي المسؤولة عن تعثر المفاوضات في ظل تأكيدات كلينتون المتواترة بالتزامه شخصيًا الوصول إلى الغاية المرجوة.

في 6 شباط/ فبراير 1996 وصل كريستوفر من تل أبيب إلى دمشق. كانت هذه هي جولته السابعة عشرة بين تل أبيب ودمشق وفي المنطقة. استقبلته وحضرت اجتماعه مع الأسد. كان الأسد منزعجًا من «جوكر» بيريز، بينما قضى كريستوفر وقتًا في التبرير. وكان كريستوفر مهمومًا بأن يصدر إعلان عن استئناف المفاوضات على الرغم من جنوح بيريز في الاتجاه نحو انتخاباتٍ مبكّرةٍ، وأن يقوم الأسد بخرق في مجال «الدبلوماسية العلنية»، من نوع لقائه مع بيريز، وهذا الأمر ما كان ممكنًا للأسد أن يوافق عليه، ولكن وافقنا فقط على أن نتابع «الكذاب» حتى «باب الدار»، وأن نخوض الجلسة الثالثة على مستوى الخبراء قريبًا من واشنطن بإيجابية، وفي حال التقدم الفعلي في الترتيبات الأمنية يمكن لبيريز أن يستخدم ذلك في برنامجه الانتخابي، وهذا أقصى ما يمكن أن نقدمه إذا كان فعلًا معنيًا بالسلام الآن.

جرى لقاء الجلسة الثالثة في واشنطن في 28 شباط/ فبراير 1996، وضمت الجلسة جميع الوفود واللجان. رفع لي رئيس وفدنا وليد المعلم خلاصةً عن المجريات. كان سافير رئيس الوفد الإسرائيلي يؤكد بأن «هدفنا النهائي هو تحقيق معاهدة سلام شامل بين سورية وإسرائيل»، ولكن هذه النيات «المعسولة» تمت ترجمتها بالمناقشة التفصيلية على مستوى عناصر علاقات السلم العادية التي يوليها بيريز اهتمامًا خاصًا في إطار مفهومه عن النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد، لكن لم يتم ترجمتها في المحادثات حول الترتيبات الأمنية التي احتاجت إلى مناقشات على مستويات أعلى سياسية وعسكرية في البلدين. كنا متوافقين من حيث المبدأ على أن هدف هذه الترتيبات هو تقليص «مخاطر الهجوم المفاجئ» لأي طرف على الطرف الآخر، وتخفيف الاحتكاك العسكري اليومي على الحدود التي هي خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

المفاوضات المسلحة

في بدء الاجتماع الأخير للجلسة الثالثة وقعت في مطلع شباط/ فبراير 1996 عملية القدس ردًا على اغتيال المخابرات الإسرائيلية ليحيى عياش أحد قادة حركة حماس، وذهب ضحيتها نحو 26 قتيلًا و46 جريحًا، ثم وقع بعد عدة ساعات هجوم حركة الجهاد على محطة لتجمع الجنود الإسرائيليين كانت حصيلتها قتيلًا واحدًا و32 جريحًا، ثمّ وقع هجوم على باص إسرائيلي في القدس أيضًا، بينما كان الوضع في جنوب لبنان قد وصل إلى أقصى درجات التدهور، وبات الجنود الإسرائيليون تحت رحمة عمليات المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله. وانضم حتى سافير رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى قائمة من «يضاربون» ضدنا – وما كان أكثرهم من يمينيي إسرائيل وعماليها – بدعوى دعمنا لحركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وعلاقاتنا مع إيران، وكأن هذه العلاقات قد بدأت البارحة فقط وليس قبل خمسة عشر عامًا على الأقل.

في 27 شباط/ فبراير وبينما كانت مفاوضات الجلسة الثالثة مستمرة وصل الدكتور حسن حبيبي نائب رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونقل

رسالة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الرئيس الأسد. التقى حبيبي مع قادة المنظمات الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو، وصرح بما هو معهود عن استمرار المقاومة. في اليوم التالي أعطى بيريز إشارة وقف المفاوضات إلى وفده. لكن الحقيقة تتمثل في أن بيريز قد رضخ لضغوط المؤسسة العسكرية – الأمنية الإسرائيلية بإيقاف المفاوضات. اعترف أوري ساغي في ما بعد بأن قادة هذه المؤسسة قد سحبوا دعمهم لبيريز، ورأوا أنه تائه في «سراب الشرق الأوسط الجديد».

عناقيد الغضب

وسط هذه الضغوط، قام بيريز بقرع طبول الحرب ممتطيًا الحصان الجامح للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضد «أعداء السلام». انعقد في 13 آذار/ مارس 1996 على إيقاع هذا «النفير» ما سمي بـ«قمة صناع السلام» في شرم الشيخ. توالت الضغوط علينا للمشاركة في هذه القمة، رفض الأسد بعد النقاش أن يخضع للابتزاز، وأن يشارك في قمة دولية لمكافحة الإرهاب من دون تمييزه عن المقاومة المشروعة. وكان قرارنا واضحًا هو جعل بيريز ينتهي إلى أواخر الشوط في طريقه. قمت بالرد على «صناع السلام» بدعوتهم للعودة إلى قواعد عملية السلام التي انطلقت في مدريد لمكافحة الإرهاب القائم على إنهاء الاحتلال أولًا؛ إذ لا يمكن أن ينجح إنهاء «الإرهاب» في ظل شعب يرزح تحت الاحتلال.

حضر هذه القمة المخصصة لمكافحة الإرهاب حشد رسمي وممثلو 13 دولة عربية بين رئيس وملك ووزير خارجية. كان المشهد يعني إسقاط الأمن العربي المشترك؛ إذ لم يعد ممكنًا التحدث عن أمن قومي عربي لإلزام إسرائيل بإعادة أرض العرب والاعتراف بحقوق الفلسطينيين أيضًا. كانت قمة شرم الشيخ دعمًا لمن يمثل مصدر «الإرهاب» الحقيقي، ويجسده في منطقتنا وهو الاحتلال الإسرائيلي وليس العكس. ولم يتساءل «صناع السلام» عما يدفع هؤلاء الشبان الفلسطينيين إلى الموت بهذه الطريقة. أليس الحرمان من وطن يعيشون فيه بكرامة؟

ولـم يستطع «صناع السلام» أن يروا طريقة الفلسطينيين في موتهم، وطريقة المقاومين في جنوب لبنان في عيشهم، ولـم يستطع بيريز ذو الكلام «المعسول» أن يفهم قط أن حكايته في «الدبلوماسية العلنية» كلام «حالـم» وغير «واقعي» في مثل هذه الشروط التي أوصلت إسرائيل المنطقة إليها. صعّد قادة المؤسسة العسكرية – الأمنية الإسرائيلية الذين جعلوا بيريز يرضخ لإيقاف المفاوضات، واستخدام المدفع والبلدوزر الثقيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين، ولا سيما في الجنوب اللبناني. ردت المقاومة اللبنانية وخصوصًا حزب الله على هذا التصعيد الخطير برفع وتائر عملياتها التي كانت تتم ضد جنود إسرائيليين مسلحين يرابطون في الجنوب اللبناني.

وفي أواخر آذار/ مارس 1996 كان من ارتد «كيده» عليه هم الإسرائيليون أنفسهم، وقادة الحرب فيهم وليس المقاومة، وغدت المقاومة هي التي تمتلك زمام المبادرة في الجنوب. رخّص «صناع السلام» سواء أكانوا يعلمون ذلك أم لم يعلموه لبيريز أن يقوم بجريمته الكبرى. وبرروا له بشكل أو آخر أن يحسّن تصويت الإسرائيليين له بتأديب الفلسطينيين واللبنانيين، والانتقام منهم، كنت أؤمن وما زلت أن المجتمع الدولي والغرب تحديدًا لم يقرؤوا حتى الآن قصة الفلسطينيين من بدايتها كما هي على حقيقتها منذ مئة عام.

بين 11 و26 نيسان/ أبريل 1996 شنّت إسرائيل تحت أكبر وأوسع مظلة دولية وإقليمية لها منذ عام 1993 ما أسمته بـعملية «عناقيد الغضب». وكان فصلها الأكثر تعبيرًا عن حقيقة إسرائيل العدوانية من الناحية الرمزية وناحية هول الجريمة في وقتٍ واحدٍ هو «مجزرة قانا» التي قصفت فيها الطائرات الإسرائيلية في 18 نيسان/ أبريل 1996 مقر الأمم المتحدة وكل من استظل به من المدنيين، وكان عددهم أكثر من مئة إنسان. وكان معظمهم مؤلفًا من شيوخ وأطفال وأمهات ثكلى.

دمر الإسرائيليون في عملية عناقيد الغضب أكثر من سبعة آلاف منزل، ومئات المشافي والمدارس والطرق ومحطات توليد الكهرباء في لبنان، بينما كان سائر الضحايا من المدنيين ومن سكان القرى المنكوبة. لقد تمرغت إسرائيل في وحل الجنوب. لـم يكن ممكنًا لا التخفيف من حجم الكارثة

الكبرى، ولا تجاهلها. لقد باتت متحركة في مشهد فظيع من دون أي تعليق. انقلب السحر على الساحر، وأولئك الذين أزمعوا على تطويقنا في قمة شرم الشيخ، وتحميلنا زورًا النتائج المشينة للسياسة الإسرائيلية تقاطروا إلى دمشق هذه المرة لينقذوا بيريز من ورطة «عناقيد الغضب» ومن غضب الرأي العام العالمي.

تفاهم نيسان

كان من بدأ الاتصالات معنا لإيقاف إطلاق النار هو هيرفيه دو شاريت وزير الخارجية الفرنسية، فقد زارنا في 16 نيسان/ أبريل 1996، لكن بيريز رفض وساطته من دون مبرر، بينما تمسكنا بها وقدرنا عقلانية الدور الفرنسي. بين 16 و26 نيسان/ أبريل 1996 تقاطر إلينا من قادة قمة «صناع السلام» كل من وزراء خارجية دول فرنسا وإيطاليا وروسيا وأميركا وسبقهم الرئيس حسني مبارك في هذا الموكب. والوزير الفرنسي هو الوحيد من المسؤولين الدوليين الذي لم يغادر المنطقة لمدة أسبوعين؛ يتنقل بين بيروت وتل أبيب لساعات ثم يعود إلى دمشق يروي مأساة اللبنانيين وهمجية جيش «الدفاع» الإسرائيلي.

أتى كريستوفر في هذه الأيام عدة مرات إلى دمشق، في 20 و23 ثم في 24 و26 نيسان/ أبريل للقاء مع الرئيس الأسد في دمشق، وبقي دو شاريت في دمشق صامدًا، صابرًا، مقاومًا كمعلمه الجنرال ديغول. كانت الولايات المتحدة بدعوى ضرورات الحفاظ على دورها الوسيط في عملية السلام قد امتنعت عن إدانة العدوان الإسرائيلي على الجنوب، واتخذت موقف الصمت المطبق إلى أن حدثت مجزرة قانا، وحينئذ فإنها أبدت «أسفها» فقط لمقتل مدنيين، ودفعت كريستوفر لزيارة المنطقة، والعمل على وقف إطلاق النار.

حضرت كافة لقاءات كريستوفر مع الأسد، فضلًا عن أن اتصالاته الهاتفية الثنائية ولقاءه معي في دمشق كانت تجري على قدمٍ وساق. كان ما يجري في جولة كريستوفر المكوكية الجديدة هو ما تم صوغهً أخيرًا تحت اسم «تفاهم نيسان». خلال هذه الاتصالات المحمومة كاد كريستوفر، بعد أن تحول إلى شخصية سريعة الانفعال أن يفقد الثقة بمهمته، فقد تمسكنا بالدور الفرنسي

بينما تمسك بيريز برفضه، ولم يتقبل بيريز الدور الفرنسي إلا مرغمًا. خلال صوغ بنود الاتفاق حدث جدل كبير حول عبارة «إرهابيين»، رفضنا العبارة إلى أن تمّ تخريج الخلاف باستخدام تعبير حيادي هو «مجموعات مسلّحة». وتم في النهاية إعلان الصيغة النهائية لـ«تفاهم نيسان».

خلال جولة الاتصالات الشاقة بين كريستوفر وبيني كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام يسألني عن المجريات بهدف وضع السعوديين ورفيق الحريري بصورة مجرياتها. وكنت أضعه في صورة ما يجري، وكان وضعه للسعوديين في صورة ما يجري مفهومًا، لكنه تعزز بشيء إضافي وهو وضع الحريري الذي كان مرابطًا في منزله في دمشق قرب السفارة السعودية في صورة هذه المجريات. وبمعنى أوضح كان مريحًا لي أن يكون لبنان والسعودية يعرفان تفاصيل ما يحدث في دمشق، من دون أن أنسى أن أضع المقاومة في مجريات التفاهم، وكان اتصالي مع قيادتها يتم عن طريق العميد غازي كنعان، لكنه تطور إلى لقاءات مباشرة بيني وبين الحاج حسين الخليل معاون السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله الذي شرحت له في مكتبي أن أهمية تفاهم نيسان – الذي تم بالاتفاق مع الأميركيين – تكمن في انتزاع شرعية دولية لحزب الله والمقاومة المسلحة اللبنانية. وكان الحاج حسين سعيدًا بذلك.

في 23 نيسان/ أبريل 1996 عاد كريستوفر إلى دمشق للاجتماع معنا، ووضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق. أبلغنا السفير الأميركي بوصوله ورغبته في الاجتماع مع الرئيس الأسد أيضًا. اعتذر الأسد بسبب انشغاله باللقاء مع بنازير بوتو رئيسة وزراء باكستان. انزعج كريستوفر انزعاجًا شديدًا لإهماله، واعتبر هذا الموقف إهانة لوزير خارجية الولايات المتحدة، ويبدو أن هناك من حرّضه على زيادة غضبه، وإفهامه أن ما تمّ هو أمر متعمد من قبل الأسد على غرار ما سبق أن فعله مع بيكر. وأرجّح أن دنيس روس هو الذي قام بهذا الدور.

ثارت ثائرة كريستوفر على غير عادته، حددنا له موعدًا جديدًا، وفي اليوم التالي دخل كريستوفر إلى مكتب الرئيس بشكل مستقيم كالسهم وبخطوات سريعةٍ جدًا، ليقف أمام الرئيس ويعلن بجديةٍ كاملةٍ عن غضبه واستنكاره لهذا التعامل معه. ابتسم الرئيس، وطلب مني أن «أطيّب» خاطر كريستوفر. وكان

كريستوفر إنسانًا طيبًا لا يحمل في نفسه ضغينة. وفي استذكارٍ لهذه المشكلة في الأدب «الدبلوماسي» كانت للأسد مثل هذه التصرفات المقصودة، ولكن حدث هنا بالفعل التباس بسبب زيارة بنازير بوتو التي كان الأسد يعرف والدتها نصرت بوتو ويعرف ابنتها آنذاك بنازير عندما كانت في ريعان الصبا، وكان موعد استقبالها فعليًا ومبرمجًا بشكل مسبق. وأشك في أن الرئيس الأسد تعمّد إحراج كريستوفر «الطيّب». وربما لعب وجود روس دورًا في استثارة كريستوفر، وقيامه بهذه الحركة «الجديدة» غير المألوفة في سلوكه معنا كي يثبت أمام روس أنه هو وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية. ولم لا؟ فلقد كان حتى بيكر يحسب كل الحساب لروس، ومَن وراءه ومعه من شلة ممسكة بمجلس الأمن القومي الأميركي. في 26 نيسان/ أبريل عاد كريستوفر مجددًا بعد أن زار إسرائيل يحمل موافقة بيريز على المسودة الأخيرة لتفاهم نيسان إذ لا بديل منه.

كان «تفاهم نيسان» عام 1996 تطويرًا مهمًا لما حدث عام 1993 الذي أكسبنا خبرة لا يستهان بها وجاء تفاهم نيسان الذي أشرف على صوغه الرئيس وأنا ليضمن وفق آلية رقابية متعددة الأطراف من كل من سورية ولبنان وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا. لم يرتح كريستوفر بالنص على الدور الفرنسي وكان يرغب في دور المجموعة الأوروبية، لكن سحبنا منه ذرائعه، وأقنعناه بأن المجموعة الأوروبية نوع من اتحاد وليس دولة، وأن أي دولة من دولها يمكن أن تعطل التفاهم، بينما فرنسا دولة تحترم التزاماتها، ويمكن الاعتماد عليها. عزز ذلك العلاقة الفرنسية – السورية، إلى درجة أن زياراتي لشيراك بلغت 12 زيارةً، ولم أقم قط بإحصائها لكنه هو في آخر لقاء بيننا في عام 1998 ذكر لي عدد الزيارات كتعبير عن التطور وقوة العلاقات الفرنسية – السورية.

نصّ الاتفاق على أن تلتزم إسرائيل والمتعاونون معها في الحزام الأمني عدم إطلاق أي نوع من نيران الأسلحة على المدنيين في لبنان مقابل التزام «المجموعات المسلحة» عدم إطلاق صواريخ الكاتيوشا أو أي نوع من النيران على شمالي إسرائيل، وحق كل طرف في الدفاع عن النفس في حال خرق هذه البنود. كان الاتفاق عسكريًا محضًا، ولكنه عبر عن مضامين سياسية في

نتيجته؛ إذ أعطى المقاومة اللبنانية ممثلةً بمن سماهم التفاهم بـ«مجموعات مسلحة» شرعية في الدفاع عن النفس. قرأ حزب الله بطريقة إستراتيجية دقيقة هذا التفاهم وعمل ليل نهار على تطويره خلال السنوات الأربع القادمة لدحر الاحتلال عام 2000 من جنوب لبنان وإبلاغه درسًا لن ينساه في المستقبل. أبلغنا الفرنسيون رغبتهم في استمرار العمل بتفاهم نيسان فأبلغناهم أنه أدى وظيفته بدحر إسرائيل من جنوب لبنان باستثناء مزارع شبعا.

أضعف الاتفاق بيريز، وانقسمت إسرائيل وسط حمى انتخابات الكنيست بين مؤيد ومعارض له. وكان الاتفاق موضع مزايدات ومضاربات سياسية بين نتنياهو وبيريز. ومما لا شكّ فيه أن إدارة كلينتون لم ترحب قط بسقوط بيريز وصعود نتنياهو، فلقد كان كلينتون كما أعرف مباشرةً وعن قربٍ وليس من خلال أحاديث الإعلام يمقت اليمين الإسرائيلي، ويشمئز من تصرفاته المتطرفة، لكن بيريز ومجزرة قانا لم يتركا مجالًا واسعًا لاستعادة الرئيس كلينتون الثقة للاندفاع بعملية السلام.

كان وضع بيريز يزداد تدهورًا. وكان برنامجه الانتخابي لا يزال قائمًا على الوعد بالتوصل إلى اتفاق مع سورية التي لم تعد تتحدث كثيرًا عن خيارها الإستراتيجي للسلام، ومواصلة المفاوضات مع الفلسطينيين، بينما قام برنامج الليكود على إستراتيجية ضمان «الأمن» الإسرائيلي، والتمسك بالقرار الذي اتخذه الكنيست في عام 1981 بـ«فرض السيادة الكاملة لإسرائيل على هضبة الجولان»، وتبني السلام مع سورية على أساس «السلام مقابل السلام». وسط هذه الحمى الانتخابية.

رفض الأسد الذي تحاشى دومًا زجّه في «زواريب» السياسة الداخلية الإسرائيلية المعقّدة، ولم يقبل «الدبلوماسية العلنية» التي كان بيريز يسعى لأجلها، وهي اللقاء المباشر معه؛ فلقد فقَدَ ثقته نهائيًا بأي صدقيةٍ لبيريز. كنا نعرف جيدًا بأن البرامج الانتخابية للأحزاب حين تكون خارج السلطة شيء، وسلوكها العملي الذي يفرضه منطق مصلحة الدولة شيء آخر. كما قد طبقنا هذه الرؤية على برامج بوش وكلينتون، لكن بالنسبة إلى إسرائيل كانت حدود تقديراتنا مضبوطةً جدًا، وحذرةً جدًا.

علمتنا تجربة المفاوضات مع إسرائيل، أنها وإن كانت مجتمعًا ديمقراطيًا مؤسسيًا لكنه مجتمع سياسي يضطلع فيه قادة المؤسسة العسكرية والأمنية بدور كبير في الضغط على الحكومات الإسرائيلية. وهؤلاء بالمناسبة هم من أضعفوا بيريز وأرادوا التخلص منه. وفي الحوار بيني وبين الرئيس الأسد كان تقييمنا أن جنرالات هذه المؤسسة العسكرية – الأمنية ربما تعمدوا ارتكاب جريمة قانا لإحراج موقف بيريز وإسقاطه.

كان غضبنا من الولايات المتحدة قد وصل إلى أوجه في الوقت نفسه، ولذلك كان شكل التعبير عن هذا الغضب هو الرفض تجاه دعوتنا من قبل كلينتون لنجدة بيريز المتضعضع بما اقترفت يداه، ولا سيما في جرائم «عناقيد الغضب»، فنحن لم نملك أن نتدخل في اللعبة الداخلية الإسرائيلية. لم نستجب لرغبة كلينتون، لكننا في الوقت نفسه وصفنا نتنياهو بـ«رجل حرب» لا يريد السلام. خسر بيريز بطل «عناقيد الغضب» الانتخابات، وتولى نتنياهو زعيم المعارضة اليمينية مقاليد السلطة. وإذا تم البحث عن السلام الحقيقي في أي من المعسكرين فلن يعثر عليه أحد.

في 29 أيار/ مايو 1996 حدث رسميًا ما هو متوقع وهو سقوط بيريز الذي أمر بجريمة «عناقيد الغضب». أجرت القيادة السورية كعادتها تقييمًا للوضع الجديد والذي كان متوقعًا بحكم أننا كنا نتابع «الشاردة والواردة» في الوضع الإسرائيلي. كان نتنياهو ينتمي إلى السلالة الأيديولوجية لما سمي في حوليات الحركة الصهيونية بـ«الصهيونية التصحيحية» التي كان جابوتنسكي رائدها، والذي أعاد تلميذه مناحيم بيغن له الاعتبار حين وصل إلى السلطة في عام 1977. كانت هذه الحركة بشكل مستمر ضد العماليين من حيث تمسكها بما يسمى صهيونيًا بـ«أرض إسرائيل الكاملة»، وارتبط بها ما نصفه نحن العرب باسم مشروع «إسرائيل الكبرى».

لم نحزن في سورية على بيريز بطل «عناقيد الغضب» الإجرامية، كما لم نرحب بنتنياهو على الرغم من كل رسائله غير المباشرة إلينا. كان العرب في دول الطوق منقسمين حول الموقف من نتنياهو بين كل من الملك حسين الذي يعتبره «إيجابيًا» عندما يختلي به وبين مبارك الذي لا يحبه، لكن الحسين ومبارك كانا يرغبان في إعطائه فرصة.

الفصل السادس عشر

صعود نتنياهو

هنالك شخصيات في الحياة السياسية تعتبر المفاوضات غايةً وليست وسيلة، هدفًا بحد ذاته وليست أداة لتحقيق الهدف المرجو منها. هذه الشخصيات تنظر إلى المفاوضات ليس كنظرة رجل القانون الذي يدافع عن موكله فيغضب لخسارة القضية ولو ناله منها قيمة أتعابه، في حين نرى بعض هؤلاء يبتهجون لاستئنافها ولو تأكدوا مسبقًا من عدم توافر شروط نجاحها.

ملجأ العرب: عقد القمة

اتخذت القمة العربية المنعقدة أواخر عام 1996 في القاهرة ردًا على نتنياهو اليميني وعلى مجزرة قانا إبان حكومة بيريز قرارًا بدعوة الدول العربية التي أقامت علاقات مع إسرائيل – على أمل تحقيق السلام – إلى مراجعة هذه العلاقات. أي عدم متابعة المفاوضات المتعددة الأطراف وإغلاق مكاتب الاتصال الإسرائيلية التي أقيمت في بعض العواصم العربية.

طالبت القمة العربية في بيانها الختامي أيضًا تركيا بأن تعيد النظر باتفاقها العسكري – الأمني مع إسرائيل وقد جرت على هامش القمة مصالحة بين عرفات والأسد حول ما جرى في لبنان، وبين مصر والسودان حول ما جرى في حلايب، وأصبح الوضع العربي أكثر تماسكًا منذ الغزو العراقي للكويت. واستطاعت سورية بهذه القمة تأكيد وجهة نظرها بأن القبول بخيار السلام لا يعني القبول بالشروط الإسرائيلية أو التعاون معها قبل انسحابها التام من جميع الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

اعتبرنا القمة خطوةً لوقف التدهور في الوضع العربي. كنا نعرف أن إدارة بيل كلينتون ليست صديقًا حميمًا لنتنياهو، لكننا كنا نعرف حق المعرفة أن العلاقات الأميركية – الإسرائيلية أوثق من أي خلاف بين الحكومة الإسرائيلية

والإدارة الأميركية، وأن الولايات المتحدة حين تضغط على حكومة إسرائيل – إن أمكنها ذلك كما في مرحلة الرئيسين الأميركيين دوايت آيزنهاور إبان أزمة السويس وجورج بوش الأب إبان أزمة القروض – فهو لتخليص إسرائيل من «حماقة» و«مغامرات حكوماتها»، وليس للنيل منها. كان الأمر يتعلق بقوة اللوبي اليهودي، ولكنه كان يتعدى ذلك إلى أسس قيام الدولة في الولايات المتحدة، ومجموعات المسيحيين الصهيونيين القوية فيها وغير ذلك من المشتركات الاقتصادية والإعلامية والمالية.

أملنا من القمة العربية أن تحيي القدر الضروري من العمل المشترك الذي يتطلب في هذه المرحلة إقناع الدول العربية التي بنت علاقات مع إسرائيل بأن تقطعها أو تجمدها، ولذلك تخطى الأسد في هذه الظروف الشائكة الخلافات مع الملك حسين والرئيس عرفات، ومدّ لهما يد التعاون لمواجهة المرحلة القادمة الصعبة.

نتنياهو والمحك الأول

كان الموقف من «تفاهم نيسان» هو المحك الأول لحكومة نتنياهو. كانت حكومة نتنياهو حكومة أصولية لا تستطيع التنصل من التزامات الحكومة بقرارات من سبقها باسم الدولة، وإن كان بإمكانها أن تماطل وأن تعرقل. لكن القاعدة كانت محتومة في الأخير، وهي أنه لا مفر واقعيًا وقانونيًا من إنجاز آليات هذا التفاهم. في 12 تموز/ يوليو 1996 لم تستطع حكومة نتنياهو سوى أن توافق على «تفاهم نيسان» الذي تم التوصل إليه في مرحلة حكومة بيريز. وخلافًا لبرنامج نتنياهو ومعارضته لهذا الاتفاق حين كان في المعارضة، فإنه وقّع عليه، ومن ثمّ لم يعد الجنوب مسرحًا مباحًا لا في عين القانون الدولي ولا في عين موازين القوى والوقائع، فلقد أنتج التلاحم السوري مع المقاومة اللبنانية بنيةً صلبةً قابلةً ليس للصمود فحسب، بل أيضًا للرد الذي يدفع الآخرين إلى إعادة النظر بكل الحسابات.

كان كلينتون قد التقى في أوائل تموز/ يوليو مع نتنياهو، وعرض عليه أفكاره لكن من دون أي يمارس عليه أي ضغط، وفاجأنا في أن علاقاته الرسمية

الجديدة مع نتنياهو لم يكن فيها أي نفوذ أدبي أو جدي. وعلى العكس كان كلينتون واقعًا تحت ضغط نتنياهو لأسباب تتعلق بوضعه في الكونغرس. فلا أنسى أبدًا كلام بيكر ولا كلام كارتر عن مبلغ الضغط «اليهودي» عليهم في الكونغرس حين يقررون شيئًا مختلفًا في قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، مع موقف حكومة إسرائيلية ما. وأذكر أن كارتر قد قال لي في زيارة شخصية لدمشق بعد تركه البيت الأبيض وعجزه عن تحقيق الانسحاب من الجولان، أن رئيس الولايات المتحدة وإن كان يمتلك قانونيًا سلطة القرارات، فإن عليه أن يتوقع تعطيل الكونغرس قراراته في ما إذا تحدى إسرائيل، كما ما زلت أذكر كيف أن كلينتون قد شكا من خسارة زوجته لقسم كبير من الأصوات اليهودية لمجرد أنها صافحت سهى عرفات زوجة الرئيس الفلسطيني والتقت معها.

«طعنة» كريستوفر الطيب

وصل روس في 21 تموز/ يوليو إلى المنطقة ليبحث في استئناف المفاوضات. عقدت مع دنيس روس وفريقه اجتماعًا مطوّلًا، وتلخص موقفنا في الاستعداد فقط لاستئنافها من النقطة التي توقفت عندها في أواخر شباط/ فبراير 1996 وليس من الصفر؛ أي الاعتراف العملي بوديعة رابين والترتيبات الأمنية. وكان سندنا في ذلك قانونيًا أيضًا؛ لأن الاتفاقات الشفوية تكتسب قوتها القانونية الملزمة لأية حكومة سورية أو إسرائيلية بغض النظر عن موقفها من تلك الاتفاقات مادامت عملية المفاوضات مستمرة. بينما كان نتنياهو متشبثًا باستئنافها من دون شروط مسبقة، على قاعدة «السلام مقابل السلام»، وبخيار «لبنان أولًا»، وبتأجيل استحقاقات اتفاق أوسلو مطلقًا واستفزازه بأن «المواعيد ليست مقدسة».

فشل روس في مسعاه بسبب تشبث نتنياهو بالعودة إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة. كان هذا التشبث يمثل قلبًا لقواعد اللعبة التي قامت عليها المفاوضات، وتنكرًا لكل ما تمّ إنجازه من تقدم مهم لولا قيام بيريز تحت ضغط المؤسسة العسكرية بتعطيله. وبالطبع تصبح محصّلة هذا التقدم المهم صفرًا في أفضل الأحوال.

أخذ نتنياهو يطلق تصريحات «عجيبةً» عن استغرابه رفض سورية ولبنان لتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم 425، وانسحاب القوات الإسرائيلية منه. وكان يترجم في ذلك مشروعه في «لبنان أولًا» ولكن على أساس صفقةٍ تفاوضيةٍ غير واقعيةٍ تقوم على تفكيك سلاح المقاومة، واستيعاب ما يسمى بـ«جيش لبنان الجنوبي»، وتولي حماية الحدود الشمالية الإسرائيلية مع لبنان والطيران فوق أجوائه. بينما كان جوابنا هو الرفض، وأن نتنياهو إذا ما أراد الانسحاب من جنوب لبنان، فلن يمنعه أحد من ذلك.

ترافقت تصريحات نتنياهو مع تسخين الوضع القتالي على جبهة الجولان، وإطلاق تصريحات «عدائيةٍ» و«حربيةٍ» ضد سورية والمقاومة. أخذنا تهديدات نتنياهو على محمل الجد، وكاد التحشد أن يبلغ ذروته لمواجهة عسكريةٍ محتملةٍ؛ إذ كان واضحًا أن من بادر إلى التوتير ليس نحن بل نتنياهو، مدفوعًا بجنرالات الحرب والأمن الإسرائيليين الذين كانوا هم بالفعل من أسقطوا بيريز.

خلال الفترة الواقعة بين فشل مهمة روس وبين أواخر آب/ أغسطس 1996 كانت دمشق محورًا لاستقبال زيارات مكررة بين هيرفيه دو شاريت وزير خارجية فرنسا، وياسر عرفات والملك حسين ووزير الخارجية المصري عمرو موسى، كما قمنا بدورنا بالاجتماع مع الرئيس مبارك في 7 آب/ أغسطس في الإسكندرية.

بدلًا من أن تضغط الولايات المتحدة على نتنياهو، فإنها قدمت هديةً «ثمينةً» له طعنت فيها عملية السلام بالظهر، وأوصدتها تمامًا؛ إذ وجه وزير الخارجية الأميركية كريستوفر في 18 أيلول/ سبتمبر 1996 رسالةً رسميةً «سريةً» إلى نتنياهو يعفيه فيها من الالتزام القانوني بورقة «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية» التي تمّ التوصل إليها في أيار/ مايو 1995، واستغرق صوغها جهدًا مضنيًا استمر مع الجانب الأميركي عدة شهور، وقامت مفاوضات الترتيبات الأمنية على أساسها، والتي كانت الهاجس لدى إسرائيل لموافقتها على الانسحاب الكامل من الجولان.

ادعى كريستوفر أن هذه الورقة باطلة من وجهة نظر القانون الدولي، وقدم كريستوفر وهو المحامي القدير في هذا المجال اجتهادًا سيئًا في القانون الدولي. فصحيح أن الورقة لم تكن موقعة، ولذلك أطلق عليها وثيقة «اللاورقة»، غير أنها كانت تعهدًا من قبل كل من سورية وإسرائيل برعاية ومشاركة أميركية، وانطوى اجتهاد كريستوفر على مضمون سياسي غير مباشرٍ يعني بكل بساطة أن عملية السلام قد توقفت وانتهت بما يحل إسرائيل من التزاماتها القانونية تجاه ما وافقت عليه معنا. ففي القانون الدولي تبقى الاتفاقات الشفهية ملزمة مادامت عملية المفاوضات مستمرة.

في أيلول/ سبتمبر 1996، ولم تكن رسالة كريستوفر قد تسربت بعد لكن رائحتها كانت تزكم الأنوف، التقيت مع كريستوفر على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان اللقاء شديد التوتر، وعاتبته بقسوة على تصريحاته ضدنا بتحميلنا مسؤولية فشل المفاوضات، وعبرت له عن تصدع ثقتنا الشخصية بصدقتيه ونزاهته. ورد كريستوفر بدوره بلغة «متوترةٍ» وغير «مقنعة» وكانت هذه هي آخر الصور التي جمعتنا وكانت نقيضة لصورة كريستوفر «الطيّب» و«الجاد» التي ظهر لي فيها سابقًا.

ظلت رسالة كريستوفر إلى نتنياهو طي «السرية» إلى أن أخذت بعد أشهر قليلة تأخذ صيغة التبني الرسمي من الإسرائيليين. كانت الرسالة ضربةً لعملية السلام، لكننا لم نعترف بذلك بسبب أننا لم نتبلغ رسالةً رسميةً أميركيةً حولها، كما لم نر أن ذلك من حقوق الولايات المتحدة، وأن ذلك سيؤثر في صدقيتها ومصالحها في المنطقة. كانت رسالة كريستوفر في أيلول/ سبتمبر إلى نتنياهو قد عكست تحول الإدارة الأميركية من عملية استئناف المفاوضات إلى الانشغال بالحملة الانتخابية للرئيس كلينتون في دورته الثانية.

خلال ذلك كان نتنياهو يستمر في الاستيطان، وفي تهويد المدينة المقدسة، وقد حفر نفقًا يهدد ركائز المسجد الأقصى أثار غضبةً شعبيةً فلسطينية وعربية وإسلامية عارمة. وكان تدخل إدارة كلينتون الوحيد في هذه الفترة هو عقد قمة خماسية مختلطة (أي بعد أشهر قليلة من قمة القاهرة العربية) في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1996 مع كل من الملك حسين والرئيس المصري

حسني مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تحت عنوان دعم الفلسطينيين لإبعادهم عن التفكير بانتفاضة جديدة.

على الرغم من أننا بنينا خطط تصور على حدوث تغير سلبي في العلاقات السورية – الأميركية، وشرعنا بإعادة ترتيب علاقاتنا مع محيطنا الإقليمي والعربي، فإن الرئيس الأسد ظل يحتفظ لكلينتون بود شخصي، فلقد كان يعتبره رجلًا جادًا في مساعيه من أجل السلام. ولذلك حرص على أن يهنئ كلينتون بفوزه لولاية ثانية على منافسه الجمهوري بوب دول، وأن يدعوه إلى استئناف دعمه لعملية السلام. وجاء رد كلينتون بشكل سريع جدًا، وجدد فيه التزامه استعداده الشخصي للقيام بدوره في عملية السلام. وأشاع ذلك تفاؤلًا لكن إلى حين.

شكّل كلينتون إدارته الجديدة، وشغلت فيها مادلين أولبرايت منصب وزارة الخارجية خلفًا لكريستوفر الذي ارتكب خطأ كبيرًا في أواخر حياته السياسية، وتعرض في الحقيقة ليس للومنا الكبير بل أيضًا للوم أسلافه من أمثال جيمس بيكر. في كانون الثاني/ يناير 1997 التقى نتنياهو مع كلينتون، وكان تقديرنا يومئذ بأن كلينتون في ولايته الثانية قد يكون أكثر قدرة في الضغط على نتنياهو، وهذا كان تقدير العواصم العربية والأوروبية أيضًا وما شجعنا على التماهي مع هذا التقدير هو ما جاء في رسالته الجوابية إلى الرئيس حافظ الأسد من تأكيد التزامه الشخصي القيام بدور في استئناف عملية السلام. حاول نتنياهو أن يتكيف نسبيًا على مستوى الخطاب وبعض الخطوات مع رغبات كلينتون وتوجهاته، وإن لم تصل قط إلى درجة الضغط.

كان نتنياهو قد أبرم في أيلول/ سبتمبر 1996 اتفاقية مع السلطة الفلسطينية، وتبنينا دعمها كيلا يستفرد بالفلسطينيين. وفي 14 كانون الثاني/ يناير 1997 وقع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اتفاقية أخرى بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج أربعة أخماس الخليل، والقيام بثلاثة انسحابات إضافية محددة في اتفاق أوسلو في الضفة الغربية، في الوقت نفسه الذي أمر فيه برفع وتيرة الاستيطان، وبناء 6500 وحدة سكنية في «جبل أبو غنيم»

في القدس. كان اتفاق الخليل قد كفل لإسرائيل مسؤولية الأمن التام عن المستوطنات، وحدد القوة الشرطية الفلسطينية بحجم متواضع العدد والتسليح بالمسدسات.

أثناء توقيع اتفاق الخليل كان نتنياهو يرضي كلينتون بينما في قرار بناء المستوطنات كان يرضي تحالفه اليميني المتطرف، وفي الممارسة العملية كان ينقض على ما هو «مكسب» محدود للفلسطينيين في اتفاق الخليل. في أواخر كانون الثاني/ يناير 1997 أطلق وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي تصريحه عن استعداد إسرائيل للعودة إلى المفاوضات على أساس المبادئ التي انطلق منها مؤتمر مدريد، والتي أكدت مبدأ «الأرض مقابل السلام» أي العودة إلى البداية، وهذا لم يكن يستحق الرد.

موراتينوس الماتادور

خلال عام 1997 كان النشاط الأبرز هو النشاط الذي قام به ميغيل أنخيل موراتينوس المبعوث الأوروبي الخاص لعملية السلام؛ إذ يصعب تعداد الزيارات التي قام بها إلى دمشق. طرح موراتينوس في آذار/ مارس 1997 أبرز الأفكار التي خرج بها من جولاته بين سورية وإسرائيل وهي صيغة: «الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل»، لكننا طلبنا – على الرغم من عدم تفاؤلنا – تحديد المفاهيم المتعلقة بالأمن، وأن الأمن يجب أن يكون للجانبين، وليس لطرف على حساب الطرف الآخر، وأنه يجب أن يكون متساويًا ومتوازنًا ومتكافئًا ومتبادلًا. وبكلام آخر تمسكنا بورقة «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية» التي حاول كريستوفر إلغاءها كإطار مرجعي للاتفاق حول الترتيبات الأمنية.

كان ملخص ما طرحه ليفي وزير الخارجية الإسرائيلي في الحقيقة مع موراتينوس بجولاته العديدة هو أن ما جرى بعد مؤتمر مدريد غير ملزم للطرفين وكان ذلك يعني أنه يقر المبادئ فقط، لكنه يتنكر للوديعة ولورقة «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية» وينسف في ذلك أي أفق لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت.

مبارك ما من صداقته بدّ

في 30 أيار/ مايو 1997 وصلنا إلى شرم الشيخ للقاء مع الرئيس مبارك الذي كان مبتهجًا ومنشرح الصدر فالجو كان لطيفًا في هذا المنتجع الجميل على شاطئ البحر الأحمر. كنت مع الرئيس الأسد. كانت دهشتنا كبيرة حين وجدنا مراسلًا للتلفزيون الإسرائيلي، ولم يكن حضوره عفويًا. عاتبنا مبارك كثيرًا، وحاول أن يحلّ الأمر بطريقة «العبطة»، وأن الأمر كان مصادفة، ولم يكن مقصودًا. ابتلعنا ذلك، فلم يكن لقاؤنا وجميع لقاءاتنا مع مبارك في حقيقتها سوى رسائل للاعبين الآخرين وماذا يدور من حولنا أكثر مما هي مقصودة في حد ذاتها لبلوغ شيء محدد؛ إذ كانت اللقاءات معه من النوع «الفاهي» الذي لا يترك بصمات سياسية جديرة بالاهتمام.

مع ذلك، كان يحدث أحيانًا بعض الخرق لهذه الطبيعة «الفاهية» التي ميزت أنماط اللقاءات معه، ومنها هذا الاجتماع. في هذا الاجتماع كانت رؤيتنا متباينةً أشد التباين مع رؤية مبارك، وخرج هذا التباين إلى العلن. ففي حين رأى الأسد الأبواب موصدة رآها مبارك مفتوحة معلقًا الآمال على الجهد الأميركي المنتظر من وراء المحيط الأطلسي.

حكومة أربكان أربكت المؤسسة العسكرية

لا بد من العودة إلى 23 شباط/ فبراير 1996؛ أي في الوقت الذي أوقف فيه بيريز المفاوضات، وقع الاتفاق العسكري – الأمني التركي – الإسرائيلي. وفهمنا البعد الإستراتيجي لهذا الاتفاق على أنه موجه ضد سورية وعزل إيران في وقتٍ واحد، ولا سيما أن الطائرات الإسرائيلية قد أخذت في إطار هذا الاتفاق تلامس فضاءنا الجوي الشمالي. وتمثلت المفارقة «الظاهرة» في أن علاقتنا كانت «طيبة» بل و«ممتازة» مع حكومة أربكان بينما وترت المؤسسة العسكرية التركية هذه العلاقات بالدفع لتوقيع ذلك الاتفاق.

وكان لسفيرنا في أنقرة عبد العزيز الرفاعي دور إيجابي في التواصل المستمر مع نجم الدين أربكان كما تطور هذا التواصل إلى دور بارز قام به

الدكتور حسن هويدي المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سورية في طي بعض صفحات الصراع مع الإخوان، ومحاولة الدخول في مفاوضات تفضي إلى رفع الحظر الرسمي على أفراد من الجماعة من غير المتورطين بجرائم قتل في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

حاولت حكومة أربكان الإسلامية التوجه نحو عدم تفعيل الاتفاق بين إسرائيل وتركيا، وتقلل من شأنه ضمن حدود مضبوطة بسبب تعقيدات العلاقة بين الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية التركية التي تمثل بموجب الدستور نوعًا من «وصي قومي» باسم الدولة أو الأمة على «الحكومة». ولكن نتائج ذلك كانت محدودة، ذلك أن تلك المؤسسة كانت تفكر بالتخلص من أربكان وحزبه وحكومته وليس بالتخلص من اتفاقها الأمني العسكري مع إسرائيل.

أتحدث هنا عن تقديرات تلك الأيام. ولا شك أن هذه التقديرات كانت محكومة أيضًا بمصالحنا، وقضية الشريان الحيوي لنا وهو مياه الفرات، لكن لم نمارس أي سياسة تمييز ضد أكرادنا السوريين، بل كانت الشكوى تأتي من أنهم يقومون بدور السادة في منطقة الجزيرة السورية. وكان من محاسن ذلك أن الرئيس الأسد قد توسع بحل مشكلة ما يسمى بـ«أجانب تركيا» التي خلقتها مرحلة الانفصال السوري في عام 1962، ومنحهم الجنسية بموجب أوهى القرائن.

في هذا السياق زارنا مسعود يلماز وزير خارجية تركيا في تموز/ يوليو 1989 برفقة زوجته لإضفاء جو «حميم» على الزيارة، وأبدى رغبة الحكومة التركية آنذاك في تحسين وتطوير العلاقات معنا. بل وطلب منا يلماز أن نستخدم حسن علاقاتنا مع بلغاريا لدعم موقف تركيا ضد القيام ببلغرة أسماء المسلمين فيها من ذوي الأصل العثماني أو التركي؛ إذ قامت الحكومة البلغارية يومئذ بحملة منهجية لبلغرة أسماء المسلمين الذين ينحدرون من تلك الأصول، وإرغامهم على تغيير أسمائهم بأسماء بلغارية.

لم يكن الرئيس الأسد متحمسًا لذلك، إذ ارتفعت لديه في هذه الأيام بتأثير الخلفية القومية المشرقية التي تعتبر الحكم العثماني طوال أربعة قرون حكم «احتلال أجنبي»، النزعة ضد «العثمانية»، وضد ما يراه عن أنه بوادر نزعة

«عثمانية جديدة»، وكان متأثرًا بقدر ما بآراء بعض أساتذة التاريخ الأكاديميين السوريين الذين كان يلتقيهم في إطار شغفه بالتاريخ، والذين يلحون عن وجه حق أو مبالغة أو ربما بقراءة شرق أوروبية لما يشعرون أنه «العثماني» الجديد. لكنه رحب بهذه التطورات الجديدة بسبب الوجه الإيجابي لاتصالات حكومة أربكان معنا والدور النسبي للتنظيمات الإسلامية العربية التي رأت في موقفنا التفاوضي، ورفضنا لإدانة العمليات ضد إسرائيل مثالًا سياسيًا يحتذى في الجمع بين المفاوضات وتأكيد شرعية المقاومة.

لذلك أقنعتُ الرئيس بأن توسطنا معقول، لأن عملية «بلغرة» الأسماء الإسلامية غير معقولة، فضلًا عن أنها لا تمت إلى الماركسية بصلة، ويمكننا أن نقوم بدور معين في هذا المجال من منطلقٍ مصالح دورنا الإقليمي على الأقل. كان دورنا الذي قمت به في الحقيقة بسيطًا، واقتصر على الجمع بين وزيري الخارجيتين التركي والبلغاري بعد بذل بعض الجهد، لكنه كان لقاء متوترًا وانتهى من دون نتيجة عملية تذكر. كانت بلغاريا تابعة لمعسكر موسكو وكانت تركيا أطلسية تابعة لواشنطن فكان الإسلام حتى بالاسم لا مكان له فيهما.

في آذار/ مارس 1998 التقيت مع وزير خارجية تركيا على هامش اجتماع المؤتمر الوزاري للدول الإسلامية المنعقد في الدوحة بناءً على مبادرة منه. خلال اللقاء، طلبت منه أن يتم إلغاء الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي من أجل أمن المنطقة، لتحسين العلاقات السورية – التركية، أما هو فركّز على موضوع حزب العمال الكردستاني (وطرد أمينه العام عبد الله أوجلان من سورية أو تسليمه إلى تركيا) معتبرًا أن هذا الحزب الذي قتل آلاف العسكريين الأتراك هو العقبة في طريق تحسين العلاقات السورية – التركية.

واصلنا الضغط على الحكومة التركية للحيلولة دون تطبيق اتفاق التحالف مع إسرائيل. لم نلجأ إلى أكثر من وسيلة الضغط السياسي. اتخذ المجلس الوزاري العربي لجامعة الدول العربية مواقف مؤيدة لرؤيتنا. وحدث التوتر العالي في قمة الدول الإسلامية التي عقدت في طهران عام 1997. كان موقف وزير الخارجية التركي صعبًا في اجتماعات المجلس الوزاري الإسلامي بسبب اتجاهنا لإدانة التحالف التركي – الإسرائيلي.

كان الموقف العام في المؤتمر يصب في هذا الاتجاه ماعدا موقف بعض الدول الإسلامية المستقلة حديثًا عن الاتحاد السوفياتي السابق، والتي تنتمي ثقافيًا إلى الأرومة التركية «العثمانية». حاول الرئيس التركي سليمان ديميريل أن يجّمل الأمر، لم تستجب القمة الإسلامية، وكانت النتيجة هي انسحاب ديميريل كليًا من المؤتمر احتجاجًا على ما جرى. كان ذلك موضوع استغراب المؤتمر واستيائه من سلوك رئيس جمهورية بلد إسلامي كبير.

اقتسام مياه الفرات

تمثل أبرز محك لامتحان العلاقات الجيدة التي يمكن أن تنشأ بيننا وبين تركيا في مواصلة طرح قضايا اقتسام مياه الفرات، وفي اعتراضنا على قيام تركيا بإنشاء شبكة واسعة من السدود على النهر في الأراضي التركية بما يهدد بخفض تدفق المياه إلى المجرى الأوسط والأسفل للنهر الذي تقع فيه كل من سورية والعراق وكان من أضخم هذه السدود المائية سد أتاتورك.

كانت تركيا تدعي أن نهر الفرات هو نهر تركي عابر للحدود بينما كنا نعتبره نهرًا دوليًا ونعتبر سورية والعراق بلدين متشاطئين على هذا النهر. في كانون الأول/ ديسمبر 1995 تبادلت وزارة خارجيتنا مع وزارة الخارجية التركية المذكرات حول ذلك، وقد ألححنا في مذكرتنا في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1995 على أن نهر الفرات نهر دولي، وأنه قد سبق لتركيا أن اعترفت بموجب البروتوكول الموقع في عام 1987 بيننا وبينها خلال لقاء الدكتور عبد الرؤوف الكسم مع تورغوت أوزال، والتي أعلنت فيه تركيا موافقتها على تمرير أكثر 500 م3 في الثانية من نهر الفرات، والمودع لدى الأمم المتحدة بالصفة الدولية للنهر. ردت وزارة الخارجية التركية بتباطؤ مقصود على مذكرتنا ردًا نصف «إيجابي» يتلخص في أن تركيا لا تزال تعد وثيقة إطارية حول القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود وغير المخصصة للأغراض الملاحية، فأعادت المشكلة إلى نقطة الصفر لكنها في الوقت نفسه حاولت أن تؤكد حرص تركيا على التمسك بقاعدة «الاستخدام المنصف والمعقول للمياه» وبانطلاقها من «حسن النية» في الوفاء في حاجات سورية لاستخدامات مياه النهر. وأن السدود

التي أقامتها تركيا تعود بالفائدة على سورية من زاوية تنظيم المجرى المائي ضد الفيضانات والجفاف.

لم نستطع التوصل إلى اتفاق حول تقاسم مياه الفرات، وتجددت إثارة الموضوع مع إقرار الأمم المتحدة في 11 نيسان / أبريل 1997 لـ «اتفاقية قانون المجاري المائية الدولية في الأغراض الملاحية» التي تعتبر أن النهر الدولي هو النهر «الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة»؛ إذ رفضت تركيا أن توقع هذه الوثيقة. وقد أثار ذلك قلقًا شديدًا لنا، وزاد من هذا القلق إمكانية أن تستخدم تركيا في أي خلاف بيننا وبينها مسألة المياه والتحكم فيها، كوسيلة ضغط على سورية. كان هدف سورية هو التوصل إلى معاهدة بين البلدين لتقاسم مياه الفرات وهو هدف لا يعلو عليه إلا هدف استعادة الجولان من إسرائيل.

الوساطة بين الإخوان وبيننا

في هذه الفترة لعب أربكان شخصيًا دورًا كبيرًا في استئناف الحوار بيننا وبين جماعة الإخوان في سورية. وكي أكون محددًا كانت مبادرة أربكان قد ترجمت بالتنسيق مع قيادة التنظيم الدولي الإخواني. وكان حسن هويدي وهو من قادة الإخوان التاريخيين في دير الزور ثم في سورية يومئذ نائب رئيس مكتب الإرشاد العام. وكان الهويدي مخلصًا أشدّ الإخلاص في المصالحة، وطي صفحة الصراع الماضية. كما لعب الشيخ فتحي يكن دورًا كبيرًا في محاولة تحقيق المصالحة التي كانت قاب قوسين أو أدنى. لكن بعض المسؤولين المتشددين من الجانبين اعتبروا ذلك «وجبةً» عسيرة الهضم، ولم يشاؤوا أن يساعدوا الرئيس في إنجاز هذه المصالحة التاريخية كما لم يهضموا سياسيًا وإعلاميًا ربط الرئيس الأسد بين العروبة والإسلام في خطاباته وأحاديثه مع العلماء ورجال الدين التي لم تأخذ حيزًا واسعًا حتى في وسائل الإعلام السورية الرسمية.

الاتفاق الإسرائيلي التركي وحافة الحرب

لم يستطع أربكان لدواعي براغماتية وإستراتيجية سوى أن يتكيف مع ذلك لاحتواء هجمات المؤسسة العسكرية التركية ضده ولأن الاتفاق كان من التزامات الدولة وليس من صنع الحكومة على الرغم من أن أربكان طالب خلال حملته الانتخابية بقطع العلاقات مع إسرائيل ورفض ضم القدس لها.

في أواخر حزيران/ يونيو 1997 وصلت قواعد اللعبة بين حكومة أربكان والجيش التركي إلى نهايتها. أقال الجيش أربكان أو أرغمه على الاستقالة، وقدمه إلى المحاكمة بتهمة معاداة العلمانية التركية. وكلف الرئيس التركي سليمان ديميريل في أواخر حزيران/ يونيو 1997 وزير الخارجية مسعود يلماز الذي ينتمي إلى حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة. كان تشكيل يلماز للحكومة فاتحة فأل في البداية، ذلك أنه كان في إحدى زياراته لنا كوزير خارجية حريصًا على بناء أفضل العلاقات مع سورية. لكن بعد قليل أخذ يتكشف العكس. وكان تشكيله للحكومة فاتحة توتر جديد وغير مسبوق في العلاقات السورية – التركية.

مع بداية تسلم يلماز رئاسة الحكومة زادت وتيرة مناورات الحلف العسكري الإسرائيلي – التركي على بعد أميال من مدينة اللاذقية، وترافق ذلك مع تهيؤ الولايات المتحدة للانضمام إلى هذه المناورات باسم التدريب على عمليات إنقاذ بحرية. استفزنا ذلك إلى درجة نفير سياسي غير مسبوق. لم يكن ممكنًا تحريك القطعات ليس بسبب طول مسافة التحرك وبطئها المتسق مع طبيعة قواتنا العسكرية بما يعنيه ذلك أن يكون على حساب جبهتنا مع إسرائيل فحسب، بل أيضًا لأن تركيا لم تكن قط في خطط تصورنا الجيوسياسية «عدوًا» لسورية كإسرائيل.

توترت العلاقات السورية – التركية أكثر من المتوقع واستخدمت تركيا سلاح المياه في ضغطها علينا متحللة من الاتفاقات والتفاهمات بيننا. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 1998 أجرت القوات التركية والإسرائيلية مناورات ضخمة في عرض البحر المتوسط مقابل شواطئنا حملت اسم «عروس البحر

الموثوق»، وشاركت فيها للأسف الشديد وحدات من الجيش الأردني، إلى جانب الأسطول الأميركي.

في خريف 1998 وصل التأزم في العلاقات السورية – التركية إلى ذروته حين حشدت تركيا قواتها، وأعلنت بأقذع العبارات عن خطتها لضرب سورية إذا لم تتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني وإيواء عبد الله أوجلان. كان هذا بالنسبة إلى مسعود يلماز يتماشى مع الضرورات الانتخابية وانتهاز توتير الوضع معنا لتعزيز علاقته مع السلطة الفعلية الممثلة في الجيش.

كانت حكومة يلماز تبدو يومئذ وكأنها مستعدة بالفعل لتوجيه الضربة وانتهاك حرمة الأراضي السورية في شمال سورية التي لا يوجد لنا عليها جيش منذ عشرينيات القرن العشرين باستثناء وحدات شرطية وعسكرية خفيفة بسبب تركيز ثقل الجهد العسكري السوري على الجبهة الإسرائيلية وكان حذرنا من أن احتمال هذه الضربة إن لم يتم بتنسيق مع إسرائيل فهو لمصلحتها حكمًا. وكان تخوفنا من أن يغامر يلماز ويدخل الجيش التركي المنتظر بفارغ الصبر إلى الأراضي السورية بالفعل ويحاول أن يبقى في جزء منها على طول الحدود الشمالية وبعمق عشرين كيلومترًا كما تسربت عبر وسائل الإعلام وبمحاذاة لواء إسكندرون فتكون للجيش التركي عندئذ اليد العليا تجاه سورية وفي مواجهة حزب العمال الكردستاني عدوه اللدود أيضًا.

بدأ الوضع العربي المساند لمواقف سورية بالتصدع، واتفاقية الدفاع العربي المشترك في حالة موت سريري منذ زمن بعيد وباتت شكوكنا بالولايات المتحدة كبيرةً على نحو ما، فلم يؤدوا أي دور من أي نوع في التهدئة، وهم الذين يفترض بهم الاعتناء بأمن الإقليم وسلامته والحفاظ على عملية السلام وكان «الصمت الأميركي» مريبًا جدًا لنا، فلقد فسرناه على نحو ما بأنه نوع من تواطؤ ما غير مباشر مع إسرائيل لإرغامنا على القبول بشروط «اللعبة الكبرى» وما يتوخونه على مستوى النتائج في مسار المفاوضات العربية – الإسرائيلية.

في ماعدا الكلام العام للمجلس الوزاري العربي، وقرار القمة الإسلامية، اقتصر العمل الإقليمي الدولي على زيارات المسؤولين الإيرانيين المتكررة

لنا، الذين حاولوا أن يؤدوا دور الوسيط واحتواء الأزمة الناشبة. وكانت زيارة الدكتور كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 أهمها. وكانت إيران يومئذ مع معرفتها بأهداف التحالف ضدها قد نسجت اتفاقات اقتصادية عديدة مع تركيا بلغت مليارات الدولارات، ولم تكن ترغب في فتح منافذ توتر جديدة مع تركيا.

اقتصر العمل العربي هنا على زيارة الرئيس مبارك لنا في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وفي هذا اللقاء نقل مبارك إلى الرئيس الأسد معلوماتٍ وصلت إليه من عدة أطراف بما فيها الطرف التركي بأن تركيا جدية في عملية توجيه الضربة، وأن هناك مظلةً أميركية لتغطية هذه الضربة، ولا سيما أن الولايات المتحدة عازمة على شن ضربة ضد العراق بسبب البحث عن أسلحة الدمار الشامل وأزمة تفتيش القصور الرئاسية العراقية، وأن مصر كما قال مبارك يمكن أن تتدخل على الخط بالعمل من أجل تسوية الأزمة بالطرق السياسية فقط في حال قامت سورية بإبعاد أوجلان، وتفكيك معسكراته في سورية.

وكنا نفهم أن مبارك ينقل إلينا رسائل أميركية وكنا هنا ننصت لعمرو موسى وزير خارجيته، ولأسامة الباز مستشاره أكثر مما ننصت له بالفعل. كان وزير الخارجية المصري عمرو موسى هو الأكثر اهتمامًا بهذه المشكلة. قام موسى بعدة زيارات لأنقرة لنزع فتيل الاشتعال بيننا وبين تركيا. وكان يصارحنا ويطرح الحقائق أمامنا. ولما كانت لقاءاتنا مع مبارك من قبيل «الدردشة»، وتوجيه الرسائل، فقد كنا نعتمد على معطيات عمرو موسى بدرجة أساسية. بعد عدة زيارات جمع الرئيس التركي في مكتبه الوزير عمرو موسى مع ضابطين كبيرين نقلا إليه بأن الاتفاق مع إسرائيل نمطي ولا يستحق ردة الفعل العربية والإسلامية المعادية.

كان هذا الجواب «جافًا» من نوع الأجوبة الدبلوماسية التي تثير الحذر أكثر من الاطمئنان. ولكن كانت له خلاصة أكيدة، وهي أن المشكلة الفعلية هي مع قيادة الجيش التركي الذي يزن تركيا كلها بمعايير المصالح الأمنية. في مرةٍ أخرى دخل عمرو موسى في العمق، وحصل على جواب بإمكانية حل المشكلة بالطرق السياسية. لم يكن الرئيس الأسد متفائلًا جدًا بهذا الجواب لكنه لم يجد

بديلًا أفضل منه، وعاتبني لأنني استقبلت عمرو موسى بارتياح بعد هبوطه ليلًا في مطار دمشق الدولي قادمًا من تركيا.

قصة أوجلان واتفاق أضنة

حدّثت الرئيس الأسد كثيرًا عن مخاوفي في أن استمرار التوتر مع تركيا سيعني إعادة تعريف جذرية لسياستنا الإقليمية، والتي حاولنا تجاوزها منذ زيارة الرئيس التركي تورغوت أوزال لنا في مطلع التسعينيات وسيرتب علينا مشكلات تعبوية عسكرية تنقل الجبهة الحقيقية مع إسرائيل إلى جبهة زائفة، وليست جبهتنا أبدًا. وكنت أقول له باستمرار إننا يجب ألا نعامل تركيا كبلدٍ عدو مثل إسرائيل؛ فهي بلد مسلم في نهاية المطاف، كما يجب ألا يغرب عن بالنا نسيج المجتمعات في رؤيتنا الإستراتيجية أبدًا على الرغم من أن المخاوف حقيقية من أن تتغلغل القوات التركية في مناطق ضعف انتشارنا العسكري في الشمال وتحتل بضعة كيلومترات ولا تخرج منها، لأن النسيج الاجتماعي نفسه، هو حصيرتها التي نامت عليها بهدوء أربعة قرون وأكثر في منطقتنا العربية من دون أن تتشكل مقاومة ضد وجودها خلافًا لما تشكلت ضد الاحتلال الفرنسي بعد سنوات قليلة فقط، بل اقتنع الكثير من الناس بحكم ذاتي في الحقبة العثمانية بعيدًا عن قمعها وتعسف سلاطينها.

كان الكلام الأخير مؤثرًا في الأسد، فهو قد تطرق إلى السيادة التي ما كان الأسد يتسامح معها ولو بشعرة معاوية. لم يكن هذا الاحتمال الذي صدر مني من قبيل «الابتكار» بل كان مبنيًا على دروس الماضي حين كانت القوات التركية في الخمسينيات تدخل وتمكث قليلًا ثم تخرج. وكنت قد درست من الأرشيف هذا. وكنت في لحظات الأزمة أريد نزع الذرائع؛ فتركيا ليست هي العدو في تعريفنا لدور دولتنا الإقليمي، بل تناقضنا معها ثانوي، وتناقضنا الأساسي هو مع إسرائيل. والأسد كان مقرًا ومؤمنًا بشكل تام بهذه الرؤية، فعدوه التوسعي بلا حدود هو إسرائيل وليست تركيا.

دفع هذا الوضع المختل الرئيس الأسد إلى التراجع خطوتين إلى الخلف، وإلى اتباع مرونةٍ تجاه يلماز الجديد «الذئب» لم يمنحها بهذا القدر لأربكان

«الطيّب». وربما كان ذلك من أخطاء الأسد التكتيكية التي ندم عليها في ما بعد.

اتخذ الأسد في ضوء الوساطة المصرية أحد أقسى القرارات في حياته، وهو ترحيل عبد الله أوجلان من سورية، وكان الأسد يحبه شخصيًا ويقدره كمقاتل من أجل الحرية. وتقرر في الأخير على مضض إبعاده من سورية وزاد من إعجابي بهذا الرجل عندما أبدى تفهمًا تجاه طلبٍ مغادرة سورية لأنه كما قال لا يقبل بأن يكون عبئًا على بلد قدم له الكثير وأن أمنه الشخصي ليس أهم من أمن سورية التي يحب. روى لي هذه المشاعر اللواء عدنان بدر حسن الذي زار أوجلان بطلب من الرئيس ليبلغه كيف يرى المخرج من هذا المأزق. كان أوجلان يعلم بأن هذا القرار جاء نتيجة ضغوط هائلة تعرضت سورية لها: أوجلان أو الحرب! ومن أجل ذلك ركب أوجلان المخاطر ووافق عن طيب خاطر إبعاده من دمشق.

اتفاق أضنة

لتحقيق هذا الغرض البالغ الحساسية، اجتمعت مع القادة الأمنيين والعسكريين الذين سيذهبون كوفد رسمي سوري إلى تركيا لإبلاغ القيادة الفعلية في تركيا قرارنا في سورية بالنسبة إلى أوجلان. عقدت معهم اجتماعين، وحددت السقف السياسي والأمني قبل مغادرتهم إلى أضنة في تركيا بعد أن رفضت أن يكون اللقاء كما اقترحه الجانب التركي في إحدى البلدات التابعة للواء إسكندرون. كان «جنرالات» الأمن لدينا مسيسين، ويجمعون إلى جانب وظائفهم المهنية وظائف حزبية.

في النتيجة بدأت مفاوضات «أضنة». كانت مفاوضات جدية بشكل تام. لم يسمح الأتراك خلالها لأي من أعضاء وفدنا بالاتصال بدمشق. تمكنت السفيرة الكُفْأة صبا ناصر رئيس الوفد من التملص وأن تتصل بي. كان سؤالها سريعًا: ماذا نفعل؟ إنهم يريدون في نص الاتفاق إدانةً لحزب العمال الكردستاني؟ كان جوابي سريعًا هو أن تكون الصيغة: إدانة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد البلدين من دون تسميات؛ فنحن لا نستطيع أن ندين الأعمال الإرهابية بصورة مطلقة من دون تمييزها عن المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ لأن ما يهم

تركيا هو إدانة الإرهاب الموجه ضدها لا أكثر ولا أقل ولا تستطيع أن تطلب أو تجادل أكثر من ذلك وهذا ما تم بالفعل. وكانت الموافقة التركية على هذا الاقتراح بمنزلة إنجاز لا يستهان به على الرغم من قرار الترحيل.

تمخض عن ذلك عقد اتفاق أضنة في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 الذي انبثقت منه لجنة أمنية تركية – سورية مشتركة تجتمع دوريًا. صور الأتراك ذلك مكسبًا لهم، بينما نظر له الأسد كاتفاق أمني «اعتيادي»، أما أنا فاعتبرته حلًا وسطًا لا يلغي موقفنا من دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية. وبذلك هدأت الأزمة، وفك الجيش التركي نفيره ضد سورية، وأبعدنا تركيا في المحصلة من أن تكون المخلب الإسرائيلي ضد سورية.

بعدها بمدة قصيرة تلقى أوجلان قبل مغادرته دمشق رسائل خطية من بعض النواب في البرلمان اليوناني عرضوا عليه فيها استضافته في بلادهم فوجد بذلك ضالته لكنه خشي – وهو الحذر بطبيعته – أن تكون هنالك لعبة وراء هذه الدعوة؛ فطلب منهم إرسال شخص من قبلهم لبحث هذا الموضوع وترتيباته. وقد حضر جنرال من الاستخبارات اليونانية والتقى معه في دمشق وأكد له صحة مضمون تلك الدعوة. بعدها غادر أوجلان متوجهًا إلى اليونان على متن طائرة ركاب سورية عادية بموجب جواز سفر تركي، وباسم حركي، ومنها غادر إلى موسكو التي لم يكن وضعها يسمح لها آنذاك برعايته كما يجب.

بعد حوالى شهر من ذلك غادر أوجلان موسكو إلى إيطاليا بوعد من بعض اليساريين الإيطاليين؛ إذ بدأ ماسيمو داليما رئيس الحكومة الإيطالية يتعرض للضغوط؛ مما دفع أوجلان إلى مغادرة إيطاليا من تلقاء نفسه يبحث عن بلد أوروبي آخر يلجأ إليه. ولما لم يعثر على بلد يمنحه حق اللجوء السياسي عاد مجددًا إلى اليونان التي أودعته سرًا في سفارتها في كينيا في القارة الأفريقية حيث لم يجد هناك أمامه غير هذا الخيار على الرغم من معرفته في ذلك الوقت أن توجهه إليها محفوف بالمخاطر أكثر من انتقاله في أوروبا من عاصمة إلى أخرى.

في بداية شباط/ فبراير 1999 اتصل أوجلان هاتفيًا مع اللواء عدنان بدر

حسن وأعلمه بشكوكه بأن العاملين بمنزل السفير اليوناني في نيروبي كانوا قد منعوه فجأة من إجراء أي اتصال هاتفي مع العالم الخارجي. بتاريخ 15 شباط/ فبراير 1999 ادعت السلطات الكينية بأن هناك طائرة بمطار العاصمة نيروبي سوف تنقل أوجلان إلى هولندا للإقامة فيها ومنحه حق اللجوء السياسي، لكنه وجد نفسه يهبط في أحد مطارات تركيا حيث أودع في السجن بجزيرة إيميرالي ولا يزال قيد الاعتقال حتى الآن حسب معلوماتنا.

قصف العراق واقتحام السفارة الأميركية بدمشق

لم يكن يحس الرئيس العراقي صدام حسين للأسف الشديد بأهمية موقف سورية إلا حين يكون في مأزق أو في وضع شديد الصعوبة. واشتد شعوره هذا بعد وقوعه أو «توريطه في المصيدة». وكان برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي أقره مجلس الأمن وفق القرار رقم 986 في عام 1995 مجرد مظلة لعلاقاتنا الجديدة مع العراق؛ فلقد تجاوز التعاون السوري – العراقي حدود هذا البرنامج كترجمة عملية لسياستنا في العمل على تفكيك عملية الحصار المفروض على الشعب العراقي. بات الموقف ضد تقسيم العراق، وتهديد وحدته، وضد استمرار الحصار المفروض عليه يشكل بندًا ثابتًا في سياستنا الخارجية في نهاية التسعينيات.

كان الحصار مفروضًا بقرارات دولية لا تستطيع الدول الخروج عنه رسميًا، لكن الموقف ضد تقسيم العراق كان مساحةً كبيرةً للتحرك السياسي المقنع. بل إن هذا الموقف المتوجس من التقسيم أتاح لنا المطالبة بإنهاء الحصار الذي في حال استمراره من شأنه أن يشجع على تقسيم العراق وتهديد وحدة أراضيه.

في 9 شباط/ فبراير 1998 زارنا محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق، وأعلمنا بأن الخلاف مع لجنة التفتيش الدولية حول تفتيش المواقع الرئاسية العراقية قد انتهى، وأن العراق وافق على فتحها للتفتيش لنزع ذريعة العدوان الأميركي الوشيك. حاولنا خلال هذه الفترة أن نجمع العرب والأصدقاء حول موقف واحد يحول دون توجيه ضربة أميركية للعراق إلا

بصدور قرار جديد من مجلس الأمن وألا يعتبر القرار الأول بمنزلة تفويض تلقائي بالضربة.

كانت قراءتنا الجيوسياسية الإستراتيجية لخطط ضرب العراق ومحاولة تغيير نظامه تقوم على أن الولايات المتحدة قد أخذت تتحول من سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران إلى سياسة تغيير النظام العراقي بما يخرج عن حدود قرارات مجلس الأمن. كانت مجموعة «المحافظين الجدد» الأميركية، والتي كانت تضم عتاة المخضرمين في إدارة رونالد ريغان، من الذين يؤمنون باستخدام أسلوب «القوة»، والتي قامت بدعم صوغ نتنياهو لبرنامجه الإستراتيجي في عام 1997 لإيصاله إلى سدة الحكم في إسرائيل.

قامت هذه المجموعة نفسها بدور ضاغط كبير عام 1998 على الرئيس كلينتون لتوجيه ضربة على العراق في نهاية العام من دون الاعتماد على أصدقاء أميركا في المنطقة والخليج، للحفاظ على المصالح الأميركية من الأخطار التي تواجهها. كانت رسالة الجمهوريين إلى كلينتون الديمقراطي بأن ضرب العراق لا يحتاج إلى «دليل قاطع» بل إلى قرار، واستجاب كلينتون الذي أضعفته فضيحة مونيكا إلى قرع طبول الحرب هذه، وجاء رده على رسالة الجمهوريين في شكل اقتراح تقدم به، ووافق عليه الكونغرس في ما سمي بـ«قانون تحرير العراق».

لم يستطع العالم أن يفعل شيئًا. هكذا قام الطيران الأميركي في كانون الأول/ ديسمبر 1998 بتوجيه الضربة ضد العراق لعدة أيام، بدعوى تأخير قدرته على تطوير أسلحة الدمار الشامل لعدة سنوات قادمة. بعد الضربة الأميركية مباشرة، عمت التظاهرات «العفوية» الشوارع السورية، وكانت أولى التظاهرات من نوعها التي لا يظهر فيها أثر «التخطيط» و«التوجيه» الرسمي، وتحول بعضها إلى تظاهرات عنف. كان أبرز ما استهدفته التظاهرات مبنى السفارة الأميركية، واقتحام الغرفة الخاصة بالملفات، وتحطيم الأثاث، وحرق العلم الأميركي. ونقل التلفزيون السوري ما جرى بشكلٍ مباشر لأن الشارع السوري كان سعيدًا بما شاهد على تلفزيونه الرسمي. فتسلمنا احتجاجًا من وزارة الخارجية الأميركية، التي اكتفت بطلب التعويض عن الأضرار التي

لحقت بممتلكات السفارة. بعد مجادلات ساخنة في مبنى الخارجية السورية مع السفير الأميركي رايان كروكر تشكلت لجان لتقدير ذلك، ودفعنا 450 ألف دولار كتعويض عن هذه الأضرار. كان السفير الأميركي رايان كروكر فرحًا بإقرارنا بهذا التعويض بحضور بعض أعضاء الكونغرس الذين رغبوا في ألا يفوتوا هذا النبأ من دون تصوير. أنا شخصيًا اعتبرت هذا الموقف الأميركي إيجابيًا ولم يكن مسيسًا كالعادة وإن كان يعني قبولنا بالمسؤولية القانونية عما حصل للسفارة الأميركية من أضرار.

أين عمق العراق الإستراتيجي؟

كان لافتًا لي ومدهشًا حقًا، على الرغم من معرفتي بالمصاعب التي مرت بها سورية في السنوات الأخيرة سواء بالنسبة إلى توقف عملية السلام وانهيار إعلان دمشق ببطء شديد حتى لا نعرف من كان وراء هذا الانهيار ووصول البلاد إلى حافة الحرب مع تركيا، أن يصبح الرئيس أكثر ميلًا مع أشقائه العرب وأكثر مرونة في معالجة الأزمات الخطيرة المتتالية التي تواجه العمل العربي المشترك من دون أن أتجاهل بطبيعة الحال وضعه الصحي أيضًا.

كنا في سورية نحاول قراءة الأحداث بواقعية أكبر بعيدًا عن المكابرة والسجالات العقيمة والضغائن القديمة مع العرب. لكن في الوقت نفسه بقينا نرفض كل الدعوات والوساطات للإذعان أو التسليم بشروط إسرائيل واحتلالها لأي جزء من الأرض العربية. تذكرت كيف تمكن الجيش السوري من استعادة كرامته في مواجهة المحتل الإسرائيلي في حرب تشرين 1973 بتضامن عربي لم يخل من الرموز ولو بمشاركة وحدات محدودة العدد والعتاد من بعض الدول العربية من المغرب إلى العراق.

في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية بين أيلول/ سبتمبر 1998 وآذار/ مارس 1999 التي ترأستها سورية، قلت في أحد اللقاءات التشاورية حول العراق مخاطبًا زملائي ووزراء الخارجية العرب: إن دولنا وشعوبنا تواجه مخاطر جسيمة، من لا تطالهم هذه المخاطر عسكريًا ستطاله اقتصاديًا، ومن لا تطالهم عسكريًا واقتصاديًا ستطالهم بكراماتهم وكياناتهم. رجوت الجميع أن

نتجاوز آلامنا الشخصية وجراحاتنا الحالية لنجنب أقطارنا وأمتنا في المستقبل معاناة أعمق وجراحات أخطر.

كنت أشير بالطبع إلى الموقف من العراق وضرورة معالجة جرحه النازف واقترحت تشكيل لجنة وزارية مفوضة من قادتها بالسفر إلى مجلس الأمن وزيارة الدول الأعضاء فيه للمطالبة برفع الحصار عن الشعب العراقي، وإيقاف حظر الطيران في منطقتي الحظر في شماله وجنوبه (لأن استمراره منذ عام 1993 سيؤدي إلى تقسيم واقعي للعراق).

وافق الجميع بعد جهدٍ مضنٍ من المناقشات والمماحكات التي كان للشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت وسعود الفيصل وزير خارجية السعودية النصيب الأكبر منها لأسباب لا تخفى على أحد. شعرت عند الموافقة بالإجماع على القرار بوجود وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف الذي لم يعترض لأنه أدرك أن ما حصل إنجاز كبير للعراق وللعمل العربي المشترك بعد نكسات وانكسارات منذ دخول صدام حسين إلى الأراضي الإيرانية في عام 1980 وخروجه المذل من الكويت في عام 1991.

بعد أن اتفقنا على اللجنة وأعضائها الخمسة، وكان من بينهم بطبيعة الحال وزيرا خارجية الكويت والسعودية مع ما تعنيه مشاركتهما في اللجنة، على لملمة جراح العراق والوضع العربي معًا، طلب الصحاف منحه فرصة لإرسال النص إلى بغداد. طلب صدام منه بإصرار أن يكون العراق عضوًا في اللجنة الوزارية لأنه إن لم يكن عضوًا في اللجنة كما قال الصحاف بعد عودته للاجتماع فسوف يتم التآمر عليه من وراء ظهره خلال لقاءات اللجنة مع دول مجلس الأمن. ساد الصمت في القاعة للحظات أعقبه لغط وتمتمات استنكار ونظرات شماتة نحوي (أنا رئيس الجلسة وصاحب الاقتراح) وخاصة من الوفدين السعودي والكويتي. قلت للصحاف إن مشاركة العراق تعني ببساطة رفض استقبال هذه اللجنة أو التعامل معها من قبل الدول الكبرى المعنية. حاول بعض وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي إقناع الصحاف بالتخلي عن فكرة المشاركة بعضوية اللجنة، لكن إصراره على المشاركة، ثم انسحابه المفاجئ من الاجتماع محتجًا أدى إلى سقوط القرار على الفور، وجرى تشييع

اللجنة بصمت شديد قبل أن يُعلن عن تشكيلها في مؤتمر صحافي مثير إذا قدر له أن يعقد.

حكاية لاودر

تعتبر اتصالات نتنياهو غير المباشرة مع سورية غريبة بالنسبة إلى المعنيين في سورية الذين يستقبلون في المطار رجل الأعمال الأميركي اليهودي رونالد لاودر جيئة وذهابًا مرات عديدة مع أنها كانت من أكثر الفصول «سرية» في مجرى المفاوضات السورية الإسرائيلية. بدأت القصة حين سرب الملك حسين بطريقته اللبقة ارتباطه بعلاقات «وثيقة» مع نتنياهو، وخصوصًا عندما التقى معه منذ أن أصبح زعيمًا للمعارضة الإسرائيلية؛ إذ ألمح إليه بنياته «السلمية» تجاه سورية إذا ما وصل إلى السلطة، وأنه ليس رجل حرب كما يصفه اليساريون والعماليون في إسرائيل. تكررت لقاءات الملك مع نتنياهو. فهم منه الحسين أن الليكود الذي يتزعمه الآن هو من صنع السلام مع مصر، أكبر دولة عربية، بينما كان حزب العمل بطل أشهر الحروب مع العرب منذ قيام إسرائيل.

جاءتنا القناة السرية بخصوص هذه الاتصالات من وليد المعلم، سفيرنا في الولايات المتحدة الأميركية، الذي كان بحكم إقامته الطويلة في واشنطن قد نسج علاقات وطيدة مع مجموعة مهمة من اليهود الأميركيين القريبين من إسرائيل. وكان على الأغلب للأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن ضلع في الموضوع.

أعلمنا المعلم بأن لاودر النافذ لدى نتنياهو، قد طمأنه بأن صديقه الحميم نتنياهو قد طلب منه أكثر من مرة وتحديدًا عام 1998 أن ينقل رسالة تطمينات لسورية مفادها بأنه سيكون مهتمًا جدًا باستئناف المفاوضات مع الرئيس الأسد بجدية أعلى من جدية رابين، وباهتمام بالسلام مع سورية لا يوازيه اهتمام أحد من رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقة.

وكان مدير مكتب نتنياهو دوري غولد قد نقل بدوره شيئًا بهذا الخصوص إلى السفير المعلم عبر صديق له من أصل لبناني اسمه جورج نادر، وندرته

من حيث الاسم ليس مصدرها اسمه الشائع لأكثر من شخص شهير أو مغمور وإنما لأن لديه مجلة أنيقة الطباعة أجرى على صفحاتها مقابلة مع نتنياهو كرجل المرحلة الجديدة في إسرائيل خلال حملته الانتخابية عام 1996.

لم يأخذ الأسد تطمينات نتنياهو على محمل الجد، بل أخذها على محمل الاستخدام الحذر الذي دفعه إليه موت رابين المفاجئ، وجريمة بيريز غير المتوقعة في قانا، فضلًا عن «تفاهم نيسان» 1996 الذي وضع منظومة ضوابط في لبنان جعلت محادثات الناقورة بين السوريين واللبنانيين والأميركيين والفرنسيين تحت المجهر الدولي.

كانت المشاعر المشجعة التي تولدت لدى الرئيس الأسد مصدرها أن هذا الأميركي اليهودي لاودر بدا محترفًا وجادًا عندما التقاه وجهًا لوجه، وله مكانة شخصية مرموقة كسفير أميركي سابق، وكرجل أعمال مليء ومهم في نيويورك، ولذا فلن يكون من السهل عليه أن يضحي بكل ذلك ليلعب مع الأسد لعبة خطرة من هذا القبيل. إضافة إلى ذلك، كان الرئيس الأسد يظن أنه لا يتعامل مع لاودر بصفته صديق نتنياهو فقط، بل بوصفه ألمع المساعدين لرئيس حكومة إسرائيل وفي مقدمتهم داني ياتوم وأوزي آراد أيضًا.

كان عمرو موسى وزير خارجية مصر قد تحدث عنهم جميعًا بمعرفة شخصية عندما زارنا في دمشق، وبسعة اطلاع أيضًا مؤكدًا رغبتهم في السلام مع سورية، وهو ما أثار لدى الرئيس الأسد الرغبة في زيارة الرئيس المصري مبارك للتأكد مباشرة من أقوال عمرو موسى. كان مبارك متفائلًا كعادته بعملية السلام، بينما كان الأسد متشائمًا ولكن بطريقة العارف بأن إسرائيل في هذا الوقت المستقطع غير جاهزة للسلام بصرف النظر عمن يحكمها.

بعد لقاءات عديدة ونقاشات مضنية، اتفق الرئيسان الأسد ومبارك بعد أن تحادثا مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز، على عقد قمة عربية طارئة «لشد براغي» الوضع العربي لا سيما أن آخر قمة عربية قد عقدت سنة الغزو العراقي للكويت قد خلفت وراءها جرحًا غائرًا في جسد النظام العربي. كان معظم القادة العرب متحمسين لعقد هذه القمة بعد انقطاع طويل وخاصةً سورية التي

لها مصلحة حيوية في أن ترى تجمعًا عربيًا يعوضها عن خيبة الأمل في «إعلان دمشق» الذي يتآكل سنة بعد سنة، والذي اعتقدت واهمة بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستتمسك به بكل جوارحها ودروعها لأنه يضم مصر إلى جانب سورية كنواة تضامن عربي معتدل لا يثير كثيرًا حفيظة الدول الصديقة القريبة والبعيدة ولأنه يخدم أمن المنطقة برمتها في جميع الأحوال.

عدنا إلى دمشق بعد الاتصالات الثلاثية بين دمشق والقاهرة والرياض وقررنا العمل على دعوة العرب ليبتوا بموقفهم من التغير الجديد الذي بدأ مع قدوم نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل.

في 8 حزيران/ يونيو 1996 عقد الاجتماع الثلاثي مع الرئيس مبارك والأمير عبد الله وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على دعوة الدول العربية إلى اجتماع مؤتمر قمة يعقد في القاهرة في الشهر نفسه الذي عقد فيه الاجتماع الثلاثي. كان الإيرانيون قلقين مما يجري، ففي اليوم التالي وصل علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني ووعدناه بأنه لن يتضمن إدانة لإيران في القرارات التي ستصدر عنه. نضج اجتماع القمة العربية. كانت هذه أول قمة عربية تعقد بعد قمة بغداد في أيار/ مايو 1990 التي خرج منها صدام حسين خلافًا لوعده لها بقرار الكارثة، وهو اجتياح الكويت.

كان من الطبيعي أن نتحمس لقمة عربية بعد غياب ست سنوات لا سيما أن خطط التصور الإستراتيجية للسياسة الخارجية السورية قائمة على «التضامن العربي»، فلقد كانت سورية قلب العرب لكن شرايين هذا القلب تكمن في الجسم العربي كله لكي يستمر القلب بالخفقان، وهذا الوصف قلناه للدكتور ولايتي عندما زارنا مستفسرًا عن أسباب انعقاد القمة في القاهرة فخرج أقل تشاؤمًا بعد أن حل في دمشق قلقًا؛ فعدو العرب هو إسرائيل وليس إيران كما ظن ولايتي.

كان لا بد، أو هكذا بدا للوهلة الأولى، من أن يتكيف نتنياهو مع نتائج القمة العربية التي لا تستطيع إسرائيل أن تنال منها في الساحة الدولية وذلك بعد أن تركت الباب أمام إسرائيل مواربًا للسلام. ولم يكن تكليف لاودر بمهمة

سلمية سرية بعد القمة العربية يتعارض مع التفكير السياسي لنتنياهو الذي تهمه بالدرجة الأولى صورته «الرصينة» لدى قاعدته الشعبية اليهودية والأميركية بالدرجة الأولى.

ولعل ما يجدر ذكره هنا أن لاودر كان حريصًا على نجاح مهمته أكثر من حرص الذين كلفوه بها وفي مقدمتهم نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية. لم يترك لاودر، كما يقال، حجرًا إلا وقلبه، ولا سؤالًا إلا أجاب عنه. وحين كان لا يعرف الجواب أو لم يكن متأكدًا منه، كان يذهب إلى فيينا ومنها إلى إسرائيل ويعود بالجواب من نتنياهو أو من أوزي آراد وداني ياتوم ودوري غولد.

كان لاودر يقول عندما يصل إلى جزئية خلافية معنا أو مع نتنياهو: أنتم ونتنياهو تناقشون وتحسبون أشياء تبدو لديكم عظيمة الشأن الآن لأنكم تعيشون حالة الحرب، أما عندما تعيشون حالة السلام فلن تظل هذه الأمور بذات الأهمية بنظر أي من الطرفين. كنا نقول له إننا لا نطلب إلا ما هو لنا، فإذا تخلينا عن جزئية من هذه المطالب المشروعة فمعنى ذلك أننا قبلنا بكسر إرادتنا، وكسر الإرادة يبقى وصمة لا تزول بعد توقيع الاتفاق وتغير الأزمان، وقد يكون سببًا في أن يأتي جيل بعدنا يشعل الحرب ويشطب هذا التوقيع. أما الإسرائيليون فهم إن أعادوا ما هو حق لنا بموجب الشرعية الدولية فإنهم يقومون فقط بتنفيذ القرارات الدولية التي كانت جميعها منذ تأسيس الأمم المتحدة لمصلحة وجود إسرائيل وتثبيت أركانها، وأن من الوهم القاتل أن يتجاهل الإسرائيليون أنهم أقاموا دولتهم على أساس هذه القرارات وأن يعتقدوا أن عدم الاستقرار في المنطقة سيكونون بمنأى عنه.

فهم لاودر، وليس نتنياهو بالضرورة، أن الانسحاب يجب أن يكون كاملًا إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؛ فالجولان أرض سورية بالكامل والمطلوب تحديد هذا الخط فقط، وأن الرئيس الأسد فهم من جهة ثانية أن الترتيبات الأمنية لا بد أن تأخذ في الاعتبار ما تم التوصل إليه بين الجانبين سورية وإسرائيل بمعرفة الرئيس كلينتون الشخصية وبمعرفة الرئيس الأسد كقائد أعلى للجيش والقوات المسلحة السورية، وأن السيادة الوطنية والعلاقات السلمية ستكون من حق الجانبين.

في لحظة ما، وبعد أن نوقشت كل المواضيع، وأجيب عن كل الأسئلة، طلب الرئيس الأسد من لاودر أن يذهب ليحاول إحضار خريطة الجولان وفيها تحديد خط الانسحاب كما يسمونه في إسرائيل. عاد لاودر واعتذر عن إحضار الخريطة لأنها ليست جاهزة بعد كما قيل له. شعر الرئيس الأسد بأن المزيد من الكلام لم يعد له جدوى أو معنى. لكن لاودر أصر على أنه يستطيع أن يحضر الخريطة الإسرائيلية إذا ما أطلعناه على خريطتنا التي تشير إلى مواقع الطرفين قبل حرب 1967. بعد أن أطلعناه على الخريطة بدا لاودر متشجعًا وواثقًا من التوصل إلى تصور محدد، وأن عليه أن يسافر ليجتمع بنتنياهو ويعود مزودًا بخريطة واضحة عن خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 حتى لا نترك شيئًا للتأويل والتفسير بعد ذلك.

صحيح أن لاودر التقى مع نتنياهو ومع داني ياتوم وأوزي آراد عدة مرات مباشرة أو عبر الاتصالات السرية التي لم يتسرب منها شيء حسب معلوماتنا، وأنه التقى مع الرئيس الأسد بحضوري أكثر من مرة وأجرى معه محادثات طويلة لساعات عدة وأيام، إلا أنه كان عندما التقيته في القصر الجمهوري بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 1998 في التاسعة صباحًا أكثر وضوحًا وتحديدًا وحذرًا مما كان عليه خلال لقاءاته مع الرئيس الأسد؛ ولذلك فإنني أنقل هنا ما قاله لي خلال اللقاء حول تفسير نتنياهو لخط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

قال لاودر حرفيًا: «إنهم في إسرائيل يحاولون الآن رسم هذا الخط، وهم ينظرون في كيفية تأثر المياه بخط الرابع من حزيران. وإذا أخذوا عدة أمتار من الأرض السورية فسيعوضونها بأراضٍ غير سورية في أماكن أخرى. وبالتالي فإن سورية ستحصل على كامل مساحة الأرض. والخلاف بينكم هو فقط أن سورية قد تحصل على أمتار في مكان آخر». وذكر أن نتنياهو قال له إنه لا يريد أن يخسر فرصة تحقيق السلام بسبب بضعة أمتار من الأرض. قلت له إن الشيء المهم هو أن تأتينا بخريطتهم التي يرسمون بها خط الرابع من حزيران/ يونيو. أما التبادل ولو كان بضعة أمتار فهو غير مقبول بالنسبة لنا كما تعرف لأنها أرض وطنية وليست عقارًا، ثم هل تعتقد أنك وأنت من سكان نيويورك أن يتساوى المتر المربع من منهاتن بالمتر المربع من أوهايو؟

ذهب بعدها لاودر ليرى نتنياهو ويأتي بالخريطة وانتظرناه ليومين أو ثلاثة لكن الرجل لم يعد إلى دمشق حتى الآن.

لم نسمع عن هذا الموضوع إلا بعد فترة من الزمن عندما نقلت بعض وسائل الإعلام الأميركية أن الرئيس كلينتون استقبل في البيت الأبيض رونالد لاودر قبل انتهاء ولايته الثانية الذي أطلعه بدوره على نقاط الحديث في دمشق في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1998. لا نعرف شيئًا عما اطّلع عليه كلينتون من لاودر؛ إذ ذكرت وسائل الإعلام أنه أطلعه على نقاط عشر لم نرها معتمدة من قبل نتنياهو لا الرئيس الأسد ولا أنا، ولم ينقلها أحد من مساعدي الرئيس كلينتون أو من لاودر شخصيًا لنا في دمشق. وهنا انتهت القصة بعد أن رويتها كما أعرفها، تفاصيلها متشعبة وكثيرة لكن هذا هو جوهر القصة وحبكتها.

وعلى سبيل الدقة والموضوعية، ربما عرض لاودر أوراقًا ونقاطًا على سفيرنا في واشنطن، لكن لم يعرض لاودر على الرئيس أو عليّ أوراقًا مرقمة: ثماني أو عشر نقاط كما تسرب، وإذا عرضت على سفيرنا أو تم اطلاعه عليها أو أخذ ملاحظاته بصددها؛ فالسفراء عادة في هذا الزمن المعاصر ليسوا مفوضين بمطلق الصلاحيات كما تسميهم كتب اعتمادهم الموقعة من رؤساء دولهم حتى يومنا الحاضر إلا إذا كانت أهواء السفير ميالة إلى تصديق كامل الأوصاف التي ترد عادة في كتب الاعتماد الدبلوماسية حول تعيين السفراء.

الفصل السابع عشر

أوراق المفاوضات على الطاولة

في ضوء اتصالات الرئيس بيل كلينتون مع الرئيس حافظ الأسد، وتدخل العديد من الوسطاء، وتسلم إيهود باراك رئاسة الحكومة من بنيامين نتنياهو، تقرّر الدخول «الحذر» في مفاوضات على مستوى كبار الخبراء مع إسرائيل تولاها رياض الداوودي وأوري ساغي في واشنطن بعيدًا عن عدسات التصوير في مكان منعزل في محاولة التوصل إلى تفاهم مشترك للإعلان رسميًا عن استئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية المتوقفة منذ شباط/ فبراير 1996. وبالنظر إلى طبيعة هذه المفاوضات التي يمكن أن يقال فيها ما لا يقال في المستوى السياسي، جرى كشف محاولة إسرائيل الالتفاف على استحقاقات الوديعة، وطرحها ترسيم خط جديد للحدود لا علاقة له بخط الرابع من حزيران/ يونيو الذي اعتقدنا بأن النقاش حوله قد حسم بشكل نهائي منذ عدة سنوات.

سأسرد بتفصيل يومي مجريات هذه المفاوضات التي ابتدأت في صباح يوم الأربعاء 15 أيلول/ سبتمبر 1999. كان دنيس روس ومساعدوه المقيمون في الطابق الثامن يتنقلون بين وفدنا المقيم في الطابق الرابع، وبين الوفد الإسرائيلي المقيم في الطابق الثاني. واستمرت هذه المفاوضات بشكل غير مباشر حتى صباح الثلاثاء 21 أيلول/ سبتمبر 1999 في واشنطن. وتخللتها جلسة مفاوضات مباشرة واحدة بين الوفدين عقدت يوم السبت 18 أيلول/ سبتمبر، وكشفت فيها كافة الأوراق على الطاولة منذ انطلاق عملية مؤتمر مدريد؛ إذ تم فيها لأول مرة الدخول في نقاش مهني وسياسي عن خط الرابع من حزيران/ يونيو، كما طرحت فيها لأول مرة ما يمكن أن يوصف بـ«نظرية الاحتياجات الإسرائيلية» من دون تمويهاتٍ ورتوشٍ، والتي سينسف التمسك الإسرائيلي غير المبرر بها مسار عملية السلام.

كان وفدنا مؤلفًا من كل من: رياض الداوودي، واللواء إبراهيم العمر، بينما كان الوفد الإسرائيلي مؤلفًا من كل من: أوري ساغي، ويوئيل زينغر المحامي

في واشنطن. أما الوفد الأميركي فتألف من دنيس روس ومارتن إنديك وآرون ميلر وروبرت مالي الذي يعمل في مجلس الأمن القومي الأميركي مباشرةً مع ساندي بيرغر.

اليوم الأول

في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء 15 أيلول/ سبتمبر 1999 افتتح روس الجلسة الأولى من هذه المفاوضات بطلب وجهة نظر وفدنا حول قضايا الخلاف الخمس التالية: الانسحاب، مضمون السلام، مضمون الترتيبات الأمنية، الجدول الزمني وعلاقته بالانسحاب، والعلاقات السلمية وتدرجها. طرح الداوودي في أول الجلسة مع الوفد الأميركي، إمكانية متابعة الترتيبات الأمنية من النقطة التي توقفت عندها. وأشار الداوودي إلى أننا كنا ننتظر يومئذ جوابًا من الجانب الإسرائيلي حول وجهة نظره بالمناطق ذات الصلة. وذكّر الداوودي أننا قد قبلنا في ذلك الوقت بشأن الترتيبات الأمنية أن تكون هناك منطقتان: واحدة مجرّدة وأخرى محدودة القوات. ولا يزال موقفنا كما طرحناه يومئذٍ، وهو أن تنحصر المناطق ذات الصلة بين القنيطرة وصفد.

وقال اللواء العمر: «نريد أن نضع أساسًا نبني عليه، وهذا الأساس هو تحقيق هدف الوديعة، وهو عودة الأراضي المحتلة إلى سورية، والإقرار بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967». علق روس في ختام هذه الجلسة بأن «وجهة نظر كلينتون هي أنه لا يؤمن فحسب بأن هناك فرصة جدية من الطرفين، وبسبب ما سمعه من باراك أيضًا من أن الفجوات في الأمور الجوهرية باتت بالنسبة إلى إسرائيل صغيرة، بل ويشعر أن بالإمكان الوصول إلى نتائج ترضي الطرفين أيضًا، ولذلك فإنه مستعد للانخراط شخصيًا في هذه المحادثات».

اليوم الثاني

في الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم الثاني الخميس 16 أيلول/ سبتمبر 1999 عقد روس الجلسة الثانية مع وفدنا، وطرح البدء بقضية «علاقات السلم

العادية»، وسأل: كيف تريدون أن نعبر عنها وأن نصفها؟ وما هو تعريفكم لها؟ أجابه الداوودي: «لقد انطلقنا من مبدأ السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل، وإقامة علاقات سلم عادية بين سورية وإسرائيل كأية علاقة سلم عادية بين دولتين»، وطرح الداوودي أن «تطبيع العلاقات بين سورية وإسرائيل دفعةً واحدة، وفي كافة المجالات سيكون مسألة غير واقعية. وقد قبلنا مسألة إقامة علاقات دبلوماسية، ومرور البضائع والأفراد، لكن ذلك مربوط بمسألة إنجاز الانسحاب».

وفي هذا المجال اقترح الداوودي أن «تقترن الاقتراحات والأفكار التي جرى تداولها بموافقة القيادة العليا في كل من البلدين». وحول اتفاق السلام أشار إلى أن موقفنا السابق منه لا يزال قائمًا، وطرح ألا نثقله بالتفاصيل، بل يمكن أن نشير إلى حيّزين أو أكثر لعلاقات السلم العادية، ونترك التفاصيل للمستقبل. ويجب إدراج عناصر اتفاق السلام ذات الطابع الدائم والأساسي في الاتفاق؛ أي أسس الاتفاق، أما كل ما هو متحرك وقابل للتنفيذ مثل التجارة بسبب طبيعتها المتبدلة تبعًا لمصالح الطرفين فيوضع جانبًا، وينظر بشأنه مستقبلًا. سأل آرون ميلر: هل في الإمكان أن تفسروا لنا ما هي العناصر الدائمة للسلام؟ أجابه الداوودي: إقامة علاقات دبلوماسية بعد تنفيذ الانسحاب الكامل، أو في المرحلة الأخيرة لهذا الانسحاب، «لأنه من الصعب على شعبنا أن يرى العلم الإسرائيلي يرفرف في دمشق في حين أن الأراضي السورية مازالت محتلةً»، كما يمكن أن يكون هناك اتصالات مرافقة للانسحاب، وفي عدادها تنظيم بعض الأمور مثل تحديد نقاط الحدود، ومسائل التأشيرات، وما يستدعي ذلك من إجراءات متوازية، وقد يستدعي عقد اتفاقات إدارية لاحقة بين الطرفين مثل زيارة صحافيين، أو مجموعات سياحية. وكل ذلك يتوقف على توقيت مراحل الانسحاب.

سأل روس: ما هو تصور الوفد السوري في إطار مفهوم الشمولية للمسار اللبناني – السوري؟ والتزامن بين المسار السوري وبين المسار اللبناني؟ أجابه الداوودي بوجوب تزامن المسارات، والآن بدأ المسار السوري، لكن يجب في لحظةٍ معينةٍ أن تبدأ المفاوضات على المسار اللبناني، وأن يعلن عن ذلك

بعد إنجاز وظيفة هذه اللقاءات في بناء أرضية تفاهم مشتركة تمهد لإطلاق المفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي. تساءل دنيس روس: «في إطار الاتفاق السوري – الإسرائيلي سيكون هناك دعم من قبلكم لتشجيع اتفاقيات أخرى بين دول المنطقة وإسرائيل». ردّ الداوودي: «سندخل في إعلانات سلام، لكننا لا نعتقد بأن هناك حاجة لدورٍ سوري في دعم اتفاقات أخرى. وأردف بأن القيام بحثّ أي دولةٍ عربيةٍ على ذلك هو تدخل في شؤونها الداخلية، لكننا على يقين بأن السلام السوري – الإسرائيلي سيكون له تأثير كبير على بقية دول المنطقة لتنحو على وقع خطاها».

اليوم الثالث

في الساعة الحادية عشرة صباحًا من يوم الجمعة 17 أيلول/ سبتمبر 1999، حمل روس إلى وفدنا الأسئلة ووجهات النظر والمطالب الإسرائيلية. نقل روس سؤال ساغي: ما هو تعريفكم لخط الرابع من حزيران/ يونيو؟ وهل هو قائم على مواقع قواتكم ووجودها في ذلك التاريخ؟ وقال إن الإسرائيليين جاهزون لإحضار خرائطهم وأن نحضّر نحن بدورنا خرائطنا. وأرسل ثلاثة تعليقات حول ثلاث قضايا عن المياه ومحطة الإنذار المبكر والتطبيع نقلها روس، وهي ما يلي:

أولًا، المياه، وتمثل مسألةً جوهريةً لإسرائيل، وتؤثر في وجهة نظرهم بالنسبة إلى الخطوط، وتريد إسرائيل حلّها قبل التوصل إلى أي اتفاق.

ثانيًا، الترتيبات الأمنية: قال ساغي إن أهم عاملٍ في هذه الترتيبات بالنسبة إلى الإسرائيليين هو محطة الإنذار المبكر الأرضية، وأن حاجاتهم لا يمكن أن تلبّى فقط عن طريق الجو أو الفضاء، بل لا بد من وجود محطة أو محطات أرضية.

ثالثًا، العلاقات السلمية: يحتاج الإسرائيليون إلى بعض الإشارات أو الدلالات قبل إتمام الانسحاب كي يظهروا لشعبهم أن هناك ما يدل على أن الأمور قد تغيّرت. وأن يكون ذلك في موعد توقيع الاتفاق. لكن يمكن أن

يكون هناك قبل ذلك إشارات لوضع جديد مثل زيارات متبادلة لصحافيين، أو زيارات مجموعات سياحية منتقاة لتدمر مثلًا، وإقامة تمثيل دبلوماسي بأقل من مستوى سفراء.

ونقل روس عن ساغي أن إسرائيل تحترم المصلحة السورية في لبنان، وأن باراك ملتزم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وأنه يفضّل أن يقوم بهذا الانسحاب من خلال اتفاق مع سورية، وهو يرى أن الانسحاب من لبنان سيتم أولًا، وقبل أن ينتهي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية. وتدخل إنديك وكثّف الأمور التي ستمكن باراك من أن يصل معنا إلى اتفاق بثلاثة أمور وهي: المياه، الإنذار، الجدول الزمني الخاص بالعلاقات العادية.

ردّ الداوودي على أسئلة ساغي بما يلي:

1. معايير تحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو: ضرورة أن تكون هناك معايير أخرى لتحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو غير وجود القوات، لأن إسرائيل احتلت تدريجيًا أقسامًا من المناطق المجرّدة، وحدّد هذه المعايير بـ: السيطرة الفعلية، والاشتباكات المسلحة ومعيار خطوط الزراعة.

2. تطبيق القانون الدولي حول اقتسام المياه: قال الداوودي: «لنكن واضحين: لن نحوّل المياه ولن نلوّثها. نتفهم حاجة إسرائيل إلى المياه، لكن هذا لا يعني أنه ليس لسورية حق في المياه. وهذه المطالب قائمة على نفس الأسس المعمول بها بين الدول المشاطئة لأنهارٍ دوليةٍ. وعلى أساس فهم احتياجات كل منا تطبّق القواعد الدولية للقسمة العادلة لمصادر المياه».

3. رفض محطة الإنذار المبكر: أكّد الداوودي ما سبق أن أوضحناه للمسؤولين الأميركيين، وهو أن أي وجودٍ إسرائيلي بعد السلام يعتبر استمرارًا للاحتلال، وقد رفضنا إقامة محطة في إسرائيل مقابل المحطة السورية، لأن المحطة السورية في إسرائيل رمز للسلام بينما المحطة الإسرائيلية في سورية هي رمز للاحتلال. لذلك أقول إنه لا يمكن قبول مبدأ المحطة الأرضية إطلاقًا، ونرى أن البدائل الجوية والفضائية والتكنولوجيا الحديثة تكفي لحاجات الطرفين.

4. العلاقات السلمية: تتم الإشارات والدلالات حين نوقع على الاتفاق، وتكون حالة الحرب قد انتهت، أما تبادل الزيارات فيمكن النظر فيه والاتفاق عليه.

اليوم الرابع

طلب روس إمهال الإسرائيليين والسوريين مدة يومين أو ثلاثة أيام كي تكون المناقشات على الخرائط. وفي الجلسة المسائية اقتصرت الجلسة كلها على نقل روس رغبة ساغي في استشارة حكومته قبل أن يرد على التعليقات السورية. ولذا فإنها لم تستغرق سوى دقائق محدودة. في الساعة الثانية عشرة من صباح اليوم التالي السبت 18 أيلول/ سبتمبر عرض روس على وفدنا أجوبة ساغي. كان واضحًا أن ساغي قد استشار باراك قبل أن يقدم أجوبته. قال روس للداوودي ما يلي:

1. إن منهج باراك هو الانخراط الجاد في التفاصيل وليس الحديث عن العموميات، وإن ساغي يود أن يلتقي مع الداوودي وجهًا لوجه، ومعه خرائطه حتى يكون دقيقًا في ما يقوله ويقصده، لكن لديهم خيبة أمل من الطريقة التي وضعتم بها خط الرابع من حزيران/ يونيو، وقد تجاوز ذلك توقعاتهم. وبرر روس ذلك بأن الرئيس الأسد قد قال لهم في إحدى المناقشات إن خط الرابع من حزيران/ يونيو هو حيثما كانت توجد القوات، وأنهم نقلوا إلى الإسرائيليين ذلك. وسرد روس من وجهة نظره مراحل تعريف مفهوم «الانسحاب الكامل»، و«الوديعة».

2. الإسرائيليون يؤمنون بأن محطة الإنذار المبكر الأرضية ضرورية، لكنها برمتها متداخلة، أي تؤثر فيها عوامل أخرى. ونقل روس ما قاله ساغي حول ذلك من أن العماد الشهابي قد قال لشاحاك في مفاوضات سابقة: بأنكم تبالغون في متطلبات الأمن وتتصرفون كأنكم في حالة حرب، فأجابه شاحاك: نعم أنت على صواب، يمكن تخفيف ذلك إذا ما أعدتم النظر في قوام قواتكم وتسليحها لتعكس أننا في حالة سلام وليس في حالة حرب.

ردّ الداوودي بأن الإسرائيليين يعرفون أين هو خط 4 حزيران/ يونيو، وأنه يمكن أن يتم فتح الخرائط وتحديد الخط وفقًا للمعايير التي ذكرها وليس لفتح باب النقاش من جديد حول: إلى أين الانسحاب؟، وإذا كان الاجتماع مع ساغي لتثبيت خط الرابع من حزيران/ يونيو فلا مانع مبدئيًا من ذلك، وطلب أن يستشير حول ذلك. وأما بخصوص المحطة فإذا كان مفهومهم للعوامل هو ما دار في ذهن الجنرال شاحاك من أن هذه المحطة لا تتعلق بـ «المناطق ذات الصلة» بل بتسليح القوات السورية وقوامها وتمركزها، فهذا منظور سيء، ولذلك فسأطرح موضوع قوام الجيش الإسرائيلي وبنيته وتسليحه بما في ذلك تسليحه النووي. أنا لا أسعى إلى جعل الأمور صعبة، لكن لن أترك فكرةً دون الردّ عليها. تدخل إنديك وقال: «المضمون الذي ذكرت فيه هذه المسألة جاء من خلال النقاش الذي دار بين شاحاك والشهابي، عندما ذكر الشهابي أن هناك حالة سلم ستكون بين الطرفين، فردّ شاحاك أن هذه الحالة يجب أن تنعكس على مواقع القوات وحجمها». ردّ اللواء العمر على إنديك: «قال العماد الشهابي: القرار قرارنا، وربما نشعر يومًا أن احتياجاتنا الأمنية تتطلب وضع قواتنا في خط مواجهة آخر، المسألة هي قرار سوري».

تقويم الأيام الأربعة

اتصل معي الداوودي في مكتبي في الخارجية ووضعني بالتفصيل في مجرى الجلسة الأخيرة، والبت بطلب الجانب الإسرائيلي لعقد جلسة خرائط حول تحديد كل جانب لخط الرابع من حزيران/ يونيو. كان الأمر يتطلب تقديم جواب سريع، فأمام وفدنا جلسة هي الأولى من نوعها، وهي تحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو على الخريطة لتحديد نقطة الانسحاب إليه وليس لفتح باب المناقشة حوله. وضعت الرئيس الأسد في خلاصة المناقشات، وأعلمت الداوودي بأن يعقدوا الاجتماع الثلاثي، وأن يستكشفوا ما في تصورات الإسرائيليين التي لا شك أنهم صاغوها بتوجيه باراك وموافقته، وكيف يرى خط الانسحاب الكامل.

كان الوفد الإسرائيلي هو الذي أصر على أن يواصل الجلسات من خلال

الحديث على الخرائط، وتبنى الأميركيون موقفهم. وكان هذا يعني أن يلتقي الداوودي والعمر وجهًا لوجه مع ساغي ومستشاره القانوني زينغر. كانت المدة الفاصلة بين الاجتماع الذي طلب فيه ساغي المناقشة على الخرائط وبين الاجتماع الذي ستتم فيه المناقشة على هذه الخرائط محدودةً بأقل من خمس ساعات. ويبدو أن الإسرائيليين والأميركيين كانوا متوهمين بأنهم سيتمكنوا من إرباك وفدنا بالمعلومات حول تحديد الخط. وكانوا في حقيقة الأمر مفرطين جدًا في هذه الأوهام، إذ كان الداوودي والعمر يعرفان بأكثر التفاصيل دقة كل ما يتعلق بتاريخ الخط. وكان اللواء العمر فضلًا عن ذلك يعرف كل شبر من هذا الخط بشكلٍ مباشرٍ لأنه خدم على خط الجبهة قبل حرب 1967.

سأطلق على هذا الاجتماع اسم «اجتماع الخط»، لأن الخلاف فيه تمحور حول تحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو، وانتهى بحدوث توتر أدى إلى رفع الاجتماع. لم يكن الاجتماع مفاوضاتٍ على الخط، بل لمعرفةً الفجوات بيننا وبين الإسرائيليين في تعيين ما يفهم كل منا حدود الانسحاب على أساس تحديد الخط، ولكن كان مفهومًا لنا كما للإسرائيليين والأميركيين أن ما سيحدث في الاجتماع سيؤثر كثيرًا في المفاوضات السياسية اللاحقة. وبالنظر إلى أهمية هذا الاجتماع فإنني سأتوقف عنده بالتفصيل لتبيين حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية كانت تراوغ ولا تفاوض، وتحاول التنصل مما تضمنته الوديعة بوضوح تام حول مسألة الانسحاب التام ونفي أي ادعاءات من أي نوع كان بأي جزء من أجزاء الجولان.

المقايضة المستحيلة

عرض روس خريطةً صغيرةً، رجا أن تفي بالغرض، اعترض اللواء العمر بأن الخريطة صغيرة جدًا، ولا يمكن شرح خط الرابع من حزيران/ يونيو عليها، وعرض أن تتم المناقشة على أساس صورة لدى الوفد السوري عن خريطة الهدنة المعتمدة من الأمم المتحدة، وأنها يمكن أن تشرح مفهومنا لخط الرابع من حزيران/ يونيو. عند هذا الحد قفز ساغي من المناقشة التي ألح أن تتم على أساس الخريطة إلى طرح مجموعة أفكار تقوم على ادعاءات أمنية وشبه

طوبوغرافية مغلوطة عمومًا، وتهدف ليس إلى تحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو، بل إلى رسم خط حدودي «مستقبلي جديد» بين إسرائيل وسورية بحكم سيادة إسرائيل على الموارد المائية في الجولان، وليس على بحيرة طبريا فقط.

بدأ ساغي مناقشةً لمفهوم الخط تقوم على أنه «غامض»، وقال: «ما تقصدون بخط الرابع من حزيران/ يونيو؟ نفهم المطلب السوري للانسحاب إلى هذا الخط، أو إلى خط قريب منه، لكي نتلافى أي خطأ. نحن نؤمن أنه إذا كان هذا ما سيحصل فلا بد أن تلبّى بعض الاحتياجات الإسرائيلية. هناك كثير من الخطوط، خط 1923 وخط الهدنة، وخطوط أخرى، لكنني لا أعرف أين هذا الخط الذي يعبّر عنه بـ (4) حزيران/ يونيو». كان ما طرحه ساغي يمثل استهتارًا بقواعد الفهم من جهةٍ، كما يعبر عن الغاية الإسرائيلية في إنكار خط الرابع من حزيران/ يونيو لمصلحة خط جديد من جهةٍ ثانيةٍ.

ردّ الداوودي على ما أسميته بـ«الاستهتار»، وسأل ساغي: «كيف قبل رابين الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو دون أن يعرف أين يقع هذا الخط؟ وحول ما ذكره روس من أن الرئيس الأسد قد أجابهم في إحدى المحادثات بأن حدود الخط هي حيثما كانت تتواجد القوات أمر صحيح» على أساس أن انتشار القوات ليس في مواقعها المحددة، وإنما عند الاشتباكات المسلحة في المناطق المجرّدة». ردّ اللواء العمر بتقديم تعريفٍ قانوني محكم لحقيقة الخط بأن «خط (4) حزيران/ يونيو هو الخط الذي لم يكن مسموحًا بتجاوزه من قبل العسكريين شرقًا وغربًا لكلا الطرفين»، وأن «الحكم في ذلك هو تقارير المراقبين الدوليين المنتشرين في المناطق المجرّدة»، وأشار العمر إلى «أن أحد المعايير التي أخذت بعين الاعتبار في تحديد الخط في المنطقة المجردة هو حدود الملكيات العربية واليهودية».

وقام اللواء العمر بشرح الخط مشيرًا إلى «حدود الملكيات، وخط الزراعة، وأن الخط يتماشى مع هذه الحدود وخط الزراعة، ثم يلتقي مع الحدود الدولية». سأل ساغي: «أين النبي هود والشيخ مخفي؟». كان اللواء العمر يحفظ هذه المناطق جغرافيًا وطوبوغرافيًا ومباشرةً عن ظهر قلب، وتكفيه فقط الإشارة إلى المواقع من دون محاولة البحث عنها على الخريطة. قال اللواء

العمر: «الخط هنا يسير من محمد المخفي إلى النبي هود، ومن ثمّ يلتقي مع خط 1923 في خان البحريات، ثم يسير حتى وادي الصمادي جنوب الدرباسية على خط 1923»، وأضاف الداوودي: «نظرًا للاشتباكات، وتفاقم الخلافات بين الشيخ مخفي والنبي هود فإن رئيس لجنة الهدنة قام بتحديد إحداثيات خط الاستثمار الزراعي بين هذين المكانين، وأصبح الخط معروفًا باسم خط رئيس اللجنة».

استفسر ساغي: هل هذا ينطبق على الحمّة والنقيب؟ علق الداوودي: «كان هناك في 4 حزيران/ يونيو وضع مستقر في جميع المناطق المجرّدة»، أضاف العمر أن ما استفسر عنه ساغي هو «في تل العزيزيات، وكان التل في المنطقة المجردة، وكان هناك مشاكل». علق ساغي: «جزء منه»، ردّ العمر: «صحيح جزء منه، ولكن باعتبار التل نقطةً حاكمةً عسكريًا، فقد كان يحمي المزارعين في منطقة محمد المخفي والنبي هود».

محاولة نسف الوديعة

انتقل ساغي حينئذ إلى الكلام بلغة «السيميائيين»، وقال: إن خط 4 حزيران/ يونيو ليس فقط مجرد خط بل هو رمز. الواقع أنه قد أصبح رمزًا في كلا البلدين». وانتقل إلى ما يريده من رسم خط جديد بتغيير قواعد اللعبة، أي ترسيم الخط وفق ما هو عليه إلى ترسيمه وفق نظرية «الاحتياجات» الأمنية والمائية الإسرائيلية المطاطة، قائلًا: «وظيفتي أن ألبي احتياجاتنا ثم ألبي احتياجاتكم. أنا أحترم مطلبكم لكنني أعترض على انسحاب إسرائيل إلى ما تسمونه بخط الرابع من حزيران/ يونيو، ولكنني أعرف أيضًا أنه ما لم نرض الادعاء السوري، فلن يكون هناك فرصة لتحقيق أية اتفاقية. يجب أن نرسم سويةً الخط الذي له علاقة بـ 4 حزيران/ يونيو، وفي نفس الوقت يجب أن تلبّى احتياجاتنا».

التف ساغي على الموضوع بمهارة وقال: «ما أنظر إليه هنا هو المنطق وليس العدل، لأننا من الصعب أن نثبت من كان على صواب أو خطأ». وقفز ساغي في محاولة هروبه من الاتفاق على ترسيم الخط كما هو في

حقائق الجغرافيا والطوبوغرافيا والتاريخ إلى طرح المقايضة: «كل الأمور متداخلة، سنكون مرنين كإسرائيليين، وأنا واحد منهم بالنسبة إلى الأرض إذا ما تمّت تلبية احتياجاتنا الأخرى. أعطي مثالًا هو شاطئ بحيرة طبريا الشمالي الشرقي»، وأضاف ساغي قائلًا: «لم يوجد أي وجود عسكري سوري في هذه المنطقة قبل 4 حزيران/ يونيو. أتذكر وجود خمس قرى للصيادين، وكان هناك نشاطات عسكرية محدودة إلا في الحالة التي كانت فيها القوات السورية تتصدى للزوارق الإسرائيلية في البحيرة». واستأنف ساغي كلامه وفق نظرية «الاحتياجات»: «ليست المسألة هنا حول الخط فقط بل هي تتعلق أيضًا بتلبية احتياجات إسرائيل بالنسبة إلى المياه سواء اعتمد حوارنا هنا على خط 1923 أو 4 حزيران/ يونيو 1967 في هذه المنطقة».

كان ما قاله ساغي عن خلو المنطقة التي يعنيها من أي وجود عسكري سوري ينم إما عن الجهل أو التضليل، وأرجّح عامل التضليل. ردّ عليه اللواء العمر بشكلٍ لم يتوقعه ساغي: «أنا شخصيًا كنت قائدًا لإحدى القطعات العسكرية هناك». وأنه عاد إلى الوثائق كي يعرف ما هي أرقام الكتائب السورية التي كانت في تلك المنطقة. وعلق الداوودي: «لقد شرحت أشياء ووقائع لها علاقة بالسرد التاريخي، شرحت لماذا يتوافق خط 4 حزيران/ يونيو مع خط 1923 في مقاطع معيّنة، وذكرت أن المعايير ذاتها التي طبّقت في المنطقة المجرّدة قائمة على طول خط 4 حزيران/ يونيو بما في ذلك عندما يتوافق مع خط 1923». واقترح الداوودي متابعة شرح توضع خط 4 حزيران/ يونيو 1967 في القطاع الأوسط من المنطقة المجرّدة.

لم يكن لدى ساغي ما يستطيع أن يفنّد فيه شروحات وفدنا بل قال: «في المرة القادمة أريد أن أشرح موقفنا بالنسبة إلى الخط، وأرجو أن تتفهموا فهمنا لهذا الخط». وادعى ساغي أنهم قاموا بعد حرب 1967 بجمع الخرائط السورية التي كانت تحتوي على تفاصيل المواقع في ذلك الوقت، لكن الخرائط لم تكن واضحة لتساعده في مزاعمه.

«الخط المستقبلي» البديل من خط الرابع من حزيران/ يونيو

طرح ساغي في ضوء ما أسميته بـ «نظرية الاحتياجات الإسرائيلية» رسم خط جديد أطلق عليه اسم «الخط المستقبلي»، وقال: لا بدّ لنا أن نقبل بهذا الخط المستقبلي، وإلا فلن يكون هناك اتفاق. وحسب فهمي فإن رسم هذا الخط يجب أن يتمّ بطريقة تلبي مبادئ الطرفين. مبدؤكم أنتم في 4 حزيران/ يونيو ومبدؤنا نحن في ملاقاة احتياجاتنا. أود أن أقول، ويستطيع دنيس أن يصحح لي، أن ما أعطي أي ما يسمى بالوديعة قد أعطي على أساس أننا مستعدون لقبول خط 4 حزيران/ يونيو إذا ما تمّ تحقيق احتياجاتنا». ما قاله ساغي صحيح، لكن ما ليس صحيحًا ومضللًا فيه هو أنه تناسى ما قامت عليه «الوديعة» بكل وضوح وأمام روس الذي طلب منه ساغي التدخل لتصحيح قوله، وهو أن الوديعة قامت على نفي أي ادعاء إسرائيلي في أي جزء من أجزاء أراضي خط الرابع من حزيران/ يونيو، وأن سورية كانت ملتزمة تلبية تلك الاحتياجات لكن من دون أي ادعاء إسرائيلي بأي جزء من أراضيها. وهذا تم بمعرفة الوزير كريستوفر ودنيس روس أمام الرئيس الأسد والوزير الشرع في تموز/ يوليو 1994.

كان ما يتحدث عنه ساغي هو «خط مستقبلي» جديد، وليس خط الرابع من حزيران/ يونيو، وذهب إلى حد اعتبار أنه حتى لو لم تكن هناك حاجة لتحديد هذا الخط فإن احتياجات إسرائيل يجب أن تلبّى، لكنه عاد إلى الخريطة وفي خياله نظرية «الاحتياجات»، وقال: «اسمحوا أن نحدد أين هي المناطق من الخط التي لا جدال حولها. في الشمال هناك جدل بالنسبة إلى القطاع الشمالي من المنطقة المجرّدة. لا يوجد خلاف حول الخط من البحريات وحتى جنوب الدرباسية. في القطاع الأوسط أنتم ترون أن الإسرائيليين سيطروا على هذا القطاع في 4 حزيران/ يونيو». صحح له الداوودي: «5 حزيران/ يونيو». أردف ساغي: «في القطاع الأوسط هناك خلاف بيننا، وأسأل أين الدردارة بالنسبة إلى الخط». أجابه اللواء العمر: «غرب الخط»، استأنف ساغي: «شرق نهر الأردن لا توجد مشكلة». قاطعه الداوودي: «بل توجد مشكلة باعتراف مسؤوليكم، وبموجب تصريحاتٍ مدونةٍ لهم في سجلات الأمم المتحدة، ويقولون فيها إن

السوريين يسيطرون على الضفة الشرقية لنهر الأردن في هذا القطاع»، وأردف اللواء العمر: «بالنسبة إلى هذا القطاع أذكر جيدًا أن تبادل الأسرى بين الطرفين كان يتم في نقطةٍ تقع تمامًا في وسط جسر بنات يعقوب، وأن مخفرًا سوريًا كان على المدخل الشرقي للجسر، ومرصدًا إسرائيليًا في جانبه الغربيّ». وقال ما يلي:

«أنتم على علم بحاجاتنا، وهذه تتركّز في المنطقة شمال شرق بحيرة طبريا، والمنطقة الثانية الخاصة باحتياجاتنا هي تلك المحيطة ببانياس، لأن هذه المناطق يمكن أن تمثّل تهديدًا محتملًا لبلدنا. ولكن يمكن تلبية احتياجاتكم في القطاع الجنوبي من المنطقة المجرّدة في أسفل حافة مرتفعات كفر حارب وعمرة عز الدين لكي يكون هناك توازن، فمنطقة كفر حارب مرتفعة، وبالتالي فهي تسبّب متاعب نفسيّةً للإسرائيليين، ومع ذلك لديّ مرونة في هذه المنطقة». وأكمل ساغي: «شاطىء شمال شرق بحيرة طبريا مهم بالنسبة إلينا، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى المياه» وقام ساغي بوضع يده على منطقة البطيحة، وبالمناسبة شهدت هذه المنطقة التي وضع ساغي يده عليها في أوائل الثلاثينيات أحد أبرز أطماع الوكالة اليهودية الاستيطانية، وشكلت الحركة الوطنية السورية صندوقًا لإنقاذها من الوقوع في ملكية الوكالة، وأدى الضغط الوطني على سلطات الانتداب الفرنسي إلى إصدار قانون يحول دون انتقالها إلى ملكية الوكالة. وردّ عليه الداوودي: «أي شيء شرق خط 4 حزيران/ يونيو لا يمكن أن يؤخذ بالاعتبار أبدًا، لأنه ليس لديكم ما يدعم أقوالكم بالوثائق نحن لدينا وثائق تثبت جميع نقاط هذا الخط». هنا توتر الوضع، وإزاء هذا التوتر رفع روس الجلسة.

تلاعبات روس

في الساعة التاسعة من مساء يوم السبت 18 أيلول/ سبتمبر 1999 التقى الداوودي مع روس. أعرب الداوودي عن خيبته من الاجتماع مع ساغي، وتساءل مستنكرًا: «كيف يعقل أن يقبل رابين رئيس وزراء إسرائيل الانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو من دون معرفة أين يقع هذا الخط؟ هل يستخفون

بعقولنا؟ إذا كان بعض الصحافيين قد استطاعوا أن يحددوا ملامح الخط نتيجة بحثٍ بسيطٍ، فكيف يعقل ألا تعرف إسرائيل أين يوجد خط 4 حزيران/ يونيو 1967؟ عند اجتماعي مع ساغي تحدثنا بوضوح شديد عن مساحة المنطقة المجرّدة، قلت له حينئذٍ إن مساحتها أكثر من 20 كم2، ردّ عليّ أن مساحتها 18 كم2، إذًا هو يعرف تمامًا أين الخط؟». ردّ روس: «هم وافقوا على مبدأ الانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو أولًا، ثم سيجلسون معكم، وينظرون أين الخط؟ لقد سمعت أنت مباشرةً منهم قبولهم للمبدأ، أي ما كان بجيبنا وضعوه على الطاولة». كان روس يعني هنا الوديعة التي يقوم أساسها على الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، لكن مع تبنيه خلال جلسة الخط للتفسير الإسرائيلي، وتعمده أن يشير خلافًا للحقيقة ولما تمّ مع الرئيس الأسد والوزير الشرع حول الخط، ولذلك ردّ عليه الداوودي: «وإذا كنتم تصدقون ما سمعته منهم، فالأفضل إبقاء الوديعة في جيب الرئيس كلينتون».

حاول روس أن يمتص غضب الداوودي وقال: «أنا أفهم موقفكم، وأعتقد أنني أفهم موقفهم. ما أريد أن أعرفه الآن، هو ماذا سيعطون بالمقابل؟». في هذه اللحظات قام روس بعرض خريطة رسم عليها خط يقع بين خط 1923 وبين مجرى نهر الأردن في القطاع الأوسط من المنطقة المجرّدة، وخط آخر موازٍ للشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، ويبعد عنه 50 مترًا، ثم يستمر الخطّ ليقسم طولًا القطاع الجنوبي من المنطقة المجرّدة بين سورية وإسرائيل. وقال: «أفكر بجسْر الهوّة بين الموقفين، فما رأيك؟». كان روس يحمل طبع ساغي هنا نيابةً عنه، ولذلك أجابه الداوودي: «أنصحك بعدم التفكير بجسْر الهوّة على أي نحوٍ كان. خط 4 حزيران/ يونيو يقع غرب خط 1923، ويواكبه أحيانًا، وهوَ يمثل ما كان الوضع عليه قبل حرب 1967، وكل نقطةٍ فيه موثّقة تمامًا. وبالتالي لا توجد حلول وسط بشأنه، وأتمنى ألا تقدّم مثل هذه الاقتراحات لأنها مرفوضة سلفًا». ردّ روس: «ستقول أولبرايت للشرع، نحن الآن في وقتٍ حساس، ونريد أن نتحرى عن إمكان التوصل إلى اتفاق» وستدلي بوجهة نظرها. ردّ الداوودي: «يجب عدم خلط الأمور. نفهم حاجتهم للمياه، ونستطيع إيجاد حلولٍ مرضيةٍ للطرفين لهذه المسألة دون المساس بخط الرابع من حزيران/ يونيو».

اليوم الخامس والأخير

وضعني الداوودي مرةً أخرى في مجريات ما جرى من مناقشاتٍ وتوترات في جلسة السبت، ونقل إليّ خطة الوسيط الأميركي في ترتيب اللقاء بين أولبرايت وبيني، وقلت له أن ينصح روس بألا يعرض علينا في الاجتماع المرتقب أشياء جديدة لم يتم التباحث حولها بشكل مسبقٍ معنا، وطلبت منه ألا يمرر لروس عملية تلاعبه بتفسير «الوديعة»، فيصبح إسرائيليًا أكثر من الإسرائيليين. وظهر روس كأنه يتبادل الأدوار مع ساغي أكثر مما يقوم بمهمته كوسيط نزيه.

قلت للدكتور الداوودي «الوديعة بجيب كلينتون، ونحن نعتبر ونصرّ في هذه الحالة على أن الوديعة مازالت في جيبه، وما يجري هنا لا يؤثر في التزام إسرائيل بالانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967، وأن الالتزام بالوديعة مازال قائمًا» نصح الداوودي روس «بألا يقدم في اللقاء ما بين السيدة أولبرايت مع الوزير الشرع أشياء جديدة لم يسبق بحثها مع القيادة السورية».

حاول روس أن يصحح كلامه بشأن ما نسبه إلينا حول تحديد خط 4 حزيران/ يونيو، فقال للداوودي: «عندما تطرقت إلى ما ذكره الرئيس الأسد والوزير الشرع لم أقصد أنهما كانا غير محدّدين في كلامهما». وانتقل روس إلى «مديح» أداء وفدنا، وقوة «حججه»، حين قال في صيغة «انطباع شخصي» ما يلي: ربما في نهاية المطاف يقرر الإسرائيليون، وهو في مصلحتهم. كان ما طرحه روس في الحقيقة ليس «انطباعًا شخصيًا» بل خطة يدل كل شيء فيها على شبهة تنسيق روس مع الإسرائيليين بشأنها، لمحاولة تسويقها الساذجة لدينا، والإيحاء بأن الإسرائيليين يتنازلون. كان ما طرحه روس، وإن كان في صيغة «نقل» مطالب الطرف الآخر لا يتسق مع شروط «النزاهة» التي يتطلبها عمله، إذ إن روس اعترف بالشق الأول مما تضمنته الوديعة وأسسها وهو التزام إسرائيل الانسحاب التام حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو بينما سكت عن الشق الثاني المرتبط ارتباطًا تامًا مع الشق الأول، وهو تأكيد رابين عدم وجود أي ادعاء إسرائيلي بأي جزء من أجزاء الأراضي السورية التي سيتم الانسحاب منها حتى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو. كما أكد ذلك كريستوفر للرئيس الأسد ولي أنا الوزير الشرع بحضور روس نفسه.

اللقاءات مع أولبرايت وكلينتون

طلبت أولبرايت موعدًا سريعًا للاجتماع معي بشأن تقدير مرحلة ما بعد المفاوضات المباشرة. في 28 أيلول/ سبتمبر 1999، التقيت معها في واشنطن. بعد أن شاركت في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كنت قد قدرت مسبقًا الموضوعات التي ستطرحها أولبرايت.

في اليوم التالي الأربعاء 29 أيلول/ سبتمبر 1999 التقيت صباحًا مع الرئيس كلينتون في البيت الأبيض. بعد الترحاب القصير قلت لكلينتون مباشرةً «لقد التقيت مع السيدة أولبرايت: وكان من الواضح أن مسألة الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 هي المسألة التي لا يمكن أن نعيد التفاوض حولها» وأن السلام الذي نريده هو سلام حقيقي، ونريد علاقاتٍ في جميع المجالات، ويجب ألا يقولوا أن على السوريين ألا يلمسوا مياه طبريا».

أجابني كلينتون: «أمضيت وقتًا طويلًا معه (يقصد باراك) نتحدث عن الأشياء بالتفصيل، حتى نظرنا في الخرائط. وقال (باراك) لي في مناسباتٍ عدةٍ: أنا مرن في كثيرٍ من الأمور، ولكن في طبريا أو بحر الجليل يجب أن تكون هناك أرض، ويجب ألا تلمس سورية المياه. وأريد أن تكون هناك محطة أرضية في (الحرمون)، ولا يهمني إذا كان هناك السوريون أو الأميركان أو أي أحدٍ لسنواتٍ، وأتخلى عن أرضٍ في الجولان كي نحصل على تلك الأرض في طبريا»، وأضاف كلينتون «لكن إذا ما أردت أن أفعل شيئًا جيدًا، فإنه يجب عليكم أن تكونوا مرنين حول هاتين النقطتين، أو أن أجد طريقةً لكم للانخراط معه مباشرةً» و«بدون حل لهاتين المسألتين ستكون لدينا مشكلةً».

أجبت كلينتون: «الجزء الذي تتحدثون عنه من بحيرة طبريا هو جزء مهم لكل سوري. إذا عاد السوريون إلى الجولان ولم يصلوا إلى البحيرة فإنهم سيكونون متأكدين من أنهم لم يستعيدوا الجولان». وقلت له بأن هذه هي المشكلة التي نواجهها. ولذلك لا يمكن المساومة حولها لتلبية طلبات الجانب الإسرائيلي، فلا يمكن أن نلعب بهذا. هذا أمر خطر، ولأن الجولان صغيرة، وحضورنا على البحيرة معروف، والعوائل مازالت تعيش على أطراف

دمشق، وهناك قرى سورية عديدة على حافة البحيرة، وهم يعرفون كل جزءٍ منها وينتفعون من مائها. وهم يتحدثون عن هذه القطعة من الأرض لأنها حياتهم.

أوضحت لكلينتون: «إنني لا أضخّم الأمور، ولكن هذه هي الحقيقة والواقع، وهذا هو موقف السوريين». انتقلت بعد ذلك ومباشرةً إلى توضيح حدود مرونتنا في تلبية احتياجات إسرائيل المعروفة من مياه البحيرة، وقلت لكلينتون: «إذا كان القلق هو الحفاظ على كمية المياه، ونوعيّة المياه، وإذا كان هدفهم من إبعاد السوريين عن المياه هو ألا يلحق أذى بهم، فإن هذا قابلٌ للحل، لأن هدفنا ليس إلحاق الأذى بهم، كما لا نريد أن نقلّل من كمية المياه التي يحصلون عليها من الجولان ولا من جودتها».

قصة الطريق الدائري حول البحيرة

سأسهب قليلًا في السرد التفصيلي لهذه القصة، ولا سيما قصة الجزء الشمالي - الشرقي من بحيرة طبريا، لأنه نشأ بعد شهور قليلة في مفاوضات جنيف سوء فهم متعمد من قبل الرئيس كلينتون له، وادعائه أمام الرئيس الأسد في مؤتمر جنيف بأن الشرع وافق على بقاء هذا الجزء مع إسرائيل لتلبية احتياجات إسرائيل. وهو ما استخدم لتحميل سورية، وتحميلي شخصيًا، مسؤولية إخفاق المؤتمر، وعدم الوصول إلى فرصة السلام التاريخي الذي ادعى الأميركيون أنه كان في متناول اليد لولا فاروق الشرع.

كان كلينتون قد قال لي إن باراك قد أخبره بأنهم بصدد إحاطة البحيرة بطريق لسباق السيارات وأنه لا يستطيع التنازل عن ذلك. وذكر لي أن خط 1923 ترك عشرة أمتار بين أرض الجولان وبحيرة طبريا. قلت له حتى لو افترضنا جدلًا بأن هذه الأمتار العشرة حق لإسرائيل - وهي لم تكن موجودة كدولة عند رسم هذا الخط - فهل يستطيع عاقل أن يتخيل أن السوريين سيكونون على بعد عشرة أمتار من الماء، ولا ينتفعون منها لري مواشيهم وسقاية مزروعاتهم؟ على كل حال هناك اتفاقية عام 1926 تحدد الانتفاع من المياه. ثم لماذا وقعت سلطات الانتداب البريطانية والفرنسية هذه الاتفاقية، أليس بسبب سخط المواطنين السوريين على محاولة إبعادهم قسرًا عن مياه البحيرة؟

عندما كرر الرئيس كلينتون أهمية العشرة أمتار الفاصلة بين الأرض ومياه البحيرة حسب خط 1923، قلت له ألا تعرف يا سيادة الرئيس بأن العشرة أمتار لا تتجاوز المسافة بين الكرسيين اللذين نجلس عليهما أنت وأنا والنافذة المقابلة في المكتب البيضاوي؟ كيف يمكن أن يرى الناس بحيرة أمامهم ويحرم عليهم الشرب منها والانتفاع من مائها؟!

كان كلينتون يصغي بشكل عميق إلى كل كلمة أقولها حول هذه القضية. وجه لي كلينتون بعد أن أكملت كلامي ثلاثة أسئلة لأجيب عنها، وجرى طرح الأسئلة وفق الطريقة الحوارية التالية:

1. **السؤال الأول:** قال كلينتون: «أنا متفق معك. وأريد أن أكون متأكدًا من أنني أسمعكم بشكلٍ جيّدٍ. أنتم تقولون إنه إذا ما تمّ حل مسألة السيادة بالطريقة التي ترتأونها سوف تفكرون باستخدام المياه جزئيًا من البحيرة بطريقة ما». أجبته: «هذا ما قصدته، تطوير المنطقة بطريقةٍ ما. نريد هذا الخط إلى 4 حزيران/ يونيو 1967، مشاطئًا للبحيرة».

2. **السؤال الثاني:** وهو حول النقطة الثانية المتعلقة بمحطة الإنذار الأرضية. قال كلينتون: «أحب أن أتأكد من أنني فهمتك. بالنسبة إلى الإنذار المبكر. أنتم اقترحتم موقعًا دوليًا مناسبًا لسورية وإسرائيل ولبنان كجزء من سلام شاملٍ. أين تكون هذه المحطة أو هذا الموقع؟» أجبته: «لا أعرف، ولم نفكرً بذلك، ولكن هناك نقطة حيث يمكن الاتفاق عليها إذا حصل السلام الشامل كما نردد معًا». كنت أقصد بذلك ما تمّ تداوله من فكرة مقولةٍ لنا من أن المحطة يمكن أن تكون على حافة الحدود الدولية بين إسرائيل وسورية ولبنان، من دون أن تشكل انتهاكًا للسيادتين السورية واللبنانية، وتوزع المعلومات الأمنية للدول الثلاث.

3. **السؤال الثالث:** إذا ما تحركنا إلى الأمام، لماذا لا تتصلون مع الإسرائيليين مباشرةً وتصافحوهم؟ أجبته: «ليس لدينا مانع عندما نصل إلى صفقة»، وذكرت له ما كنت قد قلته لجورج بوش الأب أن المصافحة تتم حتى بين المواطنين الأميركيين بعد إتمام الصفقة التي يتجادلون بشأنها وليس قبلها.

اللقاء مع أولبرايت

في مساء اليوم ذاته التقيت مع أولبرايت مرة ثانية في واشنطن، كان لقاؤنا قد بدا في الخامسة والربع مساءً، وكانت أولبرايت قد اجتمعت مع كلينتون لتفهم منه مجرى لقائي الصباحي معه. وربما كان كلينتون قد تحدث مع باراك حول الأفكار التي طرحتها، وذلك ما استنتجته بسرعة إبان لقائي مع أولبرايت.

كانت أولبرايت من النوع المهني والواضح الذي لا يتلاعب بالمعلومات، وعلى سبيل المثال كانت تتساءل لماذا لا نطالب كغيرنا بمساعدات أميركية ودولارات كقروض ميسرة ونحن وسط عملية السلام؟ وقد حدثتني في مرة سابقةٍ حين قررت أن تكون زيارتها الأولى إلى براغ مسقط رأسها بعد أن أصبحت وزيرةً للخارجية الأميركية. وأصيبت بالصدمة حين كان أول سؤال وجه إليها من مستقبليها الذين حشدوا آلاف التشيكيين لاستقبالها: كنا نظن أنك أتيت بدولارات لنا؟ الآن الإسرائيليون وليس أنتم الذين يطالبون بمليارات الدولارات في حال الانسحاب من الجولان. لم أعلق لأن أي تعليق قد يفهم منه عكس ما أقصد وخصوصًا أن طلب المال قد يريق ماء الوجه.

قالت أولبرايت – بعد صمت من جانبي – إن الرئيس كلينتون كان مرتاحًا للقاء، تحدث عن المياه ومحطة الإنذار المبكر، وهو يريد أن يفكّر بما اقترحته، ويرى ما الذي يمكن أن يقترحه؟». لكن أولبرايت نقلت لي تفهم كلينتون لما ذكرته له، ووضعه في مجال تفكيره لتقديم اقتراحات، وكان هو نفسه أعرب في اللقاء معي عن مثل هذا التفهم، وحاول إعادة صوغه بشكل مطابقٍ لما أقصده، وليس فيه إطلاقًا ما يجعل إسرائيل تتشبث بالمسألتين: إبعادنا عن البحيرة والمحطة الأرضية على أراضينا، ذلك أنني قدمت تأكيدات مطمئنة حول هاتين النقطتين بشرط احترام سيادتنا التامة على كامل الأراضي السورية، وفق خط الرابع من حزيران/ يونيو.

نقلت أولبرايت لي ما يدور في فكر الرئيس كلينتون من أنه قال لها: «إنه كلما فكّر أكثر توصّل إلى ما قاله في نهاية اللقاء، وهو أن الخلافات بين

الموقفين كبيرة، إلى درجةٍ سيكون من الصعب معها جَسر الهوة بينهما». وأضافت: «إنه يريدك والرئيس الأسد أن تفكرا مليًا بما إذا تمكنتم من إيجاد مرونةٍ أكثر في هاتين النقطتين». وأردفت قائلة: «سوف أتصل بك في الأسبوع القادم لنرَ إذا ما كان الأسد يمكن أن يكون مستجيبًا أكثر لهاتين النقطتين، وإذا ما أراد الأسد أن يتحدث مع كلينتون، فنحن نرحّب بذلك». وركزت على «أن النقطة المهمة هي أن تحاولوا أن تروا فيما إذا كان يمكن أن تكونوا أكثر مرونةً». كررت موقفي ثانية بوضوح لا يقبل التأويل «نحن يمكن أن نكون مرنين في المسائل الأخرى».

كنت أحترم وضوح أولبرايت في عدم التضليل والتلاعب، وأجبتها أن كل ما طرحته كان مرنًا وقلت لها: «هذه المرونة هي أقصى ما نستطيع، وأنا كسوري لا أساوم ولست مساومًا جيّدًا، مع أن السوريين مساومون جيّدون، ولكنني أعطيك الحدّ الأقصى الذي أستطيع أن أقوله وقلته: إذا كانت لدينا فرصة للوصول إلى المياه والانتفاع منها حسب اتفاقية 1926، يمكن أن نكون مرنين، ما هو لهم يبقى لهم، وما هو لنا سيبقى لنا». وابتدعت فكرة من عندي للرئيس كلينتون أن تكون المحطة - إذا كان لا بد منها - على نقطة التقاء الحدود السورية اللبنانية الإسرائيلية دون أن تمس سيادة أي طرف.

«الأرض جزء من السيادة، ومن كرامة سورية كلها. ولذلك أقول ثانيةً: لا يمكن إعادة التفاوض بشأن الأرض. وأنا أقول لك منذ الآن، أنه لا يمكن لأحدٍ أن يعيد التفاوض حول خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967».

كنت جادًا في كل ما طرحته، وبهذه الروح قلت لأولبرايت: أما بالنسبة إلى محطة الإنذار المبكر، فإنني قلت للرئيس كلينتون اليوم، وهذه الفكرة وليدة البارحة، وفكرت بها هنا في نيويورك، إننا لا يمكن أن نترك محطات الإنذار المبكرة فوق الأرض السورية، وأن يشغّلها الإسرائيليون. هذا أمر لا مجال للنقاش فيه. ولذلك نقول إن البديل هو محطات إنذارٍ من الفضاء، وطائرات استكشافية يمكن أن تطير إلى حدّ الحدود، وعند ذلك يمكن تغطية منطقة مهمة

لمصلحة أمن جميع الأطراف، لأن الجولان وجنوب لبنان هما جبهة واحدة. إذا ما نظرت إلى الخريطة يمكنك اعتبارهما جبهةً واحدةً من وجهة النظر الأمنية. وبالتالي ما قصدته من وراء هذه الفكرة ألا تمس سيادة أي من الأطراف، وهذا موقف يجب أن يلقى ترحيبًا إذا كان الأمن هو الهدف وليس الأرض.

قلت لأولبرايت التي لها جذور يهودية: «الإسرائيليون واليهود لم يكونوا أبدًا موجودين ضمن حدود 4 حزيران/ يونيو في كل تاريخهم، وليس فقط بعد تأسيس إسرائيل عام 1948. وإذا ما سألتني أين الخط؟ سأقول لك: هذا هو الخط حيث لم يكونوا موجودين قبل خط الرابع من حزيران/ يونيو». كان ما طرحته بكل بساطةٍ هو خط واقعي حقيقي يتطلب رسمه بين الجانبين وليس استمرار النقاش حول توصيفه. كانت هذه هي الحقيقة.

الفصل الثامن عشر

اجتماعات بلير هاوس وشيبردزتاون

بعد انتهاء لقاءاتي مع الرئيس كلينتون والوزيرة أولبرايت في واشنطن عدت إلى نيويورك في القطار يوم 30 أيلول/ سبتمبر 1999. وفي اليوم التالي غادرت مطار كيندي في نيويورك إلى لندن التي وصلتها صباح اليوم التالي. ولم أنم أكثر من ساعة كعادتي. انتظرنا بضع ساعات لنأخذ الطائرة السورية المغادرة ظهرًا إلى دمشق. حاولت أن أستجمع حصيلة لقاءاتي التي بلغت نحو خمسين لقاءً على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لدى اتصالي هاتفيًا مع الرئيس الأسد بعد وصولي أخبرني بأن الرئيس الفنلندي أهتيساري سيصل صباح الغد، ولا بد أن نكون في استقباله. بعد المباحثات مع الرئيس الفنلندي ووزيرة الخارجية ومأدبة غداء أقيمت لهما شعرت خلالها بضيق في الصدر. نصحني طبيب الرئيس الدكتور علي عبد الله أن أذهب إلى المشفى لإجراء الفحوصات اللازمة في الحال، لكنني ذهبت إلى المطار لوداع الضيوف. وعدت فورًا من المطار إلى مشفى الشامي. كانت زوجتي قد سبقتني وظلت إلى جانبي. قضيت الليل دون أن يكتشفوا حتى الفجر ما أعانيه.

عندما زارني الرئيس الأسد صباح 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 في غرفة العناية المشددة، شعرت أنني في وضع لا أحسد عليه؛ فالرئيس لا يزور عادة مرضاه وبهذه السرعة، إلا إذا كانوا في حالة يرثى لها. كنت أرى ثلاثة أو أربعة أطباء يتحلقون حوله بجانبي، عرفت منهم الدكتور علي عبد الله والدكتور محمد الشامي مدير المشفى يتحدثون بأصوات غير واضحة كما لو أنهم كانوا يتهامسون. اقترب مني الدكتور الشامي، وأكد للرئيس أنه لم يتركني طوال الليل، وأوعز بإجراء كل أنواع الفحوصات حتى الفجر لمعرفة المصدر الحقيقي للمشكلة التي أعانيها. عاد إلي بعض الاطمئنان عندما أخبرني الرئيس أن المشكلة ليست خطيرة جدًا لكن الخبرات الضرورية لنجاح مثل هذه العمليات

الحساسة متوفرة في بيروت أكثر منها في دمشق، وقال بصوت مسموع أن طبيبًا سوريًا بكفاءة عالية سيرافقني في سيارة الإسعاف المجهزة بكل ما يلزم وسيظل إلى جانبي فيها ولا يفارقني أثناء العملية.

بدت المسافة في سيارة الإسعاف بين دمشق وبيروت على الرغم من قصرها أطول من السفر بالطائرة بين واشنطن ودمشق، ليس بسبب الألم الشديد الذي بدأت أشعر به مع اهتزاز سيارة الإسعاف، وإنما لأن الطبيب المرافق لي كان منزعجًا لأنه لم يكلف شخصيًا بإجراء هذه العملية في دمشق. قال لي بأنه قد أجراها لعشرة أشخاص لم يفارق الحياة منهم إلا واحد وهي نسبة جيدة لهذا النوع من العمليات الجراحية الحساسة. حرص طوال الطريق على أن يريني صورًا بعضها بالألوان وبعضها بالأسود والأبيض. وكان يشكو أن الخدمات لدينا ضعيفة وإلا فإننا كأطباء أكثر مهارة من أطباء الجامعة الأميركية، وأن العملية الفاشلة التي تحدث عنها كانت للأسف تتطلب تبريد دماغ المريض 30 درجة تحت الصفر.

أمضيت في المشفى عشرة أيام، شعرت بعدها أن الخروج منه على الرغم مما حظيت به من عناية فائقة بإشراف لا مثيل له من قبل الدكتور سمير علم أفضل بكثير من الدخول إليها. أخبروني بعد عدة أيام أن عمليتين اثنتين أجريتا لي، الأولى لم تكن ناجحة لأن بعض النزف استمر داخل الصدر، والثانية كانت ناجحة من كافة الجوانب لأن الطبيب المشرف طلب بعدها مباشرة أن أكتب بخط يدي على قصاصة ورق رسالة من بضع كلمات فكتبت «دع الزائرين يدخلوا». لم أكن أدرك لحظتها أن هذه العبارة قد كان لها وقع خاص لدى أفراد عائلتي التي اطمأنت بأنني في كل وعي. كان الاجتهاد لدى أحد الأطباء المختصين الذين استضافتهم بعض القنوات الفضائية خلال العملية يقول، إذا خرج الشرع بقلب سليم من العملية فقد لا يسعفه دماغه للاستجابة بصورة طبيعية كما كان.

يحب الأميركيون السرعة في كل شيء تقريبًا، في تناول الوجبات السريعة، وفي الاستشفاء، والحمّام، وفي التقاضي في المحاكم، وفي الدخول في المنازعات، وفي عقد المفاوضات والإعداد لليوم التالي. اتصلت وزيرة

الخارجية أولبرايت أكثر من مرة، ثم التقيتها خلال زيارة سريعة قامت بها إلى دمشق بعد عودتي من المستشفى بأيام قليلة. كما التقت مع الرئيس الأسد، وتساءلت – وهنا أقرأ محضر جلستها مع الرئيس الذي كانت كافة مقابلاته مسجلة أو مدونة بدقة – متى يستطيع الشرع الذهاب إلى واشنطن فقد وعدتم الرئيس كلينتون برفع جدية المفاوضات إلى المستوى السياسي قبل نهاية عام 1999. أخبرت أولبرايت الرئيس الأسد بأن الرئيس كلينتون مهتم جدًا وعبّر في رسالته الأخيرة عن هذا الاهتمام، وأن باراك رئيس حكومة إسرائيل لا يقل عنه اهتمامًا، وأنه متشوق لعقد صفقة ترضي سورية، وتأخذ هواجس جميع الأطراف بأسرع ما يمكن، لأنه يفكر جديًا بالانسحاب من لبنان مطلع العام 2000، ويفضل أن يكون هذا الانسحاب بالتوصل إلى سلام مع سورية. قال لها الرئيس الأسد إن الشرع يستطيع السفر إلى واشنطن عندما يشعر بأنه اجتاز فترة النقاهة.

اختبار النيات أولًا

تقرر في الشهر الأخير من عام 1999 تلبية لدعوة اتسمت بإلحاح الأميركيين واستعجال مباشر من الوزيرة أولبرايت أن أسافر إلى واشنطن بصورة رسمية على رأس وفد سوري لاستئناف المفاوضات يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر 1999 التي ستُعرف في ما بعد بمفاوضات شيبردزتاون. ولم يكن ممكنًا للرئيس الأسد أن يوفدني لهذه المهمة لولا رسالة خطية وموقعة من الرئيس الأميركي في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، وما تضمنته من تطمينات شخصية قدمها الرئيس كلينتون له، والتي تتلخص في أن باراك ملتزم الوديعة، ولكنه لا يستطيع التعهد علنًا بها خوفًا على وضعه السياسي الداخلي، وأن المفاوضات على المستوى السياسي العالي ستزيل هذه المخاوف، وأن كلينتون يضمن ذلك للرئيس، وسينخرط شخصيًا في العملية حتى الوصول إلى اتفاق.

كانت مهمتي محددة، وهي «اختبار النيات»، وأن أعود بـ «الوديعة» المحفوظة لدى الرئيس الأميركي بشكل سري إلى الأسد، أو أن أتأكد من كلينتون نفسه على الأقل بأن باراك قد اعترف شخصيًا بالوديعة، وعندئذ لن

نحتاج حين يتم استئناف المفاوضات على مستوى اللجان سوى إلى ترسيم الحدود، وليس لإعادة الاعتراف بمضمون الوديعة. وكان الرئيس كلينتون قد أعلن إثر زيارة أولبرايت إلى دمشق عن استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي «من النقطة التي توقفت عندها» وهذا يعني أن الوديعة لا تزال في جيبه.

النيات الأميركية

منذ صيف عام 1999 ازدادت حماسة الرئيس كلينتون لعملية السلام وخصوصًا بين سورية وإسرائيل بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات وأكثر، أي منذ حرب ما سمي بعناقيد الغضب عام 1996. ولذلك فإن كلينتون استغل وجودي في نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1999 وطلب من أولبرايت خلال لقائها معي على هامش أعمال الجمعية دعوتي إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس كلينتون في زيارة شبه رسمية في 28 أيلول/ سبتمبر 1999، لأنها جرت في البيت الأبيض، ولم تجرِ في نيويورك يوم عقد لقاءاته العديدة مع الرؤساء والمبعوثين الدوليين خلال افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كان كلينتون يشعر في تلك الفترة أنه وباراك على نفس موجة الحماس القوية لإقناع سورية ليس باعترافهما بمضمون وديعة رابين فحسب وإنما باتفاق سلام، أي الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل.

جرى اللقاء بين الرئيس كلينتون وبيني في البيت الأبيض على الكرسيين المتجاورين. قدّرت أن قساوة الكرسيين الرئاسيين وتصميمها على هذا النحو إنما يهدف إلى عدم ترك الضيف يأخذ حريته بطريقة الجلوس أمام عدسات الكاميرات، مع أن الأميركيين لا يستطيعون أن يجلسوا دون أن يضعوا ساقًا على ساق. في كل الأحوال كان لقائي بكلينتون وديًا، لم يضيّع وقته بالسؤال عن الطقس أو الصحة، فدخل في الموضوع مباشرة، وسأل عن آخر تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، ثم انتقل إلى أهمية السلام وضرورته للجميع.

عبَّر كلينتون عن ارتياحه لعلاقته مع الرئيس الأسد ولعلاقته مع باراك

أيضًا. وشجعته المباحثات التي جرت على مستوى فني رفيع برعاية أميركية بين الدكتور رياض الداوودي والجنرال أوري ساغي. ثم تطرّق لمضمون محادثاتي مع نظيرتي أولبرايت في نيويورك، ورأى أن المشكلة العويصة هي مشكلة البحيرة والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وشرح بأن هاجس باراك أنه يريد إحاطة كامل البحيرة بطريق لسباق السيارات، وبالتالي لا يستطيع أن يعد ناخبيه بأن «وديعة رابين»، التي لن يشطبها ولن يمحيها، ستمنع استكمال هذا الطريق حول البحيرة.

أشار كلينتون إلى أن اتفاقية عام 1923 تترك مسافة 10 أمتار بين الخط الدولي الذي يفصل أرض الجولان السورية عن البحيرة فتصبح البحيرة بكاملها تحت تصرف الإسرائيليين. وكأنه نسي وجود وديعة رابين في جيبه، وتجاهل إصرار سورية على أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون كاملًا حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 ولا يمكن أن ينتهي ويعتبر كاملًا إلا بملامسة شاطئ البحيرة.

قلت للرئيس كلينتون إن هذا الموقف السوري بوصول أرض الجولان للبحيرة ليس جديدًا، ودنيس روس الذي عاصر معظم وزراء خارجية الولايات المتحدة، من جيمس بيكر إلى مادلين أولبرايت، يعرف أكثر من غيره هذا الموقف الذي كان قد أبلغه للرئيس الأسد في اللاذقية بموافقة رابين على هذا الخط منذ عام 1993. وهو، أي روس، كان مع الوزير كريستوفر جالسًا إلى جانبه عندما سأله الرئيس الأسد يوم 19 تموز/ يوليو 1994 بحضوري بوضوح لا لبس فيه سؤالين: الأول هل يعني رابين بأنه مستعد للانسحاب الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؟ فأجاب كريستوفر نعم، والسؤال الثاني هل لدى رابين أية ادعاءات بأراضي الجولان ضمن خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؟ كان جواب كريستوفر لا يوجد ادعاءات.

قلت للرئيس كلينتون أيضًا إن خط 1923 لم تطرحه سورية على النقاش ليس فقط لأنه خط فرضه الانتداب البريطاني – الفرنسي على سكان المنطقة، وإنما لأن دولة إسرائيل لم تكن في ذلك التاريخ موجودة على الخريطة أصلًا. أردفت قائلًا كيف يمكن لسكان الجولان أن يشاهدوا الماء بأم أعينهم على

شاطئ البحيرة ولا يستفيدون منها في الشرب ولسقاية مزروعاتهم وإرواء مواشيهم. أتعرف يا سيادة الرئيس أن الـ 10 أمتار التي تتحدث عنها حدود 1923 تعادل المسافة بين ما نجلس الآن ونوافذ المكتب البيضاوي مشيرًا بيدي إلى النافذة، وأضفت متابعًا إن الـ 10 أمتار واقعيًا لا تتسع لأكثر من سيارة واحدة وإذا تعطلت إحداها يتوقف المرور. لا أريد أن أدعي بأني لمحت الرئيس كلينتون يهز رأسه مقتنعًا مع أنه كان فعلًا كذلك، لكن القرار في النهاية كان لرئيس حكومة إسرائيل باراك. ولعب روس دوره، ومن يطلع على مذكرات روس «السلام المفقود» سيكتشف بأنه كان ملكيًا أكثر من الملك وخصوصًا في قوله لباراك الذي بدا في لحظة ما متحمسًا للانسحاب من الجولان وجنوب لبنان معًا: «تذكّر أنك رئيس حكومة إسرائيل».

قبل أن أعود إلى دمشق أعطيت مقابلة صحفية لمجلة **نيوزويك** الأميركية بعد لقائي مع الرئيس كلينتون، وأجرت المقابلة كبيرة محرري المجلة لالي ويموث. أكدت موقف سورية من أهمية الانسحاب الكامل لخط الرابع من حزيران/ يونيو، وأعدت قصة وارن كريستوفر والسؤالين المتعلقين بهذا الموضوع، وانتظرت عدة أسابيع فلم يأت أي نفي إسرائيلي رسمي على ما ورد في المجلة التي توزع في جميع أنحاء العالم.

عندما رسمت سلطات الانتداب البريطاني الفرنسي خطوط سايكس بيكو بعد الحرب العالمية الأولى حاول الجانب البريطاني تكبير حجم فلسطين بضغوط من قيادات الحركة الصهيونية، وحصر مصادر المياه فيها، منطلقين من الإيمان بأن دولتهم ستكون على أرض فلسطين. وعلى هذا الأساس جاءت قصة الـ 10 أمتار غير المنطقية. ومن الواضح أن ذلك تم بضغط من بريطانيا لأنها كانت أقوى من فرنسا وخصوصًا في المشرق العربي. لكن سكان الجولان العرب وهم كلهم نسيج واحد مع سكان الجليل وفلسطين لم تستطع سلطات الانتداب البريطانية العبث بهم، ولا فرض ابتعادهم عن ماء البحيرة، فتراجعت ووقعت على اتفاقية في عام 1926 وأسمتها معاهدة حسن الجوار لإرضاء أهل الجولان والاستجابة إلى رغباتهم في الانتفاع من مياه البحيرة وإبعاد تفكيرهم عن النيات الساخطة.

حضّرت بعض النقاط على الطائرة بدلًا من خطاب مكتوب في طريقي إلى واشنطن، لأن الذي جرى الاتفاق عليه معنا وبإصرار من الأميركيين أن لا خطابات ستلقى من أي من الجانبين السوري والإسرائيلي، ربما لأنهم لا يريدون تكرار تجربة مدريد عام 1991. وفي كل الأحوال طلبت من بثينة شعبان أن تترجمها إلى الإنكليزية فلربما لن يلتزموا بعدم إلقاء باراك كلمة في الافتتاح.

حطّت الطائرة في مطار دالاس قرب واشنطن، كانت أولبرايت وطاقمها ومنهم دنيس روس في استقبالي. صعدنا إلى السيارة التي رافقنا فيها أيضًا روس على المقعد قبالتنا. قال روس إن باراك وصل قبلنا بقليل واستقبله مارتن إنديك. رفض باراك النزول من الطائرة وطلب من إنديك أن يصعد إليها قبل نزوله منها. قال له إن الأجواء في إسرائيل ليست متفائلة من اللقاءات مع السوريين في واشنطن، وإن الأسد لو كان يريد السلام لحضر إلى واشنطن إن لم يكن يفكر بزيارة القدس. وأردف أن الاستطلاعات تتوقع أن الأيام المقبلة ستشهد تظاهرات مناهضة لباراك في إسرائيل.

تذكرت ما قاله لي صديقنا الدكتور عزمي بشارة الذي سبق أن استقبله الرئيس حافظ الأسد وبدأت علاقتي به تتوثق في حينه. لقد جاءنا من داخل فلسطين مثقفًا ومناضلًا عروبيًا يؤمن بالتواصل العربي ومقاومة الاحتلال. لم يحمل لنا رسائل، ولم نحمّله رسائل خلافًا لما نشرت بعض الصحف في حينه. كان ثمة وسطاء وآخرون يحاولون أن يكونوا وسطاء، ولكنه لم يكن أحدهم. وسبق أن حذَّرَنا الدكتور عزمي بمعرفته الواسعة وخبرته من أن باراك مراوغ وضعيف لأن استطلاعات الرأي العام تستحوذ عليه، وأنه ليس رجل سلام، خلافًا لما يجري ترويجه عربيًا من قبل بعض الأوساط.

كان تعليقي لروس وأولبرايت بسيطًا: الرجل، ربما، لا يريد السلام، وهذه مجرد ذريعة. نحن أتينا لكي يعترف بوديعة رابين التي تنص على الانسحاب حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو، وأن الاعتراف بالانسحاب لا يعني أنه سينسحب من دون اتفاق. وذكّرت أولبرايت وروس خلال زيارتهما الأخيرة لدمشق أنه من دون ذلك ما كنا لنرفع مستوى المفاوضات، وما كنا استأنفنا المفاوضات بعد توقفها لأكثر من ثلاث سنوات.

طغى التشاؤم على حديثنا بعد أن ابتدأناه بشيء من التفاؤل. ولم تتحسن نبرة الحديث نسبيًا إلا عندما فسرت أولبرايت مازحة بأن موقف باراك ربما كان ناجمًا عن عدم استقبالها له عند سلم الطائرة، لأنني كما فهمت لاحقًا بأن باراك كان يتجاوزها بالاتصال مباشرة مع الرئيس كلينتون وحتى مع روس أيضًا.

قبيل الافتتاح سألني كلينتون إن كنت سأصافح باراك، اعتذرت وقلت له إنني سأصافحه حين يتم توقيع الاتفاق، وهذه عادة أميركية معروفة في عقد الاتفاق أولًا ومن ثم المصافحة، وحين كنا معًا في المكتب البيضاوي نهمّ بالخروج إلى منصة الافتتاح طلب مني كلينتون أن تكون كلماتنا مختصرة. قلت له لقد اتفقت سفارتكم مع مراسم خارجيتنا ألا تكون هناك أصلًا كلمات في الافتتاح إلا كلمة الرئيس كلينتون، ونحن اتفقنا على ذلك، ولكن إن تحدث باراك فسأجد نفسي مضطرًا للحديث أيضًا. علق باراك من الأفضل ألا يتحدث أحد غير الرئيس كلينتون.

فوجئت بأن باراك أخذ الكلام بعد كلينتون، وتخيلت الإعلام الأميركي والإسرائيلي يغطي فقط ما قاله كلينتون وباراك، وأنا الأبكم الوحيد أمام الكاميرات وهذه أولى نقاط مكاسب إسرائيل. بدأت أبحث عن بثينة شعبان التي تركت الخطاب لديها كمسودة قد لا نحتاج إليها إلا في حال تكلم باراك وخالف الاتفاق. افتتح كلينتون حفلة الكلمات في حديقة البيت الأبيض، كنت واقفًا على يساره بينما باراك يقف على يمينه، لكن حصل خطأ آخر مقصود في مراسم مكان الوقوف فتم استدراكه بسرعة. تحدث كلينتون عن بدء «خطوة كبيرة على طريق السلام»، وأن الشرع وباراك سيعقدان للتو اجتماعًا تاريخيًا، وأن السلام حيوي ليس لمنطقة الشرق الأوسط فحسب بل ولأمن الولايات المتحدة الأميركية أيضًا، ومدح شجاعة كل من باراك والأسد.

أعترف بأن خطابي الذي لم يكن بالحسبان كان أطول مما تحدث به باراك. لكن جملة واحدة من باراك كانت ستحظى بتغطية إعلامية وكأنها كتاب. كان خطابي سياسيًا وليس بروتوكوليًا. والخطأ خطأ الإدارة الأميركية. كنت أعرف من وجوه بعض الصحافيين أن الخطاب لم يرق لهم لأنه لا يمثل الرواية التي يسمعونها عادة في أميركا عن الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي كل الأحوال

فإن الرأي العام الأميركي لا يرحب بخطاب عربي إلا إذا خلا من أية شروط لا تقبل بها إسرائيل. والمتطرفون منهم لا يرحبون بوجود خطيب عربي أصلًا يسرق من شاشات تلفازهم بعض اللقطات التي يوجه النقد فيها إلى إسرائيل «أرض الميعاد».

عندما عدنا إلى المكتب البيضاوي قال لي الرئيس كلينتون «لقد قتلت الرجل» قاصدًا باراك. قلت له كيف؟ قال ما ورد في كلمتك يعد تراجعًا عن خيار السلام الإستراتيجي بالنسبة إلى سورية. شرحت لكلينتون أن المقصود من كلامي هو أن رفض إسرائيل للسلام يعطي الحجة للعرب لكي يعتبروا أن الصراع معها صراع وجود وليس صراع حدود. وهذا الأمر ليس في مصلحة أي من الأطراف وخصوصًا إسرائيل لأن مستقبل الصراع إذا امتد إلى ما لا نهاية لن يكون في مصلحتها.

ارتاح كلينتون للتفسير ووجده مخرجًا له للحديث مع باراك وشرح موقفي الذي استفز باراك أصلًا من دون خطاب مني أمام هذا الحشد من الكاميرات أمام البيت الأبيض وخصوصًا لما تضمنه من قولي إن إسرائيل نجحت في خداع الرأي العام الأميركي أن 17 ألف مستوطن يهودي في الجولان السوري أكثر أهمية من نصف مليون نازح سوري اقتلعوا من أراضيهم في الجولان التي عاشوا فيها أبد الدهر.

النيات الإسرائيلية

في يومي الأربعاء والخميس 15 و16 كانون الأول/ ديسمبر 1999 عقد الاجتماع بيني وبين باراك بحضور أولبرايت والوفدين السوري والإسرائيلي على مدى يومٍ ونصف في بلير هاوس المجاور للبيت الأبيض.

بدأت أولبرايت الاجتماع مرحبةً بأنها تأمل أن «يكون هذا اللقاء إيجابيًا وأن تكون النيات طيبة لدى الجانبين». بالنسبة إليّ حان وقت اكتشاف النيات لنقرّر في ضوء ذلك الخطوات اللاحقة. كان باراك يجلس قبالتي ومعه ديفيد ليفي وزير الخارجية والجنرال أوري ساغي، والمستشار القانوني إليكيم

روبنشتاين. صورهم كانت معروفة لدي، دون بقية أعضاء الوفد الإسرائيلي. بينما كان إلى جانبي الوفد السوري المؤلف من اللواء يوسف شكور، ومجيد أبو صالح معاونيْ وزير الخارجية، ووليد المعلم سفيرنا في واشنطن، والدكتور رياض الداوودي، والدكتورة بثينة شعبان واللواء إبراهيم العمر وآخرين.

بادر باراك إلى الحديث، وسأل مباشرةً عن النتيجة التي نرغب في أن نتوصل إليها معًا. هل هي اتفاق سلام شامل؟ أم وثائق مطولة للسلام مع ملحقات؟ وطرح مسألة الوقت، ودور الولايات المتحدة. أجبت باراك بأن هذا اللقاء بيني وبينه هو اللقاء الأول وجهًا لوجهٍ، وأن مسؤوليتنا الكبرى هي أن نقول لأولئك الذين يقولون إن الصراع بيننا هو صراع وجود لا صراع حدود ليس صحيحًا، لهذا نحن هنا لنرسم الحدود، و«أن اتفاقًا مشرّفًا وعادلًا دون أن يفرض طرف رأيه على الآخر خارج مبادئ القانون الدولي سيكون آمنًا لشعوب المنطقة وللأجيال القادمة».

حين تبنى الأسد السلام كخيارٍ إستراتيجيٍ لسورية على أساس تحقيق اتفاق سلام مشرّفٍ، فإنّ السلام المشرّف يعني عودة كامل الحقوق المغتصبة ورأسنا مرفوع. وكانت رسالتي خلال الحديث أنني أريد أن أتعرف على نياتهم. «أقدّر أنهم لن يهملوا المسارات الأخرى، وأن يسيروا في جميع المسارات، فالحل يجب أن يكون شاملًا»، وانتقلت إلى مسألة «الوديعة» وتمترست عندها لأن كل أمر آخر قابل للنقاش إلا مضمونها الذي يعني حتمًا الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان.

قلت خلال المحادثات: «كان هناك سؤالان طرحناهما الرئيس الأسد وأنا على رابين بواسطة كريستوفر وهو: هل يعني رابين بالانسحاب من كل الجولان، أن كل الأرض التي كانت تحت سيطرة سورية قبل حرب 1967 سوف تعاد إلى سورية في اتفاق سلام؟ وكان جواب الوزير كريستوفر: نعم، وهزّ دنيس روس رأسه بالإيجاب»، «والسؤال الثاني كان: هل لدى رابين أي ادعاء بأي جزءٍ من الأرض ضمن خط 4 حزيران/ يونيو 1967؟ وكان الجواب: لا، لا يوجد ادعاء». لم نأت إلى هنا للتفاوض حول الخط، بل يجب أن نحدد علامات الخط، وستكون هناك لجنة من الفنيين لتحديد هذا الخط،

خط 4 حزيران/ يونيو» وأردفت: «إذا ما تركنا أي شيء غامضًا قد نواجه أزمات معقدة خلال المحادثات».

قال باراك أنه لا «يمحي» ولا يشطب ما كان قد وافق عليه أسلافه رؤساء حكومات إسرائيل، وجامل مشيدًا بالرئيس حافظ الأسد، وإن لم يعبر بوضوح أكثر فلأن الإعلاميين يتصيدون كل كلمة وحرف وخصوصًا منافسيه في إسرائيل. اقترحت عليه أن يكتفي بقول هذا في غرفة أخرى تجمعني معه وزيرة خارجية أميركا فقط. لكنه أصر بأن هذا لن يغير شيئًا مما يخشاه. فاقترحت بأنني أكتفي أن تقول لي لوحدنا أن الوديعة تعني بالنسبة لك الانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967 فلم يفعل.

لم يكن مقنعًا في جوابه ولكنني شعرت بأن نقطة مهمة أمام الأميركيين قد تم تسجيلها عليه. وقال بأنه مضطر لأن يعود إلى إسرائيل لأن تظاهرات كبيرة تجري الآن متهمة إياه بالتفريط بحقوق إسرائيل على الرغم من أنه لم يفعل شيئًا حتى الآن من هذا القبيل. وقلنا له إن أعداد المتظاهرين مبالغ فيها كثيرًا لمنع اتفاق حول الانسحاب من الجولان من قبل أقلية متطرفة.

اقترح باراك أن نعود بعد رأس السنة الجديدة مباشرة، فاقترحت عليه وعلى أولبرايت أننا عندما نعود، فسنعود فقط لترسيم الحدود من قبل المختصين والفنيين أي لوضع العلامات من قبل لجنة الحدود. فاقترح هو أن نضيف عليها ثلاث لجان أخرى: لجنة المياه، والعلاقات، والأمن.

تولت أولبرايت تلخيص ما جرى الاتفاق عليه: العودة في 3 كانون الثاني/ يناير 2000 والبحث في اللجان الأربع لجنة ترسيم الحدود، ولجنة المياه، ولجنة الأمن، ولجنة العلاقات.

دعانا كلينتون إلى اللقاء به في المكتب البيضاوي بعد انتهاء اجتماعاتنا في بلير هاوس. لم يكتم شعوره بوجود هوةٍ بيننا، وقال إنه أمضى ساعة ونصف مغلقة مع باراك، وحوالى خمس دقائق فقط مع الوفد الإسرائيلي، وأنه يعتقد في ضوء ما استنتجه من لقاءات الصباح أن «الأمور صعبة»، ولكن باراك «مستعد للتوصل إلى اتفاق سلام» مع سورية، «وهو مستعد أن يفعل ذلك في وقتٍ

قصيرٍ لكنه مضطر أن يعود إلى إسرائيل الآن، وأنه يقترح أن نستأنف مفاوضات مكثفةً في 3 كانون الثاني/ يناير 2000» بعد نهاية أعياد رأس السنة. وأن «عليّ أن أعرف حاجاتهم» لمساعدة باراك. وشرح لي كلينتون ذلك بقوله: «إنه عندما سينزل باراك من الطائرة في إسرائيل، سيسألونه عما إذا قدّم اقتراحات للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو، وإذا قال «نعم، فإنه سينتهي في إسرائيل»، إذ إن الرأي العام الإسرائيلي يريد السلام مع سورية لكنهم «يريدون أن يحتفظوا بجزءٍ من الجولان، ولذلك إذا ما أراد باراك أن يعيد الجولان، فإن ذلك يجب أن يكون جزءًا من صفقةٍ كبرى». وحّدد كلينتون قلق باراك بـ«الأمن والإنذار المبكر» و«بحيرة طبريا». شعرت بأن التغيير في اللهجة يخفي وراءه شعورهم مؤخرًا بتدهور في صحة الرئيس والرهان على هذا التدهور في تليين موقف الأسد.

لبنان أولًا

لم ينسَ كلينتون أن يؤكد للجميع بحضوري وحضور باراك أنه: خلال الفترة الواقعة بين 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 و3 كانون الثاني/ يناير 2000 ستبقى الولايات المتحدة منخرطة في العملية للحفاظ على الزخم، وكيلا نخسر الوقت. وسيعمل السوريون والإسرائيليون خلال هذه الفترة في بلدانهم على إعداد أنفسهم لمحادثات السلام التي ستعرف بمفاوضات شيبردزتاون، وعن الجانب العملي، كررت مرة ثانية وربما ثالثة وقلت لكلينتون «إن عنصر الانسحاب من الجولان يجب أن يعني بوضوح تام ترسيم حدود خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وسيكون العمل متزامنًا في لجنة الانسحاب والمياه وغيرها من اللجان المتفق عليها». قفز باراك إلى مسألة لبنان، وقال لي: من وجهة نظري، وبما أننا لن ننتهي ما لم تدعمنا سورية في إنهاء ذلك، فإنه سيكون أمرًا مساعدًا أن نعلن عن تاريخ استئناف المفاوضات مع لبنان.

استدرك كلينتون الذي يبدو أنه يعرف حجم شكوكنا بالنيات الإسرائيلية الكامنة خلف هذا الاقتراح قائلًا: «لن نتمكن من توقيع اتفاق مع لبنان ما لم توافق عليه سورية». ولم أعترض من جهتي على ذلك بل أجبته بأن «هذا أمر

مهم وفي مصلحة الجميع لأن الجهتين هما جهة واحدة من الناحية الأمنية، ومهم أيضًا لتشجيع اللبنانيين في أن ينضموا إلى المحادثات، عندما يرون الموافقة على الانسحاب من كل الجولان».

حاول كلينتون في النهاية أن يعطي زخمًا أكبر للثقة التي كان يمنحها لباراك، وقال لي: «لقد حصلت من باراك على أكثر مما توقعت أن تحصل عليه». اعتبرت هذا القول أقرب إلى المزاح.

عند وداع الوفدين السوري والإسرائيلي بالقرب من الباب الرئيس للبيت الأبيض تعمد أن يتأخر وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي عن باراك وظل واقفًا إلى جانب الرئيس كلينتون. ظننا أن لديه شيئًا يقوله لكلينتون لكنني فوجئت بأنه يأتي صوبي ويمد يده لمصافحتي. أصر ليفي أن يقتنص هذه المصافحة في البهو الضيق للبيت الأبيض لكي يستفيد منها إعلامياً ويقول مثلًا إنه نجح في المصافحة بينما فشل باراك رئيس حكومته بالحصول عليها. أعاد ليفي يده الممدودة إلى ذقنه، وقال بحركة ولغة عربيتين وهو القادم من مراكش: «معليش، معليش». فأجبته: «بعدين، بعدين» قاصدًا أن المصافحة تأتي فقط بعد التوصل إلى اتفاق سلام وليس قبله. خاب أمله وانصرف دون أن ينظر إلى أحد.

عدت يوم السبت 18 كانون الأول/ ديسمبر 1999 إلى دمشق بعد أن أقام الأمير بندر بن سلطان حفل عشاء دعا إليه السفراء العرب بصفته عميد السلك الدبلوماسي العربي في واشنطن. ألح عليّ أن أستخدم طائرته الخاصة مباشرة إلى دمشق، لكنني اعتذرت منه بأن الطائرة التجارية أكثر أمانًا، أو هكذا أشعر في طائرةٍ عادية متوجهة إلى دمشق. أبدى الأمير امتعاضه، وعلق بأنه ينتقل في أرجاء الولايات المتحدة مستخدمًا هذه الطائرة. قلت له من الطبيعي أن تشعر بأمان في أجواء الولايات المتحدة الأميركية.

أجريت مع الرئيس الأسد مراجعةً وتقويمًا شاملين للقاءات واشنطن وبلير هاوس التمهيدية لاستئناف المفاوضات. وشرحت له ما قلته لباراك حول الطلب منه النطق بخط الرابع من حزيران/ يونيو بحضور أولبرايت فقط وما اتخذه من صمت. طلب مني الرئيس أن ألتقي مع القيادة، وأن أشرح لها

مبررات العودة إلى المفاوضات في 3 كانون الثاني/ يناير 2000. في القيادة وجه لي السؤال التالي: ما انطباعك عن باراك؟ أجبتهم: هذا الرجل مخادع، ومع ذلك فكما قلت لكم في اجتماع سابق قبل انعقاد مؤتمر مدريد، فإن هذه «لعبة كبيرة» سنخوضها في كل الأحوال.

الوصول إلى شيبردزتاون

عدنا إلى الولايات المتحدة في الثاني من كانون الثاني/ يناير 2000 كما جرى الاتفاق. لفت انتباهي ونحن نتوجه بالسيارات إلى شيبردزتاون القريبة من العاصمة واشنطن أن الريف الأميركي له طبيعته الخاصة، فهو ليس شديد الخضرة كالريف الأوروبي الذي لا ترى التربة فيه إلا نادرًا. لكن جماله يظهر جليًا خصوصًا في المشي في بعض المساحات الشاسعة حيث التلال والوديان المكسوة بالأعشاب والصخور العارية.

وصلنا إلى البلدة الهادئة قبل غروب الشمس. لم نلفت نظر أحد من المارة، ولا توقف بعضهم كما يحدث في بلادنا بدافع الفضول لكي يعرفوا من هؤلاء القادمون الجدد؛ فلا يوجد صحافيون، ولا كاميرات، ولا مصورون. حتى كأنك لا تفرق بين من قصد هذه البلدة كسائح أو خرج من بيته ليتسوق من أحد المولات فيها. سمعنا في اليوم التالي أن هناك يافطة رفعت في أحد شوارع شيبردزتاون الرئيسة ترحب بدعاة السلام القادمين إليها. قلت لنفسي ترى من يقصدون؟

مكان الإقامة في فندق كلاريون بسيط لكنه واسع ونظيف. لا لوحات فيه ولا ديكورات خاصة. ممرات طويلة لا أثاث فيها ولا حركة كثيرة من النزلاء. الصمت يطغى على المكان. قيل لنا هذا هو المطلوب أن تشعروا بأنكم في عزلة تامة ليس عن بلادكم فحسب بل وعن واشنطن ونيويورك القريبتين من هذا المكان أيضًا. لو جئتم في الصيف أو في الربيع لما وجدتم هذا المكان ينعم بالسكينة والهدوء. تناولنا كوفد سوري العشاء وحدنا في المطعم الأشبه بالكانتين وصعدنا إلى الطابق الثاني لنبحث جدول أعمال يوم الغد في غرفة اجتماعات خصصت لوفدنا.

لقد اتفقنا في واشنطن قبل أسبوعين أن تكون هناك أربع لجان: لجنة ترسيم حدود الرابع من حزيران/ يونيو ولجنة المياه ولجنة الأمن ولجنة العلاقات السلمية. سيحضر هذه اللجان مسؤولون أميركيون يساعدون ويديرون الجلسات ويفضون الاشتباكات إن حصلت. لكن نحن هنا لنتحاور وليس لنشتبك، هكذا قلت لأعضاء الوفد السوري المفاوض. نحن هنا لنحقق نتائج مرضية للجانبين. حقوقنا في إطار الشرعية الدولية لا مساومة عليها. الأرض في الجولان حتى شاطئ البحيرة الشمالية الشرقية أي حتى خط 4 حزيران/ يونيو 1967 هي حق لنا لأننا كنا فيها منذ فجر التاريخ. بقية الأمور نحن مرنون فيها ماعدا المساس بالكرامة والسيادة الوطنية.

عندما طرحت سورية الانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 رسميًا ولم تطرح أي خط آخر سواء 1923 أو خطوط الهدنة في 1949 التي يعتبرها بعض الخبراء لدينا بأنها الأفضل لأننا نعرف أن نص القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن يطالب بالانسحاب من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير عشية 4 حزيران/ يونيو 1967. هذا هو القانون الدولي وهذه هي الشرعية الدولية. تذكرون أنني قلت لباراك وأولبرايت أننا سنعود فقط لترسيم الحدود وليس لمناقشتها. في كل الأحوال باراك عاد الآن بعد أن وافق على بحث اللجان الأربع التي تأتي في مقدمتها لجنة ترسيم الحدود. هل كان مخادعًا، أم خائفًا، أم صادقًا بتردد؟ هنا في شيبردزتاون علينا وضعه أمام الامتحان.

أعطيت الكلام لمن يريد من الوفد السوري بعد أن عرف كل منهم في أي لجنة سيشارك. الداوودي سيرأس لجنة المياه، ووليد المعلم لجنة العلاقات، واللواء العمر لجنة ترسيم الحدود، لكن كل منهم خبير باللجان الأخرى ويستطيع المساهمة فيها. وبعد كل اجتماع سنجتمع ومعنا اللواء يوسف شكور ومجيد أبو صالح وبثينة شعبان، أنا بطبعي منذ زمن بعيد لا أقمع من يتحدث حتى لو كان رأيه مخالفًا لرأيي. بل وأرغب وأريد أن أسمع صوتًا غير صوتي لأن ذلك يقوي حجتي ويلقي مزيدًا من الضوء على ما أفكر فيه أو قد أسهو عنه أو لا أعرفه. بدأت هذا النهج في تعاملي مع من يعمل معي منذ عقدين من الزمن.

تحدث رياض الداوودي عن اجتماعاته مع روس وساغي في سويسرا وواشنطن قبل عدة أسابيع، وأضاء على موقف الإسرائيليين ولماذا يتمسكون بأشياء ليست لهم، واعتبر أن ساغي يسمع لمحاوره باهتمام ويتفهم الموقف المنطقي ولا يجادل بالمحسوس. وأعطى مثلًا حول المياه واتفاقية 1926 وحق السوريين في الانتفاع من بحيرة طبريا. وفي هذه الحال قال الداوودي لساغي هذه حوافز سورية للحفاظ على جودة المياه وعدم تلوثها والحفاظ على البيئة المحيطة بها، ومنع كل من يحاول عرقلة هذه الإجراءات بعد وضع القوانين النافذة لضمان حسن الجوار وسلامة استمراره. قدرت للداوودي ما قاله حول إشارته لاتفاقية 1926.

مفاوضات شيبردزتاون الفاشلة

افتتحت أولبرايت الجلسة الأولى من المفاوضات في شيبردزتاون في الساعة الثانية بعد الظهر من 3 كانون الثاني/ يناير 2000، واستمرت حتى الساعة الرابعة والنصف، حيث استراح وفدنا لتناول إفطار رمضان، أعاد الإسرائيليون الخلاف الأول الذي حصل في واشنطن على ترتيب انعقاد اجتماعات اللجان الأربع. أصررنا على البدء باجتماعات لجنة الحدود لأنها هي التي تحدد نتائج اللجان الثلاث الأخرى، ثم تعقد لجنة الترتيبات الأمنية ولجنة علاقات السلام العادية وبقية اللجان اجتماعاتها. بينما أصر الإسرائيليون على البدء باجتماع لجنة الترتيبات الأمنية على الرغم من أننا كنا قد توصلنا إلى ورقة بشأنها أيام كريستوفر. وفي اليوم الثاني لم يحدث سوى الاتفاق على ترتيب جدول أعمال المفاوضات، وأخيرًا تدخل الجانب الأميركي، وسُوِّي الخلاف بأن تعقد اجتماعات اللجان بشكل متزامن ومتداخل. ماطل الإسرائيليون في بحث لجنة الحدود، ولم يتدخّل روس، دينامو الاجتماعات، بذلك. مر اليوم الثاني والثالث ولم يبحث هذا الموضوع.

كان بيني وبين الرئيس الأسد خط ساخن في الجناح الخاص بي في شيبردزتاون. اطلع الرئيس مني على أن باراك يماطل في عقد لجنة ترسيم الحدود ولا يهتم إلا ببحث اللجان الأخرى مع أن الاتفاق هو بحث جميع

اللجان بالتزامن. قلت للرئيس، بعد اجتماعات بلير هاوس بأسبوعين وبعد مرور ثلاثة أيام الآن في شيبردزتاون، أرى العودة إلى دمشق وعدم المتابعة أفضل، فلا تفاؤل يرجى. قال بعد أن صمت لبرهة يشوبها حزن صرت ألمسه مؤخرًا: الموضوع متروك لك. أنت تستطيع أن تقدر الأمور أكثر مني.

فكرت مليًا بعد المحادثة الهاتفية القصيرة لأسباب أمنية معروفة، وقرأت مضمونها ونبرة صوته فقررت البقاء. طلبت بعد ذلك أن تأتي بثينة شعبان. لم أحدثها ولا غيرها من الوفد عن فحوى المكالمة مع الرئيس، قلت لها أن تلتقي على انفراد مع أولبرايت التي نسجت صداقة معها، وأن تبلغها أن الوزير الشرع طلب من الوفد الاستعداد للمغادرة، وأن حقائب الوفد يجب أن تكون جاهزة صباح الغد للعودة إلى دمشق. نفّذت ما طلبته بأمانة، وعملت أولبرايت على ثنينا عن ذلك لاقتناعها بأحقية مطلبنا وقلقها من هذه النتيجة المخيبة.

في اليوم الثالث دعونا أولبرايت إلى إفطار رمضان للجهد الذي بذلته بنجاح لعقد لجنة الحدود ولتضامنها مع طلبنا، فرحبت بدعوتنا بعد أن تم إعلان أسماء أعضاء اللجان، وهي لجان: الحدود، الترتيبات الأمنية، علاقات السلم العادية، المياه، وبدأت اجتماعاتها، لكننا فوجئنا للمرة الثالثة بأن الوفد الإسرائيلي لم يأت إلى اجتماع لجنة الحدود. استمر خبراؤنا في مناقشة تفاصيلها مع الوفد الأميركي فقط برئاسة دنيس روس، وعرضنا خرائطنا، وتحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو في ضوء الوقائع التاريخية والجغرافية والطوبوغرافية والعسكرية، وتقارير لجنة الهدنة، على أساس أنه الخط الذي كان لا يجوز فيه لأي من المدنيين أو العسكريين أن يتجاوزه. وصف الأميركيون اجتماع لجنة الحدود بأنه اجتماع غير رسمي، فلم يخفِ وفدنا امتعاضه لضبابية موقف روس من مضمون «وديعة رابين» الموجودة في جيب رئيس الولايات المتحدة الأميركية كما أكد ذلك في رسائله واتصالاته مع الرئيس الأسد.

في اليوم الرابع عقدت لجنة الحدود اجتماعها الأخير، ولم يتعامل الإسرائيليون بجدية معها، فقد أرسلوا إلى اللجنة نفس الشخص الذي كان حاضرًا في المفاوضات الأولى على زمن يوسف بن أهارون التي جرت في واشنطن بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وقيل لي إنه قرأ ذات الصفحات الطويلة

كالرجل الآلي حرفيًا يزعم فيها أن الجولان السوري مع الأرض المنزوعة السلاح شرق بحيرة طبريا كانت لليهود على مر الزمن، ثم احتلها السوريون بالقوة خلال «حرب الاستقلال». تأكد لي ما كنت أحس به وأتوقعه من أن باراك يمارس لعبة مخادعة ليتنصل من استحقاقات الوديعة، وأنه لم يأت إلى شيبردزتاون للوصول إلى اتفاق سلام بل للقيام بألاعيب أخرى. شعرت بأننا قد وقعنا في خديعة، لكن لحسن الحظ أنها لم تكن مفاجئة لوفدنا، لأننا منذ البداية لم تكن لدينا أوهام حول نيات الإسرائيليين الذين يريدون أن يتهربوا من استحقاقات السلام من جهة ويصرون على تحميل المسؤولية عن الفشل للطرف الآخر، لكنهم لم ينجحوا في الجمع بين الأمرين كما اعتادوا أن ينجحوا فيها منذ قرار التقسيم عام 1947 ونكبة فلسطين عام 1948.

وثيقة السلام المهربة

صباح الأحد في التاسع من كانون الثاني/ يناير 2000 بعد فشل المفاوضات، جمع الرئيس كلينتون رؤساء الوفدين السوري والإسرائيلي أمام موقد لا ينبعث منه دفء حقيقي يخفف من البرد القارس، ولا يخرج منه أي دخان أبيض أو أسود، ربما لأن الموقد كان موصولًا بتيار كهربائي يساعد فقط على التقاط صورة للمتحلقين حول الرئيس وعلى جانبيه لا أكثر ولا أقل. (لقد تسربت هذه الصورة فعلًا إلى معظم أنحاء العالم).

لم يستمر الاجتماع طويلًا، لأنه لم يعد هناك أي شيء إضافي يمكن أن يقوله الرئيس كلينتون إلى ما كان يردده خلال أسبوع عمل كامل، سواء معي على انفراد أو مع باراك من دون جدوى. ارتأى كلينتون بتشجيع من روس على ما يبدو وكما سمعت من بعض أعضاء الوفد السوري أن يوزع وثيقة أميركية على رؤساء الوفدين لدراستها والرد عليها بسرعة متروية، حيث من وجهة نظره قد تفتح باب السلام في المنطقة على مصراعيه.

لم يعرض علي مسبقًا نص الوثيقة، وقيل بأنها وثيقة من صنع أميركي. لكن من هو الأميركي الذي يجرؤ على توزيع وثيقة تتعلق بمستقبل المنطقة من دون إطلاع الإسرائيليين عليها؟ أنا أعرف ذلك عن ظهر قلب ولو أقسموا

أمامي على التوراة والإنجيل أنهم لم يكتبوا الوثيقة معًا. تم تسريب نص الوثيقة مباشرة قبل إعطاء رأينا الرسمي فيها إلى صحيفتين، عربية وإسرائيلية، **الحياة** و**هآرتس**. يكفي أن يلحظ أي سوري وليس وفد بلاده فحسب بأن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو قد وضع بين قوسين في الوثيقة التي وزعها رئيس الولايات المتحدة ليستنتج أن إلغاء هذين القوسين يتطلب تغيير موازين القوى في المنطقة قبل تغيير المفاوضين.

نحن نعرف من وسائل الإعلام أن باراك صاحب أوسمة رفيعة، ونعرف أيضًا بأنه مهتم بشعبيته الآنية كغاية وليس كوسيلة لأن من يتظاهر الآن في بعض المستوطنات الإسرائيلية بضعة آلاف قد تصبح عشرات الآلاف مستقبلًا كما كانت تخبره صحف اليوم الإسرائيلية في شيبردزتاون. وهو يرى السلام من خلال استطلاعات الرأي، ولم يفكر به كمسألة تتعلق بالمستقبل. كان رجلًا مخادعًا وحاذقًا، يتحدث عن اهتمامه كعسكري بالأمن ولا يدرك أن السلام هو الذي يجلب الأمن وأن سورية معنية بتلازم المسارين السوري واللبناني كجبهة سلام واحدة إذا توصلنا إلى السلام الشامل. نسي الناس باراك الآن، وإن تذكرته بضع روايات في المستقبل سيتذكرونه كوزير حرب وليس كرئيس حكومة يحس بمصير دولة، وقد يصبح منتجًا لفيلم ياباني شبيهًا بشخصية «كراندايزر» الشهيرة.

العشاء الأخير

لا يشبه العشاء الذي أقامه الرئيس كلينتون في مساء اليوم السادس والأخير من محادثات شيبردزتاون أيًا من الأعشية التي حضرتها من قبل. كانت طاولة العشاء مستديرة تتسع لنحو ثمانية أشخاص وسط قاعة مترامية الأطراف فارغة من أية طاولات أخرى أو مدعوين آخرين رئيسين.

وصلت أنا والوفد السوري المؤلف من معاوني الوزير اللواء يوسف شكور ومجيد أبو صالح إلى المكان المحاط بأنوار خافتة، ربما لترشيد الطاقة، وكانت دهشتي كبيرة أن أرى الرئيس كلينتون يرحب بي بحرارة عند باب السيارة وليس عندما أصل إلى باب الصالة. كانت هذه ايماءة في غاية اللطف من قبل الرئيس.

يتكيف الرئيس كلينتون بسهولة مع الأجواء الجديدة مهما كانت، ومع المدعوين ولماذا جاؤوا؟ وجدت على الطاولة كلًا من باراك والجنرالين ساغي وشاحاك. بدأ كلينتون الحديث ليس لأنه صاحب الدعوة فحسب وإنما لكي يقطع الصمت المخيم على المكان بأي كلام يمكن أن يقال في هذه المناسبة الغريبة. هل يرحب بمدعويين لم يفوا بوعود قطعوها له فهدروا صدقيته من دون تفكير حتى بالاعتذار؟ أم يرحب بمدعويين وثقوا بقدرات وسيطهم النزيه الذي لم يستطع أن يحافظ على وديعة في جيبه على الرغم من تعهده خطيًا بذلك؟

وجهت كلامي للرئيس كلينتون بعد توقفه دقيقة أو دقيقتين. ولم يحاول باراك أن يستغل ذلك ببضع كلمات لإصلاح ما أفسده في الأيام والأسابيع الماضية. قلت ما كنا لنأتيَ إلى شيبردزتاون لولا تأكيدكم يا سيادة الرئيس بأن «الوديعة» في جيبكم، وتأكيدات السيدة أولبرايت على الموضوع ذاته خلال زيارتها لدمشق ولقائها مع الرئيس الأسد مطلع الشهر الماضي. وأضفت أن الحوافز الأخرى جاءت من ثقة السوريين ومحبي السلام من القيادات العربية والصديقة الذين زارونا أو اتصلوا معنا بأن المفاوضات لا يمكن إلا أن تخرج بنتائج إيجابية تنقل المنطقة من حالة التوتر والعنف إلى حال من الأمن والسلام. كانوا يظنون، ونحن كنا نظن بأن رسم خط الرابع من حزيران/ يونيو سيكون مطروحًا على الطاولة، إن لم يكن في المقدمة فسيكون متزامنًا مع المتطلبات الأخرى كما اتفقنا في بلير هاوس قبل أسبوعين.

تابعت بأننا جئنا إلى شيبردزتاون واكتشفنا أن باراك كالجالس في مقعد قيادة سيارة لا يدور مفتاحها ويطلب من أولبرايت أن ندفعها إلى الأمام. ثم نتأكد بأنه لا يكتفي بعدم تشغيل محركها بعد دفعها بل يضع قدمه على كوابحها. لقد اتفقنا على تلازم اللجان الأربع، واجتمعت كلها باستثناء لجنة ترسيم الحدود. وعندما اجتمعت هذه اللجنة في اليوم الثالث لم يحضر الجانب الإسرائيلي فانعقدت اللجنة بحضور الجانبين السوري والأميركي فقط. ثم عندما وجدنا أن إيقاف اجتماعات اللجان والمغادرة أمران لا مفر منهما في هذا الجو الثقيل الخانق أرسلوا إلى اجتماع الحدود نفس الشخص الذي كان في وفد يوسف بن أهارون الذي أرسله شامير نهاية 1991 يحاضر دائمًا أمام

موفق العلاف عندما كان يطرح الانسحاب من الجولان بأن جزءًا من الجولان أرض يهودية احتلته سورية بقوة السلاح.

إذا كان البعض في إسرائيل لا يقرأ إلا تاريخه ولا يرى إلا قوتها الراهنة فنحن نقول لهم يجب أن تعرفوا بأن دمشق كانت لعقود عديدة عاصمة لدولة عربية إسلامية تمتد من الأندلس إلى جدار الصين، أنا أشير لواقع تاريخي وليس لأساطير. قبل أن آتي إلى هنا سألوني في القيادة السورية بعد اجتماعات بلير هاوس منتصف الشهر الماضي ما هو انطباعي عن رئيس حكومة إسرائيل باراك، قلت لهم أنه رجل مخادع وآمل أن أكون مخطئًا.

قاطعني باراك وتوجه إلى الرئيس كلينتون يسأله عن معنى كلمة مخادع «cunning» بالإنكليزية التي يتقنها. كان كلينتون لبقًا أكثر مني وقال له إن السيد الشرع يتهمك بأنك لم تكن دقيقًا في كلامك. ومع أن باراك يتقن الإنكليزية، فإنه ادعى أنه لم يفهم اتهامي له بأنه كان ماكرًا ومخادعًا في مقاربته لمسألة السلام وتعامل معها كأنها مناورة حربية. بعد الاستيضاح قال باراك بأن هذه اللقاءات مقدمة مهمة للأيام القادمة. إنها كالبذرة التي يجب أن تنمو بعد الزرع. نحن نريد مثلكم الحفاظ على كرامتنا وكرامة سورية لأننا سنكون في المستقبل جيرانًا قادرين على التعايش. يجب أن تعرفوا بالضرورة حاجاتنا وهي برأيي لا تتناقض مع حاجاتكم ولذلك فإنني لم أسحب الوديعة. لكن لا بد أن نجد حلًا عندما أجتمع مع الرئيس الأسد. أعرف أننا سنصل إلى اتفاق يلبي حاجات الطرفين. فهمت منكم أنكم لا تثقون بي ونحن في حاجة لبناء جسور بيننا والرئيس كلينتون يحترم الرئيس الأسد ويحترمكم. كل ما نحتاجه هو قليل من الصبر والانتظار لشهرين لأنني مضطر لاستشارات أمنية تهم مستقبل إسرائيل.

وتابع باراك قائلًا إنه عمل عن قرب مع رابين، وإنهما كانا يبحثان عن طريق للحديث مع سورية لأن من إستراتيجيتنا ضمان الأمن مع سورية ولبنان. إن المسألة أمامنا ليست بسيطة ويجب أن أستشير أهم خبرائنا الأمنيين في إسرائيل، وبالتالي لا بد من العودة السريعة مزودًا بردود لا بد منها. قلت له أرى أهم خبرائكم في الأمن موجودين هنا على الطاولة. نظر ساغي إلى باراك نظرة مليئة بالعتاب والشماتة، لكن باراك تابع قائلًا: لقد خسر رابين الفرصة وأضاف

أننا سنكون جادين وجاهزين للعودة وأن الخروج من لبنان مهم لنا جدًا، وسيساعدنا في الجولة القادمة مع سورية.

لم يرغب الرئيس كلينتون في أن يتحول الحديث إلى سجال بيني وبين باراك لأنه فهم أن باراك يقصد بإثارة موضوع لبنان استفزازنا كوسيلة ضغط على سورية. طلب مني كلينتون أن ألتقيه بضع دقائق في غرفة مجاورة طلب خلالها ألا أبلغ الرئيس الأسد ما أشعر به من إحباط وأن نستأنف المفاوضات بعد أسبوعين واقترح موعدًا التاسع عشر من الشهر نفسه أو بعده بقليل كما نرى ذلك مناسبًا. شعرت وأنا مع كلينتون على انفرادٍ لبضع دقائق بأنه لم يأخذ جوابًا شافيًا من باراك حول رسم حدود الرابع من حزيران/ يونيو وأنه سيضغط من أجل أن نضيف ذلك في المرة القادمة. وعندما لاحظ أنه لا مجال لعودتي قال دعني أتكلم غدًا مع الرئيس الأسد هاتفيًا. قلت للرئيس كلينتون لا أستطيع إلا أن أبلغ الرئيس الأسد بما جرى، وهو الذي سيبت إن كان على استعداد لمتابعة هذه المحادثات وهو الذي سيقرّر في هذا الشأن وآمل ألا تكلمه قبل أن أصل دمشق وأضعه في صورة ما حدث.

المثقفون والوزير

السوريون بوجه عام مسيسون جدًا فكيف إذا كانوا مثقفين أو كتابًا ومفكرين، وحتى العاديون منهم يلجؤون إلى الدين والتعبد لفهم السياسة أو لعدم اقتناعهم بأن هذه السياسات المتبعة ستحل مشاكلهم وتنهي معاناتهم. والحكم في سورية أو في أي بلد عربي آخر لا يستطيع أن يحرم الناس من التفكير بالسياسة وإن كان بإمكانه أن يمنعهم من نشر ما يفكرون به. المهم أنني عندما عدت إلى دمشق من شيبردزتاون طلب مني علي عقلة عرسان، رئيس اتحاد الكتاب العرب أن ألتقي مع الكتاب لوضعهم في صورة مجريات المفاوضات، وأوضح لهم حقيقة الصور المسربة والمصافحات الافتراضية والوثائق المهربة. وأردف قائلًا: الجو الآن مختلف عن أجواء عودتك من مؤتمر مدريد منذ 10 سنوات. للصمت ضجيج فوسائل إعلامنا كانت صامتة خلال وجودكم في شيبردزتاون.

لبّيت دعوة اللقاء فكانت الصالة مكتظة أكثر مما توقعت. كان بعض الكتاب المرموقين يجدون صعوبة في العثور على مقعد على الرغم من أن شروحاتي السياسية والأسئلة والأجوبة أخذت وقتًا طويلًا. كان من الواضح أن ما يهم الحضور معرفة التحول في الموقف السوري فضلًا عن التفاصيل التي جرى التعتيم عليها أو تحريفها في وسائل الإعلام الأميركية خصوصًا من دون توضيحها في وسائل إعلامنا. أراد المثقفون أن يفهموا مني مباشرة ماذا جرى في المفاوضات، ومن هو المسؤول عن فشلها؟ وتساءل البعض لم ذهبنا إليها أصلًا؟ وهل يعني فشلها أن سورية من الآن فصاعدًا ستنفض يديها من أية مفاوضات في المستقبل؟ وما هو مصير الخيار السوري للسلام في ضوء كل ذلك؟

تم بث اللقاء على الهواء مباشرة من قبل بعض القنوات العربية والأجنبية، وحظي بتغطية إعلامية واسعة عربيًا ودوليًا باستثناء سورية، حتى أن أحد الباحثين الإسرائيليين واسمه باري روبين رأى أن ما جرى بين الشرع والكتاب العرب يستحق الدراسة في هذا المفصل المهم من وضع سورية، وقضية التوريث، وفشل المفاوضات، ومصير الخيارات الإستراتيجية في سورية. كان نقده لاذعًا لسورية الرافضة لاتفاقات السلام المصرية والفلسطينية والأردنية في الوقت الذي تتمسك به وحيدة مصرة على استعادة كل شبر من الجولان وتحافظ على مناصرة القضية الفلسطينية على الرغم من عدم امتلاكها أسلحة متطورة أو اقتصاد متين كإسرائيل أو حلفاء كبار كالولايات المتحدة.

هذه أمور معروفة ولكن الباحث الإسرائيلي روبين الذي زعم الموضوعية في تحليلاته لم يدرك أن خيار السلام السوري هو خيار من بين عدة خيارات، ومن ثمّ فإن المفاوضات هي أحدها وليست الخيار الوحيد وإلا لما سمي خيارًا سواء في اللغة أو في السياسة.

الفصل التاسع عشر

قمة جنيف بين الأسد وكلينتون

فشلت اجتماعات شيبردزتاون -كما تبين للعالم بعد أيام قليلة على انتهائها- على الرغم من المرونة التي أظهرها الجانب السوري في جميع اللجان الثلاث التي أخذت معظم وقت المفاوضين السوريين والإسرائيليين وبإشراف الأميركيين ومساعدتهم لإنجاز أعمالها. أما اللجنة الرابعة المتعلقة برسم حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 فظلت تراوح مكانها لأن باراك رئيس الجانب الإسرائيلي في مفاوضات شيبردزتاون لم يكن على استعداد للاعتراف بمضمون وديعة رابين، ومن ثمّ لم يكن موافقًا على رسم الحدود حسب خط الرابع من حزيران/ يونيو، وأن كلامه الذي كان يردّده خلال المفاوضات بأنه لن يمح أو يشطب ما كان قد وافق عليه أسلافه وخصوصًا رابين ووديعته الشهيرة لم يكن له أي معنى على أرض الواقع.

يجب الاعتراف أولًا أن مفاوضات شيبردزتاون التي تواصلت لخمسة أيام ما بين يومي الثالث والثامن من كانون الثاني/ يناير 2000 في هذه المدينة النائية والخالية تقريبًا من الناس والحياة ما كانت لتعقد أصلًا باستفراد أميركي وبغياب واضح للاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضًا لولا وجود تعهد أميركي موثق من أعلى سلطة تنفيذية بأن وديعة رابين تعني الانسحاب إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967، وأن هذه الوديعة وضعت في عهدة رئيس الولايات المتحدة ذاته والذي أشرف شخصيًا مع وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت على مفاوضات شيبردزتاون. كما يجب الاعتراف ثانيًا بأن رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون الذي يتمتع بوضوح بشعبية كبيرة داخل بلاده حتى الأشهر الأخيرة من فترة رئاسته الثانية، قد وقع ضحية تلاعب وتضليل من باراك عبّر عنها بصراحة لي شخصيًا في لقائنا الثنائي القصير قبل مغادرة شيبردزتاون والأهم أنه عبّر عنها أيضًا في اتصال هاتفي طويل أجراه مع الرئيس حافظ الأسد بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 2000 (أي بعد عشرة

أيام كانت كافية لمراجعة كل ما قيل بين الوفدين الإسرائيلي والسوري خلال اجتماعات شيبردزتاون وما تسرب عنها لوسائل الإعلام العالمية).

قال الرئيس كلينتون خلال هذا الاتصال مع الرئيس حافظ الأسد: «لقد فكرت كثيرًا حول آخر محادثاتنا، وبملخص الوزيرة أولبرايت عن محادثاتها مع الوزير الشرع. وكما تعلم يا سيادة الرئيس، فقد أصبت بعد الأسبوع الأول لمحادثات شيبردزتاون بخيبة أمل لأن الإسرائيليين لم يستجيبوا إلى المسائل التي أظهرتم فيها مرونة. لقد أوضحت لرئيس الحكومة باراك أننا في حاجة إلى التحرك إذا أردنا النجاح، وأن على إسرائيل وسورية اتخاذ قرارات صعبة. وقد حصلت الآن من باراك على إعادة التأكيد على وديعة رابين مع البدء بعملية رسم حدود 4 حزيران/ يونيو إلى جانب المسائل الأخرى». قاطعه الرئيس الأسد قائلًا «هذا جيد». وتابع الرئيس كلينتون كلامه، الذي يبدو أنه كان مدونًا، قائلًا: «آمل أن يشكل هذا استجابة لحاجاتكم التي عبرتم لي عنها، وكما لخصها لي فاروق الشرع عندما اجتمعت به وهي البدء بترسيم الحدود. وإذا كان هذا يستجيب لمطالبكم، فإن لباراك أيضًا مطالب لا بد أن يحصل عليها مع موضوع الحدود وتأكيد وديعة رابين وهي بدء المحادثات على الجهة اللبنانية بعد عدة أيام من لقاء سورية ولبنان مرة ثانية».

وهنا دخل موضوع لبنان على الخط كشرط لم يطرح في مفاوضات شيبردزتاون. وقد أجاب الرئيس الأسد أن لديه شكوكًا كبيرة حول نيات باراك، واقترح أن تبدأ أولًا لجنة فنية من الجانبين بالعمل على ترسيم حدود 4 حزيران/ يونيو والانتهاء من هذا الموضوع. وعندها يمكن القول إن تقدمًا قد حصل؛ الأمر الذي سيشجع اللبنانيين على الدخول في المفاوضات، وسيكون ذلك مطمئنًا لجميع الأطراف.

غير أن الرئيس كلينتون لم يكن مرتاحًا لهذا الجواب لأنه سيخلق، من وجهة نظره، صعوبات سياسية وعملية أمام إسرائيل سببها أن اقتصار المحادثات بين الجانبين السوري والإسرائيلي على رسم حدود 4 حزيران/ يونيو سيجعل الإعلام مقتصرًا في تغطيته على ما سيقدمه باراك حول حدود 4 حزيران/ يونيو

من دون ذكر أي شيء حول لبنان مما سيجعل انعكاس ذلك على المواطن الإسرائيلي سلبيًا للغاية تجاه باراك وسياساته.

أعاد كلينتون تعهده بإعادة تأكيد وديعة رابين والبدء برسم حدود 4 حزيران/ يونيو إذا ما وافق الرئيس الأسد على استئناف المفاوضات كما اقترح في مطلع حديثه، والتحاق لبنان بالمفاوضات.

لكن الرئيس الأسد أجاب بأنه رغم أنه من الصحيح القول إن لسورية نفوذًا في لبنان لكنها لا تستطيع إجباره بشيء لم يقتنع بجدواه، فتجارب لبنان مع إسرائيل لم تُنسَ بعد.

اعتذر الرئيس كلينتون مرة أخرى عن استعجاله وعدم استدراكه لهذه الأمور عند الدعوة لمفاوضات شيبردزتاون، وعبر عن انزعاجه لعدم تعامل باراك بالاهتمام اللازم إزاء ما هو مطلوب، كما اعترف بأنه (أي كلينتون) كان عليه أن يخبر الأسد ويصارح الشرع بذلك، وذلك منذ الأيام الأولى للمفاوضات، لكنه الآن يتمنى على الرئيس الأسد عدم إغلاق الباب أمام اقتراحه.

أجاب الرئيس الأسد بأنه يستغرب خوف باراك من رسم حدود 4 حزيران/ يونيو، فالأرض لا تزال تحت سيطرته حتى لو أنجز الفنيون من الجانبين عملية الرسم. بل إن باراك يعرف أنه سيظل يحتفظ بالجولان أثناء المفاوضات، ومهما كانت نتيجة التفاوض، وذلك حتى نهاية المفاوضات. وأضاف أن شكوك وفدنا في محلها، ولن يذهبوا مرة أخرى من دون وضوح هذه الأمور بشكل كامل.

أما بالنسبة إلى لبنان فقال الرئيس الأسد إنه شخصيًا حاول إقناع اللبنانيين، وأنه راغب حقيقة في انضمامهم إلى عملية السلام، وأن يصلوا إلى اتفاق مع إسرائيل، ولكن اللبنانيين يتساءلون لماذا يصر الإسرائيليون على إنجاز الأمر بسرعة معهم قبل أن يصلوا إلى شيء ملموس مع سورية؟ أما بالنسبة إلى الإعلام – قال الرئيس الأسد لكلينتون– فإن باراك ذاته أجرى مؤخرًا وعلى الأقل أربع مقابلات تلفزيونية في حين لم يجر الشرع أي مقابلة خلالها. نحن دائمًا نحافظ على كلمتنا أما الطرف الآخر.

شعر الرئيس كلينتون أن الرئيس الأسد قد أجاب بصراحة على كل تساؤلاته مع تركه الباب مواربًا، فاختتم المحادثة الطويلة بقوله إنه الآن يفهم المواقف بصورة أفضل، وإن إعادة تأكيد الوديعة ورسم خط 4 حزيران/ يونيو لا بد منهما، وأنه واثق بأن ردم الهوة بين الجانبين ممكن، وأن حدوث اختراق مهم بين الجانبين السوري والإسرائيلي ضروري، وكذلك الوصول إلى صفقة مع لبنان، وأنه سيعاود الاتصال مع الرئيس قريبًا.

استمر كلينتون بحماسه واندفاعه لردم الهوة بين سورية وإسرائيل معتبرًا أن محادثته الطويلة مع الرئيس الأسد بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 2000 مشجعة وصريحة، ويمكن أن تقود إلى اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل إذا ما تخلى باراك عن غموضه غير البناء تجاه وديعة رابين، ووافق على تشكيل لجنة لرسم حدود الرابع من حزيران/ يونيو.

بعد ظهر يوم الثلاثاء 7 آذار/ مارس 2000 اتصل الرئيس كلينتون بالرئيس الأسد واعتذر لتأخره بالاتصال؛ لأنه كان يحاول أن يستوضح من باراك خلال الأسابيع الماضية (ما بين 18 كانون الثاني/ يناير و7 آذار/ مارس) عما يمكن أن يفعله كي يلبي حاجات سورية، وأضاف أنه قد قام بجهدٍ جادٍ جدًا، وأنه أصبح الآن في موقع يسمح له بأن يعطي الجواب، ولكن عامل الوقت مهم للغاية، وهذا هو رأي باراك أيضًا وأنه لا يجوز أن نسمح لهذا الأمر أن يأخذ وقتًا طويلًا فقد تحدث أمور غير متوقعة يمكن أن تشل جهدنا، ولذلك فإنني أقترح اللقاء يوم الخميس القادم في جنيف أي في 9 آذار/ مارس 2000، وأضاف أنه يعرف أن المهلة قصيرة جدًا ولكن لدينا فرصة لا يجوز إضاعتها.

أجابه الرئيس بأنه مشغول جدًا الآن فهناك تغيير حكومي لا بد من إنجازه في هذا الوقت. قال الرئيس كلينتون أنه يجب أن يغادر إلى الهند يوم 18 آذار/ مارس 2000، ولا يستطيع تأجيل الزيارة لأنه كان قد أجّلها العام الماضي، وكرر التأكيد على أهمية ما سيقوله للرئيس الأسد عند عقد الاجتماع، وأنه لو لم تكن هناك أشياء مهمة لما ألح بهذه الصورة على عقد الاجتماع بسرعة، وأنه لا يستطيع التحدث حول هذا الموضوع على الهاتف، لأن لديه معلومات محددة، ويريد نقلها شخصيًا للرئيس الأسد وبالتفصيل كي لا يكون هناك أي سوء فهم.

طلب الرئيس الأسد من كلينتون إمهاله ساعة أو ساعتين لأنه ليس وحده من يقرر، وأنه يجب أن يستشير القيادة.

اتصل الرئيس الأسد في الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم ذاته، أي الثلاثاء 7 آذار/ مارس 2000، بالرئيس كلينتون للتأكيد أنه لا يريد مفاجآت في اللقاء في جنيف، واقترح للقاء مواعيد في 13 و14 آذار/ مارس أو بعد العيد. أجاب كلينتون أنه يجد صعوبة في هذا التاريخ بسبب زيارته المبرمجة لشبه القارة الهندية وأنه يقترح اللقاء بعد عودته منها. ومع ذلك ألح ثانية على أهمية السرعة بعقد اللقاء وبأهمية ما لديه لأن باراك جاد جدًا في حل القضية معكم.

وهكذا تم الاتفاق على عقد القمة يوم 26 آذار/ مارس 2000 بين الرئيسين الأسد وكلينتون.

في هذا الشهر آذار/ مارس 2000 أمّت دمشق وفود عديدة عربية وغير عربية وعلى مستويات مختلفة، ضمّت رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومبعوثين شخصيين ليتعرفوا عن كثب على آخر التطورات التي تمر بها سورية، وفي مقدمتها: أولًا فشل عملية السلام، وثانيًا التراجع في صحة الرئيس، وثالثًا الحكومة الجديدة ودور بشار الأسد في تشكيلها لأول مرة، ورابعًا قصة التوريث التي بدأ الحديث يتناولها مؤخرًا بكثافة في معظم وسائل الإعلام العربية والأجنبية. وكان من أبرز هذه الاتصالات اللافتة ما أرسله الرئيس الأميركي والعاهل السعودي من رسالة حملها مبعوث واحد للدولتين هو الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن وعميد السلك الدبلوماسي فيها.

كان بندر نشيطًا في اتصالاته السرية، وكان يعتقد أنه يخدم في حركته مصالح السعودية والولايات المتحدة وعملية السلام، لكنه في إطار هذا الحرص لم يكن دقيقًا في التعبير عن مصالح من يعتقد أنه يخدمهم، ولم يكن ما ينقله يتسم بالموضوعية، وقد انزعج الرئيس الأسد حين اكتشف أنه حاول أن يعطي الانطباع للأميركيين بأن السوريين معتدلون، وذلك بالقول إنهم لا يتوقفون في المفاوضات عند «متر أو مترين» طويلًا، اعتقادًا منه بأنه يسوّق مواقف إيجابية عن سورية أمام المجتمع الدولي.

طلبني الرئيس إلى مكتبه وأحال الأمير الذي كان عنده في القصر لمناقشة التفاصيل معي. رغب الرئيس مني في أن أدعو الدكتور بشار لأول مرة لحضور الغداء في مقر إقامة تابع لقصر الروضة. أبلغنا الأمير بحضور الدكتور بشار المحادثات والغداء معنا. كان الأمير يدوّن عندما اجتمعنا ملخصًا عما نقوله. طلبنا منه أن يقرأ ما دوَّنه بعد تناول طعام الغداء، فاجأني أن ما دوّنه مختلف عما قلناه. أعدنا الصياغة عدة مرات حتى يتمكن من التعبير عن موقف سورية بشكل واضح. استمر لمدة ساعة وأكثر بمحاولة الاحتفاظ بالورقة النهائية التي تعبر عن الموقف السوري في جيبه ولكن من دون جدوى. تركته ليعالجه الدكتور بشار وانصرفت لأنني كنت مرتبطًا بمواعيد أخرى.

بعد عودته إلى واشنطن تحدث الأمير عن روايات مختلفة عن الاجتماعات وساعات متواصلة ليطمئن الأميركيين أن الأمور أصبحت في أفضل حال. لكنه لم يذكر كيف أعدنا صوغ ما يدونه عدة مرات، ويضع كل مرة أوراقًا جديدة في جيبه. لعل الأمير بندر لم يأخذ من الأميركيين – إلى جانب أشياء أخرى – غير السرعة في إنجاز ما يريده، أو ما هو مكلف به. سأله الكثير من المسؤولين وربما غير المسؤولين الأميركيين عن زيارته الحاسمة إلى دمشق، كيف صحة الرئيس الأسد؟ وهل فعلًا تحدث معه ثلاث ساعات متواصلة؟ ومن أبلغه هذا الموقف السوري؟ أهو نجل الرئيس؟ أم الشرع؟ أم الاثنان معًا؟ كان يصر على أن اللقاء ومضمون الأوراق كانت مباشرة ولعدة ساعات من اللقاء مع الرئيس حافظ الأسد وأن صحة الرئيس أكثر من ممتازة، وكان معه رأسًا برأس لا ثالث لهما. كان الأمير بندر يريد أن يعطي صورة إيجابية عن سورية ومواقفها المعتدلة من عملية السلام لتقريبها من قبل محاوريه الأميركيين والإسرائيليين على حد سواء. ربما لم يدرك ساعتها أن تلك الأيام حاسمة تجاه عملية السلام وأن الإدارة الأميركية قد بنت أو رغبت في أن تبني مواقفها تجاه عملية السلام مع سورية على ما رواه الأمير السعودي باسم العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز صاحب المبادرات السلمية المعروفة عام 1981 و1982 على لسان الرئيس الأسد.

المعنيون بقضايا الشرق الأوسط، ومستقبل السلام فيه خصوصًا، يريدون

أن يعرفوا حقيقة ما جرى بالضبط في قمة جنيف بين الرئيسين الأسد وكلينتون يوم 26 آذار/ مارس 2000 بعد فشل محادثات شيبردزتاون. تسرب الكثير عن قمة جنيف، وأقحمت فيها تسريبات وإشاعات واستفسارات عديدة. بعضها تحدث عن مدة اللقاء التي تراوحت بين خمس دقائق وبين ساعتين وأكثر، وما تعنيه هذه الفروقات الزمنية من انعكاسات عن مجريات اللقاء ونتائجه. أضيفت إلى عملية الاقتحام المتعلقة بمدة اللقاء، سبب تأخره عن الموعد المعلن ثلاث أو أربع ساعات، ترى ماذا كان يجري خلالها في السر أو العلن؟ وهل كان صحيحًا أن الرئيس حافظ الأسد لم تساعده صحته المتردية منذ أن «تسرب بوله للفحوصات المخبرية والاستخباراتية إبان مشاركته في جنازة العاهل الأردني» كما ادعت بعض وسائل الإعلام؟ أم أن الرئيس كلينتون كان يعاني آلامًا حادة في جهازه الهضمي جراء ما تناوله من أطعمة لذيذة مشبعة بالتوابل والبهارات الهندية أثناء جولته الآسيوية التي عاد منها ليل 25 آذار/ مارس 2000؟ فأي من السببين كان وراء تأخير اللقاء – اللغز؟

في الأدب الحديث، والأكثر دقة أدب ما بعد الحرب العالمية، ظهر في المكتبات نوع جديد من الرواية القصيرة. لا هي رواية مؤلفة من مئات الصفحات عرفها القراء منذ زمن طويل، ولا هي قصة قصيرة مؤلفة من بضع صفحات. وباعتقادي الشخصي أنه لولا تراجع الإقبال على شراء الروايات الطويلة لأنها لم تعد تساير روح العصر الذي نعيش فيه، والشعور أيضًا بأن القصة القصيرة التي تسرد أحداثها في بضع صفحات لم تعد تروي ظمأ القارئ الذي يتطلع بزمن محسوب إلى التعرف على شخصيات متنوعة وناضجة، لما ظهرت «الرواية القصيرة» وشقت طريقها إلى الأسواق. أصبح الناس يهضمون بيسر أكثر الرواية القصيرة، وينسحب هذا الأمر على الأفلام والخطابات والمقالات والمذكرات أيضًا.

اتفقنا نحن السوريين في وزارة الخارجية بدمشق مع الجانب الأميركي سواء عبر الاتصالات الهاتفية أو المذكرات الشفهية الصادرة عن السفارة الأميركية، بأن يعقد اجتماع القمة بين الرئيسين الأسد وكلينتون في جنيف بتاريخ 26 آذار/ مارس، وأن تبدأ الاجتماعات الرسمية الساعة العاشرة صباحًا

بتوقيت جنيف. ومعلوماتنا المؤكدة أن الرئيس كلينتون كان راغبًا وبإلحاح عبر أكثر من اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس الأسد في مطلع آذار/ مارس في أن يراه في جنيف قبل أن يغادر إلى جولته الآسيوية لأن لديه أشياء مهمة وإيجابية يجب أن يطلع الأسد عليها تتعلق باستدراك الفشل الذي منيت به مفاوضات شيبردزتاون في مطلع العام، وأن باراك الآن أكثر استعدادًا للقبول بوديعة رابين وترسيم خط الرابع من حزيران/ يونيو كما كانت مترجمة الرئيس بثينة شعبان تنقل عن كلينتون عبر الهاتف.

ليس من طبع الرئيس الأسد أن يتمسك بالشكليات إلا إذا كانت لها انعكاساتها على جوهر الأشياء، وخصوصًا أنه يكن مودة خاصة للرئيس كلينتون منذ لقائهما الطويل عام 1994 في جنيف ومحادثاتهما القصيرة في عمان أثناء جنازة الملك حسين. لكن الشكليات هنا التي حالت دون إطالة اللقاء كان لها أسبابها الموضوعية، والتي لم يكن من السهل على الرئيس الأسد تجاوزها.

كان الرئيس الأسد منذ مطلع آذار/ مارس مصممًا على القيام بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة محمود الزعبي. وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي في دمشق، فإن تشكيل الحكومة ليس أمرًا شكليًا كما يعتقد الكثيرون: أولًا لأنها تضم عدة أحزاب من الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها الحزب الحاكم حزب البعث العربي الاشتراكي. وبصرف النظر عن دور بعض أحزاب الجبهة ووزنه على الساحة السياسية داخل سورية، لم يكن من السهل تسمية وزرائها من دون نقاشات ومماحكات شخصية داخل أحزابها. وثانيًا لم يكن الاحتفاظ أو التغيير في الحقائب السيادية بالأمر المفروغ منه حتى بالنسبة إلى رئيس الجمهورية، حافظ الأسد، الذي يتمتع بسلطة ومكانة لا يستهان بهما منذ الحركة التصحيحية عام 1970. وثالثًا ولعله السبب الأهم بالنسبة إلى الرئيس الأسد شخصيًا، ألا يعطي الانطباع أن تشكيل هذه الحكومة صار بعد قمة أميركية سورية لأن لذلك حساباته الداخلية ولا سيما إذا كان للدكتور بشار الأسد الدور الرئيس في تعيين رئيس الحكومة الجديدة وبعض الوزراء أيضًا بصورة غير معلنة.

بعد أن جرى تفهم أسباب الامتناع عن عقد قمة جنيف قبل جولة الرئيس كلينتون الآسيوية، تم الاتفاق بين الجانبين السوري والأميركي على الموعد،

وتم الدخول حتى بالتفاصيل كأن ينزل الوفدان في فندق واحد «إنتركونتيننتال»، وأن يترك بينهما طابق فارغ لأسباب أمنية ولوجستية، وأن توزع المصاعد بالأرقام والمداخل، ونوعية الحراسة على الجانبين، وأن يصل الرئيسان إلى جنيف ليلة 25 آذار/ مارس. أمضى السفير الأميركي بدمشق رايان كروكر واللواء عدنان مخلوف ومدير المراسم محيي الدين مسلمانية ساعات وأيامًا للاتفاق على هذه التفاصيل.

لم يكن سهلًا الدخول في هذه التفاصيل إلا بعد نجاح الرئيس كلينتون بإقناع الرئيس الأسد عبر الاتصال المباشر هاتفيًا بأمرين: الأول أن ما جرى الخلاف حوله في شيبردزتاون قد تم حسمه بين كلينتون وباراك؛ أي أن المطلوب هو ترسيم حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 وليس مناقشة أحقية سورية بانسحاب إسرائيل إلى هذه الحدود، وعندها سيشجع هذا التقدم لبنان للبدء في المفاوضات. والأمر الثاني أن موعد القمة بين الرئيسين سيكون بعد عودة الرئيس كلينتون من زيارته إلى شبه القارة الهندية التي ستكون مساء يوم السبت 25 آذار/ مارس وليس قبلها.

وصل الرئيس كلينتون جنيف متأخرًا من جولته الآسيوية، ومن ثمّ حدث بالضرورة القليل من التأخير على التوقيت المحدد. في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، أي الثالثة فجرًا بتوقيت دمشق، هاتفني الرئيس الأسد إلى غرفتي وقال إنه لم ينم حتى هذه الساعة، ولذلك فإنه يرغب في مراجعة نقاط الحديث غدًا مع الرئيس كلينتون، وأنا أعرف أنه لا ينام إلا قليلًا ليلة السفر كما كان يخبرني دائمًا في الطائرة. شعرت بالقلق أنه لم ينم البارحة جيدًا ولم ينم حتى الآن، وسيكون الاجتماع المنتظر بعد عدة ساعات فقط، ولا سيما أن صحته ليست على ما يرام.

كان من الواضح أن الضجة في الفندق التي أحدثها وصول الرئيس كلينتون قد أيقظت الرئيس الأسد وربما أيقظت كل نزلاء فندق «إنتركونتيننتال». فالاحتياطات الأمنية كانت كبيرة كما هو متوقع من المطار إلى مصاعد الفندق. قال لي الرئيس الأسد كان الاتفاق أن تصل طائرته وطائرتنا مساءً بتوقيت متقارب، وكنت أتوقع اللقاء معه في المطار كما قال لي على الهاتف، وتساءل

عما إذا كان الترحيب به مناسبًا الآن بعد أن وصل، فنحن كعرب يجب أن نكون كرماء مع القادم الجديد. قلت له ولكن الأميركيين لا يفهمون عاداتنا وقد تكون تفسيراتهم مختلفة خاصة في هذا الوقت المتأخر من الليل.

بعد مغادرتي لجناح الرئيس لم تشغلني فكرة طغيان التقاليد العربية عليه فهي لا تتناقض مع شخصيته وتفكيره، كما لم تشغلني محبته الشخصية للرئيس كلينتون فهي حقيقية لم يمنحها لأي رئيس أميركي آخر. لقد شغلني أكثر من أي وقت التراجع في وضعه الصحي الذي لا تخطئه العين.

في اليوم التالي طلبني الرئيس إلى جناحه الساعة التاسعة صباح يوم الاجتماع. وجدته في أحسن حال خلافًا لما توقعت. وتحادثنا حتى العاشرة ثم أخبرتنا المراسم أن الرئيس كلينتون قد يتأخر قليلًا عن الموعد المحدد لأنه وصل متأخرًا ليلة أمس. انتظرنا ساعة، ساعتين، ثلاث، أربع ساعات والرئيس الأسد ينتظر لا يتذمر ولا يتململ وينظر من النافذة أحيانًا إلى بحيرة جنيف، ويقول إن الحركة لا بد منها لأنها تنشط الدورة الدموية لدى الإنسان. أبلغته أن دنيس روس عاد من إسرائيل ليضع كلينتون في آخر ما يفكر به باراك، ترى هل التقاه بعد وصوله المتأخر؟ أم التقاه الآن في الصباح قبل الاجتماع؟

أخيرًا أبلغنا بقدوم الرئيس كلينتون حوالى الثالثة بعد الظهر، وأن اللقاء سيقتصر عليهما وعلى وزيري الخارجية أولبرايت والشرع والمترجم عن الجانب الأميركي هلال والمترجمة عن الجانب السوري شعبان. تم اللقاء بين الرئيسين عند المصعد المحدد في الطابق الفارغ المحروس جيدًا الذي سيجري الاجتماع في إحدى صالاته. ظهر الرئيس كلينتون بابتسامة عريضة وبعد أن صافح الرئيس الأسد قدم له ربطة عنق قال إنه اشتراها من إحدى المحلات أثناء تجواله في رحلته الآسيوية هدية للأسد، حيث كان يفكر باللقاء معه في جنيف. كانت ربطة العنق ذات أرضية زرقاء فاقعة رسم عليها رأس أسد كبير ورؤوس لأسود صغيرة. لم ينشرح صدر الرئيس لها فلم ينظر لها طويلًا، ودهشت لهذه الافتتاحية الفاقعة التي لا يمكن للرئيس الأسد أو ابنه أن يهتم بارتدائها فضلًا عن اقتنائها.

دخلنا إلى غرفة اجتماعات واسعة خالية من طاولة الاجتماعات الكبيرة التي كانت في لقاء 1994. جلس الرئيسان على مقعدين متجاورين وجلس بجانب كل منهما وزيرا الخارجية والمترجمين. فوجئ الرئيس الأسد بوجود دنيس روس يهم بالجلوس بيننا، فالتفت إلى الرئيس كلينتون وقال له كان الاتفاق أن يقتصر الاجتماع على الوزيرة أولبرايت والوزير الشرع. علق كلينتون بأن دنيس سيغادر حالًا الاجتماع بعد أن يعرض عليكم خريطة للجولان بذل جهدًا كبيرًا في إعدادها مع الآخرين، وأضاف أنه سيدخل في الموضوع مباشرة، وأنه كان للتو على اتصال هاتفي مع باراك رئيس حكومة إسرائيل الذي أبدى مرونة وتفهمًا لمطالبكم، فهو على استعداد لإعادة كل الجولان باستثناء شريط يبعد عن بحيرة طبريا حوالى 500 م فقط وربما 400 م حسبما تتفقون عليه.

كان الرئيس الأسد يصغي باهتمام حتى اللحظة، لكنه هنا قاطع الرئيس كلينتون، ولم يرغب في المناقشة كعادته وقال بغضب هادئ: «هم لا يريدون السلام». أكمل الرئيس كلينتون بعد أن نظر إلى قصاصة من الورق بين يديه مضيفًا بأن باراك يعرف تمسك سورية بأراضيها كلها ولكنه لا يستطيع التخلي عن هذا الشريط الضيق وسيعطيكم بدلًا منه أرضًا بنفس المساحة وربما أكثر في الجنوب من هنا، وأشار إلى دنيس روس الذي ظل واقفًا بنصف انحناءة وطلب منه نشر الخريطة فوق طاولة تتوسط الرئيسين. قال روس بأن هذه الخريطة مأخوذة من الجو لكامل المنطقة؛ الجولان وشمال نهر الأردن والبحيرة إبان حرب 1967، وهي خريطة واقعية في غاية الدقة ليست كخريطة «هوف» الافتراضية التي ألف كتابًا عنها فريدريك هوف وهو من الدبلوماسيين الأميركيين المهتمين بمنطقة الجولان: حدود 1923، وخط اتفاقية الهدنة عام 1949، وخط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 ونقاط التلاقي والتباعد بين هذه الخطوط.

نظرت بسرعة إلى خريطة روس فلم أميز فيها خط 4 حزيران/ يونيو 1967 الذي كان هو نفسه قد أبلغه للرئيس سرًا في عام 1993 ثم بعدها بحضوري مع وارن كريستوفر عام 1994. كان الغموض في الخطوط والمواقع التي عرضها روس في خريطته ذات ألوان متداخلة بين الكحلي الغامق والأزرق

الداكن والصخري الأسود، لا علامات فارقة ولا مواقع محددة ولا خطوط واضحة ولا أسماء لقرى وبلدات معروفة في ذلك التاريخ.

لم يكن لدى الرئيس الأسد حتى الحد الأدنى من الفضول للنظر في هذه الخريطة، وهو الطيار الذي يعرف كيف كانت تؤخذ الصور من الجو عام 1967؛ فالموضوع بالنسبة إليه ليس صورة البحيرة من الجو وإنما هي حياته بالذات التي عاشها ورفاقه على الأرض، وعلى شاطئ البحيرة استحم في مائها ويحن ليراها.

حاول كلينتون استعادة اهتمام الأسد بما كان يقرأه، فلم يفلح بعد مرور دقائق معدودة لم تمكنه من أن يتطرق خلالها إلى المواضيع الأخرى المهمة للجانبين كالأمن المتبادل والعلاقات ومحطات المراقبة. لكن الرئيس الأسد فقد الاهتمام بعد أن تأكد بأنهم يريدون من السوريين ألا يقتربوا من مياه البحيرة بأي شكل من الأشكال، عندها ادعى كلينتون بأن الوزير الشرع قد قبل في شيبردزتاون ما يطرحه الآن. لم أستطع إلا أن أقاطع الرئيس كلينتون من دون استئذان لأذكره بمناقشاتنا في البيت الأبيض وشيبردزتاون، والسياق الذي وردت فيه هذه المناقشات وأني لم أتطرق بشكل من الأشكال لا معه ولا مع أولبرايت إلى أية أمتار تبعدنا عن البحيرة. وذكّرته بأنه هو الذي تطرق إلى خط 1923 والعشرة أمتار ولست أنا. قال ولكنك وافقت بأن السيادة السورية على كامل الأرض والسيادة الكاملة على البحيرة لإسرائيل، أجبت ولكن كيف يمكن تحقيق السيادة على نهاية خط الانسحاب في 4 حزيران/ يونيو كاملة من دون أن نلامس مياه البحيرة؟ وأنت يا سيادة الرئيس كنت تؤكد لي بأن السيادة السورية ستكون كاملة على أراضي الجولان حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو، في وقتٍ ترى أن الإسرائيليين لن يتخلوا عن البحيرة في أي اتفاق؟

قاطعتني أولبرايت التي لاحظت أن النقاش احتد أكثر مما يجب، وقالت لي دع الرئيس يتابع كلامه حتى النهاية. لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن للرئيس كلينتون الذي أقر برسالة موقعة مع الرئيس الأسد أن وديعة رابين في جيبه منذ سنوات، وأن باراك نفسه لم يطلب منه سحبها، يمكن أن يقوم كوسيط نزيه بعدم الاعتراف بها وتغيير خط الانسحاب بمئات الأمتار. ربما كان احتدادي

في مخاطبة كلينتون بهذه اللهجة سببًا لإقدام أولبرايت على كتابة «أرجوك ألا تقاطع الرئيس» على قصاصة ورق وتسليمها لي محاولةً التخفيف من وقع الصدمة التي أحدثها رئيسها في مطلع الاجتماع.

ربما انطلق الرئيس كلينتون من اعتقاده بأن وضع الرئيس الأسد الصحي قد يسمح له بتمرير ما نقله باسم وزير خارجية سورية من دون اعتراض يذكر نظرًا للثقة بين الرئيس الأسد ووزير خارجيته المستمرة لعقود من الزمن. أو ربما انطلق من ميكيافيلية سياسية أراد منها أن يمارس تكتيكًا سياسيًا تعلمه في نهاية حكمه بعد أن خاض امتحانات قاسية وخضع لضغوط متنوعة قد لا تتوقف حتى بعد مغادرته البيت الأبيض خصوصًا عندما أيقن بأن المحاور السوري الذي يجلس إلى جانبه الآن قد لا يكون المحاور الذي سيتابع معه اتفاق السلام.

كان على كلينتون بمساعدة دنيس روس - الذي لا يستغني عنه الإسرائيليون ولا الأميركيون سواء أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين - أن يقبل اقتراح الأسد بأن يستمر الأميركيون بمتابعة الموضوع في غرفة أخرى تجمع أولبرايت والشرع وروس والآخرين، ليس لأن صحة الرئيس الأسد لا تسمح له بذلك على الرغم من أنهم أرهقوه قبل بدء اللقاء؛ بل لأنه يثق بدور فاروق الشرع في قيادة عملية السلام من الألف إلى الياء.

ذهبنا إلى غرفة مجاورة بتثاقل واضح. أكمل روس بحضور أولبرايت ما كان قد بدأه كلينتون، ولم يرفع رأسه عن حزمة من الورق كانت بين يديه. قلت له لا تتابع يبدو أن ما ستقرأه طويل، ويحتاج إلى نقاش أطول، الأفضل أن تسلم بثينة شعبان نسخة مما تريد إبلاغنا به. وافقت أولبرايت على اقتراحي لكن لم يلتزم روس ما وعد به، فلم يسلم الدكتورة شعبان شيئًا. كما لم يقبل بمشروع بيان صحافي مقتضب كانت أولبرايت قد وافقت عليه لكي يترك المجال لتحميل سورية فشل اللقاء. وبالفعل حمّل كلينتون بعد لقائه الرئيس المصري مبارك في واشنطن المسؤولية عن فشل قمة جنيف إلى الرئيس الأسد عندما قال «إن الكرة في ملعبه الآن». لكنه تراجع بعد ذلك في مذكراته «حياتي» واعتبر أن باراك قد خيب أمله لأنه لم يفصح له عن نياته مسبقًا في مفاوضاته مع السوريين.

الحقيقة أن الرئيس كلينتون لم يذكر أمامي خط 1923 إلا مرة واحدة أثناء لقائي معه بناءً على طلبه في البيت الأبيض، ولم يذكر لي أو للرئيس الأسد في اتصالات أو لقاءات سابقة شيئًا بأن «الوديعة» التي في جيبه لا تعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط 4 حزيران/ يونيو 1967. ولذلك فإنني اعتبرت إشارة كلينتون إلى خط 1923 والعشرة أمتار حينها إنما كانت من باب التمرين الذهني لا أكثر ولا أقل. وعلى هذا الأساس قلت له حتى لو افترضنا جدلًا أن هذه العشرة أمتار التي يريدها باراك كطريق سباق سيارات لن تسمح له بوجود عربة أخرى إذا تعطلت أو تطلب الأمر رفعها عن الطريق. كيف لرجل عاقل ومنفتح الذهن كما يزعم البعض عن باراك أن يتصور بأن سكان الجولان السوريين عندما يعودون إلى المناطق التي كانوا فيها في 4 حزيران/ يونيو 1976 سيقبلون بالوقوف عند العشرة أمتار ويكتفون بالنظر إلى بحيرة طبريا نظرة رومانسية وشاعرية تشبه قصيدة «البحيرة» التي كتبها لامارتين من دون أن يلامسوها ويرووا بساتينهم من مائها؟ وهل فعلًا كان يفكر البطل المغوار باراك أن يكون المستوطنون في الجولان من المؤيدين لانسحابه من الجولان؟

في الطائرة في طريق العودة من جنيف إلى دمشق يوم 27 آذار/ مارس قيّمنا ما حدث بعد فترة صمت ليست قصيرة. كانت الطائرة قد أخذت بارتفاعها الطبيعي بعد الإقلاع، وأصبحت محركات الطائرة أقل ضجة وجناحاها أكثر استقرارًا. كان جوهر التقييم في مفهوم «الرواية القصيرة» أن «اللعبة الكبرى» التي بدأها الإسرائيليون «كدعاة سلام» والأميركيون «كوسطاء نزيهين» قد انتهت وانكشفت. كان لسورية ما يبرر لها اتخاذ السلام خيارًا إستراتيجيًا؛ فالاتحاد السوفياتي انهار منذ مطلع التسعينيات، ولا ظهيرَ مصريًا أو عربيًا منذ معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، ولا عمقَ إستراتيجيًا مع العراق منذ انهيار الميثاق القومي وما أعقبه من حروب عبثية مع إيران والكويت، ولا أثر يذكر لإعلان دمشق بعد أن ألغي الشق الأمني منه بطلب ملكي. هذا تاريخ حقيقي لا يجوز التلاعب به. وعلى الرغم من كل ذلك، فالمستوطنون الإسرائيليون الذين سرقوا أرض السوريين لن يشعروا بالأمان أبدًا وهذه أيضًا حقيقة لا يجوز إخفاؤها.

بعد هذا التفكير بصوت عالٍ، قلت للرئيس الأسد أنا أفهم لمَ يستمر الإسرائيليون بخداع أنفسهم ومحاولة كسر إرادة الآخرين، لكن لا أفهم لمَ تمر هذه الخديعة على أكبر وأقوى دولة في العالم فتلفق وتكذب من دون مبرر أو مصلحة، علق الرئيس الأسد بابتسامة مليئة بالمرارة قائلًا: وهل تستطيع الدول الصغرى كالدول الكبرى أن تخدع وتكذب؟ ليس لدي أدنى شك في رغبة الرئيس كلينتون في إيصال سورية وإسرائيل إلى اتفاق سلام برعايته بغض النظر عن تقييم هذا الاتفاق كإنجاز يستحق جائزة نوبل عليه، أو كعمل تاريخي كبير سيترك بصماته في أرجاء المنطقة والعالم، لكنه يخشى مما سيدبره له الإسرائيليون في المستقبل.

لكني من جهة أخرى أخذت على الرئيس كلينتون على الرغم من ذكائه وامتلاكه قدرات شخصية وسلطة مؤثرة بحجم بلاده، أن لا يحسن إدارة حوار وإيصاله إلى الهدف المنطقي المطلوب، ولا سيما بعد سنوات وشهور وساعات من الاجتماعات والاتصالات أمضاها مع المعنيين في الجانبين للوصول إلى اتفاق مبني على معادلة الأرض مقابل السلام. والسؤال الجوهري في هذه المعادلة المبني على حسن النية وقوة المنطق وليس على سوء النية ومنطق القدرة هو: كيف يمكن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 من دون ملامسة مياه بحيرة طبرية؟ وبمعنى أوضح كيف يمكن لإسرائيل الادعاء بسيادة كاملة على بحيرة طبريا وكأن شاطئها في قسمها الشمالي الشرقي يجاور الفضاء وليس الدولة السورية؟ وبمعنى أكثر واقعية كيف يمكن الامتناع عن رسم حدود الرابع من حزيران/ يونيو بجهد خبراء من الجانبين والادعاء من الطرف المتمنّع أنه جاد في استئناف المفاوضات والوصول إلى اتفاق سلام؟

كنت أتمنى على الرئيس كلينتون أن يأخذ هذا السؤال إلى باراك ويستمع إلى جوابه عنه ثم بعدها يدعو الرئيس الأسد إلى قمة جنيف إذا وجد حسن نية عند باراك وقوة منطق، ولا علاقة لمرض الأسد أو قوة عضلاته بفشل الاجتماع أو بنجاحه ولا بخريطة روس ومذكراته التي ساهمت في إضاعة السلام.

تداعيات فشل قمة جنيف

أحدث فشل قمة جنيف قلقًا لدى الاتحاد الأوروبي، فلبيت بناءً على طلب سفرائهم بدمشق دعوتهم إلى غداء عمل بتاريخ 30 آذار/ مارس 2000 تحدثنا فيه عما جرى في قمة الرئيسين الأسد وكلينتون، وتأثير ذلك في مستقبل عملية السلام في المنطقة. طرحوا أسئلة عديدة تنم عن تخوف البعض من تداعيات الفشل على استقرار لبنان وأمن المنطقة، وفضول البعض الآخر لمعرفة تفاصيل اللقاء في جنيف لكي يردوا على تساؤلات بروكسل والعواصم الأوروبية.

زارتنا وفود عديدة كان من بين أهمها زيارة رئيس وزراء كندا جان كريتيان بتاريخ 18 نيسان/ أبريل ولقائه مع الرئيس حافظ الأسد في جلسة طويلة نسبيًا طرح خلالها اقتراحًا – رآه من زاويته ومن وحي دور كندا كأكبر مساهم في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم – أن تقبل سورية وإسرائيل تحويل المناطق المجردة حول شاطئ بحيرة طبريا إلى محمية طبيعية وسياحية لا مثيل لها في العالم، وكان جوابنا لنعرف أولًا حدود المناطق المجردة ثم نفكر في المحميات الطبيعية. كما زارنا في منتصف أيار/ مايو 2000 الرئيس الإيراني محمد خاتمي وتبعه كمال خرازي وزير خارجية إيران والوزير يوسف بن علوي وبعدها بأيام التقى الرئيس الأسد مع الرئيس مبارك في القاهرة وأعقب ذلك زيارة لدمشق من العاهل الأردني عبد الله الثاني يوم 21 أيار/ مايو 2000، لكن السلام كان مختفيًا وراء الآفاق الداكنة مهما تعددت الزيارات.

25 أيار 2000

على الرغم من أن إلغاء «اتفاق 17 أيار 1983» يعتبر انتكاسة كبرى للمشروع الصهيوني في لبنان الذي قاده شارون وهيغ، فإن ما حدث يوم 25 أيار/ مايو 2000 يمكن اعتباره ذروة فشل هذا المشروع والسقوط المدوي للأطماع الإسرائيلية في لبنان.

كتب موشي شاريت كأول وزير خارجية لإسرائيل في مذكراته التي نشرت بالعبرية عام 1954 ثم ترجمت للإنكليزية في نهاية السبعينيات أن اجتماعات

عديدة عقدت بينه وبين ديفيد بن غوريون رئيس حكومة إسرائيل ورئيس أركانها آنذاك موشي ديان اتفقوا خلالها على أن مصالح إسرائيل الحيوية تبدأ بتحويل لبنان إلى كيان يدور في فلك إسرائيل انطلاقًا من أنه أضعف بلد عربي وصاحب سجل طويل من عدم الاستقرار والحروب الأهلية.

ولكن لسوء حظ حكام إسرائيل، ولحسن حظ لبنان أن معظم سنوات الخمسينيات والستينيات شهدت مدًا قوميًا في سورية ولبنان كان من شأنه إعاقة الأطماع الإسرائيلية في لبنان والمنطقة، لكن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان منتصف السبعينيات سهّل على إسرائيل احتلال جنوب لبنان وتشكيل ما سمي بجيش لبنان الجنوبي الذي أوكلت قيادته أولًا إلى سعد حداد ثم إلى اللواء أنطوان لحد الذي أعلن استعداده للتعاون الكامل مع إسرائيل من دون أي رادع من السلطات اللبنانية التي فقدت سلطتها المركزية منذ بداية الحرب الأهلية.

في حزيران/ يونيو 1982 ومع استمرار الحرب الأهلية وبتشجيع أميركي، غزت إسرائيل لبنان كما هو معروف بقوات ضخمة واجتازت نهر الليطاني وحاصرت بيروت برًا وبحرًا وجوًا وأصرت على إنهاء وجود منظمة التحرير الفسطينية وإخراج رئيسها من لبنان. لست هنا بصدد سرد تفاصيل الغزو الإسرائيلي للبنان، فهناك كثيرون عربًا وأجانب سجّلوا يوميات الاجتياح بدقة، وبعضها يظهر بالصوت والصورة على شبكة الإنترنت وفي بعض الكتب. لكنني في هذا السياق أجد لزامًا علي أن ألفت الانتباه إلى واقعتين مهمتين لم تحظيا بتغطية كافية تليق برمزيتهما اللتين تجسدتا يوم 25 أيار/ مايو 2000:

الواقعة الأولى: زحف عشرات الألوف من المهجرين اللبنانيين غداة يوم 25 أيار/ مايو 2000 من الشمال ليعودوا إلى قراهم وبيوتهم في الجنوب. كانوا أشبه بالسيل الجارف الذي حطم في طريقه آثار العدوان الإسرائيلي الهمجي، وكشف نقاط ضعفه التي أسهمت المقاومة اللبنانية في تعريتها واستثمرتها لاحقًا خير استثمار. كيف يمكن لأي قائد مقاوم أن ينسى الشعب الذي من دونه لا توجد مقاومة ولا حاضنة لهذه المقاومة؟

الواقعة الثانية: إعلان اللواء أنطوان لحد قائد ما يسمى بجيش لبنان

الجنوبي في أعقاب الاندحار الإسرائيلي، وإعلانه بالصوت والصورة على إحدى الشاشات العربية بعد أن وجد نفسه وحيدًا بأن الإسرائيليين استخدموه كورق المراحيض، ثم رموه هو وجيشه بعد أن خدمهم عشرين سنة من دون أن يكترثوا لمعرفة مصيرهم وإلى أي جنسية ينتمون. كيف يمكن لأي عربي بعد هذه الواقعة أن يكون عميلًا لإسرائيل؟

كنت يوم 25 أيار/ مايو 2000 في لشبونة عاصمة البرتغال للمشاركة في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية المنعقد يومي 25 و26 أيار/ مايو 2000. كان من المتوقع أن يستغل بعض الوزراء الأوروبيين – عن معرفة أو جهل – هذا الحدث المهم، ويروجوا لباراك وسياسته السلمية وانسحابه من لبنان واستعداده لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 425 غامزين من قناة سورية تحميلًا لها لمسؤولية فشل قمة جنيف بين الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون.

كانت مداخلتي في ختام المؤتمر ضرورية لأنني عبرت من خلالها عن حقيقة ما جرى، وقلت إن باراك ما كان لينسحب من جنوب لبنان لولا الخسائر الفادحة التي منيت بها قواته على الأرض اللبنانية لسنوات طويلة على يد المقاومة اللبنانية. وأكدت أن الوقائع تشير إلى أن اللبنانيين سيعتبرون انسحاب إسرائيل بمنزلة الهزيمة، وأننا في سورية سنرحب بهذا الانسحاب الذي سنعتبره انتصارًا سياسيًا لسورية إذا كان كاملًا ومن دون أي قيد أو شرط، وكان فعلًا كذلك.

بعد أن عدت إلى دمشق وجدت الصمت يخيم على وسائل الإعلام السورية ويعتم على وقائع 25 أيار/ مايو وكأن المواقف التي عبرتُ عنها خارج القطر حول اندحار إسرائيل ليس لها علاقة بالقيادة السياسية التي تحفظت عن بعض ما أدليت به من تصريحات في هذا الشأن. سألت الرئيس فقال لي إذا كان الانسحاب الإسرائيلي من لبنان من دون اتفاق أو شروط فهذا جيد جدًا.

اتصل معي نبيه بري رئيس مجلس النواب ليتأكد من حقيقة الموقف السوري، فأكدت له ما قاله الرئيس وذكرته بما أدليت به من قصر بعبدا قبل شهر عندما نقلت رسالة الأسد إلى إميل لحود رئيس الجمهورية وقلت الكلام نفسه

الذي كان يومها افتراضيًا. اتصل بي بعدها سليم الحص رئيس الوزراء مستفسرًا عن تبعية مزارع شبعا لأن هناك لغطًا كبيرًا حول هذا الموضوع. أخبرت الحص أنني أبلغت تيري رود لارسن بوضوح أن مزارع شبعا لبنانية.

كان لارسن حريصًا جدًا أن تكون مزارع شبعا سورية وليست لبنانية؛ أي أنها تتبع لقوات الأمم المتحدة لفض الاشتباك «الأندوف» وليس لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونفيل»، بهدف إلغاء دور المقاومة في جنوب لبنان. شكرته على هذا الموقف «الكريم»، وأبلغته أن مزارع شبعا لبنانية، وفي حال أن الأمم المتحدة اعتبرتها سورية فيجب أن تنسحب منها إسرائيل أيضًا؛ لأن هذه المزارع أرض محتلة في الحالتين سواء خضعت للقرار 425 أو القرار 242. صمت وانصرف غير مرتاح لهذا الجواب؛ لأن هدفه كان إنهاء المقاومة في لبنان عند رسم الحدود وليس سخاءه تجاه سورية مثلما كان هدف باراك من إعلانه عن الانسحاب الأحادي من لبنان من دون اتفاق جعل دور المقاومة لزوم ما لا يلزم.

تحدث معي الأمير سعود الفيصل خلال انعقاد اجتماع دول إعلان دمشق في القاهرة بتاريخ 5 حزيران / يونيو 2000 مستفسرًا عن تفاصيل الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ من لبنان، فقلت له إن إسرائيل كما خدعتنا في مفاوضات شيبردزتاون حاولت أن تخدع لبنان وتخدعنا أيضًا في لبنان، لكنها فشلت في كل ذلك. كانت تظن أن جيش أنطوان لحد سيثبت في مكانه في جنوب لبنان ولو لفترة محدودة، لكنه انهار بعد أن اكتشف أن إسرائيل لم تنسق معه ولم تستشره في قرارها وتركته يواجه قدره ومصيره أمام المقاومة وحيدًا. كان باراك يأمل أن يصمد جيش لبنان الجنوبي حتى تتغير المعطيات، أو تقدم سورية التنازلات، لكن رهاناته المبنية على الغرور وقصر النظر جاءت خاسرة خلافًا للتوقعات. قلت في مؤتمر صحافي في القاهرة في نهاية اجتماع دول إعلان دمشق سنكون أكثر دقة وموضوعية إذا وصفنا في إعلامنا العربي الانسحاب الإسرائيلي بالاندحار الإسرائيلي من جنوب لبنان، هذا هو الحال الذي ستثبته الأيام القادمة.

التأبين والتوريث

صباح العاشر من حزيران/ يونيو 2000 اتصل معي هاتفيًا اللواء آصف شوكت الذي تربطني معه معرفة قديمة، وطلب أن أحضر إلى بيت الرئيس في الحال. وعندما قاطعته للاستفسار عن الدواعي أجاب بصوت متهدج: وجودك ضروري.

في الطريق إلى بيت الرئيس قدرت أن الرئيس ربما قد أصبح في حالة احتضار؛ فهو عادة يتصل معي مباشرة أو عن طريق مدير مكتبه الخاص أبو سليم دعبول. استبعدت من ذهني فكرة الوفاة لأنني رأيته منذ بضعة أيام وكانت أوضاعه الصحية كما كانت في الأشهر الأخيرة ليست خطيرة.

لا شك أن قمة جنيف في آذار/ مارس 2000 قد خيبت آماله دفعة واحدة سواء تجاه الدور الأميركي أو من عملية السلام. أذكر أنني قلت له قبل عدة أسابيع أن نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، سألني عن حقيقة ما شاع بأن الرئيس الأسد شديد الانزعاج من تهديدات باراك بالانسحاب من جنوب لبنان من دون اتفاق مع سورية. أجبت الرئيس بري أن الرئيس الأسد منزعج من باراك لكنه ليس منزعجًا من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان من دون اتفاق ومن دون قيد أو شرط.

وصلت إلى بيت الرئيس الذي خيم عليه الصمت. أدخلني البواب الأزلي من دون ابتسامته المعهودة إلى صالون الاستقبال. كان وزير الدفاع مصطفى طلاس ورئيس الأركان علي أصلان يهمان بالجلوس. استقبلني في مدخل الصالون اللواء آصف شوكت. فهمت بإيماءة حزينة منه أن جثمان الرئيس مسجى في الغرفة المجاورة. كان الصمت أثقل من أي كلام يمكن أن يقال في هذا الجو المهيب.

وصل بعد قليل نائب الرئيس عبد الحليم خدام بلباس الرياضة، بينما كان بشار الأسد وماهر الأسد يذرعان المكان ويتنقلان بين صالون الاستقبال وداخل البيت والقلق يعتريهما بوضوح، فهما لا يستقران في الجلوس بيننا حتى ينهضا من جديد.

لم يتساءل أي منا في جلسة حزينة كيف حدثت الوفاة المفاجئة، لكن العماد مصطفى طلاس كسر الصمت، واقترح مباشرة ضرورة تعديل الدستور كي يتمكن الدكتور بشار من تولي الرئاسة. وتابع بأن التعديل المقترح يتطلب إبلاغ رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة لعقد جلسة طارئة لهذا الغرض. ولقد نبهت الحاضرين بطبيعة الحال بأن التعديل يتطلب التدقيق بتاريخ ميلاد الدكتور بشار حتى لا تتبع تعديلات أخرى على الدستور. وقال رئيس الأركان بأن الجيش قد وضع في حالة استنفار، وأنه لا بد من تشكيل لجنة تتولى ترتيبات التشييع والدفن في القرداحة مسقط رأس الرئيس، واقترح أن أتولى الموضوع.

من حيث المبدأ أنا لا أؤمن بالتوريث، ومن هذا المنطلق لم أساير طموحات رفعت على الرغم من عدم وجود مشاعر نفور شخصية تجاهه. وعندما وافقت في هذه الجلسة المفصلية من تاريخ سورية على اقتراح مصطفى طلاس فإنما لسببين كنت مقتنعًا بهما:

السبب الأول: هو أن ذكرى الصراع مع رفعت الأسد عام 1984 لا تزال ماثلة في ذاكرتي على الرغم من مرور ما يقارب الخمسة عشر عامًا. كانت المشكلة أن الأخ الصغير استغل مرض أخيه الكبير ليحشد الناس وبعض العسكر حوله ويتقلد بالقوة زمام البلاد حفاظًا على النظام. شعرت أن اختيار بشار الأسد سيكون مخرجًا آمنًا وبديلًا سلميًا من صراع دامٍ يمكن انفجاره إذا أخطأنا الاختيار لأن كل عناصره مازالت على قيد الحياة.

السبب الثاني: أن الدكتور بشار الذي تعرفت عليه منذ منتصف التسعينيات لديه رصيد شخصي وجملة مؤهلات أخرى تأتي في مقدمتها رغبته المعلنة في الإصلاح والتحديث.

اقترحت بصفتي وزيرًا للخارجية تقبل التعازي على مرحلتين: المرحلة الأولى رسمية وتتم في دمشق وفي قصر الشعب حتى يتاح الوقت الكافي لوصول من يرغب من ممثلي الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة. والمرحلة الثانية شعبية وتجري في القرداحة؛ إذ تتاح المشاركة بالتشييع على نطاق واسع والصلاة قبل الدفن حسب التقاليد والأعراف المتبعة.

كان التشييع في قصر الشعب مهيبًا ولائقًا بزعيم نسج علاقات عربية وإقليمية ودولية واسعة خلال ثلاثين عامًا، وقائمة المعزين ضمت قادة ومسؤولين قدموا من معظم دول العالم لإلقاء نظرة الوداع أو قراءة الفاتحة. إن قائمة التعازي عبر البرقيات والرسائل كانت أكثر من أن تحصى وصلت حتى من بعض الأعداء والخصوم.

هناك أناس يموتون دفعة واحدة سرعان ما يختفون من حياتنا ومن ذاكرتنا، وحافظ الأسد لم يكن من هؤلاء الناس سواء أحبه البعض أم ناصبوه العداء. كان كشجرة السنديانة تموت وتظل جذورها حية في أعماق الأرض.

وبنهاية تلك المرحلة اختتم هذا الكتاب.

فهرس عام

–ر–

-ز-

-س-

-ض-

-ط-

-ع-